



سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٩)

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

يهود القدس

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

(دراسة اجتماعية ـ اقتصادية)

الدكتور حلمي خليفة على درادكه

هذا الكتاب

تلقي هذه الدراسة الضوء على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ليهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بوصفهم مواطنين عثمانيين سكنوا القدس قبل الهجرات اليهودية المنظمة وغير المنظمة إلى المدينة وإلى مختلف مناطق الدولة العثمانية. تسعى الدراسة لمعرفة جزء من واقع القدس التاريخي، عبر التعرّف إلى هذه الفئة التي سكنت المدينة منذ قرون، وعبر كشف طبيعة الحياة التي عاشها اليهود بكل فئاتهم وطوائفهم في ظل الحكم العثماني والإدارة المصرية، في جو من الحريات والتسامح نابع من منهج الدولة وسياستها في التعامل مع غير المسلمين، لا من الضغوط الخارجية وقوانين الحماية الأجنبية، كل ذلك بهدف استيضاح حقيقة الوجود وتفصيلات وردت بين ثنايا وثائق حجج سجلات القدس الشرعية وتفصيلات وردت بين ثنايا وثائق حجج سجلات القدس الشرعية من طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي حول قضية تهويد القدس من طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي حول قضية تهويد القدس وعموم القضية الفلسطينية.

الدكتور حلمي خليفة على درادكه

- باحث عربي في التاريخ، مهتم بتاريخ العرب واليهود الحديث والمعاصر _ الأردن.
- حائز درجة الدكتوراه في الفلسفة بتخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة اليرموك_إربد (٢٠١٣).
- حائز درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من الجامعة نفسها (۲۰۰۱).
- له عدد من المقالات المنشورة في عدة دوريات أردنية وعربية.

مركز دراسات الوحدة المربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٢٠٠١ - ١١٣ الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٥٣٤ - لبنان تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١) برقياً: «مرعربي» - بيروت فاكس: ٨٨٠٠٥٧ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ۲۱ دولاراً أو ما يعادلها



يهود القدس

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

(دراسة اجتماعية ـ اقتصادية)

مركز دراسات الوحدة المربية



سلسلة أطروحات الدكتوراه (۱۰۹) وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

بهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر

(دراسة اجتهاعية ـ اقتصادية)(*)

الدكتور حلمي خليفة علي درادكه

^(*) في الأصل، أطروحة قدمت لنبل درجة دكتوراه الفلسفة، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، تحت عنوان: «يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية (دراسة اجتهاعية _ اقتصادية)، وقد نوقشت وأجيزت في جامعة اليرموك، كلية الأداب، قسم التاريخ، إربد _ الأردن، عام ٢٠١٣، تحت إشراف د. وليد صبحي العريض.

الفهرسة أثناء النشر العداد مركز دراسات الوحدة العربية درادكه، حلمي خليفة على

يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (دراسة اجتماعية ـ اقتصادية)/ حلمي خليفة على درادكه.

٤٦١ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٩. وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

ببليوغرافية: ص ٤٣٥ ــ ٤٥١.

يشتمل على فهرس.

ISBN: 978-9953-82-642-4

اليهود. ٢. القدس. ٣. التاريخ. ٤. العهد العثماني أ. العنوان.
 السلسلة.

305.696569442

العنوان بالإنكليزية

Jerusalem Jews in the First Half of the 19th Century (Socio-Economic Study)

by Hilmi Khalefa Ali Daradkeh

الآراء السواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية (بيت النهضة)، شارع البصرة، ص.ب: ٢٠٠١ - ١١٣ الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ - ٢٠٣٤ لبنان تلفون: ٢٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٥ (٩٦١١) برقياً: (مرعربي) - بيروت فاكس: ٨٥٠٠٨٥ (٩٦١١)

email: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز الطبعة الأولى بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

الإهسداء

بعد الشكر لله وحمده والثناء على نبيّه الأمين «محمد صلوات الله عليه وسلم»

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى والديّ العزيزين وزوجتي الغالية علا ...

إلى أبنائي فلذات الكبد ومهجة الفؤاد، أحمد وريماس وراما...

وأدعو الله لهم بأن يكون غدهم أفضل من غدنا...

إلى كل من أمسك بيدي وساعدني... اليهم جميعاً... أهدي هذا العمل ...

المحتويات

11	قائمة الجداول
۱۳	قائمة الاختصارات
10	شكر وتقديرشكر
۱۷	خلاصة الكتاب
۳۷	مقدمة
24	أولاً: الإطار النظري
٤٨	١ _ أهمية الدراسة
89	٢ ـ فرضية الدراسة
٥٠	٣_ أسئلة الدراسة
٥٠	٤ _ منهجية الدراسة
	ثانياً: تحليل سجلات محكمة القدس الشرعية ومنهجية دراستها
04	بين عامي ١٢١٢ _ ١٧٩٧ هـ/ ١٧٩٧ _ ١٨٤٠ م
70	١ ـ دراسة المصدر
70	٢ _ الوصف العام للسجلات
11	ثالثاً: مصادر أخرى للدراسة
٦٧	مدخل: القدس الشريف في العهد العثماني من ١٠ ـ ١٣هـ/ ١٦ ـ ١٩م
٦٧	مقدمةمقدمة السريت عي العبهد المسلماني ش ۱۰ د ۱۰ سر۱۰ ۱۰ د ۱۰ م
• • •	
79	أولاً: واقع حال اليهود في القدس في الفترة (القرون ۱۰ ـ ۱۳هـ/۱۳ ـ ۱۹م)
•	(10,000)

_	الوضع الإداري للقدس في الفترة (١٢١٣ ـ ١٢٥٦ هـ/ ١٧٩٨.	ثانياً :
٧٣	۰٫۱۸٤۰	
٧٣	١ ــ سنجق القدس١	
۷٥	٢ ـ متسلّم القدس	
٨٨	صورة الحياة الاجتماعية للقدس في العهد العثماني	: ຟি৫
٩.	صورة الحياة الاقتصادية للقدس في العهد العثماني	رابعاً :
94	نظام المِلَّة (ملت) في الدولة العثمانية	الفصل الأول :
90	نظام الملةنظام الملة	أولاً:
4.4	مفهوم نظام الملة	ثانياً :
4.4	١ ـ المعنى اللغوى للمِلَّة	
١	٢ ـ المعنى في القرآن الكريم	
1.4	٣ ـ المعنى الأصطلاحي للملَّة	
	استخدام مصطلح «المِلَّة اليهودية»	: ધાંઇ
١١٠	في سجلات محكمة القدس الشرعية	
117	- تنظيم الدولة العثمانية للطائفة اليهودية	رابعاً:
117	١ ـ الهيكل التنظيمي للطائفة اليهودية	
۱۲۰	٢ ـ انعكاسات نظام المِلَّة على الطائفة اليهودية	
177	طوائف يهود القدس	خامساً:
177	١ _ طائفة اليهود	
371	٢ ـ طائفة السكناج	
۱۳۱	الحياة الاجتماعية ليهود القدس	الفصل الثاني :
۱۳۳	الإطار التاريخي والاجتماعي للقدس	أولاً:
	١ ــ الكشاف العام (حركة يهود القدس في النصف الأول	
	من القرن التاسع عشر في سجلات متحكمة	
371	القدس الشرعية)	
	٢ ـ الإحصاء السكاني ليهود القدس في النصف الأول	
177	من القرن التاسع عشر الميلادي	
198	٣ ــ وكلاء يهود القدس٣	
199	٤ ـ نظرة الدولة العثمانية إلى يهود القدس	
7.7	٥ ـ علاقة اليهود بالمسلمين في القدس	

717	ثانياً: محلة اليهود (الحي اليهودي)
400	ثالثاً: القضاء
377	١ ــ دعاوي يهود القدس
۲۷۰	۲ ـ دعاوى اليهود مع المسلمين والنصارى
777	رابعاً: الوقف واليهود
۲۷۳	١ _ أوقاف اليهود
Y V\	٢ ـ الانتفاع بالوقف
YAY	الفصل الثالث: الحياة الاقتصادية ليهود القدس
	أولاً: أثر الإصلاحات العثمانية في النصف الأول
PAY	من القرن التاسع عشر الميلادي في يهود القدس
797	ثانياً: ملكية يهود القدس
444	١ _ البيع والشراء وأملاك اليهود
۳۱۸	٢ _ استئجار مكان السكن
۳۲٦	ثالثاً: المعاملات المالية ليهود القدس
۲۳.	١ _ أنواع العملات
٣٣٣	٢_الجزية٢
٣٣٩	٣_ العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود
727	رابعاً: ديون يهود القدس
454	١ ـ الديون١
404	٢ ـ إبراء الذمة والرهن
418	خامساً: أعمال يهود القدس
۳۸۱	خاتمة
710	الملحقان
۳۸۷	الملحق الرقم (١): الملك والإيجار ومكانه
٤١٠	الملحق الرقم (٢): نماذج من حجج سجلات محكمة القدس الشرعية
240	المراجع
204	فهر س

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الرقم
۸۱	متسلمو القدس بحسب ذكرهم في السجلات الشرعية	۱-۲
۱۱۳	عدد المرات التي ورد فيها مصطلحًا «الملّة» و «الطائفة» في سجلات القدس الشرعية	1_1
١٣٥	حركة يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر في سجلات محكمة القدس الشرعية	1_4
۱۷۰	نوع وعدد حجج السجلات الشرعية	Y_Y
171	أسماء يهود القدس ذكوراً وإناثاً	٣_٢
19.	تعداد اليهود في الدراسات الأخرى	£_Y
198	وكلاء يهود القدس بحسب ذكرهم في السجلات الشرعية	0_7
414	أماكن سكن طوائف يهود القدس	۲_۲
271	نموذج من أملاك المسلمين في محلة اليهود	٧_٢
440	دور سكن يهود القدس	۸_۲
۲۳.	سكن يهود القدس بالإيجار	9_7
405	حالات الكشف على الميت اليهودي	11
404	دعاوي النزاع والتداعي بين اليهود والمسلمين والنصاري	11_7
۳۰٦	أملاك اليهود في الأراضي الزراعية	1_4

۲_۳	حركة شراء مساكن وبيوت اليهود	317
٣_٣	أجرة دور وبيوت سكن اليهود في القدس	۲۲۱
٤_٣	أجرة الدكاكين التي استأجرها اليهود في القدس	٣٢٧
0_4	قيمة الجزية المفروضة على اليهود والنصاري بناء على فناتهم	٣٣٧
7_7	العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود في القدس	737
٧_٣	حجم ديون طائفة اليهود (دائن ومدين)	307
۸_٣	شهادات الإبراء لذمة يهود القدس	۲۲۱
9_4	أعمال البعيد الرسمية والأهلية	ም ግል

قائمة الاختصارات

الرمز	عبارة الاختصار
دش	من دون شهر
()	توضيح
	الجزء
٥	رقم الحجة
س ش	سجلات محكمة القدس الشرعية
[]	النصّ من تقدير الباحث
()	نص غير واضح في المصدر
0.00	نصّ ناقص
اليوم الأول من كل شهر	غرّة
من (۱۱) من کل شهر	أوائل
من (۱۱–۲۰) من کل شهر	أواسط
اليوم (١٥) من الشهر	نصف الشهر
من (۲۱–۳۰) من کل شهر	أواخر
آخر يوم في الشهر	ختام

شكر وتعدير

المحمود هو الله الذي لا إله إلا هو، جلَّ في عُلاه، وتباركت أسماؤه، والمصلى عليهم أنبياؤه، وخير العالمين من خلقه النبي الأُمي الذي أُسري به ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وبعد:

بداية أرجو أن أشير إلى أنه لولا أُستاذي الجليل الدكتور وليد العريض لتهيّبتُ التصدّي لهذا الموضوع الدقيق الصعب، إذ تعهد على نفسه أن يقود خطاي ويحميني من عثراتِ الرأي ومزالق التحليل والدراسةِ، ويأخذني بضوابط منهجيةٍ صارمةٍ ودقيقة، كما أنهُ منذُ البدءِ أُخذ عليّ أن لا أقارب قضيةً من دون استيعابِ وتدبرِ واطلاع.

وأتقدم بالشكر إلى صاحب البصمة الأولى أستاذي أ. د. عبد العزيز محمد عوض، في الحزم والصرامة، الذي وجهني نحو الاهتمام الكافي بموضوع يهود القدس، قضية كل العرب والمسلمين، التي تعني لنا كل شيء، ومن خلال مصادر عثمانية بالذات، سجلات محكمة القدس الشرعية.

كذلك أتقدم بالشكر إلى كل من قدّم إليّ خدمة علمية أو تقنية في مكتبات المجامعات الأردنية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الأستاذ عبد الله دمدوم الموظف في أرشيف الجامعة الأردنية، والأستاذ محمد اليعقوب له مني جزيل الشكر والعرفان بالفضل الذي لم يبخل عليّ بالنصح والإرشاد بتأكيد بعض المعلومات التاريخية، وتحديد وتعيين وتوضيح بعض ما ورد في خارطة محلات القدس الشريف وحاراتها.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من: الدكتور محمود الهياجنة، والدكتور حسين غوانمة، والدكتور صالح بديوي الذين ساعدوني في تدقيق ومراجعة الرسالة لغوياً، لهم مني كل التقدير والاحترام.

وأشكر أيضاً مكتبة الرافدين والقائمين عليها، الذين لم يتركوا جهداً ممكناً إلا وبذلوه في طباعة وتنسيق وتوحيد الشكل العام للرسالة، لهم مني جميعاً وافر التقدير ومزيد الشكر والعرفان بالفضل.

خلاصة الكتاب

سعت الدراسة إلى تكوين صورة إحيائية عن واقع تاريخ يهود القدس العثمانية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، على اعتبار أنهم مواطنون عثمانيون سكنوا القدس، وجزءٌ من سكانها قبل هجرات اليهود المنظمة وغير المنظمة، وتزايد أعدادهم في كل إيالات الدولة العثمانية، فلسطين بالذات، الأمر الذي يمكننا من وضع تصورات منطقية تخدم قضيتنا الأساسية في صراعنا مع المشروع الصهيوني المتمثل ـ الآن ـ في دولة إسرائيل، وخدمة لهذه الحقيقية التي تناولها العرب والمسلمون وبعض الأجانب، ساسة ومفكّرين، بالدراسة والتحليل لفهم أبعادها وتداخل مفاهيمها، سعياً وراء حلها بين أطراف النزاع.

لذا يجب أن يعتمد الدارسون على مصادر معرفية تاريخية، تخوّلهم الخوض في ثناياها بالحجج والبراهين، المتسقة معرفياً مع الواقع المعيش والواقع المفروض، وهو ما عاشه اليهود في ظل دولة إسلامية حكمت قروناً عديدة. ولذا اعتمدت الدراسة على أحد مصادر الدولة العثمانية الرسمية، كأحد المعارف التاريخية التي أرّخت لواقع مدينة القدس بحجج ووثائق سجلات مَحْكمة القدس الشرعية، إضافة إلى مصادر ودراسات أخرى أكدت أصالة الحجج والوثائق الشرعية، بحثاً عن حقيقة واقع يهود القدس وتعاملاتهم الرسمية والأهلية في متسلمية القدس، وصولاً إلى طبيعة هذا الواقع وتعاملات الدولة لغير المسلمين، ومنهم اليهود. ولا يتحقق لنا تدارس واقع يهود القدس كمعرفة إحيائية معاصرة ومستقبلية، وإخراجها من مجرد وقائع ومعارف تاريخية ماضية، إلا بالدراسة التاريخية والمنهج التاريخي، ودراسة الوثائق غير المنشورة

لسجلات المحكمة الشرعية، وغيرها من مصادر المعرفة التاريخية، ونعتبر هذا المنهج الأقدر على فهم هذا الواقع من كل المناهج الإنسانية الأخرى.

أولاً: نظام الملَّة العثماني

تنوّعت مساحة الدولة العثمانية جغرافياً، وديمغرافياً، ومن حيث الجنس والعرق والمذاهب الدينية، الأمر الذي كفل وتطلب من السلطة العثمانية أن تنظر بعين الجدّ إلى إيجاد تنظيم إداري، يجمع كل الملل والمذاهب الدينية، مراعياً الاختلاف بينها، انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية التي هي رمز لحكم الدولة العثمانية، اللصيق بالموروث الحضاري الذي خلّفه الأسلاف من دول الحضارة الإسلامية العربية والفارسية والتركية والبيزنطية، بما يعرف بالقانون الإسلامي والعرفي والقانوني.

عرفت الدولة العثمانية شكلاً إدارياً لتنظيم طوائف غير المسلمين، المعروف به "نظام المِلّة" (ملت). وجرى استخدامه تاريخياً ضمن سياقاته التاريخية الدالة على وظائف ومعاني الملّة، لتدلّ على جماعة دينية وأتباع مذهب ديني، وهي المتكئة على مميّزها الأصلي، وهو الدين في كل سياقاتها التاريخية، منذ قبل الإسلام وبعده حتى ما قبل التنظيمات العثمانية، فعرفه المسلمون الأحناف والموسويون والعيسويون والمحمديون، ولم يخرج في دلالاته عن معناه التقليدي بالجماعة المسلمة بالمعنى والقصد، منذ أتباع إبراهيم (شا) إلى أتباع محمد (شا) وبعدهما.

ومع اتساع الحضارة، اتسع مفهوم مصطلح «الملة» بقيمته التحليلية والمعرفية، ليدلَّ بين الحين والآخر على أية جماعة دينية، سواء في ملّة الإسلام أو ملل غير المسلمين. ومع ذلك، لم يخرج في معناه عن قصده التقليدي، المحكوم بمراحل قوة الدولة وضعفها، كما هو الحال في الدولة العثمانية، الآخذ بالتراجع منذ نهايات القرن الثامن عشر الميلادي.

ودلَّت المخاطبات والمراسلات العثمانية الرسمية في السجلات الشرعية على استخدام لفظي «الملة» و«الطائفة» مع يهود الداخل والخارج، فدلالة الملّة لا تشمل كل أفراد الملّة، ولكنها تشمل المتميّزين وأصحاب الرتب الدينية والوظائف الإدارية، ومن قدم منهم خدمات للدولة، سواء من يهود الداخل أو يهود الخارج، لتعطي انطباعات من التقدير والاحترام، في حين أن أغلب مخاطباتهم كانت بلفظ «طائفة» لتشمل طائفة يهودية بعينها أو كل طوائف يهود القدس في حالتي التخصيص أو التعميم.

وبتتبع استخدام المصطلحين في السجلات الشرعية مع اليهود، كما حدّهما كشاف الدراسة العام خلال الفترة (١٢١٣ ـ ١٢٥٦هـ / ١٧٩٨ ـ ١٨٤٠م)، حيث ورد مصطلح "طائفة» ١٣٠ مرة، ومصطلح "ملة» ١٣ مرة، بكل ترادفاتهما الدالة على يهود القدس، سواء بالإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة، الأمر الذي يؤكد الاستخدام الرسمي لهما، ولكن الأكثر شيوعاً بالاستخدام، بحسب المصدر العثماني، هو مصطلح "طائفة» الذي أطلق على كل طوائف يهود القدس، فورد مع طائفة اليهود ٨٩ مرة، ومع طائفة السكناج ٢٨ مرة، ومع اليهود المغاربة ١٣ مرة، وما رافقها في الدلالة نفسها، اليهودي المغربي أو يهود المغاربة أو من مدينة مراكش أو من مدينة مكناس في الأصل ١٠ مرات، أي بمجموع ١٣ إشارة إلى القرائيين المغاربة. لذا فالمصطلح الدال على يهود القدس أي بمجموع ١٣ إشارة إلى القرائيين المغاربة. لذا فالمصطلح الدال على يهود القدس أو مصطلح "ملة»، المتفق مع جميع الأحداث والتطورات التاريخية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

ولا يعني ذلك، اقتصار المخاطبات العثمانية على اليهود، بالقطع على مصطلحي «الملة» و«الطائفة»، بل ذكرت السجلات الشرعية استخدامات أخرى، مثل: اليهود واليهودية، أو الذمّي اليهودي أو الذميين أو الذميين اليهود، ودلّت أحياناً على استخدامات جمعية، جمعت عموم غير المسلمين، إذا كان الحديث عن أهل الذمة من رعايا الدولة العثمانية «أهل ذمة يهود ونصارى»، أو «أهل ذمة كفرة ويهود»، يقصد بها اليهود والنصارى من خارج رعايا الدولة العثمانية، ولكنها رجعت وخصّت بها اليهود لتعظيم التخوّف العثماني من يهود أوروبا بالتحديد، وهم يهود السكناج (الأشكناز). وتكرر اللفظان السابقان المقترنان معاً في كل حجة في سبع حجج شرعية في الفترة وتكرر اللفظان السابقان المعترنان معاً في كل حجة في سبع حجج شرعية في الموجهة إلى إدارة سنجق القدس لعموم غير المسلمين.

وتعتبر طوائف اليهود أقل تمايزاً من طوائف النصارى، إلا أن مصطلح «طائفة» هو الأقرب بالمعنى والدلالة من مصطلح «المِلَّة»، والأكثر شيوعاً بالنسبة إلى أية مجموعة من الذميين، والأكثر شمولاً من الذمي، خاصة في ظل تمايز دلالة المفاهيم المنحازة عنصرياً في أدبياتها الأوروبية في العصر الحديث أو في مستعمراتها التابعة لها، أو التي تسعى إلى السيطرة عليها، عن طريق دبلوماسياتها الأجنبية، كالامتيازات الأجنبية وحماية الأقليات الدينية، حتى أصبح غير المسلمين، ومنهم اليهود بالذات، يهود السكناج، بمثابة رعايا تابعين للدول الأجنبية متجاوزين السيادة العثمانية. وبمجرد قبول وتعامل العثمانيين مع هذا التصنيف والأخذ به، بدأوا بالمساهمة في إخراج غير

المسلمين من نظام الملة العثماني شيئاً فشيئاً، وتحولهم إلى نظام خارج إطاره التاريخي للثقافة العربية الإسلامية، القائم على مبدأ الأقلية والأكثرية والتمييز العنصري المنحاز، خلافاً لما أرساه فقه التعامل الشرعي. فنظام المِلَّة قبل التنظيمات العثمانية لم يحمل دلالة عنصرية بالأصل المعرفي المحض، ويلزم ناظم السلطة بإجرائها وفق مرجعياتها، وما يطرأ من معاملات لا يخرج عن حيّز المعتاد في اجتماعيات المجتمع كأي مجتمع، وخاصة أن مصطلح «المِلَّة» يطلق على أهل المِلَّة الإسلامية، بعكس مصطلح الأقلية وخاصة أن مصطلح عنصرية من قبل جماعات الأغلبية التي تقوم هي نفسها بتحديد من هم الأقلية.

وبمقابلة المِلَّة بالطائفة في فترة الإصلاح والتنظيمات العثمانية، يثبت مصطلح «الطائفة» موضوعياً والأكثر ملاءمة واتفاقاً مع المرحلة التاريخية ودلالاتها الظرفية، فبعد صدور خط كلخانة الهمايوني عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، انفصل القانون العثماني بخطوط قاطعة عن الفترة السابقة، سواء في المؤسسات القضائية، أو في التشريعات الجديدة.

ومرد استخدام «الطائفة» في المراسلات الإدارية والسياسية في القرن ١٣هـ/ ١٩م، مرتبط بالانحلال التدريجي للسلطة العثمانية، وما رافقه من أصوات تنادي بالإصلاح الشامل لأجهزة الدولة، على الطريقة الغربية، وسماح الدولة العثمانية للدول الأجنبية بحق حماية الطوائف الدينية، وهو شكلٌ من أشكال التنازل عن سيادتها وحقها في رعاية هذه الطوائف، وتغيّر مضامين الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية. وبذلك تكون «الطائفة» قد تعدّت كونها جماعة دينية لها تنظيمها الخاص إلى أقليات دينية، تخضع للحماية الأجنبية، لا العثمانية، داخل أراضيها، علماً أن «الملة» هي جزء من الدولة، وأن «الطائفة» هي جزء من الدولة، وجميع أفرادهما هم رعايا عثمانيون يخضعون لسيادة الدولة. لذا فإن لفظ «طائفة» بحمولاتها المعرفية تعتبر أقل تهذيباً، خاصة مع ما حملته من مضامين الحماية والأقلية، فه «الملة» في الأصل اللغوي تطلق على عموم طوائف من مضامين الحماية والأقلية، قد تضم اليهود جميعاً أو طائفة دون أخرى، وتدل دائماً على طائفة دينية.

وأجبرت نوعية الظروف التاريخية، التي ألمّت بالدولة العثمانية، على تغيير في مستوى دلالة الملة وتقويض وظائفها، بحيث أدت إحلال الطائفة الحديثة بكل حمولاتها المعرفية، لأن نظام المِلَّة محكوم بقوانين شرعية إسلامية، ولم يعُد يتناسب مرحلياً مع التوجّهات الداخلية والخارجية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، بمعنى أن

نظام المِلّة، يشكّل إطاراً مجتمعياً (ثقافياً واجتماعياً) يقوم على الدين والإثنية، عكست بدورها عالباً الفروق بين طوائف غير المسلمين. فالدين، قدم لكل مِلَّة نظاماً اعتقادياً شاملاً، والإثنية قدمت فروقاً في اللغة والعادات، وهذه الفروق هيأت الانقسامات للمِلَّة الواحدة إلى انقسامات فرعية. وهذا يعني أن العلاقة حميمة بين الدين والإثنية، وعلامة بارزة على هوية الجماعة في الدولة العثمانية، سعت إلى الحفاظ عليها وتكييفها مع مقتضيات النظام العثماني، بطريقة تجعل من مؤسسة المِلَّة مؤسسة فريدة في الحِقب الزمنية للتاريخ الاجتماعي، بينما الطائفة محكومة بمبادئ الأقلية والأغلبية، بعيداً من نظام الملّة العثماني وموروثه الحضاري، ولا يعني ذلك إنكار وجود الطوائف الدينية تاريخياً في المجتمع العثماني، بل إن وجودها أقدم من هذا التاريخ بكثير، ولكن تمكّن المستعمر الأجنبي من إثارتها وتأليب طوائف غير المسلمين على الدولة التي اعتبرتها متهاونة في حقوقها، ولم تساوِها بالملّة المسلمة بصفتها الحاكمة، وبالمواطنة العثمانية ولهم متعامل رعايا الطوائف الأخرى على أساس أنهم مواطنون في الدولة العثمانية ولهم دينهم الخاص.

وجاء اعتراف الدولة العثمانية باليهود بناء على نظام الملّة، وعيّنت لهم «حاخام باش» أو «كبير الحاخامات» المعروف باسم فابسالي (Fabsali) عام ١٤٥٧هـ/ ١٤٥٣م، زمن السلطان محمد الفاتح، وأكدت السجلات الشرعية ظهور لقب «حاخام باش» في حجّة شرعية بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ألغت بموجبها الدولة العثمانية العمل برتبة «حاخام باش»، جراء المخلاف بين طوائف اليهود، وعاودت العمل به مرة أخرى في العام نفسه، الأمر الذي يدل على أن سلطة الحاخام باش في إسطنبول لم تعد تمثل كل يهود الدولة، فتعيّن لكل طائفة يهودية حاخام باش يمثل طائفته في منطقته، وينوب عنه وكيل الطائفة، وكان أول تعيين لحاخام باش ليهود القدس رسمياً عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، حيث عيّن السلطان الحاخام ميركادي نماجين من خلال فرمان سلطاني، منحه مكانة رسمية وسلطة واسعة على يهود القدس في الأمور الدينية والشخصية، كما منحه حق حفظ حقوق اليهود في الإدارة الحكومية.

وذكرت السجلات الشرعية طائفتين من طوائف يهود القدس: الطائفة الأولى هي طائفة اليهود، وتطلق على عموم يهود القدس، ويقصد بها كل اليهود المقيمين في القدس لتشمل اليهود العرب، وبالذات اليهود المغاربة الذين يشكّلون أساس طائفة القرائيين، ويضاف إليهم يهود إسبانيا عام ١٩٧هه/ ١٤٩٢م، حيث اعتبرتهم الدولة العثمانية من رعاياها وتحت سلطتها وسيادتها، وفقاً لقوانينها الشرعية، والقوانين والأعراف منذ بداية

تأسيس الدولة، ويطلق عليهم يهود السفارديم (اليهود الشرقيين)، ليسهل تمييزهم من يهود الغرب «السكناج».

والطائفة الثانية هي طائفة السكناج (الأشكناز)، وحدّدتهم السجلات الشرعية بيهود أوروبا القادمين من الغرب، الذين تعهّدت لهم الدول الأجنبية بالحماية والرعاية. وقد وفدت أول جماعة سكناجية إلى فلسطين عام ١٩١هـ/ ١٧٧٧م، وتأسست لهم أول طائفة في القدس عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٨م، وكان أول ذكر لطائفة السكناج في السجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة عام ١٦٤٠هـ/ ١٨٢٤م. ولم يفلح قدومهم وسكنهم القدس في العقدين الأولين من فترة الدراسة زيادة ملحوظة في أعداد اليهود، إلا بعد منتصف ثلاثينيات النصف الأول من القرن ١٣هـ/ ١٩م. وبشكل عام، لم يؤثر وجودهم في فلسطين والقدس في زيادة أعداد اليهود وهجرتهم إلا بعد النصف الأول من القرن ١٨عه. إسرائيل في القرن الأول من يهود أوروبا.

ثانياً: الحياة الاجتماعية ليهود القدس

بهذا المعنى، برز يهود القدس في المجتمع الأهلي للمدينة، وقد تتبعه كشاف الدراسة العام، الذي رسم حركة يهود القدس وموضوعاتها، خلال فترتها، وهو يُعدّ مرشداً وملخصاً معرفياً عاماً لموضوع الدراسة ولحركة اليهود داخل مدينة القدس ومجتمعها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولجمع مادة علمية يسهل التعامل معها وتحليلها بجداول إحصائية منظمة، مصنفه بحسب السنوات والموضوعات، من باب فهم متعلقات موضوع الدراسة، وخطورة حساسيته، وخاصة أنه جاء قبل فترة الانفتاح العثماني وقوانين التنظيمات العثمانية والهجرة اليهودية المكتّفة إلى فلسطين.

وحدد الكشاف العام (الجدول الرقم (١-١)) نوع الحجّة كواحدة من أهم موضوعات الدراسة، وضمّ حجج: الدعاوى، والديون، والإيقاف، والإقرار والاعتراف، والضبط والمبيع، وبيانات (كشوفات) الحساب، والحضور، والمحاسبة الشرعية، والفراغ والتنازل، والعادة المعتادة، والبيع والشراء، والتثبّت، والحكر، والكشف والوقوف، والبراءة الشرعية، والإشهاد، وإعلان الإسلام، والرهن، والاستثجار والتعمير، والتسلّم، وتولية النظّار، والقيود بالإذن الشرعي، البالغ مجموعها ٥٧٦ حجّة

شرعية، تعدّدت قضاياها، وحوت كثيراً من التفصيل على اختلاف قضاياها، وكان اليهود طرفاً فيها، الأمر الذي زاد من ثراء الموضوع وتنوّع أدلة الدراسة وموضوعاتها، وأسهم بفاعلية في وضع جداول إحصائية وتحليلها عن كل متعلق باجتماعيات المجتمع اجتماعياً واقتصادياً.

وأطلعنا الكشّاف العام (الجدول الرقم (١-١)) على أعداد يهود القدس، وأن الدولة العثمانية لم تقم بأي عمل إحصائي لهم حتى عام ١٢٥٦ه/ ١٨٤٩م، ولكن كل ما أشارت إليه حجة الجزية هو إجمالي عدد دافعي الجزية من يهود ونصارى المبالغ فيه. وأمام هذا الأمر، تتبّعنا أسماء يهود القدس ورتبناهم هجائياً، لنتمكّن من حصرهم، وكان عددهم ٢٢٦ يهودياً، وقد استثنينا منهم ٢٨ امرأة يهودية، وحذفنا المتكرر والمتشابه من أسماء اليهود، وممن كانت إقامته خارج مدينة القدس. فقد أشار الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) إلى إقامة بعضهم في الشام، واسطنبول، والخليل، وطبريا، وصفد، وأسكله، بيروت، وهم الذين زاروا مدينة القدس من مختلف مدن الدولة العثمانية، إما بقصد السياحة الدينية أو بقصد التجارة، وخاصة أولئك اليهود القادمين من الشام وإسطنبول الذين زاروا القدس بقصد التجارة بشكل أساسي، ولكن تم استبعاد القصر والأطفال والمتوفّين منهم.

واستكمالاً للمنهج الإحصائي، قارنا أعداد اليهود، البالغ عددهم ١٩٠ فرداً يهودياً، بما يمتلكه يهود القدس من دور السكن والأراضي الزراعية أو المستأجر منها والموقوف، والبالغ مجموع ما استخدموه ١٦٧ عقاراً انتفع بها اليهود. وثبت الإحصاء بالحصر تطابقاً وتقارباً نسبياً بينهما، يمكن أن نعتبره خانة عثمانية، وهو المعتمد في الإحصاء العثماني الرسمي، كما في دفاتر الطابو ودفاتر النفوس العثمانية. وبضرب كلا المجموعين بخمسة (متوسط الخانة العثمانية)، تعطينا الأولى ٩٥٥ فرداً يهودياً في القدس، والثانية ٩٥٥ عقاراً.

ويتبيّن من هذه المقاربة تقارباً في كلا الرقمين، ما يعني أنها تؤشر على أن عدد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة هو أقل من ١٠٠٠ ألف يهودي، ومتوسط عدد خاناتهم ١٧٩ خانة، بعدد إجمالي ٨٩٥ فرداً يهودياً.

واختلفت الدراسة بأعداد يهود القدس مع ما ذهب إليه الرحالة والدارسون، وذكروا أن أقل عدد لهم خلال الفترة التي تناولتها الدراسة هو ٢٠٠٠ يهودي إلى ٥٠٠٠ يهودي، في حين أن دفتر النفوس العثماني للعام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٩م أقرّ بـ ٨٩٢ يهودياً، الأمر الذي يدل على عدم دقة أعداد يهود القدس التي ذكرها الرحالة الذين اعتمدوا التقدير من دون مراعاة زوار القدس ورعايا الدولة في القدس، كما أن تقديراتهم لم تعتمد الطرق المتبعة بالرجوع إلى الإدارة العثمانية وإدارة متسلّمية القدس، إذ إن كل واحد منهم كانت له غايته ومقصده، ولذلك يجب أن نتناول تقديراتهم لتعداد اليهود بحذر شديد. أما الدراسات الحديثة، فقد اعتمدت على دراسات سابقة، جزء منها لم يخضع للتدقيق أو التمحيص، لذا بالغت في أرقامها، خاصة إذا ما أخذنا الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية وقوانين الحماية والكوارث الطبيعية والأوبئة التي شهدتها القدس خلال ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، وأثرها في تناقص أعداد اليهود، وهي تُعدّ من العوامل التي ساهمت في تناقص أعداد يهود القدس، على الرغم من هجرة بعض اليهود في المقابل إليها، سواء من الدول الأجنبية أو القرى المجاورة.

وعلى الرغم من سياسة الانفتاح والإصلاح التي مارستها الإدارة المصرية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والمكاسب المتحققة لغير المسلمين، ومنهم اليهود، إلا أنها كانت سبباً في رفض الإصلاحات المصرية والمتحقق لليهود والنصارى على حساب المسلمين، ومنهم المتنفّذون والتجار، كآل أبو غوشة في القدس. لذا فإن ما حدث في ثلاثينيات القرن التاسع عشر هو ارتفاع مكانة طائفة يهود السكناج وعموم اليهود، وليس زيادة أعدادهم، كما صوّرته مختلف الدراسات.

وقد مثل يهود القدس أمام السلطة الرسمية وكيل لكل طائفة يهودية، وكانوا هم وحدهم من يمتلكون حق التعيين والعزل لوكيلهم، من دون تدخل مباشر من السلطة العثمانية، التي خضعت لسيادتها وقوانينها الوظيفية الناظمة لعمل الدولة. وذكرت السجلات الشرعية أحد عشر وكيلاً يهودياً يتبع طائفة يهود القدس، ووكيلاً واحداً يتبع طائفة السكناج.

وتغيّرت طرق تعيين وكيل اليهود في ثلاثينيات القرن التاسع عشر بعد عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، المتأثرة بطريقة اختيار مجالس الإدارة المصرية، فاختار اليهود مجلساً من سبعة وكلاء بدلاً من وكيل واحد، ليمثلوا كل اليهود، جراء الخلاف بينهم على أحقية التمثيل، بهدف أن يكون متابعاً لكل ما يتعلق بشؤون طائفة اليهود، والوسيط مع السلطة، وتتبع أحوالهم وأمورهم الشخصية والتعليم الديني، وتحديد حصة الفرد اليهودي من قيمة الضرائب المفروضة على ذمة اليهود، وكل ما يتعلق بأمور طائفة اليهود.

وكان ذلك يعني أن الدولة العثمانية تراقب وتحاسب شريطة أن لا يخرج اليهود عما هو معمول به كما جرت العادة، فمثلاً تركت الدولة أمر تحصيل مبلغ الجزية المفروضة على اليهود لليهود أنفسهم، وما على الدولة سوى أن تقدم المساعدة لوكيل اليهود إذا طلب العون، بغية تنفيذ ما يصدر عن وكيل اليهود بحق أحد أفراد طائفته، في حال إذا تعذر تنفيذ الحكم الصادر بالقبول والتراضي بين وكيل اليهود ومن يختص الأمر من اليهود، إذ عندها يلجأ الوكيل إلى سلطة الدولة لتساعده في تنفيذ الأمر والإجراء.

وجرى هذا الترتيب المصاحب لطبيعة نظرة الدولة العثمانية إلى اليهود عامة، وإلى يهود القدس خاصة، حيث جرى التمييز بين طائفة يهود القدس وطائفة السكناج، فاعتبر أفراد الفئة الأولى من رعايا الدولة العثمانية ينطبق عليهم المواطنة العثمانية، وهم المعروفون به يهود السفارديم»، وأما طائفة السكناج فقد انضووا في المقابل تحت الحماية والرعاية الأجنبية. وهذا ما قصدت الحماية والرعاية الأجنبية. وهذا ما قصدت به مراسلات الدولة الرسمية، فرعاياها من اليهود تخاطبهم به «اليهود»، وتخاطب يهود الغرب في كل مراسلاتها به «السكناج» أو «السكناجي». ففي الحالة الأولى، يعتبرون رعايا عثمانيين وجزءاً من سلطة الدولة، ويتبعون سيادتها، وفي الحالة الثانية، ينظر إليهم بحذر، وأنهم يهود قادمون من أوروبا، عُهد إليهم بالحماية منذ القرن ١٣هـ/ ١٩م، أكثر من طائفة اليهود. لذا، فإن الدولة لا تأمن جانبهم، ولا تعتبرهم مواطنين عثمانيين بدرجة يهود القدس أو كغيرهم من باقي غير المسلمين في الدولة. وقد تحدّثت بعض حجج السجلات بعد عام ١٢٥٠ه ١٨٣٤م عن طائفة يهود السكناج في القدس، الذين منحوا الحماية من الإنكليز والروس (المسكوف)، إلا أنه لم ترد حجة واحدة عن غير يهود السكناج أنهم يتلقون الحماية من دول أجنبية.

وينطبق على رعايا الدولة من اليهود ما ينطبق على أهالي القدس من الأحكام والقوانين العرفية والشرعية وعموم يهود القدس، ولهم حق كفالة الواجب والحقوق، وعليهم أداء ما اتفق عليه شرعاً، وقانوناً، وعرفاً، من باب ما جرت عليه العادة المعتادة المتفقة مع الشريعة ولا تخالف القانون الأناضولي، فالسلطان عليه التكفل برعاية رعيته مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم. أما يهود الخارج (طائفة السكناج أو يهود السكناج)، فهم من تقف تبعيتهم على المناطق التي جاؤوا منها إلى القدس، بغض النظر عن مقصد المجيء، ولذلك تُطبّق عليهم قوانين المستأمنين ويعاملون معاملة الأجانب، وهو ما أكده رد متسلمية القدس على طلب طائفة السكناج بخصوص توسيع ميزاتهم التجارية، وهو أنه ينطبق عليهم ما ينطبق على الأجانب بما يخصّ التجارة وما جرت عليه العادة.

وقد منحت الإدارة المصرية اليهود وعموم غير المسلمين حرية دينية أكبر، ورفعت مستوى العدالة الاجتماعية عمّا كان أيام الحكم العثماني، فشعر اليهودي بارتفاع مكانته اجتماعياً بين غير المسلمين، وزادت نسبة العقارات المباعة لليهود، وخاصة يهود السكناج، وخرج اليهود إلى السكن والإقامة خارج محلتهم الأساسية، محلة اليهود، والتظلّم والشكوى لإبراهيم باشا من سوء معاملة المسلمين لهم، جراء مباشرة الإدارة المصرية إصلاحاتها لصالح غير المسلمين أكثر من المسلمين، وزاد شعور المسلمون بتراجع مكانتهم اجتماعياً واقتصادياً، وفقدان استقلالهم وتميّزهم لصالح اليهود والنصارى، وخاصة المتأثرين بشكل مباشر بإجراءات الإدارة المصرية الجديدة.

لقد ارتفعت مكانة الذمّي السياسية والاقتصادية والإدارية على حساب مكانة المسلم، وأثرت في العلاقات الناظمة للمجتمع المقدسي وعموم الإيالات العربية بين المسلمين ويهود القدس، وخاصة المتنفذين والتجار والأسر العربقة من مسلمي القدس. فما كان من المسلمين إلا أن ثاروا على الحكم المصري عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، وهاجموا حارة اليهود أكثر من مرة، وتجرأ اليهود بالاعتداء على المسجد الأقصى من قبل شابين يهوديين، أعملوا الخراب والتكسير في المسجد الأقصى عام ١٢٤٩ه/ ١٨٣٣م، ودخلوا ساحة المسجد وأمعنوا التخريب فيه. وكانت هذه أول حادثة من نوعها، إذ لم يتجرأ اليهود على أي خرق للنظام من هذا النوع قبل هذا التاريخ، الأمر الذي عنى انبثاق مرحلة جديدة من علاقات المسلمين واليهود، ارتفعت فيها وتيرة الكراهية، كما استباح اليهود الأرض، وشعروا بقوتهم، وعملوا على زيادة أعدادهم في ما بعد. وزاد من تسريع وتيرة هذه المرحلة، التنظيمات العثمانية التي منحت اليهود مظلة قانونية يعملون من خلالها.

لا بد من توازن التغيير في النظم الإدارية والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية والسياسية، وتوافقها مع المجتمع المقدسي والإيالات العربية، لأن الإصلاح في الأساس ناتج من ارتفاع درجة الإحساس بضرورة التغيير، المتزامن مع تغيير في ثقافة المعجتمع، لإحداث توازن اجتماعي وثقافي بين فئات المجتمع، يتواءم مع الإجراءات الإصلاحية، ضمن سياقات قانونية من الموروث الحضاري لا يمكن تجاوزها. وهذا لم يكن ظاهراً لدى الإدارة المصرية، ولا السلطة العثمانية، إضافة إلى أن الأهالي لم يمتلكوا المستوى الثقافي الكافي المتصف بالوعي المرحلي المؤكد لضرورة الإصلاح وتمكين جريانه في ظروف أفضل مما أثبته واقع أهالي القدس.

وجرّاء تجاوز الإدارة المصرية لثقافة المجتمع الناظمة تاريخياً لطبيعة تعامل السلطة العثمانية والمسلمين مع اليهود وعموم غير المسلمين، خرج اليهود بالسكن إلى خارج محلتهم الأساسية، وهي محلة اليهود (وتشمل حارة اليهود الوسطى، وحارة المسلخ، ويعتبر البعض أن حارة الشرف وحارة الريشة جزء من محلة اليهود، ويمكن أن يضاف إليها حارة القرائيين بسبب القرب بين الحارات وسكن عدد من اليهود فيها)، عن طريق شراء العقارات في محلات وحارات وخطوط وأزقة جديدة في مدينة القدس. ولم يكن هذا الخروج بدافع ازدحام المحلة، ولا قصور خدماتها؛ ففيها من الأسواق والمتاجر والدكاكين وأعمال التجارة والمهن الحرفية ووفرة المساكن، كما فيها كُنسهم ومعابدهم كلُّ بحسب طائفته، حيث أشارت السجلات الشرعية إلى وجود نوعين من الكُنس والأديرة؛ كُنس خاصة بطائفة اليهود، وأخرى بطائفة السكناج الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من المحلة قرب دار مالكة ودار الكدجكية منذ عام ١٦٠٠هـ / ١٧٤٧م، الأمر الذي يعني أن لكل طائفة يهودية في القدس مكاناً للعبادة خاصاً بها، حيث لا يسمح لأي طائفة بالتعبّد في كُنس الطائفة الأخرى. ولم تذكر أية تفاصيل عن ترميم وتعمّير الكُنس اليهودية، في حين أن الإدارة سمحت في بعض الأحيان بترميم الكُنسَ اليهودية شريطة عدم زيادة أي شيء عليها، وأحياناً منعت اليهود من أعمال الترميم.

وسكن يهود القدس محلتهم الرئيسية، محلة اليهود، وبشكل أقل سكنوا محلات وحارات مجاورة لمحلة اليهود، مثل: محلة الريشة، ومحلة الشرف، ومحلة الحيادرة، ومحلة التبّانة، وخط مرزبان، وساحة القلعة، حيث أشار الكشّاف العام (الجدول الرقم (٢٠ - ١)) إلى محلة اليهود ٢١ مرة، سكنتها طائفة اليهود، ومحلة الشرف ٨ مرات، ومحلة الريشة ٧ مرات، وحارة المسلخ مرتين، وغيرها من المحلات والحارات التي تراوح ذكرها ما بين الأربع والواحد. وسكن السكناج محلة اليهود أيضاً، وبدأوا بالانتقال إلى محلات وحارات أخرى، أهمها محلة باب حطة، وخط باب حطة التي بدت كمحلتهم الأساسية أثناء الحكم المصري للقدس وبعده، حيث تركّزت عمليات الشراء ليهود السكناج فيها بعد عام ١٢٤٩ه/ ١٨٣٣م.

ولا يعني ذلك أن محلة اليهود ظلّت حكراً على يهود القدس وحدهم، بل دلّت وقائع الحياة اليومية لمدينة القدس على سكن المسلمين والنصارى فيها، فقد تشاركوا في السكن وأعمال البيع والشراء والتجارة، وحيازة المرافق العامة من الحمامات والسوق، وحتى في مكان السكن، كأي تجمّع سكاني. ففي عام ١٧٤٥هـ/ ١٨٣٠م،

سكن اليهودي الحاخام ياسف فرحي مع المسلم حسن فتح الله في دار السكن نفسها في وقف جدّة الغبوسي.

وتعدّدت صفات السكن بين المُلك بالإرث والملك بالشراء، والاستثجار، والاستبدال، فقد يستأجر اليهودي عند مسلم أو في وقف إسلامي أو عند أحد أبناء طائفته، أو يسكن في حوش أو في مغارة، الأمر الذي زاد من التقارب بين المسلمين واليهود قبل تاريخه. فالمصالح المشتركة بينهم، جعلتهم لا ينظرون أحياناً إلى أديانهم ومذاهبهم، وهذا ناتج من تعايش اليهود مع العرب في الحضارة العربية الإسلامية، الذين اكتسبوا كثيراً من صفاتها وطبائعها، كما أنهم راضون عن القوانين الناظمة للعمل بينهم.

ولا تختلف مساكن اليهود عن مساكن المسلمين التي حافظت على نمطها التقليدي، بشكل البناء ومرافقه، كجزء من ثقافة وتقاليد البناء الإسلامي، وذلك تبعاً لمستوى الفرد الاجتماعي والاقتصادي، عِلْماً أن السجلات الشرعية قد سجلت أن أغلب دور سكن اليهود كانت مستأجرة، ولم تذكر إلا حالة استئجار واحدة ليهود السكناج، الأمر الذي يدل على تطبيق السلطات العثمانية قانون المستأمنين (الأجانب) عليهم، لقلة ملكهم لدور السكن وقلة أعدادهم، وفقرهم، بدليل تلقيهم الدعم المالي من قبل دول الحماية، وأحيانا انتقالهم من مكان إلى آخر بين المدن العثمانية.

وحدّدت تركة اليهودي الميت مكانة الفرد اجتماعياً، سواء أكان من التجار، أم من الفلاحين، أم من الصناع وأصحاب الحرف، أم من عوام اليهود البسطاء، أم رجال الدين، من خلال ما تركه من الأثاث المنزلي، وأواني المطبخ، والملابس، والديون، وأدوات حرفته (صنعته) إذا كان صاحب حرفة، وتجارته من خلال البضائع المختلفة التي يتاجر بها. وتحصى التركة وتوزع على ورثته، بحسب الشرع الإسلامي «للذكر مثل حظ الأنثيين» في حال لجوئهم إلى محكمة القدس الشرعية، وهي حالات قليلة ونادرة، كما أن بعض الورثة كانوا يلجأون إلى محاكمهم الخاصة، للفصل في أمور تركاتهم.

وقد ميّزت الدولة العثمانية بين اليهود والمسلمين في اللباس، ولكن بشكل أقل خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، إلا في بعض الاحتفالات والمناسبات أو حين صدور الأمر السلطاني، وكان كثير من النساء اليهوديات يلبسن لباس النساء المسلمات نفسه، وكان ما يميّز لباس اليهودية الكتان المصبوغ باللون الأصفر، واستمر هذا حتى عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م عندما جاء الأمر السلطاني بإلغاء تقليد الملابس باستثناء تمييز ملابس رجال الدين اليهودي من المسلمين، وأمر بلبس الطربوش بدل العمامة.

ويُضم إلى خدمات ومرافق المحلة مقابر اليهود الواقعة خارج المحلة، وهذا حال كل مقابر المدن الإسلامية، سواء كانت تخصّ المسلمين أو اليهود أو النصارى. وتقع المقبرة اليهودية في ظاهر القدس الشريف، في قرية سلوان، قبالة جبل سلوان، في أرض تعرف باسم الجسمانية، ويقع جزؤها الأول في وقف يحي أفندي شرف الدين المعروف بابن قاضي السلط، وجزؤها الآخر يقع في وقف عويضة ابن الحاج موسى، وتعود ملكيتها إلى طائفة اليهود في القدس، بناءً على حجة تمليك بتاريخ ١١٢١ه/ ١٧٠٩م، المقيدة في السجلات ودفاتر اليهود، وفيها قبور قديمة وقبور حديثة. وتقسم المقبرة إلى مقابر عدة، يدفن فيها اليهودي مقابل أجر، وبحسب مكانته، إن كان من رجال الدين اليهودي أو كبار الشخصيات البارزة من اليهود أو من عامة اليهود. ولقد اهتم اليهود بعض اليهود على نقل موتاهم إلى القدس، ولكن السجلات الشرعية لم تحو مراسيم بعض اليهود على نقل موتاهم إلى القدس، ولكن السجلات الشرعية لم تحو مراسيم الدون لليهود، ولا صلاة الميت، أو طريقة الغسل وكفن الميت، ولكنها سجلت حالات الموت المفاجئ التي تحتمل الاشتباه بالوفاة، وبلغت إحدى عشرة حالة، كشف فيها عن المواة، حتى يقف الشرع على حقيقة الوفاة، سواء أكان الميت طفلاً يهودياً أم رجلاً أو امرأة أم قاصرة يهودية، ولم تسجل فيها أية حالة اعتداء واحدة.

أكدت السجلات الشرعية أن النظام القضائي المتبع في سنجق القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، كان حريصاً على التعامل مع يهود القدس بالوجهة الشرعية من دون النظر إلى الاختلاف الديني والمذهبي بين اليهودية والإسلام، ومن خلال وكلاء اليهود. ويُعد هذا الأمر من بين الأسباب التي دفعت باليهود إلى اللجوء إلى المحكمة الشرعية بكل قضاياهم ودعاويهم، فكل ما يشترطه حاخاماتهم وشريعتهم أن لا تعرض أحوالهم الشخصية من قبل اليهود في المحكمة الشرعية. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أنهم يرتضون الحكم الشرعي في حل خصوماتهم ومنازعاتهم، وعلى المذهب الحنفي، سواء بين يهود القدس أو مع بقية فئات المجتمع المقدسي، ومن يريد الحلّ الإسلامي من اليهود.

ويجيز النظام القضائي العثماني أن يرفع المسلم دعوى على اليهودي، كما يجيز ذلك للنصراني، وكذلك أن يرفع اليهودي دعواه على كل من المسلم والنصراني. كما يجيز التوكيل بينهم، وحتى الأنثى اليهودية. لذا رفع اليهود إلى المحكمة الشرعية الأمور المتعلقة بالبيع والتجارة في مختلف الدعاوى والنزاعات القضائية، والشراء وبيع الأملاك، والبراءة الشرعية، والكشف على اليهودي الميت، وقضايا التركات والميراث،

وحالات إشهار الإسلام، حيث لم تسجل السجلات الشرعية إلا ثلاث حالات إشهار الإسلام لليهود، وهي تؤكد أن السلطتين العثمانية والشرعية، لا تمنع أحداً من اليهود وغيرهم الدخول في الدين الإسلامي، شريطة أن يعلن انتسابه إليه، والبراءة من الدين اليهودي، ويتمثل ذلك بالنطق بالشهادتين، أمام مجلس في المحكمة الشرعية، برئاسة القاضي الشرعي.

وقد بلغ مجموع الدعاوى التي كان اليهود طرفاً فيها ١٩ دعوى، كان اليهودي ـ في أغلبها ـ مدّعى عليه بـ ١٦ حالة، ومنها ثلاث ليهود أسلموا، وثلاث حالات كان فيها المدّعي يهودياً، وحالة واحدة بين اليهود والمسيحيين، وكان فيها المسيحي مدّعياً، واليهودي مدّعى عليه، وهي تؤشر إلى سوء العلاقات بين اليهود والمسيحيين، لذا كانوا يحاولون تجنب بعضهم البعض في الأعمال التجارية أو السكن.

ودلّت بعض القضايا المرفوعة في المحكمة الشرعية على الوقف اليهودي، ويمكن وصفها بالنادرة التي لم تتعد حجّتين، أوقفتا بمعنى الإيقاف الكامل للشروط والأركان، لقلة عدد ما أوقفه اليهود لصالح مرافق ومؤسسات طوائف اليهود، على الرغم من أنه في حال إيقاف اليهودي وقفاً، فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على الوقف الإسلامي، من حيث أركانه وعناصره، من الناظر ومتولي الوقف، والواقف والجهة الموقف لها، ومبلغ الإيقاف، وترميمه أو تعميره، والمنتفع من الوقف. وباقي ما ورد من الموقف لها، ومبلغ الإيقاف، وترميمه أو تعميره، والمنتفع من الوقف على وقف طائفة اليهود، المتعارف عليه باسم العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، أو جاءت الإشارات بقصد تثبيت عقار أو ملك، حيث ذكرت حجة وقف شرعية بتاريخ ١٢٢٩ه/ ١٨١٣م، لحسين بك، الذي أوقف جميع الدار القائمة البناء في القدس الشريف، المشهورة بدار وقف اليهود، والمعروفة باسم دار خديجة.

وترتبط قلة أوقاف اليهود بقلة أملاكهم وكثرة ما استأجروه، سواء من دور السكن أو الدكاكين، مقارنة بأملاك وأوقاف المسلمين، ثم النصارى، وضعف حالتهم الاقتصادية، خاصة طائفة اليهود، واعتماد طائفة السكناج على الدعم الأجنبي المرتبط بقوانين الحماية الأجنبية. ومع ذلك، يُعدّ الوقف أحد أهم المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المقدسي ذي الأصول الإسلامية في الثقافة والبُنى الأخلاقية والاقتصادية، وبالذات عند المسلمين. وقد تأثرت الطوائف اليهودية والمسيحية بنمط ثقافة التكافل الاجتماعي، طيلة قرون عمر الحضارة الإسلامية، كطرق الانتفاع بالوقف، سواء بطريق الاستدانة، أو الخلو الشرعى أو الاستبدال.

ثالثاً: الحياة الاقتصادية ليهود القدس

أثّرت إصلاحات السلطان محمود الثاني بشكل ملموس في واقع يهود القدس، حيث زادت من تهاون الدولة العثمانية، ورفعت من حريتهم، وحفظتها بنصوص قانونية وفرمانات سلطانية، ونصّت بعضها على: فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وإلغاء قانون غطاء الرأس عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، وإلغاء فروض المرور (الضريبة) بين الولايات عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، باستثناء المتحصّل من العادة المعتادة والجزية المفروضة، ومشاركة أعيان طوائف يهود القدس في لجنة تحصيل الجزية.

ولم تحقق إصلاحات محمود الثاني تلك النجاحات المرجوة، وإنما كانت نجاحات جزئية، ذلك لأنها أسقطت المفاهيم الغربية على واقعها المعيش، وتركت المؤسسة الدينية من دون إصلاح، بينما نجدها قد ركّزت على الشكل من دون التعمق في الإجراءات. ومع ذلك، فإنها تُعدُّ مرحلة تأذن بتغيّرات بنيوية جذرية وإدارية، انبثق منها صدور خط شريف كلخانة في عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ومهّدت الطريق للانفتاح على الغرب، حيث تحسّنت ظروف يهود القدس مقارنة بما سبق، وسُمِح لهم من حين إلى آخر مبرميم كُنُسِهم أو إنشاء كُنُس جديدة، وشارك اليهود في المجالس المحلية التي أنشأها إبراهيم باشا، ومُنِحوا رسمياً مكانة متساوية أمام المحاكم المدنية الجديدة، وأمر إبراهيم باشا الحكام المسلمين بشكل صارم بأن لا يقوموا بجباية ضرائب أو إنوات غير قانونية من اليهود، بمعنى سعت الإصلاحات العثمانية إلى مساواة جميع رعايا السلطان العثماني، حيث شعر اليهودي بقوته وارتفاع مكانته عما كان في السابق، وخاصة مع طائفة يهود السكناج.

على الرغم من تقنين الإجراءات الرسمية لملكية يهود القدس لمختلف أنواع العقارات، إلا أن السجلات الشرعية أثبتت تجاوز اليهود هذه الإجراءات زمن الإدارة المصرية، وهذا واضح في الردّ بالرفض لمجلس متسلّمية القدس الشريف في عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، على طلب طائفة السكناج بحرية البيع والتجارة، غير أن الواقع المثبت أكد ملكية اليهود لدور السكن والأراضي الزراعية، بشكل لافت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، قبل تاريخ طلب السكناج بنحو أربعة أعوام، متجاوزين محلة اليهود إلى محلات أخرى، كمحلة باب حطة وخطها، القريبة من سور الحرم القدسي من جهة الشمال، والوارد ذكرها في سبع حجج شرعية بين عامي ١٢٤٩ــ/ ١٢٥١ه/ ١٨٣٣م، والتي بيّنت شراء يهود السكناج شرعية بين عامي المسلمين، حرصاً منهم على التملّك على حدود الحرم المقدسي،

لاعتبارات دينية وقربها من حائط البراق، على الرغم من قلة ما امتلكه اليهود من البساتين والحواكير والكروم، المرتبط بحجم ما امتلكه من دور السكن، وعدم إقبال اليهود على الزراعة، البالغ مجمل عددها ١٣ ملكية زراعية.

وشملت عمليات الشراء طائفتي يهود القدس، البالغ مجموعها ١٤ حجّة شراء، وكان نصيب طائفة اليهود بين عامي ١٢٢٦ ـ ١٢٤٩ هـ / ١٨١١ ـ ١٨٣٠ مراء، وكان نصيب طائفة اليهود بين عامي ١٢٥٠ هـ / ١٢٥١ هـ / ١٨٣٠ م ١٢٥١ مي حين كان ليهود السكناج في عامي ١٢٥٠ من ١٢٥١ هـ ١٨٣٤ م ١٢٥١ مـ ١٨٣٤ م ١٨٣١ م ١٨٣٠ م ١٨٣٠ م ١٨٣١ م ١٨٣٤ م المحدودية فترة عمليات شراء الملك ليهود السكناج، إلا أنهم امتلكوا بالشراء بمقدار ما امتلكته طائفة يهود القدس بزمن لم يتجاوز العامين. وقد ارتفعت قيمة العقار بشكل ملحوظ، تجاوزت ١٠٠٠ غرش أسدي، ووصلت أحياناً إلى مبلغ ١٠٠٠ آلاف غرش أسدي، وخاصة إذا كان البيع بين اليهود، الأمر الذي دفع كثيراً من المسلمين غرش أسدي، وخاصة إذا كان البيع بين اليهود، الأحوال الاقتصادية. ومما لوحظ أن أغلب المشترين بحسب السجلات الشرعية لدور السكن كان من يهود السكناج، وهذا متوافق مرحلياً مع توجهات الساسة الإنكليز في محاولة توطين اليهود في القدس وفلسطين مع أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

ومما هو جدير بالذكر أن أبناء طائفة اليهود قد استأجروا أماكن السكن والدكاكين أكثر من طائفة يهود السكناج، لكونهم أيسر حالاً من طائفة اليهود، إذ بلغ مجموعها ٩٢ عقاراً ما بين دكان ومكان سكن. وبلغت قيمة الإيجار لليهودي في الوقف الإسلامي ما يقرب زلطتين أو ثلاث، بينما ارتفعت في الملك الخاص أكثر من قيمته في حالة الوقف، ويحدد ذلك حجم ومساحة دار السكن وموقعه المرتبط بوظيفة اليهودي ومكانته الاجتماعية التي ترفع قيمة المُسْتَأَجَر أكثر من قيمته وَقْفاً. أما أجرة الدكان فقد تراوحت قيمتها ما بين ٣ زلطات إلى ١٨ زلطة، لمجموع ما استأجره اليهود، والبالغ عددها ١٢ دكاناً. وتجدر الإشارة إلى أن ما استأجره اليهود من الدكاكين أقل مما استأجروه من دور السكن، ذلك لأن بعض الأعمال لا ترتبط مزاولتها بالدكان، حيث يمكن للشخص أن يمارسها في مكان السكن، أو بسبب العوز المادي والفقر الاقتصادي الشامل لكل فئات مدينة القدس.

وجرت أغلب المعاملات المائية لليهود بالزلطة، وتعادل كل ١٠,٠١٦ زلطة قرشاً أشدِياً واحداً، والغرش الأسدي يعادل أربعين فضة مصرية، بالإضافة إلى عملات أخرى أقل رواجاً بين العامة، مثل: درهم الفضة وإسلامبولي ذهب أو دينار ذهب عثماني، كما هو الحال في باقي الإيالات العثمانية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، ومن معاملاتهم التالي:

1 ـ الجزية المفروضة على غير المسلم جراء الإقامة وكفالة الواجب والحق له في دار الإسلام التي تُستوفَى في موعد محدد في غرة محرم من كل سنة، والمقسمة بحسب فئات غير المسلمين. فالفئة الأعلى تدفع أعلى قيمة، والمتوسطة أقل، والأدنى أقل قيمة من الفئة الأعلى والفئة المتوسطة، ولا يسقط دفعها إلا في حالات المرضى والشيوخ والنساء.

ويُعهد للجزيدار بجمع مال الجزية المفروضة على غير المسلمين، وهي ثابتة العدد طيلة فترة الدراسة، وقيمتها غير مستقرّة، وتشهد تزايداً مستمراً، حيث اتضح مقدار زيادتها على كل الفئات في عام ١٣٣١هـ/ ١٨١٦م، ومن ٧ غروش إلى ٧٦ غرشاً في عام ١٣٤٥هـ/ ١٨٤٩م، أي بمقدار زيادة تقريبية توازي ١١ بالمئة، باستثناء عام ١٨٤٥هـ/ ١٨٧٧م الذي تراجعت فيه قيمة الجزية المفروضة، خشية من ثورة الناس بما فيهم غير المسلمين.

وترجع حالة عدم استقرار قيمة الجزية إلى تعدد مصروفاتها، ومعاناة النقد العثماني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انخفاضاً مستمراً في قيمة العملة وانخفاض قيمتها الشرائية، والارتفاع في الأسعار، وزيادة أعباء الدولة المالية جراء خسائرها المتكرّرة في المحروب، وضعف سيادتها أمام القوى الأجنبية، ودخول البضائع الأجنبية المستوردة التي أثرت كثيراً في الصناعة الحرفية في الدولة والقدس أيضاً.

٢ ـ العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، وهو المال المفروض على اليهود، كالهِبة أو الهدية النقدية أو العينية، وهي ما تشبه الإتاوة أو الخوّة المفروضة التي يعتاد اليهودي على دفعها، يأخذها المسلم الواقف أو الناظر جراء استفادة اليهود منها، وتُعدِّ حقوقاً مكتسبة في الدولة العثمانية التي يتم توريثها أو بيعها أو التنازل عنها.

وتؤخذ قيمة العادة المعتادة كل عام مرة واحدة شهرياً أو على دفعتين أو دفعة واحدة، بالزلطة أو الغرش الأُسْدِي، ولا يجري على قيمتها أي تغيير مهما تغيّر المالكون أو القائمون على الوقف، وهي مثبتة في السجلات الشرعية، وفي دفاتر اليهود. لهذا أُطْلِق عليها «العادة المعتادة»، وقبل أطرافها بها، وارتضيا بعدم التنازع بينهما أبداً خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، الأمر الذي يؤشر إلى سماحة العلاقات بين المسلمين واليهود، وقبول اليهود ما يقرّه الشرع والعرف.

٣ ـ ظاهرة الديون المنتشرة بين فئات المجتمع المقدسي ككل غنيهم وفقيرهم، ذكرِهم وأنثاهم، واليهودي طرف رئيسي فيها. ويجري الدَّيْن، إما من باب الاستلاف، أو يكون دَيناً مترتباً على الإعمار وأعمال الترميم والبناء، أو مترتباً على أعمال التجارة. ويجوز التوكيل في سداد الدَّيْن بين فئات المجتمع المقدسي، وذلك بناءً على سند التسجيل. وقد يكون الدين بمثابة القرض الحسن من دون ربح وزيادة في قيمته الأصلية، أو ديْن المرابحة، وهو المال الذي يُدفع أصله ومبلغ زيادة يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

وذكرت السجلات الشرعية طرق سداد الدَّين على اختلاف نوعه وقيمته، وسجلت أكثر من ٤٣ حالة ديْن، وبيّنت طرق سداد الدَّين، وهي: نَظِرَةٌ إلى ميسرة (أجل غير معلوم)، وإلى أجل (موعد مرقوم)، وبدل دين (السكن بالإيجار حتى انقضاء الدين)، والبيع بقصد سداد الدين، وسقوط الدين (في حالتي الوفاة وثبوت مَنْ لا تركة له أو ابن قادر على سداد الدين)، والرهن (رهن شيء مادي له قيمة مثل: العقار أو الأرض أو الذهب، ويمكن بيعه واسترداد الدين في حال عدم السداد، والإيفاء على الموعد المحدد لسداده).

وفي حال سداد الدين أو انتهاء أية دعوة قضائية، يتحصّل المُدَّعَى عليه على شهادة إبراء شرعية من كل قضية، ويُؤخذ الإبراء عن كل دعوى، وتظلم، وشكوى، وسداد دين، ورهن، على اختلاف الدعاوي وأنواعها. وقد تكون شهادة الإبراء متضمّنة نص الدعوى نفسها، أو ترد في السجلات مفردة مع ذكر حالة الإبراء.

وشارك اليهود سائر سكان القدس في أعمال مختلفة، باستثناء بعض الأعمال التي خصّ بها غير المسلمين على الأغلب، كالترجمة، والطب (الشلبي، والقابلة، والجراح)، وأعمال المال والصيرفة، المميّزة لهم من باقي سكان القدس الشريف. وتنقسم أعمالهم إلى نوعين من الوظائف والمهن:

أ القسم الأول: الوظائف الرسمية، لعلاقتها المباشرة بالسلطة العثمانية والحكّام والمحكمة الشرعية، وهم المنصّبون من قبل يهود القدس والمصادق عليهم من السلطة العثمانية، لممارسة أدوارهم كوسطاء بين اليهود والسلطة العثمانية والحكام والحاكم الشرعي، وقد انحصرت وظائفهم في عشر وظائف رسمية، جاءت على النحو التالي: وكيل طائفة اليهود، ووكيل طائفة السكناج، وترجمان طائفة اليهود، وترجمان وقف طائفة اليهود، وترجمان وكاتب وقف طائفة اليهود، وحاخام، ومعلم.

ب القسم الثاني: المهن والحرف الأهلية، وهي أعمال الفرد اليهودي والمهنة التي يزاولها ويتقنها، وتسمح له الاشتراك في إحدى الطوائف الحرفية، بحسب صنعته وحرفته. وعرفت هذه بالأعمال الأهلية لعلاقتها المباشرة بالمجتمع الأهلي في مدينة القدس، ولا تحمل أية دلالة رسمية تصادق أو تمنع الدولة العثمانية اليهودي من مزاولتها، حتى المهن التي حرّمها الإسلام، كبيع الخمور، بما يختص بغير المسلمين من اليهود والنصارى، لا تحمل أية صفة رسمية، ولكنها تتم بحسب قوانين تنظيم الدولة لأمور البيع والتجارة وممارسة الحرف، وتُنظّمها الطوائف الحرفية.

وتنقسم المهن والحرف الأهلية التي زاولها يهود القدس إلى عدة مهن، هي: العضو في طائفة الخيّاطين، والخيّاط، والدّلال، والصّبّاغ، والتاجر، وتاجر الإسكان والتعمير، والخمّار، والسّاعَنْجِي أو السّعاجِي، والحمّال، والقزّاز، والقصّاب، والتّنُكَجِي، والمُبيّض، والحلاق، والطبيب، والشلبي (مطهر الأولاد)، والقابلة، والعامل في إصلاح السفن، والصّفّار، والطّحّان.

مقسدمة

يفرض الواقع التاريخي لمدينة القدس مكانة تاريخية مخزونة في نفوس وضمائر العرب والمسلمين، الذين يرون القدس أرضاً عربية إسلامية، عاشت عقوداً متجذّرةً في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ومن حق أهلها وزوّارها أن يتمتعوا بما يليق بمكانتها الدينية والتاريخية والحضارية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أحوال يهود القدس، اجتماعياً واقتصادياً، في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، لمعرفة جزء من واقع القدس التاريخي، الذي يفرض على الدارسين تناولها بمزيد من البحث والدراسة الموضوعية، من خلال وثائق ومصادر يمكننا الاعتماد عليها، بالتعرّف إلى هذه الفئة التي سكنت القدس منذ قرون، وكشف طبيعة الحياة التي عاشها اليهود بكل فئاتهم وطوائفهم، ما إذا كانت مستقرة أم لا، في ظل الحكم العثماني والإدارة المصرية؟ وهل الممنوح لهم من الحريات والتسامح نابع من منهج الدولة وسياستها في التعامل مع غير المسلمين، أم أنه قائم لهم جراء الضغوط الأجنبية وقوانين الحماية، وأن الحياة التي عاشوها حياة غير طبيعية في القدس الشريف؟ لاستيضاح حقيقة وجودها التاريخي، عاشوها حياة غير طبيعية في القدس الشريف؟ لاستيضاح حقيقة وجودها التاريخي، من خلال ما تفرضه دقائق وتفصيلات وردت بين ثنايا وثائق حجج سجلات القدس سياسية، في ظلّ دولة حضنت الإسلام قروناً عديدة، وحكمت بالشرع عهوداً طويلة. وهو ما يمكننا من فهم جزء من طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي حول قضية تهويد وهو ما يمكننا من فهم جزء من طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي حول قضية تهويد القدس وعموم القضية الفلسطينية.

لذا عكف الباحث على دراسة هذا الواقع، بقصد التعرّف إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها اليهود، وطبيعة علاقاتهم مع الدولة والمجتمع وأهالي القدس، وكذلك التعرّف إلى ما حدث بعد عهد التنظيمات العثمانية من تزايد أعداد اليهود في القدس وعموم فلسطين، والحركة الصهيونية، والمستوطنات اليهودية، ووجود محكوم بفعل الدبلوماسية السياسية، وليس الوجود التاريخي بمعناه الشرطي في تأسيس دولة إسرائيل.

وتحقيقاً لرؤية الدراسة ومنهجها، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تضمن كل فصل مجموعة من المباحث، فرضتها طبيعة المادة العلمية التاريخية التي وفّرتها وثائق حجج السجلات الشرعية، والتي اتضحت رؤيتها بعد الانتهاء من عملية الجمع، وتحديد المادة العلمية للدراسة، لتكون جاهزة للكتابة، ومنعاً من التكرار.

وضماناً للموضوعية، كان لزاماً أن يرجع الباحث إلى مصدر قوي، يمكن الوثوق به والاعتماد عليه، لوصف الحالة كما كانت، لا كما تريد السلطة والرؤى السياسية، سواء العثمانية أو الأجنبية أو القوى المحلية، كقوة محمد علي باشا، أو حتى اليهودية أو الداعمين لها.

ويمكن تقسيم الدراسة نظرياً إلى قسمين: القسم الأول، مدخل الدراسة وبنائها المعرفي في إطارها التاريخي؛ والقسم الثاني، التطبيق الإجرائي الذي ساعد وثائق حجج السجلات الشرعية والكشّاف العام (الجدول الرقم (٢ ـ ١)) على تحقيقه، وهذا يستلزم قراءة نصّية وتأويلية لدلالات الحجج الشرعية، لنقف على التفاصيل والدقائق التى قد يلحظها بعض الدارسين، وتغيب عن بعضهم الآخر.

كما تناول الباحث في مدخل الدراسة، واقع القدس، إدارياً، واجتماعياً، واقتصادياً، في وقت سابق من الفترة التي تناولتها الدراسة، ليكون مدخلاً عاماً يسهّل طرق موضوع الدراسة الأساسي.

وجاء الفصل الأول بمعرفة نظرية اعتمد في بنائها على التطور التاريخي في تحديد معنى مصطلح «الملّة»، للوقوف على دلالاته ضمن سياقاته التاريخية، وخاصة في الحقبة التي تناولتها الدراسة من الفترة العثمانية، لتحديد المصطلح الأفضل في مخاطبة اليهود، بناء على ما هو مستخدم في مخاطبتهم في السجلات الشرعية، والوقوف على طبيعة تنظيم طائفة اليهود في القدس، والطوائف التي تتبع يهود القدس، والمعترف بها رسمياً، وليس ما ذكرته الدراسات والأبحاث.

تناول الفصل الثاني الناحية الاجتماعية ليهود القدس، وقد قسّم إلى أربعة محاور رئيسية، لتكوين صورة عن أحوال اليهود الاجتماعية في المجتمع المقدسي، وضمن فئاته. وقد اعتمد في مدخل الحياة الاجتماعية ليهود القدس كشّافاً عاماً يمثل حركة اليهود في مدينة القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة من وثائق حجج السجلات الشرعية، لتكون بمثابة الكشّاف والملخص العام ليهود القدس، لنتمكّن من حصر أسمائهم وممتلكاتهم والعقارات التي انتفعوا بها، سواء بالملك الخاص أو الإيجار، أو المال المترتب على وقف اليهود تحت باب «العادة المعتادة»، للاستفادة منها في معرفة أعداد اليهود، ولتكون مرشداً للباحثين والدارسين عن يهود القدس، إضافة إلى تحديد بعض العقارات التي امتلكها اليهود، وخاصة في محلة باب حطّة، كما سنلحظ ذلك في خريطة محلات وحارات وأزقة وخطوط مدينة القدس.

وقد أوردنا مبحثاً عن إحصاء يهود القدس من خلال السجلات الشرعية، مقارنة بالدراسات العربية والأجنبية، لتتمكّن من وضع تصوّرات عن نوع علاقات اليهود الاجتماعية، وعدد يهود القدس من خلال إحصائهم بحسب ذكرهم في السجلات، وعن وكلاء طائفة اليهود، ونظرة الدولة العثمانية إلى يهود القدس وعلاقاتهم بالمسلمين من خلال السجلات الشرعية، فضلاً عن التعرّف إلى محلة اليهود التي سكن أغلبهم فيها، واصفاً ومحدداً ومعالجاً فيه أسماءها، ومساكن اليهود وبيوتهم وتركاتهم، وعلى ما اشتملت عليه من كُنس ومعابد ومقابر لهم، تعبّدوا فيها ومارسوا شعائرهم وطقوسهم الدينية، كلِّ حسب طائفته (أشارت السجلات إلى كنائس وأديرة اليهود بدلاً من استخدام المصطلحات الخاصة بأماكن العبادة اليهودية، مثل الكُنس).

كما تناولت الدراسة في مبحث آخر علاقات التأثير من خلال عرض مبحث هالقضاء»، مبيّناً فيه حالات إشهار بعض اليهود إسلامهم، واللجوء إلى المحاكم الشرعية، بجميع أنواع قضايا النزاع والتداعي. وهذا يُثير تساؤلاً رئيسياً هو: لماذا يلجأ اليهود إلى المحاكم الشرعية؟ وهل يلجأ إليها في كل الحالات، أم أن هناك استثناءً؟

وفي المبحث الأخير، تعرّض الباحث للوقف واليهود، للتعرّف إلى أوقافهم، وطرق الانتفاع بها، ولم يسمّ المبحث بـ «أوقاف اليهود»، وإنما «الوقف واليهود»، لأن المتحصّل من حجج السجلات لا يكفي لدراسة أوقافهم بشكل خاص.

وتناول الفصل الثالث، الحياة الاقتصادية ليهود القدس، تناول فيها ملامح الحياة الاقتصادية لهذه الفئة، وأثر الإصلاحات العثمانية في النصف الأول من القرن ١٣ هـ/ ١٩م في طائفة يهود القدس. لنشهد واقعاً جديداً متغيراً، تأثرت به كل الولايات العربية، وما جرى من تغييرات على ملكية اليهود من الأراضي وعمليات البيع والشراء، والحواكير، والبيوت (دور السكن)، والاستثجار، وتتبع حالات البيع والشراء، وأجرة المساكن التي سكنها اليهود، وما كان مسموحاً لهم من تعاطي أمور البيع والتجارة، وما يفرضه الواقع الموجود، وهو ما أرّخت له سجلات القدس الشرعية، حيث لاحظ الباحث زيادة إقبال اليهود على شراء الأراضي والعقارات، وخاصة من قبل طائفة السكناج، بعد عام تعامل بها اليهود والمجتمع المقدسي في بيوعهم ومعاملاتهم المالية، لنكون عارفين ما تعنيه، وماذا تعادل، ولنقف على متعلقات المال، ومعنى قيمة الضريبة المفروضة على تعنيه، وماذا تعادل، ولنقف على متعلقات المال، ومعنى قيمة الضريبة المفروضة على اليهود من الجزية والعادة المعتادة على وقف طائفة اليهود. ومن خلال تفصيلات بعض حجج السجلات، لاحظ الباحث كثرة الديون التي اشتركت فيها كل فئات المجتمع المقدسي، المقدسي، لذا أفردنا مبحثاً عن ديون طائفة اليهود وغيرهم من فئات المجتمع المقدسي، كان الدَّيْنُ يجري بين اليهود أنفسهم أو بين اليهود وغيرهم من فئات المجتمع المقدسي، ومتعلقاته من الوقوف على شهادات الإبراء والرهن، والأعمال التي عمل فيها يهود ومتعلقاته من الوقوف على أبرز هذه الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى أن الوجود اليهودي واقع مثبت تاريخياً، أكدته وثائق حجج السجلات الشرعية، حيث حاول اليهود خلال فترة الدراسة الاستفادة من مجمل الظروف التاريخية المحيطة بالدولة العثمانية عامة، وواقع القدس خاصة، في السعي الحثيث وراء التبعية للدول الأجنبية من خلال الامتيازات وقوانين الحماية التي أكسبتهم تحسناً ملموساً في واقعهم المعيش خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عما كان سابقاً، وبروز طائفة يهود السكناج أكثر من طائفة اليهود في مدينة القدس خلال فترة الحكم المصري للقدس، وسعيهم الحثيث إلى امتلاك العقارات خارج محلة اليهود إلى محلات وحارات أخرى، كمحلة باب حطة، وخط باب حطة بشكل خاص، الأمر الذي يعني أن الوجود اليهودي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعدّى حارتهم ومحلتهم الأساسية إلى محلات، مثل: محلة باب حطة، وخط باب حطة، ومحلة الريشة، ومحلة الحيادرة.

وعاش يهود القدس في كنف السيادة العثمانية حياة طبيعية، وفقاً للقواعد الشرعية والنظم القانونية والعرفية المعمول بها في الدولة، ونعموا بحياة طبيعية نسبياً، وبقدر عالٍ من الحرية والتسامح في ممارسة طقوسهم الدينية وعبادتهم، عما كان معروفا عنه

سابقاً، من دون أدنى تدخّل مباشر من الدولة العثمانية في شؤونهم الداخلية، بمعنى تمتع اليهود بحرية أكبر أيام الحكم المصري، أكثر منها أيام الحكم العثماني، ولكنه أدى إلى سوء العلاقات بين المسلمين واليهود في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهو ما أدى إلى ارتفاع وتيرة الصراع بينهما، وبدء مرحلة جديدة من تنامى علاقات الكراهية.

وكشفت الدراسة عن وجود طائفتين من يهود القدس: الطائفة الأولى طائفة اليهود (يهود السفارديم)، وتشمل: المصري، والمغربي، والحلبي، والدمشقي، والعراقي، بالإضافة إلى الهاربين من إسبانيا، المعروفين بيهود السفارديم، وهم ما اعتبرتهم الدولة العثمانية من رعاياها الذين تعاملهم خارج ملتها، ولم تقلل من مكانتهم. والطائفة الثانية طائفة السكناج (الأشكناز)، وهم اليهود القادمون من الغرب، بحسب اللفظ العثماني المستخدم في السجلات الشرعية، سواء أكانوا تحت حماية المسكوف (الروس) أم الإنكليز أو النمساويين، وهم الذين تعاملت معهم الدولة بحذر شديد، واعتبرتهم من رعايا الدول الأجنبية.

وظهرت مع مطلع القرن ١٣هـ/ ١٩م مجموعة عوامل ضاغطة قضت على التوازنات الاجتماعية بين فئات المجتمع المقدسي، وبدت تعقيداتها المؤثرة في ظلّ محاولات فرض السيادة من قبل كلّ من الدولة العثمانية، والدول الأجنبية، لكسب القوة من الإصلاحات العثمانية، وزيادة مكتسبات الامتيازات الأجنبية، وظهور قوة محمد علي باشا المؤثرة في حجم تغييراتها السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والقضاء على نفوذ الزعامات المحلية، والدور الذي أدّته في محاولات بسط سيادتها على الدولة العثمانية، وإجبارها على تحسين أوضاع رعاياها من غير المسلمين.

ساهمت هذه العوامل، كمسببات موضوعية، في زيادة مكاسب يهود القدس، وأشعرت المسلمين بخشية عائلات القدس وشخصياتها البارزة والمتنفذة من فقدان الاستقرار والتميّز والنفوذ الذي اكتسبوه منذ عقود، وأقرّته السلطة الرسمية العثمانية والشعبية الأهلية، باعتبار أن مكانة غير المسلمين احتلت مكانة أكبر مما كانت عليه سابقاً، وحرمتهم جزءاً من مكانتهم ومصادر رزقهم، وخاصة عند المتنفّذين كال أبو غوش في القدس، مثلاً، وأصحاب المال وغيرهم من المتأثرين بإصلاحات الإدارة المصرية بشكل مباشر، أكثر من الفئة المسلمة في المجتمع المقدسي، الأمر الذي أثر في تنامي علاقات الكراهية بين المسلمين واليهود منذ عام ١٢٥٠هه/ ١٨٣٤م. فقد اشتكى اليهود إلى إبراهيم باشا من سوء معاملة المسلمين لهم، ولم يقفوا على حدّ التظلم والشكوى، بل قاموا بالاعتداء المباشر على حرمة المسجد الأقصى، وعبثوا وخرّبوا فيه.

ووصف مجلس الشرع الشريف في القدس تلك الحادثة _ كما ذكر في سجلات القدس الشرعية _ بأنها سابقة لم يسبق لها مثيل، وخالفت كل ما هو متعارف عليه، فلم يسبق قبل تاريخه أن دخل اليهود ساحة المسجد الأقصى.

وعبّر المسلمون في العام نفسه (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) عن تراجع أحوالهم، والاحتجاج على سياسة الإصلاح المصرية بالثورة عليها، حفاظاً على مكانة المسلمين ومكاسبهم، ومحاولة لإجبار الإدارة المصرية على التغيير في سياساتها المتبعة في القدس، فهاجموا حارة اليهود في العام نفسه، أكثر من مرّة، كنوع من التعبير عن حال السخط التي انتابت أهالي القدس من المسلمين، وهو ما يؤشّر بما لا شك فيه على ارتفاع حدّة وتيرة الصراع بين اليهود والمسلمين الذي تجلّى في مختلف طرق الاحتجاج إلى السلطات العثمانية المحلية والمركزية، التي كانت تنحو في الغالب إلى محاولة التهدئة والاسترضاء، وعدم أخذ ما يُعتقد أنه حق مستحق لكليهما بالقوة والتخريب.

ويعتبر هذا الأمر إيذاناً بمرحلة جديدة، تتنامى فيها علاقة الكراهية بين العرب واليهود، وما صاحبها من ظروف وعوامل، أدت إلى بروز طائفة يهود السكناج في القدس بعد عام ١٢٥٠ه/ ١٨٣٤م أكثر من طائفة اليهود، فتعدّدت حجج الشراء الخاصة بيهود السكناج للأراضي والعقارات من مالكيها المسلمين، وبمبالغ مالية مرتفعة، حسبما أشارت السجلات الشرعية.

وساعدت الظروف التاريخية على إفراز التنظيمات الخيرية التي مُنح على أساسها كل رعايا الدولة العثمانية حقوقاً مدنية، وفقاً لقوانين التنظيمات الجديدة، باعتبار أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، ولا فرق بين ملّة أو طائفة، ولا تميّز بينهم على أُسس إثنية أو مذهبية. فصدر قانون إنشاء مجلس الأحكام العدلية، وقانون التمليك للأجانب، وغيرها من قوانين التنظيمات العثمانية، بعد الفترة التي تناولتها الدراسة.

أسهم كل هذا في خلق مسببات موضوعية تنبئ بزيادة السيطرة اليهودية الخاضعة للرعاية الأجنبية، بالذات البريطانية، في القدس. وعلى الرغم من محاولات سلاطين الدولة العثمانية، وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ ـ ١٣٢٧ه/ ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) التخفيف من الضغوط الأجنبية، ومقاومة كل المشاريع الأوروبية واليهودية لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إلا أنها عبرت بمجموعها عن الفشل الذريع في سياسات الدولة العثمانية ومستوى حالة الضعف، فالمرض كان قد استفحل، ولم يعد الدواء يداوي السقم.

أولاً: الإطار النظري

لا يرجع الاهتمام اليهودي بفلسطين والقدس، كما يُعتقد، إلى الحركة الصهيونية التي أُعلن عنها في مؤتمر بال في سويسرا في عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، بل يعود إلى أيام حملة نابليون على مصر وبلاد الشام. حيث ساعدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وأوضاع اليهود في أوروبا، على توجيه هذا الاهتمام نحو الشرق (فلسطين).

وترجع المحاولات الأولى لفكرة عودة اليهود إلى فلسطين والقدس إلى القرن العهر ١٩هـ/ ١٩م، منذ انتشار اللغة العبرية والدراسات اليهودية في الجامعات الأوروبية، ترسيخاً للأساطير والخرافات اليهودية الأيديولوجية والدينية بين أوساط الطوائف اليهودية (الجماعات اليهودية) والثقافة الأوروبية. لذا ركّزت هذه الدراسات جلّ اهتمامها على ترجمة العهد القديم، والترويج لقبول التفسير اليهودي لفكرة العودة إلى فلسطين، ذات الأصول الدينية والوعد الإلهي في العهد القديم، والدور الذي أدته الأسفار اليهودية أو التناخ (العهد القديم والتلمود) في الفكر اليهودي والعمل الصهيوني (۱۱)، والتي استند إليها زعماء الصهيونية في تبرير أعمالهم ومشاريعهم العدوانية تجاه فلسطين العربية.

وما زالت هذه التصوّرات والمفاهيم الدينية قائمة، تمارس دورها في إسرائيل اليوم^(۲)، فاستطاعوا أن يكوّنوا بما يعتقدونه، تاريخاً متجدّداً يتفرّد به اليهود عن كل الأجناس^(۲). وعلى هذه الأسس يرجع ارتباط الغرب بالحركة اليهودية والحماية

⁽١) بترسيخ النمط الأيديولوجي المتكئ على التناخ، والبحث عن الرموز الوجدانية والمادية لربط اليهود يفلسطين، واكتساح الوجود العربي، وتفكيكه بقصد الإضعاف والخضوع لسيطرة الأجنبي، حتى تحكم المسألة في تحقيق العدوان اليهودي على فلسطين والعرب. انظر: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الأرض وأسهاء المعالم الفلسطينية: دراسة تحليلية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ٥ وما بعدها.

⁽٢) على خليل، اليهودية بين النظرية والنطبيق مقتطّفات من التلمود والنوراة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)، ص ٣٧.

⁽٣) وأعطيت تسميات ذات دلالات لاهوتية كالهولوكوست، لتكوين انطباع متفرد بالتضحية في المذابع الحقيقية، وتدخل الإرادة الإلهية في خدمة هذا الشعب المختار، وتخليصه من الظلم. واستطاع اليهود تحويل الخرافة الإسرائيلية إلى تاريخ ورمز يتفرّد به اليهود، القائم على إحياء خرافة أو رمز ابتداعي يتمثل بصورة الدين عند اليهود، ليوثر في موقف سياسي اتُخِذَ ضدّهم، كالمحرقة اليهودية، التي ابتدعت فكرة دولة إسرائيل، وكأنه والرد الإلهي على المذابح النازية، وأن إسرائيل هي الملاذ الوحيد لليهود المضطهدين من همجية هتلر. انظر: روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، تحقيق محمد هاشم (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١٧ _ ٢٠.

الأجنبية، لاندماجية علاقة اليهود بالغرب، وخاصة أوروبا وأمريكا، المرتبطة باعتقادات دينية تمثلت بالقدرة على تكييف الدين نحو الاتجاهات السياسية والترويج لها^(٤).

برزت المسألة اليهودية وفكرة الخلاص لليهود (التحرير والعودة) بقوة منذ أيام الثورة الفرنسية عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م وبُعيدها، حتى أنها أصدرت بياناً عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٩م اعتبرت فيه اليهود المقيمين في فرنسا مواطنين فرنسيين لهم من الحقوق والواجبات ما للفرنسي، واعتمد في هذا القرار على وثيقة حقوق الإنسان أيام الثورة التي تشدّد على حرية الإنسان، وأن الناس متساوون في الحقوق، والتمييز بينهم يكون على أساس الخدمة التي يقدمها المواطن للوطن، واحترام حرية الإنسان وآرائه وحقه بالتملك والأمن والعدالة(٥).

بدأ مفكّرو اليهود، ومن وافقهم من أهل السياسة، بعد توجّه نابليون بونابرت بحملته إلى مصر وبلاد الشام عام ١٢١٣ه/ ١٧٩٨م، يتناقلون فكرة أن الوقت أصبح مناسباً لتكون فرنسا الراعية لليهود، وأخذوا يروّجون لهذه الفكرة، ولفكرة خلاص اليهود، وتحقيق الادعاءات الدينية اليهودية في نهاية القرن ١٢ وبداية القرن ١٣هـ القرن ١٨ - ١٩م، مستغلّين الأجواء العامة في أوروبا التي بدأت تشهد تحوّلات القرنة نحو النهضة والإصلاح المسيحي. فالمناخ الفكري والسياسي السائد في أوروبا، أفرز الثورة الفرنسية بمبادئها - الحرية والإخاء والمساواة - التي تؤكد حقوق الإنسان الطبيعية، لصالح قضيتهم، ومستثمرين توجّه نابليون بحملته إلى الشرق لاحتلال مصر والشام لتكوين مستعمرة فرنسية في الشرق، وهو الهدف الأساسي من الحملة (١٠).

وحين بدأت الأصوات اليهودية بالارتفاع، مستغلّة الحالة التي تعيشها فرنسا وأوروبا عامة، وانتشر الجيش الفرنسي في الشرق لتحقيق حلمها بالعودة إلى أرض الميعاد، وجّه نابليون نداءين إلى اليهود نشرا في صحيفة مونيتور يونيفيرس، بحسب ما كتبه المؤرخ الصهيونية، وجاء الأول عام كتبه المؤرخ الصهيونية، وجاء الأول عام ١٧٥٤ ذي الحجة ١٢١هـ ٢٢ أيار/ مايو ١٧٩٩م، وهو في مصر «يدعو فيه جميع يهود

⁽٤) نبال خماش، إمبراطورية الأكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٤)، ص ٢٠١.

⁽٥) إسهاعيل راجي الفاروقي، الملل المعاصرة في الدين اليهودي (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٨)، ص ٣٨.

⁽٦) هنري لورنس، بونابرت والإسلام: بونابرت والنولة اليهودية، ترجمة بشير سباعي (القاهرة: دار مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٤٩ - ٥٠.

آسيا وأفريقيا إلى الانضواء تحت رايته من أجل إحياء أورشليم القديمة ؟ والثاني بتاريخ ٢٣ محرم ١٢١٤هـ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٧٩٩م، وهو على أسوار عكا، ليكون نابليون بهذا النداء أول سياسي أوروبي ينادي علانية بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين، وهو صاحب النداء المشهور الموجّه إلى اليهود «ورثة أرض إسرائيل الشرعيين» (٧). وقد دعا نابليون اليهود بهذا النداء إلى النهوض والالتفاف حول علمه، من أجل تحقيق أحلام اليهود، وإعادة تكوين دولتهم في فلسطين (٨).

واقترح نابليون توطين اليهود في فلسطين، مقابل تقديمهم الدعم المالي والعسكري (التسليح) للحملة الفرنسية في الشرق (مصر وبلاد الشام)، وإشاعة الفوضى في البلاد المفتوحة.

وبتتبع سجلات القدس الشرعية، لم نجد أية أصول لنداء نابليون فيها، ولا حتى ردود أفعال على هذا النداء. الأمر الذي يعني، إما أن هذا النداء لم يقله نابليون علانية، وإنما كان مجرد فكرة تتردّد في الوسط الأوروبي، وبالذات في فرنسا، من قبل حاخامات اليهود، وبعض رجال الأعمال اليهود ومن شايعهم من أهل السياسة في فرنسا وأوروبا، لأن مسألة العودة والخلاص تعود بجذورها إلى ما قبل أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، بل تعود إلى تعاليم تلمودية راسخة في الفكر الديني اليهودي، تحرّض اليهود على الإيمان بالعودة إلى فلسطين، الأرض المقدسة وأرض الميعاد: «قضت إرادة الرب بأن يعودوا لامتلاك فلسطين أرض الميعاد» ()، وردّدها رجال الدين اليهود بين الحين والآخر على فترات زمنية. ولكن التغيير الذي حدث في أوروبا، بظهور القوميات الأوروبية وتحول النظام السياسي، أعاد المسألة اليهودية مرة أخرى لتظهر بقوة. وبدأ الجانب الرسمي يولي الاهتمام بالمسألة اليهودية، الأمر الذي يوضح مستوى المشكلة وخطورتها، وخاصة أمام تخوّف الأوروبيين من هجرات اليهود من الشرق إلى الغرب. فمسيحيو الغرب كانوا لا يريدون اليهود القادمين من الشرق، وكارهين لهم جراء أفعالهم في بلادهم، وكذلك يهود الغرب لا يريدونهم، لأنهم أكثر استقراراً من يهود الشرق (١٠).

⁽٧) انظر نص النداء، في: المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.

George E. Kirk, A Short History of the Middle East (London: Methuen, 1966), p. 147.

⁽٩) عبدالله التل، الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام، ط ٢ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧١)، ص ١٠٠.

⁽١٠) عمد حسنين هيكل، المفاوضًات السرية بينُ العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟ وكيف فاوضوا؟ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢٩.

ولم ينتقل أثر النداء إلى فلسطين ويهود القدس في الشرق، إما لأن يهود القدس لم يسمعوا بهذا النداء مطلقاً، ولذا لم يكن لهم أية ردّة فعل عليه بالاستجابة أو الإنكار أو أي فعل آخر، أو أن السبب هو في طبيعة وهدف سجلات القدس الشرعية التي أنشئت من أجلها؛ وهو حفظ حقوق العباد وتوثيقها بقصد الحفاظ عليها وتسجيل مستمسكات ما يمتلكه أهل القدس الشريف وغيرها. والأمر الآخر هو إثارة يهود القدس بقصد إحداث توتر بين مكوّنات المجتمع المقدسي التي عاشت معاً بعلاقة مقبولة نسبياً، لذا كان اليهود غير مستعدّين لقبول هذا النداء والاستجابة له.

وحاول نابليون أن يستغلّ اليهود بإثارته حججهم الدينية (فكرة شعب الله المختار، والأممية اليهودية، والتقية اليهودية، مردها حركة الإصلاح الديني والبروتستانتية في أوروبا)(۱۱) من أجل تجنيدهم وأخذ أموالهم لاستمرار حملته على بلاد الشام، ولاستغلالهم في حربه ضد بريطانيا، إلا أن حملته فشلت في سنتها الثانية لتبدأ مرحلة جديدة في استغلال نابليون لليهود الأوروبيين، بعد عودته إلى فرنسا منهزماً في مصر وبلاد الشام، حيث دعا الطوائف اليهودية في المستعمرات الفرنسية إلى عقد مجلس (السنهادرين)، وهو أعلى هيئة قضائية كانت قائمة في التاريخ اليهودي القديم، وحجّته في ذلك مساواتهم بالفرنسيين، والبدء بتأسيس الدولة اليهودية (في المنفى) إلى حين احتلال فلسطين (۱۲).

ويعني هذا الأمر انتقال فكرة تأسيس دولة لليهود من جدلية الأفكار (الدينية والفكرية) إلى جدلية السياسة عن طريق إقناع الدول والساسة بفكرة دولة الرعاية لليهود، ووعدهم بتحقيق الوعد الإلهي. وقد ظهرت هذه الفكرة جلية منذ أواخر القرن الا ـ ١٣هـ ١٨ ـ ١٩ م، وساعد في بروزها مجموعة من العوامل كمسببات موضوعية، من أبرزها الثورة الفرنسية (٣٠ ١٢هـ/ ١٧٨٩م)، ومختلف ظروف الوسط الأوروبي، التي دفعت اليهود وساسة أوروبا إلى التفكير الجدّي والعملي بإعادة ما يسمّونه «أرض إسرائيل»، وما ولدته من فكرة البحث عن دولة الرعاية التي تحتضن الأمل اليهودي، فبعد هذه التجربة التي خاضوها مع نابليون وفشلهم في تحقيق أمانيهم، أدركوا أن فرنسا

 ⁽١١) مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب: الكتاب الذي يجيب على التساؤل الأمريكي: لماذا يكرهوننا؟ (ببروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٧٨.

⁽١٢) إميل توما، جذور القضية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٢٩.

لن تحقق مطلبهم بعد هزائم بونابرت، فانتقلوا إلى دول أخرى، على رأسها بريطانيا، فألمانيا وروسيا والنمسا.

لذا أعدّت فرنسا خطة في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م، لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، مقابل تقديم اليهود قرضاً مالياً للحكومة الفرنسية جراء معاناتها أزمة مالية سببتها حروب الثورة الفرنسية، وحثّت جميع اليهود من آسيا وأفريقيا على الالتفاف حولها ومساعدتها في حملتها، مقابل وعدهم بإعادتهم إلى القدس، وإعادة بناء هيكلهم. وقد خاطبهم نابليون في ندائه الثاني عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، بر «ورثة فلسطين الشرعيين» (١٣٠٠)، وبذلك منحت الحملة الفرنسية اليهود فكرة دولة الرعاية التي تساعدهم على التوجّه إلى فلسطين والاستيطان فيها، وعلى العمل بشكل حثيث لتحقيق فكرة العودة إلى أرض الميعاد، كما يعتقدون.

وكان الوضع العام لليهود في القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، شأن سائر الأقليات الدينية في الدولة العثمانية، محكوماً بنظام الدولة العام، حيث تمتع اليهود بقدر من الحرية في تنظيم طائفتهم، فلم تتدخل الدولة بطريقة جمع الأموال لمؤسساتهم الخيرية والتعليمية، ولا بطريقة تقسيم الأموال وضرائب الدولة المفروضة على الذمّي اليهودي، إلى جانب تمتع مدارسهم الطائفية بحرية نسبية.

ومنحت الإجراءات الإدارية ـ التي قام بها محمد على باشا منذ أن استولى على مدينة القدس وبلاد الشام عام ١٢٤٧ه / ١٨٣١م ـ اليهود نوعاً من التسهيلات كسائر الطوائف في المنطقة، ومع ذلك بقي حذراً من الرعايا الأجانب الذين لم يسمح لهم إلا بممارسة العمل التجاري في حينه، على الرغم أن حجج السجلات الشرعية أثبتت حالات شراء اليهود للأراضي والعقارات في ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، وبالذات طائفة السكناج (يهود الغرب) في القدس التي ظهرت بشكل واضح.

وزاد التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية من تحسين أوضاع اليهود في فلسطين، وتعهدها بحماية الأقليات الدينية، ولا سيما اليهودية، فكانت بريطانيا وروسيا من أوائل الدول الأجنبية التي اهتمت باليهود، حيث أنشأت لهم في أوروبا عدداً من الجمعيات الدينية في الربع الأول من القرن ١٣هـ م ١٩م، بهدف ترسيخ

⁽١٣) انظر نص بيان نابليون بونابرت المزعوم لليهود عام ١٧٩٩م، في: لورنس، بونابرت والإسلام: بونابرت والدولة اليهودية، ص ٥٠ ـ ٥١.

فكرة مساعدة اليهود على الهجرة والاستيطان في فلسطين والقدس، بالبحث عن دولة الرعاية، كما أوضحنا سابقاً.

وشكّلت الظروف التاريخية السابقة أسباباً كافية لاتخاذها موضوعاً للأطروحة، إذ لا وجود لدراسة سابقة شاملة ومفصلة عن أحوال اليهود في القدس مستمدة من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في القدس، حيث قصدت الدراسة إلى استقصاء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ليهود القدس، معتمدة على دراسة السجلات الشرعية، والظروف التاريخية التي أدت إلى إبراز طائفة يهود السكناج وعموم اليهود في القدس، بدءاً من نداء نابليون لليهود أثناء حملته على مصر وبلاد الشام، ووعدهم بإرجاع حقهم المزعوم في إرثهم في فلسطين، إضافة إلى دور الإصلاحات العثمانية والامتيازات الأجنبية التي ساهمت في تقديم الأمان والحماية للطوائف اليهودية، وزادت من فرصة سيطرتهم على مراكز مهمة في الدولة، وتنفيذ ما يناسبهم من مخططات تحقق أملهم بتكوين وطن لليهود. وقد زاد الحكم المصري لبلاد الشام من التسامح تجاه الطوائف اليهودية والمسيحية، الأمر الذي أثر في أوضاع اليهود بشكل إيجابي، كما ساهم في زيادة حجم التدخل الأجنبي لصالح القوى الأجنبية، وحلّ المسألة اليهودية بالهجرة إلى فلسطين، والتي أثرت بدورها في طبيعة علاقات الطوائف اليهودية مع بعضها البعض، ومع المسلمين والنصاري، وموقف الدولة العثمانية من اليهود.

١ _ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بما شهده أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر من أحداث تاريخية وسياسية ساهمت في ضعف الدولة العثمانية، مع إدراك السلاطين العثمانيين في الفترة التي تناولتها الدراسة ضرورة الإصلاح الشامل لكل أركان الدولة، وزيادة نفوذ الدول الأجنبية والتناغم بينها وبين الطوائف اليهودية والمسيحية. فقد ترافق احتلال نابليون لمصر عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، مع توجيه نداء إلى اليهود، بقصد استغلالهم في الدولة العثمانية وأوروبا، لمعاونته في تحقيق أغراضه وأهدافه في مصر وبلاد الشام. ورغم فشل حملة نابليون في استمالة اليهود لإعادتهم إلى القدس لوقوف بريطانيا ضده، إلا أن الحملة فتحت أعين اليهود على فلسطين والقدس، وضرورة حلّ المسألة اليهودية أوروبياً، وعلى حساب العرب.

وشهدت فترة الحكم المصري للقدس (١٢٤٧_١٢٥٦هــ/ ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م) تزايد الاهتمام الأوروبي بها وبالمنطقة بشكل عام، وخاصة بريطانيا، حيث قامت بفتح

قنصلية في مدينة القدس عام ١٢٥٤ه/ ١٨٣٨م، الأمر الذي شجع باقي الدول الأوروبية على تعيين قناصل لها في القدس، وجعل الدولة العثمانية عاجزة عن وقف نشاط الإرساليات الأجنبية والقنصليات في القدس بعد عودتها إلى حكم بلاد الشام في عام ١٢٥٦ه/ ١٨٤٠م. فقد حصلت الدول الأوروبية على امتيازات كثيرة، وأصبح كثير من المسيحيين واليهود رعايا للدول الأجنبية، رغم سيادة الدولة العثمانية عليهم. وبصدور التنظيمات العثمانية، وعودة القدس إلى الدولة العثمانية، كفلت الدولة الحماية لليهود وكافة الطوائف الدينية، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المعابد اليهودية في القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فبلغت في نهاية القرن التاسع عشر ستة كُنس توزعت بين طائفة السكناج والسفارديم والقرائيين.

هذا التغيير في سياسة الحكم العثماني تجاه الطوائف اليهودية، دفع الباحث إلى اختيار موضوع الأطروحة بالبحث والدراسة، معتمداً على المبرّرات التالية:

- عدم وجود دراسة وثائقية مفصّلة عن يهود القدس مستمدة من سجلات محكمة القدس الشرعية، والتي تشمل كثيراً من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية.
- ـ التثبيت لأعداد اليهود الذين سكنوا القدس قبل قيام الهجرات اليهودية المنظّمة إلى القدس، ومن خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، التي تؤكد عدم شرعية قيام دولة إسرائيل الحالية.
- ـ معرفة أماكن سكن اليهود، وتواجدهم في مدينة القدس، وهل طرأ عليه أي تغيير أم لا؟ وإن وجد نقوم بتحديد وتعيين هذه الأماكن في حارات القدس وأزقتها.
- ــ الرغبة في تقديم دراسة شاملة عن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية عن يهود القدس في النصف الأول من القرن ١٣هـ/ ١٩م.

٢ ـ فرضية الدراسة

يُعتبر يهود القدس جزءاً من مجتمع القدس ومن رعايا الدولة العثمانية، يفرضه واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة علاقاتهم مع الدولة وكل فئات المجتمع المقدسي في النصف الأول من القرن ١٣هـ/ ١٩م، الذي يصوّر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بقصد التعرّف إليها والوقوف على حقائقها، وتحرّي الوجود اليهودي في مدينة القدس.

استفاد يهود القدس خاصة، ويهود الدولة العثمانية بعامة، من مجمل الظروف السابقة، وبروزهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وخاصة يهود السكناج الذين تزايدت أهميتهم، وتنوّعت تجارتهم، وكثرة عمليات الشراء للأراضي والعقارات من أصحابها المسلمين، الأمر الذي أدى إلى تغيير في طوبوغرافية محلات وحارات القدس، وخروج اليهود من محلتهم الأساسية (محلة اليهود) إلى محلات أخرى.

تحقيقاً لذلك، سعت الدراسة إلى الإجابة عن فرضية الدراسة وأسئلتها، سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي يزيد من أهميتها أيضاً.

٣_ أسئلة الدراسة

- _ ما هو دور نظام المِلَّة العثماني في دمج يهود القدس ضمن التركيب الاجتماعي لرعايا الدولة العثمانية، الذي أحسنت الدول الأوروبية استغلاله لزيادة نفوذها في الدولة العثمانية؟
- _ ما هي أبرز الطوائف اليهودية في القدس، حسبما أشارت سجلات القدس الشرعية؟
 - ـ ما هي أوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية؟
- ما أثر الإصلاحات العثمانية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في طائفة يهود
 القدس؟
 - ـ إحصاء عدد يهود القدس وكم عددهم؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الطوائف اليهودية وعلاقتهم مع المسلمين والمسيحيين؟
- _ أي المحلات والحارات التي سكنها اليهود، وأماكن وجودهم الجديدة التي ركّز عليها يهود السكناج؟

٤ _ منهجية الدراسة

لا يكون تفصيل واقع اليهود كمعرفة إحيائية معاصرة ومستقبلية، وإخراجها من مجرد وقائع ومعارف تاريخية ماضية عن يهود القدس العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا بالدراسة التاريخية والمنهج التاريخي، ودراسة الوثائق غير

المنشورة لسجلات محكمة القدس الشرعية، وغيرها من مصادر المعرفة التاريخية، والذي نعتبره الأقدر على فهم هذا الواقع من كل المناهج الإنسانية الأخرى، لأننا نفضل الأخذ به، وهو «الذي استقر عليه الباحثون على جدواه منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى اليوم، ويفضله جدّدت الإنسانية من معرفتها بتراثنا الروحي وزادته خصباً»(١٤).

وانطلاقاً من القناعة التامة بفاعلية المنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة، ومعرفة عملياته الموضوعية وقدرته على اكتشاف الحقيقة، ولو جزئياً، يمكننا الوثوق به في الدراسة التي تعتمد في تفسيرها وتمحيصها على السببية التاريخية، على أساس التفسير المتعدد للأحداث التاريخية من حيث الأسباب والظروف والعوامل والمقارنات والنتائج، القادر على معالجة أحداث الدراسة أكثر من غيره من المدارس التاريخية الأخرى ـ بجدية أكبر وموضوعية، بحسب مصادر المعرفة المتوافرة لديه ـ كالنظرة الأحادية في تفسير التاريخ، سواء التي تعتمد غالباً السبب المباشر والرئيسي للأحداث والوحيد، كالبطل التاريخي (الجدلية التاريخية)، والإرادة الجماعية، كالقومية والتفسير والوحيد، كالبطل التاريخي (الجدلية التاريخية)، والإرادة الجماعية، كالقومية والتفسير الديني للأحداث (كالمثالية والميول الرومانسية والعواطف القومية والدينية)، أو التي تعتمد عناصر الإنتاج وتطورها (المادية التاريخية) على اعتبار أنها المحرك والدافع إلى تشكّل الصيرورة التاريخية، وأمام هذا التفسير الذي يمكن وصفه باللاموضوعي واللاحيادي، بعدم حيادية المؤرخ ذي الاتجاه المسبق سلفاً في كتابة وتفسير الأحداث قبل الشروع بالدراسة.

تناولت الدراسة بالبحث والتقصّي بناء على فاعلية المنهج للكشف عن الدوافع الموضوعية لأحداث تاريخ الدراسة، ليس على سبيل الحصر والقدرة على الذكر بالمعالجة والتمحيص، بل على سبيل خدمة الحقيقة التاريخية أو ما يقرب منها بدراسة موضوعية، يمكن أن يفيد منها علمياً، وأن تضيف شيئاً إلى المعرفة التاريخية والإنسانية من دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية ودينية وحضارية، التي كان لها دورٌ بارزٌ في تشكّل أحداث الفترة التي تناولتها الدراسة.

وبالنظر إلى النظرة الكلية المخزونة في ذاكرة التاريخ (سجلات القدس الشرعية)، تمكننا دراستها ضمن المنهج التاريخي والتفسير المتعدد للأحداث، من تسليط الضوء على طبيعة الإدارة العثمانية وأثرها في اليهود، وهل عومل اليهود من

 ⁽١٤) محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب: منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة غوستاف لانسون وأنطوان ماييه (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ١١.

جانب السلطة والمجتمع الأهلي معاملة الرعايا، كبقية فئات المجتمع العثماني، أم كانوا أقل شأناً من البقية؟ ومن خلال الفرمانات الإدارية تجاه اليهود وموقعهم في السلطة، وهو ما يعطينا انطباعاً عن طبيعة العلاقة بين الدولة واليهود بوصفهم رعاياها، وبين اليهود وبقية رعايا الدولة العثمانية، يمكننا تكوين صورة عن حياة يهود القدس الاجتماعية والاقتصادية.

لذا اعتمدت الدراسة على وثائق سجلات محكمة القدس الشرعية المعاصرة للوقائع التاريخية بما تحتويه من أنواع الوثائق المختلفة، وهو ما أمكننا الحصول عليه من أرشيف الجامعة الأردنية في مركز الوثائق في مكتبة الجامعة.

ثانياً: تحليل سجلات محكمة القدس الشرعية ومنهجية دراستها بين عامي ١٢١٢ ـ ١٢٥٦هـ/ ١٧٩٧ ـ ١٨٤٠م

اعتمدت الدراسة على وثائق سجلات القدس الشرعية، المحفوظة في أرشيف مكتبة الجامعة الأردنية، على شكل أفلام ميكروفيلم تصويرية، وليس سجلات ورقية. ويرجع الفضل في تصويرها عن نسختها الورقية المحفوظة في القدس الشريف، إلى د. محمد عدنان البخيت الذي كان رئيساً لمركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

وقد بدأ الباحثون يتنبّهون لها منذ زمن ليس ببعيد، الأمر الذي يدل على إدراك قيمتها الحقيقية من الجانب التاريخي والمعرفي، حيث تبلغ أهميتها من طبيعة أغراضها وشمولية الموضوعات التي تناولتها، بقصد تثبيت وحفظ حقوق رعايا القدس العثمانية، والمقيمين فيها، سواء في حال الإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة؛ فهي «تحوي تراثاً واسعاً وغنياً يصعب الحصول عليه من مصادر أخرى أو تعويضه إن فُقد» (١٥٠).

وترجع بتاريخها الأقدم من كل المصادر العثمانية الشرعية إلى ١٤ شوال ٩٣٦هـ/ ١١ حزيران/يونيو ١٥٣٠م، وهي تعالج موضوعات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وغيرها للقدس العثمانية، وتكشف في ثناياها تفصيل المعاملات اليومية للمجتمع المدنى في القدس خاصة.

⁽١٥) إبراهيم الربايعة، القدس في ضوء سجلات عكمة القدس الشرعية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٨ (كانون الثان/ يناير ٢٠١٠)، ص ٢٠٠.

وهي بلا شك تكشف مكانة اليهود في المجتمع المقدسي على اختلاف المذاهب والعقائد الدينية، واختلاف طبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتوضح طبيعة العلاقات بين اليهود وأفراد المجتمع المقدسي من جهة، وعلاقتهم بالسلطة القضائية (المحكمة الشرعية التي تمثل السلطة العامة في اللواء) من جهة أخرى. لذا، فهي تورد معلومات دقيقة وموثقة زمانياً ومكانياً (١٦١)، حول مكانة اليهود في المجتمع المقدسي، من خلال دراسة مصطلحي «ملة اليهود» و طائفة اليهود»، الذي زخرت به السجلات، لمعرفة حدودهما، وأيهما أكثر استخداماً، وأقرب علاقة بالدولة العثمانية مع اليهود، وطبيعة علاقات التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المقدسي.

كما حوت السجلات تفاصيل عن نوع البناء، ومكانه، والهدف منه، ومالكه، وطرق انتقال الملكية وحدوده، ونوع الملكية في ما إذا كانت خاصة أو عامة، والملكيات الوقفية، ووسائل الانتفاع بها، التي لم تكن حكراً على فئة دون أخرى، ولا طائفة دون طائفة، مع ندرة الموقوف بالنسبة إلى يهود القدس. لذا فقد اشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى.

وذكرت السجلات الشرعية أسعار العقارات في مدينة القدس بشكل مفصل، الأمر الذي مكّننا من وضع جداول مسحية إحصائية لعقود البيع والشراء التي قام به يهود القدس، ورصد حركة التطور الاقتصادي، وأسعار العقارات (١٧٠)، من حيث الارتفاع والانخفاض في محلات وحارات القدس التي اشترى وباع فيها اليهود، حيث أثبتت مجريات الدراسة، ظاهرة ارتفاع أسعار العقارات في أواخر الفترة التي تناولتها الدراسة. وأفادت حركة البيع والشراء وأسعارها في تحديد نوع العملات الرائجة في الاستخدام والقيمة التي تعادلها، الأمر الذي يساعدنا على فهم إقبال طائفة يهود السكناج في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أيام الحكم المصري للقدس، على شراء العقارات خاصة ـ (دور السكن) في محلات وحارات القدس خارج محلتهم الأساسية (محلة اليهود).

كما يمكننا من وضع تصور منطقي لتاريخ القدس الشريف والمنطقة بشكل عام، وخارطة تفصيلية لأماكن التواجد اليهودي في محلات وحارت مدينة القدس، وربط كل

⁽۱۹) انظر: موسى سرور، «سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكاليات منهجية،» في: زكريا محمد [وآخرون]، عرون، أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، مراجعة صالح عبد الجواد، ط ۲ (بيروت: مؤسسة الدراسات المقدسية، ۲۰۱۱)، ص ۲۵-۲۳.

⁽١٧) انظر: سرور، المصدر نفسه، ص ٢٥.

ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة بالدولة العثمانية، الخاصة في فلسطين والقدس، ولعله سبب ظهور طائفة يهود السكناج، وتراجع مكانة طائفة اليهود خلال الحكم المصري في آخر عقد من العقود التي تناولتها الدراسة.

وتفيدنا السجلات الشرعية في معرفة مكانة المرأة اليهودية عند اليهود، وكيف ينظر إليها الشرع الإسلامي، من خلال تتبع عقود البيع والشراء، والتركات (الميراث)، فيما إذا كان يسمح للمرأة اليهودية مثلما يسمح للرجل اليهودي بإجراء عمليات البيع والشراء، وحقها بالميراث ورفع قضاياها في المحكمة الشرعية، حيث أثبتت حجج السجلات الشرعية مساواة المرأة بالرجل في حق التملك والميراث، بحسب مقتضيات الشرع الإسلامي. لذا نجد المرأة اليهودية الوارثة، والمورثة، والبائعة، والشارية، والمستأجرة، والمؤجرة.

لهذا تعتبر السجلات مادة وثائقية معاصرة ذات تنوع تاريخي في تفصيلاتها وتأويلاتها، وشكلاً عاماً موحداً في عمومياتها، إذ تؤرخ للأوضاع المعيشية لليهود داخل القدس وخارجها وغيرها من طوائف المدينة، وتعدّ مادة ذات قيمة في معالجة موضوعات الدراسة الاجتماعية والاقتصادية لتصوير الحياة التي عاشها يهود القدس العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في كتابة دراسات علمية.

ومن الوضوح بمكان أن ما سبق يُبين أهمية سجلات القدس الشرعية، وشمولية ما تتعرض له المحكمة الشرعية، وتعدد اختصاصاتها ومسؤولياتها، على عكس المحاكم الشرعية هذه الأيام التي قلّصت من قضاياها، واقتصرت على متعلقات الزواج والطلاق والميراث، ويفسر سبب اعتماد الباحث عليها، واعتبارها المصدر الأساسي والوحيد للدراسة، ويزيد من تسليط الضوء على أهمية وثائق حجج سجلات المحكمة الشرعية، باعتبارها مصدراً عثمانياً رسمياً. فالحاكم الشرعي (القاضي الشرعي) ينظر ويسير جميع أمور لواء القدس، وذلك بموجب القانون العثماني المعمول به في كل ولايات الدولة العثمانية. والقاضي هو الذي يُعين الحكام والموظفين، وينظر في جميع القضايا التي تتعلق باللواء (١٨)، وتوجه المراسلات والمراسيم السلطانية أولاً إلى الحاكم الشرعي ثم

⁽١٨) تؤشر إلى مدى اتساع سلطته وأهميته في الدولة العثمانية الذي يُعَدّ الحاكم بالشرع والمستند بأحكامه إلى الشرع الحنيف، وهو المعين والمشرف على الوظائف الدينية، حيث لا يمتلك والي الولاية عزلة أو الحدّ من سلطته، لأن تميينه جاء من إسطتبول. انظر: نهدى صبحي الحمصي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص١٠٠٠.

يليه حاكم العرف (١٩٠)، ويشترط أن تحفظ نسخة من هذه الوثائق في سجلات محكمة القدس الشرعية، على عكس البراءة أو المرسوم الذي يدوّن في الروزنامة (٢٠) الذي يُعدّ غير شرعي (٢١).

ونستخلص منها مدى اتساع سلطة الحاكم الشرعي والمهام الموكلة إليه، وهي ما حوتها وثائق السجلات الشرعية، بكل متعلقات «الأحوال الشخصية، والقضايا المستعجلة ومحكمة التجارة، والاستثناف والجزاء (الجنايات)، بالإضافة إلى أن محكمته كانت ديواناً للمظالم، أي أن المحكمة هي التي تنظر في الدعاوي على الحكام... وصلة الوصل بين الحكام والأهالي في ما يختص بشؤونهم إنفاذاً لأوامر حكام السياسة "(٢٢).

⁽١٩) حاكم العرف، هو ما استقرّت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقّاه المحيط بالقبول، وهو حجّة أيضاً لكنه أسرع إلى الفهم، وكذا العادة هي ما استمرّ الناس عليه وعادوا إليه مرّة أخرى. انظر: على بن محمد بن علي الجرجاني، كتاب التعريفات (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥)، ص ١٥٣. وسمَّى بحكم العرف، وذلك لأنه يأخذ طابع القانون من حيث لزوم التنفيذ والإطاعة. وهو معروف عند أكثر الشعوب، وقد اكتسبت بعض الأعراف درجة القوانين عند كثير من الأمم لمرور زمن طويل على استعهالها، ولتعارف الناس عليها، ولكونها معقولة منطقية لا تتعارض مم روح الزمن وعدالة التشريع. انظر أيضاً: جواد على، المفصل في تاريخ العرب في الإسلام (بغداد: منشورات الشريف الرضى، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠)، ص ١٥٠. بدليل قولة تعالى ﴿ خُذِ الْمَفْقِ وَأَمْرُ بِالْمُرْفِ وَأَعْرِضْ عَن الْجَاهِلِينَ ﴾ [القرآن الكريم، •سورة الأعراف، ٩ الآية ١٩٩]. ومنه القانون العرفي وهو مجموع القوانين التي ورثتها الدولة عن أسلافها من العرب، والفرس، والبيزنطيين، والسلاجقة. انظر: وليد العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية (عيّان: دار الفكر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤. وقد حرص العثمانيون على الاحتفاظ بالأعراف والقوانين المملوكية في إيقائها معمولاً بها بعد أن انتقلت تلك البلاد إلى الحكم العثمإني خوفاً من تنفير قلوب الناس من السلطة الجديدة ومن إجراءاتها. انظر: خليل ساحلي أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثمان: بحوث ووثائق وقوانين (إرسيكا، إسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ٢٠٠٠)، ص ١٨٢. ومنها حاكم العرف أيضاً، الذي يعمل فيه الحاكم وفق القانون الوضعي المتعارف عليه بالمنطقة المعنية بذلك، ولقد نشأ القانون العرفي على إثر تراكهات الأحكام والمراسيم التي يصدرها الحكام. انظر: الربايعة، القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية، عص ٢١٣.

⁽٢٠) روزنامة: مكوّنة من كلمتين، «روز» بمعنى يوم و «نامه» بمعنى كتاب، أي كتاب اليوم أو دفتر اليومية، وهو تقويم يحرّر فيه اليوم والأسبوع والشهر والسنة. انظر: محمد علي الأنسي، جمع وترتيب، المدراري اللامعات في متنخبات اللغات يحتوي على الكليات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثيانية: قاموس اللغة العثيانية (إسطنبول: [د. ن.]، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠١م)، ص ٢٧٦، ومصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثيانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثياني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثيانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، ١٥١٧.

⁽٢١) الربايعة، «القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية، م ٢٠٢.

⁽٢٢) الحُمصي، تاريخ طُرابلس من خلال وثائق المحكّمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، ص ١٠٢.

١ ـ دراسة المصدر

استندت الدراسة إلى سجلات محكمة القدس الشرعية، كما بينها الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) المدرج في الفصل الثاني، في فترتها الزمنية (٢٢١٠ - ١٢٥٨ه/ ١٢٥٨ م)، وتضم أكثر من ٤٥ سجلاً، ابتداء من ١٢١٠هـ ١٢٥٦ه/ ١٧٩٥ - ١٨٤٠م، من السجل الرقم (س ش ٢٧٨) الذي يبدأ بتاريخ شعبان ١٢١٠هـ ١٧٩٥ ذي الحجة ١٢١١هـ/ شباط/ فبراير ١٧٩٦م - ١١ حزيران/ يونيو ١٧٩٧م إلى السجل الرقم (س ش ٣٦٣)، من ٢٢ شوال ١٧٥٤هـ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٩م - حزيران/ يونيو ١٨٤٠م.

ورصدت حركة يهود القدس اجتماعياً واقتصادياً في المدينة بمختلف أنواع وموضوعات حجج السجلات الشرعية، التي تعدّدت حججها بين: النزاع والادعاء، والضبط والمبيع (التركات)، والبيع والشراء، والملكية، والاستئجار، والرهن، والبراءة الشرعية، والمحاسبة الشرعية، والأُذُن الشرعية، وجزية القدس، وحجج الإقرار والاعتراف، والأوقاف، والعادة المعتادة، وإشهار الإسلام، والوقوف والكشف على العقار والكشف على الميت، وتخللها تفصيلات ودقائق أمور عن بعض العملات، وفصلت بمجملها الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما تمكنا من استخراجه في تشكّل موضوعات الدراسة، ونوردها في الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) وجداول فرعية أخرى (٢٠) تمثل بمجموعها حركة اليهود الاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس.

٢ _ الوصف العام للسجلات

أ_ الحجة وصفحة السجل

تعدّدت عدد الحجج الشرعية في صفحة السجل ما بين حجة واحدة وسبع حجج شرعية، واختلفت في موضوعاتها وحجمها، وخلت من الترقيم، لذا لجأ الباحث إلى ترقيمها بحسب ترتيبها في كل صفحة، ورمز لها به (ح)، بترقيم كل حجة بحسب ترتيبها في صفحة السجل على التوالى.

⁽٢٣) وللتعرف إلى حركة يهود القدس وموضوعات الحجج السجلات الشرعية خلال فترة الدراسة، يمكن الإطلاع على الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) وما انبثق عنه من جداول فرعية في ثنايا الدراسة تخدم موضوعاتها، ويحقق مبادئ منهجية دراسة وثاثق حجج السجلات الشرعية، وعمل حصرها بجداول إحصائية مسحية تحليلية لسجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

وتكرّرت بعض الحجج الشرعية ـ رغم قلّتها ـ مرتين أو ثلاثاً للحجة نفسها، وللموضوع نفسه في السجل الواحد، وكلاهما حافظ على النظم العام للحجة، وأركانها الرئيسية؛ كموضوع الحجة، وسبب الدعوى، وأطراف النزاع، والمتخاصم عليه، كما وردت في الحجة الأولى أول ذكرها. ويعود سبب تكرار بعضها إلى تأخر تدوينها عن تاريخ حدوثها أو شعور صاحب الدعوى أنه لم ينفّذ حكم الحاكم الشرعي، فيعود ليقدم شكواه مرة أخرى، وأحياناً لا يستطيع أحد طرفي الدعوى أن يثبت شكواه بالبيّنة والثبوت الشرعي لغياب الشهود أو بعدهم عن القدس، حتى يتمكّنوا من الحضور، أو والثبوت الشرعي لغياب الشهود أو بعدهم عن القدس، حتى يتمكّنوا من الحضور، أو والمدّعي عليه للتثبت من أقوال المدّعي والمدّعي عليه.

واتسمت صفحات بعض السجلات ذات الأرضية السوداء أو المكتوبة بخط صغير غير واضح، بعدم الوضوح، وأحياناً فُقد جزء منها بسبب التمزيق أو الثني أو الخلل في التصوير، ففقد جزء من النصّ، ولم يعُد يمكن قراءته. ويرد في بعض الحجج نوع من الفهرسة الجزئية التي تورد موضوع الحجة على أحد جانبيها اليمين أو اليسار، وأحياناً يظهر توقيع الشهود الحاضرين لمحاضر التسجيل أو الإشهاد، وأحيانا كثيرة لا توجد تواقيع لهم، فيكتفي كاتب الحجة بإيراد الشهود في متن الحجة فقط.

ب ـ الترقيم والوضوح

تعدّدت أماكن ترقيم صفحات السجلات، فمنها جاء في أسفل الصفحة أو في الأعلى أو على الجانبين، وأحيانا أخرى في وسط الصفحة، فليس هناك ترقيم عام يوحّدها في كل السجلات، فكل سجل لا يتبع النسق المتبع نفسه في السجل الذي سبقه، الأمر الذي يعني اختلاف أنماط الترقيم في السجلات، إضافة إلى خلو بعضها من الترقيم. عندها، كان لزاماً علينا الرجوع إلى آخر صفحة مرقّمة قبل الصفحة أو الصفحات الساقط منها الترقيم، ونبدأ بعدها من نهاية الترقيم، ونضع أرقام الصفحات الساقط منها الترقيم.

ج_ كتابة الحجّة

تكتب الحجج الشرعية بالحبر الأسود، وبخطوط مختلفة، ولكن أغلبها بخط النسخ وخط الرقعة. فبعضها ورقتها سوداء وخطها أبيض، وهذا راجع إلى طريقة

التصوير وعدم وضوح الأصل، وأحياناً تكتب الحجج بخط جميل أو بخط كبير، وأحياناً بخط صغير وغير واضح.

واختلف شكل كتابة الحجّة من حجة إلى أخرى، ومن سجل إلى آخر، فبعض النصوص جاءت أفقية أو ماثلة أو هرميه أو مثلثة، قاعدتها إلى الأعلى، والرأس إلى الأسفل، أو مقسومة إلى عمودين، ولكن أغلبها أفقية الكتابة مقترنة بشكل الصفحة. ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد كُتاب الحجج الشرعية في محكمة القدس، فنتج منه اختلاف في شكل الكتابة ونوع الخط أو الرسم وترقيم الصفحات المؤثر في درجة الوضوح من عدمه، والذي يدل على أن المحكمة الشرعية لم تحدد نمطاً معيناً يتم اتباعه في كلّ السجلات، ولم تُلزم كُتابها فيه مهما اختلف السجل أو موضوع الحجة أو تغيّر الكاتب، لتوحيد منهج تدوين السجلات.

د_ تاريخ الحجّة

يرد تاريخ الحجّة في كل الحجج الشرعية، وغالباً ما يكتب بالحروف العربية، وقليلاً ما يكتب بالأرقام. فقد يرد فيها الرقم ناقصاً، بمعنى إسقاط رقم الآلاف من تاريخ السنة الهجرية، هكذا (٢٣٤)، فقد دلّت حجّة تركة شرعية لذمّي يهودي على أن كتابة تاريخ السنة الهجرية بالأرقام كاملاً مع قيمة عدد الآلاف، والذي كتب هكذا (١٢٣٣)، الأمر الذي يؤشر إلى أن كتابة السنة الهجرية من دون القيمة المنزلية للآلاف كان يتم الخروج عنه ولا يلتزم به الكاتب، رغم أن أغلب الحجج التي تكتب السنة الهجرية من دون خانة الآلاف، يُعبر عن منهج الدولة الرسمي في كتابة وثائق سجلات محكمة القدس الشرعية، كما يخلو تاريخ بعض الحجج من الشهر أو اليوم ويكتفي الكاتب بكتابة السنة الهجرية، وهو التقويم الرسمي للدولة.

وقد يرد في الحجّة الواحدة تاريخين: الأول على رأس الحجة، والثاني عند نهايتها؛ فالأول يدل على أن الحجّة أُذُن شرعية، سواء كان صدورها من ديوان الشام أو سر عسكر مصر، والثاني تاريخ تدوين وكتابة الحجّة.

وقد لا يسجل تاريخ الحجّة، فيرجع الباحث إلى تاريخ الحجّة السابقة واللاحقة ليحدّد سنة الحجّة على أقل تقدير بما يتفق مع تاريخ الحجّتين، وبما يتفق مع منهج كتابة الوثائق الشرعية.

هـ الإملاء وعلامات الترقيم

بشكل عام، تعدّدت اللهجات في ذكر الأسماء والمفردات اللغوية في كل حجج السجلات، وخاصة بما يختصّ بالألقاب الوظيفية، مثل: لقب بك، بمعنى الكبير، والأمير، والحاكم، والرئيس، والآمر (٢٤)، الذي يرد مرة بيك، وأخرى بك، وهي كلمة تركية تعني الأمير أو الرئيس أو الحاكم، الذي عدّ لقباً وظيفياً رسمياً، يقترن اسم صاحب الرتبة به في المخاطبات والمكاتبات، بحسب مكانته في المجتمع ومكانته الوظيفية، ولقب باشا الذي يرد برسم باش (رئيس، آمر، أول، مُقدم)(٢٥) أو باشى التي دائما تقرن بمقدار دخل الوظيفة التي يشغلها صاحبها، وفي الأسماء خاصة أسماء غير المسلمين كرسم إسماعيل التي قد ترد إسمعيل، وإسحاق التي ترسم مرة إصحاق، ومرة إزحاق، ومرة إسحق، وذلك لعجمية بعض الأسماء التي قد تكون أصولها غير عربية، وخاصة مع يهود السكناج، وتداخل اللكنة واللهجات المحلية التي تؤثر في مخارج الحروف، وبالتالي تؤثر لزوماً في شكل رسم الكتابة، جراء تلوّن ألسنة أصحاب القضايا وبيئاتهم، وكذلك كُتَّاب المحكمة الشرعية أيضاً، والمفردات التي تطغى عليها اللكنة واللهجة، مثل: طائفة التي ترد دائماً برسم طايفة، وكثير من المفردات ترد من دون همزة في آخر الكلمات، مثل: الشراء ترسم الشرا، والماء ترسم مأ أو ما التي ترسم أحياناً بهمزة على ألف، وأحياناً بألف وحدها من دون همزة، وترد أخطاء بالرسم العددي الكتابي، خاصة عند كتابة الرقم «ثلاثة» الذي ما يكتب دائماً ثلث أو ثلثة، ومائة ترسم ماية، وثلاثون ترسم ثلثون، ورسم الجمع بحيث ترسم جمع حاخام(٢١) التي تكتب دائماً خاخام قس، كما ورد في حجّة شرعية عن حاخامات وكلاء يهود صفد، فجمعها الكاتب إلى اسبعة القس"، والصحيح أن تجمع «قساوسة»، وفي الأصل لا نقول لرجل الدين اليهودي «قس»، لأنها من رتب رجال الدين المسيحي، ولكن نقول له «حاخام». وتُعدّ هذه جميعاً من المفردات الشائعة التي ترد بشكل متكرّر في كل سجلات الدراسة.

⁽٢٤) الأنسي، جمع وترتيب، المدراري اللامعات في متتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية، ص ١١٥.

⁽۲۵) المصدر نفسه، ص ۱۰۰.

⁽٢٦) حاخام، كلمة عبرية تعني الرجل الحكيم أو العاقل، وكانت كلمة «حاخام» متداولة في كلّ مناطق الدولة العثمانية تقريباً، وفي مناطق الدولة العثمانية تقريباً، وفي فلسطين، وخاصة العثمانية تقريباً، وفي فلسطين، وخاصة أن الزعيم المليّ كان مجمل لقب «حاخام باشي» الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري للسلطان العثماني. انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: تموذج تفسير جديد، ٥ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١٥١.

كما تخلو السجلات تماماً من أية علامة من علامات الترقيم أو حتى الفصل بين فقرات الحجّة، أو ترتيبها بنسق موحّد في كل السجلات، الأمر الذي يسهل قراءة الحجّة مما هي عليه، وبالذات إذا كانت الحجّة من النوع الطويل أكثر من غيرها، وهذه حالة قائمة في كل الحجج الشرعية. لذا لجأنا إلى ترقيم وتهميز الحجج الشرعية التي جعلناها من بنية النصّ من دون التغيير بتتابع مفردات النص كما وردت في السجل، إلا في حجة التركة ليسهل التعامل معها، لكثرة أرقامها وتنوّع أسماء الأشياء فيها من أثاث وملابس وأدوات الحرفة أو الصنعة وأسماء الدائنين، وعدد كل من هذه الأشياء.

أما عن منهجية ضبط الأخطاء الإملائية، فبقيت في النص كما وردت في الأصل، مع مراعاة تصويبها داخل قوسين بزاوية قائمة، على سبيل المثال: رسم طايفة بالحجة، فيتبعها مباشرة القوسان وبينهما الكلمة الصحيحة، هكذا [الطائفة]، وهذا ينطبق على كل المفردات التي يقع فيها الخطأ الشائع، وفي بعض الأحيان كان الباحث يصوّب بعض الأخطاء النحوية، ولكن بشكل قليل.

وجاءت بعض الحجج ـ وهي ليست قليلة ـ غير واضحة وباهتة اللون والحروف، حيث يمكن قراءتها في حالات، وأحياناً أخرى لا يمكن قراءتها، ففي حال قراءتها توضع بين قوسين تقديراً من الباحث على هذا النحو []، وفي حال عدم قراءتها، يوضع في داخل القوسين ثلاث نقط، هكذا (...) التي تعني أن النصّ غير واضح في الأصل. فعمدنا إلى كتابة الكلمة المناسبة، إما من خلال السياق ونوع الحجة، أو من النسق العام للحجج السابقة التي وردت في النسق والموضوع نفسهما. وإذا أخذ الباحث نصاً ولم يكمله، لجأ إلى وضع ثلاث نقاط متنالية، هكذا ...، التي تعني أن هناك نصاً ناقصاً لم يعمد الباحث إلى كتابته.

إن المستند إلى السجلات الشرعية، بحاجة إلى الدقة والصبر والممارسة، ليصل الى درجة الاعتياد على طبيعة الاختلاف الكبير في الحجج في حالة رسم الأحرف والأسماء، ولتقريب النسق العام للحجج الشرعية في ذهن الدارس لها، وهي تُعدّ من بين الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء تعامله مع السجلات، إذ لا يمكن قراءتها إلا من خلال أجهزة الميكروفيلم، الأمر الذي شكّل إحدى صعوبات القراءة المتزامنة مع فترة الجلوس الطويل، فالأشعة الخافتة الصادرة من الميكروفيلم، تؤثر في فاعلية الرؤية وتزيغ البصر، إضافة إلى قلة مستوى التجهيزات المادية المعدّة للقراءة التي تزيد من عناء التعب والإرهاق الشديدين. وما يخفف على الباحث هدفه الذي يسعى إلى تحقيقه على الصعيد العلمى، والشخصى والاجتماعي.

ثالثاً: مصادر أخرى للدراسة

ولقد استفادت الدراسة من مصادر ومراجع أخرى، ذات قيمة علمية عالية أثرت موضوع الدراسة، من جوانب خلت منها سجلات القدس الشرعية، منها: التعريف والتوضيح والتشديد على ما ورد في حجج السجلات من أسماء للأشخاص والأماكن والمصطلحات والمفاهيم، لأن السجلات لا تحوي تأريخ كل ما يذكر في وثائقها، وهو ما أمدّتنا به مصادر تاريخية أخرى، أكدت صدق الأحداث والشخصيات وموضوع الحجج الشرعية التي تناولتها. ولقد أفاد الباحث من هذه الدراسات العلمية من جوانب عدة، منها:

١ ـ دراسات علمية اعتمدت على مصادر عثمانية، ومنها: سجلات محكمة القدس الشرعية، حيث مكنت الباحث من دراسة مصدر الدراسة الوحيد تقريباً (سجلات محكمة القدس الشرعية)، في مجمل عمليات منهج الدراسة، من حيث التحليل وصدق وثبات وثائق حجج السجلات الشرعية، والوقوف على الطرق المنهجية في دراسة مصدر الدراسة الأساسي، ومن هذه الدراسات:

أدراسة إبراهيم الربايعة، «القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية»، التي أوضحت مكانة مدينة القدس التاريخية وأهميتها الدينية في فترة الحكم العثماني، وهو ما أثبتته سجلات محكمة القدس الشرعية، وأهمية دراسة السجلات كونها مصادر تاريخية بكر، يمكن الإفادة منها في معرفة تاريخ المدينة خاصة، وفلسطين عامة، من نواح عدة؛ اجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية وإدارية ودينية، وحدّدت طرق الاستفادة من مادتها العلمية وكيفية دراستها، وهذا ما أوضحناه في الإطار النظري لدراستنا، وظهر أثرها في كل مجريات الدراسة بفصولها ومباحثها.

ب دراسة موسى سرور، «سجلات محكمة القدس الشرعية: إشكاليات منهجيه»، التي حدّدت نوع الدراسات العلمية المرتكزة في مادتها على سجلات المحاكم الشرعية، ما بين الدراسة السطحية وهي أغلب الدراسات، على حدّ وصفه، والدراسات الإحصائية التي لم تتجاوز حدّ تفريغ المعلومات التاريخية على شكل جداول إحصائية بحسب موضوعاتها، وأخيراً، الدراسات الموضوعية وهي قليلة، التي تستخدم كل العمليات الموضوعية من وصف وإحصاء وتحليل وتفسير بياناتها بما يخدم المعرفة التاريخية الإحيائية بحسب موضوعات الدراسة العلمية، المرتبطة بذات الموضوع الذي ما زلنا نعيشه حتى هذه اللحظة متمثلاً بالصراع العربي الإسرائيلي.

ج-دراسة نهدي صبحي الحمصي، «تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي»، التي بيّنت أهمية السجلات الشرعية، كونها مصدراً تاريخياً معاصراً، تكمن أهميته في قيمة المعلومات التي تقدمها، والتي لا تتوافر في غيرها من المصادر التاريخية المعاصرة، لتبيّن حركة يهود القدس والموضوعات التي تشملها السجلات ويمكن دراستها.

٢ ـ دراسات علمية ذات فائدة عامة ومختصة للدراسة، من حيث معرفة الأحوال العامة للقدس والمجتمع المقدسي في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي والقرون السابقة للفترة التي تناولتها الدراسة منذ القرن ١٠هـ/ ١٦م، حيث قدمت معلومات تاريخية مهمة عن أحوال اليهود، سواء خلال فترة الدراسة أو الفترات السابقة لفترة الدراسة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وتكمن أهمية أغلب هذه الدراسات باعتمادها على مصادر عثمانية رسمية تتفق مع الدراسة الحالية من حيث المصدر والفائدة العلمية، ومن هذه الدراسات:

أ-أسد رستم في كتابيه: المحفوظات الملكية، والأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، اللذين أرّخا للحكومة المصرية في فترة محمد علي باشا في بلاد الشام، وتكمن فائدة دراسة الأصول العربية في تحديد بعض متسلّمي القدس التي خلت من ذكرهم السجلات الشرعية، وبيّنت أسباب عزلهم أو تعيينهم أحياناً، كما هو مبيّن في مبحث متسلّمي القدس الشريف، إضافة إلى مساهمة كلا المصنّفين بالذات للمحفوظات الملكية في فكّ الغموض حول كنس ومقابر اليهود التي ذكرتها السجلات الشرعية مجرد ذكر في بعض الأحيان، وتأكيد ما هو وارد في بعض وثائق حججها، إضافة إلى توثيق أحوال اليهود والظروف التي مرت على القدس، مثل: ثورة الفلاحين، وحادثة اعتداء اليهود على المسجد الأقصى، والشرور التي ألمّت بالقدس وأهلها، الأمر وحادثة اعتداء اليهود على المسجد الأقصى، والشرور التي ألمّت بالقدس وأهلها، الأمر الذي ساهم في إنقاص عدد سكان القدس عامة، والاستشهاد بحالات المنع أو السماح ليهود القدس بترميم وإصلاح كنسهم.

ب_دراستا الربايعة، «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هم/١٥١٦م ١٣١٥هم/١٨٩٧م)»، و«تاريخ القدس الشريف في ضوء الوثائق العثمانية خلال القرن السابع عشر ١٦٠٠ ـ ١٧٠٠م، الأولى قدمت مسحاً عاماً عن أحوال طائفة اليهود منذ دخول القدس تحت الحكم العثماني إلى بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والثانية أرّخت بشكل عام لتاريخ القدس الشريف. وقد ساهمت كلا الدراستين في معرفة أحوال اليهود عامة قبل الفترة

التي تناولتها كلّ دراسة منهما، من حيث ذكر طوائفهم وكنسهم ومقابرهم وعلاقتهم مع المسلمين والسلطة العثمانية ممثلة بلواء القدس وولاية الشام، والتثبّت من وجود طائفة اليهود طيلة الحكم العثماني للقدس.

جـدراسة عادل مناع، «لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١م»، حيث درست متسلّمي القدس، من حيث الذكر وأسباب التعيين والعزل، وفصّلت كثيراً في هذا الموضوع بالتحديد، وهو ما استفادت منه الدراسة الحالية بشكل واضح.

د_دراسة نوفان السوارية، «القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة ١١١٢ ـ ١١٢٣ هـ/ ١١٠٠ محكمتها الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية»، التي عرفت بأحوال المجتمع المقدسي بمن فيهم يهود القدس وعلاقتهم بالدولة العثمانية في ما قبل الفترة التي تناولتها الدراسة.

هـدراسة زياد المدني، «مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥ ـ ١٢٤٥ المسلمين في المدني، التي قدمت معلومات إحصائية عن أملاك المسلمين في القدس، وبالذات في محلة اليهود، إضافة إلى تكوين صورة عامه عن المجتمع المقدسي بكل فئاته الرئيسية؛ المسلمين والنصارى واليهود، رغم قلة ما ذكرته بما يختص بيهود القدس.

و_دراسة محمد الطراونة، «الأوضاع الإدارية في متسلّمية القدس في فترة المحكم المصري (١٢٤٧ ـ ١٢٥٦ هـ/ ١٨٣١ م ١٨٤٠ م)»، التي ثبتت الوضع الإداري وسلطة متسلّمي القدس خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي، والاختلاف الإداري في المتسلّمية عما سبقها أيام الحكم العثماني للقدس، متأثرة بالإصلاحات الإدارية التي استحدثها الحكم المصري في بلاد الشام، ونظرة الحكم المصري إلى غير المسلمين، وترحيبهم بإصلاحات الإدارة المصرية أكثر من المسلمين في المدينة.

٣ ـ دراسات موسوعية ومعجمية وقواميس لغوية وجغرافية، اختصّت بتعريف المفاهيم والمصطلحات والأماكن وتثبيت بعض المفردات العثمانية، ساهمت في تحديد المصطلح والمفهوم العثماني المستخدم برسمه ودلالته العلمية بأصله العربي أو الفارسي أو التركي، إضافة إلى بعض الدراسات الأخرى، كما هو مبيّن في مباحث الدراسة، وذكرنا بعضها سابقاً أو سنذكره لاحقاً، ومن هذه الدراسات:

أ_محمد على الأنسى، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، الذي ثبت اللفظ العثماني المستخدم في التاريخ العثماني ومعناه ورسمه بالحرف والحركة، لكثير من المسميات الإدارية والوظيفية والألقاب التي أوردها المصنف في كثير من الأحيان باللفظ والمعنى الفارسي أو التركي أو العربي، وردّها إلى أصلها في الاستخدام، ومنها: روزنامه، باش، بيك، آغا، مُنلا، آلاي بكى، وغيرها كثير.

ب_معجم محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، الذي ساعد في تعريف وتوضيح بعض الألقاب والوظائف والمسميات والعوائل العثمانية، سواء كانت من أصول عربية أو تركية أو فارسية، مثل: باش، خواجا، بوشناق، والدّاوادار.

ج معجم مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، الذي أفاد في تحديد وتعريف بعض الألقاب والرتب الدينية، مثل: بطرك، وشيخ الإسلام، وكنس اليهود، والشخصيات التاريخية، مثل: السلطان محمود الثاني.

د أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الذي يُعد كتاباً موسوعياً، حيث تطرق إلى ما يختص بالتاريخ العثماني، القانوني والحضاري والإداري والعسكري، وأفادت منه الدراسة بشكل كبير في الأثر الحضاري للتاريخ العثماني، سواء القانوني أو الإداري، والذي يعكس طرق تعامل السلطة العثمانية مع غير المسلمين، كما هو معمول به بحسب القانون العثماني العرفي والشرعي، وكما هو متوارث من أنظمة الدول الإسلامية السابقة للدولة العثمانية التي حكمت المنطقة العربية.

هـ قاموس الفيروز أبادي الشيرازي، القاموس المحيط، ومعجم ابن منظور، لسان العرب، ومعجم الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، التي أفادت في تحديد معنى مصطلح "ملَّة" في اللغة والاصطلاح، وجذرها اللغوي أو واستخداماتها بحسب مواضيع السياق التي تجري اختلافاً في المعنى اللغوي أو الاصطلاحي عند أهل اللغة، وتطرقت إلى المعنى الفقهي والمرشد القرآني الكريم استناداً إلى معناها الدلالي.

٤ _ بعض الدراسات الأجنبية التي قدمت فائدة، خاصة بما يختص بالنظام الملي العثماني، أكثر من بعض الدراسات العربية، حيث أفادت في توضيح معنى «الملّة» والطائفة بحسب استخدامتها في المراسلات والمكاتبات العثمانية، وأفضت بشكل كبير بما يختص بنصارى الدولة العثمانية، في حينها، ولم تنس ما يختص بالاستخدام العثماني للملة والطائفة اليهودية، ومنها:

Kamal H. Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the _i incongruity of Nation and State in the Post-Ottoman Era».

Amnon Cohen, «On the Realities of the Millet System: ب_دراسة Jerusalem in the Sixteenth Century».

إلى درجة أنها أرّخت للتاريخ العثماني بدراسات مستفيضة يمكن الاعتماد عليها، وهذا استلزم من الباحث الاستشهاد بهذه الدراسات وتأكيد خلافها أو تأصيلها حسبما ورد في وثائق حجج السجلات الشرعية.

٥ ـ قدمت بعض الدراسات فائدة كبيرة حول تعداد سكان يهود القدس وتحليلها،
 ومنها:

أ دراسة الكزاندر شولش، «تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٩ م»، ثبتت أعداد يهود القدس من خلال دفتر النفوس العثماني لعام ١٢٦٥ هـ/١٨٤٩ م، وفسرت أسباب النقص أو الزيادة في أعدادهم، خلافا لما ذكرت دراسات أخرى عربية أو أجنبية وإسرائيلية، التي مكّنت الباحث من الاستشهاد برأي شولش، لإثبات تناقص أعداد اليهود، كما جاء في السجلات الشرعية، عما هو في دراسات أخرى، وهو ما بيّنه في مبحث إحصاء عدد سكان يهود القدس.

بـ دراسة Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in بـ دراسة Palestine» التي قدمت توضيحاً وافياً حول تعداد سكان يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، والمهم فيها أنها نقدت ما ذكره الرحالة والقناصل من تعداد ليهود القدس، وشكّكت في المعلومات التي قدمتها هذه الدراسات. ويمكن الوثوق بهذه الدراسة، خاصة في ما يختص بتعداد يهود القدس، والمعلومات المكثفة والعلمية المختصة التي قدمها بن آريه حول تفسير تناقص أعداد يهود القدس والاستشهاد بالأحوال التي مرت على أهالي القدس.

ج_دراسة نوفان السواريه، «السكان في مدينة القدس»، وهي ورقة بحثية قدمت في مؤتمر القدس الدولي، وعرضت تعداد سكان القدس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ومن بينهم سكان يهود القدس، والمهم في هذه الدراسة أنها قدمت معلومات إحصائية عن يهود القدس وأماكن سكنهم في محلات وحارات القدس في القرن ١٠هـ/ ١٦م، معتمدة على دفاتر التحرير، بحسب الإحصاء الرسمي العثماني.

دـدراسة اسبيريدون، «حوليات فلسطين»، تعتبر هذه الدراسة، دراسة معاصرة للأحداث التي تناولتها الدراسة، وبمثابة رسائل نصرانية، أرّخت لأحوال أهل القدس، وبالذات النصارى، حيث ذكر المؤلف فيها كثيراً من متعلقاتهم في القدس، إلا أنها ضمّت بين ثناياها بعض التفصيل والذكر لما هو متعلق بأحوال يهود القدس عامة، وخاصة من حيث ما طال اليهود من أعمال داخل القدس، لتزوّدنا بمعلومات تاريخية عن أحوال اليهود بالذات الاجتماعية وعلاقتها بالسلطة المحلية والمركزية، وعلاقة اليهود بالمسلمين والنصارى في مدينة القدس، وزوّدتنا بمعلومات أكدت الظروف التي مرت على أهالي القدس، وخاصة اليهود، وخدمتنا في تدعيم ما توصلنا إليه حول تعداد يهود القدس.

وأخيراً، نأمل أن نكون وفقنا في الطرح، وتمكنا من تقديم مادة تاريخية إحيائية عن واقع يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، التي قد تطرح أسئلة وشكوكاً تدفع الباحثين إلى مزيد من الدراسة حول واقع اليهود في القدس، حتى تكتمل الصورة، لنتمكّن من وصف واقع القدس، ونخدم قضيتنا الأساسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

مسدخل

القدس الشريف في العهد العثماني من ١٠ ـ ١٣هـ/١٦ ـ ١٩م

مقدمة

حظيت القدس باهتمام المؤرخين والرحالة العرب والأجانب، من خلال ما عُرف بأدب الرحلات (١)، وأشارت إلى أن القدس تقع على أربعة تلال، هي: تل صهيون (٢) في الجنوب الغربي المطلّ على بركة السلطان من الغرب، وموقع قرية سلوان من الشرق الذي قامت عليها المدينة القديمة؛ وتل موريا (٢) في الشرق التي يقوم عليها الحرم القدسي؛ وأكرا (٤) في الشرق والغرب، وهو يعرف باسم المدينة

⁽۱) أمثال: مصطفى اللقيمي، رحالة دمياطي، سار بها من دمياط في القرن ۱۲هـ/ ۱۸م إلى القدس، واستغرقت ستة أشهر من عام ۱۱۶۳هـ/ ۱۷۳۱م، والأب جيوفاني ماري (Abbe Giovanni Mariti) الرحالة الإيطالي في رحلته إلى فلسطين والقدس، خلال الفترة ما بين (۱۷۳۰هـ/ ۱۷۹۰م)، والرحالة فرانسوا شاسيبوف، المعروف بلقب دو فولني أو فولني (Constantin François Chasseboeuf Comte de Volney) في أواسط ثهانينيات القرن ۱۲هـ/ ۱۸م. انظر: مصطفى أسعد اللقيمي، تهذيب موانح الأنس برحلتي لوادي القدس، هذبها وحقّقها رياض عبد الحميد مراد، سلسلة إحياء ونشر التراث العربي؛ ۱۸۸ (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، ۲۰۱۷)، ص ۱۲، وعبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانين (۱) من مطلع القرن العاشر المجري/ السادس عشر الميلادي إلى مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي،» في: الموسوعة الفلسطينية، ۱۱ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ۱۲ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ۱۱ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية)

 ⁽٢) (ثال صهيون، أو «جبل صهيون»، يقع قبلي القدس الحالية إلى الغرب، الذي يقوم عليه الحي الإسلامي، المعروف بحيّ النبي داود. انظر: عارف العارف، المقصل في تاريخ القدس، ط ٥ (القدس: مطبعة المعارف، ١٩٩٩)، ص ٤٤١_٤٤٢.

⁽٣) هو الجبل المختار، الذي يقوم عليه المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة. انظر: يوحنا فورزبورغ، وصف الأراضي المقدسة في فلسطين، ترجمة وتعليق سعيد عبد الله البيشاوي (عيّان: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٤١.

⁽٤) أو عكرة وهي حارة النصارى والسوق الجديد. انظر: العارف، المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

السفلى؛ وتل بزيتا^(ه) على امتداد عرض المدينة في الشمال الذي تسكنه الطبقات الدنيا في المدينة (١).

وتقسم القدس إلى عدد من الأحياء تشكل نواة بناء المدينة مع مرور الزمن داخل سورها الذي بناه السلطان العثماني سليمان القانوني عام ٩٤٨هـ/١٥٤٢م، بطول ٤ كم، وهو على عكس ما ذكره بوكوك (Pockocke) في رحلته إلى فلسطين، بتاريخ ١٧ ذي القعدة ١٤٩٩هـ/ ١٧ آذار/ مارس ١٧٣٧م، وقد زار القدس من أن محيط القدس الشريف لا يتعدّى ٦ كم، وفي القرن ١٢هـ/ ١٨م، كان لا يتجاوز ٣ كم، ولسورها سبعة أبواب (١٠٠٥م) في حين ذكر الرحالة العربي مصطفى أسعد اللقيمي (١١٠٥م الامرام) الدمياطي، أن لها ستة أبواب، وهي: باب الأسباط، وباب الساهرة، وباب العامود، وباب الخليل، وباب داود، وباب المغاربة، وقال فيها (١٠٠٠)

«لم يزد النمو السكاني في القدس خارج أسوارها إلا بعد النصف الثاني من القرن ١٩هـ/ ١٩م، حيث بدأت تظهر معالم البناء خارج أسوار القدس القديمة، وتشكّل أحياءً جديدة، منها المستوطنات اليهودية، كحيّ زيمين موشيهس عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م في منطقة جورة العناب، وحيّ مائة شعاريم في منطقة المصرارة، وحيّ مافور حاييم في المسكوبية عام ١٧٧٤هـ/ ١٨٥٨م، (٩).

⁽٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

ذكره أيضاً اللقيمي باسم «طور زيتا»، وهو جبل يقع شرقي بيت المقدس، ويعتبر مقبرة الأنبياء. انظر: اللقيمي، تهذيب موانح الأنس برحلتي لوادي القدس، ص ٩٠، ١٧١ و٣٧٣، وذكره العارف باسم «جبل الطور» أو «جبل الزيتون».

⁽٦) قام الإنكليزي ريتشارد بوكوك بعد ستّ سنوات من رحلة اللقيمي، برحلته إلى الشرق شملت فلسطين، وقد وصل يافا في ١٦ ذي القعدة ١١٤٩هـ/ ١٤ آذار/ مارس ١٧٣٧م، قادماً من دمياط على متن سفينة تحمل حجاجاً مصريين من الأقباط. انظر: رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (١) من مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عس ٢٦٧ ـ ٧٦٧، والعارف، المصدر نفسه، الميلادي، على مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، عس ٧٦٦ ـ ٧٦٧، والعارف، المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

⁽٧) العارف، المصدر نفسه، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥، ونظام العباسي، «القدس في التاريخ،» مجلة صامد الاقتصادي، السنة ١٦، العدد ٨٤ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ١٠.

⁽۸) للقدس سور سما بالحسن رونقه أبسوابسه ستة فيها مقاربة أسسبساط سساهسره عامود ثالثها باب الخليل وداود مغاربة انظر: اللقيمى، تهذيب موانع الأنس برحلتي لوادي القدس، ص١٠٢.

⁽٩) ويرجع سبب تنامي سكان المدينة والبناء خارج أسوار القدس القديمة هو انتقال أبناء المناطق المجاورة إليها، وقدوم المهاجرين اليهود بشكل ملحوظ، منذ القرن الثالث عشر للهجرة/ التاسع عشر الميلادي. انظر: إبراهيم عبد الكريم، "نظرة على المشهد العمراني في القدس،" التواصل (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية)، العدد ٧ (٢٠٠٥)، ص ٧١-٧٧.

ويعني هذا الأمر دخول القدس والمنطقة العربية في مرحلة جديدة، تتعاظم فيها روح الخلافات بين المسلمين وطوائف يهود القدس، وتؤذن بتغيير جذري في طبيعة العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية في فلسطين (١٠٠)، والقدس خاصة، بعد ظهور الحركة الصهيونية، ومناداتها بحق العودة إلى فلسطين في نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

أولاً: واقع حال اليهود في القدس في الفترة (القرون ١٠ ـ ١٣هـ/١٦ ـ ١٩م)

يُعتبر اليهود جزءاً من تركيبة الدولة العثمانية السكانية عامة، والمجتمع المقدسي خاصة، وهو ما دوّنته وثائق سجلات محكمة القدس الشرعية في قضايا عدة، منذ بدايات الفتح العثماني حتى القرن التاسع عشر الميلادي (١٠ ــ١٣هـ/١٦ ــ١٩م).

وعاش اليهود في جو من التسامح، وفقاً لما هو معمول به من عقود ومواثيق الدولة الإسلامية مع أهل الذمّة (۱۱)، ومنهم اليهود، وهو ما استمرّت عليه الدولة العثمانية في قانون الملّة العثماني، بأصوله الإسلامية الموروثة عن أسلافهم من الحكام المسلمين، وقد أعطاهم حرية ممارسة أحوالهم الشخصية والدينية، بنوع من الإدارة الذاتية (۲۱). وبقيت أحوالهم «المستقرّة للغاية»، ولم يطرأ عليها أي تغيير طيلة الحكم العثماني قبل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. فقد عاش اليهود طيلة تلك الفترة، بما يتماشى مع المعمول به قانونياً وعرفياً، من الناحية الاجتماعية والدينية، وحرية التنقل بين المدن الرئيسية، واستقرار علاقاتهم مع المجتمع المحيط، والعمل التجاري

⁽١٠) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب والمسلمين في فلسطين، ١٢٩٣_١٣٣٣هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٩١٤م (حلحول، فلسطين: مطبعة بابل، ٢٠٠٥)، ص ٣٩.

⁽١١) ومن العقود والمواثيق الأولى التي شرع المسلمون العمل فيها، عقد أهل الذمة بعد فتح مكة في سنة ٩ه، بعد أن نزلت الآية الكريمة، بقولة تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَلا يَلِينِينُ وَينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَى يُعْطُوا الْجَرْيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [القرآن الكريم، ولا يبيئون وينَ الْحَقِّ مِنَ الْمُدَن الحَقيل دخول الذمي في الإسلام عن طريق مخالطته للمسلمين وإطلاعه على شرائع الإسلام، وليس المقصود من العقد تحصيل المال. انظر: عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ١٠ ـ ١١ و٢٢ ـ ٢٣.

⁽١٢) إبراهيم الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٢١هـ/ ١٣٩٥هـ/ ١٨٩٧هـ)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار (الجامعة الأردنية)، السنة ٢، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ١٠١١.

والصناعي^(۱۳)، واستقبال الدولة العثمانية يهود إسبانيا (يهود السفارديم)^(۱۱)، الفارين من محاكم التفتيش الإسبانية^(۱۵) عام ۸۹۸هـ/ ۱٤۹۲م^(۱۱)، وسكن جزءٌ منهم في المدن الفلسطينية الرئيسية، منها: القدس، وطبريا، وصفد، والخليل^(۱۲).

وعلى الرغم من أن أصولهم أوروبية، إلا أن الدولة العثمانية لم تنظر إليهم على هذا الأساس، وإنما «كفئة دينية متماثلة في العقيدة مع الوطنيين. لذا نجد معظم اليهود اللاجئين من أوروبا من رعايا الدولة العثمانية الدينية (١٨٠)، فلم تكتفِ الدولة العثمانية بالسماح لهم بالإقامة في بلادها، بل منحتهم الحرية الدينية (١٩٠).

وتفيد سجلات القدس الشرعية أن تطور تواجد اليهود وتشعُّب أحوالهم في مدينة القدس، بدأ ملموساً منذ بدايات الحكم العثماني، حيث كانوا محدودي العدد (٢٠٠ مع بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وأخذت أعدادهم بالزيادة والنقص أحياناً نسبياً، حتى مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، إذ أخذت بالزيادة، واستمرّت تزداد بشكل ملموس بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

⁽١٣) صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠م، ترجمة جمال الرفاعي؛ مراجعة رشا الشامي، عالم المعرفة؛ ١٩٧ (الكويت: المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ١٩١، وأحمد نوري النعيمي، اليهود والمدولة العثمانية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٢٣ ـ ٢٨.

⁽١٤) السفارديم، نسبة إلى «سفارد»، وتعني إسبانيا عند اليهود، ثم صار اسماً ليهود شبة جزيرة إيبيريا (إسبانيا والبرتغال)، ونسلهم في شيال أفريقيا والشرق. انظر: حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٨٤.

⁽١٥) محاكم التفتيش، هي المحاكم التي أسسها البابا غريغوري التاسع في القرن الثالث عشر الميلادي ١٢٣٨ م في العصور الوسطى، بقصد الكشف عمن يتظاهرون باعتناق المسيحية أو يدّعون البدع (الهرطقة)، ومنهم اليهود الذين تظاهروا باعتناق المسيحية بقصد تهديمها من الداخل. انظر: خير الله طلفاح، اليهود وراء كل John F. Chuchiak, The Inquisition in News جريمة، ط٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢)، ص ٦٥، وعمله Spain, 1536–1820: A Documentary History (New York: Hopkins University Press, 2012), p. 2.

⁽١٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ١٩٩، رقم الحجة ١، ختام شعبان ١١١٠هـ/ ٥ كانون الثاني/يناير ١٦٩ م. ص ١٠٠، نقلاً عن: الربايعة، «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/ ١٠١٦مـ/ ١٨٩٧م)، • ص ١٠٠.

⁽١٧) ألكزاندر شولشُ، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٦م، ترجمة كامل العسلي، ط ٢ (عبّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ٩٢.

⁽۱۸) ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، ٢ ج (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ص ٥٧٦.

⁽١٩) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثهانية العلية، المعروف بكتاب التحقة الحليميَّة في تاريخ الدولة العلية (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

 ⁽٢٠) انظر: نوفان السوارية، «سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:
 دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدراً، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، السنة ٥، العدد ١ (٢٠١١)، ص ٢ ـ ٣٣.

وسكن اليهود في القدس بمختلف طوائفهم الدينية، مثل: اليهود القرائيين^(٢١)، واليهود السفارديم^(٢٢)، وبعد القرن الثاني عشر الهجري/القرن الثامن عشر الميلادي سكن القدس اليهود السكناج^(٢٢) (يهود الغرب)، وكان يرأسهم حاخام باشي أو وكيل طائفة اليهود أو البرنس^(٢٢)، المتحدّث الرسمي باسمهم أمام الحاكم الشرعي والحكام، والقائمين على متابعة أحوال يهود القدس ومعاملاتهم^(٢٥). وتركّز وجودهم في مدينة القدس في محلتهم الرئيسية، وتواجدوا بشكل أقل في محلات أخرى قريبة من محلتهم، كمحلة الحيادرة، ومحلة الشرف، ومحلة الريشة^(٢١).

وأراد اليهود تعزيز وجودهم عن طريق توسيع وتثبيت أملاكهم في المدينة في عام ١٠٤١هـ/ ١٣٢٢م، من خلال ضمّ حاكورة جارية في وقف الجامع العمري^(٢٧) القريب من كنيس اليهود الكائن في حارة اليهود، فشيّدوا عليها جدراناً من أجل إلحاقها

⁽٢١) القرائية، سمّيت هكذا لأنهم كانوا يشتغلون بكتابة الشريعة وتلاوتها، وعرف القراؤون بالحكهاء والوعّاظ. وأخذت كلمة القراؤون حسبها وَرَدَ في المصادر العبرية من الفعل قرأ أو المقرأ وتعني القراءة أو النص المقروء وفق العقل لما هو مكتوب في التوراة (العهد القديم)، وأقرّ بمصدرها العبري، أصلها قرائيم وليس قرأ أو المقرأ بمعنى الذين يقرؤون المقرأ (التوراة)، فالاختلاف في أصل الفعل ومصدره والاتفاق في المعنى رغم الاختلاف في الأصل. انظر: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوية اليهود والتصارى، تحقيق عثهان جمعة ضميرية؛ إشراف بكر أبو زيد (القاهرة: دار عالم الفوائد، [د. ت.])، ص ١٣٠٠ ١٣١ مدي عبد العال، الملة والنحلة في اليهودية: المسيحية والإسلام (الكويت: دار القلم، ١٩٨٩)، ص ٢٩٠ وعمد أحمد الخطيب، مقارنة الأديان (عيّان دار المسيرة، ٢٠٥٨)، ص ٢٠٠)، م

⁽۲۲) السفارديم، هم اليهود الذين قدموا من إسبانيا والمغرب، فقد ذكرت الوثائق يهودي مغربي ويهودي تونسي. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٤١، وقم الحجة ١، ٢ جمادى الأولى ١٠٥٩هـ/ ١٣ أيار/ مايو ١٦٤٩م، ص ٣١٠٠. انظر: إبراهيم الربايعة، تاريخ القدس الشريف في ضوء الوثائق العثمانية خلال القرن السابع عشر، ١٦٠٠م، ص ١٩١٠.

⁽٢٣) السكناج، هو اللفظ العثماني الرسمي المستَّخدم في سجلات القدس الشرعية، ويقابله الأشكناز وهم يهود أوروبا ويتكلمون اللغة اليديشية، لغة خليطة بين السلافية والعبرية وتكتب بحروف عبرية. انظر: المبحث الحامس المعنون اطوائف يهود القدس؛ في الفصل الأول من هذا الكتاب.

⁽٢٤) البرنس، تجمع على برانسة، وتُطلق على الكبير من اليهود القاطنين في القدس، وتعني كلمة برنس الأمير أو الرئيس، وهي تحريف للكلمة الفرنسية (Prince)، بمعنى الأمير، الذي يتمّ تميينه من الحاكم الشرعي، بناءً على تنسيب من وجهاء اليهود في المدينة. انظر: كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ ج (عيّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩)، ص ١٧٠.

⁽٢٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ١٢٢، ٥ ربيع الثاني ١٠٤٤ هـ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٦٣٤م، ص ٢٦٩، و سجلات محكمة القدس الشرعية ١١٤٢، ٢ ذي القعدة ١٠٥٩هـ / ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٤٩م، ص ٢٩٠. انظر: الربايعة، فطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٤١م - ١٥١٥هـ ١٣١٥هـ ١٨٩٥م)، ص ١٠٣٠.

⁽٢٦) الصدر نفسه، ص ١٠٤.

⁽٢٧) الجامع العمري، يقع في محلة الزراعنة المحاذي لسور مدينة القدس. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٤٣، رقم الحجة ٢، أواخر رمضان ١٧٦ هـ/ ١٥ أيار/مايو ١٧٦٠م، ص ١٣٠. انظر أيضاً: سليم =

بالكنيس، وبعد كشف الحاكم الشرعي عليها، أمر بإزالة ما بني وإعادة إلحاقها بالجامع العمري (٢٨).

وكان يهود القدس في بعض الأحيان يتجاوزون الحاكم الشرعي والمحكمة الشرعية، بالذهاب إلى الأستانة بقصد التقاضي في أمور معينة، وخاصة في ما يختص بأمور إعادة البناء والترميم والإصلاح لبيوتهم ومنازلهم وكنسهم المتهدمة أو التي يثبت بالكشف أنها بحاجة إلى إصلاح. لذا يحدث التجاوز للمحكمة الشرعية، لأن اليهود لا يتمتعون بأي نوع من السلطات المؤثرة في شكل الحكم أو نوع القرارات والأحكام التي تؤخذ من قبل الحاكم الشرعي، ومن باب تعزيز حرية الأديان وسماحة الدولة العثمانية، الأمر الذي يدفعها إلى التعامل بحذر شديد مع غير المسلمين. لهذا كان اليهود يستغلون هذا الأمر، ويذهبون إلى قاضي إسطنبول بقصد التحصل على أمر بعدم الممانعة أو المعارضة من قبل حكام سنجق القدس، وبموجب ما بحوزتهم من الحجج القانونية والمراسيم السلطانية التي تمنع حكام العرف من فرض التكاليف والضرائب عليهم، وغيرها من قبيل هذه الإجراءات (٢٩٠).

وأشارت سجلات محكمة القدس الشرعية مع مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إلى أنه يمكن وصف الحال العامة في مدينة القدس وجوارها بانعدام الأمن، وشيوع الفوضى التي أصابت كل الأهالي، مسلمين وأهل ذمة، ولم يسلموا من تعدّيات بعض الجماعات، وأطلق عليهم تسميات مختلفة، منها: الشريرون، والسرع، وأهل الشر، والشقاوة، والفسّاد، ولم تقتصر التعدّيات والتجاوزات وحالة الظلم على هذه الجماعات، بل تعدّتهم إلى كبار رجالات الحكم في سنجق القدس، أمثال إسلام باشا، مسلّم القدس الجديد، الذي قام بإحراق عدد كبير من المزروعات وأشجار الزيتون التي تخصّ أهالي القدس، من دون المساس بما يختصّ بمراعي خيول العسكر (٢٠٠).

السوارية، الحياة الاجتماعية في مدينة القدس، ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠م (عيّان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)،
 ص ٤٩.

⁽٢٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ١١٩، وتم الحجة ١، ٢٥ شعبان ١٠٤١هـ/ ١٧ نيسان/ أبريل ١٦٣٢م، ص ١١١، وانظر: الربايعة، «القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية،» ص ٢٠٦.

⁽٢٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ١٤٤، رقم الحجة ٤، ٨ جمادى الأولى ١٠٦٠هـ/ ٩ أيار/ مايو ١٦٥٠م، ص ٢٩٪ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٦٦٠، رقم الحجة ٢، ١٠ شعبان ١٠٧٢هـ/ ١ نيسان/ أبريل ١٦٦٢م، ص ٢٥٨، والربايعة، تاريخ القدس الشريف في ضوء الوثائق العثهانية خلال القرن السابع عشر، ١٦٠٠هـ- ١٧٠٠، ص ١٩٣.

⁽٣٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠١، رقم الحجة ١، ١٨ محرم ١١١٥ عزيران/يونيو ١٧٠٣م، ص ٢٨٨، نوفان السوارية، «القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة، ١١١٢هـ ١١٢٠هـ ١٧٠٠ ـ ١٧١١م: دراسة في =

ولقد ساد نوع من العلاقات الحسنة نسبياً بين اليهود والمجتمع المحلي، ولكن لا يخلو الأمر من بعض التوتر في بعض الأحيان، وهذا ما حدث في القرن الثامن عشر، وهو ما تسبّب بتوتر في العلاقات الاجتماعية بين المسلمين واليهود، وذلك على قضية شكوى اليهود من أمين الكدك(٢٠١)، الذي أخذ بالتعرّض لهم، وفرض ضعف العادة المعتادة، وهو ما أمر الحاكم الشرعي بمنع زيادة قيمة العادة المعتادة ورفع الظلم الواقع عليهم(٢٠٠).

لقد كان المتحكّم في تطور أحوال اليهود طيلة الحكم العثماني، قانون الملة العثماني (٢٣)، وبروز صفة التسامح الديني الذي اتصف بها مجتمع مدينة القدس، واندماج معظم فثاته الدينية ببعضها البعض، من دون حواجز تشكل أثراً في تغيير نوع العلاقات بين أفراد المجتمع، فتشاركوا في السكن، وفي بعض الطوائف الحرفية، والمعاملات المالية من دَيْن ورَهْن، وما تخللها من دعاوي ونزاع وتداع لم يخرج عن إطار المألوف في أي مجتمع، في حين بدأت تتوتر العلاقات بين مكونات المجتمع المقدسي، مع مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وزادت مع مجيء الحكم المصري إلى القدس والقنصليات الأجنبية وقوانين الحماية، الذي سوف نلحظه في بنية الدراسة.

ثانياً: الوضع الإداري للقدس في الفترة (١٢١٣ ـ ١٢٥٦هـ/ ١٧٩٨ ـ ١٨٤٠م)

١ _ سنجق القدس

عكفت الدولة منذ بدايات الحكم العثماني للولايات العربية على تنظيمها

الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية، مؤتة للبحوث والدراسات، السنة ١٤، العدد ٨ (١٩٩٩)،
 ص ١١٦ - ١١٧.

⁽٣١) الكدك، هو أوائل لازمة معينة أو نوع من التجارة توضع بإذن المتولي في عقار موقوف، بقصد الاستقرار على الدوام، وتكون ملكياً لواضعها، فتباع وتشترى وتوقف كالبناء أو الغراس، ويبقى العقار الموضوع ذلك الكدك فيه تابعاً لوقفه الأصلي. وقد منع الكدك عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م لما فيه من الأضرار، فكل ما يظهر منه بعد ذلك التاريخ باطل. انظر: حسان حلاق، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ط ٢ (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص ١٨٧.

 ⁽٣٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٤٧، رقم الحجة ١، ١٩ رجب ١١٧٧هـ/٢٣ كانون الثاني/يناير
 ١٧٦٤م، ص ١٥، والسوارية، الحياة الاجتماعية في مدينة القدس، ١٧٥٠ ـ ١٨٥٠م، ص ١٠٤٥.

⁽٣٣) قانون المِلَّة، هو نظام إسلامي يقوم على تصنيف رعايا الدولة غير المسلمين على أساس المذهب الديني، وليس على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، ويطلق على كل مذهب ديني مِلَّة. انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة المثهانية دولة إسلامية مفترى عليها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص ٦٨.

وربطها بالإدارة المركزية في إسطنبول، فاعتمدت تقسيمها إلى ولايات أو إيالات، ومنها إيالة الشام (٢٤٠)، وقسمت الإيالة بدورها إلى عدد من السناجق التابعة لها، ومنها لواء/ سنجق القدس (٢٥٠)، الذي امتدت مساحته من غزة إلى نابلس، والذي شمل عدداً من التيمارات، بحسب ما حددتها الحجة الشرعية المؤرخة في ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م لمتسلّم القدس الشيخ سعيد المصطفى، والبالغ عددها ٨٢ تيماراً، و٦ نواح، و١٦ قرية (٢١٠).

جاءت تبعية سنجق القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت فيها ولايتا الشام وصيدا تابعتين للإدارة العثمانية في الفترة (١٢١٠هـ ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥ م.)، وفي الفترة (١٢٣٠ م. ١٢٤٥هـ/ ١٨١٥ م.) على التوالي (٢٧٠)، والمرحلة الثانية كانت فيها ولاية الشام تحت الإدارة المصرية في الفترة (١٢٤٦ م. ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١ م.). وقسمت الدولة العثمانية سنجق القدس إلى عدد من الأقضية.

ويلحظ أن وضع القدس لم يتغيّر، سواء تحت الإدارة العثمانية أو الإدارة المصرية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة من الناحية الإدارية، سوى تغيير في التسميات وقواعد التقسيم الجغرافي الذي اقتضته الظروف العسكرية عند المصريين، حيث عرفت بقائمقامية القدس أو متسلّمية القدس (٢٨).

⁽٣٤) أشارت الحجة إلى أن اللفظ الدارج هو إيالة الشام. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ٣، ٢ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ/ ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٢٤م، ص ١٢٥.

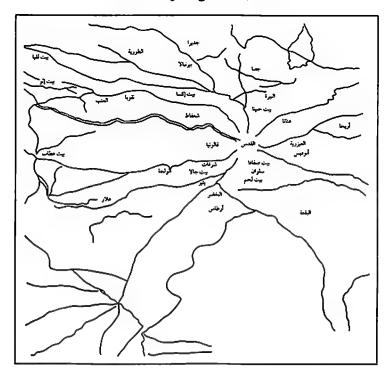
⁽٣٥) فاضل بيات، الدولة العثانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثانية حصراً (مطلع العهد العثاني أواسط القرن الثاسع عشر) (بيروت: مركز دراسات الرحدة العربية، والمصادر العثانية حصراً (مطلع العهد العثاني أواسط القرن الثاسع عشر)، ص ٤٩ - ٢٠٠٧ إميل توما ومروان خير، فلسطين في العهد العثاني (عيان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٩٥٠)، ص ١٩٥٠ - ١٩٥٨ واللواء أو «السنجق» وهو أحد (عيان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ٢٠٠٠)، ص ١٤٥ و ١٥٣ - ١٥٤ واللواء أو «السنجق» وهو أحد التقسيات الإدارية العثمانية التي تأتي مباشرة بعد الولاية، ويقوم بأعماله المتصرف أو المتسلم الذي يُعيَّن من السلطة العانية.

⁽٣٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٥، رقم الحجة ٢، ١٧ رمضان ١٣٤٧هـ/ ١٩ شباط/ فبراير ١٩/٨ م، ص ٧١. وهو العام الذي ألغى فيه الحكم المصري نظام التيار في بلاد الشام.

⁽٣٧) زياد المُدني، مدينة القَدس ويُعُوارها خلال الْفَترة (١٣١ ـ ١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠ ـ ١٨٣٠م (عمَّان: بنك الأعال، ١٩٩٦)، ص ٣١.

⁽٣٨) محمد سالم الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلّمية القدس في فترة الحكم المصري، ١٧٤٧ _ ١٢٥٦ هـ/ ١٨٣١ - ١٨٤١م، مؤتة للبحوث والدراسات (عيّان)، السنة ٢١، العدد ٦ (٢٠٠٦)، ص ٢٢٩.

الخريطة الرقم (مـ ١) مدينة القدس وجوارها(٢٩)



٢ _ متسلّم القدس

شكّل متسلّم (۱۹) القدس رأس السلطة في متسلّمية القدس، حسبما أشارت إليه حجتان شرعيتان: الأولى صادرة عن ديوان الشام (۱۹)، والثانية صادرة عن ديوان سر عسكرية

⁽٣٩) المدنى، المصدر نفسه، ص ٣٦.

⁽٤٠) المتسلّم هو قمة الهرم الإداري في القضاء، والمسؤول عن القضاء، ويرأس مجلس القضاء، وهيئة التحصيل، وبذلك تحول إدارة القضاء من القضاة إلى إدارة مدنية بيد القائمقام، بمعنى إدارة مدنية، ومنطقة إدارية معيته في الولاية، ويبارس صلاحيات أمير اللواء نفسها في متسلميته أو قضائه. انظر: العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ٢١٩؛ يلياز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان؛ مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، ٢ مج (إسطنبول: مؤسسة فصل للتمويل، ١٩٩٠)، ص ٢١٩؛ عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩٦٤م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، عوض، الإدارة العثمانية أمير اللواء. انظر: أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين، ص ٢٠.

⁽٤١) سَجَلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ٢٢ آذار/مارس ١٨٠٩م، ص ٤١.

مصر (٤٢) في فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٢٤٧ ـ ١٢٥٦ه/ ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م)، القاضيتين بتعيين متسلّم القدس الشريف، والمحدّدة لمهامه وواجباته، والوصايا التي يجب أن يجهد في تنفيذها، بحسب القانون الأناضولي، وما تعارف من أعراف وما جرت عليه العادة.

وبيّنت الحجة المصرية في كتاب التفويض حرص المتسلّم على أن لا تكون أحكامه مخالفة للشرع الحنيف وأولي الأمر، موضحاً لدور الأعيان، والزعامات، والمشايخ، وعلماء البلد، وحثّهم على حسن معاملة المتسلّم، وأن يكونوا عوناً له لا عليه. ونستخلص من هذا التأكيد والحرص والتوسع في كتاب التفويض للمتسلّم، حرص الإدارتين على تحقيق راحة الرعايا على اختلاف دياناتهم وطوائفهم (٢٣).

عينت الإدارة العثمانية المتسلّم الحاج أحمد آغا^(١١) السوركلي متسلّماً للقدس بتاريخ ١٢٢٤ه/ ٢٢ آذار ١٨٠٩م (٥١)، وحدّدت واجباته والهدف من تعيينه متسلماً على القدس، لتسيير أمور البلد والرعايا على حد سواء، من دون التفريق بين أهالي القدس، لا على أساس الملّة، ولا على أساس الدين، فكلهم رعايا عثمانيون، ومن واجب إدارة المتسلّمة، الممثلة برئاسة المتسلّم، تسهيل أمورهم، ورفع الظلم عن المظلوم، وردع الظالم عن ظلمه (٢١).

⁽٤٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٣، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص ٥-٦.

⁽٤٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٣، ١٢٥٠ه/ ١٨٣٤م، ص ٥ - ٦.

⁽³³⁾ آغا بمعنى السيد أو الكبير أو الأخ الكبير. أنظر: الأنسي، جمع وترتيب، الدراري اللامعات في متخبات اللفات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية، ص ٢٨. وأُختُكِف في أصل كلمة آغا، منهم: من قال إنها تركية من اغمت، ومن الفارسية من افاء، ومن المغولية بمعنى أمير كبير، ورئيس، وشريف، ومعناها بالتركية الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، ويُطلَق هذا اللقب عند العثمانيين على رؤساء الإنكشارية، ورؤساء الخصيان في البلاط الملكي، واستُعمِلت أيضاً لقباً لشيوخ الأكراد وكبارهم. وبعد إلغاء الإنكشارية، وإنشاء محمود الثاني العساكر المنصورة، جَرّت العادة على إطلاقه على الضباط الأميين، حتى رتبة القائمقام، وظل هكذا حتى زوال الحكم العثماني. انظر: بركات، الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، ١٥٥١ م ١٩٧٢ - ١٧٤.

⁽٤٥) لم تختلف الحجة الأولى عن الثانية من حيث الإفادة بالمرسوم، والمتعين على الرعايا، والمتسلم وكبار أعلام البلد من مشايخ وعلها وأفندية وغيرهم، ولكنها ركزت على الفقراء وأبناء السبيل أكثر من الحجة الصادرة من سر عسكر مصر، ولم تذكر الأحكام العرفية، وإنها أوصت الأولى المتسلم أن لا تكون أحكامه مخالفة لأحكام الدين. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، وقم الحجة ١،٥ صفر ٢٢٢ه/ ٢٢ آذار/ مارس ١٨٠٩م، ص ٤١. ولمزيد من التفاصيل عن دبلوماسية الخطاب العثماني، انظر: العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٢.

⁽٤٦) لمزيد من التفاصيل عن الظلم والعدالة، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٣ ـ ٤٢٣.

كلفت الإدارة المصرية المتسلّم الشيخ جبر أبو غوش بإدارة متسلّمية القدس بتاريخ مورد مراه المراه ونصّها: «فخر الموالي العظام، وبدر الفضلاء الكرام، ذوي الاحترام، حضرة [منلا] (١٤) أفندي (١٤) القدس حالاً، زيد فضله، وفخر العلماء الأعلام (١٤) حضرة مفتي أفندي بها زيد علمه، وفرع الشجرة الزكية قائمقام نقيب الأشراف زيد شرفه، وفخر المشايخ المكرّمين الشيخ جبر أبو غوش، المنصوب متسلماً من طرفنا الآن، زيد مجده، وباقي الأعيان والوجوه بها. تحيطون علماً، أنه بحسب الاقتضاء [الاقتضاء] (١٠) قد فوضنا متسلّمية القدس الشريف لعهدة الشيخ جبر أبو غوش، فالمراد بوصوله تصرفكم تكونو [أن تكونوا] معه يداً واحدة، وحال وأحد [وحالاً واحدة]، ويكون بينكم مسموع الكلام مرفوع المقام، وتعرفوه [وما أريد أن تعرفوه] أنه متسلم من طرفنا، يتعاطى أمور أحكام بلدتكم (١٥)، كما يوافق أناضول بالأمور العرفيه (٢٥)، ومطابقاً لشرع [للشرع] الشريف بالأمور الشرعية. وأنت أيها المتسلم، تقتضي (٢٥) أن تبذل جهدك براحة الأهالي والرعايا، وديعة الله تعالى، وتحصيل أسباب رفاهيتهم، وتقتضي برؤية دعاويهم، وانصاف المظلوم من الظالم داخلاً أو خارجاً، مع تسليك الطرقات، وتأمين أبناء السبيل، وتحصيل الأموال الميرية دون تكاسل ولا إهمال. وبحسب ذالك [ذلك] اقتضى إصدار وتحصيل المورد

⁽٤٧) مُنلا، بمعنى عالم أو مولى أو قاض. انظر: الأنسي، جمع وترتيب، الدراري اللامعات في متنخبات اللغات يحتوي على الكليات المتركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثهانية: قاموس اللغة العثهانية، ص ٥١٠، وهو اللقب الذي يُطلَق على القاضي أو النائب المسؤول عن الإدارة والحكم في القدس الشريف. انظر أيضاً: العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٨٦.

⁽٤٨) لقب فخري، أصله من الكلمة اليونانية العامية أفنديس، استعملها الترك في القرن الثالث عشر الميلادي، ومعناها الصاحب والمالك والسيد والمولى، وكانت تستخدم كلقب لأصحاب الوظائف الدينية والمدنية ورجال الشريعة والعلماء. انظر: بركات، الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصرحتى إلغاء الحلاقة العثمانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، ١٥١٧هـ ١٩٧٤م، ص ١٥٠ ـ ١٦٠.

⁽²⁹⁾ مفتى القدس، ولمزيد من التفاصيل عن ألقاب الموظفين في الدولة العثمانية، كها وَرَدَت في القانون العثماني، انظر: أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين، ص 291 ـ 271.

⁽٥٠) تطبّق هذه المنهجية بكل نصوص حجج السجلات، فها انطبق على كلمة الاقتضاء، ينطبق على كل الكلمات والأسهاء التي سنلاحظها لاحقاً، ولجأ الباحث إلى هذا من باب الدقة وتصحيح الأخطاء الواردة التي لاحظها الباحث. والملاحظ من شكل الكتابة في حجج السجلات بشكل عام، أنها خلطت بين اللفظ العامي واللفظ الفصيح، وأدخلتها ضمن حجج السجلات. لهذا وقعت مثل هذه الأخطاء. ويرجع بعضها إلى سرعة الكاتب أثناء الكتابة، فهو يسعى إلى تدوين كل ما يقال في جلسة الحكم الشرعي، ولا يعني ذلك أن كل الأخطاء الإملائية غير مقصودة، فيُظهر لنا الشكل العام للحجج الشرعية الضعف عند بعض كتاب الحجج الشرعية.

⁽٥١) يتولى إدارة متسلمية القدس كنائب عن السلطة الأعلى منه، وهو والي الشام.

 ⁽٥٢) القانون العرفي حسبها توارثتم من عادة وما كان مطبقاً في السابق بإدارة أمور البلد من دون مخالفة أو معارضة، شريطة أن لا تخالف القانون العرفي في الأفاضول والشرع الشريف.

⁽٥٣) يتوجّب عليك أن تحرص على راحة الرعايا وأهل البلّد.

مرسومنا هذا إليكم، من ديوان سر عسكرية مصر، دار عكا القدس الشريف، لتعملوا بموجبه وتحاشوا أمر مخالفته، اعتمدوه $(...)^{(30)}$.

يتضح من مرسوم الإدارة المصرية أنها لم تغيّر كل ما هو عثماني كأسلوب إداري، بل أكدت حرصها على إبقاء ما تعتقد أنه مفيد لها ويخدم سياستها العامة، «كما يوافق أناضول (٥٥) بالأمور العرفية» أي كما تعارف عليه أهالي القدس الشريف منذ أيام الإدارة العثمانية، مثل: التخلص من الزعامات المحلية، وتغيير شكل الإدارة في كل ولاية الشام، إلى جانب إحداث تغييرات في المعاملات الإدارية والمالية (٢٥) بسبب إلغاء نظامي التيمار والالتزام، وتشكيل مجلس الشورى، الذي يستمع إلى دعاوي الأراضي، وأموال الأطيان، وعائدات القرى، وضياع الميري وغيرها (٥٥).

ومع ذلك، حرصت الإدارتان على أن يكون متسلم القدس، من بين أعيان القدس المسلمين المتنفذين (٥٠٠)، وخاصة أن المهام والواجبات الموكلة إليه دقيقة، وتحتكّ بالأهالي بشكل مباشر، ويشكلون الفئة الأعلى بين سكان المدينة.

ويرجع سبب تشديد الإدارتين العثمانية والمصرية إلى ضرورة حرص المتسلم على تحقيق العدل بين الرعايا، ليتحقق لكلا الإدارتين أمرين أساسيين هما: جباية الضرائب والذخائر المطلوبة لخزينة والي الشام، وتأمين تعاون النخبة المحلية، كبار رجالات القدس وأعيانها، لتتمكن الدولة من السيطرة على لواء القدس الشريف واستمرار ولائها لإدارتها. لذا لجأت الدولة عن طريق والي الشام إلى عزل بعض المتسلمين، قبل انتهاء فترة تعيينهم التي حدّدت بعام واحدة مثل فترة تعيين الوالي، إذا واجه المتسلم معارضة من قبل أهالي القدس، فيرضخ الوالي لطلبهم ويقوم بتعيين آخي (٥٩).

⁽٥٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، وقم الحجة ٣، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص ٥ _ ٦.

⁽٥٥) يتبع القضاء في بلاد الشام قاضي عسكر الأناضول.

 ⁽٥٦) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللّثام عن عيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، أوجزه جرجي يني؛ تحقيق ميشال أبي فاضل وجتن نحول (بيروت: جروس برس، ١٩٩٠)، ص ٢٩٦_٢٩٦.

⁽٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٥_٢٩٦.

⁽٥٨) أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العناني، ٩٢٣ ـ ١٩٣٧ هـ/ ١٥١٦ ـ ١٩١٨م، ص ١٩٥٤ بيات، المولة العنانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العنانية حصراً (مطلع المعهد العناني أواسط القرن التاسع عشر)، ص ٦٧، والطراونة، «الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري، ١٧٤٧ ـ ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م،» ص ٣٣٠.

⁽٥٩) عادل مناع، لواء القدس في أواسط العهاد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد على باشا سنة ١٨٣١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨)، ص٥٦.

يعتبر المتسلم بمثابة النائب في إدارة متسلمية القدس عن والي الشام، ويتم تعيين وكيل له، لإدارة المتسلمية في حال غيابه، وذكرت حجة شرعية بتاريخ ٢٥٦٦ه/ ١٨٤٠م بتعيين «... السيد أحمد آغا الدوادار (١٠٠ وكيل متسلم القدس حالاً...»(١٢٠)، الذي يتولى جزءاً من مسؤولية متسلم القدس، وتنحصر مسؤولياته في حال عزل المتسلم أو غيابة عن المتسلمية لمدة طويلة، كالحج أو الحرب مثلاً.

وذكر مناع أن المصادر والمراجع المتوافرة عن القدس في أوائل القرن الاهـ/ ١٩ م أشارت إلى وجود ديوان أو مجلس للشورى يعمل إلى جانب متسلم القدس، ويناقش المسائل المهمة المتعلقة بإدارة المتسلمية من الناحية الإدارية، ويضم هذا المجلس دائماً: الحاكم الشرعي، والمفتي ونقيب الأشراف، ويضم أحياناً عدداً من العلماء والأعيان وضباط الفرق العسكرية، وعلى رأسهم الآلاي بك (أمير فوج) وآغا الإنكشارية (قائد الفرقة)، الذي تنحصر مهمته في مساعدة المتسلمين في المهام الإدارية والحكم (١٦٠).

وهؤلاء الذين يضمهم المجلس يشكلون جزءاً من الوظائف الإدارية الأخرى التي يشغلونها في إدارة متسلمية القدس الشريف، ومنها: المترجم، والكاتب، والآلاي بك (٦٣) (Alaubey) أو ميراًلاي (١٤) (Mir-iAlay) وغيرها من الرتب العسكرية

⁽٦٠) الدَّوادار، وهو الموظف الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويتونى أمرها، ومنها الدوادارية، وظيفة موضعها نقل الرسائل وأوامر السلطان، وعرض القصص والبريد، وأخذ الخط السلطاني على عامة المناشير. انظر: عمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (دمشق: دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ٧٧.

⁽٦١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٤، رقم الحجة ١، غرة رمضان ١٢٥٦ه/ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٥٠ م ص ٤٨.

⁽٦٢) مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثيان: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة عمد على باشا سنة ١٨٣١، ص ١٦٠.

⁽٦٣) الآلاي بك، رسمت في كتاب الدراري آلاي بكى من دون ال التعريف الأولى، بمعنى أمير الآي في عسكر الجندرمة، والآي تعني، فوج بأربعة طوابير. انظر: الأنسي، جمع وترتيب، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية، ص ٤١.

⁽٦٤) ميرآلاي، قائد أربعة طوابير. انظر: المصدر نفسه، ص ٥١٤. وهو منصب عسكري، يستخدم مع رئيس الفوج. انظر أيضاً: سهيل صابان، معد المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرازق محمد بركات (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م)، ص ٢٢٠.

الأخرى^(١٥). وظهرت هذه المجالس الإدارية في مدينة القدس (مجلس القدس)^(١٦) عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وكانت طائفة اليهود ممثلة فيها، بوكيل طائفة اليهود^(١٢) الذي يمثل كافة يهود القدس.

يُشير الجدول الرقم (م- ١) إلى أسماء من تولى منصب متسلم القدس الشريف، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في الإدارتين العثمانية والمصرية (١٥)، البالغ عددهم ٥٧ متسلماً، ١٥ منهم خلال فترة الإدارة المصرية، والباقي في فترة الإدارة العثمانية، وقد راوحت فترة توليهم مناصبهم ما بين بضعة أشهر إلى سنة وأكثر، والقلة منهم من عُيِّن سنة وأكثر، مثل: السيد يحيى آغا (١٢١٩ ـ ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٤ ـ ١٨٠٧م)، الذي تولى منصبه ما يقرب من أربع سنوات، ومنهم من تولى منصبه أكثر من مرة، أمثال: قاسم بيك جمال الدين ويحيى بيك عقل، وأحياناً توالى على منصب المتسلم أفراد عائلة واحدة، من الأب إلى الأبناء أمثال: عائلة الأحمدي من الأب قاسم الأحمدي إلى ولديه محمد ويوسف.

وكان أغلب من تولوا متسلمية القدس من النخب المحلية للواء القدس من الأغوات والبك والأفندي، التي الآغوات والبكوات والأفندي، التي دلت عليهم ألقابهم، الآغا والبيك والأفندي، التي تؤشر على حكم العائلات المشهورة والمعروفة، أمثال: العسلي والأحمدي وأبو غوش، وممن كانوا من العلماء والأشراف، الذين تقلّدوا مناصب علمية ودينية أو زعماء لمناطق مجاورة لمدينة القدس الشريف.

⁽٦٥) مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثباني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١، ص ٧٦-٧٦، والمدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥_ ١٨٢٤ه/١٨٠٠ - ١٨٣٠م، ص ٣٧-٢٤.

⁽٦٦) حتى عام ١٥٠/ أ ١٨٤٠م، كانت شؤون القدس تُدَار من خلال بجلس يُعرَف باسم بجلس شورى القدس، والمؤلّف من عدد من الإعضاء، الذي يضمّ بعض وجهاء المدينة، وعثلي الطوائف من اليهود والنصارى. وهو عبارة عن هيئة استشارية تُعيَّن لتقديم المشورة لوالي المدينة، ومتسلم القدس. انظر: كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناي (دمشق: سطور للنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٦٤، وعارف العارف، تاريخ القدس، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١)، ص ١٢٧.

⁽٦٧) الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثاني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٦٧) ١٩٢٨م/١٥١٥م ١١٢٥م/١٩٧٩م)، ص ١٧٤.

⁽٦٨) لمزيد من التفاصيل عن أحوال تعيين وعزل متسلمي متسلمية القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، انظر: مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد على باشا سنة ١٨٣١، ص ٥١ - ٧١، والطراونة، «الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري، ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١ م ١٨٣٠ م ٢٣٣.

Ţ.

البجدول الرقم (م- ١)

متسلمو القدس بحسب ذكرهم في السجلات الشرعية

عادل مناع، لواء القدس في أواسط العهد المثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط س ش (٥٠) ٨٧٨، ح (٥٠) ١، ٢٩ ذي الحجة ٢١١١ه/ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٧٩٧م، القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١ (بيروت: مؤسسة مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠١. مناع، لواء القلس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠١. مناع، لواء القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٢٠١. مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠١. مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠١. مناع، لواء القدس في أواسط المهد المثماني، ص ٢٠٠١. مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠١. المصدر الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨)، ص ٢٠١. ં أوائل جمادي الثانية ٢١٤ه/ أوائل تشرين الثاني/ شعبان ١٢١٥ه/ كانون الثاني/يناير ١٨٠١م محرم ١٢١٤ه/ حزيران/يونيو ١٧٩٩م صفر ۱۲۱۵ه/ حزيران/ يونيو ۱۸۰۰م شوال ۱۲۱۳ه/ آذار/ مارس ۱۷۹۹م Ē. 11111/11/1-11.V 41114/VBA1-16611 أوائل ١٨ ١٢ ١٨ ١٨ ١٨ م LIVIE/ABALJ توقعبر ١٧٩٩م متسلم سنجق (اللواه) ١ | قاسم ييك جمال الدين اقاسم بك جمال الدين قاسم بك جمال الدين محمد باشا أبو المرق محمد باشا أبو المرق ٨ |يحي بك عقل زاده ٢ الحاج مصطفى آغا يحي بك عقل زاده إسماعيل باشا ومصطفى آغا

			س ش ۲۰۱۱ ع ۲۱ تا ۲۵ وي الحجه ۱۲۲۲ه/ ۲۲ تشرين الاول/افتوبر ۱۸۱۸م، ص ۱۲۲.
11	عبد الكريم آغا	61414-111/21111-1111A	س ش ۲۰۰۰ ع ۲، ۱۱ صفر ۲۳۱ ه/ ۱۲ کانون الثانی / بنایر ۱۸۱۱م، ص ۲۳۰
	(-	س ۲۱.
٧.	الحاج أحمد آغا	L1110/11110	س ش ۴۹۵، م ۱، ۲۹ ذو الحجة ٢٦٦١ه/ ١٤كانون الثاني/ يناير ١٨١٢م،
19	١٩ [دالي] يوسف آغا	1771a/11117	س ش ۲۹۰، ح ۲، ۲ جمادی الأولى ۲۲۲۱ه/ ۲۵ أيار/ مايو ۱۸۱۱م، ص ۷۰.
۱۸	الحاج كنج أحمد آغا	plate/altro	س ش ۱۹۴۶ء ۲، ۱۲۲۵ه/۱۸۱۰م، ص ۲۰۱.
٧	مصطفى آغا	6141-14.4/21748	س ش ۲۹۲، ح ۲، ۲ ذي الحجة ۲۲۲ ه/ ۸ كانون الثاني/يناير ۱۸۱۰م، ص ۱۷.
1,	الحاج أحمد آغا السوركلي (١٨٠٤ه/ ١٨٠٩م	614-9/2178	س ش ۲۹۱، ح ۱، ۵ صفر ۲۲۲ه/ ۲۲ آذار/ مادس ۲۰۰۹م، ص ۲۱.
6	خالد آغا	614.4/21118	س ش ۱۸۸ء ح ۲، ۱۲۲۶ه/ ۹، ۱۸۹م، ص ۱۷۸.
3.1	١٤ محمد آغا محلي زادة	ومضان ١٢٢٢ه/ تشرين الأول/ أكتوبو ١٨٠٨م	مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠٣.
7	الحاج أحمد آغا السوركلي ١٨٠٧ه/١٨٠٨ -١٨٠٨م	614.4-14.4/21222	مناع، لواه القدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠٣.
11	قامسم يك	أوائل ١٨٢٧هـ/ ١٨٠٧م	مناع، لواء المقدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠٣٠
=	١١ السيد يحي آغا	6141-14418/3.41-4.413	س ش ۲۸۰۵ ح ۲۲ ۱۹۱۴ه/ ۱۸۰۶م؛ ص ۲۰ س ش ۲۸۹۶ ح ۲۱ ۶ صفر ۲۲۲۴ه/ ۲۲ نیسان/ آیریل ۱۸۰۷، ص ۲۲.
1.	١٠ يىحي بك عقل زاده	دييع الأول ١٢١٨ه/ حزيران/ يونيو ٢٠٨٠٢م	مناع، لواء المقدس في أواسط العهد العثماني، ص ٢٠٧.

Ţ.

40	الحاج عثمان آغا	73710/1711-47117	س ش ۱۲۱۱ ح ۲۲ ۱۲ ۲۲ ۱۵/ ۱۸۲۷م، ص ۱۲.
7.	إيراهيم آخا	(13716/0701-1701)	س ش ۱۳۱۰ع ۲۲ ، ۱۶۲۱ه/ ۱۸۲۵م، ص ۱۲۲۱، س ش ۱۳۰۰ع ۲۳ ، ۱۳ شوال ۱۶۲۱ه/۲۱ آیاز/مایو ۱۲۲۲م، ص ۲۵-۲۲.
7	يوسف آغا	61410/01411	س ش ۱۲۱۰ ح ۲، محرم ۱۲۲۱ ه/ آب/ أغسطس ۱۸۲۰م، ص ۱۲۱.
44	محمد بطال آغا	61010/01/21	س ش ۲۰۲۵ ح ۲، محرم ۲۲۱۵/آب/أغسطس ۱۸۲۵م، ص ۲.
7	٣١ أحمد آغا	شعبان ۱۲۲۹ ۵/ نیسان/ آبریل ۱۸۲۶م	مناع، لواه القدس في أواسط المهد المثماني، ص ٢٠٢.
۲.	إسماعيل بك	piate_late/airrq	مناع، لواء القدس في أواسط المهد المثماني، ص ٢٠٢.
44	۲۹ محمد سرور آغا	شعبان ۱۲۲۸ه/ نیسان/ آبریل ۱۸۲۳م	مناع، لواء القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٣٠٣.
۲,	علي آغا الصوراني	وجب ١٨٢٨هم/آذار/ماوس ١٨٢٢٩م	مناع، لواء القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٣٠٣.
٧٧	الحاج محمد أفندي	riare_iarr_airea	مناع، لواء القدس في أواسط المهد المثماني، ص٣٠٣.
17	السيد الحاج علي أفتدي	riare_iari_airry	مناع، لواه المقدس في أواسط العهد العثعاني، ص ٢٠٠٣.
Υ0	الحاج سليمان أفندي	riarialistra	س ش ۲۰۵ ح ۱، ۲۱ دو الحجة ۱۹۲۱ م/ ۱۹ أيلول/ سبتمبر ۱۸۲۱م، ص ٦٣.
7 %	٢٤ منلا حسن أفندي	1111 - 111 - 1111 / 11117	مناع، لواه القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٢٠٢.
74	مصطفى آغا حكيم أوغلو	c141-1414/21110	مناع، لواء القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٢٠٢.
11	الحاج محمد آغا الخزندار	 ٢٢ المحاج محمد آغا الخزندار مضان ١٣٣٣ه/ ه/ تموز / يوليو ١٨١٨م 	مناع، لواء القدس في أواسط المهد العثماني، ص ٢٠٢.
Ú			

Ţ.

		- ·	
33	ع الشيخ سعيد مصطفى	١٧ دييم الثاني ١٤٤٧/ ٢٥ أيلول/ سيتمبر ٢٦٨١م	٣٠ . ١٠ . ٢١ ٧٤٧١٨ (١٣٨١م، ص. ٧١.
7	محمد شاهين آغا	۲ جمادی الأولی ۱۲۶۷ ـ ۲۲ جمادی الثانی ۱۲۶۷ م/ ۹ تشرین الأول/ أکتوبر ۱۸۲۱ ـ ۲ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۳۱	محمد سالم الطراونة، «الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري، ٢٤٢٧٢٥٢١هم/ ٢٣٨١ و ١٨٤٠م، «عقلة لليحوث والدراسات (عمّان)، السنة ٢١، العدد ٦ (٢٠٠٦)، ص ٣٣٣.
		متسلَّمو القدس في فترة المحكم المصري	المحكم المصري
£Y	الشيخ سعيد مصطفى	أواسط وبيع الثاني ١٦٤٦ه/ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٠م	مناع، لوأه المقدس في أواسط العهد العثماني، ص ٤٠٣.
5	إبراهيم بك	6144-1444/21450	مناع، لواه المقدس في أواسط المهد المشماني، ص ٤ - ٣.
•	٠٤ مصطفى أفندي	61414-1414/21188	مناع، لواه المقدس في أواسط المهد العثماني، ص ٤ ٣٠.
7.9	۲۹ جمال الدين زاده ابن السيد ۱۳۶۳ه/ ۱۸۲۸م يوسف بك	(1414/a1127	س ش ۲۱۲، ح ۲، شعبان ۱۲۶۳ه/شباط/ فیرایر ۱۸۲۸م، ص ۱۷.
7,	إبراهيم آغا	41114/411V - 1414/4	مناع، لواء المقدس في أواسط العهد العشماني، ص ٤٠٣.
2	۲۷ إسماعيل آغا	7 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	س ش ۲۱۱، ح ۲، ۱۲ [رجب] ۲۲۲۱ه/ ۹ شباط/ فیرایر ۱۸۲۷م، ص ۷۹، س ش ۲۱۱، ح ۱، ۱ ذي الحجة ۲۲/۱ه/ ۲۲ حزيران/ يونيو ۱۸۲۷م، ص ۸۲.
3	إيراهيم آغا	73716/27717	س ش ۲۱۱، ح ۲، ۱۹ دمضان ۲۵،۱۲۵ د/ ۱۱ نیسان/ آبریل ۱۸۲۷م، ص ۵۰.
] (

Ļ

	_		
1	r	7	ı
N	١.	ı	L
	٦	٥	Ξ
		ı	Ľ

			ď.
•	الشيخ جبر أبو غوش	۲۸ دییع الأول ۱۲۵۰ ـ ۱ دییع الثانی ۲۵۱ ه/ ٤ آب/ س ش ۱۳۱۹ ح ۲۲، ۱۲۵۰ ه/ ۱۸۳۶م، ص ۱۵-۲. اغسطس ۱۳۶۵ – ۲۷ تعوز/یولیو ۱۸۲۵م	س ش ۱۹ ۲۲ ع ۲۲ ، ۱۹ ۵ ۱ ۵ / ۱۸۲۶م، ص ۵ - ۱.
b 3	الشيخ يوسف قامسم الأحمد	الشيخ يوسف قاسم الأحمد (١٢ رمضان ١٤٩١هـ/ ١ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١ شباط/ فيراير-٤ آب/ أغسطس ١٨٢٤م	دسته، الأصول العربية، ج ٢، ص ٨٤ و ١٠٢.
	الشيخ محمد قاصم الأحمد	الشيخ محمد قاسم الأحمد ٢٣ جمادي الأولى ٤٩ ١ - ٢١ رمضان ١٦٤٩ هـ ١٨٢٨ م تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣٢ - ١ شباط/ فبراير ١٨٢٤م	س ش ١٩١٨م ١٩ جمادي الأولى ١٤٤٩هـ / ٨ تشرين الناني/ نوفمبر ١١٨٨٠م، ٢٣ جمادي الأولى ١٤٤٩هـ / ٨ تشرين الناني/ نوفمبر ١٨٢٣م، م، ٥٠ نقلاً من ١٨٣٠ ١٨ رمضان ١٦٤٩هـ / ١ شباط/ فبراير ١٨٣٤م، ص ٥٥٠ نقلاً عن: الطراونة، الأولى/أكدير ١٨٣٤هـ القدس في فترة المحكم المصري، من ٢٢٠٠.
٨3	الشيخ قامم الأحمد	٢٦ ربيع الثاني ٤٤٧١ ــ ٢٣ جمادى الأولى ١٤٤٩ه/ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٣٢٢ ــ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٣م م	دمسته، الأصول العربية، ج ٢، ص ٤٤ .
1.3	محمد سعيد آغا	۱۷ رمضان ۱۲۶۷ – ۲۱ ربیع الثاني ۱۲۶۸ ه/ ۱۹ شباط/ فبرایر – ۲۲ آیلول/ سبتمبر ۱۸۲۲م	دمسته، الأصول العربية، ج ١، ص ١١٢.
	يحي بك الأي	۲۱ جعادی الثاتی ـ ۱۷ ومضان ۱۷۶۷ ه/ ۲ کانون الأول/ دیسسبر ۱۸۲۱ ـ ۱۹ شباط/ فیزایر ۱۸۳۲م	أسد رستم، الأصول المرية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ٣ مج في ٤ ج، سلسلة الدلوم الشرقية (الجامعة الأميركية في بيروت. كلية العلوم والأداب)؛ الحلقة ١-٣، ٥ (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت-منشورات كلية العلوم والأداب، ١٩٣٠ - ١٩٢٤)، مج ١: الأوراق السياسية لسنة ١٩٢٧ هجرية/ ١٩٣٠ ميلادية، ج
1			

ئن

«	عثمان آغا	القدس الشريف	س ش ۲۲۴ء ح ۱، أواخر ذي القعدة ٢٥٦١ه/ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٦٤١م، ص ٦٦.
2	المحسين راشد أفندي	٢٢ دبيع الآخو ٢٥١١ه/ ٢٢ حزيران/يونيو ١٨٤٠م دستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١١٢.	وسته، الأصول العربية، ج ٥، ص ١١٢ .
8	ا أحمد آغا العسلي الدزدار	۹ ذي القعدة ١٢٥٤ ـ ٢٢ ربيع لآخر ١٥٢١هـ/ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٨٣٩ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٨٤٠م	وستها الأصول العربية، ج ٥، ص ١١٢.
6	مصطفى آغا السميد	٥ رمضان ١٢٥٢ ـ ٩ ذي القعدة ١٢٥٤ هـ/ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٦٣٦ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٦م	س ش (۲۲۱ ع ح ۱ ، ۲۲ صفر ۲۵۲ ۱ ه/ ۲۹ آیاد / مایو ۱۸۳۷م، ص ۹۱.
40	حسن بيك موسى باشا	زاده ۱۷ رمضان ۱۲۵۱ ـ ۵ رمضان ۱۲۵۲هم/ ۸ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۳۵ ـ ۱۶ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۳۲م	وستها الأصول العربية، ج ٢٣ ـ ٤، ص ١٢ و٤٢.
70	و حسين آغا	٩ جمادى الأولى ١٥٦١_١٧ شعبان ١٥٢١ه/ ٢ أيلول/سبتمبر ١٨٢٥_٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٣٦١م	ومستهم الأحسول العربية، ج ٢٣ ـ ٤ ، ص ١٢ .
0)	 ١٥ الشيخ علي محسن أفندي متسلم بالوكالة 		ا ربيع الثاني ١٥٢١_٩ جمادي الأولى ١٥٢١ه/ ٢٧ من ش ١٦٤، ا ربيع الأول ١٥٢١ه/ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٢٥م، ص ١٦٢، رستم، تموز/يوليو-٢ أيلول/سبتمبر ١٨٢٥م الأصيول العربية، ج ٣-٤، ص ١١.

(°) سجلات محكمة القدس الشرعية.(°¢) رقم الحجة.

ويمكن تصنيف أصول من عُيَّنوا في منصب متسلم القدس في الفترة التي تناولتها الدراسة إلى ثلاث فثات رئيسية، هي^(١٩):

أ_يعود بعضهم إلى عائلات القدس المعروفة، أمثال: العسلي، والعفيف، وبعضهم الآخر إلى عائلات توطنت القدس منذ أجيال، أمثال: يحيى بيك، وقاسم بيك، وجمال الدين، زاده.

ب_يرجع بعض المتسلمين إلى عائلات المناطق المجاورة للقدس الشريف، ممن جاؤوا من نابلس ويافا وغزة، أمثال: محمد باش أبو المرق، والشيخ سعيد المصطفى.

ج ـ متسلمون من أصول غير محلية، وهم عادة من رجال ولاة الشام ومعاونيهم من الأغوات والبكوات، الذين أرسلوا من ولاية دمشق لشغل منصب المتسلم في القدس.

وهذا يعني أن سعي كلا الإدارتين العثمانية والمصرية لتعيين المتسلمين من النخب المحلية، أحد أمرين: الأول، يفيد في تغيير شكل الإدارة منذ بدايات القرن التاسع عشر، بأسلوب الإدارة اللامركزية، وذلك بما يتفق مع سياسة الإصلاح العثماني، وسياسة محمد علي باشا؛ والثاني، كسب ولاء النخب المحلية وأهالي اللواء، لضمان الولاء والتبعية للمحافظة على المتسلمية من القلاقل والمحن، ولضمان تدفق الأموال الضريبية إلى مركز الولاية.

واختلفت أسباب عزل المتسلّمين التي تقع في ثلاثة، ما بين القمع أو التقصير أو الطمع (۱۲۲۰هم) وهو ما أكده المرسوم الصادر بتاريخ ۲۳ ربيع الثاني ۱۲۲۱هم ۳۰ حزيران/ يونيو ۱۸۰۷م، بتعيين قاسم بيك متسلماً بدلاً من يحيى بيك، الذي تعدّى على الأهالي وفرض عليهم أموالاً بغير وجه حق (۱۷۱) وهو ما أكده المرسوم الصادر بتاريخ ۱ ربيع الثاني ۱۲۵۱هم ۲۷ حزيران/ يونيو ۱۸۳۵م القاضي بتعيين علي محسن وكيلاً لمتسلمية القدس خلفاً للشيخ جبر أبي غوش، إلى حين وصول متسلّم القدس الجديد، حسين بيك، وأظهرت رسالة إدارية خبر تعدّي أبي غوش على حقوق الأهالي ووجوب عزله من منصبه وتعيين حسين آغا متسلماً (۲۷٪ «... وتكون جميع حركاتك وسكاناتك موافقة من منصبه وتعيين حسين حسين حسكاناتك موافقة

⁽٦٩) مناع، المصدر نفسه، ص ٦٠.

⁽٧٠) الطراونة، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

⁽٧١) مناع، المصدر نفسه، ص ٧١.

⁽۷۲) ١٣ عرم ١٧٥١هـ/ ١١ أيار/مايو ١٨٣٥م، عابدين محفظة ٢٥١، رقم ٢٧. انظر: أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير، ٤ مج (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٢)، مج ٣: ١٢٥١ ـ ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٥ ـ ١٨٣٩م، ص ٤.

للمناهج الشرعية والأصول المرضية متجنّباً عن الطمع والمغايرة والنفسانيات التي هي منافية الرضا العالي...»(٧٣).

وبيّنت حجة ٢٨ صفر ١٢٥٢ه/ ١٤ حزيران/يونيو ١٨٣٦م سبب عزل حسين أغا متسلم القدس، لأنه أخذ عدداً من خيول عربان البلقاء، وباعها من دون استئذان (٢٤).

وفي المرسوم الصادر بتاريخ ٥ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٦م، القاضي بتعيين مصطفى آغا السعيد متسلماً للقدس عوضاً من حسن بيك «... نعرفك أيها المتسلم الآن، أنك تجتب الطمع وتجتهد في صدق الخدامة وحسن الاستقامة...، (٥٠٠). الأمر الذي يدل على متابعة إدارة الولاية لأداء المتسلمين، ووعيها لما يجري من تصرفاتهم التي تقف في بعض الأحيان على الطمع في تحصيل الأموال من الأهالي من غير وجه حق، أمثال جبر أبو غوش (٢٠١)، أو إساءة التصرّف في المال العام، أمثال، حسين بيك (٧٠٠)، أو تقاعسه عن العمل وكبر السن، أمثال الشيخ قاسم الأحمد (٧٨٠).

ثالثاً: صورة الحياة الاجتماعية للقدس في العهد العثماني

يستند تقسيم مجتمع القدس في العهد العثماني إلى أساسين: الأول التقسيم الطائفي، ويضم المسلمين، والنصارى، واليهود. والثاني التقسيم الاجتماعي، ويضم الحكام، وكبار الموظفين، والأعيان، والعلماء، والتجار، وكبار العسكر، والعامة، ويشتمل الرعايا ممن يعملون في المهن والحرف والزراعة دافعي الضرائب، والبرايا، وتشكل أدنى طبقة اجتماعية من اللصوص والرقيق والخدم والجناكلة (النور) والعبيد،

⁽٧٣) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد عمل باشا، ٣ مج في ٤ ج، سلسلة العلوم الشرقية (٧٣) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في الحلقة ١ ـ٣، ٥ (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، مج ٣ ـ ٤: الأوراق السياسية لسنة ١٢٥١ ـ ١٢٥٥ هجرية، ١٩٣٤ ميلادية، ص ١١ ـ ١٢.

⁽٧٤) ٢٨ صفر ١٩٥٧ه/ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٣٦م، دفتر ٧٤، رقم ٦٥٩. انظر: رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بونائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد عمد على الكبير، ج ٣، ص ١٣٠.

⁽٧٥) رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، مج ٣- ٤، ص ٤١ ـ ٤٢.

⁽٧٦) سجلات محكمة القدس الشرّعية ٣١٩، رقم الحجة ٣، ١٢٥٠هـ (١٨٣٤ م، ص ٥ ـ ٦.

⁽۷۷) رستم، المصدر نفسه، مج ۳-٤، ص١٢.

⁽۷۸) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٦، ٢٦، ٢٣ جادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٣م، م ص ٢٥٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١، ٢١ رمضان ١٢٤٩هـ/ ١ شباط/ فبراير ١٨٣٣م، ص ٥٥، نقلاً عن: الطراونة، الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري، ١٢٤٧ ـ ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م، ٢٢٢٠ ص ٢٣٢.

الذين غالباً ما يقومون على خدمة الفئة الأولى من المجتمع المقدسي، ولا تشملهم ضرائب الدولة.

والمؤثر في طبيعة علاقة الدولة العثمانية بعموم رعاياها من المسلمين وغير المسلمين، الحروب والكوارث والأوبثة التي ترهق الدولة، مالياً وعسكرياً، الأمر الذي يضطرها إلى فرض رسوم جديدة على السكان، مثلما فعل السلطان محمد الثالث (٢٠٠٣ ـ ١٠١٢ هـ/ ١٥٩٤ ـ ١٦٠٣م) الذي قام بتفتيش كنائس وأديرة النصارى التي عكست جزءاً من تغيّر نظرة الدولة إلى رعاياها (٢٩٠٠ ولكن هذا الانعكاس وليد لحظته بناءً على تغيرات ظرفية طارئة، ومع هذا غالباً ما اتسمت العلاقة بين الدولة ويهود القدس، أو بين اليهود وباقي فئات المجتمع المقدسي، بالهدوء والتسامح بين جميع مكوّناته، وحلّ الخصومات بينهم بحذر شديد (١٠٠٠)، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإحدى طوائف اليهود أو النصارى، حتى لا تخرج عن طريقة تعاملها مع رعاياها من غير المسلمين، ولا تثير أي نوع من أنواع النعرات الطائفية بين فئات المجتمع العثمانية.

ويدل ذلك على أن الجميع خاضعون للنظام العام للدولة، الذي لم يميز بين ذمّي ومسلم، فالعلاقة محكومة بعلاقتهم الوظيفية التي لا يحكمها الاختلاف الإثني على أسس الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، الذي أكده توظيف غير المسلمين في وظائف الدولة المختلفة، وارتقاؤهم مناصب عليا في الدولة، وخاصة عند النصاري(١٨).

لذا، فإن المجتمع المقدسي كان يشكل في العهد العثماني مجتمعاً واحداً، يسوده التعاون والتسامح والتشارك في الحياة اليومية، التي يتخللها نزاع وخلاف أحياناً، ولكنه لا يخرج عن إطاره الطبيعي والمعهود، الذي ارتبط بالحالة العامة من انفلات الأمن في القدس منذ بدايات ضعف الدولة العثمانية من القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وأثرها الواضح في مدينة القدس وأهلها، مسلمين ويهوداً، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية (٢٥). وتمارس كل طائفة

⁽٧٩) عمد أحمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي (عيَّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩)، ص ٥٠-٥٢.

⁽٨٠) غالب عبد أحمد عربيات، «تاريخ الحياة الاجتهاعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اشراف تيسير خليل الزواهرة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص ١٧٣.

⁽٨١) العريض، تأريخ الدولة العثمانية: المتاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٩٣.

⁽٨٢) انظر: السوارية، والقدس في ظل الحكم العثاني في الفترة، ١١١٢-١١٢٣هم/ ١٧٠٠ من دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية، ٤ ص ١١٦ ـ ١٣٣١.

طقوسها وعباداتها، وفقاً للقوانين المعمول بها، وما على غير المسلمين إلا دفع ضريبة المجزية المفروضة عليهم، مقابل أن تعهد إليهم الدولة بالحماية والرعاية والإعفاء من الجندية (٢٨٠). ولا يسمح لهم بدخول وظائف الدولة، وفي مقدمتها الجيش، لأن النظام العام للدولة يعتمد القانون الإسلامي (القانون الشرعي) أساساً لهذه الوظائف. وقد أكد كواترت (Quatert) أن العلاقة بين جميع الطوائف كانت طبيعية، ووصفها بالجيدة نسبياً، وتمتعت بحقوق وحريات أكبر مما كانت عليه في أوروبا، إلا أن هذه العلاقة بدأت تسوء مع نهايات القرن ١٢هـ/ ١٨م (٥٨٠)، بسبب مجموعة من العوامل، منها: التدخلات الأجنبية في الدولة العثمانية، وإثارة النزعة الإثنية على أسس مذهبية من خلال طبيعة قوانين الحماية للأقليات الدينية.

رابعاً: صورة الحياة الاقتصادية للقدس في العهد العثماني

يمكن وصف الحالة الاقتصادية للقدس في القرن ١٠هـ/١٦م، بالمزدهرة والمستقرّة، والمحكومة بأحد أمرين: الأول، الألفة في العلاقات الاجتماعية بين طوائف القدس، المرتبطة بطبيعتها وترابط المصالح المشتركة بينها، والثاني، قوة الدولة العثمانية وضعفها، وتحقيق العدالة المرضية نسبياً. فزيادة أو نقص عدد طوائف المجتمع الحرفي المقدسي، مرتبط بالعاملين السابقين، فالهدوء بالعلاقات الاجتماعية وقوة سيادة الدولة، تزيد طردياً عدد الطوائف الحرفية، وتزدهر حرفهم. وقد بلغ عدد الطوائف الحرفية في القرن ١٠هـ/ ١٦م، حسبما أشارت السجلات العثمانية، ٤٦ طائفة حرفية، نمت فيها الحرفة وازدهرت، وأخذت تصدر جزءاً من منتجاتها إلى مصر، مثل: الصابون والحبوب، وهو دليل على فاعليتها الاقتصادية (٢٦٠).

وقد شهدت القدس في القرنين ١١ و١٢هـ/ ١٧ و١٨م، تراجعاً وتذبذباً في الحالة الاقتصادية، المرتبطة بقوة الدولة وسيادتها، وتزايد قوة النفوذ الأجنبي، وما وفرته

⁽٨٣) الربايعة، «القدس في ضوء سجلات عكمة القدس الشرعية، ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

⁽٨٤) القانون الشرعي، هو القانون القائم على القرآن والسنة، والفقه والأحكام الشرعية، التي توارثها العثمانيون عن المذاهب الإسلامية، وفي مقدمتها المذهب الحتفي، المذهب الرسمي للدولة. انظر: العريض، تاريخ المدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٨٤.

⁽٨٥) دونالد كواترت، الدولة العثهانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٣٢م، تعريب أيمن أرمنازي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٦_٣٠٦.

⁽٨٦) عصام نصار، «القدس كمدينة عثمانية،» حوليات القدس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، السنة ٧، العدد ٧ (ربيع ٢٠٠٩)، ص٥٠.

من ظروف مناسبة لزيادة مسببات الحماية لطوائف غير المسلمين. كما قدمت الدول الأجنبية نفسها لغير المسلمين، وخاصة اليهود، على أنها المخلص لها من الاضطهاد والمعاناة. لذا انخرط قسم من غير المسلمين مع الدول الأجنبية، وأصبحوا بمثابة وكلاء لهذه الدول داخل الدولة العثمانية (٢٠٠)، وهو ما انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية في القدس، وعلى مستوى المعيشة العام لأهالي القدس، كما هو في بقية بلاد الشام (٨٨٠).

ولقد أكد بعض دارسي تاريخ الدولة العثمانية، أمثال: إميل توما ولوتسكي، سيطرة الدول الأجنبية على الاقتصاد العثماني، وخاصة التجارة الخارجية، وحركة الاستيراد من الخارج باتجاه الدولة العثمانية التي قال عنها لوتسكي: «وأدى الاستيراد المتزايد من البضائع الأوروبية إلى انهيار المراكز الصناعية القديمة، وتخريب الحرف، والصنائع المنزلية، كما أعاق تطور المعامل اليدوية (المانيفاكتورة) الوطنية والإنتاج الصناعي الذي لم يستطع مقاومة مزاحمة الإنتاج الصناعي الأوروبي» (٨٩٠). وأوضح عيساوي أنه نادراً ما يرتبط السكان المسلمون بتقدم الفنون أو الصناعة، ومع أنهم يمتلكون النفوذ الذي ينتمي إلى السلطات الحاكمة، فنادراً ما كانوا قادرين فعلياً على خلق رأس المال، بدليل وصول عدد من رعايا الدولة العثمانية إلى مناصب عليا في الدولة من اليهود والنصارى (٢٠٠٠) وخاصة ما يختص بالمال والأعمال وبعض المهن، كالترجمة والطب (١٩٠١).

ومع توالي الضغوط المستمرة على الدولة العثمانية، وشعور سلاطينها بالضعف، مع نهاية القرن ١٢هـ/ ١٨م والقرن ١٣هـ/ ١٩م، اتجهت الدولة نحو الإصلاح، الأمر الذي فتح الباب أمام القوى الأجنبية لمزيد من التدخل (٢٠) عن طريق الامتيازات وقوانين الحماية والقنصليات الأجنبية. وما رافقه من تطورات اقتصادية، وسيطرة سياسية، وارتفاع الإمكانات الاجتماعية لطوائف يهود القدس خاصة، مع ثلاثينيات القرن ١٩م. ١٩م.

Charles Issawi, «The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth (AV) Century,» in: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society (New Yorks: Holmes and Meier Publishers, 1982), p. 268.

⁽٨٨) الصار، الصدر نفسه، ص ٥٠.

⁽۸۹) توماً وخير، فلسطين في العهد العثباني، ص ۷۱. (۹۰) sawi. «The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth

Issawi, «The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth (9.) Century,» p. 268.

⁽٩١) وهذا ما ستلحظه في بنية فصل الحياة الاقتصادية، مبحث الأعمال التي عمل به اليهود.

⁽٩٢) نايف صياغة، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن الّتاسع عشر (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٥)، ص ٧.

وما كان لهذه التطورات أن تحدث من دون مساعدة وتدخل أجنبي، حيث اكتسبت طوائف القدس من غير المسلمين (اليهود والنصارى) أوضاعاً مستجدّة، حسّنت من أوضاعهم وأحوالهم الشخصية، والاقتصادية بالذات والتجارة وشراء الأراضي ودور السكن، ولكنها زادت من التوتر الاجتماعي بين طوائف غير المسلمين والمسلمين، الرافضين لما تحصّل عليه اليهود والنصارى في مدينة القدس، جراء الأحداث التي غيّرت في طبيعة العلاقات بينهما. وزادت قوتهم ونشطت تجارتهم نسبياً، سيطرة الدول الأجنبية على الموانئ البحرية، وعلى التجارة الخارجية بمساعدة وكلائها من اليهود والنصارى(٩٤٠)، الأمر الذي أدى إلى وقوع الدولة تحت طائلة القروض الأجنبية في الفترة (١٢٦٧ ـ ١٢٩١هـ/ ١٨٥١ ـ ١٨٧٤م)، وإفلاس الدولة، وتشكيل لجنة الديون العمومية من الدول الغربية للإشراف على مالية الدولة العثمانية. وكانت القدس من أكثر المناطق تأثراً بهذا الوضع، نتيجة لتعدد الطوائف الدينية لغير المسلمين فيها، ولطبيعة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المقدسي(١٤٩).

Issawi, «The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth (9°) Century,» p. 273.

⁽٩٤) وليد العريض، «تاريخ الامتيازات في الدولة العثهانية وآثارها،» دراسات العلوم الإنسانية والاجتهاعية (اليرموك)، السنة ٢٤، العدد ١ (١٩٩٧)، ص ١٥٢ و ١٤٥.

الفصل الأول

نظام الملّة (ملت) في الدولةَ العثمانية

أولاً: نظام الملة

عاشت الطوائف غير المسلمة تحت سيادة الدولة الإسلامية خاضعةً لقوانين وأحكام خاصة بها تُقرّها النخبة الحاكمة المسلمة، حيث نظمت الدولة العثمانية أوضاع المستأمنين (۱) والذميين (۲). وظهر هذا النظام بالتدريج نتيجة لجهود الإدارة العثمانية الآخذة بتأسيس مجتمع عثماني يتصف بالمواطنة والولاء، ونتيجة لطبيعة التنوع السكاني للدولة العثمانية، الذي أكد قبولهم للسيادة الإسلامية، واندماجهم في الإطار العام للدولة، كما أكد حريتهم الدينية (۱۳)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الحقوق والحريات بالنسبة إلى اليهود والمسيحيين (۱۶).

وفرضت الطبيعة الطائفية للمجتمع العثماني على السلاطين العثمانيين تنظيماً إدارياً خاصاً لغير المسلمين (٥)، وهو المعروف بـ "نظام الملَّة"، الذي يرجع بأصوله إلى

⁽١) المستأمنين: مفردها مستأمن، أي استأمنه، طلب منه الأمان، وبكسر الميم، هو الطالب للأمان، وبالفتح يصبح اسم مفعولاً به، والتاء للصيرورة، أي صار آمناً. والأصل في الأمان قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبَيْغُهُ مَأْمَتُهُ ذَلِكَ بِأَ نَهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [القرآن الكريم، «سورة التوبة،» الآية ٦]، وقول الرسول (ﷺ): «فمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، (البخاري، ج ٩، ص ٩٧). وهذا الأمان موقت بخلاف الأمان بعقد الذمة، إذ إنه مؤبد لأن الشرط في عقد الذمة التأبيد. وقد عرّفه أكمل أو غلي بالشخص الذي ليس من رعايا دولة الإسلام أو دار الإسلام، بمعنى الأجنبي الذي يقيم فيها بإذن لمدة مؤقتة. انظر: عبد الكريم زيدان، أحكام الذمين والمستأمنين في دار الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ٢٤، وأكمل الذين إحسان أوغلي، مشرف، الدولة العثيانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩)، ص ٥٠٥.

⁽٢) أوغلى، المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

Kamal H. Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the Incongruity of Nation and Štate (T) in the Post-Ottoman Era,» in: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society (New Yorks: Holmes and Meier Publishers, 1982), p. 141.

⁽٤) قيس جواد العزاوي، الدولة العثهانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط ٢ (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٣)، ص ٨٤.

⁽ه) كيال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة =

عقد أهل الذمة والعهدة العمرية عام ١٥هـ/ ١٣٧م (٢)، بما لا يخالف القواعد الشرعية الإسلامية (٧)، ويؤكد درجة الاستمرارية الدينية والثقافية لطوائف غير المسلمين، ومن جهة أخرى سمحت الدولة العثمانية لغير المسلمين وفق قوانين نامه (٨) الفاتح وسليمان القانوني في القرنين التاسع والعاشر الهجري/ الخامس عشر والسادس عشر الميلادي باندماجهم في النظام السياسي والاقتصادي والإداري كرعايا عثمانيين (٩).

وقد ركّز نظام الملّة على تنظيم رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين إدارياً في مؤسساتهم الخاصة، بالاتفاق مع النظام العام للدولة واستمرارها كخلافة إسلامية (۱۱)، بمعنى أن الدولة لا تميّز بين رعاياها من المسلمين وغير المسلمين على أسس إثنية من الناحية النظرية، لا في الحقوق ولا في الواجبات (۱۱)، وإنما يُعدّ هذا التمييز تمييزاً

العثمانية، ٦٢١م-١٩٠٨م (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٣٧٣، وعبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،
 ٧ ج (ببروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٩٨.

⁽٦) للإطلاع على معاهدة عمر بن الخطاب مع أهل بيت المقدس، والمعروفة بـ «العهدة العمرية» انظر: عمد حيد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط ٥ (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٥)، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٩.

⁽٧) سيد رضوان على، السلطان عمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية (الرياض: الدار السعودية، ١٤٠٢هم)، ص ٨٥ ـ ٨٧، وعبد السلام عبد العزيز فهمي، السلطان عمد الفاتح: فاتح القسطنطينية وقاهر الروم، ط٤ (دمشق: دار القلم، ١٩٨٧)، ص ١٥٤.

⁽٨) شكّل السلطان محمد الفاتح لجنة من خيرة العلياء للإشراف على وضع هذا القانون المستمدّ من الشريعة الإسلامية ليكون أساساً للحكم، وهو المكون من ثلاثة أبواب: الأول خاص بمناصب الموظفين، والثاني خاص بالتشريفات والاحتفالات السلطانية؛ والثالث خاص بالعقوبات والغرامات المالية المتعلقة بالجنايات. انظر: خليل ساحلي أوغلو، ترجمة وتعليق: قانون نامه آل عثهان، عجلة دراسات العلوم الإنسانية (الجامعة الأردنية)، السنة ١٣، العدد ٤ (شعبان ١٩٨٦)، ص ١٥٠ - ١٩٣٣؛ وقوانين آل عثهان لعين علي أفندي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، السنة ١٤، العدد ٤ (شعبان ١٤٠٧ه/ نيسان/ أبريل ١٩٨٧م)، ص ٩٧ - ٢٠٣٠.

Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the Incongruity of Nation and State in the Post- (9) Ottoman Era,» pp. 141-142.

العثاني (١٠) زيدان، أحكام الذمين والمستأمنين في دار الإسلام، ص ١٠٠ درتم على أساسه تقسيم المجتمع العثاني إلى أربع فئات، كما أطلق عليها رشيد باشا إلى جانب القلة الحاكمة: المسلمين، والمسيحيين، واليهود. انظر: أوغلي، وما Roderic H. Davison, «The Millets as Agents of Change» مشرف، الدولة العثانية تاريخ وحضارة، ص ٥٥١، الله Braude and Lewis, eds., Christians and Jews in the Nineteenth Century Ottoman Empire,» in: Braude and Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society (New Yorks: Hotmes and Meier Publishers, 1982), p. 320.

⁽١١) لأن القاعدة العامة التي يتعامل بها الإسلام مع الذميين هي أن الحم ما لنا وعليهم ما علينا» وقد علّلها بعض الفقهاء بمساواة الذمي للمسلم في بعض التكاليف المالية، لأن الذمي بعقد الذمة صار له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ويتساوى مع المسلم بكافة الحقوق والواجبات، شريطة توافر العقيدة الإسلامية في الشخص، ولا تكتفي بتبعيته، وهو الشرط الأساسي للتمييز بين المواطنين في بعض الحقوق. انظر: زيدان، المصدر نفسه، ص ٧٠- ٧١.

وظيفياً، وليس تمييزاً عنصرياً، لأنّ مصطلح «عثماني» يشير إلى جنسية كل التابعين للسلطان العثماني، وليس إلى المسلم فقط أو الذي يَدين بالدين الإسلامي(١٢).

وحصلت الطوائف غير المسلمة بالاعتراف رسمياً من السلطان بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣هم/ ١٤٥٣م، حيث أقرّت الدولة العثمانية للبطاركة الأرثوذكس والأرمن، ولحاخام العاصمة، أنهم ليسوا رؤساء طوائفهم الروحيين فقط، بل هم رؤساؤها السياسيون أيضاً (١٤٠٠، فكان لكل مِلَّة وطائفة «ملتي باشاه (١٤٠٠) (Millet-Basi) رؤساؤها السياسيون أيضاً (١٤٠٠) أم حاخاماً (Rabbis). وكان هذا يعتبر الموظف يرأسها، سواء أكان بطريركاً (بطركاً) (١٥٠) أم حاخاماً (Rabbis). وكان هذا يعتبر الموظف الأول المسؤول أمام الدولة عن أفراد ملته، وأمام الدولة عن طائفته، ومن خلاله تتم المحافظة على الاستقلال الذاتي المالي والقضائي لكل طائفة معترف بها، يونانية كانت أو أرمنية أو يهودية (١٠٠).

والناظر إلى تنظيم نظام المِلَّة العثماني يلحظ التشابه الكبير في تنظيم الطائفة الواحدة التي تقدم الخدمات التقليدية نفسها إلى كل طائفة من الطوائف اليونانية والأرمنية واليهودية، لكن تختلف من حيث الممارسات المجتمعية لكل طائفة. وأرجع براود (Braude) هذا التشابه إلى أن السلطان محمد الفاتح كانت لديه علاقات شخصية حميمة بقادة كلّ مجموعة على اختلاف طوائفهم (۱۷).

⁽١٢) حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، ١٢٥هـ١٩٠٨م، ص ٢٧٣_ ٢٧٤.

۲۲۱م ۱۹۰۰م، ص ۲۷۲ ـ ۲۷۶. (۱۳) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ۱۷۹۸ ـ ۱۹۳۹م (بيروت: دار النهار، ۱۹۷۷)، ص ٤٦.

⁽١٤) باشا من أعلى ألفاب التشريف في الدولة العثانية، مأخوذة من الكلّمة الفارسية فباد شاه بمعنى الملك، أو من كلمة باش بمعنى الرئيس، وجمعها باشاوات. انظر: محمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (دمشق: دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ٣٠. وذكرت سجلات محكمة القدس الشرعية لفظ قباش، قت مسميات عدة، منها، تفكنجي باش، وباش كاتب محكمة قدس شريف، والحاخام باش، ودلال باش. انظر أيضاً: مسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ٢، ١٣ ربيع الأول ١٢١٤هـ/ ١٥ آب/ أغسطس ١٧٩٩م، ص ١٣٠ عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٥، ٢٢ شوال ١٢٢٨هـ/ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ص ١٨١ بسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢ تشرين الأول/ التوبر ١٨١٨م، ص ١٨ ا؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٨٨٨م، ص ١٨ ؛ وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، رقم الحجة ٢، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأول/ التوبر نومبر ١٨٨٤م، ص ١٨ و سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٥، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأناني/ نوفمبر ١٨٨٤م، ص ١٨ و سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٥، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأناني/ نوفمبر ١٨٨٤م، ص ١٨ و سجلات عكمة القدس الشرعية ٢١٥، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأناني/ نوفمبر ١٨٨٤م، ص ١٨ و سجلات عكمة القدس الشرعية ٢١٥، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأناني/ نوفمبر ١٨٨٤م، ص ١٨ و سجلات عكمة القدس الشرعية ١٣٠٥، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الأناني/ نوفمبر ١٨٥٤٥م، ص ١٨ و سجلات عكمة القدس الشرعية ١٣٠٥، وقم الحجة ٣٠ أواسط رجب ١٢٥٠٥م.

⁽١٥) بطرك، مرتبة دينية عند النصارى، يُعدّ صاحبها رئيس رؤساء الأساقفة، وتجمع: بطارك وبطاركة، وهذا (١٥) بطرك، مرتبة دينية عند النصارى، يُعدّ صاحبها رئيس رؤساء الأساقفة، وتجمع: بطارك وبعقوب. انظر: اللقب هو الأوّل الذي أُطلِق في التوراة على رؤساء القبائل أو العائلات، كإبراهيم والحليل وإسحاق ويعقوب. انظر: ٨٠ معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ص ٨٠ مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ص ٨٠ مصطفى عبد الكريم الخطيب، Benjamin Braude, «Foundation Myths Millet System,» in: Braude and Lewis, eds., Christians (١٦) and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society, p. 69.

⁽١٧) المصدر نقسه، ص ٧٤ ــ ٧٥.

كانت الصلاحيات بين البطريرك باش والحاخام باش متشابهة، لكن التمييز الوحيد بينهما كان في تقدّم البطريرك باش على الحاخام باش في الاحتفالات الرسمية للدولة، إذ كان يلي شيخ الإسلام (۱۸). ويمكن إرجاع ذلك إلى حجم الطائفة مقارنة بالنصارى وطبيعة موقف الدولة العثمانية منهم، مع العلم أن صلاحيات الحاخام باش ضعفت واقتصرت لسنوات عديدة على إسطنبول وأطرافها (۱۹۱۱)، ومع ذلك، يمكننا القول إن اليهود اتبعوا نظام المِلَّة العثماني، ودخلوا في تنظيمه، ونالوا الاعتراف السلطاني.

يشكّل نظام الملَّة العثماني إطاراً مجتمعياً ثقافياً واجتماعياً يقوم على أساسين: الأول على أساس الدين، والثاني على أساس الفروق الإثنية التي تحافظ على الاختلاف المدهبي الديني، واختلاف الألسُن في اللغة. وقد شكّلت الإصلاحات العثمانية في القرن ١٣هـ/ ١٩م منذ عهد السلطان محمود الثاني، بداية تغيير مفهوم الدولة للمواطنة العثمانية، والمساواة في الحقوق والحريات على أسس قوانين التنظيمات العثمانية، إلا أن البداية الحقيقية لتقويض نظام الملَّة العثمانية كان بتكوين أطر اجتماعية جديدة بين فئات المجتمع العثماني، وقد بدأ فيه تقسيم المجتمع العثماني على أسس الأقلية والأغلبية، بحسب مذهبها الديني (٢٠٠).

ثانياً: مفهوم نظام الملة

١ _ المعنى اللغوي للمِلّة

أصل «المِلَّة» في اللغة من المَل واستمرار أهلها عليها، وقيل أصلها التكرار. وهي مذهب جماعي يحمي الأفراد في مجتمع ما بعضهم بعضاً عند الأمور الحادثة، وأصلها من المليلة (٢١).

⁽١٨) شيخ الإسلام، من ألقاب التشريف المركبة، وتعني شيخ علماء الإسلام، وأُطلِقَ هذا اللقب على الفقهاء المجتهدين، ولكنه لم يُطلق على صاحب منصب في الدول الإسلامية إلّا في ظلّ الحكم العثماني. فقد كانت مشيخة الإسلام أعلى المناصب الدينية في الدولة، وشيخ الإسلام من أعلى الموظفين فيها، وهو من أتباع المذهب الحنفي، المذهب الرسمي للدولة، ومقرّه في إسطنبول، انظر: الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ٢٧٩ وحبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العالية، ٢٧١م - ٢٠٩م، ص ٣٢٨.

⁽١٩) أوغلي، مشرف، الدولة العثانية تاريخ وحضارة، ص ٥٠٢.

Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the Incongruity of Nation and State in the Post- (Y*) Ottoman Era,» pp. 149-150.

⁽۲۱) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق اللغوية، تعليق محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٨.

و «تَمَلَّلَ وامْتَلَّ، دخل فيها»، (۲۲) أي في المِلَّة، بمعنى أن «المِلَّة في اللغة، السُّنَّةُ والطريقة (۲۲)، أو الطريق المتبوع والمسلوك، ومنها: مِلَّة إبراهيم خيرُ المِلل، وامتلَّ فلان مِلَّة الإسلام، ومنه: أملَّ عليه الكتاب (۲۲)، مستندين إلى قوله تعالى: ﴿بَلُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَيْفَةً ﴾ (۲۵).

ولقد توسعت الدراسات اللغوية والفقهية والفكرية في مفهوم «الملة» بشكل كبير إلى درجه الإرباك والاختلاف أحياناً، حيث يفرض تاريخ الملة ومعناها اللغوي دلالات في المعنى الجاري لها، وقد جاء لتمييز الأحناف (ملة إبراهيم (هي) ومن اتبعه) من باقي ملل الكفر والشرك، على اعتبار أنهم الأقل عدداً والأقرب إلى شرع الله كما جاء به أنبياؤه، فالمِلَّةُ عند الراغب الأصفهاني (٢٦): الطريق المتبعة لنجاة متبعها في الدنيا والآخرة (٢٠٠٠). لذا، فإن المِلَّة تطلق على أي دين، من حيث إجازة اطلاق لفظ «المِلَّة» على كل الديانات التي مصدرها الله تعالى، رغم تعدد أنبيائها ودياناتها المتفقة بالمصدر والوحي. ويمجيء الرسالة المحمدية، ختم الله الرسالات والرسل، فهي المستحقة بالاتباع من بين كل الديانات الكتابية والوثنية، فاتسعت دائرة الديانات والمذاهب الدينية التي ينظر إليها من وجهة نظر مِلَّة الإسلام، فاتسع مفهوم «المِلَّة» ليشمل كل الملل من

 ⁽۲۲) بجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي، القاموس المحيط، ٤ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٥٢.

⁽۲۳) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق وتعليق عامر أحمد حيدر، ١١ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ص ٦٢٨.

⁽۲٤) أبو القاسم محمود بن عمر الزعشري، أساس البلاغة، حقّقه وقدّم له وصنع فهارسه مزيد نعيم وشوقي المعري (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦)، ص ٤٣٣، وأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كتاب العين: معجم لغوى وتراثى، تحقيق داود سلمان العنبكي وإنعام داود سلوم (بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤)، ص ٤٣٥.

⁽٢٥) القرآن الكريم، فسورة البقرة، الآية ١٣٥. وانظر قول أبو الهيثم، فالمِلَّة: الدَّيَةُ والجمع مِلَلُ مثل سدرة وسدره. انظر أيضاً: أحمد بن محمد بن على الفيومي المقريء، المصباح المنير: معجم عربي عربي (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧)، ص ٢٢٢. ومنه حديث عمر (شهرة أنه [حيث] قال: فليس على عربي مِلَلُ، أبو الفيض مرتفى بن محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي؛ مراجعة أحمد مختار عمر [وآخرون]، ٣٠ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩١٩ه م ١٩٩٨م)، ص ٢٢١.

⁽٢٦) الحسين بن عمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب (ت٥٠ ٥ هـ/ ١٠٩ م)، أديب، من الحكاء العلاء. من أهل (أصبهان)، سَكَنَ بغداد، واشتهر، حتى كان يُقرن بالإمام الغزالي. من كتبه: عاضرات الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة، والأخلاق، ويسمى (أخلاق الراغب)، وجامع التفاسير، والمفردات في ظريب القرآن، وحل متشاجات القرآن، وتفصيل النشأتين في الحكمة وعلم النفس، وتحقيق البيان في اللغة والحكمة، والاعتقاد، وأفانين البلاغة. انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ٢ ج، ط ١٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٥.

⁽۲۷) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غُريب القران، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني (بيروت: دار المعرفة، ١٩٦١)، ص ٤٧١.

أهل الكفر والشرك، فأصبحت أحياناً تطلق على المسلمين، وأحياناً أخرى على اليهود والنصارى. وجرت العادة تاريخياً أن تطلق لفظة «المِلَّةِ» إما بالتخصيص أو التعميم، فرادى أو جمعاً، فقيل مِلَّةُ الكفر، ومِلَّةُ الشرك، ومِلَّةُ أهل الكتاب، ومِلَّةُ النصارى واليهود، على أساس أن الكفر مِلَّة واحدة، على اختلاف فرقهم. لذا جاز إطلاق «المِلَّة» مجازاً «معنى أن «الملة» تطلق على أصل الملة لا على فروعها، ولكن بالإيجاز أُجيز الإطلاق عليها مجازاً، فالدين لله والملة للنبي (٢٩).

و المِلَّةُ الله بكسر الميم، تعني «الشريعة أو الدين (٢٠٠)، والفرق بين المِلَّةِ والدين (٢٠١) أن المِلَّةِ والدين أن كل أنّ المِلَّةَ تضاف إلى نبي، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴿ الله الله الله على أنّ كل شخص ينسب إلى دينه لذا فإن «كل مِلَّة دين، وليس كل دين مِلَّة، واليهودية مِلَّة لأن فيها شرائع، وليس الشرك مِلَّة (٢٢٠).

ونخلص مما سبق بتعريف ابن عاشور «المِلَّة، بكسر الميم، الدين والشريعة، وهي مجموع عقائد وأعمال تلتزمها طائفة من الناس يتفقون عليها، وتكون جامعة لهم كطريقة يتبعونها، ويحتمل أنها مشتقة من أملَّ الكتاب، فسميت الشريعة (ملة) لأن الرسول أو واضع الدين يعلمها للناس ويمللها عليهم، كما سمِّيت ديناً باعتبار قبول الأمة لها وطاعتهم وانقيادهم "(٢٤).

٢ ـ المعنى في القرآن الكريم

ورد مصطلح «المِلَّة» في القرآن الكريم في عشر آيات متباينات في الاستخدام والمعنى، فجاء الاستخدام في صورتين:

 ⁽۲۸) محمد بن عبد الوهاب، أصول الإيهان، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، ط ٥ (الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ/[٩٩٩])، ص ١١٣.

⁽٢٩) ﴿ فَلَا يُقَالَ: مِلَّةُ اللهُ، وَلَا مُلِّتِي، وَلَا مِلَّة زِيدَ، كَمَا يُقالَ: دين الله، وديني، ودين زيد؛. انظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش وعمد المصرى (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢)، ص ٤٤٣.

⁽٣٠) الفيروز أبادي الشيرازي، القاموس المحيط، ج ٤، ص ٥٦؛ أبو الحسن علي بن إسهاعيل بن سيدة، المخصص، ١٧ ج (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨)، ج ٤، السفر الثالث عشر، ص ٢٠١، وإبراهيم مصطفى [وآخرون]، المخصص، ١٧ ج (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨)، ج ٤، السفر الثالث عشر، ص ١٩٧١ مـ/ ١٣٩٢م)، ص ٨٨٧.

⁽٣١) انظر: الكفوي، المصدر نفسه، ص ٤٤٣_ ٤٤٤، وعلي بن محمد بن علي الجرجاني، كتاب التعريفات (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥)، ص ١١١.

⁽٣٢) القرآن الكريم، (سورة آل عمران، الآية ٩٥.

⁽٣٣) ابن سهل العسكري، الفروق اللغوية، ص ٢٤٧.

⁽٣٤) محمَّد الطَّاهر بن عَاشُور، تفسير التَّحرير والتنوير (تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤)، ص ٦٩٣.

الأولى أن مصطلح «المِلَّة» مقرون بنبي منسوب إليه، مثل: مِلَّة إبراهيم التي وردت في سبع سور (٢٥٠)، ومِلَّة آبائي إبراهيم، ومِلَّة أبيكم إبراهيم.

والثانية جاءت عامة غير محددة، أي بمعنى أنها لم تكن مقرونة بقرينة معينة بعينها، كأن تكون مقرونة بنبي أو مذهب ديني أو دين، بل جاء الحديث عن ملة الكفر عامة؛ أي الذين لا يؤمنون بالله ولا بشريعة إبراهيم (ﷺ)، كما ورد في الآيتين، الأولى: ﴿قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَمتني رَبِّي إِنِّي تَرَكُتُ مِلَّةً قَوْم لا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿ اللّهِ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٢٦٠) والثانية: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلا مِنْهُم أَنِ امَّشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى الْهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ. مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلّا اخْتِلاقٌ ﴾ (٢٧٠). واختلف أهل التأويل في تأويل سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلّةِ الآخِرة إِنْ هَذَا إِلّا اخْتِلاقٌ ﴾ (٢٧٠). واختلف أهل التأويل في تأويل ما الما الكفر كلمة النصارى، وقال بعضهم «ما سمعنا هذا في ديننا دين قريش (ملة قريش) أو ملة أي دين آخر (٢٨٠).

وتباين المعنى القرآني لمصطلح «الملة» جراء الاستخدام له، ليؤكد معنى الدين بالطاعة والجزاء الذي لا يتحقق إلا بهما، والمشتمل على معنيين عامين: الأول مرتبط

⁽٣٥) وَرَدَت اللّهُ فِي القرآن الكريم في: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةٍ إِيْرَاهِيمَ إِلّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي اللّهُ فَيَا النّهُ فِي الآخِرَةِ لَينَ الصَّالِحِينَ ﴾ [•سورة البقرة، الآية ١٣٥]، و﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى مَهْتُلُوا قُلْ اللّهُ فَاتَّبِعُوا مِلّةَ إِيْرَاهِيمَ كَيْفا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة البقرة، الآية ١٣٥]، و﴿ وَقُلْ صَدَقَ اللّهُ فَاتَّبِعُوا مِلّةَ إِيْرَاهِيمَ كَيْفا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة البقرة، الآية ١٣٥]، و﴿ وَقُلْ صَدَقَ اللّهُ فَاتَّبِعُوا مِلّةَ إِيْرَاهِيمَ مُحْسِنٌ وَاتّبَعَ مِلّةَ إِيْرَاهِيمَ حَيْفا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة النساء، الآية ١٢٥]، و﴿ وَقُلْ إِنْنِي مَدَانِي رَبّي مُحْسِنٌ وَاتّبَعَ مِلّةَ إِيْرَاهِيمَ حَيْفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة الأنمام، الآية ١٦٦]، و﴿ وَأَنَّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكَ أَنِ اتّبِعُ مِلّةً إِيْرَاهِيمَ حَيْفاً وَمَا كَانَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة النحل، الآية ١٢٦]، و﴿ وَاتّبَعْثُ مِلّةُ اللّهُ اللهُ عَنْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [•سورة النحل، الآية عَلَيْنَ وَعَلَى النّاسِ وَلَكِنَ أَكُثُمُ النّاسِ وَلَكِنَ أَنْ نُشُوكَ بِاللّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضُلِ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النّاسِ وَلَكِنَ أَكُنُ النّاسِ فَلَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ مَنْ مَنْ الْمُشْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا الطَّهُ وَتَكُونُوا الْمُهُ النَّاسِ فَاقِيمُوا الطَّهُ وَتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللّهِ هُو مَوْلاكُمْ فَيْعُمَ الْمَوْلَى وَيْعُمَ النَّهِ الْمَوْلَى وَيْعُمَ النَّهِ مَا الطَّهُ الْسُعُولُ وَالْمُولُ مَاعُمُ النَّهُ الْمَولُ مَنْ وَالْمُولُ وَالْمَا الْمُؤْلِى وَالْمَالِيمُ وَالْمُؤْلَى وَيْعُمَ النَّهُ وَلَعُمُ النَّهُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَلَعُمُ الْمُؤْلَى وَيْعُمَ النَّهُ وَالْمُؤْلَى وَيْعُمَ النَّهُ وَالْمُؤْلَى وَالْمُؤْلَى وَيْعُمَ النَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَلَاكُمُ وَاللّهُ الْمُؤْلِى وَالْمُؤْلَى وَيْعُمَ النَّهُ الْمُؤْلَى وَالْمَا الْمُؤْلَى وَالْمُؤْلَى وَالْمُؤْلَى وَالْم

⁽٣٦) القرآن الكريم، (سورة يوسف، الآية ٣٧.

⁽٣٧) المصدر نفسه، فسورة ص،، الآيتان ٦ ـ ٧.

⁽٣٨) انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري: جامع البيان في تأويل آيات القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، ٢٠ ج (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، عبد الله المحسن الركي، ٢٠ ج (القاهرة مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، عبد الله عبد الله عبد المعربية والإسلامية بدار هجر،

بقرينة، عين فيها القوم الذين اتبعوا إبراهيم، لترشدنا إلى الطريق المسلوك والمتبوع رمزاً للطاعة والانقياد؛ والثاني لم يرتبط بقرينة بعينها، أي أنها شملت أهل الكفر عامة من دون أي تحديد للقوم أو تحديد من هم أهل الكفر الذين ابتعدوا عن شريعة الله التي كلف بها أنبياءه، وهي رمز للجزاء (العقاب) جراء مخالفة الشريعة.

المعنى الأول جاءت فيه «المِلَّة» مقترنة بقرينة تحدد معناها ودلالتها، مثل: مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً. فجاءت «المِلَّة» هنا معرفة مرتبطة، وتعني اتباع دين إبراهيم، وهم الذين اتبعوا نهجه وطريقته، وأمر الله به نبيه من بعده، وأوصاهم بالدين الذي تدين به ولا يمكن أن تبتعد عنه، أو تعني: دين الإسلام والتوحيد الذي اتبعه إبراهيم وجماعته. وبذلك مُيَّزَتُ مِلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ من جميع صنوف المِلَل اليهودية والمسيحية وغيرها، تمييزاً للمِلَّة المهداة (الحنفية) كأفضل الملل، من وجهة نظر الإسلام والمسلمين للملل الأخرى (اليهودية والمسيحية). لذلك جاءت المَلَّةُ هنا لتؤكد مِلَّة إبراهيم من دون الملل الأخرى.

أما في المعنى الثاني، فجاءت المِلَّة مقيدة بقوم لا يؤمنون، وغير معينة بقرينة تحدّدها بقوم بعينهم أو ملة بعينها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّة قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالاَخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾، التي حملت في معناها مِلَّة الكفر، على الرغم من وجود الرسول والإسلام بينهم، وبهذا تكون «المِلَّة» أقرب إلى مصطلح «الأمة» (٢٩٠) منه إلى مصطلح «المِلَّة». قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٢٠٠)، بمعنى إن أمة الرسول تشمل أهل الإيمان وأهل الكفر، لأنه أُرسل فيهم، فاتبعه بعضهم وعارضه آخرون، وحكم بينهم على أساس الدين الذي جاء به. لذلك، فإن المصطلح الذي يدل عليهم جميعاً، مؤمنين وكفاراً، هو «الأمة» لا «الملة» التي تتكون من مجموع الملل فيها.

وبهذا البيان، يمكن للباحث القول: إنّ المِلَّة بقرائنها المختلفة ووظائفها ودلالاتها، تكتسب صفة الزئبقية، فلا يمكن أن تأخذ شكلاً معيّناً صارماً تسير فيه، فأهل الملّة تعني أهل الذمة وما ينطبق عليهم من أحكام إسلامية، وإذا قيل مِلَّة اليهود، فهي تعني جماعة اليهود أو طائفة اليهود ونحوها.

 ⁽٣٩) انظر: «مصطلح الأمة» في: أبو بكر محمد بن الحسن بن دُريد، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام محمد هارون
 (بغداد مكتبة المثنى، ١٩٧٩)، ص ٢٣٦، والقراهيدي البصري، كتاب العين: معجم لغوي وتراثي، ص ٢٤.
 (٤٠) القرآن الكريم، «سورة المؤمنون» الآية ٥٢.

٣ ـ المعنى الاصطلاحي للملَّة

لا يمكن لمصطلح «المِلَّة» الانفصال عن سياقه التاريخي الدال على وظائفه ومعانيه. فقد استخدم المصطلح قبل تكون الدولة الإسلامية لتمييز أتباع إبراهيم (هي) من باقي الملل بقصد صلاحها وقلة عددها، واستخدم في عهد الدولة الإسلامية ليدلّ على كل الملل (المسلمين واليهود والمسيحيين) جراء اتساع مفهوم «الملة» الإسلامي لأهل الذمة، وابتداء في عقد أهل الذمة. كما استخدم في العهد العثماني قبل فترة الإصلاح (التنظيمات) بشكل شائع ليدل على مجموع المسلمين وتميّزهم من الذميين (۱۱). وذهب نحو هذا الرأي أبو السعود أفندي (۱۱) بقوله الشائع عند العثمانيين: «الدين في الدولة، والملك في المِلَة» (۱۱).

لذا، فإن دلالة مصطلح «المِلَّة» متكنة على مميّزه الأصلي، وهو الدين والسلطة السياسية في كل سياقاته التاريخية، منذ إبراهيم (هي) حتى ما قبل التنظيمات العثمانية؛ بمعنى أن كل الإشارات القرآنية وتفسيرات اللغويين والفقهاء جاءت مميّزة بين الملل على أساس ديني، وقد اعتبروا الدين الإسلامي هو الأساس للتمييز. لذا غالباً ما تطلق «المِلَّة» على الأمة المسلمة (المِلَّة المسلمة) دون غيرها من الملل. ومع مرور الوقت، حدث خلط وتطور في الاستخدام، تبعاً للمرحلة التي يظهر فيها، أصبح المسلمون الفئة الغالبة، وصاحبة السلطة والسيادة، وشكلوا الغالبية العظمى عن كل الملل من غير المسلمين بمعنى أن تطور مصطلح «الملة» مقرون بتغيير حوادث الزمان والتاريخ التي تتغير معها الظروف والأسباب إذ أصبحت «المِلَّة» تستخدم في بعض الأحيان للإشارة إلى إحدى الملل غير الملة المسلمة، كالملة اليهودية والملة النصرانية أو (الذميين) أو

Braude, «Foundation Myths Millet System,» pp. 69-70.

⁽٤٢) كان أبو السعود أفندي (٩٠٠ ـ ٩٨٢ هـ)، مفتياً بقسطنطينية وعيّن له السلطان كل يوم متين وخمسين درهماً، وله تصانيف، منها التفسير (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) الذي أهداه إلى السلطان سليهان. وأحد مشايخ الإسلام في الأستانة، وهو من ابتدع قاعدة "خبر الأب للابن"، أي توريث الوظائف والمناصب في التدريس والتولية والخطابة والإمامة وغيرها من المسالك الدينية التي أوصلت أناساً جاهلين. انظر: عمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، جمعه محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة والحسني اليمني الصنعاني، ٢ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨)، ص ١٨٢، وعمد كرد علي، خطط الشام، ٤ ج (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٢٨)، ص ١٩٢٨، وعمد كرد علي، خطط الشام، ٥ ج (مشق:

⁽٤٣) بمعنى أن الدين الذي تتبعه الدولة وتدين به هو المحدّد لمنهج الحكم المتّبع بين أفراد رعيتها وطوائف الجياعات المتسبة لها، فالدولة العثمانية تتسبب إلى الدين الإسلامي، لذلك فإن السلطة الحاكمة تكون بيد العثمانيين المسلمين، وحكمها لا يخرج عن أطر الدين الإسلامي حتى مع الطوائف اليهودية والمسيحية.

Braude, «Foundation Myths Millet System,» p. 70, and Davison, «The Millets as Agents of :انظر Change in the Nineteenth Century Ottoman Empire,» p. 320.

بمجموعهم من دون استثناء أو تحديد، وعندما أصبحت السلطة إسلامية لم تعُد هناك حاجة إلى تميز المسلمين من بقية الملل، وهذا الانقلاب الدلالي في المصطلح انعكس على نوع العلاقة الناظمة بين السلطة والملل غير المسلمة.

إن الإرباك في نظام الملة حاصل في المصطلح نفسه. قال كمال كاربت (Kemal Karpat) في مقالته «المِلَّة والجنسية»: إن نظام المِلَّة العثماني ضمّ تناقضاً ظاهرياً في موقف الدولة العثمانية تجاه غير المسلمين، معللاً ذلك بأن الطريقة التي نظمت بها الدولة العثمانية الطوائف اليهودية والمسيحية فيها نوع من التمييز بينهم وبين الملة المسلمة، وفي الوقت نفسه، كانت الدولة العثمانية تعترف بحريتهم الدينية والثقافية، بمعنى أن اليهود والنصارى كانوا إسلاميين إلى حدّ كبير من الناحية التنظيمية، ويهوديين ومسيحيين في أحوالهم الشخصية وعقيدتهم الدينية وعبادتهم ومعاملاتهم الدينية. وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت الدولة العثمانية غربية في محاولتها لإصلاح ما فسد من أجهزتها بالطرق الغربية، وهي بداية التحول إلى الطرق النصرانية (الغربية)، التي أفرزت ثورات ضد الحكم العثماني؛ مثل محمد علي باشا في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، والثورة العربية الكبرى (١٣٤٤هه ١٩٦٤م)، وأعلنت تركيا العلمانية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ه/ ١٩٢٤م.

إن هذا الأمر لا يعتبر تناقضاً ظاهرياً، بل توافق تنظيمي طبيعي، لخلق مجتمع منتم بكل طوائفه وفئاته إلى التنظيم المرتبط بجنسية الفرد، المحدّدة لهويته وانتمائه، من دون أدنى تدخل من الدولة العثمانية بحرياتهم الدينية والثقافية، شريطة أن لا تتعدّى حرياتهم أبناء الطائفة، وخاصة أن نظام الملة العثماني هو قانون ناظم للحياة الشخصية للفرد الملي ولطائفته الدينية، ورعايا الدولة العثمانية هم مواطنون عثمانيون خاضعون للقانون الأساسي العثماني، بمعنى التنظيم الطبيعي، ومن حق أية دولة، وأي نظام سياسي، تنظيم تعاملات أفرادها وطوائفها بشكل يحقق هويتها ويحافظ على ثقافتها.

ولكن ما أصاب الدولة من الضعف والتراجع في مشروعها الحضاري العربي الإسلامي، أمام التفوق الأوروبي، وهيمنة السيادة الغربية على الشرق بسبب تحولها التجاري والصناعي والعلمي، غيَّر في مفهوم العلاقات الدولية عن طريق سيطرة القوي

Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the Incongruity of Nation and State in the (££) Post-Ottoman Era,» p. 149.

على الضعيف، وهي الباحثة عن الأسواق والمواد الخام ومناطق نفوذ جديدة تتوافر في الشرق، معتمدة على الدرس الدقيق لأحوال الدولة العثمانية بولاياتها العربية، لاستحسان استغلالها، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، إضافة إلى مواطن الخلل العميق في بناء الدولة العثمانية بكل مجالاتها، والتي غيّرت من مفهوم الرعايا والمواطنة العثمانية بعد محاولات الإصلاح في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي؛ بالاعتماد على العنصر التركي والأقليات العثمانية أكثر من العرب، والانبهار بالغرب وأصول حضارتهم العقلانية. فذهب الدارسون واستقدم الخبراء الأجانب، كمحاولة لإصلاح أجهزة الدولة، من أجل اللحاق بالغرب، الأمر الذي جعل منها دولة مخترقة سيادياً، ومختلة في تكوينها الاجتماعي، وفاقدة لتوازنها الثقافي بتطلعها إلى ثقافة الغرب وحضارته؛ كل ذلك وغيره، ساهم في تمزيق الدولة العثمانية كدولة إسلامية.

وينظر الغرب إلى الدولة العثمانية كدولة إسلامية قهرتهم منذُ فتح القسطنطينية، رغم محاولة إصلاحها الفاشلة، التي أقرها الغرب، وأقروا معها تقسيم الدولة العثمانية واقتسامها، فقد قال لورد كلارندون (Clarendon)، وزير الخارجية البريطانية، في عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م: «إن الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالتهم من على سطح الأرض كلية الأمر الذي زاد من تشوّه الدولة وتمزيق ولاياتها العربية، باتفاقيات سايكس_بيكو، ووعد بلفور، وسان ريمو، وإعلان الدولة التركية الحديثة.

والقصد أن مكانة غير المسلمين تحدد مكانتهم وعلاقة الفرد بالدولة وبالمراكز الاجتماعية على أساس إسلامي، لأن الدين هو الذي يحدد نوع الخدمة المقدمة. وبما أنه المحدد، فإن المسلم الذي يعيش في دولة إسلامية يجب تمييزه بنوعية الخدمة المقدمة إليه من الذمي، بمعنى تحديد العلاقة بين الدولة والذميين، وبين المسلمين والذميين.

لم يحمل نظام المِلَّة قبل التنظيمات العثمانية أية دلالة عنصرية، بالمعنى الذي جرى بعدها، كمؤشر حقيقي على التعصب المتحيّز بمعناها الدقيق إبّان القرن التاسع عشر الميلادي، وخاصة أن مصطلح «المِلَّة» يطلق على أهل المِلَّة الإسلامية، بعكس

⁽٤٥) إسهاعيل أحمد ياغي، الدولة العثهانية في التاريخ الإسلامي الحديث (الرياض: مكتبة المبيكان، ١٩٩٥)، ص ١٥٩.

مصطلح الأقلية (٤٦) الذي يحمل دلالات عنصرية من قبل جماعات الأغلبية التي تقوم هي نفسها بتحديد من هم الأقلية (٤٦). فالمِلَّة في الإسلام «يراد بها نظام ديني واقتصادي واجتماعي ارتبط أفراده بمجتمع واحده (٤٨)، شعر أفراده بوجود روابط دينية أو اقتصادية أو اجتماعية (٤٩).

استخدم مصطلح «المِلّة» في العهد العثماني قبل فترة الإصلاح (التنظيمات) بشكل شائع ليدل على تمييز غير المسلمين من المسلمين في إدارة شؤونهم الخاصة، من دون الخروج عن الإطار العام للدولة (٥٠٠). وبتطبيق الإصلاحات العثمانية، في القرن التاسع عشر المتأثرة بالنمط الغربي، مع الحفاظ على الأساس الإسلامي ((٥٠) بدأ تصنيف فئات المجتمع العثماني، بحسب المنظور الغربي على أساس الأغلبية والأقلية ذات الأصول الطائفية المذهبية، وهو المفروض على الدولة العثمانية من دون المساس بشكل مباشر بالأسس الدينية وعلاقتهم بالغرب، ومقدار الحماية التي حظيت بها كل جماعة على أسس قانوني (٢٥). لذا فإن استخدام العثمانيين لمصطلح «الملة»، مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: مرحلة التوسع والقوة من نشأة الدولة حتى عام ١٠٩٤ هـ/ ١٦٨٣م، التي عكست قوة وسيادة الدولة العثمانية الثقافية والعسكرية. فأخذت دلالات «الملَّة» تدل على غير المسلمين من المواطنين العثمانيين بشكل عام، مع بعض الخصوصية التي أوردتها المعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية

(o·)

⁽٤٦) الأقلية لغة: مأخوذة من القلة، واصطلاحاً: تُطلَق على كلّ جماعة تعيش خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها، بحيث يتمتّع أفراد الجهاعة بها يسمى اليوم بالجنسية. وقد دخل مصطلح «الأقلية» إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي، نتيجة تدخّل الدول الأوروبية في شؤون البلاد العثمانية، ومحاولاتها الضغط عليها للحصول على الامتيازات الخاصة بجهاعاتها أو بالأقليات الدينية والمذهبية التابعة لها. انظر: أبر الفضل جمال الدين عمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق وتعليق عامر أحمد حيدر، ١١ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ٣٠٠)، ص ١٢١؛ الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ٣٠ج، ط٣ (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩)، ص ١٨٦، وحبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، ١٢٥م م ١٨٠، ص ٢٧٤.

⁽٤٧) المصدر نقسه، ص٤٧٤.

⁽٤٨) جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٥، ص١٨٢.

⁽٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

Braude, «Foundation Myths Millet System,» pp. 69-70.

⁽٥١) منصور محمد سرحان، المدكتور محمد جابر الأنصاري: المفكر والأفكار (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٢٠.

Karpat, «Millets and Nationality: The Roots of the Incongruity of Nation and State in the (0Y) Post-Ottoman Era,» p. 14.

بخصوص غير المسلمين، سواء أكانوا مواطنين عثمانيين أم غير عثمانيين (٥٣)، بما يتوافق مع القصد التقليدي لـ «الملة» لتمييز المسلمين من غير المسلمين ومما كان قائماً في الدول الإسلامية.

ويؤكد ذلك أن قاضي القدس عقد قران أحد النصارى اليعاقبة، بناءً على طلبه وفق المِلَّة الحنفية، وإجراء الأحكام الشرعية على وجهة المِلَّة. فالقبول بالأحكام الإسلامية يعني أن غير المسلمين راضون عن عدالة هذه الأحكام ونوعية الحق الذي تعطيه، لذلك فإن الذمي اليهودي والمسيحي بالنسبة إلى ذلك الأمر يعتبران على أنهما من الملة ومن غير المِلَّة (30)، ويقصد بالملة الأولى قبول العيش في ظل دولة تحكم بالإسلام، وضمن قوانينها الناظمة لجميع فئات المجتمع العثماني؛ أما الملة الثانية من غير الملة، فتعني أنه خارج الإسلام من حيث العقيدة والتوحيد، فيدفعون مقابل هذا الخروج الجزية المفروضة على الذميين مقابل الإعفاء من الجندية، بمعنى أن أساس التمييز الملّي المغمانية؛ أي بدل وظيفق، لا مذهبي، كما أشرنا سابقاً، وأكده العريض في كتابه تاريخ الدولة العثمانية؛ أي بدل وظيفة (٥٥).

ب المرحلة الثانية: مرحلة ضعف السلطة العثمانية منذ بداية التنظيمات العثمانية من بداية القرن ١٣ هـ/ ١٩ م، وارتبط فيها الاستخدام العثماني للمصطلح بغير المسلمين من المواطنين العثمانيين وغير العثمانيين، ووحدت قوانين التنظيمات امتيازاتهم على السواء. ويلاحظ أن امتيازات طوائف غير المسلمين كانت تحكمها قوة الدولة أو ضعفها، ومن خلال معاهدات الامتيازات المعقودة مع الدول الأجنبية، ونتيجة لحجم التدخل الأجنبي الكبير في شؤون الدولة العثمانية في القرن ١٣ هـ/ ١٩ م. فقد زادت قيمة نظام الملة من امتيازات طوائف غير المسلمين في الدولة في جميع المجالات الإدارية،

⁽٥٣) دونالد كواترت، الدولة العثانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٢٢م، تعريب أيمن أرمنازي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٨.

Amnon Cohen, «One the Realities of the Millet System: Jerusalem in the Sixteenth Century,» (0) in: Braude and Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society, p. 8.

^{(00) 1...} وكان الذهي يدفع الجزية مقابل إعفائه من الجندية، لأن قوانين الدولة لا تسمح له بالدخول في وظائفها، بحسب القانون الإسلامي، فالجزية بدل وظيفة يقوم بها المسلمون عن غير المسلمين، وليس ضريبة كها يفهمها بعض المسلمين والمسيحيين. وتؤكّد جميع العهود التي منحها الخلفاء المسلمون من زمن عمر بن الخطاب والفاتح وسليان التزام الذمي بقبوله السيادة الإسلامية ودفع الجزية مقابل الحياية وتأمين الأمن له على روحه وماله وحرية معتقده وعبادته وقوانينه الشخصية، بحسب قوانين الكنيسة أو ما عرف بقانون الملل، انظر: وليد العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السيامي والإداري ودراسات تاريخية (عيّان: دار الفكر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص ١٩٣٠.

والاقتصادية، والاجتماعية، وقد شكّل بداية تقويض نظام الملة الإسلامي، وحلَّ مكانه القانون المدني (٥١) المميز للطوائف على أساس الأقلية والأغلبية، كما أشرنا سابقاً.

وأشارت أغلب السجلات ليهود القدس إلى «الطائفة»، ومع ذلك استخدم السلطان محمود الثاني (١١٩٩ ـ ١٢٥٥هــ/ ١٧٨٥ ـ ١٨٣٩م) مصطلح «الملة» بشكل أقل، فورد مصطلح «فخر المِلَّة النصرانية» (٥٠٠)، سواء كانوا مواطنين عثمانيين أو رعايا دول أجنبية.

وهذا ما أشارت إليه السجلات الشرعية وغيرها من المصادر العثمانية (٥٩) خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، أي الاستخدام القليل لمصطلح «المِلَّة» في المخاطبة الرسمية ليهود ونصارى القدس، وهو لا يشير إلا إلى غير المسلمين بشكل عام وشائع. وبما يختص بمخاطبة اليهود، جاءت استخدامات مصطلح «الملَّة» اليهودية قليلة، بل نادرة، ويقصد بها عموم يهود القدس بكل طوائفهم من دون أن تكون مقرونة بملة أخرى.

وأظهرت السجلات الاستخدام العثماني لمصطلح «الملّة» المسبوق بكلمة «فخر» الذي يدل على التودد والاحترام، ويتضح أكثر في مراسلات الدولة العثمانية مع النصارى واليهود الأجانب، أكثر مما كان مألوفاً في مراسلاتها مع رعاياها من غير المسلمين، وخاصة مع الطائفة اليهودية التي استخدم معها مصطلح «الملة» بشكل قليل جداً، حيث يمكن وصفها بالنادرة. ويقتصر استخدام هذا المصطلح مع اليهود البارزين منهم، سواء كانوا من اليهود الأجانب أو ممن يقيمون في القدس إقامة دائمة

 ⁽٥٦) القانون المدني هو مجموع القواعد التي تنظّم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، ويطبّق القانون المدني على
 جميع العلاقات. انظر: الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٤، ص ٧٤١.

⁽٥٧) الكيالي، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٠٨ - ١١٠، والخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ٩٤.

⁽٥٨) وأشارت سجلات عكمة القدس إلى مصطلح «فخر الملة المسيحية» الوارد في ست حجج شرعية. انظر: سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٠٣١ هـ/ ١٩ حزيران/ يونيو ١٨١٨م، ص ١٩٢٤ سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٣١ أواخر ذي الحجة ١٣٣٤ هـ/ ١٣٣ هـ/ ١٨٩٥ حزيران/ يونيو ١٨١٩م، ص ١٨٤ سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٤ ٤ ربيع الأول ١٣٣٦ هـ/ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٠م، ص ٢٦٤ سجلات عكمة القدس القرعية ٢٠٥، ١٥ جمادى الأول ١٣٣٨ هـ/ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٢٣م، ص ٢٠٠ سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٣٤ الشرعية ٢٣٠ ١٥ ذي القعدة ١٥٢١هـ/ ٢ آذار/ مارس ١٨٣٦م، ص ٢٠٠ سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٣٤ الشرعية ٢٣٠ ٥ ممادى الأولى ١٨٥٦هـ/ ٢ قرز/يوليو ١٨٤٠م، ص ٤٠ و «بمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ٤ قرز/يوليو ١٨٤٠م، ص ٤٠ و...

 ⁽٩٩) كسجلات ضريبة الرؤوس، وسجلات الأراضي، ومرسومات المحكمة العليا، والتحقيقات بعد الموت والعديد من الوثائق الأخرى. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٠.

أو مؤقتة، مثل: التجار ورجال الدين أو من يعملون في وظائف إدارية مهمة ومن يقوم مقامهم. ودلت السجلات الشرعية على استخدام «الملَّة» وما يرافقها من دلالات وصفية شخصية، فاستخدم مع التاجر «فخر ملته الموسوية الخواجه (٢٠٠ روفايل (٢٠٠)، ومع رجل الدين اليهودي الحاخام «فخر الإسرائيلية الخاخام [الحاخام] إفراهيم (٢٠٠)، ومع الموظفين الإداريين كوكيل طائفة يهود القدس «فخر الملة الخاخام [الحاخام] إفراييم ولد مورينو وكيل طائفة اليهوده (٣٠٠)، وهذا يعني أن هذا الاستخدام لم يكن شائعاً لعموم يهود القدس، بل اقتصر على بعض البارزين من أبناء طائفة اليهود، وكذلك البارزين من أبناء طائفة اليهود، وكذلك البارزين من أبناء طائفة اليهود، وعلاقته الوظيفية بالدولة.

ويمكن ربط أسلوب التودد والاحترام في الخطاب العثماني الرسمي جراء انعكاساته الفعلية المرتبط بقوة وضعف الدولة العثمانية سيادياً على كل أراضيها، ودبلوماسياً على خارج أراضيها، المصاحب لتزايد مطالبة الأوروبيين في البلقان بالاستقلال عن الحكم العثماني، وما تزامن معها من ظهور ثورات في الولايات العربية مناهضة للحكم العثماني، كثورة محمد علي باشا، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى التودد لهذه الدول وقادتها النصارى، ويعض اليهود داخل الدولة العثمانية الممثلين للمراتب السابقة الذكر، وزيادة مساحة التسامح العثماني للأديان جراء الحماية الدينية التي رعتها الدول الأجنبية، وكان من أشكاله مخاطبات ومراسلات الدول الأجنبية في محاولة لكسب بعض أفراد اليهود أو النصارى من أهل الفضل على الدولة العثمانية، أو من أصحاب المهن أو العلوم التي تخدم السلاطين العثمانيين، ولتساعدهم في القضاء على حركات التمرّد عليها واسترجاع ما أخذ منها.

وتشير السجلات إلى أن الألفاظ المستخدمة أظهرت مزيداً من التقدير والاحترام في المراسلات مع البارزين من أفراد الطائفة، كرجال الدين والمتنفذين منهم، ومع بعض يهود الخارج، كما هو واضح مما سبق، وهو يدل على ارتباط قوة الخطاب العثماني وضعفه بقوة الدولة أو ضعفها، ومنه امتيازات طائفة اليهود في القدس.

⁽٦٠) الخواجا: لفظ فارسي، ومعناه السيد وربّ البيت والناجر الغنيّ، والحاكم، والمعلّم، والخصي، ويُقال خواجكي. انظر: دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص ٦٦. ويُقصّد به هنا اليهودي الذي أتى من الغرب.

⁽٦١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، ٢٠ شوال ١٢٥١ه/٧ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٣٤-٣٥.

⁽٦٢) سجلات محكمة القلس الشرعية ٣١٨، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣م، ص ١٣.

⁽٦٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣م، ص ٤٢.

ثالثاً: استخدام مصطلح «المِلّة اليهودية» في سجلات محكمة القدس الشرعية

قسم المجتمع العثماني إلى ثلاث ملل كبيرة: الملّة الأولى، المسلمون ويشكّلون الأغلبية العظمى من الأتراك، والعرب، والعجم، والبوشناق $^{(17)}$ ، والأرناؤوط $^{(17)}$ ، والملّة الثانية، المِلّة المسيحية، وأكبرها الأرثوذكس $^{(17)}$ ، ومركزها الفنار $^{(17)}$ ، والملّة الثالثة، الملة اليهودية (اليهود)، وتُعدّ إحدى الملل الثلاث التي عاشت في الدولة العثمانية $^{(10)}$ ، بعد الملّة الإسلامية والملّة المسيحية، اللتين استخدم معهما مصطلح المللّة» بصفة نادرة، حيث أشارت السجلات الشرعية إلى «الملة اليهودية» خلال الفترة التي تناولتها الدراسة ($^{(17)}$) هـ $^{(17)}$ واستخدم معها على التوالي مرادفات تدل على شخصية اليهود، فذكرت مرة $^{(17)}$ ، واستخدم معها على التوالي مرادفات تدل على شخصية اليهود، فذكرت حجة بيع وشراء شرعية $^{(17)}$ ، اشترى «فخر ملته» الذمي روفايل لبروح [لبروخ] بوده ولد ياسف اليهودي من الذمي حاييم سلمون سوي اليهودي دار قائمة البناء في القدس.

⁽٦٤) البوشناق أو البُشناق هم من السلافيين، أي من البوسنة في يوغسلافيا. انظر: دهمان، المصدر نفسه، ص ٦٤، والخطيب، معجم المصطلحات والألقاب الناريخية، ص ٧٩_. ٨٠.

⁽٦٥) الأرناؤوط: كُلمة ألبانية تطلق على الشعب الألباني، أحد شعوب البلقان، وإليها تنتسب أسرة عمد على التي حكمت مصر حتى سنة ١٩٥٢م، وتلفظ: أرنؤوط. انظر: عمد بن الزبير، معجم أسهاء العرب: موسوعة السلطان قابوس الأسهاء العرب، ط ٢ (مسقط: جامعة السلطان قابوس، ١٩٩١)، ص ٦٧.

⁽٦٦) الأرثوذكس (Orthodox): مسيحيو الشرق ومركزهم الديني والإداري في طريخانة الفنار، المحافظون على تقاليد الكنيسة الأولى، على أثر الانشقاق على تقاليد الكنيسة الأعلى، والمتمسكون بالعقائد التي صاغتها المجامع المسكونية السبعة الأولى، على أثر الانشقاق بين الكنيستين الشرقية والغربية، والختيار أتباع الكنيسة الكاثوليكية أسقف روما عام ١٠٥٤م.. وأهم كنائسهم هي الكنائس الرسولية في القسطنطينية، والإسكندرية، وأنطاكية، والقدس، وكنائس روسيا واليونان وقبرص، إضافة إلى الكنائس القديمة، كالقبطية والأرمنية والحبشية والمسريانية. وعرف بطريرك القسطنطينية بلقب البطريرك المسكوني، الأول بين أقرانه. انظر: الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ١، ص ٣٨٧.

⁽٦٧) الفَنَار (Fanar) بلدة يونانية تقع في منطقة تساليه، في ولاية يانيه، جنوب مدينة يَركاله، وهي مركز ناحية أغرافه، ويقال لها فغناري، (Fanar). انظر: س. موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام محمد الشحادات (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٧.

⁽٦٨) الذين يقيمون غالباً في المدن الساحلية، مثل: إسطنبول وإزمير وسلانيك وغيرها من المدن الساحلية، أو في الحواضر التي تزدحم بالسكان، مثل: بغداد وحلب، بالإضافة إلى اليهود الفارّين من إسبانيا عام ١٤٩٧هـ/ ١٤٩٢م، أو من مظالم بولندا والنمسا وبوهيميا، الذين لجأوا إلى الأراضي العثمانية واستقرّوا فيها. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٢_٥٥.

⁽٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٦، ٣١٨، ٣١٩، ٢٢٠، ٣٢٢، و٣٢٣.

 ⁽٧٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٦، غرة [١] صفر ١٢٣٨هـ/ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٢م،
 ص ٧٤_٥٠.

وتكرر المصطلح نفسه (فخر ملته) في حجتي (۱۷) استئجار وشهادة على محاسبة شرعية، وفي حجة بيع وشراء أخرى. كما استخدم «فخر المِلَّة الخاخام» [الحاخام] إفراييم ولد مورينو وكيل طائفة اليهود (۲۷) التي تعكس مدى احترام العثمانيين للأديان، وفي حجة بيع وشراء شرعية أخرى اقترنت به «فخر الملة الإسرائيلية الخاخام» (۲۷) الذي تكرر في ثلاث حجج شرعية أخرى (۱۷)، جاء موضوعها بين التعمير والاحتكار للوقف، ومحاسبة شرعية (۵۷)، على التوالي لمصطلح «الملة» خاصة به «فخر ملته الموسوية»، و «فخر ملته العيسوية (المسيحيين)»، كما تكرر مصطلح «فخر ملته العيسوية (المسيحيين)»، كما تكرر مصطلح «فخر ملته الموسوية» مرتين في حجتي (۱۲) شراء وكشف على دار خاصة باليهود.

كان استخدام الحجج الشرعية لمصطلحات «المِلَّة» الموسوية (من يؤمنون بأسفار موسى هي و وفخر الملة الإسرائيلية، وفخر ملته أو فخر الملة اليهودي يدل على قلة عدد أفراد طائفة اليهود في القدس الشريف أو من أقام منهم إقامة مؤقتة، وتعدد انتماءاتهم الطائفية تبعاً لمصادر مذاهب شرعيتهم اليهودية، فمنهم من يعترف بتوراة موسى، وآخرون بالتلمود أو كليهما معاً، لأن الحجج الشرعية أوردت مسميات الطائفة اليهودية، بالموسوية، والإسرائيلية، واليهود، الأمر الذي يعني أنه كان يجري تمييز طوائف اليهود على أسس مذهبية، أو على الأقل يمكن للحاكم الشرعي التفريق بين الطوائف اليهودية ومذاهبهم الدينية؛ وهو ما يعني التزام أو احترام الدولة العثمانية والموسوية» والإسرائيلية» و«اليهود» كانت مقبولة أكثر وأكثر تهذيباً من لفظ «يهودي» الشائع والمجرد في الاستخدام العام.

واستخدمت السجلات الشرعية مصطلح «الهالك اليهودي» في حجج التركات(٧٧)

⁽٧٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، غرة [١] رجب ١٢٤٩هـ/ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٣م، ص ٤٢.

⁽٧٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣م، ص١٨٠.

⁽٧٤) سجلات محكمة القدس الشّرعية ٣٢٢، أواسطّ ربيعٌ الأول ١٢٥٥هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٩م، ص ١١٨ و٢٢٠، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، ١٧٦٦هـ/ ١٨٤٠م، ص ١٣٦.

⁽٧٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، ٢٠ شوال ٢٥١ هـ/٧ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٣٤-٣٥.

⁽٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، غرة [١] جمادى الثانية ١٢٥١هـ/ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٣٥م، ص ٤٨، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٣٣٣، أواخر ربيع الأول ٢٥٦هـ/ أيار/ مايو ١٨٤٠م، ص ١٢٥.

⁽٧٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، ربيع الأول ١٢٢٤ه/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص ٢٣٣ سجلات =

عند الكشف على اليهودي الميت، وهو مصطلح لا يستخدم إلا مع غير المسلمين وعند وفاتهم. وخصّت السجلات يهود السكناج عن عموم يهود القدس بمصطلح وكيل طائفة السكناج، أو «السكناجي» و«المقيم اليهودي» (١٠٠٠)، وهو يعني تمييز اليهود الشرقيين من يهود الغرب. والمقصود به «الهالك اليهودي» هو اليهودي العربي الذي جرى تمييزه من بقية اليهود، لأنها لم تورد ما يدل على يهود الغرب، كأحد المسميات التي أطلقت عليهم في السجلات.

ويفهم من السجلات أن الألقاب الواردة في الحجج هي ألقاب خاصة بأصحاب المناصب العليا من الطائفة اليهودية، لتمييزهم من العامة منهم، وللتمييز بين طائفة اليهود وطائفة يهود السكناج. وأطلق بن أريه (Ben-Arieh) على طائفة اليهود أو اليهود العثمانيين اسم «السفارديم» (۲۹)، لتمييزهم من اليهود القادمين من الغرب، كما أشارت إليهم السجلات الشرعية، والمعروفين بيهود السكناج عند الحديث عن اليهود الأجانب من خارج اليهود العثمانيين، وخاصة يهود أوروبا. لذا كانت تخصّهم بذكر «السكناج» أو «اليهودي السكناجي»، لتميزهم من عموم يهود القدس أو طائفة اليهود. وقد ذكرت الحجج عموم اليهود، ولم تفصل بين طوائفهم حتى لو كانوا من طوائف أخرى، باستثناء ما ذكرنه بشأن يهود السكناج، على اعتبار وحدة حالهم، وكونهم من رعايا الدولة العثمانية.

عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، ١٢ ذي الحجة ١٢٢٤هـ/ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٨١٠م، ص ٤٧، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٣، ١٠ عرم ١٢٧٥هـ/ ١٤ شباط/ فيراير ١٨١٠م، ص ٨٨_٨٨.

⁽۷۷) وَرَدَت الإسارة إلى الإشكنازيم في سجلات محكمة القلس الشرعية بلفظ الإسكناجي أو السكناجي انظر: سجلات محكمة القلس الشرعية ٢٩٦، أوائل [أوائل] ذي القعدة ١٢٣٠ه عرة [١] جمادى ١٢٣ه غرم ١٢٢٤ه هـ/ ٢٧ آذار/ سارس ١٨١٩م، ص ٩٦ سجلات محكمة القلس الشرعية ٣٠٣، ٩ ربيع الأول الثانية ١٢٣٥ه كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٩م، ص ٨٦ لل ١٨٨٤ سجلات محكمة القلس الشرعية ٢٠٨، أواسط صفر ٢١٦١ه عرم ١٢٤٠ كانون الأول/ سبتمبر ١٨١٤م، ص ١٥١ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٨٥، أواسط صفر ٢١٦١ه حزيران/ يونيو ١٨١١م، ص ٢١ سجلات محكمة القلس الشرعية ٢٠٣، ٥ ذي الحجة ١٢٣٤ه / ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٨١٩م، ص ٢٦ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٢١٠، قد تاء من ١٩١٩ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٢١٠ أو د. تاء ص ٢٦ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٨٦٠ أوايل [أوائل] عرم ١٨١١ه / ٢ نيسان/ أبريل ١٨٣٥م، ص ٩٩ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣١٩ أوايل [أوائل] عرم ١٨٥١ه / ٢ نيسان/ أبريل ١٨٣٥م، ص ٩٩ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣١١ أوايل [أوائل] عرم ١٨٥١ه / ٢ نيسان/ أبريل ١٨٥٥م، ص ٩٩ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣١٠ أوايل [أوائل] عرم ١٨٥١ه / ٢ نيسان/ أبريل ١٨٥٥م، ص ١٩٠ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣١٠ أوايل [أوائل] عرم ١٢٥١ه / ٢ نيسان/ أبريل ١٨٥٥م، ص ١٩٠ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣٠٠ أوايل [أوائل] عرم ١٢٥١ه / ٢ أيار/ مايو ١٨٥٧م، ص ١٩٠ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣٠١ أوايل [أوائل] عرم ١٢٥١ه / ٢ أيار/ مايو ١٨٥٧م، ص ١٩٠ سجلات محكمة القلس الشرعية ١٣٠٠ مفر ١٨٥ مفر ١٨٥ مفر ١٨٥٠ من ١٨٥٠ من ١٩٠٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥٠ مفر ١٨٥ م

Yehoshua Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty (Y4)
Years of the Nineteenth Century According to Western Sources,» paper presented at: Studies on Palestine
during the Ottoman Period, edited by Moshe Maoz (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 131-155.

وهذا يدل على أن مصطلح "المِلّة" لم يكن شائعاً دائماً على عموم الطائفة اليهودية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، إذا ما قارناه بما استخدم من مصطلح "طائفة"، لأن هذا الواقع لا ينطبق على كل اليهود، الذين تشير إليهم السجلات بشكل جماعي بالطائفة اليهودية (طائفة اليهود)، بسب انتمائهم إلى دين واحد وقلة الفروقات المذهبية بينهم. لذا، فإن أغلب الإشارات جاءت تحت مصطلح "طائفة اليهود" الذي يؤشر إلى أن عدد طائفة اليهود عامة هو أكثر من طائفة يهود السكناج، والتميّز بينهم بسبب انتماء يهود السكناج إلى الغرب وتعهد الدول الأجنبية بحمايتهم أكثر من عموم يهود القدس (طائفة اليهود). ويشير الجدول الرقم (١ – ١) إلى عدد المرات التي ورد فيها مصطلحًا "الملّة" و"الطائفة" في سجلات القدس الشرعية.

الجدول الرقم (١ ــ ١) عدد المرات التي ورد فيها مصطلحًا «الملّة» و«الطائفة» في سجلات القدس الشرعية

عدد مرات ذكر الـ (طائفة)	الطائفة	الرقم
۸۹	طائفة اليهود	\
7.4	طائفة السكناج	۲
٣ بلفظ طائفة، و١٠ بلفظ مغاربة	المغاربة	٣
۱۳ تطلق على عموم يهود القدس	ملّة اليهود	٤

وبعد تتبّع مصطلحي «الملة» و«الطائفة» اللذين استخدما عند ذكر «اليهود» في الكشاف العام (الجدول الرقم (٢ ـ ١)) خلال الفترة التي تناولتها الدراسة (١٢١٣ ـ ١٢٥٦ هـ/ ١٧٩٨ ـ ١٨٤٠م)، ورد مصطلح «طائفة» ١٣٠ مرة، ومصطلح «ملّة» ١٣٠ مرة بكل مترادفاتهما الدالة على يهود القدس، سواء بالإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة، الأمر الذي يعني أن كليهما استخدم رسمياً، والأكثر شيوعاً بالاستخدام هو مصطلح «طائفة»، الذي أطلق على كل طوائف يهود القدس، فورد مع طائفة اليهود ٨٩ مرة، ومع طائفة السكناج ٢٨ مرة، ومع اليهود المغاربة ١٣ مرة، وما رافقها بالدلالة نفسها، اليهودي المغربي أو يهود المغاربة، أو من مدينة مراكش أو من مدينة مكناس، في الأصل ١٠

مرات، أي بمجموع ١٣ إشارة إلى القرائيين المغاربة (٠٨٠). لذا، فإن المصطلح الدال على يهود القدس هو مصطلح «طائفة»، وليس مصطلح «ملّة»، وهذا يتفق مع جميع الأحداث والتطورات التاريخية والسياسية التي مرت على الدولة العثمانية خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ورافق المصطلحيْن إشارات أخرى، كاليهود واليهودية (في حال إذا كان المقصود بالحديث الأنثى اليهودية) أو الذمّي اليهودي أو الذميين عامة أو الذميين اليهود $^{(1\Lambda)}$. ودلّت بعض الحجج الشرعية على استخدام جمعي، يجمع عموم غير المسلمين، إذا كان الحديث عن أهل الذمة رعايا الدولة العثمانية «أهل ذمة يهود ونصارى»، وفي الثانية ذكرت «أهل ذمة كفرة ويهود»، ويقصد بها اليهود والنصارى من خارج رعايا الدولة العثمانية، ولكنها عادت وخصّت بها اليهود لتعظيم التخوف العثماني من يهود أوروبا بالتحديد، وهم يهود السكناج. وتكرر اللفظان السابقان في سبع حجج شرعية $^{(\Lambda Y)}$ في الفترة ($^{(\Lambda Y)}$ س ش، س ش

⁽٨٠) انظر الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) لحركة يهود القدس، والجدول الرقم (١-١) عدد مرات مصطلحي «الملة» و«الطائفة» في السجلات الشرعية.

⁽٨١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، ٣٠ صفر ٢٢٢ه ١/ ١ أيار / مايو ١٨٠٧م، ص ٢١ سجلات محكمة القدس عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، ٥ رجب ١٨٢٣ه ١ ٢٦ آب / أغسطس ١٨٠٨م، ص ١٣ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، ٣٠ جادى الثانية ١٢٢٤ه ١ ١٥ مقر / يوليو ١٨٠٥م، ص ١٨٢ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٨، ١٥ شعبان ١٨٠٠ه هـ / ٢٦ غوز / يوليو ١٨١٥م، ص ١٤٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٩٥، ١٥ شعبان ١٨٣٠ هـ / ٢٦ غوز / يوليو ١٨١٥م، ص ١٤٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، ذي القعدة ١٣٠٠ه تشرين الأول / أكتوبر ١٨١٥م، ص ١٨١ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، ١٤ رمضان ١٣٣٣ه هـ ١١ غوز / يوليو ١٨١٨م، ص ٢٠ سجلات ص ١٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، ١٢ رمضان ١٣٣١ه هـ ١٥ غوز / يوليو ١٨١٨م، ص ٢٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، أواسط صفر ١٢٣٧ه هـ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٨٢١م، ص ١٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠، أواسط صفر ١٢٣٩ه م تشرين الأول / أكتوبر ١٨٢٠م، ص ١٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٦، أواسط شعبان ١٢٤٠ه / آذار مارس ١٨٢٨م، ص ٢٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٦، أواسط شعبان ١٢٤٣ه / آذار مارس ١٨٢٨م، ص ٢٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٦، أواسط شعبان ١٢٤٣ه / آذار مارس ١٨٢٨م، ص ٢٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٦، أواسط شعبان ١٢٤٣ه / آذار مارس ١٨٢٨م، ص ٢٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٦، أواسط شعبان ١٨٤٣ه / آذار مارس ١٨٢٨م، ص ٢٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٦، أواسط شعبان ١٨٤٣ م، ص ٢٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٦، عرم ١٨٣٠ه / ١١ غوز / يوليو ١٨٣٠م م، ص ٢٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٦، ٢ عرم ١٨٣٠ه / ١١ نسبان / أبريل ١٨٤٧م، ص ٥٥، و المداد المدرد المناد المدرد المدر

⁽٨٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، ٢٦ ذي القعدة ١٢٢١هـ/ ١ حزيران/يونيو ١٧٩٦م، ص ٢ ـ ٤؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٩، غرة [١] ذي القعدة ١٢٢١هـ/ ٩ كانون الثاني/يناير ١٨٠٧م، ص ٢ ـ ٤؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٠، ١٢ ذي القعدة ١٢١١هـ/ ٢٧ نيسان/أبريل ١٧٩٨م، ص ٢ ـ ٤؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، ٢ ذي الحجة ١٢١٧هـ/ ٢٥ آذار/مارس ١٨٠٣م، ص ٤ ـ ٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، ١٥ شعبان ١٢٢٢هـ/ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٠٧م، ص ٢٨ـ٣٨؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٢، ١٥ ذي القعدة ٣٢٢هه/ ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٠٩م، ص ١٨٨ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٢، ١٥ ذي القعدة ٣٢٢هه/٣ كانون الثاني/يناير ١٨٠٩م، ص ١٨٨

٢٧٩، س ش ٢٨٠، س ش ٢٨٦، س ش ١٩١، س ش ٢٩٢، س ش ٢٩٢ المقترنين معاً في كل حجة، وجاء «أهل ذمة يهود ونصارى» في السطر الأول، وجاء «أهل ذمة كفرة ويهود» في السطر الرابع تقريباً، وكان عنوان الحجج كلها: «قيد بالإذن الشرعي» الموجه إلى إدارة سنجق القدس وعموم غير المسلمين.

إن الإشارة العثمانية إلى أي من جماعات الملل غير المسلمة (النصرانية واليهودية) وتفرعاتها الطائفية بلفظ «الطائفة» أو «الطوائف» كان أكثر قبولاً، وهذا ما أثبتته السجلات في استخداماتها، لأن المصطلح يدل على عموم النصارى أو عموم اليهود، وهو الأكثر شيوعاً في الاستخدام العثماني، كما أظهرته السجلات الشرعية، التي تدل على أحد فروع عموم يهود القدس، كطائفة السكناج.

ورغم أن طوائف اليهود أقل تمايزاً من طوائف النصارى، إلا أن مصطلح «مِلَّة» (٨٣٠)، وهذا ما أكده كوهين (Cohen). أما الأكثر شيوعاً بالنسبة إلى أية مجموعة من الذميين، فكانت «طائفة» (٤٠٠)، والمصطلحان الأكثر شمولاً هما «جيران النصراني الكافر»، و«الذمي» (٥٠٠). خاصة مع تمايز المفاهيم الدالة على التمايز المتحيّز، سواء العنصري أو الطبقي أو المذهبي أو الديني أو العرقي في المجتمعات الأوروبية في العصر الحديث، والتي أخذت تتعامل به داخل مجتمعاتها وخارجها، خاصة في مناطق المستعمرات التابعة لسيطرتها أو التي تسعى إلى السيطرة عليها لتحقيق المكتسبات والامتيازات، مثلما فعلت مع الدولة العثمانية التي دخلتها من باب الامتيازات الأجنبية وحماية الأقليات الدينية التي أصبح أفرادها بمثابة رعايا تابعين للدول الأجنبية، رغم السيادة العثمانية. وبمجرد تعامل العثمانيين بهذا التصنيف والأخذ به، بدأوا في إخراج غير المسلمين من نظام الملة العثماني شيئاً فشيئاً، وبدأ التحول إلى نظام خارج إطاره التاريخي للثقافة العربية الإسلامية (٨٠٠).

Cohen, «One the Realities of the Millet System: Jerusalem in the Sixteenth Century,» p. 8. (۸۳) المصدر نفسه، ص ۸. (۸٤)

⁽٨٥) الذمي، هو الشخص الذي عقد له الأمان والعهد (الذمة)، وأهل الذمة هم المعاهدون من النصارى والبهود وغيرهم عن يقيم في دار الإسلام. وجاء في الحديث الشريف «... يسعى بذمتهم أدناهم...»، وفسر الفقهاء دمتهم بمعنى الأمان،. وقالوا في تفسير عقد الذمة بأنه إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام اللَّة، وبذلك يصير غير المسلم بموجب عقد الذمة في فرقة المسلمين، أي في عهدهم وأمانهم على وجه التباين، وله الإقامة في دار الإسلام على وجه الدوام. انظر: زيدان، أحكام الذمين والمستأمنين في دار الإسلام، ص ٢٢.

⁽٨٦) ويرجع ذلك إلى سببين: الأول: ظهور النزعة القومية في أوروبا، التي رافقها ظهور الحركات الانفصالية والاستقلالية، وخاصة في البلقان (أوروبا الشرقية)، ويتحريض من جيرانهم الأوروبيين، مثل: الايطاليين والألمان. والثانى: محاولة الدول الاستعمارية زيادة مكتسباتها الاستعمارية وامتيازاتها عن طريق وراثة الدولة العثمانية بتقويض =

وخلاصة القول إن الاستخدام العثماني لمصطلح «المِلَّة» بالمعنى العام، لم يكن يشير قبل التنظيمات العثمانية إلا إلى غير المسلمين، رغم جواز استخدامه مع الجماعة المسلمة، وهو ما لا ينطبق على الاستخدام العثماني الرسمي أو الإداري من خلال السجلات الشرعية في القرن ١٣هـ/ ١٩م. فقد ذكر المؤرخ العثماني راشد الملل لتدل على النصارى الأجانب، وتظهر تميّزهم من اليهود العثمانيين (٨٧).

لذا لجأ الباحث من خلال العرض السابق إلى مقابلة «المِلَّة» بـ «الطائفة» في فترة الإصلاح والتنظيمات، فكان مصطلح «الطائفة» موضوعياً هو الأكثر ملاءمة واتفاقاً مع المرحلة التاريخية ودلالاتها الظرفية. فبعد صدور خط كلخانة الهمايوني عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م، «الملاحظ أن القانون العثماني قد انفصل بخطوط قاطعة عن الفترة السابقة، سواء أكان في أمر المؤسسات القضائية التي أقيمت، أم في أمر التشريعات التي جرى وضعها» (١٨٨٨، رغم أن المسيري في موسوعته فضّل استخدام مصطلح «الجماعات اليهودية» (١٨٩٠)، الذي أطلقه على عموم اليهود في أنحاء العالم.

وأخذ مصطلح «الطائفة» بالظهور في الاستخدام العثماني في مراسلات الدولة الإدارية والسياسية في القرن ١٣هـ/ ١٩م، وفق أسبابه وظروفه التاريخية التي ارتبطت ببداية الانحلال التدريجي للسلطة العثمانية، وما رافقه من ارتفاع الأصوات التي نادت بالإصلاح الشامل لأجهزة الدولة العثمانية على الطريقة الغربية، وما أخذت به عندما بدأت بمنح الدول الأجنبية الطامعة فيها حق حماية الطوائف الدينية، كنوع من التنازل عن حقها في رعاية هذه الطوائف، وتغيّر شكل ومضمون الامتيازات الممنوحة للدول

سيادتها وتقاسم عملكاتها والسيطرة على تجارتها واقتصادها، الأمر الذي تطلب منها البحث عن الطوائف الدينية المذهبية، لضمها تحت لوائها بالتبعية والسيطرة والحياية، لتكون وسيلة الضغط على الدولة للتدخل في شؤونها المداخلية، وليكونوا قريين من مراكز القرار في الدولة العثمانية، وليتمكنوا من وضع مندويين ووكلاء، وفي ما بعد سفراء، ليكونوا عيوناً لهم في كتابة التقارير ومتابعة المجريات على الأرض، الأمر الذي دفع المستشرقين والرحالة الأجانب إلى إيجاد تسميات تتناسب مع المرحلة التي تستهدفها بلادهم. ولتحقيقه، ظهرت هذه المصطلحات المحملة بمؤشرات المرحلة وأهدافها المتجذرة بالحضارة الغربية وتكويناتها الاجتماعية، التي تشعر الطوائف (الأقليات) بالاستقلال والقوة المستمدة من الرعاية التي تقدم إليها. فجعلوا الجزء وكأنه الكل، بل الأصل، فخاطبوا الموارنة الذين هم جزء من اللبنانين بالأمة المارونية، كها خاطبوا غيرهم به «الشعب»، غالفين بذلك كل الأعراف المعارف عليها في تكوين الأمم والشعوب والحكم عليها، وكل ذلك خدمة لأهدافهم وتطلعاتهم.

Braude, «Foundation Myths Millet System,» p. 70.

⁽٨٨) أوغل، مشرف، الدولة العثهاتية تاريخ وحضارة، ص ٥١١. (٨٩) فقد قصد به كل سدد العالم لا سدد الله لة العثانية وحدها، فعذا في قر دلال بعد العام والخاص إنظ

⁽٨٩) فقد قصد به كل يهود العالم لا يهود الدولة العثمانية وحدها، فهذا فرق دلائي بين العام والخاص. انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسير جديد، ٥ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ١، ص ٤٦.

الأجنبية (٩٠٠). وبذلك تكون «الطائفة» قد تعدّت كونها جماعة دينية لها تنظيمها الخاص، إلى أقليات دينية تخضع للحماية الأجنبية، لا العثمانية، ولكن يجب أن نأخذ بالاعتبار أن «الملّة» هي جزء من «الدولة»، وأن «الطائفة» هي جزء من «المِلَّة»، وجميع رعاياهما هم رعايا عثمانيين يخضعون لسلطة الدولة العثمانية. لذا، فإن لفظ «طائفة» بمنظورها الغربي تعتبر أقل تهذيباً، خاصة مع ما حملته من مضامين الحماية الأجنبية، ف «الملّة» تطلق على عموم طوائف اليهود، بينما «الطائفة» قد تضم اليهود جميعاً أو جماعة دون أخرى، كما تدل لفظة «الطائفة» على طائفة دينية دائماً (٩١٠).

وقد أجبرت نوعية الظروف التاريخية التي مرت بها الدولة العثمانية على تغيير في مستوى دلالة «الملّة»، وتغيير تسميتها إلى «الطائفة»، لأن نظام «المِلّة» محكوم بقوانين شرعية إسلامية تأصلت في الشريعة الإسلامية، بينما «الطائفة» بمفاهيمها للأقلية والأغلبية غربية بعيدة من مفهوم نظام «الملّة» العثماني والثقافة العربية الاسلامية. ولا يعني ذلك أن الطوائف والأقليات الدينية في المجتمع العثماني الإسلامي غير موجودة، بل إن وجودها أقدم من هذا التاريخ كثيراً، ولكن المستعمر الأجنبي تمكن من إثارتها، وتأليبها على الدولة، التي اعتبرت متهاونة في حقوق هذه الطوائف، ولم تساوها بالملة المسلمة، بالصفة الحاكمية، وبالمواطنة المسلمة، ولم تعامل رعاياها على أساس أنهم مواطنون في الدولة العثمانية، ولهم دينهم الخاص بهم.

رابعاً: تنظيم الدولة العثمانية للطائفة اليهودية

١ _ الهيكل التنظيمي للطائفة اليهودية

اعترف السلطان محمد الفاتح بالمِلَّة اليهودية في القرن ٩هـ/ ١٥م، وعاملها على أساس أنها مِلَّة واحدة في أراضي الدولة العثمانية كافة. ونصّب لها رئيساً أطلق عليه لقب «حاخام باش» أو «كبير الحاخامات» المعروف باسم فابسالي (Fabsali)، وكان أول حاخام باش لطائفة اليهود عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م، وهو موسى قيزالي، بموجب

 ⁽٩٠) لتفاصيل أكثر حول تغيير وتطور الامتيازات الأجنبية والاتفاقات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية، انظر: وليد العريض، «تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها،» دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (اليرموك)، السنة ٢٤، العدد ١ (١٩٩٧)، ص ١٤٥ ـ ١٧٤.

⁽٩١) المسيري، المصدر نفسه، ج ٢: الجهاعات اليهودية: إشكاليات، ص ٢٠٤.

البراءة السلطانية (٩٢) لممارسة مهامه كأول حاخام باش لليهود (٩٢)، الذي عبّر به عن تنظيم علاقات غير المسلمين مع السلطة الحاكمة والمجتمع العثماني المسلم، وقد كانت له علاقة بطبيعية التنظيم السياسي والثقافي للدولة العثمانية.

وقد ظهر لقب «خاخام باشى [حاخام باشا]» في إحدى الحجج الشرعية (٩٤) بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٤م التي تحدّثت عن محضر دعوة اشتكى فيها اليهودي إصحق [إسحاق] بن يعقوب على كل من الحاج على الجاعوني، وعبد الله الجاعوني، وعثمان الجاعوني، واتهمهم، ومعهم مجموعة من الفلاحين حين دخلوا القدس أيام ثورة الفلاحين على الحكم المصري، بأنهم أخذوا أشياء من أمتعته، وكان ابن الحاخام باشا «الخاخام [الحاخام] شلبون» من بين الشهود على ذلك.

ويذكر المسيري أن تعيين أول «حاخام باش» كان في عام ١٩٦١هـ/١٧٩م، وكان وهو الذي عيّنه السلطان أحمد الثالث (١١١٥ ـ ١١٤٢هـ/١٩٥ ـ ١٧٠٣م)، وكان يمثل جميع أفراد طائفته المقيمين في الدولة العثمانية (٩٥٠). ويفترض وجود شكوك قوية حول مدى تمثيل رئيس اليهود الروحي «حاخام باش» في إسطنبول لكل اليهود المقيمين في أراضي الدولة العثمانية. وهذا لقب لم يكن معروفاً لليهود في العهود الأولى للدولة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى إحداث خلافات كثيرة بين الطوائف اليهودية حول الحجم التمثيلي ليهود الدولة، وهو ما دفع بالدولة العثمانية إلى محاولة التخفيف من حدة التوتر بين الطوائف اليهودية، عن طريق التقليص من سلطة الحاخام باش في عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م، الذي لم يُجدِ نفعاً، فسعت الدولة العثمانية إلى إلغاء هذا المنصب في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، على أمل أن يخفف من حدّة الصراع بين الطوائف اليهودية التي رفضت سلطة الحاخام باشي الروحية. لكن الدولة عاودت استعمال لقب «حاخام التي رفضت سلطة الحاخام باشي الروحية. لكن الدولة عاودت استعمال لقب «حاخام باش» مرة أخرى في العام نفسه (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) الذي ألغت فيه اللقب، حسبما

⁽٩٢) البراءة السلطانية، هي المرسوم الرسمي الذي يصدر من الباب العالي في إسطنبول، بتعيين قاضي جديد أو منح إقطاع أو تميين الحاخام باش. انظر: إبراهيم الربايعة، القدس في ضوء سجلات عكمة القدس الشرعية، عجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٨ (كانون الثاني/يناير ١٠٠٠)، ص ٢١٣.

⁽٩٣) بيتر شوجر، أوروبا العثمانية، ١٣٥٤ ـ ١٩٠٤م: في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ترجمة عاصم الدسوقي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨)، ص ٢٥، وأوغلي، مشرف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص ٥٠٠.

⁽٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٤م، ص ٤٨ـ ٤٩.

⁽٩٥) المسيري، موسوحة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسير جديد، ج ٤: الجهاعات اليهودية: تواريخ، ص ٣٩٨.

أشار تاريخ الحجّة السابقة، أمام عدم تمكّنها من تخفيف حدة الصراع اليهودي على ممثلهم، وأمام الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية على ضرورة احترام حقوق الطائفة اليهودية (٩٦).

نستدل من ذلك على أنه لم تعد سلطة الحاخام باش في إسطنبول تمثل كل يهود الدولة العثمانية، بل تشكّل لكل طائفة يهودية في منطقة حاخاماً باشاً، والأقرب إلى سلطته وكيل طائفة اليهود، الأمر الذي يؤكده ظهور اسم الحاخام باش يهود القدس الشريف بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، وهو تاريخ معاودة الدولة العثمانية العمل بلقب وسلطة «الحاخام باش». وقد ظهر لقب «حاخام باش» في سجلات القدس الشرعية عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ما يؤكد ما ذهب إليه المسيري بعودة استخدام الدولة العثمانية لهذا اللقب بالنسبة إلى طوائف اليهود.

ويُشير بن أريه (Ben-Arieh) إلى أن أول تعيين لحاخام باش ليهود القدس كان رسمياً في عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، حيث عين السلطان الحاخام ميركادي نماجين من خلال فرمان سلطاني، منح على أساسه مكانة رسمية وسلطة كبيرة على يهود القدس في الأمور الدينية والشخصية. وقد صدر فرمان سلطاني بتاريخ ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، أيضاً، وسع من صلاحيات الحاخام باش، بحيث منحه حق حفظ حقوق اليهود في الإدارة الحكومية (٩٧٥).

وعلى الرغم من هذا الأمر، يمكننا الحديث عن أول حاخام باش لطائفة اليهود مسؤول أمام السلطان محمد الفاتح (٩٨)، الذي سمح له بإنشاء محكمة خاصة، وسجن أيضاً، وقد تمتع بسلطات مدنية على ذمّي طائفته، فكان المسؤول عنهم مسؤولية مطلقة أمام الدولة (٩٩). لذا، فإن يهود الدولة العثمانية كانوا خاضعين للحاخام باش المقيم في إسطنبول، واعتبر شخصية رسمية في الدولة (١٠٠)، في حين أن سجلات القدس الشرعية لم تورد أية إشارة إلى أن الحاخام باش كان ممثلاً ليهود القدس الشريف، ولا إلى حتى تعيين وكيل أو نائب له، فكل ما أشارت إليه السجلات هو أنه كان وكيل طائفة اليهود في

⁽٩٦) المصدر نقسه، ج ٤، ص ٢٥٥ و٣٩٨.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (9V) the Nincteenth Century According to Western Sources,» p. 151.

⁽٩٨) أرغلي، مشرف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص ٥٠٢.

⁽٩٩) حبيب، الأقليات والسياسة في الحَبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، ١٢٥مــ ١٩٠٨م، ص ٣٢٥م.

⁽١٠٠) العزاري، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ص ٨٤.

القدس الشريف، من دون الربط بينه وبين الحاخام باش بالتبعية والتمثيل أو الرجوع إليه كلما لزم الأمر.

وحسبما أشارت سجلات القدس الشرعية، فإن النائب أو الوكيل عن طائفة اليهود في القدس الشريف، كان وكيل طائفة اليهود القاطنين هناك، الأمر الذي يجعل الباحث يؤكد أن سلطة الحاخام باش كانت تقتصر بتمثيلها على يهود إسطنبول، وليس كل اليهود، بمن فيهم يهود القدس. والإشارات التي حوتها السجلات بهذا الخصوص كثيرة (۱٬۱۰۱)، مؤكدة تبعيتهم لوكيل اليهود، وليس للحاخام باش، ولم يجد الباحث حجة واحدة تشير إلى أن وكيل طائفة اليهود في القدس يُعدّ بمكانة النائب أو الوكيل عن الحاخام باش، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً.

٢ ـ انعكاسات نظام المِلَّة على الطائفة اليهودية

يُعد الفتح العثماني للقسطنطينية فرصة حقيقية للتخلّص اليهودي من الظلم والاضطهاد الذي لحق بهم أيام حكم الدولة البيزنطية التي عملت على نبذهم، فحرمتهم من شغل المناصب العامة، أو الحصول على أي نوع من التشريفات. وبهذا الشكل التنظيمي والإداري والمعاملة السمحة، رفعت الدولة العثمانية الظلم عنهم، وعملت على إعادة اعتبارهم، وعين لهم السلطان طبيباً خاصاً لهم، ومارسوا حياتهم الخاصة كما يشاؤون (١٠٢).

وعاملت الدولة العثمانية اليهود مثل باقي الطوائف الأخرى في كل المجالات، ومنها الضرائب والخراج، حيث فرضت عليهم الدولة مبلغاً محدّداً من المال يتم تقديره بالتعاون والاتفاق مع الباب العالي، ولا تتدخل الدولة في مساهمة أفراد طائفة اليهود في المبلغ، وإنما اعتبرت ذلك شأناً خاصاً بأفرادها، بحيث يتم بينهم تقسيم مقدار مساهمة كل منهم عن طريق رئيسهم الروحي الحاخام باش أو وكيل اليهود في القدس الشريف، وهو الذي يقوم بتحصيله ودفعه للدولة (١٠٣).

 ⁽١٠١) انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٥) للتعرف إلى وكلاء يهود القدس الشريف في الفصل الثاني من هذا الكتاب.
 (١٠٢) هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ ج
 (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥)، ص ٤٠٦.

⁽١٠٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ح ١، ٤ ص [صفر] ١٢٢٢هـ/ ١٣ نيسان/أبريل المدولة النبوية وحتى نهاية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة المثهانية، ١٢٦مـ ١٢٩٨م، ص ٢٢٥.

ووسّع نظام المِلَّة السلطات الممنوحة لقيادات اليهود الروحية في إدارة شؤون مِلتهم وطوائفهم، ومنها(١٠٤):

أ الصلاحيات الدينية، وتتمثل بالحرية المطلقة في ممارسة طقوسهم الدينية، وحقهم بإيجاد أماكن للعبادة والكُنس الخاصة بهم. كما يحق غالباً لكل رئيس مِلَّة إصدار العقوبات الدينية على من يقترف جرماً معيناً (١٠٠٠).

ب_اللغة، فقد منحهم السلطان العثماني حرية اللغة التي يتكلمون بها بين أفراد طائفتهم، واللغة التي يعلّمون بها أبناءهم في مدارسهم الخاصة، وكذلك مناهجهم.

ج_الإدارة، فقد حصلوا تقريباً على الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونهم الطائفية، من دون أدنى تدخل مباشر من الدولة، من حيث الرتب الدينية، وطرق توزيعها، وتحديد من هم المستحقون لها، وتقسيم الوظائف الدينية بين أفراد الطائفة، والقرارات الخاصة بالطائفة.

د القضاء، بحيث تكون لهم محاكمهم الخاصة للفصل بين أفراد الطائفة اليهودية في العلاقات الشخصية والمنازعات الداخلية وفي قضايا الأحوال الشخصية والمنازعات المنازعات المنازعات القضاء المنازعات الداخلية وفي قضايا الأحوال الشخصية والمنازعات المنازعات ا

وبذلك، فإن نظام المِلَّة العثماني منح الحاخامات ووكلاء اليهود الاستقلال في إدارة أملاك وأموال الكنس ومدارسها ومؤسساتها الاجتماعية، وهو الدال على اتساع حدود إشرافها وتوجيهها لشؤون رعاياها الدينية، والمدنية، والاجتماعية، والقضائية، كما يدل على تحسين ظروف غير المسلمين وإشغالهم مراكز اقتصادية وسياسية وإدارية

⁽١٠٤) أوغلى، مشرف، الدولة العثبانية تاريخ وحضارة، ص٥٠٥ ـ ٥٠٤ عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٨٥٤ حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩م، ص ٥٦، وعبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثبانية دولة إسلامية مفترى عليها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٦٨.

⁽١٠٥) الكنيس، وهو بيت لعبادة حاخامات اليهود. كان يُبنى سابقاً في البراري ورؤوس الجبال بعيداً من المدن والقرى التهاساً للعزلة والصفاء وعدم الانشغال بالدنيا، أما إذا كان الكنيس في المدينة أو القرية، فغالباً ما يكون كنيساً صغيراً أو بيعة. انظر: الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص ١٨٩.

⁽١٠٦) رغم أن الوثائق العثانية تشير إلى أن النصارى واليهود كانوا يلجأون إلى القاضي المسلم في أحوالهم الشخصية بلا استثناء، وذلك لقناعتهم بعدالة القاضي المسلم وتفضيلهم الشريعة الإسلامية على شريعتهم، وموافقتهم على تطبيق قواعدها عليهم، ومساواتهم في التقاضي مع المسلمين من جميع الوجوه، لهذا خصّصت الدولة العثانية محكمة خاصة لأهل الذمة للنظر في قضايا غير المسلمين، كالمعاملات والشؤون المدنية والشخصية التي يحكم بها وفقاً للشريعة الإسلامية. انظر: حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة المعانية، ١٩٢١م -١٩٠٨م، وانظر أيضاً: مبحث لجوء اليهود إلى محكمة القدس الشرعية، في القصل الثاني من هذا الكتاب.

مهمة في الدولة. ولقد أشاد كل مؤرخي الدولة العثمانية حتى اليهود منهم بالمركز الذي احتله الذمّي في الدولة، حتى أن الدولة لم تكن تتدخل من حيث المبدأ.

خامساً: طوائف يهود القدس

تعود نشأة طوائف اليهود في أصولها إلى أُسس دينية واختلافات عقائدية في ما بينها، الأمر الذي أدَّى إلى تعمّق فجوة الخلاف بين الطوائف اليهودية قرباً أو بعداً من التوراة عبر التاريخ، وهو ما رصدته الدراسة في النصف الأول من القرن ١٩ هر ١٩ م (١٠٠٠).

قسم الخطيب (۱۰۰ الطوائف اليهودية إلى قسمين: طوائف قديمة، وأخرى حديثة، ولكن الباحث التزم بتقسيمات طوائف اليهود حسبما وردت في السجلات الشرعية في الفترة التي تناولتها الدراسة، فقد أوردت السجلات نوعين من طوائف اليهود؛ وردت الأولى تحت اسم «طائفة اليهود»، ويضاف إليها اليهود المغاربة (طائفة القرائيين)، والثانية طائفة السكناج، ولم ترد أية تقسيمات طائفية أخرى لليهود في السجلات موضوع الدراسة. لذا أقر الباحث خلال الفترة التي تناولتها دراسته وجود هذين النوعين من طوائف يهود القدس الشريف، بينما أشار أرمسترونغ إلى أن الطوائف الموجودة في القدس منذ منتصف القرن ١٢ه / ١٨م اقتصرت على طائفة واحدة، وهي طائفة اليهود (السفارديم) من دون طائفة السكناج (يهود الغرب)، وذلك بسبب ما عاناه يهود السكناج في ذلك القرن من سوء في أوضاعهم المادية (١٠٠٩). وهاتان الطائفتان هما:

١ ـ طائفة اليهود

ذكرت أغلب إشارات حجج سجلات القدس الشرعية، في ما يختصّ بيهود القدس الشريف، «اليهود» أو «طائفة اليهود»، إذ لا تكاد تخلو حجة شرعية واحدة

⁽۱۰۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٨٤، ١٣ صفر ١٠١٢هـ ٢٣ تموز/يوليو ١٠١٣م، ص ٢٧، وإبراهيم سجلات محكمة القدس الشرعية ١١١، ٥ رجب ١٠٤١هـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣١م، ص ٢١، وإبراهيم سجلات محكمة القدس الشرعية الماء ٥ رجب المحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م الربايعة، طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٠هـ/ ١٥١٦م -١٠٢هـ/ ١٥٠٠م)، ص ١٠٢٠هـ/ ١٥٠٥م)، ص ١٠٣هـ/ ١٠٥٥م

⁽١٠٨) للاطلاع على طبيعة تقسيهاته للطوائف اليهودية. انظر: محمد أحمد الخطيب، مقارنة الأديان (عمّان: دار المسرة، ٢٠٠٨).

⁽١٠٩) كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني (دمشق: سطور للنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٥٤.

تقريباً مما تحصّل عليه الباحث، من ذكر "طائفة اليهود"، بمعنى إقرار السجلات الشرعية بوجود يهود القدس تحت اسم "طائفة اليهود" القاطنين في القدس، وهي التسمية التي يرد غالباً ذكرها في كل حجج السجلات الشرعية، ويقصد بها كل اليهود المقيمين في القدس لتشمل اليهود العرب، وبالذات يهود المغاربة (طائفة القرائيين) الذين يشكّلون أساس هذه الطائفة، ويضاف إليهم الهاربون من ظلم الكاثوليك الإسبان عام ١٤٩٧هم/ ١٤٩٢م، إذ اعتبرتهم الدولة العثمانية من رعاياها وتحت سلطتها وسيادتها، وفقاً لنظامها العام وقوانينها الشرعية، والقوانين والأعراف منذ بداية تأسيس الدولة.

وذكرت السجلات الشرعية اليهود المغاربة (۱۱٬۰)، حيث أشارت حجة محاسبة شرعية بتاريخ ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م إلى أجرة دار ليهودي مغربي (۱۱٬۱)، وحجة حضور بتاريخ ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م إلى اليهودية مصعودة بنت نحاس المغربي ولدها ايساف ولد حليم غوش المغربي (۱۱٬۱)، وحجة ضبط ومبيع بتاريخ ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م لتركة الهالك حييم المغربي (۱۲۱۰)، واليهودية ماريم المغربية الميتة بتاريخ ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م (۱۱٬۱۰) كما أشارت حجة ضبط ومبيع بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م لدّينٍ لإبراهيم اليهودي المغربي (۱۲۵۰).

وبناءً عليه، يمكن للباحث القول إن الدولة العثمانية وسلطة متسلمية القدس الشريف عاملت عموم طائفة اليهود معاملة متساوية، وبحذر شديد وموضوعية (١١٦٠)، بقصد تمييز عموم يهود القدس الشريف من يهود أوروبا (السكناج) بالتحديد، إذ عندما

⁽١١٠) انظر الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) لحركة يهود القدس، والجدول الرقم (١-١) عن عدد مرات ورود مصطلحي «الملة» و«الطائفة» في السجلات الشرعية.

⁽١١١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٨، رقم الحجة ٢، نصف صفر ١٢٢١هـ/أيار/مايو ١٨٠٦م، ص ٥٥_٥٦.

⁽۱۱۲) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۸۸، رقم الحجة ۱، ۹ جمادى الثاني ۱۲۲۱هـ/ ۲۲ آب/أغسطس ۱۸۰۲م، ص ۱۰۱.

⁽۱۱۳) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۳، رقم الحجة ۲، ۱۰ عرم ۱۲۲۰هـ/ ۱۰ شباط/ فبراير ۱۸۱۰م، ص ۸۸ـ۸۸.

⁽١١٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٥، ٢٢ شوال ١٢٢٨ه/ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ١١٨.

⁽١١٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، أوائل ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ آب/ أغسطس ١٨٣٤م، ص ١٠- ١١.

⁽١١٦) فاضل بيات، «سياسة الدولة العثانية تجاه القدس: نظرة شمولية في ضوء وثائق الأرشيف العثماني والمصادر العثمانية حصراً، ١٥١٦ ١٩١٢م، ورقة قُدَّمت إلى: القدس القدس القدس: أوراق المؤتمر الدولي عن =

يكون الحديث عن يهود الخارج تحددهم بالتحديد، وتميزهم من باقي يهود القدس، بالقول يهود السكناج (١١٧).

٢ ـ طائفة السكناج

لقد ميّزت السجلات الشرعية تمييزاً واضحاً بين عموم اليهود ويهود السكناج، خوفاً وحذراً منهم ومن تبعيتهم الواضحة للإنكليز والروس والنمساويين، وهم الواقعون تحت حمايتها، كما أشارت إلى ذلك سجلات القدس الشرعية. وهذا الأثر عكسته السجلات، حيث ذكرت أسماءً عدة ليهود السكناج في القدس، منها: طائفة السكناج، وذكرتها حجة شرعية لتحدد وكيل طائفة يهود السكناج (١١٨٠)، ويهود السكناج أو الذمي اليهودي السكناجي أو السكناجي (١١٩٠). وذكرت حجة شرعية أخرى وكيل طائفة اليهود في القدس الشريف القادم من الغرب (١٢٠٠)، وقد حدّدت من هم يهود القدس من السكناج، ومن هم اليهود القادمون من أوروبا، ويقابل لفظ «السكناج» في العهد العثماني في الأدبيات الغربية الأشكناز أو الأشكنازيم أو الطائفة الأشكنازية.

والأشكنازية من أشكناز (اسم منطقة جغرافية تقع في شمال فرنسا متاخمة للأراضي الألمانية (۱۲۲۱) أو اسم لمقاطعة أرمنية أطلقت في ما بعد على ألمانيا) (۱۲۲۱)، وهنا أصبحت التسمية تطلق على يهود ألمانيا، وهو الاسم القديم لألمانيا بالعبرية، وتعني بالتحديد يهود أوروبا، وخاصة يهود روسيا وبولونيا ورومانيا والمجر (۱۲۳). كما أطلق

⁼ القدس ٢٠٠٩، احتفالية الأردن بالقدس عاصمة للثقافة العربية، ٢ ج (عيّان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٩)، ج ١، ص ٢٣٨.

⁽١١٧) انظر مبحث النظرة العثمانية ليهود القدس الشريف، توضيح الفرق بين يهود الداخل ويهود الخارج، على اعتبار من هم من رعايا الدولة العثمانية ومن هم من رعايا الدول الأجنبية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

⁽١١٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، أواسط عرم ١٢٤٠ه/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١.

⁽١١٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، ٢٠ رجب ١٢١٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٠، ص ٨٢ هـ ٨٣.

⁽١٢٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، رمضان ١٢١٩هـ/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ١٠٥٠.

⁽١٢١) أحمد حسن القواسمة وزيد موسى أبو زيد، موسوعة الفرق في الأديان السياوية الثلاثة: الإسلام المسيحية البهودية، ٣ ج (عيّان: دار الراية، ٢٠٠٩)، ص ٥٥٥.

⁽۱۲۲) عبد الكريم غرايبة، عرب الماء والإنسان (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٣.

⁽١٢٣) صفر أبو فخر، الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٧١.

على يهود الأشكناز الذين سكنوا شمال وشرق فرنسا اسم «اريفاتيم»، وقد سكن عدد لا بأس به من الأشكناز في النمسا وبولونيا وسائر دول أوروبا الشرقية، وكذلك روسيا، بمعنى أنهم استقروا في شمال وشرق أوروبا(١٢٤).

ويرجع موطن الأشكناز قبل المذابح اليهودية إلى أوروبا الغربية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، وبعدها إلى أوروبا الشرقية (لتوانيا، وبولونيا، وروسيا البيضاء)، وهذا يعني أنهم غربيون متحدرون من أصول ألمانية (١٢٥). ويعرف يهود أوروبا الشرقية بالمهاجرين الجدد من روسيا ويهود بولندا الذين يتحدّثون اللغة اليديشية (رطانة ألمانية دخلت عليها كلمات سلافية وعبرية)، ويرجع أصلهم إلى ما يسمى «الدياسبورا الخزرية»، أي تشتت يهود الخزر واستقرار بعضهم في أوروبا الشرقية، وبسبب أعدادهم الكبيرة هاجروا إلى إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها من بلاد العالم الغربي (١٢٦).

ووفدت أول جماعة سكناجية إلى فلسطين عام ١٩١١ه/ ١٧٧٧م، وتأسست لهم أول طائفة في القدس عام ١٢٢٧هم/ ١٨١٦م، وكان أول ذكر لطائفة السكناج في سجلات محكمة القدس الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في عام ١٢٤٠هم/ ١٨٢٤م. ولم يفلح قدومهم وسكنهم القدس في العقدين الأولين من الفترة التي تناولتها الدراسة زيادة ملحوظة في أعداد اليهود (١٢٧٠)، إلا بعد منتصف ثلاثينيات النصف الأول من القرن ١٢هم/ ١٩٩٩م، حيث لاحظ الباحث بداية ظهور طائفة السكناج أو يهود السكناج في القدس الشريف، وخاصة في تزايد عمليات الشراء للأراضي والعقارات من قبل يهود السكناج، في حين ذكر الربايعة، أنه جاء ذكر السكناج في سجلات محكمة القدس قبل السكناج، في حين ذكر الربايعة، أنه جاء ذكر السكناج في سجلات محكمة القدس قبل هذا التاريخ العائد إلى عام ١٩٩٩هم ١١٩٨هم ١٦٩٨ ولكن بشكل عام لم يؤثر وجودهم في فلسطين والقدس في زيادة أعداد اليهود وهجرتهم إلا بعد النصف الأول من القرن

⁽۱۲٤) الحنطيب، مقارنة الأديان، ص ٨٢؛ عبد المجيد همو، الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات، مراجعة وتدقيق إسهاعيل الكردي، ط ٢ (دمشق: دار الأوائل، ٢٠٠٤)، ص ١٣٦، والقواسمة وزيد موسى أبو زيد، موسوعة الفرق في الأديان السهاوية الثلاثة: الإسلام-المسيحية-اليهودية، ص ٥٥٥.

⁽١٢٥) همو، المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

⁽١٢٦) المسيري، موسوعة البهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسير جديد، ج ٤، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩.

⁽١٢٧) حسن أيوب [وآخرون]، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشّعب الفلسطيني، تحرير ذياب مخادمة وموسى الدويك (القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦)، ص ٢٠.

⁽١٢٨) آنظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٩٩، أواخر شعبان ١١١٠هـ/ أوائل كانون الثاني/يناير ١٦٩٨م، ص ٩١١ نقلاً عن: الربايعة، «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/١٥١٦م_١٣١٥هـ/١٨٩٧م)، ص ١٠٢.

١٣ه/ ١٩م، كما أن معظم هجرات اليهود إلى إسرائيل في القرن ١٤ه/ ٢٠م كانت من يهود السكناج(١٢٠).

ولقد أشارت السجلات الشرعية في حجة إقرار واعتراف بين بعض أبناء طائفة اليهود في القدس إلى اسم «شبتاي» الذي قد يكون مقترناً بمؤسس يهود الدونمة (١٣٠)، ولكنها إشارة ضعيفة لا يمكن التعويل عليها أو تدليلها، لأن السجلات لم تورد ما يؤكد أنَّ هناك عدداً من اليهود في القدس ينتسبون إلى هذه الطائفة. وذكرت الحجة أن أحد أسماء اليهود الواردة في الحجة، هي زوجة شحادة كوبز ولد خضر اليهودي راحيل بنت شبتاي الجراح اليهودي الخليلي (١٣١١)، ولا نعلم إذا كان هذا الاسم نسبة إلى مؤسس طائفة الدونمة شبتاي زيفي في القرن ١١ه/ ١٧م، في حين لا توجد إشارات أخرى في السجلات خلال الفترة التي تناولتها الدراسة إلى أية طائفة يهودية أخرى.

وبناءً على ما سبق، اتفق الباحث مع بعض تسميات الطوائف اليهودية، واختلف في أخرى، أوردتها دراسات سابقة اعتمدت السجلات الشرعية كمصدر لدراسة فترات تاريخية سابقة للفترة التي تناولتها الدراسة الحالية. وذكرت تسميات متنوعة عن طوائف يهود القدس، من دون الحديث عنها بشكل مفصل، بل اقتصرت بحديثها عنها بالعموم، لا بالخصوص. وقد ترد شكوك حول هاتين الطائفتين المذكورتين سابقاً، بالسؤال عن بقية طوائف اليهود خلال العهد العثماني طيلة القرون التي حكمها العثمانيون، وأين اختفت هذه الطوائف، ولماذا لم يرد ذكرها في سجلات القدس الشرعية في النصف الأول من القرن ١٣هـ/ ١٩م؟ ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

⁽١٢٩) عمود عبد الظاهر، اتعدد الجهاعات اليهودية داخل إسرائيل: إثنياً وعقيدياً وثقافياً، ورقة قُدُّمت إلى: إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل: أعمال المؤتمر السنوي السادس عشنر للبحوث السياسية: القاهرة، ٢٨ ـ ٣٦ ديسمبر ٢٠٠٢ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، صَ ٢٧٣ ـ ٢٧٨.

⁽١٣٠) تطلق كلمة «الدونمة» على يهود الدولة العثمانية الذين طردوا من الأندلس وهزيقاً من اضطهاد الحكم المسيحي إلى الحكم الإسلامي المتسامح بدينه وتعاليمه، واستقبلتهم الدولة العثمانية وأقامون في سالونيك وإزمير، ومؤسس طائفة يهود الدونمة ساباتاي زفي (شبتاي زفيي ١٠٣٥ - ١٩٧١ هـ/ ١٦٢٦ ـ ١٦٢٦م). وكلمة دونمة أصلها تركي عامي مركبة من جزأين «دوه، أي اثنين فارسية الأصل، ومن «نمة» (منة) بمعنى بَمَع أتباع طائفة الدونمة الديانتين تقوم على نوعين من الأصول الدينية (النوع اليهودي والنوع الإسلامي)، بمعنى بَمَع أتباع طائفة الدونمة الديانتين اليهودية والإسلامية، الأولى في السر، والثانية في العلن، الأمر الذي دفع برواد الدونمة إلى الاحتيال على المسلمين في تنفيذ أفكار الدونمة بلى الاحتيال على المسلمين في تنفيذ أفكار الدونمة بتغيير اسم طائفتهم لتكون تعبيراً عن توجهاتهم المزيقة، فأصبح يُطلَق عليها بالعبرية (منا منيم). انظر: محمد علي قطب، يهود الدونمة: أصلهم، نشأتهم، حقيقتهم، اعرف عدوك؛ ١ (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨)، ص ١٩٠ وعمود شاكر، التاريخ الإسلامي: المعهد العثماني، ٨ ج، ط ٤ (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠)، ص ١٩٠ (١٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠١، رقم الحبجة ١، ١٢ رمضان ١٣٢٣ هرز/يوليو ١٨١٨م،

دراسة عربيات، بعنوان: «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي»، وقد أورد في دراسته ذكر طائفتي اليهود خلال الفترة التي تناولتها دراسته، وهما «اليهود القرائون، واليهود الربانيون»، اللتين تحدث عنهما بالعموم من دون تفصيل أو توضيح، كما فعل مع طوائف نصارى القدس في القرن ١١هـ/ ١٧م(٢٦١)؛ ودراسة محمد اليعقوب: «ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي»، الذي ذكر اليهود القرائين، من دون ذكر لأية طائفة أخرى، حتى أنه يكاد يجزم بعدم وجود طائفة الأشكنازيم أو السكناج حتى القرن السابع عشر الميلادي؛ ودراسة الربايعة: «القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية»، وفي دراسة أخرى، وهي الأهم: «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني قُبيل قيام الحركة الصهيونية اليهود في مدينة القدس الشريف خلال الحكم العثماني، وهي «اليهود القرائيين»، و«اليهود التراثيين»، و«اليهود الشرائين»، و«اليهود الشرائين»، و«اليهود الشرائية»، و«اليهود الشرائية»، و«اليهود السفارديم» (۱۲۹هـ/۱۲۰۱). فهذه التسميات حديثة، ولم يرد ذكرها في سجلات القدس الشرعية، وبالذات «الأشكنازيم» التي ورد ذكرها باسم «السكناج»، كما أسلفنا، وكذلك «السفارديم»، وهي ليهود الشرق أو الهاربين من إسبانيا.

ولم يذكر الباحث غير هاتين الطائفتين (طائفة اليهود، وطائفة السكناج)، لأن هذا ما أشارت إليه سجلات القدس الشرعية، إذ إن توحيد عموم يهود القدس تحت اسم «طائفة اليهود»، بسبب كثرة التدخلات الأجنبية، وتعهد السلطة برعاية وحماية الطوائف الدينية، وتقديم المساعدات المالية لها، وخاصة طائفة السكناج والإصلاحات العثمانية، وقوة محمد علي باشا المتمرّد على السلطة العثمانية، كنوع من تخفيف حدة التدخلات الأجنبية، أدى إلى اعتراف يهود القدس بسلطة وكيل طائفة اليهود في القدس، التي أشارت إليه أغلب السجلات الشرعية، ووجود وكيل لطائفة اليهود السكناج في القدس القدس (١٦٤).

⁽١٣٢) غالب عبد أحمد عربيات، «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، إشراف تيسير خليل الزواهرة)، ص ٢٦، ٧٩ - ٨، ٩٧ و ١٠٤.

⁽١٣٣) الربايعة، ﴿طَائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٣٣ه/ ١٠١٦هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١٠٣ه.

⁽١٣٤) انظر الجدول الرقم (٢ _ ٥) وكلاء يهود القدس بحسب ذكرهم في السجلات الشرعية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

خلاصة القول إن الدولة العثمانية نظّمت غير المسلمين بنظام ملّي، قام في أساسه على إطار إسلامي وقانوني، وأثر في الحياة اليومية للدولة العثمانية عبر مراحلها التاريخية، إذ تم على أساسه تحديد مركز الفرد في الدولة، فعُرف المسلمون العثمانيون باسم «المِلّة الحاكمة». أما الطوائف من أهل الأديان الأخرى، فقد عرفوا باسم «المِلّة المحكومة» أو «ملت محكومة»، بمن فيهم المِلّة المسلمة. فقد اقتصر مصطلح «الملّة على المِلّة الحاكمة أو المِلّة المسلمة، ولملوك النصارى، وللقلة من المحاسبين اليهود، ولكن ليس لجمهور الرعايا من غير المسلمين.

ولكثرة ما أطلق مصطلح «الملّة» على أهل الأديان السماوية، نبع الخلاف في دلالاته، فكم اختلف على من يُطلق؟ ويحدّ حدوده الاستخدام الرسمي في الخطاب العثماني. فالدولة، قانونياً وعرفياً، تميّز بين رعاياها تمييزاً وظيفياً، وليس عنصرياً، الأمر الذي رافق المصطلح تغيّر في مستوى القيمة التحليلية لموضوع دلالته. كما أن الملة تدل على مزيد من التقدير والاحترام لغير المسلمين، لتشمل اليهود البارزين ورجال الدين، وممن احتلوا مناصب ووظائف إدارية مهمة في السلطة العثمانية. لذا نعتهم الخطاب العثماني بألقاب، مثل: الفخر، والمبجّل، أو بمسميات إدارية، مثل: وكيل وترجمان وحاخام، وهذا لا ينطبق على كل اليهود، ولا يمكن تعميمه على كل يهود القدس، بل هو لفظ خاص لا يتعدّى أفراداً من الطائفة.

إن الشائع والأكثر قبولاً في الاستخدام العثماني في السجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة هو لفظ «طائفة» بكل دلالاتها وموضوعاتها، لأنه يدل على عموم اليهود أو يخص أحد فروعها، إذا كان الخطاب موجهاً إلى إحدى طوائف اليهود بعينها، سواء من القرائيين (Karaites) أو السفارديم (Sefard) أو الأشكنازيم (سكناج).

ومما زاد الإرباك في دلالات وعموميات مصطلح «الملّة» عن مقاصده في تاريخ الدولة العربية الاسلامية في جميع مراحلها التاريخية، التدخلات الأجنبية وامتيازات بعض الدول الغربية، التي ضيّقت من حدود مصطلح «الملّة» لغير المسلمين، فضاق معه المصطلح، وأطلق عليهم لفظ «طائفة»، إلى درجة أنه أصبح لا يعبّر عن سيادة الدولة، ولا موروثها الثقافي والديني، وهو ما سوّغته الأدبيات الأوروبية المحملة بدلالاتها العنصرية المبنية على أساس سيادة الأغلبية، لتعزيز تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، المتلازمة مع مبدأ الأقلية والأكثرية. وعليه، قامت الدولة العثمانية بإصلاحات، حققت لكل دولة وطائفة دينية مكانة وحقوقاً لم تكن قد عرفتها سابقاً، فحقً للدول الأجنبية تعيين قناصل لها في القدس، وأعطتهم حق التشريع لرعاياهم في

الأمور المدنية، ومُنحت كل طائفة حرية أكبر في إدارة نفسها بنفسها، وتدبّر أمور أتباعها الشخصية والمهنية، متجاوزة حدود السيادة الأجنبية على الأراضي العثمانية.

وبناءً على ما سبق، فإن النظام الطائفي (المشتق من الكلمة البرتغالية «Casta»، وتعني جنس أو نسل أو سلف، فالطائفة هي جماعة منغلقة ومستقلة بذاتها، تمارس أنشطة محدودة في عاداتها وتقاليدها، وتتحدّ الطائفة التي ينتمي إليها الفرد بحسب مولده، ولا يتزوّج من خارجها، ويتوارث أبناؤها المهن والحقوق والواجبات من جيل إلى جيل.

ويعتمد نظام الجماعة المنغلقة على المبدأ الهيراركي، وعلى عدم المساواة التي تقسم الجماعات إلى جماعات عليا وجماعات دنيا، وعلى مفاهيم التابو المتعلقة باتباع أشكال معينة في التعامل مع أبناء الجماعات الدنيا)، توطدت أركانه في ظلّ الحكم العثماني، المختلف تماماً عن نظام المِلَّة العثماني الإسلامي، فأسس محمد الفاتح نظام المُّلَّة، وجعله جزءاً من بنية الدولة، ووضع القواعد والتفاصيل المنظَّمة له بشكلُّ لم يحدث من قبل في الممارسة الإسلامية، وهو الذي مهد الطريق إلى استغلال تقسيم المجتمع العثماني إلى طوائف وإثنيات واضحة، أخلَّت في طبيعة التركيب الاجتماعي لسكان السلطنة، إضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، وحتى دينية، أسهمت في تثبيت تقسيمات مذهبية واجتماعية بين الأديان، وحتى بين أبناء الدين الواحد، وبين أفراد المجتمع العثماني، بجميع أصولها الدينية والمذهبية والإثنية، وبكل تنوّعاتها، ورفعت من حدّة الصراع والاختلاف بينها. وبدأت تظهر بشكل واضح منذ عهد الإصلاح والتنظيمات العثمانية، حيث زعزعت نظام الملّة، ولم تتمكّن من دمج المجتمع العثماني دمجاً تاماً، فما كان إلا أن قوّضت وأحلَّتُ مكان نظام الملَّة نظام الطَّائفة، الذِّي أثر سلبًّا في الولايات العربية، ولا سيما بلاد الشام، لأن التنظيمات العثمانية أدت ١٠٠٠ إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين (أو باقي الملل)...»، ومنها اليهود، ورفعت من مكانة اليهودي، وزادت من قيم التسامح لدى الدولة لهذه الطائفة.

وعليه، بدأت طوائف يهود القدس تستشعر تغيّراً ملموساً في مستوى الحرية والحقوق لها، فاستغلّته وطالبت بمنح رعاياها مزيداً من حرية التجارة والبيع والشراء في القدس، ورفعت التظلّمات والشكاوى إلى الإدارة المصرية عن سوء معاملة المسلمين لليهود، وتمّ الاعتداء على المسجد الأقصى، وكلها كانت إيذاناً بمرحلة جديدة زادت من حدّة التوتر بين المسلمين والسلطة القائمة، كما أسهمت في توتر العلاقات بين المسلمين واليهود في القدس وعموم بلاد الشام. وزاد الطين بلّة ما تمخّض عن ذلك

من أحداث في ثورة الفلاحين (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) على الحكم المصري والخراب الذي لحق بمحلّة اليهود ومتاجرهم، وهو ما حدث فعلاً في ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وسنورد التفاصيل في بنية الفصل الثاني.

وظهر أثر هذا النظام في الولايات والمدن العربية منذ مطلع القرن العشرين، حيث بدأت الدول العربية المنبثقة من اتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور وسان ريمو، بإنهاء مفهوم الدولة الإسلامية وتقسيم الولايات العربية إلى دول قطرية، وثبت في كل مدينة تقسيمها على أسس الأقلية القومية الدينية، فضمت أحياء من المسيحيين واليهود والمسلمين، وقسمت مدن بلدان عربية أخرى بين الشيعة والسنّة، إلى درجة أن كل فئة عاشت في منطقتها مختلفة بين مدنها، ومتصارعة في خلافاتها. ومثالاً على ذلك: فلسطين (وجود إسرائيلي ـ عربي)، والقدس (مقسمة إلى أحياء: الحيّ اليهودي، والحيّ الإسلامي، والحيّ النصراني)، والعراق (الجنوب شيعي، والوسط سنّي، والشمال كردي)، والأردن (مناطق خاصة للمسيحيين، مثل مدينة عجلون نفسها والفحيص وماحص والحصن)، وقس عليها بلداناً عربية كثيرة. وقد أثّر هذا النظام العنصري في مجتمعاتنا العربية في هذه الأيام، إذ إن «الرجل المريض ورّثنا أمراضاً ومشكلات ما تزال المنطقة العربية والشرق الأوسط... تعانيها حتى الآن»(١٣٥)، بمعنى أن الدولة العثمانية قوّضت، في القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية، نظام الملّة، وأحلّت مكانه نظام الطائفة القائم على أسس مدنية غربية، وتبع ذلك تغيّرات جذرية حدثت في المجتمعات العربية في القرن العشرين، ما زلنا محكومين بأثرها حتى الآن، وشواهدها التاريخية كثيرة.

⁽١٣٥) أسطفان براسيموس، «المسألة الشرقية حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس،» عرض عقيل سعيد محفوض، شؤون اجتهاعية، السنة ١٥، العدد ٥٧ (١٩٩٨)، ص ٢٠٢.

الفصل الثاني

الحياة الاجتماعية ليهود القدس

أولاً: الإطار التاريخي والاجتماعي للقدس

تشكّل مادة السجلات الشرعية المصدر الأساسي للدراسة، وقدرتها على تتبّع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ليهود القدس، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة التي تتبّعت تشكّل البنى الاجتماعية، والروابط والعلاقات بين فئات المجتمع المقدسي، وما تؤشر إليه من حالات الكشف عن الهدوء والتوتر في العلاقات بين المسلمين واليهود جراء الاختلاط والمصالح المشتركة، على اختلاف الأديان والطوائف والظروف السياسية والاقتصادية والإدارية والكوارث الطبيعية والأوبئة.

عاش أهالي القدس حياة طبيعية متسامحة بين ساكنيها، وقد أثارت عجب اللقيمي عند زيارته القدس، وزيارة أماكنها المقدسة، الأُلفة بين أهلها، قائلاً: «وقد اجتمعت الطوائف كلها على تعظيم بيت المقدس، ما عدا السامرية، بزعمهم أن القدس هو جبل نابلس (۱۱).

وأكد الربايعة أن «المجتمع المقدسي بكل مكوّناته، كمجتمع واحد، يغمره التعاون والتسامح في أغلب فتراته، حيث مارست كلّ طائفة شعائرها وعاداتها، وفقاً لما هو مقرّر لها في إطار النظام المعمول به، من دون أن يشكّل ذلك أي حرج عند الطوائف الأخرى (٢٠). لذا عمد الباحث إلى إعداد كشاف عام، جمعت فيه معلومات تاريخية مستقاة من مصدرها الأساسي، وتمثل كشافاً وكشفاً حقيقياً ليهود القدس، ومادة علمية تفيدنا في معرفة حركتهم ضمن الدولة العثمانية ولواء القدس ومجتمعها المقدسي.

⁽۱) مصطفى أسعد اللقيمي، تهذيب مواتح الأنس برحلتي لوادي القدس، هذّبها وحقّقها رياض عبد الحميد مراد، سلسلة إحياء ونشر التراث العربي؛ ۱۸۷ (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، ۲۰۱۲)، ص ١١٢.

⁽٢) إبراهيم الربايعة، «القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية،» مجلة جامعة القدس الفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٨ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، ص ٢٠٥.

١ ـ الكشاف العام (حركة يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر في سجلات محكمة القدس الشرعية)

يمثل الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) موضوعات الدراسة الأساسية لحركة يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، في الفترة (١٢١١ ـ ١٢٥٦هـ/ ١٧٩٧ ـ ١٨٤٠م)، الذي سجل واقع اليهودي المعيش، وحدّده نوع الحجة كواحدة من أهم موضوعات الدراسة.

وضم الكشاف أنواعاً متعددة من الحجج الشرعية، وهي: الدعاوى، والديون، والإيقاف، والإقرار والاعتراف، والضبط، والمبيع، وبيان (كشف) الحساب، والحضور، والمحاسبة الشرعية، والفراغ والتنازل، والعادة المعتادة، والبيع والشراء، والتثبّت، والحكر، والكشف والوقوف، والبراءة الشرعية، والإشهاد، وإعلان الإسلام، والرهن، والاستئجار والتعمير، والتسلّم، وتولية الناظر، والقيد بالإذن الشرعي.

ويكشف الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) عن أسماء اليهود، ذكوراً وإناثاً، وأماكن سكنهم في محلات وحارات مدينة القدس، ودور السكن وأنواع الأراضي الزراعية التي يمتلكها اليهود، والدور المستأجرة، وقيمة المتحصّل من الإيجار سواء أجرة دور السكن في الملك الخاص بالمسلمين أو في دور الأوقاف برسم المتحصّل العادة المعتادة، والدكاكين والمحال التجارية سواء أكانت في السوق أم تحت دور السكن؛ للممارسة الحرفية والصناعية التي دلّت عليها السجلات الشرعية، واقترنت بعض أسمائهم بنوع الحرفة والصنعة التي يعملون فيها.

ويكشف الكشاف العام (الجدول الرقم (٢ ـ ١)) أيضاً عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين اليهود والمسلمين، من خلال معرفة طوائف يهود القدس (٣) والتفريق بينها، بحسب مجريات الكشاف وحركة اليهود التي دلّت عليها السجلات الشرعية.

 ⁽٣) انظر: «طوائف يهود القدس» في المبحث الخامس من الفصل الأول في هذا الكتاب.

الجدول الرقم (٢ ـ ١) حركة يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر في سجلات محكمة القدس الشرعية

يهونا مستويه ولد اصرائيل				ميما في هنزي	مدين		
			المغاربة	-	-		
إقرار واعتراف	يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه		طانفة	الأصل من مكناس دائن	دائن	١٥٠ غرش أسدي فنمس الدين	نفس الدين
			اليهود				
إيقاف لأينام	ونف طائفة اليهود		طائفة		وقف اليهود	١٢ فضية مصرية	
			اليهود				
	وقف طائفة اليهود		طاغنة		وقف اليهود	١٩٤١ زلطة	
	ياتوب اليهودي	وكيل وقف طائفة اليهود		مدينة الخليل			
	سلمون زكونه اليهودي	وكيل وقف طائفة اليهود		مدينة المخليل	دين	٣٠٠ غرش أسدي	
	دربيه اليهودي	الخياط					
	ابرام بزانقة اليهودي						
			اليهرد				
	حاييم ولد اليهودي ابن الوكيل	وكيل بنت اليهودية بتشبع	133				
			اليهود				
	النمي موصي ولد اليهودي مركاده	ترجمان طائفة اليهود	طائفة				
of lasts	Ç			والإقامة	نوع الرسم	مقتداد الرمسم	3
·				مكان السكن	نوع الرسم	نوع الرسم والمتعصل	

	معاسية	اليبردي		محلة اليهود	أجرة دكان وسكن ٢٠ زلطة	۲۰ زلطة	
	دعوی	موصي دولوا اليهودي	وكيل في المدعوى عن الحاخام يعقوب وكيل وفف اليهود بالخليل		ملدين	۲۰۰ زلطة	
		السكتاج		محلة اليهود	دار بيد السكناج		
-		اليهود		محلة اليهود	حاكورة ييد اليهود		
۱۱۱۱ <i>۵ حضور</i> ۱۸۰۰ء	عضور	اليهردي		محلة اليهود	دار بيد اليهودي		
		اليهوديان			مدين	١٧ زلطة	
		اليهودي	الصباغ		مدين	१४ र्राक्षे	
	ضبط ومييم	الحاخام متسون اليهودي	حاخام		مدين	١٠٤ زلطة	
	بيان حساب	اليهودية		مشيخة عبد القادر أجرة سكن المحنطي وموسى	أجرة سكن	۷٥ أسدية	
	ضبط ومبيع	موسكه اليهودي		وقف خصكي سلطان	أجرة سكن	भ रिक्षः	
- T		مركة اليهودية	נענ		دائن	• ४४ दिनाः	
JAITIE	١٢١٤م/ ضبط ومييع	مريان اليهودية	נענ		دائن	• ७४ रिषद	

Ċ

Ţ.

	ضبط ومييح	رقب اليود			دين على الوقف	۲۷۲۹۰ زلطة	
	ضبط ومييح	اليهودية			دائن	۲زلطات	مكرر
	ضبط ومبيع	اليهودية			دائن	۳ زلطات	
3.4.5				اليهود			
١٩١٢١٩/ دعوى	دعوى	() اليهودي	وكيل وقف طائفة اليهود	طائفة			
				اليهود			
		وقف طائفة اليهود		طائفة	مال على الوقف	۲۲ زلطة	
	l			اليهود	وقف اليهود		
	ضبط ومييع	وقف طاغنة اليهرد		नालः	المادة الممتادة على ١٣٠٠ زلطة	۱۳۰۰ زلطة	
۱۰۸۱ع				اليهود	شهو		
(111a/ caes	دعوى	وقف طائفة اليهود		बाह्य	العادة المعتادة كل	۲ زلطات	
		بحرايحري اليهودي			مدين	١٠٠ زلطة	
	ضبط ومبيع	بخور مسكينة اليهودي			ملين	٩٠٠٠ زلطة	
	ضبط ومبيع	سحور مسكنه اليهودي			ملين	١٠٠٠ زلطة	
	فواغ وتناذل	وقف اليهود			المادة الممتادة	۲۲ زلطة	
		نيا اليهودية	أخت		دين تعمير		
		أشتير اليهودية	أخت		دين تعمير		
		داحيل بنت كفريل	lo l		دين تعمير		التعمير
	استدانة	يهودا ايرأيس وئذ يكذوز	أبن		دين تعمير	۲۲۲ زلطة	نهس دين

ئن

		المحايحام يهود ولذشوعر اليهودي	اخ/ حانفام				
7		أم مركاده سنيره اليهودية	P.F				
ا۱۲۲۲ه/ حضور	حضور	مركاده وللدشوعر اليهودي	ابن		يراءه من رهن		الأب شوعر
	معاسة	() اليهودي			أجرة دار	ە٧ زاطة	
	محاسبة	اليهودي			أجرة دار	۲ زلطة	
	معامية	اليهودي			عوائد سكن	۷ زلطات	
	معاسبة	اليهردي			أجرة دكان	١ زلطة	
	محاسبة	اليهردي			أجرة دكان ودار	٨زلطة	
	معاسة	وتفية اليهود			أجرة دكان ودار	()	
	ضبط ومبيع	أم شىحادة اليهودية بنت أرويه			دائن	۸۷۰ زلطة	
C# /2111.	ŗ.	إيساف اليهودي		خط باب حطة	دار طا)، س بیوت، وحاکورة		
	شراه	اليهود		في وقف الصخرة حاكورة بيد اليهود المشرنة	حاكورة بيد اليهود		
	دعوى	حايم بزانقه اليهودي	تاجر		صابون		

ئن

Ţ

		يبا بت يهود	زوجة بيروخ/ كفالة					
	نيا:	بيروخ مشيش اليهودي	تاجر			نب	۹۲ زلطة	
/21888 61488	ضبط ومبيع	ونف طاغة اليهود		طائنة اليهود		دين على الوئف	ە ١٠ زىطات	
		نحاس المغربي	المزوج	طائفة اليهود/ المنارية				
_	V	ولدما أيساف ولد حليم طوش العثريي كبن	أبين	طائنة اليهود/ المنارية		-		
	حضور	اليهودية مصمودة بنت نحاس المغربي	النزوجة	طاغة اليهود/ المغاربة	من يهود المغاربة	يراءة من رهن	١٠٠ غوش أسلوي	
	حضور	ونف اليهود				مال مرتب على الونف	٠ ٢ فضة مصرية	
		اليهودي			محلة أليهرد	أجرة دار صنوية	١٢٠ زلطة	
		اليهودي			محلة اليهود	أجرة دار سنوية	ه ۱۲ زلطة	
		\$ J		اليهود/ المغاربة				
	محاسة	المددي المقدر		طائنة	محلة اليهود	أجرة دار سنوية	٠٢٠ زلطة	

!!

	ينب	الدمي اليهودي خضر			ملدين	٥٠ زلطة	
		ابن يمني اليهودي			عليه خردة وبرميل		
		حييم اليهودي	,		عليه علب		
		اليهودي			مليه ()		
		اليهردي			عليه ملابس		
		رحمون اليهودي			ملين		
		اليهودي			دائن		
		اليهودي			دائن		
	ضبط ومبيئ	الهالك اليهودي () مسكينة					مكرد
31716	بإ	ابن الخمارة اليهودي	يعمل في المخمور		مذين	١٥٠ غرشاً	مكرر
		حليم ولد باخور عيش اليهودي					
	دعوى	اليهودية أشتير بنت شمعون اليهودي			دحن وطلاق		الأب مكرر
					شعال وقف قاسم بك	_	_
	ኍ	اليهود		محلة اليهود	دار سكن اليهود		
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	حضور	وفائيل ولدياسف اليهودي وسمي محمد إيراهيم	يهو دي أسلم				
۱۹۲۲ه/ دعوی	دعری	ابن الخمارة اليهودي	يعمل بالجمور		أجرة الفرن	۲۰ غرشاً	

ئن

J.

		() ۲ زلطة	٠٤٥ غرشاً						٠٥ زلطة			١٠٠ زلطة	١٦٠٠ زلطة	103 زلطة	٤٠٠ زلطة	١٠٠ زلطة			
		دائن	دائن						مدين	وق	نئ	دائن	دائن	دائن	دائن		(دار الدلالة)	سكن اليهودي في ونف قاسم لك/	
																		محلة الشرف	
المغاربة	طاهنة																		
	الساعنجي			رجل/ميت	نامد	رجل/ميت	شاهد	زوجة معلم ساعات	يعمل بالخمور										
	الهالك حيم المغربي	اليهودي	اليهودية	اللدمي ابراهام اليهودي	اللمي موسى اليهودي	اللمي يلاجي البهودي	اسحاق اليهودي	اليهودية زوجة الهائك السماجي	اسحاق الخمارة اليهودي	وقف يهود القدس	وقف يهود القدس	اليهودية زوجة موصي	ابرام اليهودي	مركاده اليهودي	اليهودية زوجة نيازة اليهودي	اليهودي مورينة		خضر برناص اليهودي	
			ضبط ومييع	كشف ووقوف			رقوف	حضور	تثبث	ضبط ومييع	دعوى					ضبط ومييح			7.00
								۲۱۸۱۰	JANYYE										

ئن

	·	شمويل اليهودي			معلة الشرف	سكن بالإيجار		
	دعوى	اليهودية ياسمين بنت ياسف	زوجة صباغ					
7	35	الذمية اليهودية قاصرة مولانا الحاكم	قاصرة			مذين	٥ و ٧ غوش أسدي	
אווב/	كشف ورقوق	ابرام الطفل ولد رابيد مولخة اليهودي	قاصر/میت					
	محاسبة	وقف طائفة اليهود				مدين	۷۲۶٥ زلطة	
		أيساف ساهبل أليهودي				مذين	•	
	ضبط ومبيع	ازوام نينا اليهودي				مذين	• • ٥ ۲۲ زلطة	تفس الدين
f ivi				اليهود				
/AITTI	عادة معتادة	وتف طائفة اليهود		طائنة		عوائد عرنية		
	غفور	النمي يعقور ولد نسيم ولد خضر كرين اليهودي		_	محلة الريشة	دار سكن ملك		
				اليهرد		عيسى غنيم		
	دعوى	وتف طائفة اليهرد		طاغة		مال أينام السيد		
				اليهود				
	ضبط وميي	وتف طائفة اليهود		طاغة		تمسك على الوقف ٢٣١ ه زلطة	۲۳۲ه زلطة	
		سمعه اليهودية				دائن	١٢٠ زلطة	
	ضبط ومبيع	رفاييل اليهودي				دائن	١١ زلطة	مكرر
		بخور الخمارة اليهودي	شاهد/ يعمل في الخمور					
المام دعوى	دعري	بغود دواس اليهودي	حمال			مدين	٢١٠ غروش أسدي	
/21777	١٩٢٢٦م/ كشف ورقوف	اليهردية لونا	امرأة/ ميته					

4	۰	۰	
٠		ł	Г
	•	ì	ŀ
	٠	١	۰

Г	1	Τ			T	1		Τ	1							Τ	
						کې		مکور	مكرر				•				ر د
	۸۰۰۰زلطة	٠٠٠ زلطة			١٧٧ غرشا أسديا	۷۲۹۶ زلطة				٢٦٤زلطة	۱۲۰ زلطة	۸۲ زلطة	ەە۳ زلطة	١٦٤ زلطة	३५३४ ट्रांची		
تعسك على الوقف	مدين	مذين			دائن	دائن	أجرة دكان وسكن			مذين	ملين	ملين	ملين	ملين	ملين		
							محلة اليهود										
			اليهود/ المغاربة	4114													طائفة اليهود
		يعمل في الخمور		·Ç·				رجل/ميت								مندوب من طرف المشرع	وكيل طائقة اليهود
رنف اليهود	اليهودي	بخور ولدازحاق الخمارة اليهودي		اليهودية ماريم المغربية	أبرام برشيت اليهودي	رويينة اليهودي	اليهردي () سنبور ولد ()	اسحاق اليهودي ولدحايم اليهودي	ياسف فرحي اليهودي	حاخام الساحة اليهودي	جلبي اوباد اليهودي	بخرر اليهودي	موشى له اليهودي	شلمون الدباغ اليهودي	أرون الكرري اليهودي	دانين اليهودي	المعلم كريا اليهودي
ضبط ومبيع		دعوى		كشف ورقوف	ين	ضبط ومبيع	دعوى	كشف ورقوف			•						يان حساب
				61414	12117												

Ł

اليهودي اليهود اليهود اليهود اليهود اليهود اليهود اليهود اليهود اليهودي التورية اليهودي التورية اليهودي التورية اليهودي التورية اليهودي التوري المتابع التوري اليهودي التوري التوري اليهودي التوري اليهودي التوري التوري اليهودي التوري التوري التوري اليهودي التوري

Ą.

ضبط ومييع	اليهودي			مدين	()	
	البهردي		وقف الشيخ خليل أجوة دار المجاعوني	أجوة دأو	१४४ ट्रीवीं	
مان:	اليهودي		وفف الشيخ خليل أجرة دار الجاعوني	أجوة داد	٥ ٢٧ غرشاً	
	اليهودي الخياط			مدين	()	
	مرفية منحاس وبودا كهني اليهودي			مدين	٠٠٠٤٤ زلطة	مكور
	أوزام يرشيت اليهودي			مدين	٤٠٠٠ زلطة	مكور
	مركاده السكناجي	السكناج		ملين	۲٤٠ زلطة	مكرر
	ارسوام اليهودي			مدين	۲۰۰۰ زلطة	مكور
	وأبيد الفائنة اليهودي			مذين	٤٠٠٠ زلطة	مكرر
	بخور وأخية موسى اليهودي			مدين	٩٠٠٠ زلطة	مكرر
	حايم اليهودي			ملين	()	مكرر
ضبط ومبيع	بليل البرودي اليهودي			ملدين	۲٤۰۰ زلطة	مكرر
						ł

ιξ

Ţ.

į	دعوى	ياقوب بودا ولذشوعر اليهودي						مكور
	دعوى	جمون القصاب السننكلي اليهودي	قصاب					
	دعوى	اليهردي () السكناجي		التكناج		ملين	٥٠٠ غوش أسدي	
	ضبط ومبيع	اليهودي القزاز				ملين	۲۲ اسدي	
	فرغ وتنازل	وقف طاغنة اليهود		طائفة اليهود		العادة المعتادة	٢٥ زلطة	
	دعوى	بودا النكيته الإنكليزي	أسلم واسعه عبد الله المهتدي					
		الهود				سكن اليهود	٤ زلطات	
	محاسة	اليهود				عوائد سكن	() زئطة	
	كشف ووقوف	دار وقف اليهود			قرب المسلخ ملاصقة لوقف أمنة الجبالي			
79	صبط ومبيع	ونف طائفة اليهود		طائقة اليهو د		مستعسك مرتب على الوقف	۱٤۸۰ غرش آسدي	
/2144.	صبط ومبيع	اليهودي				دائن	۹۲ زلطة	

Ţ

	9	4 200 400				6		
	١	موصر التنكير المودي				وهوز		
		ياقوب بن شحادة اليهودي	وكيل عن والله شحادة		محلة الريشة			
	ئن	حايم ولد ابراهام اليهودي			محلة الريشة	دار سکن ۷ بیوت	()	
	ایقاف	اليهود			محلة صهيون الجوانية	دار		
	حضور	اليهود			وادي الجوز ظاهر أرض بيد اليهود القدس	أرض بيد اليهود		
	ائهاد	وقف طائفة اليهود		طائقة اليهرد		المادة الممتادة	۲زلطات	
	براءة شرعية	شممون اليهودي				أجرة دكان	١٠٠ زلطة	
אואוץ אואות	۱۲۳۲ه/ کشف ووقوف ۱۸۱۷م	اليهودي				دار سكن اليهودي بالإيجار		
	ضبط ومبيع	اليهودي				دائن	۰ ۲ ۶ غوش	
	\$ 1	ازحاق بني الأصطائولي اليهودي			محلة الحيادرة	الصهريج الخرب والإيوان	ه ۱۹۱۶ غرش آسلس و ۱۷ فضیة و ۲ مصریات وثلث مصریة	
	كشف ورقوف	بودا ولديخور خضره اليهودي	رجل/مين					
61411	دعوى	اليهودية ياسمين				دهن		مكرر
۱۹۲۱ه/ دعوی	دعوى	اليهودية ياسمين				وخن	جوز أساور ذهب مكرر	مكرر

Ţ.

ضبط ومبيع	اليهودي	حلاق		محلة اليهود	أجرة دكان الحلاق م١٨ زلطة	۱۸ زلطة	
			اليهود				
	ياسف ولد زخريا	ابن وكيل طائفة اليهود	طائلة				
	أيرامام اليهودي						
			اليهرد				
	فغرملته العملم زخويا	وكيل طائفة اليهود	طائفة				
ضبط ومبيح	اصرايل اليهودي	زوج الهالك مريام اليهودية					
	راحيل بنت شبتاي اليهودي الخليلي	شيناي جواح من العفليل					
	الخليلي			إلى القدس			
دعوى	شمحادة كوبز ولد خضر اليهودي			هاجر من الخليل			ž
إقراد	الذمي اوزام بوشيت اليهودي						مكور
استنجار	بادوخ موتره اليهودي			محلة النبانة			
		مسلم السيد سليمان ويهودي			شراكة		
	اليهودي	شراكة في دار السكن بين		حارة اليهود	أجرة نصف الدار	١٧٦ زلطة	
معان	اليهودي			حارة اليهود	أجرة سكن	١١ زلطة	
			اليهود				
ضبط ومبيع	المعلم يانو ولد المعلم تنخريا	وكيل طائفة اليهود	طاشة				
ضبط وسيع	خضر اليهودي				مدين	٩٠٠٠ زلطة	مکرد
در در ا	اليهودي	ميض			أجرة دكان وسكن	١٢ زلطة	
۱۹۲۳ه/ کشف روقوف	الطفل ياسف ولد ابرام الزيات اليهودي			حارة اليهود	ميت		

1	فراسم ولد موشي السكناجي				تيراءه من رهن		
£_	اليهودي			وقف الساموطي	أجرة سكن	و۲۲ زلطة	
1	اليهودي المبيض	مبيض			أجرة دكان ودار	۱۲ زلطة	
Ē	اليهودي				أجرة سكن اليهودي	۱۸ زلطة	
<u> </u>	اليهودي الميض	ميض			أجرة دكان وسكن ١٧ زلطة اليهودي	۱۷ زلطة	
<u>"L</u>	اليهودية				أجرة سكن اليهودية	۲۲٥ زلطة	
3	مردخاه اليهودي وسمي محمد	يهودي أسلم					
_	رحمون اليهودي				دائن	۲۰۸ زلطات	مکرر
=	اليهود التنكجي			سوق علوان	سكن		
3	مركاده ابن خضر كويس اليهودي				يواءة شوعية		مكور
=	اليهودي				دائن	٥٠ زلطة	
,,,	يامف ولد زخريا	وكيل طائفة اليهود	طائفة اليهرد				مكور
Y	حايم صرنافه				دائن	١٠٤٠ زلطة	
=	الهائك اصرايل اليهودي				تركة ميت		مكرر
	اليهودي	مبيض		محلة اليهود	أجرة دكان	١٥ زلطة	

Ĵ.

	محاسبة	اليهودية			وقف الساموطي	أجرة سكن	٥٢٢ زلطة	
	ضبط ومبيع	اليهودي				أجرة سكن	١٥٠ زلطة	
	ضبط ومييع	اليهودي				أجرة دار	۲۳۰ زلطة	
المالام/ تثبت	ينبن	ياسف ولمدشوعر بزلي اليهودي				برامة من دين	۲۸٥ وثلاثة أرباع غرش أسدي	
	حضور	وقف اليهود				حاكورة ودار ملك		
	محاسة	اليهود				أجرة دكان وسكن	۲۰ زلطة	
		استونا شيناي اليهودي	يعمل في اصلاح السفن		من يهود إسطئيول			
		بنيامين ولد () اليهودي			من يهود إسطنبول			
	دعوى	الحاخام بنيامين ولد شممون اليهودي الانتطنولي			من يهود إسطنبول			
	E.	الحاخام روينيو ولد سنيورة اليهودي			صويقة حارة اليهود دكانتين	دكانتين		مكرر
	استجارونعمير	المعاخام روينيو ولد سنيورة اليهودي			سويقة حارة اليهود استثجار دكانتين	استتجار دكانتين		مكور
٠,٧١٠	استجار	العاشام روينيو ولا صنويره اليهودي			سويقة حارة اليهود استتجار دكانين	استتجار دكانين	۲۰ زلطة	
1.1110	١٨٢٥م/ كشف ووقوف	الذمي مصاروت اليهودي	دجل <i>اً می</i> ت					
		الحاخام مورينة كوهين البشاع البشلي اليهودي						
	إقرار	فراسيم ولدموشى السكناجي الشلبي مطهو أولاد		السكناج		طاغة السكناج		مكرر

Ţ

	ي						ړ		٠			
	مكرر						13/4		34		-	
	۸۲۰ زلطة	٠ ٢٢ زلطة	١٠٠ زلطة	١٥٧ زلطة	١٢٥ زلطة	۲زلطان	١٠٠ زلطة				٥ غروش	۸۵۰ زلطة
دار في حوش بيد اليهود	أجرة دار	أجرة دار	دائن	أجرة دار سكن	أجرة دار سكن	المادة الستنادة	أجرة دكان				المادة المعتادة	أجرة سكن
	وقف قاسم بك الترجمان											وقف قاسم بك الترجمان
						طائلة اليهود		طائنة				
								وكيل طائفة اليهود	طفل/ ب	ملي		
ليوت اليهودي	مريام اليهودية	حبارة اليهودية	اليهودية الغرا	اليهودي	اليهودي	وقف طاغتة اليهود	شمعون اليهودي	المحاخام افرام افرام يزاشية	ميره ولمد بعفود اليهودي	مركاده الحكيم الطيب اليهودي	وقف اليهود	مريام اليهودية
أجرة		محاسبة	دعوى		بيان حساب	فرغ وتنازل	7.	حضور	كشف ووقوف	دعوى	فروغ وتنازل	محاسبة
								7				

ű

	ضبط ومييح	موصي اليهودي				مدين	۱۰۸۸ زلطة	
faire	۱۸۲۶م/ فرغ وتنازل ۱۸۲۶م	وقف طاغة اليهود		طائنة اليهود		العادة السعنادة في كل سنة	المادة الممتادة في الحاه غروش أسدية كل سنة	
	فزخ وتنازل	ونف طاغة اليهود		طائفة اليهود		العادة السمنادة	١٠ خووش أسدية	
	فرخ وتنازل	وقف طائفة اليهود		طائفة اليهو د		العادة المعتادة	٦ خروش أسدية	
	حضور	الحاخام أقرام اقرام () اليهودي	وكيل وقف طائفة اليهود	طائفة اليهود				ž
		حايم سلمون سوي ولد روناييل اليهودي الأزمرلي			محلة التبانة	دار		
PIATE	مار.	فخر ملته روقايل لبروخ بوده ولد ياسف مطرد اليهودي			محلة التبانة	כוּر	، • • • اخوش آسدي	
	ضبط ومبيح	اليهودي القرا				دائن	١٠٠ زلطة	
	فرخ وتنازل	ونف طائفة اليهود		طائفة اليهود		العادة المعنادة كل سنة	١٠ غزوش أسلية	
		أبرأم سكينة البهودي			خط مرزيان	دار		
	شراه	ايرام پرشيت اليهودي ووكيلاً عنه بشير المجاعوني			خط مرزيان	دار	۷۰۰ غوش آسدي مکور	مكرر

Ţ.

ضبط ومبيع	برشيت اليهودي				دائن	٣٠٠ غوش أسدي	
	رف طائعه اليهرد		طائفة اليهود	خط العسلنع	دار موقوقه		
							·
	الذمي بخور () اليهودي	كاتب وقف طائفة اليهود	طائفة المهد				
دعوى	افرام يراقنة اليهودي	وكيل طائفة اليهود	طائفة اليهود				
فراغ وتنازل	وقف طائقة اليهود		طائفة اليهود		المادة المعتادة	٦ غروش أسدية	
	-	ç	السكناج				
حضور	الحاخام مندا	ركيار طائفة السكتاج	1366				
محاسية	اليهودي				أجرة سكن	٩٠ زلطة	
محاسية	اليهودي				أجرة سكن	١٥٠ زلطة	
	اليهودي				دائن	٠ ٨٨ زلطة	
	اليهودي				دائن	۲۶۰ زلطة	
ضبط ومبيع	موصي اليهودي				دائن	۱۸۰ زلطة	2,4
	اليهودي الساعتجي				دائن	١٦٠ زلطات	
	اليهودي المقاد				دائن	١٠٥ زلطة	
ضبط ومييع	ابرام اليهودي				دائن	۲۴۰ زلطة	مكرر

ú

مشراه اسياف اليهودي الشلبي المسابق اليهودي الشلبي المسابق اليهودي المسابق اليهودي الدلالة المسابق اليهودي الدلالة المسابق اليهودي الدلال المسابق اليهودي اليهود المسابق اليهودي اليهود المسابق اليهودي المسابق اليهودي المسابق اليهودي المسابق اليهودي المسابق اليهودي المسابق اليهودي ال							
الراه السياف اليهودي الشلمي الراه ولد بخور اليهودي الدلال خبط وصيع باسف اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال السكتاج اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال المحاسبة اليهود اليهو	نة اليهود		طائفة اليهرد		العادة المعتادة كل سنة	ع غروش أسدية	
الراه السيات اليهودي الشلبي السيات اليهودي الشلبي وميع ياسف اليهودي الدلال اليهودي الدلال السكتاج () وكيل طائفة يهود مصور اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي المقابلة المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة المقابلة اليهودي اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي المقابلة اليهودي اليهودي المقابلة اليهودي الي	نة اليهود		طاغة اليهرد		المادة المعتادة	١٠ زلطات	
امراه السيات اليهودي الشلمي الميات اليهودي الشلمي الميات اليهودي الدلال اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال السكتاج () وكيل طائفة يهود السكتاج اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال اليهودي الدلال المحاسبة ومين المخواجة اساف بن الاصتطبولي دعوى				فرية سلوان قرب الصلوخية	أرض لليهود		
امراه السياف اليهودي الشلمي الموادي الشلمي المسابة اليهودي الدلال اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي الدلال المحاسبة اليهودي المحاسبة ومبيع اليهودي الدلال		بل عن ايساف اليهودي مغواجه وأبيه الصنطبولي			مستأجر لعمام الوقف إلى حين سداد الدين		
شراه اسياف اليهودي الشلبي فسط وسيح ياصف اليهودي الشلبي دعوى إيرام ولد بخور اليهودي الدلال محاصة اليهودي الدلال محاصة اليهودي السكتاج () وكيل طائفة يهود فسيط وسيح اليهودي		Kr			أجرة دار سكن	۹۷ زلطة	
الراه البيادي الشلمي البيودي الشلمي المياف البيودي الشلمي دعوى الدلال البيودي الدلال البيودي الدلال البيودي الدلال البيودي البيودي المحامية المحا					أجرة سكن الدار الصغيرة	۱۲۰ زلطة	
امراء اسياف اليهودي الشلبي فيط وصيح ياسف اليهودي الدلال دعوى الدلال اليهودي اليهودي الدلال اليهودي ا			طائنة السكناج				
امرام سمتيا اليهودي السياف اليهودي المنف اليهودي المرام ولد بعفور اليهودي الدلال					أجرة دار سكن	١٥٠ زلطة	
		עני			مدين	٨٠ غرش أسدي	
	بردي				دائن	٨٠ زلطة	
الرام مستهدات	وردي الشلبي			محلة الشرف	دار		
	ينا اليهودي				دائن	۰۰۰۷ زلطة	مكرر
ضبط ومبيع افرام برشيت اليهودي	ت اليهودي				دائن	٠٤٠١٤ زلطة	مكر

ú

	ضبط ومبيع	اليهودية				دائن	٠٤٥٧ زلطة	
				اليهرد				
61714	فواغ وتنازل	ونف طائفة اليهود		4116		المادة الممتادة	٦ غروش	
4	۱۹۲۲۲۸ دعوی	اليهودية	انبلة					
				اليهود		اليهود		
	ايقاف	طائفة اليهود		طائفة	محلة الشرف	دار بيد طائفة		
				اليهود				
	دعوى	طائفة اليهود		طائفة	بخط داود	دار بيد اليهود		
				اليهود				
	إقرار واعتراف	المعاخام رييون	وكيل طائفة اليهود	طائفة				
	:			اليهود				
	فواغ وتنازل	وقف طائفة اليهود		4187		المادة الممتادة	١٢ غرشاً أسدياً	
_	,				ظاهر القدس	اليهودية		
-	حضور	البهودية			الجهة الشمالية	غزاس کوم		
	ı			اليهود				
	فواخ وتنازل	ونف طائفة اليهود		طائفة		العادة المعتادة	٨ غروش أسدية	
				اليهرد				
	فواغ وتنازل	ونف طائفة اليهود		41:51		المادة المعتادة	۱۸ غرشآ	
	ضبط ومييح	مركاده اليهودي				داتن	۰۰،۲۵۲ زلطة	مكور
LAVI				اليهود		وثمن سكو	أسدية	
7	١٤١١٨/ فراغ وتنازل	وقف طائقة اليهود		433		العادة المعتادة	٥ و ٦٢ غوش	

	ضبط وميي	اليهودي			دائن	۲۶ زلطة	
	, v <u>.</u>	() ايهودي		محلة الشرف قرب دار بيد اليهود الدار المشتراة للسيد محي زادة بن حسن جلبي النشاشيي	دار بيد اليهود		
	فراغ وتنازل	وتف طاغة اليهود	طاغة		المادة المعتادة	٥ , ٧ غرش أسدي	
/A1788	۱۹۲۴۶ فراغ وتنازل ۱۸۲۸م	رنف طائفة اليهود	طائة اليهود		المادة الممتادة	٥ , ٥ غوش أسدي	
	ضبط ومييع	اليهودي المقاد			دائن	۱۲ زلطة	مكرر
	فرخ وتنازل	وقف طائفة اليهود	طائنة اليهود		المادة الممتادة	١٥ غرشاً أسدياً	
	دعوى	الحاخام ليا ولد اللمي () اليهودي		محلة الشرف	أجرة سكن دار الوقف/	۹۰۰۰ عن ثلاثة منوات	
	فواغ وتناذل	ونف طائفة اليهود	طائة اليهود		العادة المعتادة وثمن مكر	٦ غووش	
	نعمير	الذمي المحاحام وليا ولد الذمي لفي اليهودي		محلة الشرف	أجرة سكن ٢ سنوات	۹۰۰ غوش	
	ضبط ومبيع	الصفاد اليهودي			دائن	१४ ट्रीकी	

	دعوى	اليهودية سمحا	أم محمد المهتدي الذي أسلم			ملين	٤ ذهب	
	دعوى	الحاخام ياسف فرحي اليهودي			وقف الغبوسي			مكرر
	ضبط ومييح	اليهودية				دائن	١٢٠ زلطة	
		المعاخام شعبون نبوب	شامد			بیج دار		
		الحاخام موريته نبوب	ثنامد			بیح دار		
		الحاخام بن يامليم ولد واون ولياش اليهودي			من يهود صفد			
		اليهودي المقربي		اليهود/ المغاربة	العسلخ		سنوان	
	حضور	الحاخام سمويل مضار ولد افرام			محلة اليهود قرب ادار	دار	قابضي الثمن منذ ٧	
	دعوى	باسف ولد برسياقة اليهودي			في وقف الغنوسي ﴿ أَجِرَةَ تَعْمِيرُ وَارْ	أجرة تعمير دار		مكرر
(6) (7)	و المام والمام	اليهودية				دين	۹ ()	
۱۹۲۴۱ دعوی	دعوى	ياسف ولد برسياقة اليهودي ياسف			في وقف الغنوسي يسكن بالإيجار	يسكن بالإيجار	٥٧ زلطة	
	(اليهود		عر		
	أفراخ وتنازل	وقف طائفة اليهود		طائفة		المادة المعنادة ثمن ٦ غروش أسلية	٦ غروش أسدية	
PIVIS				اليهود		1		
121160	١٤٤٥م/ فراغ وتنازل	وقف طائفة اليهود		4187		المادة المعتادة ثمن	العادة المعتادة ثمن ٥ ، ٤ غرش أسدي	
		العاننام حاييم			الخليل			
		أم مركاده كوير			الخليل			
	براءة	مركاده كوير اليهودي				يرامة من زهن	٠٠٠زلطة	

	ضبط ومبيع	ياسف اليهودي			دين	٥ زلطات	مكرر
PIATT	١٨٢٢ع ضبط ومبيح	بردى اليهودي			دين	۸ زلطات	مكرر
13116/	١٤٢٨ه/ ضبط ومبيع	البهودية			دين	١٦٠ زلطة	
	محاسبة	البهود			أجرة سكن	۲()	
		برشيت اليهودي			دائڻ	١١٠٠ زلطة	
		دوبتي اليهودي			دائڻ	٠ ٨ زلطة	T
	ضبط ومبيع	رونيه اليهودي			دائن	۱۲۰۰ زلطة	مكرر
	ضبط ومبيع	ياسف اليهودي			مكن بالإجار في دار الونف	ې ٦٠ زلطة	مکوّد
	دعوى	المتاجر اليهودي	تاجر في السكن والإسكان				
		بوده اليهودي			دين	۲۷ زلطة	
7				المناربة			
13112/	ضبط وميي	داريد اليهودي الدراكشي		المن	دین	٥٧ زلطة	
				اليهود			
	دعوى	الحاخام روينية اليهودي	ترجمان وكلاه طائفة اليهود	طافتة			
	ضبط ومييح	حييم السرجلي اليهودي			دين حييم	١١ زلطة	
		اليهود			حاكورة ييد اليهود	ىق	
	دعوى	اليهود			دار بيد اليهود		1
١							

ئ

		الحاخام رونية اليهودي	ترجمان			أجرة سكن	()	مكرر
	معانية	حسن الحلاق اليهودي	الملاق		دار الطاحونة من الدار الكبيرة	أجرة سكن	۱٤٠ زلطة	
	تولية ناظر	فغومك الععلم وينيوا	ترجمان طائفة اليهود	طائفة اليهود				
7 55		يهودي						بالمسجد الأنصى
141169	حضور	شاب يهودي	عمره ۱۵ سنة كسر طبقات					خربوا
	حفور	المعاشمام دويينو اليهودي	ترجمان طائفة الييود	طائقة اليهرو				مكور
		رونية اليهودي	ترجمان	طائنة اليهود		أجرة داد	()	مكور
		اليهودي السكناجي		الكاج		أجرة دار الباشا	٤٥٠ زلطة	مكور
		دابيد اليهودي			حارة اليهود	أجرة دار الطاحونة ٢٣٧ زلطة	۲۲۷ زنطة	مكور
	محاسبة	سمويل اليهودي			حارة اليهود	أجرة دار الطاحونة معمه زلطة	٥٠٠ زلطة	مكرر

۔]ن

		الحاخام ايرام ازرافي اليهودي			باب حظة	1		مكرر
		الماخام ياسف ولد الحاخام () اليهودي			باب حطة	ı		مكور
	شراه	فخر ملته الإسرائيلية المعاشام افراهيم ولمد المعاشام مورثية مون			باب حطة	شراه دار		مكور
		المعاشام أبرأم أرزأفي أليهودي			بخط باب حطة	-		
		المعاخام ياسف ولد المعاخام ()			بخط باب حطة	-		
	شواه	قخر ملته الإسرائيلية العاشام افراهيم ولمد العاشمام مورينة بنون			يخط باب حطة	دار	١٩٩ غرضاً	نفس الدار
		•		اليهود				
		دبينوا اليهودي	ترجمان طائفة اليهود	طائفة طا				مكرر
CIVEL	اليهود			اليهود				
121169	۹۹۲۱۵/ عزل ونعین وکلاء	الماخام مورنية اليهودي	وكيل طائفة اليهود	طائلة				
		المقاد اليهودي				دين	۸ زلطات	مكرر
		سلمون اليهودي				دين	١٨٧زلطة	مكرر
		اليهودي				دين	١١ زلطة	مكور
		روبنية المهودي				دين	٦ زلطة	مكور
		اسياف اليهودي				دين	١٢٩ زلطة	مكرر
	ضبط ومييع	درزفة اليهردي				دائق	۰۸۲ زلطة	

_	
п	P
	ı.
	Ľ

		اليهودي			دائن	Ç	۲۰۰ زلطة	
PIATO				اليهود/ المغاربة				
-	ضبط ومبيع	اليهودي المغربي		طان	دائن	Ç.	٥٧٧ زلطة	
		ياسف اليهودي			دائن	Ç	11 زلطة	مكرر
		الحاحام روييته اليهودي	رجمال	اليهود	ني	C.	ودارهه	محرر
	ضبط ومبيح	ايساف البقيلي اليهودي	:		دائر	دائن اليهودي ١٨٠		
		ابرام ولد () ابرام اليهودي ياسف ولد شعويل اليهودي						مکر ر مکر د
	حضور	الحاخام روفاييل	وكيل طائفة اليهود	طائفة اليهود				مكرر
	شراء	فعفر ملته المحاشتام افراييم ولمد موويتو	وكبل طائفة اليهود	طائفة اليهود				مكور
	وقف	اسحاق ولد يوسف سيمون اليهودي السكناجي	الواقف	طاهة السكتاج	دار ب ار	دار الوقف لصال يهود طبريا		
	ضبط ومييع	رويشة اليهودي			دائن	Çı	• • ٥ زلطة	مكرر
	دعوى	فرملي ياقوب اليهودي السكتاجي	الطحان	طاتفة				

ú

			آج		وترية		
	حيم سنبلاوس السكناجي	من حماية المسقوف		باب حطة	حاكورة و ٢ يبوت		
معاسة	اليهود				أجرة سكن	۲۳۲ زنطة	
	اليهودي السكناجي		السكناج				
	ومثت اوس تندراوس بن سورينه	من حماية المسقوف	طافئة	باب حطة	-		ر مکر
	المكاجي		السكناج				. . .
شواه مكورة	داويه سعوين يوسف سورينة اليهودي	من حماية الإنكليز		بابحطة	دار		مكرد
	اليهودي السكناجي		السكناج				
	ومثت اوس تندراوس بن سورينه	من حماية المسقوف		باب حطة	-		
	المكاجي		السكناج				
شراه	داويه سعوين يوسف سورينة اليهودي	من حماية الإنجليز		باب حطة	دار	()	تقس الدار
	ابن الحاخام باش الحاخام شليون	ابن المحاخام باش					
			اليهود				
	المعاشمام دويشية	ترجمان طاغنة اليهود	طائفة				
-			اليهود				
	المحاخام مريئة	وكيل طائفة اليهود	طافئة				مکرر
دعوى	اصىحق بن يعقوب اليهودي						
			المغاربة				
			البهود/				
	إبراهيم اليهودي المغربي		طائلة		دائن	۲۰۰ زلطة	-
ضبط ومبيع	ورثة اليهودي روبين				دين لللورثة	م١٠٠ زلطات	

		1				أبو فاطمة		
		ولف () سندراوس السكناجي ١١ > ١٠	من حماية المسكوف	11->:1- 41!!!		دار ملك للسكناج		
	اء مراء	مندل زرين شواكه اليهودي السكناجي من حماية النمسا		طائفة السكناج	بخط باب حطة بحارة الطررية	دار مکونة من ٤ بيوت وحاکورتين		
	شراء	اسرايل ولد مردخاي سورنية اليهودي السكناجي	من حماية المسكوف	طائفة السكناج	محلة باب حطة	دار مکونة من ٤ بيوت	۲۰۰۰ غوش آسدي	
	تعمير	الحاخام محماس				دائن	۲۶۷ زلطة	
		السحاع		السكناج		در پید است وکانت دار خلیل آبو طبخ		
		ووكيلاعن الذمي كوشون ولد صوش ترجمان سورنية اليهودي السكتاجي الريانية اليهودي السكتاجي	ترجمان	الرياع	يخط باب حطة			
	, <u>.</u> 1.	الذمي اسرائيل ولد مردخاي رافتك سورنية اليهودي السكناجي	من حماية المسكوف	الكتاج	ببغط باب حطة	شراء دار مكونة من ۲ بيوت سفلية وطبقة علوية	وووغ غرش اسدي	نه مها ومعرونة بدار خلينة
		السكناج		السكتاج		دار ملك		
/21101 6110	فداه	فخر ملته اليهودي () زرين () السكناجي	من حماية المسقوف	ال كناج				
	شراء وإيقاف	حييم سنبلاوس السكناجي	من حماية المستوف	السكناج	محلة باب حطة	دار مکونة من ٥ بيوت	٤٠٠٠ غرش آسدي	ىر مۇر
,							ı	

					,	,	
	المعاخام محماس اليهودي				مائرز	۲۶۶۷ زلطة	ž
				المغربي			
	اسياف اليهودي			وقف محمد	أجرة دكان وسكن ا١٧ زلطة	۱۷ زنطة	
				المغربي	وثلاثة دكاكيين		
	أولاد سعود اليهودي			وقف محمد	أجرة الدار الصغيرة المهم زلطة	۲۷۰ زلطة	مكرر
				المغربي			
مان	اليهودي			وقف محمد	أجرة الدار الكبيرة العلا زلطة	٥٧١ زلطة	
	والمعلم هلمون ولدبن يمنين اليهودي						
	المعلم حيم السرزلي ولد المعلم اصحاق اليهودي						
	4		المنارية				
	والحاخام شمويل ولد المغربي المعددي		طائفة				
	معر مسه معما ريو	وحيل عابته يهود اعتمى	اليهرد				
	الخواجة موسى ولد المعلم شحادة			مقيم في دمشق			T
	شمويل اليهودي						
حضور	الخواجة ربينوا ويواش ولد المعلم			مقيم في دمشق			
				صويا			
نيو.	ايرام اليه ولد يمقور اليه اليهودي			تحت فرية عين	يستان		

Ţ

		الالكرجي اليهودي			محلة الريشة	سكن	()	
	كشف ووقوف	ابن ياقوب الحكيم اليهودي			محلة الريشة	سكن		
3		وكيل اليهود				أجرة سكن دار العمارة	۳۷٥ زلطة	
١٥٢١٨ معاسبة	محاسبة	وكيل اليهود				سكن إيجار دار	ه۳۷ زلطة	
		قخرمك الموسوية الحاخام موريته	وكيل طائفة اليهود	طاغة اليهود		دار	١٠ غوشا صاغ	
	شراء	الحاخم يوسيف وبك راقرع كوانيت السكناجي اليهودي		السكناج	محلة باب حطة	دار مکونة من ۷ بيوت وحاکورة	۱۱۰۰ اغرش آسدي	
	حضور	موصي مركاد اليهودي	عضو في طائفة المخياطين					
		باسف ولد ابكدور اليهودي السكتاجي مستفيد من الوقف		السكناج				
_		سيمون ولد () اليهودي السكناجي	مستفيد من الوقف	طائفة السكناج				مكر
	ايقاف	حييم سنبلاوس المسكناجي	من حماية المسكوف	طائفة السكتاج				مكرر
	شراه	فخر الملة الإسرائيلية الحاخام مورينة وكيل طائفة اليهود	وكبل طائفة اليهود	طائفة اليهرد	محلة الشرف	دار العمروف بدار خرشیف		
	ضبط ومبيع	اليهودي			مقيم في الشام	دائن	٥٤٥ غرشاً أسدياً	

النهودي وكيل طائفة اليهود السكتاج طائفة الريشة أجرة دار سكن ١٩١٠ زلطة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود النهودي دار الطاحوية () اليهودي السكتاج طائفة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود طائفة اليهود النهودي دار السكن ١٩١٠ زلطة اليهود المكان (١٩٨١ زلطة اليهودي ودار المكان (١٩٨١ زلطة اليهودي (وجبة الهالك صليمان لرواس اليهودي السكتاج طائفة عهود السكتاج طائفة اليهودي السكتاج السكتاج طائفة اليهودي ودار السكتاج طائفة اليهودي ودار السكتاج السكتاج طائفة اليهودي السكتاج طائفة اليهودي ودار السكتاج طائفة اليهودي السكتاج طائفة اليهودي السكتاج اللهودي السكتاج طائفة اليهودي السكتاج اللهودي السكتاج اللهودي السكتاج طائفة اليهودي السكتاج طائفة اليهودي السكتاج طائفة اليهودي السكتاج طائفة اللهودي السكتاج طائفة اللهودي السكتاج طائفة اللهودي السكتاج اللهودي السكتاج اللهودي السكتاج اللهودي السكتاج اللهودي السكتاج طائفة الهودي السكتاج اللهودي الهودي اللهودي اللهودي الهودي اللهودي اللهودي اللهودي اللهودي الهودي اللهودي الهودي الهودي الهودي الهودي الهودي الهودي اللهودي الهودي		Ş	6-24-4-18						
الكرجي اليودي معلة الريئة الجودي معلة الريئة الجود المكن معلة الريئة الجود المكن التهددي اليودي معلة الريئة الجود المكن التهددي التعدد		<u>.</u>	اد او حدية العددي						
سحاسبة الاكترجي اليهودي الديالة محاسبة اليهودي محاسبة اليهودي محاسبة المواجة رئية اليهودي محاسبة المواجة رئية اليهودي محاسبة المواجة رئية اليهودي محاسبة المحتاجي المحتاجي المحتاجي محاسبة المحتاجي المحتاجي المحتاج المحتاجي المحتاجة اليهودي المحتاجي المحتاجة اليهودي المحتاجة اليهودي المختاطنة اليهودي المحتاجة اليهودي المحتاجة اليهودي		قيد بالإذن	وكيل السكناج		السكناج		طلب شراء		
الالكرجي اليهودي الجودي العالم المسبة الالكرجي اليودي () الجودي الجودي () الجودي المساخام اكامام رسو وكيل طائفة اليهود اليهود اليهودي المحاجر		حضور	الدمية سازة اليهودية	زوجة الهالك صليمان لرواس اليهودي			رهن		
النيودي اليودي اليودي اليودي التيودي المحافة الريشة المرتبة المرتبة المرتبة المرتبة المرتبة المرتبة اليودي المحافة اليود الليودي المحافة اليود المحافة اليود المحافة اليود المحافقة اليود اليود المحافقة اليود اليود المحافقة اليود المحافقة اليود المحافقة اليود المحافقة اليود المحافقة اليود المحافقة ال			اليهودي	الخياطد			دار اليهودي ودار السوسي	۱۱۸۲ زلطة	ž
الكرجي اليهودي محلة الريشة أجرة دار سكن ١٩٠٠ زلطة اليهودي البيودي المحلة الريشة أجرة دار سكن ١٩٠٠ زلطة اليهود اليهودي المحاتام اكامام رسو وكيل طائفة اليهود اليهود اليهود اليهود اليهودي المخاجم المخاجم المخاجم دعوى المخاجم				A Second Second	اليهرد			3	ي ک
سحاسبة الالكرجي اليهودي العبودي العبودي الجرة دار سكن ١٩٠١ زلطة حضور الحاخام اكامام رسو وكيل طائفة اليهود طائفة النهودي دموى الخواجة رئية اليهودي ارجمان طائفة اليهود طائفة اليهودة دار سكن ١١١٠ غروش محاسبة اليهودي اليهودي السكناجي السكناجي السكناجي السكناجي محاسبة السكناجي السكناجي السكناجي السكناجي					اليهود			4 .	
الالكرجي اليهودي محلة الريشة أجرة دار سكن 100 زلطة المحاسبة الإيودي اليهودي اليهودي اليهودي التهودي التعام اكامام رسو وكيل طائقة اليهود طائقة اليهود طائقة اليهود طائقة اليهود التعام اكامام رسو وكيل طائقة اليهود طائقة اليهود التعام اكامام رسو وكيل طائقة اليهود التعام التعام اكامام رسودي التعام اكامام رسودي التعام ال			ررنية	ترجمان اليهود	130		أجرة دار	٥٠٠ زلطة	مكر
الالكرجي اليهودي محاسبة الالكرجي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي المحافا الريشة أجرة دار سكن () اليهودي المحافام اكامام رسو وكيل طائفة اليهود طائفة اليهود اليهود النهودي التيهود النهودي الرجمان طائفة اليهود اليهود اليهود اليهودي اليهودي اليهودي اليهودي اليهود اليهود اليهود اليهودي اليهود اللهاحونة () المحاسبة اليهودي اللهاحونة () المحاسبة اليهودي اللهودي اللهاحونة () المحاسبة اليهودي اللهودي اللهود					المكناج		السكناجي		,
الالكرجي اليهودي محاسبة الالكرجي اليهودي المحاسبة المريشة أجرة دار سكن 100 زلطة المحاسبة المريشة أجرة دار سكن 100 زلطة المحاسوني المحاسطات اليهودي المحاسطات المحاسطا			السكناجي		طائفة		أجرة دار سكن	()	عرر
محاسبة الالكرجي اليهودي محلة الريشة أجرة دار سكن ١٠٠ زلطة النائدة اليشة البرشة أجرة دار سكن ١٢٠٠ زلطة النائدة اليهودي المائدة اليهود النائدة اليهود اليهود اليهود النائدة اليهود النائدة اليهود اليهود اليهود اليهود ال		محالبة	اليهودي				أجرة دار الطاحونة	()	مكرر
ن الالكرجي اليهودي محلة الريشة أجرة دار سكن ١٠٠٠ زلطة اليهددي اليهددي اليهددي اليهددي المحلة الريشة أجرة دار سكن ١٢٠٠ زلطة اليهددي اليهودي المحاتام اكامام رسو وكيل طائقة اليهود اليهودي اليهودي اليهودي	LAILOL LALA	دعوى	الخواجة رنية اليهودي	ترجمان طائفة اليهود	طائقة اليهرد		دائن	١٥١٠ غروش	
الالكرجي اليهودي العددي ١٠٠ زلطة الريشة أجرة دار سكن ١٣٠٠ زلطة اليودي اليهودي العددي المناه الريشة الجرة دار سكن ١٣٠٠ زلطة اليهودي العهودي العمودي ال		حضور	الحاشام المامام رسو	وكيل طائفة اليهود	طائفه اليهود				
الالكرجي اليهودي أجرة دار سكن ١٩٠٠ زلطة الايودي أجرة دار سكن ١٩٠٠ زلطة اليودي							ا) اليهودي		
الالكرجي اليهودي			اليهودي			محلة الريشة	أجرة دار سكن	١٢٠٠ زلطة	مكرر
		محاسبة	الالكرجي اليهودي			محلة الريشة	أجرة دار سكن	۱۰۰ زلطة	مكرر

Ĵ

Ļ

				اليهودي		
بيان حساب	دار اليهودي			حساب حکو دار	<u>(</u>	
	بخور اليهودي					مكور
	رينوا البهودي	ترجمان طائفة اليهود				يکر
					مندیل وجوز جلف ماس	
حضور	الحاخام بخور اكوبني مشاهرلي		الهالك باسكلة	يرأمة من وهن	۱۵۰۰ غرش اسدي مقابل ۱۰۰	
ضبط ومبيع	سليمان اليهودي			دائن	۰ ۲۴ زلطة	
	الحاخام وونية اليهودي		وقف خليل العزي أجرة سكن الحريري/الدار الكبيرة	أجرة سكن	٥٧٧ زلطة	مکرد
ا م	ايساف اليهودي		وقف خليل المزي الحريري	وقف خليل الموزي أجرة دكان وسكن ٨٠ زلطة المحريري	۰ ۸ زلطة	مکرد
دعوى	اليهودية			كرم اليهودية في الأصل كرم الجراحية		

Ę.

	ضبط ومييع	اليهودي المقاد			دائن	٧زلطات	مكرر
		شوان اليهودي	נענ		دائن	١٤ زلطة	
		اليهودي الطوقبلي			دائن	١٦٢ زلطة	
	ضبط ومييح	بخور السلالكل اليهودي			دائن	١١ زلطة	
7	دعوى	الحاخام ياسف منحاس اليهودي			أجرة تعمير		
	حضور	وكبل طائفة اليهود وترجمانها	طائنة اليهود				-
	شراء	مريام اليهودية بنت ابرام اليهودي الادرنلي		ساحة القلعة في الشمال	دار	۱۰۰۰غرش آسدي	
	ضبط ومييع	سليمان البندادي			دائن	٠ ١٣ زلطة	
	š	,			G 3 G T X	بورسي الله واحش أجواز فضة واحش وجوزين فراس فضة	
	انن شرعي	فخر الملة الإسرائيلية الحاخم ياسف ولد زخريا اليهودي كاسله له السري		محلة الريشة			مكور
	دعوی	الذمي حييم وند سعود المغربي اليهودي	طائقة اليهود/ المنارية				
121100	اماده/ ضبط ومبيع	اسحاق اليهودي			دائن	٠٠٠ زلطة	مكور

ئ

ويُعدّ الكشاف العام (الجدول الرقم (١-١)) مرشداً وملخصاً عاماً لموضوع الدراسة ولحركة اليهود داخل مدينة القدس ومجتمعها. لذا لجأ الباحث إلى وضعه، لجمع مادة السجلات الشرعية العلمية، وليسهّل عملية التعامل معها وتحليلها بجداول إحصائية منظّمة، بحسب السنوات بالترتيب ونوع الحجة واسم اليهودي، وصفته أو وظيفته، والطائفة التي ينتمي إليها، ومكان سكنه وإقامته، ونوع الرسم المتحصّل ومقداره، ومن باب فهم متعلقات موضوع الدراسة، وحساسيته وخطورته، خاصة أنه جاء قبل فترة الانفتاح العثماني، وقوانين التنظيمات العثمانية، والهجرة اليهودية المكثّفة إلى فلسطين.

ويكشف الكشاف العام (الجدول الرقم (١-١)) من خلال دلائل ومؤشرات الأسماء والمهن وأماكن السكن، عن طبيعة الأعمال التي مارسها اليهود، وعلاقتهم بالسلطة العثمانية والمجتمع المحلي، وتحديد ما يمتلكه اليهود من الأراضي ودور السكن، وما استأجروه من دور السكن والدكاكين، التي تعطي مؤشراً عن حقيقة أعداد يهود القدس، وتردّ على مزاعم ذكرها بعض المؤرخين والرحالة واليهود بأن عدد اليهود أكثر مما صوّره الرحالة والمؤرخون، سواء من حيث الحجم، أو نوع المعاملة التي عومل بها اليهود من قبل السلطة العثمانية وأهالي القدس.

ودل هذا التنوع في القضايا وموضوعات الحجج الشرعية، وكان اليهود طرفاً فيها، على حجم مشاركة اليهود في الحياة العامة في مدينة القدس، ونوع العلاقة السائدة بين اليهود وفئات المجتمع المقدسي، سواء من المسلمين أو النصارى. وأثبتت الحجج الشرعية أن علاقات اليهود بالمسلمين كانت أكثر منها بالنصارى، وتكاد الحجج الشرعية الخاصة باليهود تخلو من أي نوع من العلاقة بين اليهود والنصارى. فعلاقة اليهود مع المسلمين ثابتة في المشاركة في عقود البيع والشراء، والاستئجار، والديون وغيرها.

ولا يمكن الوقوف على طبيعة وحجم حركة اليهود في مدينة القدس، إلا من خلال عمل جداول إحصائية، تحلل حركتهم بحسب موضوعات الدراسة. وسنعرض في الجدول الرقم (٢_٢) نوع الحجج الشرعية وعددها، والمعلومات الباقية سنعرضها بحسب موضوعات الدراسة، وفي بطونها.

الجدول الرقم (٢_٢) نوع وعدد حجج السجلات الشرعية

المجموع	العدد دخل الحجة	المدد	نوع الحجة	الرقم
۳۷		۳۷	دعوی	1
YV	Yo	Υ	دين	۲
٤	٤		دين حاجات	٣
18	3.7		دائن	٤
27	877		مدين	٥
۲	۲		عوائد سكن	٦
۲٥	10	٧	إيقاف	٧
٤		٤	إقرار واعتراف	۸.
٧٤		٧٤	ضبط ومبيع	٩
ŧ		٤	بیان حساب	١.
۳.		٣٠	حضور	11
70		40	محاسبة شرعية	17
۲.		٧٠	فراغ وتنازل	
71		7.5	شراء وبيع	١٤
٦		1	نثبت حکر	10
١		1	حكر	17
10		10	كشف ووقوف	1٧
77	70	١	عادة معتادة	١٨
١	١		عوائد عرفية	19
۱۳	11	۲	براءة شرعية	۲.
١		1	اشهاد	71
11	١٠	١	رهن	**
٧٢	11	٦	استئجار	77
٤	١	٣	اشهار الإسلام	3.7
۲		۲	قبض وتسلم	70
١		١	تولية ناظر	77
١		١	عزل وتعيين	۲۷
۲		٣	قيد بالإذن	44
۵۷٦				المجموع العا

يبين الجدول الرقم (٢-٢) موضوعات الحجج الشرعية، المبيّنة في بداية كلّ حجّة، ويكون اليهود طرفاً فيها، والبالغ عددها ٢٨ حجة أو موضوعاً، وهي ما اشترك فيها اليهود مع بعضهم البعض أو مع مختلف فئات المجتمع المقدسي، وبالتحديد مع المسلمين، حيث بلغت أكثر القضايا تداولاً وذكراً لليهود في حجج الضبط والمبيع البالغ عددها ٧٤ حجة ضبط ومبيع، وتتعلق بتركة الميت وتقاسمها بين الورثة، وورد فيها ذكر ديّن أو مدين أو أجرة لليهود، وتليها حجج الاستئجار بعددها ٧٢ حالة استئجار، وهي متعلقة بأمور إيجار دور السكن والدكاكين، الأمر الذي يدل على حجم مشاركة اليهود في متعلقات دين المال، دائن أو مدين، ودور السكن وبيوت الإيجار، التي لم الحصر في فئة أو طائفة، فتشارك فيها الجميع، بغضّ النظر عن أصولهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية.

أما أقلها ذكراً فهي حجج تولية الناظر، وحجج التعيين والعزل، ومرد ذلك إلى قلة حالة الإيقاف التي أوقفها يهود القدس على مؤسساتهم وكنسهم وفقرائهم، إضافة إلى قلة ملكهم في دور السكن والدكاكين والمحال التجارية والأراضي، مقارنة بما يمتلكه المسلمون والنصارى. أما عن ندرة حالات تعيين وعزل وكلاء طائفة يهود القدس، فهي مقتصرة على اليهود أنفسهم، والسلطة العثمانية تشرف وتصادق في حالتي التعيين والعزل، بمعنى أنها لا تتدخل بشكل مباشر في عملية تعيين أو عزل وكلاء طائفة اليهود، بما يتسق مع نظام الدولة العام (القانوني والعرفي)، المتمثل بنظام الملة العثماني، ويضاف إليه سياستها العامة المتبعة مع غير المسلمين، حفاظاً على حرية الأديان وسياسة التسامح الإسلامية.

وبلغ مجموع موضوعات الحجج الشرعية ٥٧٦ حجة شرعية، تعددت قضاياها، وحوت كثيراً من التفصيل على اختلاف القضايا التي دوّنت في محكمة القدس الشرعية، بحيث زادت من ثراء الموضوع وتنزّع أدلة الدراسة وموضوعاتها، الأمر الذي أسهم بشكل فاعل في وضع جداول إحصائية عن كل ما يتعلق بأمور دور السكن، سواء بالإيجار أو الملك، ومقدار رسم الديْن ونوعه، وتحديد مَنْ هو الدائن مِنَ المدين، ومعرفة طائفته، الموضحة في ثنايا الدراسة.

وتطلعنا المادة التي توفرها السجلات الشرعية، كما أشرنا إليها في الكشاف العام (الجدول الرقم (٢_١))، على أعداد وفئات اليهود الاجتماعية في القدس، والأحياء والمحلات التي سكنوها، وتُعرفنا بوكلاء يهود القدس، سواء كانوا من طائفة اليهود أو من طائفة السكناج، ومهام كلَّ منهم وواجباته، وتعرفنا بكنس ومقابر ومدافن الموتى

عند اليهود، إضافة إلى تفصيلات الحياة الاقتصادية. وافتقرت السجلات إلى المادة التي تختص بالأسرة والعائلة اليهودية، فهي لا تطلعنا على أحوال اليهود الشخصية وقوانينهم المدنية. ويبدو أن اليهود لم يكونوا يلجأون عند الزواج والطلاق والخلافات الأسرية إلى المحكمة الشرعية، بل يلجأون إلى محاكمهم الخاصة ليفصل بينهم وفق قوانينهم وشريعتهم اليهودية، بمعنى أن قضايا الأحوال الشخصية والمدنية، تُعرض على أساس المعتقد والدين، لذا لم نجد خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، أية وثيقة (حجة) تشير إلى هذا الأمر، باستثناء واحدة (على الفترة التي تناولتها الدراسة، أية وثيقة (حجة) تشير

أكد النظام القضائي المتبع في سنجق القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، حرصه على التعامل مع يهود القدس بالوجهة الشرعية من دون النظر إلى الاختلاف الديني والمذهبي (٥) بين اليهودية والإسلام. ويُعدّ هذا من بين الأسباب التي دفعت باليهود إلى اللجوء إلى المحكمة الشرعية، فكل ما يشترطه حاخاماتهم وشريعتهم أن لا تعرض أحوالهم الشخصية من قبل اليهود في المحكمة الشرعية. وهذا إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على أنهم يرتضون الحكم الشرعي بقواعده الإسلامية في خصوماتهم ومنازعاتهم، وعلى المذهب الحنفي، سواء بين يهود القدس أو مع بقية فئات المجتمع المقدسي، ومن يريد الإسلام من اليهود. فرفعوا إلى المحكمة الشرعية القضايا المتعلقة بأمور البيع والتجارة ومختلف الدعاوى والنزاعات القضائية، والشراء وبيع الأملاك، بأمور البيع والتجارة ومختلف الدعاوى والنزاعات القضائية، والشراء وبيع الأملاك، الشرع الحنيف.

٢-الإحصاء السكاني ليهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي

عرفت الدولة العثمانية الإحصاء السكاني أفضل من سابقاتها من الدول الإسلامية (١)، ومع أنه لم يكن دورياً أو منتظماً (٧)، بل كان يجري مرة واحدة كل ٣٠

⁽٤) وهي ما سنتعرّض له لاحقاً.

⁽٥) دونالد كواترت، الدولة العثهانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٢٢م، تعريب أيمن أرمنازي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٦_٣٠٦.

⁽٦) وليد مصطفى، القدس سكان وعمران، من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٦ (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٧)، ص ٢١.

 ⁽٧) كان يُقصد من الإحصاء العثمإني معرفة طاقات البلد السكانية والاقتصادية وتطبيق النظم الضريبية فيه
 أو من أجل الحفاظ على ما كان سائداً ومعتاداً عليه أهل البلد، ولكن هذا النوع من الإحصاء لم يكن يطبّق في كل =

أو ٤٠ سنة، وأحياناً أقل من ذلك (١٠)، ولم يكن الإحصاء العثماني بدافع معرفة تعداد رعاياها بما فيهم طوائف يهود القدس، بقدر ما كان للتعرّف إلى أعداد اليهود والنصارى دافعي الجزية والضرائب المفروضة، بما يحقق لها مقدار تحصيل الجزية والعوائد المالية منهم (١٠).

ذكر بن أريه (Ben-Arieh) أنه من الصعب تحديد عدد سكان يهود القدس في أي وقت من القرن ١٦هـ/ ١٩م، وخاصة الثلثين الأول والثاني من القرن ذاته، لأن معظم تقديرات يهود القدس المتوافرة في الدراسات اعتمدت على رسائل النصاري (١٠٠) التي لم تكن منسقة وغير واضحة، وفي الغالب لا قيمة لها. وفسر ذلك بأن كبار المسؤولين من يهود القدس (كوكيل طائفة اليهود، ومتنفّذيهم من التجار وأصحاب الوظائف الإدارية في الدولة ومتسلمية القدس) كان لديهم خوف من معرفة أعداد يهود القدس الحقيقية في المدينة، فالإشارة إلى قلة أعدادهم ستؤثر في حجم المساعدات المالية التي تردهم من الدول الأجنبية، ولا تزيد من أهمية طوائف اليهود في الدوائر النصرانية (١١٠).

الولايات والألوية، فبعض المناطق لم يحدَّد عدد سكانها، وإنها كان اهتهام الدولة يهتم بتقدير عدد غير المسلمين فيها لأغراض الجزية. انظر: خليل ساحلي أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثهاني: بحوث ووثائق وقوانين (إرسيكا-إسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي-مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ٢٠٠٠ ص ٢٦، ولمزيد من التفاصيل عن تاريخ الإحصاء السكاني في الدولة العثهانية، انظر: وليد العريض، «تاريخ الإحصاء السكاني في الدولة العثهانية، انظر: وليد العريض، «تاريخ الإحصاء السكاني في الدولة العثهانية والاجتماعية)، السنة العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٧٧ - ١٣٩٩.

 ⁽A) أكمل الدين إحسان أوغلي، مشرف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي (إسطنبول:
 مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول، ١٩٩٩)، ص ٥٥٤.

 ⁽٩) إبراهيم الربايعة، قطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية
 (٩٢٢هـ/١٥١٦مـ ١٣٦٥هـ/١٨٩٧م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار (الجامعة الأردنية)، السنة ٢، العدد ٢
 (٨٠٠٠)، ص. ١٠٥٥٠.

⁽۱۰) وكان موضوع الحديث فيها نصارى القدس، وليس يهود القدس الشريف، ومن خلال عرضها لموضوعها الأصلي (نصارى القدس) نجد إشارات هنا وهناك عن طائفة اليهود، ولكنها إشارات عرضية من باب الاستشهاد بالأوضاع القائمة على غير المسلمين. انظر: أسبريدون، «حوليات فلسطين (۱۸۲۱ ـ ۱۸۲۱م)،» مجلة الخرعية الشرقية لفلسطين، العدد ۱۸ (۱۹۳۸).

Yehoshua Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty (11) Years of the Nineteenth Century According to Western Sources,» paper presented at: Studies on Palestine during the Ottoman Period, edited by Moshe Maoz (Jerusalem: Magnes Press, 1975), p. 120; F. E. Peters, Jerusalem the Holy City in the Eyes of Chroniclers, Visitors, Pilgrims, and Prophets from the Days of Abraham to the Beginning of Modern Times (Princetion, NJ: Princetion University Press, 1985), p. 130.

وبناءً على كثرة الشكوك حول مصادر تقدير أعداد اليهود، لا يسع الباحث إلا الاعتماد على المصادر العثمانية، ومنها سجلات محكمة القدس الشرعية (11)، التزاماً بمنهج الدراسة ومصدرها الوحيد تقريباً، والظروف المحيطة باليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، ولأنها تمثل السجلات الرسمية الحكومية التي تعاملت مع يهود القدس المواطنين العثمانيين، وجزءاً من رعاياها الخاضعين لسلطانها. لذا سيلجأ الباحث إلى الاعتماد على ما وفّرته السجلات الشرعية، حول تقدير أعداد يهود القدس، من خلال ما قام به من عمل الكشاف العام لحركة يهود القدس (انظر الجدول الرقم (1-1)، أو الكشاف العام لحركة يهود القدس، والجدول الرقم (1-1) عن نوع وعدد حجج السجلات الشرعية، والجدول الرقم (1-1) عن أملاك اليهود وأوقافهم)، ومقارنتها بما ذكرته دراسات أخرى من أعداد يهود القدس، وتفسير ظروف تراجع وتقلّص أعدادهم.

أ عدد يهود القدس في سجلات محكمة القدس الشرعية

أوردت السجلات الشرعية، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، عدد غير المسلمين (يهود ونصارى القدس) دافعي ضريبة الجزية في حجّة شرعية، بعنوان: «جزية القدس»، بتاريخ ١٢٢٥هـ/١٨١٠م(١٢٠)، أو مجمل عددهم الذي لا يتعدّى ذكر عدد الرؤوس المستحقين لدفع الجزية من اليهود والنصارى، من دون أن تفصل بين المتحصّل بين

⁽١٢) بينت الدراسات العربية التي اعتمدت على دفاتر التحرير العثانية، وسجلات محكمة القدس الشرعية، أن أوّل مسح سكاني للواء القدس الشريف كان في ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥م، الذي قدّر فيه عدد اليهود دافعي الجزية بمقدار ١٩٩٩ خانة (أسرة). انظر: الربايعة، وطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قبيل الحركة الصهيونية (٩٢١هـ/ ١٥١٩م - ١٩٣٥هـ/ ١٩٨٩م)، ص ١٠٥٥ وذكروا باسم جماعة اليهود، وزاد عددهم بعد هذا التاريخ، إذ تعود زيادتهم إلى هروب يهود الأندلس ١٩٨٨ / ١٩٤٩م، من الكاثوليكيين واللجوء إلى الدولة العثمانية، وأقاموا في مدن عدة من بينها مدينة القدس، الشريف. انظر أيضاً: نوفان السوارية، والسكان في مدينة القدس، ووقة قدّمت إلى: القدس القدس الشريف. انظر أيضاً: نوفان السوارية، والسكان في مدينة القدس عاصمة قدّمت إلى: القدس القدس القدس: أوراق المؤتمر الدولي عن القدس ٢٠٠٩، احتفالية الأردن بالقدس عاصمة للثقافة العربية، ٢ ج (عيّان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٨٨. حيث ذكر دفتر تحرير (1015 D. اسنة عداد عليه عداليه و داخكام على تقدير عدد اليهود والحكام على تقدير عدد اليهود دافعي الضرائب، كيا حدث في عام ٩٨٠ مر ١٩٧٢، من الدول عن الأمور المالية) كل عدد اليهود في المدينة بمن فيهم اليهود الزائرين، البالغ تعدادهم ١٧٥ خانة. لذا قام القاضي بإرسال من يضبط تعداد اليهود في كنيسهم، وبلغوا ١١٥ يهودياً. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٥٥ ١٨ جمادى الأولى ١٩٨٥/ ١٢ اليهود في كنيسهم، وبلغوا ١١٥ يهودياً. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٥٥ ١٨ جمادى الأولى ١٩٥٠ أيلول/ سبتمبر ١٥٠٧م، ص ٢٠٠ مدرية الربايعة، المصدر نفسه، ص ١٠٥، من ١٩٥٠، ص ٢٠٠ مدرية الربايعة، المصدر نفسه، ص ١٠٥٠.

⁽١٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ [رجب] ١٢٢٥هـ/ ٢١ آب/أغسطس ١٨١٠، ص ١٠٥٠.

طوائفهم. فقد أشارت إلى إجمالي العدد، وهو ٥٣٩٢ رأساً يهودياً ونصرانياً، ولم تذكر تفاصيل أخرى تبين المتحصّل من طائفة اليهود، ومن طائفة السكناج، أو من طوائف نصارى القدس، سواء المتحصّل عن عدد أعلى قيمة متحصّلة، وأوسط قيمة، وأدنى قيمة (١٤).

حاول الباحث الوقوف على عدد يهود القدس من خلال الفصل بين أعداد اليهود وأعداد النصارى، بالاعتماد على الكشاف العام لحركة يهود القدس (الجدول الرقم (٢_١))، والجدولين الفرعيين الرقمين (٢_٢) و(٢_٣)) اللذين اعتمدا على ما ورد في السجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

لقد أشارت الجداول السابقة إلى عدد يهود القدس من خلال حصر أسماء اليهود، كما هو موضح في الجدول الرقم (٢-٣) الذي يكشف عن أسماء يهود القدس من الذكور والإناث، وألقابهم الوظيفية التي تدلّ على وظائفهم في متسلّمية القدس، ومكانتهم في المجتمع المحلي وبين اليهود (١٠٠)، وإحصاء من تعاملوا مع محكمة القدس الشرعية، ليعطينا تصوّراً عاماً عن طبيعة هذه الأعداد.

وتتبّع الباحث أسماء اليهود، كما وردت في حجج السجلات، ورتّبها ترتيباً هجائياً، لنتمكّن من حصرها بعد إبعاد الأنثى اليهودية عن عملية الإحصاء، لأنها لا تُعدّ خانة عثمانية، وحذف المتكرر والمتشابه من أسماء اليهود، واليهود الذين كانت إقامتهم خارج مدينة القدس. فقد أشار الكشاف العام (الجدول الرقم (Y-1)) إلى إقامة بعضهم في الشام، وإسطنبول، والخليل، وطبريا، وصفد وأسكلة بيروت، وأنهم زاروا مدينة القدس من مختلف مدن الدولة العثمانية، إما بقصد السياحة الدينية أو بقصد التجارة، ويخاصة اليهود القادمون من الشام وإسطنبول بهدف التجارة بشكل أساسي، وكذلك تمّ استبعاد القُصّر من الأطفال والمتوفين من اليهود.

⁽١٤) تفاصيل حول حجة جزية القدس، انظر: البند الثاني من المبحث الثالث عن «الجزية»، في الفصل الثالث من هذا الكتاب. ولم تؤشر حجة شرعية بعنوان «بوقجة الجزية» لعام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م إلى زيادة في عدد دافعي الجزية من يهود ونصارى القدس، عمّا ذكرته حجّة جزية القدس عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، باستثناه رفع قيمة المتحصّل في السنة المقبلة لعام ١٢٤٣هـ/ ١٨١٠م، على اليهود والنصارى كلّ بحسب فتته من دافعي الجزية، التي فرضتها الدولة بناءً على مستجدات في المصروفات، ففرضت على الفئة الأعلى من اليهود والنصارى ما قيمته ١٢ غرشاً [قرش]، والوسطى ٦ غروش [قروش]، والفئة الأدنى ٣ غروش [قروش]. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٣٠٣، رقم الحجة ١٤٤٢ه/ تموز/يوليو ١٨٨٧م، ص ٨٦٨.

⁽١٥) انظر: المبحث الخامس عن أعمال اليهود في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

البحدول الرقم (٢-٣) أسماء يهود القدس ذكوراً وإناثاً

مريام اليهودية بنت ابرام اليهودي الادرنلي	اليهودية ياسمين بنت ياسف
مركة اليهودية	اليهودية ياسمين
ئيا اليهودية	اليهودية مصمودة بئت نحاس المغربي
سمحه اليهودية	اليهودية ماريم المغربية
سنيورة اليهودية	اليهودية لونا
النمية اليهودية قاصرة	اليهودية الغرا
الذمية سارة اليهودية	اليهودية سمحا
راحيل بنت كفريل	اليهودية زوجة الهالك السماجي
داحيل بنت شبتاي اليهودي المخليلي	اليهودية زوجة نيازة اليهودي
حبارة اليهودية	اليهودية زوجة موصي
ا بیدا بنت یهو د	اليهودية بيدا بثت تسيم اكزيم اليهودي
آم مرکاده کوبر	اليهودية أشتير بنت شمعون اليهودي
آم مركاده ستيره اليهودية	مريان اليهودية
أم شدحادة اليهودية بنت ارويه	مريام البهودية
shand	أسماء الإناث

اروام أبو شعيت اليهودي	الالكوجي اليهودي
ادسوام اليهودي	افرام مسكينا اليهودي
أبن يمني اليهودي	افرام برشيت اليهودي
ابن ياقوب الحكيم اليهودي	افرام براقتة اليهودي
ابن الخمارة اليهودي	اصرايل اليهودي
ابن الخمارة اليهودي	اصحق بن يعقوب اليهودي
ابن المحاخام باش المحاخام شلبون	اصحاق ولد دودة اليهودي
إبراهيم اليهودي المغربي	اسياف اليهودي الشلبي
ابرام ولد بنخور اليهودي	اسياف اليهودي
ابرام ولد () ابرام اليهودي ياسف ولد شمويل اليهودي	استحاق ولد يوسف سيمون اليهودي السكناجي
ابرام سكينة اليهودي	اسحاق اليهودي ولد حاييم اليهودي
ابرام حمية اليهودي	اسحاق اليهودي
ابرام بزانقة اليهودي	استحاق الخمارة اليهودي
ابرام برشيت اليهودي	ازحاق بني الاصطانولي اليهودي
أبرام أليه ولد بخور اليه اليهودي	ادون الكردي اليهودي
ا ابرام الطفل ولد رابيد مولخة	اروام نيدا اليهودي
ابرام الزيات اليهودي	اروام الوق اليهودي
	أسماء الذكور

البليل البرودي اليهودي	المعاخام ريبون
برشيت اليهودي	المحاخام ربنبة اليهودي
بخور ولد ازحاق الخمارة اليهودي	التعاخام حاييم
بخور وأخية موسى اليهودي	حاخام الساحة اليهودي
بخور مسكينة اليهودي	الحاخام اكامام رسو
بخور دواس اليهودي	الحاخام افرام إفرام بزاشية
بخور اليهودي	المحاخام ابرام ارزافي اليهودي
بخور السلالكل اليهودي	الحاخام () وكيل طائفة يهود السكناج
بخور الخمارة اليهودي	جمون القصاب السننكلي اليهودي
بحرايحري اليهودي	جلبي أوباد اليهودي
باروخ موتره اليهودي	بيروخ مشيش اليهودي
ايساف ولدحليم غوش المغربي	بودى اليهودي
ايساف ساهبل اليهودي	بوده اليهودي
ايساف اليهودي	بودا ولد يخور خضره اليهودي
ايساف البقيلي اليهودي	بودا کهین
أولاد سعود اليهودي	بودا كهني اليهودي
اورام برشيت اليهودي	بودا التكيته الإنكليزي
أملان أولاد الذمي يجاران اليهودي	بليل كنيز اليهودي

 ${\bf j}$

•	
الحاخام ياسف منحاس اليهودي	الخواجة رنية اليهودي
الحاخام ياسف فرحي اليهودي	المخواجة اساف بن الاصنطبوئي
الحاخام موريثه نبوب	خضر برناص اليهودي
الحاخام موريتة كوهين البشاع البشلي اليهودي	حييم سنبلاوس السكناجي
الحاخام مورنية اليهودي	حييم اليهودي
الحاخام مندا	حييم السرجلي اليهودي
البحاشام مريئة	حليم ولد باخور عيش اليهودي
الحاخام محماس اليهودي	حسن الحلاق اليهودي
الحاخام متسون اليهودي	حاييم ولد اليهودي
المحاخام ليا ولد اللهي () اليهودي	حاييم بزائقه اليهودي
الحاخام شعبون نبوب	حايم ولد ابراهام اليهودي
الحائحام سمويل مضار ولدافرام اليهودي المغربي	حايم موسى اليهودي
الحاخام رونية اليهودي	حايم صرنافه
المحاشحام روفاييل	حايم سلمون سوي ولد روفاييل اليهودي الازمرلي
الحاخام روبينو اليهودي	حايم اليهودي
الحاخام روييتة اليهودي	الحاخم يوسيف وبك راقرع كوانيت السكناجي اليهودي
الحاخام روبنيو ولد صنويره اليهودي	الحماخام يهود وللدشوعر اليهودي
الحاخام روبنية اليهودي	الحاخام ياسف ولد الحاخام ()

ĺ	ì
	Č

الذمي موصي ولد اليهودي مركاده	شمعون اليهودي
المذمي موسى اليهودي	شلمون الدباغ اليهودي
اللمي مصارون اليهودي	شحادة كوبز ولدخضر اليهودي الخليلي
اللدمي حييم ولد سعود المغربي اليهودي	شاب يهودي
اللهمي بلاجي اليهودي	سيمون ولد () اليهودي السكناجي
اللدمي بخور ولد نسيم ولد خضر كرين اليهودي	سمويل اليهودي
اللهي بخور () اليهودي	سليمان اليهودي
الذمي اورام برشيت اليهودي	سليمان البغدادي
اللدمي اليهودي خضر	سلمون اليهودي
اللدمي الحاخام وليا ولد الذمي لفي اليهودي	سلحور مسكنه اليهودي
الذمي اسرائيل ولد مردخاي رافتك سورنية اليهودي السكناجي	ريتوا اليهودي
الذمي ابراهام اليهودي	روبثية اليهودي
درزفة اليهودي	روبني اليهودي
دربيه اليهودي	رفائيل ولدياسف اليهودي وسمي محمد إبراهيم
داويه سعوين يوسف سورينة اليهودي السكناجي	رفاييل اليهودي
دانين اليهودي	رحمون اليهودي
داريد اليهودي المراكشي	ريبتوا اليهودي
دابيد اليهودي	راييد مولخة اليهودي
تابع	

المعلم يانو ولد المعلم نغريا مندل زرين شواكه اليهودي موسكه اليهودي موضي التنكجي اليهودي موصي رولوا اليهودي
المعلم نخريا اكه اليهودي السكناجي به يي يي ياليهودي
المعلم نخريا اكه اليهودي السكناجي ب
المعلم نخريا اكه اليهودي السكناجي ن
المعلم نخريا اكه اليهودي السكناجي
المعلم نخريا
1
المعلم كريا اليهودي
المعلم حييم السرزلي ولد المعلم اصحاق اليهودي
مركاده ولمدشوعر اليهودي
مركاده كوير اليهودي
مركاده السكناجي
مركاده الحكيم الطييب اليهودي
مركاده ابن خضر كوبس اليهودي
a
كرابيد ابرام اليهودي
كرابيد ابرام اليهودي ليوت اليهودي المتاجر اليهودي مركاده ابن خضر كوبم

· ()	
ا ياسف ولد شوعر يزلي اليهودي	البهردي موصى الصوفيلي
ياسف ولد برسياقة اليهودي ياسف	اليهودي موريتة
ياسف ولد ابكدور اليهودي السكناجي	اليهودي المبيض
ياسف فرحي اليهودي	اليهودي الفتزاز
ياسف اليهودي	اليهودي العقاد
الذمي كرشون ولد صوش سورنية اليهودي السكناجي	اليهودي الطوقبلي
مثت اوس تندراوس بن سورينة اليهودي السكناجي	اليهودي السكناجي
ولف () سندراوس السكناجي السكناج	اليهودي الساعنجي
اليهودي روبين	اليهودي الخياط
والمعلم هلمون ولدبن يمنين اليهودي	اليهودي () سنيور ولد ()
والحاخام شمويل ولد المغربي اليهودي	اليهودي () السكناجي
وابيد الفائته اليهودي	يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه
الهائك حييم المغربي	يهودا ابراييم ولد يكدور
الهالك اليهودي () مسكينة	اليهود التنكجي
نحاس المغربي	ياقوب بودا وللدشوعر اليهودي
ميره ولد بخور اليهودي	ياقوب بن شحادة اليهودي
ران	

واستكمالاً لمنهج الإحصاء، قمنا بمقارنة عدد اليهود الذكور بعدد ما يمتلكه اليهود، وما استأجروه من دور سكن الملك والموقوفة والأراضي الزراعية (١١١)، لمعرفة ما إذا كان هذا العدد يشكّل خانة عثمانية، وهو الأسلوب المعتمد في الإحصاء العثماني، وضربنا هذا العدد بإجمالي متوسط عدد أفراد الأسرة، المتفق عليه عند الباحثين، يمكننا معرفة عدد اليهود الذين سكنوا مدينة القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة. فإذا علمنا أن متوسط عددهم كان خمسة أفراد، وكان هناك تطابق نسبي بين عدد أسماء اليهود وعدد الأملاك والدور المستأجرة، يمكننا أن نعتبر ذلك خانة عثمانية تبيّن اليهود الذين تعاملوا مع محكمة القدس الشرعية، وهي تسهم في وضع تصور عن طبيعة أعدادهم في مدينة القدس.

ويبيّن الجدول الرقم (٢-٣) أن عدد الذكور اليهود هو ١٩٨ فرداً يهودياً أقاموا في القدس، وهم يعتبرون من سكانها، في حين أن عدد الإناث في السجلات كان أقل كثيراً من الذكور، حيث بلغ عددهن لا ٢٨ امرأة يهودية. ويرجع قلّة عددهن إلى أن اليهود بطبيعتهم لا يختلفون كثيراً عن العرب، بتقديم مشاركة الرجل على المرأة. وهذا لا يعني أن الأنثى اليهودية لا يجوز لها أن تمتلك ملكاً خاصاً، أو تأخذ ميراثها، ومهرها، أو الحيازة بالشراء، وهو ما أثبتت السجلات الشرعية جواز حقها في الملك الخاص، والميراث والشراء والإيجار، ولكن ملكية الذكور اليهود أكثر، لأنهم العاملون بنسبة أكبر، والمستفيدون من الوقف الذي تحرم منه الأنثى اليهودية. وقد أفادت السجلات أن النساء اليهوديات اللاتي شاركن في الحياة العامة في مدينة القدس، هنّ نساء يتبعن طائفة اليهود، ولم تذكر امرأة واحدة من طائفة السكناج، الأمر الذي يعني أن مشاركة المرأة اليهودية من طائفة اليهود أكبر، وهي مقبولة في المجتمع المقدسي وبين اليهود، فوجودهن أقدم وأثبت، وعلاقاتهن بالعرب أكثر ثباتاً من نساء طائفة السكناج الحديثة العهد في الدولة العثمانية، إذ بدأ ذكر اليهود السكناج منذ بدايات القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.

ويبلغ مجموع الذكور والإناث اليهود ٢٢٦ فرداً إذا ما استثنينا منهم الرجل المتوفى، والمرأة اليهودية، والطفل القاصر والصغير في العمر، فيتبقى ما مجموعه ١٩٠ فرداً يهودياً ذكراً، وذلك بعد أن نسقط منهم ٢٨ امرأة، وستة رجال ماتوا، وطفلين قاصرين، أي بمجموع ٣٦ فرداً، إذ يتم إنقاصهم من مجموعهم العام البالغ ٢٢٦ فرداً، ليتبقى ١٩٠ فرداً يهودياً ذكراً. وعندما نضرب العدد الأخير بخمسة، وهو متوسط عدد أفراد الأسرة، نحصل على عدد يهود القدس وهو ٩٥٥ فرداً يهودياً.

⁽١٦) انظر الجدول الرقم (م- ١) عن أملاك اليهود وأوقافهم في الملحق الأول في نهاية هذا الكتاب.

وبعد حصر العقارات الخاصة بدور السكن التي استفاد منها يهود القدس وأنواع الأراضي الزراعية، والدور والدكاكين التي استأجرها اليهود، والمال المرتب على وقف اليهود (العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود)، بلغ مجموع ما حصره الباحث ١٦٧ عقاراً انتفع بها اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، من خلال الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)، والجدول الرقم (م-١) عن أملاك اليهود وأوقافهم.

وللوقوف على حقيقية هذه الأرقام المحصورة، وللتأكد هل يمكن الاعتماد عليها في عملية إحصاء أعداد يهود القدس؟ وهل يقرب حصر الأسماء بالمقارنة بالعقارات المستفاد منها إلى الخانة العثمانية المعتمدة في الإحصاء العثماني الرسمي، كما في دفاتر الطابو ودفاتر النفوس العثمانية؟ قام الباحث بضرب مجموع أعداد أسماء يهود القدس بخمسة الذي هو مجموع الخانة العثمانية، فبلغ ناتجها ٩٥٥ فرداً يهودياً في القدس، كما ضرب مجموع العقارات التي استفاد منها اليهود في الخانة العثمانية أيضاً، فكان ناتجها ٨٣٥ عقاراً استفاد منها اليهود في مدينة القدس.

ويتبيّن من هذه المقاربة تقارباً في كلا الرقمين، الأول ٩٥٥ فرداً، والثاني ٨٣٥ عقاراً، ويمكن اعتبار العقار بمثابة الخانة العثمانية التي تؤشر إلى أن عدد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة هو أقل من ١٠٠٠ ألف يهودي، ومتوسط عدد خاناتهم ١٧٩ خانة، بعدد إجمالي ٨٩٥ فرداً يهودياً، بمعنى أن عدد يهود القدس هو أقل من ٩٠٠ يهودي سكنوا القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

ومن خلال ما عرضه الكشاف (الجدول الرقم (۲ ـ ۱)) والجدول الرقم (۲ ـ $^{\circ}$)، يبدو أن رقم إجمالي عدد دافعي جزية القدس الوارد سابقاً هو رقم مبالغ فيه، لأنه لا يمكن أن يشكّل عدد غير المسلمين أكثر من نصف سكان المدينة، التي بلغ تعداد سكانها لعام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م حوالى ٥٠٠٠ فرداً (١٢١٠)، أي أقل من ٥٠٠٠ مسلم ويهودي ونصراني. وقد ذكر روبنسون في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م أنه لا يمكن أن يزيد عدد سكان القدس على ١١٥٠٠ فرد بسبب الظروف التي مرت على المدينة التي أصابها المجوع وهرب عدد من سكانها (١١٥٠ فرد بسبب المصطفى إلى أن تعداد سكان القدس في عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م بلغ تقريباً ١١٦٨٢ فرداً (١١٥٠). وعلى ما يبدو أن السلطات العثمانية

⁽۱۷) كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني (دمشق: سطور للنشر، ۱۹۹۸)، ص ٥٥٩.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (\A) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 51.

⁽١٩) اعتمد على دفتر النفوس العثمان. انظر: وليد مصطفى، القدس سكان وعمران، من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٦ =

لجأت إلى زيادة عدد دافعي الضرائب بسبب حاجتها إلى المال، وقد سبق لها أن لجأت إلى هذا النوع من الزيادة في فترات تاريخية سابقة، وهناك احتمال آخر هو أنها لم تفصل بين زوار المدينة وسكانها.

وبمقارنة تقدير أعداد اليهود، بحسب الكشاف العام (الجدول الرقم (Y-1)) مع تعداد Y-1 لدفتر النفوس العثماني لعام Y-1 (Y-1) وهو ما استخدمه مصطفى لتبيّن تعداد اليهود بناء على دفتر النفوس العثماني للعام Y-1 (Y-1) وهو ما استخدمه مصطفى لتبيّن تعداد اليهود بناء على دفتر النفوس العثماني للعام Y-1 (Y-1) وهو ما المتخدم نفسه، الذي أشار إلى أن تعدادهم هو Y-1 (Y-1) بحيث يلحظ الباحث فارقاً كبيراً بين الرقمين اللذين اعتمدا على دفتر النفوس العثماني نفسه، ومع ذلك نفهم من هذا التعداد أن عدد يهود القدس قبل عام Y-1 (الجدول الرقم Y-1) من أن تعداد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها المدراسة هي أقل من Y-1 حسبما أشار دفتر النفوس العثماني لعام Y-1 (المجدول المورسة قد تراجع وتقلّص، رغم الحرية الكبيرة التي منحتها الإدارة المصرية تناولتها المدراسة قد تراجع وتقلّص، رغم الحرية الكبيرة التي منحتها الإدارة المصرية لغير المسلمين من أيام الحكم العثماني، بحيث تراجعت أعداد اليهود إلى أقل من لغير المسلمين من أيام الحكم العثماني، بحيث تراجعت أعداد اليهود إلى أقل من لغير المسلمين من أيام الحكم العثماني، بحيث تراجعت أعداد اليهود إلى أقل من

ويرجع سبب تناقص أعداد اليهود من ٢٠٠٠ يهودي إلى أقل من ١٠٠٠ يهودي إلى الأوضاع العامة للدولة العثمانية، وما مرّ على مدينة القدس وأهلها من ظروف أدت إلى تناقص تعداد يهود القدس، حيث لم يتأثر اليهود وحدهم، بل كلّ أهالي المدينة من المسلمين والنصارى، وخاصة خلال فترة الحكم المصري (١٢٤٧ ـ ١٢٥٦ هـ ١٨٣١ م ١٨٤٠)، بسبب الظروف الاجتماعية التي أثرت في العلاقة بين اليهود والمسلمين، جراء الإجراءات التي اتبعها إبراهيم باشا في القدس، وأعلن المسلمون رفضها وفرح بها غيرهم، ومنهم اليهود، وعدّوا الإدارة المصرية

^{= (}القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٧٧)، ص ٢١، وألكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ٢٥٥٦ - ١٨٥٦م، ترجمة كامل العسلي، ط ٢ (عيّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ٤١، وانظر أيضاً: الجدول الرقم (٢ ـ ٤).

⁽٢٠) أعتمد شولش في تقدير أعداد اليهود بناءً على دفتر النفوس تعداد لعام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. انظر: شولش، المصدر نفسه، ص ٤١.

⁽٢١) اعتمد مصطفى على الدفتر نفسه الذي اعتمده شولش وذكر أن تعداد السكان لعام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م لم يتجاوز ٢١٨ نسمة. انظر: مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢١.

المخلّص من عهود الظلم التي عاشها اليهود، فخرجوا لاستقباله في ١٢٥٠ه/ ١٨٣٤م، في حين امتنع المسلمون عن الخروج للقائه، حتى إن إبراهيم باشا لم يدخل أي بيت من بيوت المسلمين. فنتج من كل هذا حالات من الاعتداء المتبادل بين المسلمين واليهود، حيث اعتدى شابان يهوديان على المسجد الأقصى في عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، واعتدى المسلمون على حارة اليهود في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م مرتين أثناء ثورة الفلاحين التي المسلمون على حارة اليهود في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م مرتين أثناء ثورة الفلاحين التي رافقها ترويع السكان وعمليات القتل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي مرت بالقدس، كزلزال ٤ محرم ١٢٥٠هـ/ ١٣٠ أيار/ مايو ١٨٣٤م، الذي وصف بأنه كان عنيفاً جداً، وزلزال عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م و(٢٠٠)، والأوبئة، مثل الكوليرا، التي اجتاحت كل القرى والتي لم تفرّق بين عسكر ويهود ومسلمين ونصارى، ففتكت في ٥٠ من الأرثوذكس، و٧ من اللاتين، و١٠ من الأرمن، و٧ من الأقباط، و١٠ من المسلمين، و١٥٠ من اليهود (٢٠٠)، وأخبرت رسالة إدارية لإبراهيم باشا عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، عن انتشار الهواء الأصفر في حارة اليهود في القدس (٤٠٤)، الأمر الذي حمل عدداً من السكان على هجر قراهم وبيوتهم.

وأشار بن أريه (Ben-Arieh) إلى أسبابٍ أخرى أدت إلى انخفاض أعداد يهود القدس غير الظروف السابقة، وهو ارتفاع الوفيات بين أطفال يهود السكناج والمغاربة بسبب الأمراض ونقص الرعاية الصحية، بحسب بيانات إحصائية قدمها السير مونتفيوري (Montefiore) عام ١٢٥٥هم/ ١٨٣٩م، حيث بلغ عدد أطفال كل أسرة يهودية ٣, ١ طفل يبقون على قيد الحياة، ويشكّلون ما نسبته ٣٣ بالمئة (٢٥٥) بالنسبة إلى عدد الوفيات بين الأطفال اليهود، بمعنى أن ثلثي أطفال اليهود من السكناج والمغاربة كانوا يموتون، وهذا الوضع لا يمكن تطبيقة على يهود السفارديم، لأن إحصاء مونتفيوري لا يوفر هذه المعلومات لطائفة اليهود، على العكس مما وفرته ليهود السكناج ويهود المغاربة في القدس (٢٦).

⁽۲۲) أسبيريدون، «حوليات فلسطين (۱۸۲۱_۱۸٤١م)،، ص ٦٤ و١٠٥.

⁽۲۲) المصدر نفسه، ص ۱۰۵.

⁽۲۶) ۲۱ ربيع الأول ۱۲۵۳هـ/ ۲۰ حزيران/يونيو ۱۸۳۷م، محفظة عابدين ۲۰۰، الرقم ۸۹. انظر: أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، ٤ مج (بيروت: المطبعة الأميركانية، ۱۹۶۰ ـ ۱۹۵۲)، مج ۳، ص ۲٤۲.

⁽٢٥) حدّدت النسبة بناءً على أن عدد أفراد الأسرة اليهودية التي تتكوّن من خسة أفراد: الوالدين وثلاثة أبناه، فيشكّل الولد الواحد ٣, ٣٣ بالمئة، أي تقريباً ٣٣ بالمئة بالنسبة إلى أطفال الأسرة اليهودية.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (Y3) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 131.

ومن الأسباب التي يذكرها بن أريه (Ben-Arieh)، واصفاً الأمر بالمدهش لما يقدمه من إحصاءات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأرامل بين النساء اليهوديات (تشمل كل طوائف يهود القدس) لعام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، بحيث بلغت نسبتهنَّ تقريباً ٤٩ بالمئة، قد يعود إلى موت اليهودي، وهو الأمر الذي يرجّحه بن أريه (Ben-Arieh) ويؤيده، أو إلى تزايد عدد نساء اليهود أكثر كثيراً بالنسبة إلى عدد الرجال، أو هجرة الأرامل إلى القدس لدوافع دينية، بسبب الدعم الذي كانت الأرامل تتلقاه من الأموال العامة من الدولة. وهذا ينطبق على طائفة اليهود، وليس على السكناج (٢٧).

ب عدد يهود القدس في الدراسات الأخرى

وبمقارنة ما توصلت إليه السجلات العثمانية (دفاتر التحرير وسجلات محكمة القدس الشرعية)(٢٨)، بالدراسات العربية والأجنبية التي اعتمدت على الرحالة، نجد تفاوتاً في تقدير أعداد يهود القدس، فكلها إحصاءات تقريبية. فالسجلات العثمانية لم تكن معدَّة لغاية الإحصاء بعينه، بل لغاية التحصيل الضريبي، والرحالة اعتمدوا التقدير من دون مراعاة زوار القدس بالفصل بينهم وبين رعايا الدولة في القدس، ولم تكن تقديراتهم تعتمد بالرجوع إلى الإدارة العثمانية أو إدارة متسلمية القدس، فكل واحد له غايته ومقصده، حيث كان يعتمد في تقدير أعداد السكان من خلال المشاهدات ولقاءاته لأبناء طائفته أو مع من يتفقون معه في الدين. لذا يجب أن نتناول تقديراتهم لتعداد اليهود بحذر شديد. وقد اعتمدت الدراسات الحديثة على دراسات سابقة، كالرحالة والقناصل أو السجلات العثمانية (وهي قليلة)، أو حتى على دراسات حديثة، لم تخضع للتدقيق أو التمحيص، وبالغت في أرقامها، خاصة إذا ما أخذنا الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية وقوانين الحماية والكوارث الطبيعية والأوبئة التي شهدتها القدس خلال ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، والتي أدت إلى انخفاض أعداد يهود القدس، على الرغم من هجرة بعض اليهود إلى هناك، سواء من الدول الأجنبية أو القرى المجاورة. لذلك «لا نستطيع تقدير عدد السكان بدقة، إلا بعد عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، عندما شرعت الدولة بإجراء إحصاءات رسمية ١(٢٩).

⁽۲۷) المصدر نفسه، ص ۱۳۱.

⁽۲۸) انظر: السوارية، «السكان في مدينة القدس،» ص ٤١٥ ـ ٤١٨؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٥٥، ١٨ جمادى الأولى ٩٨٠هـ/ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٢م، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ نقلاً عن: الربايعة، «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م ـ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)،» ص ١٠٥. (٢٩) كواترت، الدولة العثمانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٢٢م، ص ٢٠٨.

ومن خلال الجدول الرقم (٢ _ ٤)، يمكننا ملاحظة الفروق والمبالغات في تقدير أعداد اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، كما صوّرتها الدراسات الأخرى، والزيادة الكبيرة في التعداد بين بداية القرن ١٣ هـ/ ١٩ م ونهاية ثلاثينيات القرن بعد عودة القدس إلى الإدارة العثمانية من الحكم المصري.

نتبيّن من الجدول الرقم (٢ ـ ٤) التفاوت الكبير في تعداد يهود القدس، كما ظهر في بعض الدراسات التي بالغت بشكل كبير في تعداد نفوس اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، أمثال: دراسة العناني وهيومسون التي قدّرت أن عدد يهود القدس عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م بلغ ٣٠٠٠ يهودي تقريباً (٢٠٠)، ودراسة ويليم (William) الذي ذكر أن عدد اليهود عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م كان ٢٣٠٠ يهودي، ودراسة التنفنكجي الذي قال إن عدد هم عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م هو ٥٠٠٠ يهودي، إضافة إلى ما أخبرت به الدراسات الأخرى عن عدد يهود القدس.

وقد فسر ذلك عدد من الباحثين، منهم:

أولاً، رافق الذي ذكر أن مردة اعتماد هذه الدراسات على تقديرات الدولة العثمانية، التي تعتمد في الأساس على دافعي الضرائب أو الجزية، والتي ربما غادر عدد منهم، وهجروا أماكن سكنهم وقراهم، تهرباً من دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليهم من قبل الدولة (٢١٠). وثانياً سيزون الذي ذكر أن الأرقام المعطاة في بداية القرن ١٣هـ/ ١٩م هي أقل ما يمكن، فالمفروض أن يكون عدد سكان القدس ١٢٠٠٠ ومنهم اليهود بتعداد ٢٠٠٠ يهودي. وثالثاً توبلر الذي يعترف بأن مدينة القدس زاد عدد سكانها، ولكنه لا يقبل تقديرات الرحالة لهذه الأعداد، لأنهم شملوا من ضمن التعداد زوار القدس من الحجّاج والزائرين، باستثناء طائفة اليهود ـ التي لفظها بالجالية اليهودية ـ التي استقر فيها العدد في المدينة (٢٣٠)، حيث أشار البعض أن عدد اليهود في المدينة النصف الأول من ١٩هـ/ ١٩م تقريبا كان ١٠٠٠٠ آلاف يهودي (٢٣٠)، وهذا ما

⁽٣٠) انظر الجدول الرقم (٢_٤).

⁽٣١) رافق، فلسطين في عهد العثانيين (١)، ص ٧٨٤.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (YY) the Nineteenth Century According to Western Sources,» pp. 51-52.

⁽٣٣) وفي إحصاء جرى لطائفة اليهود عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م بلغ عددهم ١٣٠٠ نسمة، وقد أقام نصفهم في القدس. وقدّ عددهم عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م في فلسطين بحوالى ١١ ألف نسمة. كما أدّى تنافس قنصليات الدول الأوروبية على تقديم الحياية لليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى زيادة عددهم، فكان منهم تحت الحياية النمساوية حوالى ٣٠٠٠ نسمة، وتحت حماية بريطانيا ألف نسمة، وتحت حماية ألمانيا والولايات المتحدة =

أشارت إليه دراسة سيزون وبعض الرحالة، وكرّرته بعض الدراسات العربية (٢٠١). ورابعاً المصطفى الذي أرجعه إلى ارتباط تقديرات الأعداد بظروف سياسية، واقتصادية، وكوارث طبيعية، وأمراض وأوبئة. لذا نلحظ تذبذباً واضحاً في أعداد اليهود في القدس، وفي التعداد العام لسكان القدس، إذ سجل أحياناً زيادة، وأحياناً أخرى نقصاً، وأحياناً ثالثة تقديرات مبالغاً فيها (٢٥٠).

ويفسر معدل الزيادة والنقص في عدد يهود القدس ما قبل الحكم المصري وأثنائه على النحو التالي: إن معدل الزيادة خلال الحكم العثماني للقدس قبل مجيء الحكم المصري كان محدوداً وضعيفاً، بسبب وجود بعض التوجهات القليلة عند الأوروبيين ورجال الدين اليهودي في التوجه نحو فلسطين والقدس (٢٦)، وما تبعه من معارضة عثمانية لمنح اليهود امتيازات استثنائية، على عكس ما حدث تماماً زمن الإدارة المصرية. فارتفعت مكانة اليهود، وخاصة السكناج، وشعروا بنوع جديد من المعاملة من قبل الإدارة المصرية عما كان أيام السلطة العثمانية، فرفعوا مرسوماً (٢٥٠ لمتسلم القدس ومجلس الشرع بتاريخ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، بطلب السماح ليهود السكناج بحرية البيع والشراء، في تملك الأراضي والعقارات وغيرها، حيث لاحظ الباحث زيادة في عدد حجج الشراء من قبل طائفة السكناج في القدس بعد منتصف عقد ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩ م (١٣٨ التي توفرت لها الحماية من الإنكليز والروس والنمسا، حيث بدأت السجلات الشرعية تظهر الحماية الروسية ليهود السكناج في حججها بحماية المسكوف المسكوف المناس ولد الذمي مردخاي (...) المسكوف السكناجي من حماية المسكوف المنه ا

حوالى ألف نسمة. انظر: رفيق التشة، وإساعبل ياغي، وعبد الفتاح أبو علية، تاريخ مدينة القدس (عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص٥٠ و ٦٨- ٢٩، وعبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ١٠٧.

⁽٣٤) كيا هو واضح في الجدول الرقم (٢-٤)، ولكن حسبها أشار شولش فإن هذا العدد هو عدد سكان فلسطين الوسطى والجنوبية، وليس عدد يهود مدينة القدس.

⁽٣٥) مصطفى، القدس سكان وعمران، من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٦، ص ٢١.

⁽٣٦) العناني، القدس: دراسات قانونية وتاريخية، ص ٧٧.

⁽٣٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أيار/مايو ١٨٣٧م، سر ٩٦.

⁽٣٨) للاطلاع على تفاصيل طلب طائفة يهود السكتاج، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

 ⁽٣٩) هو اليهودي السكناجي الذي يتبع الحماية والرعاية الروسية، المأخوذة من مسكوف، أي موسكو، في روسيا.

⁽٤٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، محرم ١٢٥٠هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٤م، ص ١١٥.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤) تعداد اليهود في الدراسات الأخرى

عدد سكان القدس	عدد يهود القدس	(لسنة	الدراسة
	في القرن ١٠هـ/١٦م	اليهود من خلال المصادر العثمانية	أعداد
لا يوجد	ALEL	نهاية القرن ١٥/ ١٦م	الربايعة(١)
لا يوجد	178	1584,4001-30014	السوارية(٢)
	لدراسات الحديثة	بداليهود عندالرحالة والقناصل وا	عا
١٢ _ ١٤ ألفاً		۱۷۸۰ممام	رافق ^(۳)
	110	٥٢١١٥/٢٥٧١م	العنائي(١)
9400	۲۰۰۰	١٢١٤هـ/١٨٠٠م	- التنفنكجي ^(ه)
AV0 •	7		أرمسترونج(١)
AVVE	7	۱۲۲۱ه/۲۰۸۱م	سيزون ^(۷) ، وهيومسون ^(۸)
	٣٠٠٠	37712/11/19	هيومسون(١٠)، والعناني(١٠٠)
17		۱۵۲۱ه/ ۱۸۳۵م	اتويلر(۱۱۱)
1.40.	٣٠٠٠		التنفنكجي (١٢)
110	į	30712/17117	[دوار روینسون ^(۱۳)
	75	00714/87717	ويليم(۱۱)
Y · · · ·			العارف(١٥)
15	0	7071a\ ·3117	التنفنكجي (۱۱)
	11	15712/03119	ويليم(١٧)
١٧١٧٣	V010	۲۲۲۱ه/۲3۸۱م	ا توبلر (۱۸۰
	1	35714/43117	القضاة (١٩٠)
77771	174.	05712/193117	مصطفی(۲۰)
130	۸۹٥		شولش(۲۱)

⁽۱) حيث أشار إليهم حسبها وَرَدَ في سجلات عكمة القدس الشرعية، بأنَّ عددهم ٣٢١ خانة و١٦ عبرداً، انظر: سجلات عكمة القدس الشرعية ٥٥٠ ١٨ جمادى الأولى ٩٨٠هـ/١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢م، ص ٢٠٠٠ سجلات عكمة القدس الشرعية ١٨٥ أواسط شوال ١٠١٥هـ/١٩ شباط/ فبراير ١٦٠٧م، ص ٢٠١٠ سجلات عكمة القدس الشرعية ١٤٥، ٦ ربيع الأول ٢٠١هـ/٢٨ شباط/ فبراير ١٦٥١، ص ١٧٨، سجلات عكمة القدس الشرعية ١٥١، أواسط شعبان ٢٠٦هـ/ أواخر آذار/ مارس ١٦٥٦م، ص ٢٦٥١ سجلات عكمة القدس الشرعية ١٥١، أواسط شعبان ١٠١هـ/ ١٥ آذار/ مارس ١٦٦٣م، ص ٢٦٦١ نقلاً عن: الربايعة، عكمة القدس ١٤٠١م، ص ٢٣٦١ نقلاً عن: الربايعة، المصدر نفسه، ص ١٦٦٠ نقلاً عن: الربايعة،

 ⁽۲) وذكر سوارية ٣٢٤ خانة و١٣ بجرداً وبجنوناً واحداً، موزّعين على ثلاث محلات، وهي: علة الشرف،
 والريشه، والمسلخ. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١، رقم الحجة ٢٥، ٢٢ ربيع الأول ٩٦٣هـ/ ٤ شباط/ =

- = فبراير ١٥٥٦م، ص ١١١٧ دفتر تحرير (T. D. 1015) الأرقام ٢٦، ٢٧، ٢٨، نقلاً عن: السوارية، «السكان في مدينة القدس،» ص ١٥٥ ـ ٤١٧.
- (٣) اعتمدت دراسته على تقدير الرحالة فولني. انظر: عبد الكريم رافق، الفلسطين في عهد العثمانيين (١)،،
 في: الموسوعة الفلسطينية، ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، ص ٧٧٤_٧٨١.
 - (٤) جاسر على العناني، القدس: دراسات قانونية وتاريخية (عيّان: أمانة عيان، ٢٠٠١)، ص ٧٧ ـ ٧٨.
- (٥) حيث اعتمد في تعداد القدس على الدراسات الإسرائيلية. انظر: خليل التنفكجي، «الديمغرافيا والصراع الجيوسياسي، و ورقة قُدَّمت إلى: القدس القدس القدس أوراق المؤتمر الدولي عن القدس ٢٠٠٩، ج ١، ص ٣٩٨. (٦) أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص ٥٥٩.
- (٧) رحالة الماني، ومن أبرز الباحثين العلميين في بداية القرن ١٣هـ/ ١٩م، الذي سجّل الاستفسارات التي قدّمها للحاكم التركي في القدس في ما يتعلّق بعدد المواطنين في مدينة القدس، وذلك مردّه إلى طبيعة العلاقات بين Ben-Arieh, «The Population of the Large الدولة العثمانية. انظر: Towns in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 51.
- Albert Hyamson, Palestine Old and New: من الدراسات الحديثة التي اعتمدت على الرحالة، انظر (٨) (London: Methuen, 1923), pp. 369-375.
 - (٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٩_٣٧٥.
 - (١٠) العناني، القدس: دراسات قانونية وتاريخية، ص ٧٧_٧٨.
- (۱۱) (TittusTopler) رحالة ألماني زار القدس عام ۱۲۰۱هـ/ ۱۸۳۵م، أشار إلى أن أكبر حجم لسكان القدس القدس (۱۲۰۰ وفي وقت متأخر أصدر دراسة بعنوان «مدينة القدس»، قال فيها إن عدد سكان القدس بلغ ۱۷۱۳ عام ۱۲۲۲هـ/ ۱۸۶۱م، وفضل في طوائف القدس الشريف، وقسم اليهود إلى ثلاثة أفسام، يهود السفارديم من أصل إسباني ۲۰۰۰ يهودي، ويهود الكارايتس (القرائيين) ۱۵ يهودياً. انظر: ۱۸۶۰ يهودي، وجهود الأشكناز من أصل غربي ۱۵۰۰ يهودي، ويهود الكارايتس (القرائيين) ۱۵ يهودياً. الفظر: Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 51.
 - (١٢) التنفكجي، الديمغرافيا والصراع الجيوسياسي، ص ٣٩٨.
- (١٣) (Edward Robsinson) الذي زار القدس في وقت متأخر عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، وهو يشير إلى أن عدد سكان القدس لم يتجاوز ٢٠٥، ١١، لأن المدينة تعرّضت في تلك السنة إلى الجوع، وربها هرب عدد من السكان، وويقول إنه من المشكوك فيه أن يكون عدد سكان القدس أكثر من ذلك. انظر: المصدر نفسه، ص ٥١.
- - (١٥) عارف العارف، تاريخ القدس، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١)، ص ١١٨.
 - (١٦) التنفكجي، «الديمغرافيا والصراع الجيوسياسي، » ص ٣٩٨.
- Baedker, Walk about the City, and Environs of Jerusalem Summer, pp. 102-110. (1Y)
- Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (\A) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 51.
- (١٩) إحصاء القنصلية الفرنسية من سائنامة ولاية سورية. انظر: أحمد حامد إبراهيم القضاة، نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٨.
- (٢٠) اعتمد على دفتر النفوس العثماني. انظر: مصطفى، القدس سكان وعمران، من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٦، ص ٢١.
- (٢١) اعتمد شولش في تقدير أعداد اليهود بناءً على دفتر النفوس تعداد عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م. انظر: شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ــ ١٨٨٦م، ص ٤١.

يؤشر كل ما سبق ذكره من دراسات على زيادة أعداد اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، ولكن إذا ما أخذت الظروف التي مرت على القدس وأهلها بعين الاعتبار، والتي أثرت في عدد اليهود، وفي تعداد سكان القدس بكل فئات المجتمع المقدسي، يتبين أن أعداد اليهود مالت إلى التناقص، وليس الزيادة، وهو ما أكدته دراستي شولش والمصطفى اللتان اعتمدتا على سجلات النفوس العثمانية.

وعلى الرغم من تنامي الامتيازات الأجنبية، وتوسيع دائرة حماية يهود القدس، وهو ما تعهدت بها القنصليات الأجنبية، فقد سُمح في إنشاء هذه القنصليات في القدس منذ عام ١٢٥٥هم ١٨٣٩م، وزاد ذلك من شدة التنافس بين الدول الأجنبية، بهدف ربط مصالح طوائف يهود القدس، وبالذات السكناج، بالمصالح الأجنبية، لتحقيق مكاسب أكثر من طريق التدخل في شؤون الدولة العثمانية (١٤١).

وكان من المفترض أن يسهم ذلك في زيادة أعداد اليهود، ولكن ما تعرّضت له القدس والبلاد على العموم من ظروف مختلفة، جاء أقوى من كل الظروف السياسية وسياسة التسامح تجاه غير المسلمين، الأمر الذي أثر في تناقص أعداد اليهود، وليس زيادتها، بأرقام مضاعفة عما كانت عليه في بداية النصف الأول من القرن ١٩ه/ ١٩م. ومن هذه الظروف التي أثرت في إنقاص عدد اليهود: الثورة على الحكم المصري في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، وحالات الاعتداء المتبادل بين المسلمين واليهود في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، والزلازل والأوبئة، «وبهذا تكون القدس قد بُليت بثلاثة شرور، هي الحرب، والجوع، والوباء (١٤٠٤) بحيث كان لها أثر واضح في كل السكان بمن فيهم يهود القدس.

أما معدل الزيادة الذي تطرحه الدراسات، كما هو مبين في الجدول الرقم (٢_٤) في فترة الحكم المصري، جراء قدوم مهاجرين يهود من بولندا قبل عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م (٢٤)، وما أشاعه الحكم المصري من سياسة التسامح والحريات الممنوحة لليهود وعموم غير المسلمين، يبيّن مدى استفادة اليهود من السياسة التي انتهجها محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا في القدس وبقية ولاية الشام مع غير المسلمين، فقد "أصبح الذمّيون منذ ذلك الحين يتمتعون بمساواة كاملة وأمان

⁽٤١) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨م (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨، ص ٢٩٠ و ٢٩٤.

⁽٤٢) أسبيريدون، وحوليات فلسطين (١٨٢١ ـ ١٨٤١م)، ص ٥٥، ٦٢ و١٠٥٠

⁽٤٣) أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص ٥٦٤.

شخصي لحياتهم وممتلكاتهم $(33)^3$, وسمح لطائفة اليهود إعادة بناء كنيسهم الذي دمره زلزال عام $(33)^3$ المراء وبناء معبد ومدرسة دينية ليهود السكناج عام $(33)^3$ المراء $(33)^3$

وكان المستفيد الأكبر من كل هذه الإجراءات يهود السكناج ذوو الأصول الأوروبية، التي تدل على ارتفاع مكانتهم عند الدول الأجنبية، وقد انعكست على عموم يهود القدس. كما رفعت أيضاً قيمة الجزية والضرائب المفروضة عليهم. واصطدم تحسين أوضاعهم السياسية وتطوير نشاطهم الاقتصادي ليشمل شراء الأراضي والعقارات، بمعارضة المسؤولين في الإدارة المصرية ومجلس شؤون القدس (٢٤٠) رسمياً، كما ورد في السجلات الشرعية، ولكن ما أثبته الواقع، وما أسارت إليه السجلات، كان عكس ذلك، إذ تكررت حالات الشراء من قبل يهود السكناج (٢٤٠)، الأمر الذي حمل بعض اليهود من سكان المدن الفلسطينية الأخرى، وبخاصة من مدن الشمال الفلسطيني، مثل طبريا وصفد، على الهجرة إلى القدس والإقامة فيها (٨٤٠).

وبتتبع الباحث لحركة يهود القدس في السجلات (انظر الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) يلاحظ ارتفاع مكانة طائفة يهود السكناج، وليس الزيادة في عدد يهود القدس، وذلك بسبب أهمية هذه الطائفة والموقع الذي اكتسبته من قوانين الحماية الروسية والإنكليزية والنمساوية في فترة الحكم المصري، وذلك بالاستناد إلى أمرين: الأول، تكرار لفظ سكناجي في السجلات الشرعية بعد عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، أكثر مما أشارت إليه السجلات في الفترة التي تناولتها الدراسة من الحكم العثماني للقدس، والثاني تركز حالات شراء الأملاك والعقارات والأراضي من ملاكها المسلمين في يد طائفة السكناج (٤٩١)، وهو ما عكس أهمية هذه الطائفة أكثر من طائفة اليهود بشكل ملحوظ.

⁽٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٦٣.

⁽٤٥) أسيريدون، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

⁽٤٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أيار/ مايو ١٨٣٧م، ص ٩٦، وأبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨م، ص ٢٩٠ و ٢٩٤.

⁽٤٧) انظر الجدول الرقم (٣-٢) في الفصل الثالث الذي ينتبع حالات الشراء ليهود القدس، وبالذات يهود السكناج.

⁽٤٨) سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية - الاحتلال - التهويد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٦ - ١٨.

⁽٤٩) انظر: عمليات الشراء ليهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في الجدول الرقم (٣-٢) من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ويذكر بن أريه (Ben-Arieh)، أن ليبترون (Liebetrun)(٥٠) يقرّ بأن نمو المدينة السكاني والعمراني بدأ منذ أربعينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، وليس من ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. وهذا كله لا يتفق مع ما حصره الباحث في الكشاف العام (الجدول الرقم (١-١)) الذي أعدّ لتتبّع حركة يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وللتأكد من هذه الأرقام التي تضاعفت. وهذا ينافي ما ذكره بن أريه المؤرخ اليهودي من تناقص أعداد اليهود، وليس زيادتها، ولكنه يتوافق مع ما توصل إليه الباحث من أن أعداد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة لا يمكن أن تزيد على ألف يهودي.

٣_وكلاء يهود القدس

لا يتم تعيين وتحديد وكيل طائفة اليهود القاطنين في القدس، وطرق اختياره، والمدة التي يبقى فيها وكيلاً لطائفة اليهود، بموافقة الدولة العثمانية أو عبر سلطة متسلم القدس، ولا أية سلطة إدارية أخرى غير يهود القدس، لأن الدولة اعتبرت هذا الأمر خاصاً بيهود القدس، ضمن مراقبة الدولة وسيادتها، فيختار اليهود وكيلهم ويعينوا شروط الاختيار.

وقد كشفت سجلات محكمة القدس الشرعية عن حجّة شرعية تابعة لوكلاء يهود صفد، تعرّفنا إلى طبيعة عمل وكلاء اليهود في صفد، ويمكن من خلالها قياس وتلمّس طريقة تعيين وكيل طائفة اليهود في القدس، حيث بيّنت وحدّدت من هم الذين يختارون وكيلهم، ومهام التعاطي والأخذ والصرف الموكلة إليه "لما كان اليهودي اصحاق [اسحاق] الشهير بالصغير، وكلا [وكيلاً] عن طايفة [طائفة] اليهود القاطنين بصفد يتعاطى أمورهم، وأوقافهم من أخذ، وعطاء، وقبض، وصرف، بمعرفتهم واطلاعهم، منصوباً من طرفهم باختياريهم [باختيارهم] ورضاهم، ثم قبل تاريخه، عزلوه ونصّبوا مكانه كل واحد من الخاخام [الحاخام] حانين بوليت (...)، والخاخام [الحاخام] ابرام حاير البغدادي، والخاخام [الحاخام] ابراع م الترجمان، والخاخام [الحاخام] أقوب [يعقوب] سمعوني، والخاخام [الحاخام] ابراع م الترجمان، والخاخام [الحاخام] أقوب [يعقوب] سمعوني، والخاخام [الحاخام] ابراع م الترجمان، والخاخام [الحاخام] أقوب [يعقوب] سمعوني، والخاخام [الحاخام] ابرام حسونه، وهم سبعة القس [قساوسة](10) يتعاطوا

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (0.) the Nineteenth Century According to Western Sources,» pp. 52-53.

 ⁽٥١) في الأصل يجب القول حاخامات جمع حاخام، لأن القس هو أحد الألقاب الدينية التي تطلق على رجال الدين المسيحي، والحاخام يمنح كرتبة دينية تُطلق على رجل الدين اليهودي.

[يتعاطون] مكانه (٢٥١) أمور طايفة [طائفة] اليهود القاطنين بصفد باختياريهم [باختيارهم] ورضاهم، وفوضوا إليهم الوكالة تفوضاً [تفويضاً] عاماً حسبما [يريدون]. حضر يوم تاريخه اليهودي ياسف نتو [بنتو] الوكيل الشرعي عن [من] قبل كل واحد من السبعة خاخامية [حاخامية] الموكل [الوكلاء] المرسومين أعلاه، الثابت وكالته عنهم، [فيما] سيذكر فيه شهادة كل واحد من الخاخام مورينه وكيل طايفة [طائفة] اليهود بالقدس، وترجمان المعلم ربينو الثبوت الشرعى، حضر بحضوره اليهود [اليهودي] اصحاق الصغير المرسوم، وأقر واعترف وأشهد على نفسه، الوكيل ياسف بنتو المرسوم، أنه حسب وكالته عن السبعة خاخامية الوكلا [الوكلاء] المرسومين، قد [الذي] تحاسب مع اليهودي إصحاق [إسحاق] الصغير المرسوم على جميع ما قبضه وصرفه من إيرادات طايفة [طائفة] اليهود بصفد من أوقافهم، [وغيره مما كان] جزئي، مدة وكالته إلى تاريخه أدناه، وأنه لم يبق بذمة إصحاق [إسحاق] الصغير المرسوم من ذلك كله الدرهم الفرد، إبراء [فأبرأ] ذمة إصحاق [إسحاق] الصغير، حسب وكالته عن السبعة خاخامية [حاخامية] مرسومون [المرسومين]، مما كان قبضه وصرفه لطايفة [لطائفة] اليهود [في] مدة وكالته لتاريخه، إبراء عاماً حاسماً قاطعاً لكل دعوى وتظلّم وشكوى، وكذلك أقرّ واعترف وأشهد على نفسه اليهودي إصحاق [اسحاق] الصغير المرسوم، أنه لا يستحق ولا يستوجب قبل طايفة [طائفة] اليهود بصفد ولا قبل أوقافهم حقاً مطلقاً، وإبراء ذمتهم البراه [البراءة] العامة الشرعيه، وكل منهما صرف الآخر عن ذلك (...) ويصادقا [وصادقا] وأشهدا على نفسهما بذلك. وطلب كلا منهما، تحرير ما وقع، ليكون سنداً بيد المحرر كما هو الواقع، سطر في عشرين شهر ربيع الثاني سنة تسع وأربعين وماتين [ومائتين] وألف ١(٥٣).

بناءً على النصّ السابق، نتبيّن أن وكيل طائفة اليهود قبل تاريخ الحجة العدم المعرب النصّ السابق، نتبيّن أن وكيل طائفة اليهود قبل تاريخ الحدم من المعرب المعربة الم

 ⁽٥٢) القائمون بأعمال الوكيل لطائفة اليهود في القدس الشريف قبل هذا التاريخ، حيث كان الاعتماد على وكيل
 واحد، والآن أصبحوا مجلس وكلاء مكوّناً من سبعة وكلاء بدلاً من واحد.

⁽٥٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٣، ٢٠ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ/٦ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣م، ص ١٠.

ويعني هذا الأمر أن يكون متابعاً لكل ما يتعلق بشؤون طائفة اليهود، بين أفراد الطائفة أو بينها وبين الدولة، وتتبع أحوالهم، وأمورهم الشخصية، كالزواج والطلاق، وتعليم أبنائهم تعاليم دينهم اليهودي، وجمع وتحديد حصة الفرد اليهودي من الضرائب المفروضة على ذمة اليهود، ودفعها لخزينة الدولة العثمانية، وكل ما يتعلق بأمور طائفة اليهود، بمعنى أن الدولة العثمانية لا تتدخل بشؤونهم الداخلية، وتكتفي بترتيب العلاقة بالعموم والمراقبة. ويرجع تخصيص وتحديد متعلقات أمورهم المالية تجاه الدولة إلى طائفة اليهود، فالمهم لدى الدولة العثمانية هنا أن تصل مستحقاتها المالية كاملة غير منقوصة، فالدولة تحدد عدد دافعي الجزية ومقدار ما يدفعه كل فرد من يهود القدس الواجب عليهم دفع المستحق من مال الجزية، مع تأكيد دفعها في موعدها المعتاد الذي اعتادوا دفعها فيه (30). وتركت الدولة أمر طريقة تحصيل المبلغ المحدد عليهم الذي اعتادوا دفعها فيه (30). وتركت الدولة أمر طريقة تحصيل المبلغ المحدد عليهم المهود أفراد طائفته، في حال إذا تعذر تنفيذ الحكم الصادر بالقبول والتراضي بين وكيل اليهود وبمن يختص الأمر من اليهود، فعندها يلجأ الوكيل إلى سلطة الدولة بين وكيل اليهود وبمن يختص الأمر من اليهود، فعندها يلجأ الوكيل إلى سلطة الدولة بين وكيل اليهود وبمن يختص الأمر من اليهود، فعندها يلجأ الوكيل إلى سلطة الدولة بين وكيل اليهود في تنفيذ الأمر من اليهود، فعندها يلجأ الوكيل إلى سلطة الدولة بين وكيل اليهود في تنفيذ الأمر والإجراء.

وأشارت الحجة إلى أمر في غاية الأهمية، هو أن اليهود بعد عام ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣م، لم يعودوا يكتفون بتعيين وكيل واحد، بل بمجلس منتخب مكوّن من سبعة أعضاء، كبديل من الإجراء السابق، بدلاً من الاعتماد على وكيل واحد ليتعاطوا أمور يهود القدس بالنظر والرعاية. لذا نطرح هنا تساؤلاً هو: لماذا أصبح اليهود في هذا الوقت ينتخبون مجلساً لهم بدلاً من وكيل واحد، كما جرت عليه العادة سابقاً؟ الذي يمكن تفسيره بأحد الأمرين: الأول، أنه ربما حدث خلاف بين أفراد الطائفة اليهودية حول شخصية أو طائفة ممثلهم اليهودي، بمعنى أن اليهود لم يعودوا يرضون بأن يكون وكيل كل اليهود من طائفة السكناج أو من طائفة اليهود، وذلك لإحساسهم بالظلم، جراء تقديم وكيل تلك الطائفة مصالح طائفته على عموم طوائف يهود القدس؛ والثاني، وهو الأقرب، تماشياً مع التطور في شكل الإدارة الذي استحدثه محمد على باشا في الشام، بالاعتماد على الحكم المدني المباشر والقضاء على القوى المحلية، وانتخاب مجلس للحكم في كل الحكم المدني المباشر والقضاء على المساواة كنتيجة طبيعية (٥٠)، فاتخذ في كل متسلمية مجلس إدارة، التي أثرت في مستوى المساواة كنتيجة طبيعية (٥٠)، فاتخذ في كل متسلمية مجلس إدارة، التي أثرت في مستوى المساواة كنتيجة طبيعية (٥٠)، فاتخذ في كل متسلمية مجلس الحكم المدني المباشر والقضاء على المساواة كنتيجة طبيعية وانتخاب مجلس للحكم في كل الدي أثرت في مستوى المساواة كنتيجة طبيعية طبيعية في كل متسلمية مجلس الحكم المدني المباشر والقضاء على المساواة كنتيجة طبيعية ودي المحلوق المحلوق مي كل متسلمية مجلس الحكم المدني المباشر والقضاء على المساواة كنتيجة طبيعية ودي المحلوق المحلوق

⁽٥٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٤ ص[صفر] ١٣٢٢هـ/١٣ نيسان/أبريل ١٨٠٧م، ص ٦٢.

 ⁽٥٥) هند أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، ٩٣٣ هـ/١٩٦٧هـ/١٥١٦ م (عمّان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ٢٠٠٠)، ص ١٥٣٦.

يتكون من 11_0 عضواً ينتخبون من بين أهالي المدينة، وتمثيل غير المسلمين ($^{(6)}$). وعكست الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الإدارة المصرية مباشرة على طائفة اليهود في القدس، والتي يظهر أثرها في اليهود بانتخاب أعضاء مجلس الوكلاء لطائفة اليهود في صفد، بدل الاعتماد على وكيل واحد. وتناوب على وظيفة وكيل يهود القدس عدة وكلاء، وردت أسماؤهم في سجلات القدس الشرعية، وبينها الكشاف العام (الجدول الرقم (7_0))، وأوضحها الجدول الرقم (7_0) .

أوردت السجلات الشرعية ١٢ وكيلاً عينوا في وظيفة وكيل يهود القدس، ١١ منهم يتبعون طائفة اليهود، وواحد طائفة يهود السكناج، بمعنى أن لكل طائفة من طوائف اليهود وكيلها الخاص الذي يقوم بمباشرة أعمالها، حيث أوضح الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) والجدول الرقم (٢-٥)، وجود وكيلين ليهود القدس في العام نفسه (١٢٣٩ ـ ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م)، واحد يتبع طائفة يهود السكناج، وهو الحاخام مندا، والآخر يتبع طائفة اليهود، وهو أفرام براقفة. ولكن لماذا لم تورد السجلات إلا وكيلاً واحداً للسكناج، الذي يمكن إرجاعه إلى طبيعة نظرة السلطة العثمانية إلى يهود السكناج، ونوع الحماية التي منحت لهم من الدول الأجنبية، ووفرت الحماية والرعاية لهم والدفاع عنهم أمام السلطة المحلية والعثمانية، أو لجوء يهود السكناج إلى دول الحماية في حال الخلاف أو النزاع؟

ويظهر الجدول الرقم (٢ - ٥) الرتب الوظيفية التي امتاز بها وكلاء يهود القدس، واقترنت بها أسماؤهم (٢٠٥)، وجاءت هذه الألقاب بين رتبة الحاخام ورتبة المعلم، حيث ذكرت رتبة الحاخام ١١ مرة، ورتبة المعلم مرة واحدة مع الوكيل المعلم يانو ولد المعلم نخريا [زكريا] بتاريخ ١٢٣٣ه / ١٨١٨م، الأمر الذي يعني أن معظم وكلاء يهود القدس يحملون الصفة الدينية، ومن حاخامات اليهود، ودلّت عليها أسماؤهم برتبة حاخام. وهذا يبين المكانة والسلطة التي يتمتع بها الحاخام اليهودي بين أبناء طائفته، المكتسبة من سلطة المعبد اليهودي وتعاليم دينهم، وهم القائمون على الشريعة اليهودية التي منحتهم القوة والسلطة والمكانة الاجتماعية بين أبناء طائفتهم. أما رتبة المعلم، فهو المسؤول عن شؤون التعليم، وتعليم أبناء اليهود، الأمر الذي يدل على أن المكانة الاجتماعية التي يحتلها المعلم اليهودي تأتي في المرتبة الثانية بعد الحاخام ورجل الدين اليهودي.

⁽٥٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

⁽٥٧) انظر: الجدول الرقم (٣-٩) عن أعمال اليهود، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الجدول الرقم (٢_0) وكلاء يهود القدس بحسب ذكرهم في السجلات الشرعية

		وترجمانها	
7	١٢ الخاخام [الحاخام] رونيه	طائفة اليهود	س ش ۲۲۶، ح ۱، ۱۱ جمادي الأولى ٢٥٦ه/ ١١ تموز/ يوليو ١٨٤٠م، ص ٥-٦.
=	١١ الخاخام [الحاخام] اكامام رسو	طائفة اليهود	س ش ۲۲۲۳، ح ۲۲ أواخر وبيع الأول ٢٥٦١ه/ ۸ شباط/ قبراير ١٨٢٦م، ص ١٢٥.
:	١٠ الخاخام [الحاخام] رينو	طائفة اليهود	س ش ۴۳۶ء ح ۲۲، ۴۰ شوال ۲۵۱ ه/ ۸ شباط/ فیرایر ۲۸۲۲م، ص ۴۶_۲۰
م	الخاخام [الحاخام] موريته	طائفة اليهود	س ش ۲۳۶، ح ۲، غرة [1] جمادي الثاني ١٥٢٥ه/ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٥، ص 23.
>	بن الخاخام [الحاخام] باش سلبون أو سليون طائقة اليهود	طائفة اليهود	س ش ١٩٦٦، ح ٢٢، أواسط وجب ١٢٥٠ه/ ١٧ تشرين الثاني/ نوقمبر ١٨٢٤م، ص ٤٨ ـ ٤٩.
<	الخاخام [الحاخام] مريئه	طائفة اليهود	س ش ١٩٣١ع ٣ ٢ أواسط رجب ١٢٥٠ه/ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٤م، ص ٨٨ ـ ٩٤.
مر	الخاخام [الحاخام] روفاييل	طائفة اليهود	س ش ١٣٦٧، ح ١، أواخر جمادى الثاني ٤٩ ١٢ه/ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣٣م، ص ٤٤.
•	الخاخام [الحاخام] ربيون	طائفة اليهود	س ش ١٦٦، ح ٢، أواسط جمادي الأولى ١٤٢٤هم/ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٦م، ص ١٢.
•	الخائعام [الحاخام] مندا	طائفة يهود السكناج	طائفة يهود السكناج اس ش ٢٠٨، ح ١، أواسط محرم ١٢٤٠ه/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١.
4	أفرام يواقفه	طائفة اليهود	س ش ۲۰٪، ح ١، نصف [١٥] جمادي الأولى ١٢٣٩ه/ ١٧ كانون الثاني/يتاير ١٨٢٤م، ص ٢٤.
4	الخاخام [الحاخام] افرام افرام [بزاشيه]	طائقة اليهود	س ش ۲۰۲۱ ح ۱، ۲۱ دییع الأول ۱۲۲۸ ه/ ۲ كانون الأول/ دیسمبر ۲۸۲۲ م، ص ۷-۸.
-	١ المعلم يانو ولد المعلم نخريا [وُكريا]	طائفة اليهود	س شر (۵) ۲۰۷۲، ح(۵۰) ۲، ۵ ذي الحجة ۲۲۲۲ه/ ۲ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۸۱۸م، ص ۲۷، س ش ۲۰۲۱، ۵ ذي المحجة ۲۲۲۲ه/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۸۱۸م، ص ۲۸.
الرة	الوكلاء اليهود	الطائقة	المصدر

(٥) سجلات عكمة القدس الشرعية.(٥٥) رقم الحجة.

وأوردت حجّة شرعية بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م قيام أحد وكلاء طائفة اليهود الحاخام رونيه، بعمل الوكيل والترجمان لطائفة يهود القدس، بمعنى أنه قام بعمل الوكيل في تيسير الأمور بين طائفة اليهود والدولة أو بين المنتسبين إلى طائفة اليهود، وفي الوقت نفسه قام بعمل ترجمان لأبناء طائفته، سواء أمام المحكمة الشرعية أو مع الحكام، الأمر الذي يعني أنه شخص موثوق به من جانب السلطة وأبناء طائفته، أو بسبب أن عام ١٢٥٦ه/ ١٨٤٠م هو العام الذي عادت فيه القدس إلى الحكم العثماني، فخوفاً من إحداث القلاقل والاضطرابات في القدس من قبل اليهود الذين منحوا حرية ومساواة أكبر في فترة الحكم المصري للقدس، لذا كانت الدولة بحاجة إلى وكيل وترجمان لليهود تثق به، ويسهل التعامل معه، بدل التعامل مع شخصين، وكيل وترجمان، قد يختلفان.

٤_نظرة الدولة العثمانية إلى يهود القدس

كان لنظرة الدولة العثمانية إلى رعاياها من الذمة انعكاساً عاماً على يهود القدس، كما كانت طبيعة علاقتهم محكومة كباقي طوائف غير المسلمين في القدس وياقي الولايات العثمانية، وهي تُعدّ مقبولة نسبياً. فقد منحت الدولة رعاياها من غير المسلمين حقوقاً وحريات أفضل مما كانت ممنوحة لهم في أوروبا $^{(\Lambda^0)}$ ، إذ اهتمت بجميع رعاياها مهما كانت مللهم وأديانهم، وحرصت على توفير الراحة لرعاياها، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، من دون تمييز، بما يتفق مع النظام العام للدولة $^{(\Gamma^0)}$ ، «فأقاموا شعائرهم الدينية، وعاشوا حياتهم، ومارسوا عاداتهم بحرية تامة $^{(\Gamma^0)}$. وهذا ما أكدته مخاطبات ومراسيم صادرة عن السلطة العثمانية، كما وردت في السجلات الشرعية $^{(\Gamma^0)}$.

فقد أوضحت حجة شرعية بتاريخ ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م أنه عندما تعرّض أهالي القدس من المسلمين، وإفرنج الروم، والأرمن، واليهود، وغيرهم من سكان القدس، إلى الاعتداء من قبل أهالي قرية عين كارم (٢٠) الذين كانوا يعترضون طريق أهالي

⁽٥٨) كواترت، الدولة العثهانية، ١٧٠٠ _١٩٢٢م، ص ٣٠٦_٣٠٧.

⁽٩٥) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩١، وقم الحجة ١، ٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ٢٢ آذار/ مارس ١٨٠٩م، ص ٤١، وسجلات عكمة القدس الشرعية ٢٦٩، وقم الحجة ٣، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص ٥_٦.

⁽٦٠) العريض، «تاريخ الإحصاء السكاني في الدولة العثمانية: نموذج عجلون، اص ١٤٧.

⁽٦١) انظر الخطاب الرسمي ليهود القدس في الفصل الأول من هذا الكتاب.

⁽٦٢) تقع في الجهة الجنوبية الغربية من القدس، وتبعد عنها حوالى ٧ كلم. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٦٤٤، رقم الحجة ١، ١٥ رمضان ١٠٥٣هـ/ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٤٣م؛ نقلاً عن: غالب عبد أحمد عربيات، وتاريخ الحياة الاجتهاعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع =

القدس، باغتصاب أموالهم من غير أي وجه حق، جمع متسلم القدس مشايخهم وكبارهم، وحذَّرهم من أنه إذا تكرر هذا الفعل من قبل أهالي القرية ستُفرض عليهم غرامة مالية تدفع لخزينة والى الشام وأمير الحج، قدرها مبلغ خمسة عشر ألف غرش [قرش] أسدية(٦٣). فأقر مشايخ وأهالي قرية عين كارم بهذا الفعل ولم ينكروه، ووعدوا بعدم التعدّي على القرار والتعرّض بأي سوء لأهالى القدس، وعليه شهدوا وأقرّوا أنهم من الآن وصاعداً لن يعترض أهالي القدس بكل فئات المجتمع المقدسي، لا باغتصاب مال أو إجباره على الدفع بالإكراه(١٤): «أشهد على نفسه كل واحد من يوسف أبو ناصر الكارمي، واسمعيل [اسماعيل] مريم، وموسى سمون، وهم مشايخ ومتكلمين [متكلمي](١٥٠) أهالي قرية عين كارم، ظاهر(٢٦) القدس، أن كلا منهم ومن بقية أهالي قريتهم من الآن وصاعدا، لم [لن] يتعرض [يتعرضوا] لأهالي القدس من المسلمين، وإفرنج الروم، وأرمن، ويهود وغيرهم، من سكان البيت المقدس... وأن كل [كلا] منهم متعهد بما يصدر [من] جماعته، من الوقوف في طريق أهالي البيت المقدس، أو غصب أموالهم على غير حق لهم، وكل من يفعل شيا [شيء] فيكون عنده [ما عنده] وعند جماعته وعشيرته لخزينة... والى الشام وأمير النحج... مبلغا قدرة خمسة عشرة [عشر] ألف غرش أسديه، وأن كل ربع(٦٧) من أهالي القرية المذكورة خالف هذا الإشهاد، يقوم بدفع المبلغ المرقوم... وقع وسطر، واليوم [في اليوم] الخامس، من ربيع الثاني، سنة

⁼ عشر الميلادي، اشراف تيسير خليل الزواهرة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص. ١٨.

⁽٦٣) جقة في بر الأناضول، وتعادل أربعين بارة من نقود السك، ويعادل القرش الأسدي ثلاثين قطعة مصرية أو ثلاثة أرباع سلطاني ذهب، والقطعة المصرية تعادل قطعتين عثانيتين أو شاميتين، والقرش الأسدي أقلّ قيمة من القرش العادي الصحيح، ويرجع سبب تسميته بالأسدي لأنه في بداية سكّه كانت عليه صورة الأسد والشمس معا، وظلّ يستخدم القرش الأسدي رغم أن الصورة رفعت عنه حتى أواخر القرن التاسع عشر، ومن أسياته عند العثمانيين القرش العشراني، والقرش السلطاني. انظر: عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ط ٥ (القدس: مطبعة المعارف، ١٩٩٩)، ص ٣٣٧_٣٣، وكامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ ج (عيّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٣٣٠.

⁽٦٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، وقم الحجة ١، ٥ ربيع الثاني ١٢٢٣هـ/ ٣٦ أيار/مايو ١٨٠٨م، ص١٥٦.

⁽٦٥) كبار رجال عين كارم، والمتحدّثين باسم أهلها، بمثابة نختار البلد.

⁽٦٦) القرية التي تقع بالقرب من مدينة القدس الشريف، بمعنى خارجها، وهي إحدى القرى التابعة إدارياً لسنجق القدس الشريف.

⁽٦٧) المقصود بربع أهالي القرية، أن قرية عين كارم مقسمة بين مشايخها الثلاثة الواردة أسهاؤهم في الحجة إلى أربعة أرباع، كل واحد منهم يمثل الربع، باستئناء موسى سمون، الذي كان يتكلّم باسم ربعين من أهالي القرية، بمعنى نصف أهالي القرية. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ٥ ربيع الثاني ١٢٢٣هـ/ ٣١ أيار/ مايو ١٨٠٨م، ص ١٥٦.

ثلث [ثلاثة] وعشرين وماتين [ومائتين] وألف سنة ٢٢٣ه (١٨). وجاءت هذه الحجة مؤكدة طبيعة علاقة الدولة برعاياها من اليهود، وإن الأوامر الحكومية تأتي بالتنبيه إلى المخالفة، وتصدر أوامرها للجميع مع تفصيل نوع المخالفة والطائفة التي قامت بالمخالفة.

وقد ظهر هذا الأمر واضحاً في القيود الشرعية الصادرة عن السلطة العثمانية، الموجهة إلى أفندية(٦٩) ومتسلّمي القدس، وقد ركّزت على أمور ثلاثة، وخاصة عندما يكون القيد مرسوماً إدارياً، بقصد التكليف والتعيين لأحد الولاة أو المتسلّمين: الأول، وهو محور الخطاب، ركّز على الاهتمام بصالح سنجق القدس؛ والثاني، أظهر حرص الإداريين وكبار البلد على راحة الرعايا، في جميع القرايا التي تتبع لسنجق القدس أو الولاية التي يكلف بالقيام بأعمالها، وهو ما أكده الخطاب المذكور في مدخل الدراسة، بأن لا تكون طريقة إدارة البلد وتتبع أحوالها وأحوال رعاياها مخالفة الشرع، والقانون القديم، وهو ما جرت عليه العادة في إقرار القانون والشريعة. ففي قيد بالإذن الشرعى، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢١١هـ/٤ آب/أغسطس ١٧٩٦م، صدر من ديوان الشام مرسوم بتعيين قاسم بيك جمال الدين متسلّماً للقدس، الذي أُكد فيه: ٩... ولا أحد يطلع له منى خلاف (٧٠)، بما فيه صالح أمور البلد، وراحة الرعايا، وعمار القرايا، والجميع منكم [ومطلوب من الجميع أن] تكونوا طيبي القلوب والخواطر(٧١)...١٩ أما الثالث، فقد دعا جميع أعيان المدينة وأهلها بأن يكونوا يداً واحده مع المتسلّم، وجميع الأهالي في القدس: «...تكونوا جميعا يداً واحدة مع متسلّمنا... في حسن نظام المدينة ورياحة الفقرا [الفقراء] والمساكين والرعايا وفي حمايتهم... وتمشية أحوالهم وصيانتهم وأخذ خواطرهم...^{ه(۲۷)}.

⁽٦٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ٥ ربيع الثاني ١٢٢٣هـ/ ٣١ أيار/مايو ١٨٠٨م، ص ١٥٦.

⁽٦٩) أفندية من أفندي، لقب تركي بمعنى مولى أو السيد. انظر: محمد على الأنسي، جمع وترتيب، الدراري اللامعات في منتخبات اللفات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية (إسطنبول: [د. ن.]، ١٩٠٢هم/ ١٩٠٢م)، ص ٣٢.

⁽٧٠) لا يخالف لأمر الوالي والقوانين والأعراف المعمول بها في الأناضول وما جرت عليه العادة.

⁽٧١) بمعنى متساهلين متساعين متعاونين، الذي يعبّر عن السياسة العامة التي تتّبعها الدولة العثمانية.

⁽۷۲) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۷۸، رقم الحجة ۱، ۲۹ ذي الحجة ۱ ۱۲۱هـ/ ۲۰ حزيران/يونيو الرام، ص ٥٠٠ وهذا مؤكّد في كلّ كتب التكليف القاضية بتعيين أحد المتسلّمين لسنجق القدس الشريف. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۱، رقم الحجة ۱، ٥ صفر ۱۲۲۶هـ/ ۲۲ آذار/ مارس ۱۸۰۹م، ص ٤١، وسجلات محكمة القدس الشرعية ۳۱۹، رقم الحجة ۳، ۱۲۰ه/ ۱۸۳۶م، ص ٥-٦.

ولقد تكرّرت كلمة «رعايا» كثيراً في الأذون الرسمية، وفي باقى حجج السجلات الشرعية، على اختلاف موضوعاتها. ماذا يقصد بالرعايا في الخطاب العثماني، هل يقصد بها تمييز المسلمين من غير المسلمين أم لتمييز يهود الداخل (طائفة اليهود) من يهود الخارج (طائفة السكناج)؟ إن القصد بالرعايا العثمانيين أصبح واضحاً للجميع، وهم ما اعتبرتهم الدولة مواطنين عثمانيين على اختلاف إثنياتهم الدينية والعرقية واللغوية والقومية، ولكن عند الحديث عن رعايا اليهود يظهر التخصيص في الخطاب العثماني، بحيث يذكرهم بمصطلح «اليهود»، وعند الحديث عن يهود الخارج يذكر مصطلح «اليهودي السكناجي» أو «اليهود السكناج». ففي الحالة الأولى، يعتبرون رعايا عثمانيين وجزءاً من سلطة الدولة ويعترفون بسيادتها؛ وفي الحالة الثانية، ينظر إليهم بحذر، وأنهم يهود قادمون من أوروبا التي تعهدت دولها بحمايتهم ورعايتهم، وبالذات يهود السكناج، منذ القرن ١٣هـ/ ١٩م، أكثر من طائفة اليهود(٧٣): ﴿إِذَا وَقَعُ أَمْرُ مغاير من أحد الرعايا أو من الذميين أو من أهل الديون، فليس لأحد من أهالي البلدة ان يتعرض لهم من أجل المنفعة والتعدي (٧٤)، فالقصد واضح بالقول: «من الرعايا أو من الذميين» (٧٥)، ف الأولى تشمل كل رعايا الدولة العثمانية، والثانية الذميين من أهل الأديان الذين قدموا إلى القدس على اختلاف أسباب قدومهم، ويشكّل يهود السكناج جزءاً من هؤلاء الذميين (٧٦).

وجاء هذا التخصيص للسكناج بالذات لأن الدولة العثمانية لا تعتبرهم من رعاياها كباقي يهود القدس، فهم قادمون من الغرب، ويتلقون نوعاً من الحماية تختلف عن الحماية التي تتلقاها كل طائفة اليهود، وهو الأمر الذي يدل على أن الدولة لا تأمن جانبهم، ولا تعتبرهم مواطنين عثمانيين بدرجة أبناء جلدتهم نفسها من يهود القدس أو كغيرهم من باقي غير المسلمين في الدولة. وقد تحدثت بعض حجج السجلات بعد

⁽٧٣) انظر: المبحث الخامس عن طوائف يهود القدس في الفصل الأول من هذا الكتاب.

⁽٧٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحُجّة ١، ٢٥ شعبان ١٢٢٢هـ/ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٧م، ص ٣٥_٣٦.

⁽٧٥) لقد كانت بعض الحجج الشرعية تحدّد أحياناً من هم يهود الداخل، ومن هم يهود الخارج، وذلك من خلال التمييز باسم الطائفة، كما أشرنا في المتن به «السكتاج» أو «السكتاجي» أو به «اليهودي». انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، وقم الحجة ٢، ٢٠ رجب ١٢١٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٤م، ص ٨٢هـ٨٣. وذكرت حجة شرعية أخرى، أبو وكيل طائفة اليهود في القدس الشريف القادم من الغرب، انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦م، ص ١٠٥٠.

⁽٧٦) انظر مصطلح «الملة اليهودية» في سجلًات عكمة القدس الشرعية للإشارة إلى كلّ من يهود السكناج وعموم يهود القدس، في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الكتاب.

عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م عن طائفة يهود السكناج في القدس، الذين منحوا الحماية من الإنكليز والروس (المسكوف)، والتي خصّتهم السجلات الشرعية بالحديث والذكر أكثر من بين أفراد طائفة اليهود، إذ لم ترد حجة واحدة تفيد بأن يهوداً من خارج طائفة السكناج كانوا يتلقون الحماية من دول أجنبية، ما عدا حجة شراء لدار قائمة البناء في القدس من قبل الذمي اسرايل ولد الذمي مردخاي (...) سورينه اليهودي السكناجي من حماية المسكوف، (٧٧٠).

يتضح معنى كلمة "رعايا" من خلال ما جاء في حجّتين شرعيتين "مبق ذكرهما في مدخل الدراسة القاضيتين بتعيين متسلّم القدس من السلطتين العثمانية والمصرية ـ شدّدتا على كلمة "رعايا"، علماً أنهما تبعان لإدارتين مختلفتين: الأولى، تابعة للسلطة العثمانية الصادرة من ديوان الشام؛ والثانية، تابعة للإدارة المصرية، الصادرة من سر عسكر مصر دار عكا. ويكمن القصد في إجماعهما على التركيز على كلمة "رعايا"، في أهمية توفر رعاية متعاونة متسامحة من قبل متسلّم القدس، حتى لا يقعا في دائرة التمييز بين أهالي القدس، على اختلاف مذاهبهم ودياناتهم وطوائفهم. وهذا من قبيل إشاعة وتأكيد سياسة التسامح والعدل بين فتات المجتمع المقدسي من كلا الإدارتين العثمانية والمصرية، وأن ما ينطبق على أهالي القدس من الأحكام والقوانين وعليهم أداء ما اتفق عليه شرعاً، وقانوناً، وعرفاً، من باب ما جرت عليه العادة المعتادة والمتفقة مع الشريعة ولا تخالف القانون الأناضولي: "ألا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسؤولٌ عَنْ وَعِيّتِهِ" أما يالله الخارج (طائفة السكناج أو يهود السكناج)، فهم من تقف تبعيتهم على مناطق مجيئهم الخارج (طائفة السكناج أو يهود السكناج)، فهم من تقف تبعيتهم على مناطق مجيئهم إلى القدس، بغضّ النظر عن مقصد المجيء الذي يطبق عليهم قوانين المستأمنين.

ولتأكيد حرص الدولة العثمانية على حماية حقوق رعاياها والمحافظة عليها في سنجق القدس، صدر قيد بالإذن الشرعي (٨٠٠) عن ديوان الشام إلى متسلّم القدس بتاريخ

⁽٧٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، عرم ١٢٥٠هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٤م، ص ١١٥.

⁽٧٨) سبجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ٥ صفر ١٢٢٤هـ/ ٢٢ آذار/ مأرس ١٨٠٩م، ص ٤١، وسجلات عكمة القدس الشرعية ٢١٩، رقم الحجة ٣، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤، ص ٥-٦.

⁽۷۹) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، شرح صحيح البخاري، ضبط وتعليق أبو يميم ياسر بن إبراهيم، ٩ ج (الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٩.

⁽٨٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، رمضان ١٢١٩هـ/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ١٢٠٥.

١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، تحدّث عن تجاوزات، ومخالفات، وبدع، وأحداث واقعة من الرعية من أهل الإسلام وأهل الذمة، ذكرها وشدد على ضررها في الفقراء وسائر الوجوه، ولم يستثن الخطاب منها أحداً، مؤكداً عدة أمور:

الأول، خاص بأهل الإسلام: «أن لا يرتكب أحد منكراً في ثالث حرم، لا من شرب خمر أو عمل فحشاء أو أية معصية، ينهى عنها شرعاً، وتغضب الله والرسول، وكل من يرتكب ذلك يلزمنا تأديبه (٨١).

والثاني، دعا إلى إيفاء الكيل والميزان، وأن لا يلعب أحد بهما، وأن لا يمنع أحد البيع، بقصد الاحتكار ورفع الأسعار، وخاصة الزخاير (٢١) والماكولات والملابس لأنها الاحتياجات الأساسية للناس وأن لا يرفع البائع ثمنها لأنها تضرّ بالفقراء وكل الرعايا وقع أمر مغاير من أحد من الرعايا أو من الذميين أو من أهل الديون، فليس لأحد من أهالي البلدة أن يتعرض لهم من أجل المنفعة والتعدّي، بل يكفي ردعه، ونظامه (٢٠٥) من طرفنا بمعرفة الشرع المطهر».

والثالث، خاص بأهل الذمة "بلغنا بأن أسفاه [أسفاها] يحصل منهم تعدّي على ديون النصارى وأهل الذمة (اليهود) ويكدروهم لأجل أن يأخذو [يأخذوا] منهم دراهم، فما لأحد عليهم بذلك من سبيل، ولا أحد يطالبهم بدرهم الفرد غير المعتادات القديمة (١٤٠)، مع ذكر غيرها من التعديات على اليهود والنصارى، مثل: منع دفن موتاهم في الأماكن المعدة لهم لإجبارهم على دفع المال "لا أحد يمنع الرهبان النصارى واليهود من دفن أمواتهم بأماكنهم المعدة للأموات، ولا أحد يطالبهم بشيء، ولا بدرهم الفرد عن ذلك، سوى ما هو مرتب عليهم بلاوامر [بالأوامر] العلية (١٤٠٥).

⁽۸۱) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۱، رقم الحجة ۱، ۲۵ شعبان ۱۲۲۲هـ/۲۸ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۸۰۷م، ص ۳۵_۳۳.

 ⁽A'Y) رَّخاير أو ذَخاير، مفردها ذُخيرة، وهي المؤن التي كان السكان يقدّمونها للمساكر عندما كانوا ينزلون عندهم. انظر: العسلى، وثائق مقدسية تاريخية، مج ٢، ص ٢٠٠.

⁽٨٣) بمعنى معاقبته بحسب ما يقتضه الحكم الشرعي، لردّه إلى جادة الصواب، كما هو معمول في القدس الشريف.

⁽٨٤) المعتادات القديمة التي تشكل الجزية واحدة من هذه المعتادات التي اعتاد غير المسلمين دفعها، إضافة إلى العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود في القدس. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، رمضان ٢٢١٩هـ/كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ١٠٥.

^(\$) الأوامر الصادرة عن السلطان.

⁽٨٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، رمضان ١٢١٩هـ/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ٣٥-٣٦.

وذكر الخطاب أن كل هذا صيانة للفقراء، وحفاظاً على رعاياها، ولمنع تجاوز ومخالفة شرع الله ومخالفة الرسول (و مخالفة ولاة الأمر، وأن كل من يتجاسر على أمر مما ذكر سابقاً «سيصاب من طرفنا، بأشد العقاب الجزا [الجزاء]، بالقتل الدم (٨١). فبناء على ذلك أصدرنا مرسومنا هذا « (٨٠).

ولم تقتصر سياسة التسامح والمساواة في الدولة العثمانية على مراسيم الشؤون الإدارية فقط، وإنما تعدَّتها في الجزاء والعقاب، بمعنى أنه كل من يرتكب جرماً أو خطأً، أياً كان دينه أو طائفته، من المسلمين أو اليهود أو النصاري، يعاقب على فعله، وأحياناً تكتفى السلطة العثمانية بالتنبيه للفاعلين والوعيد بالعقاب إذا تكرر الفعل، مع ذكر العقاب في حال تكرر الفعل. ففي حجّة شرعية صادرة عن ديوان الشام في عام ١٢١١ه/ ١٧٩٦م، حول مخالفة عرف سقاية الماء في المسجد الأقصى، وبيعه لطوائف اليهود والنصاري «... علما طرف [طرق] مسامعنا (٨٨) أن سقاية الما (٨٩) [الماء] بالقدس، ينقلون الماء من آبار المسجد الشريف القدسي، ويبيعونه إلى طوائف النصارى واليهود بالقدس، فهذا أمر مغاير رضا البار(٩٠)، عائقا ولا نرضى في جريانه، لأن آبار المسجد الشريف اعدة [أُعدت] للسبيل [لسبيل] لفقرا [فقراء] بيت المقدس، ومجاورين المسجد المطهر... وتظهوا [وتظهروا] الندا [النداء] والإشاعة، بأن كل من نقل وباع من السقاية إلى المسفورين(١١) يضرب ضرباً شديداً، ويحبس حبساً مديداً، وكذلك كل من اشترى من السقاية من ما [ماء] المسجد من الطوائف يتطلع في حقه...» (٩٢). ومعنى يتطلع بحقه، بأن ينظر بالحكم فيه وعليه من باب التخفيف في الأمر، وحتى لا يشجع من يشتري ماء السقاية باثعه على الاستمرار في البيع لماء السبيل. وشدد الخطاب على من يقوم بفعل البيع والقائمين عليه، على عكس المشتريين، والذي لم يغفل عنهم، وخاصة أنهم من النصاري واليهود، وليس هم من قاموا بالفعل بل ساعدوا على إقامته.

 ⁽٨٦) بمعنى أن يتعرّض لعقوبة القتل وإراقة الدم ليدل على فداحة الجرم والعقاب، ليكون رادعاً لمن توسوس
 له نفسه بفعل مثل هذا الفعل وتكراره ومخالفة أمر السلطان والحكم الشرعى.

⁽٨٧) سَجَلَات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، رمضان ١٢١٩هـ/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ٣٥-٣٦.

⁽٨٨) بمعنى وصل إلينا خبر.

⁽٨٩) من يقوم بعمل السقاية.

⁽٩٠) مخالفاً لشرع الله.

⁽٩١) بمعنى المزبورين أو المذكورين.

⁽٩٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٢، ٢٤ (د. ش.) ١٢١١ه/ ٢٩ (د. ش.) ١٧٩٦م، ص ٥٠_٥١.

وقد انعكست إشاعة الروح المتسامحة والعلاقة الهادئة بين الدولة ورعاياها من يهود القدس إيجاباً على طبيعة العلاقة الاجتماعية بين فئات المجتمع المقدسي، وبالذات بين المسلمين واليهود، التي وصفت بالأليفة والهادئة ولا تخرج عن إطارها المألوف، رغم حالات النزاع والتداعي التي أظهرتها السجلات.

٥ ـ علاقة اليهود بالمسلمين في القدس

شعرت طوائف اليهود، مع بداية الحكم المصري في الشام، كغيرها من طوائف غير المسلمين، بتحسن معاملة الإدارة المصرية، فأصبحت أفضل مما كان الحال عليه في الإدارة العثمانية، إذ زادت الإدارة المصرية من مساحة الحرية الدينية الممنوحة، ورفعت مستوى العدالة والتسامح بين الطوائف (٩٣).

ولكن جراء هذا التغيير بالمعاملة الذي قامت به الإدارة المصرية (١٢٥)، سواء بالنسبة إلى المسلمين أو اليهود والنصارى، والتي بدأت تظهر نتائجها منذ عام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م، وتنبئ بعلاقات جديدة بين المسلمين ويهود القدس، بدأت الإجراءات الإدارية والسياسية وسياسة التسامح (٩٥)، التي انتهجها محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا، ترفع من مكانة الذمي في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية على حساب مكانة المسلم التي أثرت في طبيعة العلاقة الاجتماعية بين المسلمين ويهود القدس، وخاصة المتنفذين والتجار والأسر العريقة من مسلمي القدس، وتجرأ اليهود بالشكوى إلى إبراهيم باشا، احتجاجاً على معاملة مسلمي القدس لهم، والزيادة الملحوظة في ارتفاع حالات الشراء للعقارات والأملاك والأراضي عما كانت عليه في السابق، وخاصة عند علات الشراء للعقارات والأملاك والأراضي عما كانت عليه في السابق، وخاصة عند يهود السكناج (٢٥)، حيث لاحظ الباحث، بعد عام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م زيادة حجج الشراء والاستبدال والرهن لصالح يهود السكناج (٢٩).

⁽٩٣) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وير الشام، أوجزه جرجي يني؛ تحقيق ميشال أبي فاضل وجتن نحول (بيروت: جروس برس، ١٩٩٠)، ص ٢٩٦.

⁽٩٤) لتفاصيل أكثر حول إجراءات الإدارة المصرية في القدس وآثارها العامة في غير المسلمين، وخاصة في يهود القدس، انظر الإحصاء السكاني ليهود القدس في الفصل الأول من هذا الكتاب.

⁽٩٥) كواترت، الدولة العثمانية، ١٧٠٠ ــ ١٩٢٢م، ص ١٣٢، وعوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٨٩.

⁽٩٦) محمود نهار الشناق، العلاقات بين العرب والمسلمين في فلسطين، ١٢٩٣_١٣٣٣ هـ/ ١٨٧٦ ــ ١٩٩٤م (حلحول ــ فلسطين: مطبعة بابل، ٢٠٠٥)، ص ٣٦ ـ ٣٢.

 ⁽٩٧) انظر الجدول الرقم (٣-٢) الذي يمثل حركة الشراء لطائفة اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة بالذات طائفة السكناج ونوع الحياية التي يتلقونها، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وبدأ المسلمون يتلمسون الوضع المميّز ليهود القدس والشعور بأهمية يهود القدس عامة، ويهود السكناج خاصة، الأمر الذي زاد من قلقهم وخافوا على تراجع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية جراء منع إبراهيم باشا أخذ ما كان مستحقاً لهم في السابق من اليهود، فما كان من المسلمين إلا أن ثاروا على الحكم المصري عام ١٢٥٠ه/ ١٨٣٤م، وهاجموا حارة اليهود أكثر من مرة (٩٨)، حيث أشارت مكاتبة لمحمد علي باشا إلى تجمع الفلاحين في قرية البيرة لقطع الطريق على العساكر الآتية من يافا إلى القدس، وهاجم عدد آخر من الفلاحين مواشي أهالي القدس في ناحية باب العمود (٩٩)، وأشار إبراهيم باشا إلى والده محمد علي باشا في أحد المراسلات أن الثورة في فلسطين قد نشبت (١٠٠٠).

وفي المقابل، إن التسهيلات والإجراءات التي نفذها إبراهيم باشا على طائفة اليهود في القدس وعموم غير المسلمين في المناطق التابعة للحكم المصري، مثل: السماح لهم بتجديد كنسهم وأماكن عبادتهم، وأحياناً كانوا يرممونها ويجددونها قبل أخذ الأذن من السلطات المصرية (۱۰۱۰)، وإعفائهم من العسكرية، وإلغاء بعض الرسوم والضرائب التي كانت مفروضة على اليهود وباقي غير المسلمين من السلطات العثمانية (۱۰۲۰)، وإلغاء العوائد التي يُجبيها آل أبي غوش من السياح والحجاج الذين يسلكون طريق القدس في سفرهم، الممنوحة لهم من أيام السلطان سليمان القانوني، فما كان من أخوة جبر أبو غوش إلا أن عصوا أمر إبراهيم باشا، واستمروا في جبايتها، فعاقبهم بالنفي إلى عكا، ونفى جبر إلى الشام، إضافة إلى نفي عدد من زعماء القدس (۱۰۳).

كل هذه الإجراءات الاستفزازية، ومحاربة مسلمي أهالي القدس في أرزاقهم، والتضييق عليهم، وإجبارهم على التجنيد، كشفت عنها مراسلة بين إبراهيم باشا ومحمد على باشا بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، وقد ذكر فيها أن أمر التجنيد سهل في مدن القدس والخليل ونابلس، ولكنه شاق ومستحيل في قراها، لأن الفلاحين يفرّون من وجه السلطة

⁽٩٨) الشناق، المصدر نقسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

⁽٩٩) ١٥ عرم ١٢٥٠هـ/ ٢٤ أيار/مايو ١٨٣٤م، عفظة عابدين ٢٤٩، الرقم ٢٢. انظر: رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد عمد علي الكبير، ج ٢، ص ٣٩٩.

⁽١٠٠) ٢٦ عرم ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أيار/مايو ١٨٣٤م، عقظة عابدين ٢٤٩، الرقم ٢٦. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٩.

⁽١٠١) شُعبان ١٢٤٩هـ/ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٣م، محفظة عابدين ٢١١، الرقم ٥٣. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨١.

⁽١٠٢) الشناق، العلاقات بين العرب والمسلمين في فلسطين، ١٢٩٣ ــ ١٣٣٣هـ/ ١٨٧٦ ــ ١٩١٤م، ص ٣٣. (١٠٣) العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٨٠.

ويعتصمون في الجبال. لذا لا بد من استخدام الحيلة ليتمكن إبراهيم باشا من الإمساك بهم، وذلك عن طريق الإدعاء أنه ينوي فتح ترعة في يافا، وعند نزولهم يقبض عليهم وينتقي منهم ما يراه صالحاً للخدمة العسكرية (١٠٤).

وفي مراسلة أخرى بينهما، تبيّن أنه تعترض إبراهيم باشا صعوبات في تجنيد شباب جبال نابلس والقدس، فكلهم يعملون في الورش العمومية، كورش جلب المياه إلى يافا وورشة التعمير في عكا(١٠٠٠، الأمر الذي يدل على استخدام الإدارة المصرية القوة القسرية في إجبار أهالي القدس على التجنيد والخدمة العسكرية.

كل هذا أشعر «عاثلات القدس الرئيسية، والشخصيات المحلية المرموقة، بفقدان الاستقلال والتمييز والنفوذ الذي اكتسبوه على مر السنين (١٠٦٠). وأشارت مكاتبة بين اللواء محمد بك إلى محمد علي باشا عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، إلى «أن الناس في الآستانة يعتقدون أن أهل الشام غير راضين عن الإدارة المصرية (١٠٠٠)، الأمر الذي يعني أن الحكم الجديد يرفع من مكانة غير المسلمين بمن فيهم يهود القدس، ويقلل من شأن المسلمين.

وفي المقابل، شعر اليهود بالتحسن في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية، الأمر الذي أعطاهم الدافعية للترحيب بالحكم المصري، ورفع ما كان عليهم من ظلم. وتزامن هذا الأمر مع التنافس الأجنبي على حماية طائفة اليهود في الدولة العثمانية، وبالذات في فلسطين والقدس.

أنبأ هذا الواقع الجديد بعلاقات سيئة بين المسلمين ويهود القدس، فأخذ اليهود يتذمّرون من معاملة المسلمين لهم، ورفعوا رسائل إلى إبراهيم باشا عن طبيعة هذه المعاملة، التي بدأت تضايقهم، فما كان من إبراهيم باشا إلا أن بعث بكتاب إلى المسلمين في القدس، يهددهم ويتوعدهم، بمن يتعرّض لطائفة اليهود بأي سوء: «تعلمون أن في

⁽١٠٤) ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٤م، عفظة عابدين ٢٤٩، الرقم ٣١٦. انظر: رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضع مقاصد عمد علي الكبير، ج ٢، ص ٤٥٦.

⁽١٠٥) ٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٤م، عفظة عابدين ٢٤٩، الرقم ٣٥٥. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٦١.

⁽١٠٦) أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص ٥٦٣.

⁽۱۰۷) ۲۳ جمادی الأولی ۱۲۵۰هـ/ ۲۷ أيلول/ سبتمبر ۱۲۳۶م، محفظة عابدين ۲٤۹، الرقم ۳۲۴. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ۲، ص ۶۵۷.

بيت المقدس كثيرا من الأديرة والكنائس والآثار الدينية التي تحج إليها كل عام الطوائف النصرانية واليهودية. وقد شكا إلينا هؤلاء ما يلاقونه منكم من العنت والقسوة والغلظة عليهم، والتحقير لدينهم؛ فضلاً عما أنتم فارضوه عليهم من التكاليف والمغارم الفادحة، غير ناظرين إلا إلى إرضاء أنفسكم والعمل بهواكم. على أن هذه الغايات الدنيئة والأفعال المزرية، لا ترضاها النقوس الأبية، ولا يصح السكوت عليها، ولذلك أنهاكم، وأحذركم من عاقبة التعرّض لأولئك القوم، وأسألكم أن تفسحوا لجماعة القسيسين والرهبان والشمامسة وأهل البيت المقدس من جميع المذاهب، قبطاً كانوا أو أرمنا، في دينهم ودنياهم من إقامة شعائر دينهم، ولا تأخذوا ممن يذهبون زائرين لبحر الشريعة شيئاً من الكلف والمغارم، ولا تضيقوا على زائري كنيسة القيامة. ولا تلزموا الصغار بدفع المال. الكلف والمغارم، ولا تضيقوا على زائري كنيسة القيامة. ولا تلزموا الصغار بدفع المال.

يشكّل كل ما سبق أسباباً موضوعية لإثارة المسلمين، ورفضهم للواقع الذي فرضه عليهم إبراهيم باشا، وتأليب الأمور ضد الحكم المصري عامة، وتأجيج نار الثورة في كل البلاد، بثورة القدس عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، دفاعاً عن استحقاقاتهم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي منحها إبراهيم باشا ليهود القدس وبقية الطوائف المسيحية.

وجاء ردّ يهود القدس على الاعتداء على حارة اليهود سريعاً، كنوع من ردّة الفعل، حيث ذكرت السجلات الشرعية حادث الاعتداء من قبل شابين يهوديين على المسجد الأقصى، "[المعروض عن الرجاء المفروض] أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر تاريخه المبارك، حضر بمجلس الشرع الشريف الأنوار، جماعة من العساكر المنصورة، مع خدمة [المسؤولين عن خدمة] المسجد الأقصى، وصحبتهم [وبصحبتهم] شاب من طايفة اليهود، يبلغ سنه خمس عشر [عشرة] سنة. وأخبروا أنه [أنهم] وجدوه عمال يكسر [وجدوه يكسر في] طبقات المسجد الأقصى الشريف، فاقتضى وإليكم توجه بنفسه وصحبته [وبصحبته] جناب متسلم جنابتكم [المحترم]، وجناب الشيخ سليمان المحترم، وجماعة من المسلمين، وحصل الكشف والوقوف على ما فعله هذا الخاس، فوجدت الطاقة [الكبيرة] الكاينة فوق المحراب الشريف، أغلب قزازها الملون المصنوع من الجبصين مكسر [مكسور]، ومرمي داخلاً وخارجاً، وكذلك [رؤوس] العمدان الموضوعة فوق المحراب من الرخام مكسرات [مكسورة]، وكذلك ثلاث

⁽١٠٨) العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٨٠.

طبقات عن يمين المحراب فوق باب المدرسة التي في المسجد الأقصى أيضا مكسر قزازهم [مكسور زجاجها]، وهذا القزاز [الزجاج] مصنوع من قديم الزمان من الجبصين ملون [الملون]، بشكل غريب عجيب متقن ومذهب، لا يمكن الآن في بلدتنا أصناع [أن نصنع] مثله. والظاهر هذا الخبيث توصل لذلك من محلة المغاربة، من حاكورة التي تسمى بالخاتونية(١٠٩)، ومنها إلى المدرسة التي تسمى دار الأقصى، في قفا(١١٠) محراب المسجد الاقصى، وفعل هذا البلبلة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. إذ هذا [وهذا] الفعل ما [لا] يسمح [يسمع] مثله قط، ولا جرى، وقد أساء على جميع أهل الإسلام، وتوجعت منه الخاص والعام [الخاصة والعامة]، وان يبقى هكذا خراباً [خرباً]، فيه شين، واحتقار لهذا المسجد الشريف الاقصى، التي فضايلة [فضائله] لا تعدو [تعدًّ] ولا تحصى قبل من إعادته كما كان، والخاسر المسفور (المزبور) قد ابقيناه محبوساً لحين صدور الأمر الشريف العالي، نبادله بما يقتضيه الرأي السديد، وفي صباح تاريخه المبارك أيضا وجد يهودي في داخل الحرام [الحرم] الشريف، فمسك وحبس وساله [وسأله] جناب متسلم [المتسلم] [عن فعله]، فقال جيت(١١١) بهذه الاشيئ [الأشياء] من اسلامبول وعمال أدور على (...) مع أن اليهود من عادتهم، أنهم لا يدخلون للحرم الشريف، ومحلتهم بعيدة أيضاً، فلا ندري وهذه الأفعال المشينئة [المشينة]، الصادرة منهم (...)، للأعتاب [المقدسة] لا زلتم ناصرين وتؤيدين [مؤيدين] لهذا الدين [المنيف]، وأدام الله أيام دولتكم مدى [الأيام أو السنين] من عليه الصلاة والسلام. تحريراً في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر الخير سنة تسع وأربعين وماتين [ومائتين] وألف»(١١٢).

ويدل هذا الأمر على مدى تدهور العلاقات بين المسلمين واليهود، إضافة إلى خلوها من مواقف السلطة العثمانية والمصرية، والحكم الشرعي على ما اقترفه

⁽١٠٩) نسبة إلى المدرسة الخاتونية الواقعة بين باب الحديد وباب القطانين غربي الحرم، واقفتها اغل خاتون بنت شمس الدين محمد بن سيف الدين القازانية البغدادية، ووقفت عليها المزرعة المعروفة بظهر الجمل، واشتهرت في عصرنا وقبله بباطن الجمل، وتاريخ وقفها في ٥ ربيع الثاني ٥٥٥هـ/ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٣٥٤م، ثم أكملت عهارة المدرسة المدكورة ووقفت عليها المرحومة أصفهان شاه بنت الأمير قازان شاه، تاريخ وقفها في العشر الآخر جمادى الآخرة ٧٨٢هـ/ أواخر أيلول/سبتمبر ١٣٨٠م. انظر: مجير الدين الحنيلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والحليل، تحقيق عدنان يونس عبد المجيد نباتة، ٢ ج (عمّان: مكتبة دنديس، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ص ٣٦ـ٣٧.

⁽۱۱۰) بمعنی خلف.

⁽۱۱۱) بمعنی أتیت.

⁽١١٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٧٤٩هـ/ ١٢ تموز/يوليو ١٨٣٣م، ص

اليهوديان، وما نتج منه من توتر العلاقات الجيدة بين اليهود والمسلمين في القدس إلى حدّ كبير. وبتتبع السجلات الشرعية، بعد حادثة الاعتداء، لم نجد حجّة أخرى تبيّن مواقف الأطراف التي ذكرناها سابقاً، غير ما أوضحته الحجّة نفسها، واصفة هذا العمل ومن قام به بالمشين والخسيس، والخاسر والخسيس، وهو أمر غير مقبول وخارج عن ما جرت عليه العادة والعرف، بأن اليهود لا يدخلون ساحة حرم المسجد الأقصى، ولم تسجل سابقة من هذا النوع قبل هذا التاريخ، وخاصة أنهما تعرضا للمسجد الأقصى ذي الفضائل الكثيرة عند المسلمين وأولى القبلتين.

ونفهم منه أن السلطة المصرية لم ترد إثارة الأمر حتى لا تتسع دائرة الخلاف بين المسلمين واليهود وعموم أهل الذمة في القدس، وحتى لا تقع الاضطرابات بين طوائف القدس والحفاظ على النظام العام في المدينة. لذا لم نجد ردود فعل من قبل السلطات الرسمية والمحكمة الشرعية سوى ما عرضناه، علماً أنه مع طبيعية الأجواء المتوترة بين المسلمين وأهل الذمة، كانت هذه الحادثة كفيلة بأن تزيد من حالة التوتر بينهما، وخاصة مع الأهمية الدينية التي يحتلها المسجد الأقصى في نفوس العرب والمسلمين.

وتساءلت الحجّة من طرف الشرع، وإدارة متسلّمية القدس، مستغربة هذا الفعل، من دون ذكر سببه، والدافع وراء حادثة الاعتداء. فلم تجب عنه إلا بالإنكار والرفض للفعل، وتجاوز ما هم معتادون عليه. وهذا كله يؤكد أن تغيراً كبيراً قد طراً، في المرحلة اللاحقة بطبيعة بنى العلاقات بين السلطة وأهالي القدس بمختلف طوائفهم، وبالتحديد بين المسلمين ويهود القدس، وهي تميل إلى مرحلة الكراهية وتنامي روح الاستفزاز وحالة التذمّر الشديد في الوسط الاجتماعي لأهالي القدس.

إن التغيير في النظم الإدارية والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية والسياسية، لا يمكن أن تؤتى نتائجه متوازنة ومتوافقة في المجتمع المقدسي وولاية الشام كلها، لأن الإصلاح في الأساس ناتج من ارتفاع درجة الإحساس بضرورة التغيير، ويزامنه تغيّر في البناء الثقافي والاجتماعي، لإحداث توازنات اجتماعية وثقافية تتزامن مع الإجراءات الإصلاحية في الجوانب الإدارية والسياسية لرفع مستوى الحريات والمساواة بين فئات المجتمع القدسي، وهذا لم يكن ظاهراً لدى الإدارة الحاكمة في مصر، ولا في الدولة العثمانية، إضافة إلى أن الأهالي لا يمتلكون المستوى الثقافي الكافي المتصف بالوعي المرحلي، المؤكد ضرورة الإصلاح، وتمكين جريانه بظروف أفضل مما أثبته واقع أهالى القدس.

ثانياً: محلة اليهود (الحي اليهودي)

تقسم مدينة القدس والمدن الإسلامية، بشكل عام، إلى عدد من المحلات والأحياء (۱۱۳)، وكل محلة إلى عدد من البيوت، والمرافق، والساحات، والأزقة، والخطوط، وتسكنها فئات اجتماعية مسلمة وغير مسلمة من طوائف اليهود والنصارى، وما يميّزها سكن كل طائفة دينية أو مذهبية متقاربة في الدين في محلة واحدة أو حارة واحدة. وعرفت أسماء بعضها بأسماء العائلات أو الطوائف التي تسكنها (۱۱٬۱۱۰)، كما عرفت باسم محلة اليهود نسبة إلى يهود القدس الذين سكن أغلبهم فيها. ولم يقتصر السكن فيها على اليهود، بل تسكنها طوائف أخرى من سكان المدينة. وهي تقع إلى الغرب من الحرم القدسي، وبين المحلات التالية: محلة المغاربة في الشرق، ومحلة الريشة، ومحلة الحيادرة، في الشمال (۱۱۰).

وتقسم المحلة بدورها إلى عدد من الحارات، وكل حارة تسكنها طائفة معينة، كالحي اليهودي أو الحي الإسلامي أو الحي الأرمني، بمعنى أن الحارة جزءٌ من المحلة التي يسكنها عدد من سكان المدينة وطوائف دينية أخرى. هذه الطريقة بالتشارك في السكن بين أهالي المدينة في المحلة نفسها، والحارة نفسها، تدل على تقارب مقبول إلى حدّ ما في العلاقات الاجتماعية بين مختلف الطوائف الدينية، التي تتجاوز بعلاقاتها أحياناً كثيرة حدود الطائفة الدينية، وبناء علاقات طبيعية يتبادل من خلالها السكان في ما بينهم أمور البيع (١١١٠) والتجارة، وكل قضايا النزاع والتداعي (١١٠٠) في مختلف أنواع القضايا المثارة بينها. فالعلاقة بين المسلمين واليهود كانت أكثر هدوءاً منها بين

⁽۱۱۳) انظر تفاصيل عملات وأحياء وخطوط وأزقة مدينة القدس الشريف الخارطة الرقم (۱-۱). كانت البلدة القديمة (القدس القديمة) تقوم على أربعة أحياء، لا تزال قائمة حتى الآن، وهي: الحي الإسلامي، الواقع في السيال الشرقي للمدينة، والحي المسيحي، الواقع في غرب المدينة، والحي اليهودي، الذي يقع جنوب القدس، والحي الأرمني، في الجنوب الغربي لها، إضافة إلى مجموعة من المحلات والأحياء الأخرى التي تشكل بمجموعها مساحة القدس القديمة البالغة ٨٧١ دونها. انظر: إبراهيم عبد الكريم، «نظرة على المشهد العمراني في القدس، التواصل (جمية الدعوة الإسلامية العالمية)، العدد ٧ (٢٠٠٥)، ص ٧١.

⁽١١٤) عمد هاشم غوشة، حارة السعدية في القدس: دراسة معارية وتاريخية (القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٩٠)، ص ٧١.

⁽١١٥) الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثياني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١١٥) ١٠٣م/ ١٠٩١م_ ١٨٩٧م)، ص١٠٣٠.

⁽١١٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ٢، ٢٨ شعبان ١٢٣٢هـ/١٣ تموز/يوليو ١٨١٧م، ص ١٦٣.

⁽١١٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٩، رقم الحجة ٦، عرم ١٢٤٠هـ/ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٨ ـ ١٩٠٨.

المسيحيين واليهود، حتى أن بن أريه ذكر أن المسيحيين تمكّنوا من إثارة خصومهم ضد اليهود، بسبب سوء العلاقة بينهما، المستندة إلى العلاقة الدينية التقليدية، إضافة إلى الدوافع المشتركة بين المسلمين والنصارى للازدراء الشائع باليهود(١١٨).

وقد ظهر هذا النوع من العلاقة والتأليب في ثورة الفلاحين المسلمين عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م وكان يتمثل بالاعتداء والنهب والتكسير والتخريب لبعض محلات (دكاكين) اليهود في حارة اليهود (١١٩٠)، والطبيعة التنافسية بين اليهود والنصارى على الوظائف الإدارية في مختلف ولايات الدولة العثمانية، والمنافسة الاقتصادية والتجارية التي ظهرت بشكل واضح في ولايتي عكا ودمشق بين أسرتي فرحي (Farhi) اليهودية وأسرة بحرى (Bahri) النصرانية اليونانية الكاثوليكية (١٢٠٠).

وبرزت العلاقة السيئة واضحة بين النصارى واليهود في فترة الحكم المصري أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث قرر نصارى المدينة استغلال مناصبهم القوية ومراكزهم القريبة من السلطة باتخاذ القرار في العهد المصري للقضاء على خصومهم من اليهود (١٢١١)، ومع ذلك، بقيت علاقة التجاور بين مختلف طوائف المدينة في كل محلة وحارة.

لذا عندما نقول محلة اليهود أو الحي اليهودي، نعني بذلك أن أغلب اليهود سكنوا فيها، ولا يعني أنه لا يوجد مسلمون ونصارى فيها، بل التشارك وارد في المحلة الواحدة، وأحياناً في دار السكن نفسها، حيث أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٤٥ه/ ١٨٣٠م إلى سكن مسلم ويهودي معاً(١٢٢٠)، وفي عدد كبير من المعاملات وأمور البيع والتجارة، والسوق الذي يضم كل الباعة والصناع على اختلاف طوائفهم الدينية. وهذا ما دلت عليه السجلات الشرعية التي أوضحت أنواع مختلفة من المعاملات، كما أوضحها

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (\\A) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 148.

⁽۱۱۹) ولم تقتصر أعمال التخريب والنهب والسلب على اليهود وعلاتهم (دكاكينهم)، وأوّل ما ابتدأوا بأعمال النهب والسلب على اليهود وعلاتهم (دكاكينهم)، وأوّل ما ابتدأوا بأعمال النهب والسلب كان يتم ذلك في بيوت الأميرالايات والنصارى واللاتين، ولم تنج حوانيت المسلمين من شرور الفلاحين الثوار، وعمّت الفوضى كلّ تجار المدينة التي تعرّضت حوانيتهم في السوق للتحطيم ونهب ما فيها. انظر: أسبريدون، دحوليات فلسطين (۱۸۲ ـ ۱۸۲ ـ ۱۸۲ م)، ص ۲۵ ـ ۷۲.

⁽١٢٠) احتكرت أسرة فرحي الوظائف العليا في الإدارة المالية، وأسرة بحري انخرطت في وظائف إدارة الولايات كالكتاب والسكرتاريا. انظر: Ben-Arieh, Ibid., p. 148.

⁽١٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

⁽۱۲۲) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ١، أواسط رمضان ١٢٤٥هـ/آذار/مارس ١٢٢٠ من ٣٤٤هـ/آذار/مارس

الباحث في جداول توضح مختلف المعاملات التي نستدل منها على طبيعة العلاقة بين المسلمين واليهو د(١٢٢٠).

وأوردت السجلات الشرعية أسماء عدة لمحلة اليهود، ومنها: محلة صهيون والشهيرة حتى الآن (منذ القرن ١٣هـ/ ١٩م) بمحلة الأرمن (١٢١)، ومحلة اليهود (١٢٥)، وتكررت كثيراً في السجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، ومحلة الحيادرة (٢٢١)، وهو الاسم القديم الذي كان يطلق عليها سابقا، وأصبح يطلق عليها خلال الفترة التي تناولتها الدراسة بعد عام ١٢٢٣ه/ ١٨٠٩م بمحلة اليهود، وأشارت إليه حجة ملكية شرعية لمسلم في محلة اليهود بتاريخ ٢٢٢٣ه/ ١٨٠٩م (١٢٢٠)، لأن محلة الحيادرة محاذية تماماً لمخلة اليهود من جهة الشمال، وسكنها عدد من اليهود. لهذا ضمّت محلة الحيادرة إلى محلة اليهود، ومن أسمائها القديمة محلة اليهود الوسطى، وحارة المسلخ، كما يعتبر البعض أن محلتي الشرف والريشة جزءٌ من محلة اليهود، في حين أن المدني اعتبرهما قبل فترة الحكم المصري محلتين مستقلتين عن محلة اليهود (١٢٨٠)، وبعد الحكم المصرى جعل المحلتين جزءاً من حارات محلة اليهود (١٢٨٠).

⁽١٢٣) انظر الجداول التي سيأتي عرضها لاحقاً من جداول دور السكن بالإيجاز وقضايا النزاع والتداعي وحالات الشراء، والديون، والعادة المعتادة على طائفة اليهود.

⁽١٢٤) التي ذكرتها الحجة الشرعية «أنها الآن شهيرة بمحلة الأرمن». انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية (١٢٠) التي ذكرتها الحجة ٢، ٢١ ربيع الأول ١٢٠٩هـ/ ١٩ حزيران/يونيو ١٨٠٥م، ص ٣٤ ـ ٣٥ والتي وَرَدَت في حجج شرعية أخرى باسم علّة صهيون وليس حارة صهيون خلال فترة الدراسة. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، رقم الحجة ١، ٥ ذي القعدة ١٩٤٤هـ/ ٩ أيار/مايو ١٨٢٩م، ص ٥٥ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ١، أواسط صفر ١٧٤٩هـ/ ٤ غوز/يوليو ١٨٣٣م، ص ١٥٢ ـ ١٥٣، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ١، أواسط صفر ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٥م، ص ١٨٣٠م،

⁽۱۲۵) ذُكرت محلة اليهود تقريباً في عدد كبير من حجج السجلات المتوفّرة لدى الباحث، ومنها: سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٠، وقم الحجة ٢، ١٢١٢ه / ١٧٩٧م، ص ٨ ـ ٤٩ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠٠، رقم الحجة ١، أواسط جمادي الثاني ٢٣٣٣ه / نيسان/ أبريل ١٨١٨م، ص ١٠١٥ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٦، رقم الحجة ١، أواخر ربيع الثاني ١٢٣٧ه / كانون الثاني/ يناير ١٨٢٢م، ص ١١٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠١، رقم الحجة ١، أواسط ذي الحجة ١٠٤ه / أيار/ مايو ١٨٢٣م، ص ١٠١٠.

⁽١٢٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رقم الحجة ١، ٢٥ ذي القعدة ١٦٣٠هـ/ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٥م، ص ٢٧_٨٠.

⁽١٢٧) سَجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ١، ذي القعدة ١٢٢٣هـ/ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٠٠م، ص ٥٠.

^{. (}۱۲۸) وياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥_١٢٤هـ/ ١٨٠٠ ـ ١٨٣٠م (عيَّان: بنك الأعال، ١٩٩٦)، ص ٢٠٦.

⁽١٢٩) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثياني، ١٢٤٦_١٢٣٦هـ/ ١٨٣١ _١٩١٨م وعيّان: بنك الأعيال، ٢٠٤٤)، ص ٣٠٢.

وعرّفت السجلات الشرعية محلة اليهود بأنها المحلة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة القدس إلى الغرب من محلة الشرف، وإلى الشرق من محلة الريشة، بمعنى أنها تتوسط بين المحلتين، وكان يطلق عليها حارة اليهود الوسطى الرقم (٩)، بسبب توسطها بين المحلتين (الشرف الرقم (٢) والريشة الرقم (٤))، ومن الحارات التي تضمّها محلة اليهود حارة القرائيين الرقم (٢٦) التي تقع إلى الجنوب الشرقي من حارة اليهود الرقم (٩)، وحارة المسلخ الرقم (٢٧) التي تقع إلى الجنوب من حارة اليهود (٢٠٠).

نتبين من التسميات التي أطلقت على محلة اليهود أنها الأماكن التي سكنها اليهود، سواء كان مما أطلق عليها قبل الفترة التي تناولتها الدراسة أو خلالها، مثل: الأسماء القديمة، كالمحلة الوسطى، والمسلخ، التي اعتبرت خلال الفترة التي تناولتها الدراسة من محلة اليهود، ولم تذكر السجلات محلة اليهود الوسطى وحارة المسلخ، وخاصة أن هذه المحلات والحارات أماكن محاذية لحارة اليهود وتشكل بمجموعها محلة اليهود، وحتى أن حجة شرعية ذكرت باب محلة حارة اليهود (١٣١١)، بمعنى أنه قد تشمل محلة اليهود الحارات القريبة من سكن حارة اليهود التي كانت معروفة قبل الفترة التي تناولتها الدراسة.

ومن الحارات، كما أطلقت عليها السجلات، وكانت قريبة من حارة اليهود: محلة اليهود الوسطى، وحارة المسلخ، وحارة اليهود القرائيين، وكانت تقع جميعها في محلة اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة. أما المحلات والحارات المجاورة لها، وهي: محلة الحيادرة، ومحلة الشرف، ومحلة صهيون، وحارة الإفرنج، وحارة أولاد العلم، وحارة السلطية، فهي المحلات التي تقع خارج محلة اليهود (١٣٢١).

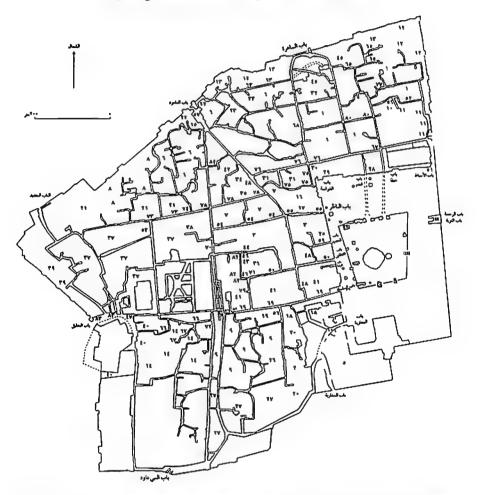
ويبيّن الكشاف العام (الجدول الرقم (٢ ـ ١)) أماكن سكن طوائف يهود القدس، كما يبيّنها الجدول الرقم (٢ ـ ٦).

⁽۱۳۰) سجلات محكمة القدس الشرعية ۳۰۸، نصف جمادى الأولى ۱۲۳۹هـ/ ۱۷ كانون الثاني/يناير ۱۸۲۸م، ص ۳۶، وانظر الخريطة الرقم (۲ ـ ۱) محلات وحارات وخطوط وأزقة مدينة القدس.

⁽۱۳۱) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ٢، شعبان ١٢٣٢هـ/ حزيران/يونيو ١٨١٧م، ص ١١١.

⁽١٣٢) لتكوين صورة عن محلة اليهود والحارات والمحلات القريبة منها، انظر: خارطة محلات وحارات القدس الشريف الرقم (٢_١).

الخريطة الرقم (٢ ـ ١) محلات وحارات وخطوط وأزقة مدينة القدس الشريف



المصدر: محمد أحمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي (عيان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩)، ج٢، الملحق.

•	
٤٥ ـ حارة بني سعد	المحلات والحارات:
٤٦ ـ حارة علاء الدين البصير.	١ _محلة باب حطة
الخطوط والأزقة:	٢ ـ محلة الشرف
٤٧ ـ خط النبي داود	٣ ـ محلة باب القطانين
٤٨ ـ خط وادي الطواحين	٤ ـ محلة الريشة - اتال دارية
٤٩ ـ خط سوق الفخرية (سوق الزيت)	٥ ـ محلة المغاربة
٥٠ ـ خط مرزيان	٦ ـ محلة باب العمود ٧ ـ محلة عقبة الست
٥١ ـ خط باب الأسباط	۷ ـ محله عقبه السب ۸ ـ محلة الزراعنة
٥٢ ـ خط دور الحدادين	۸ محلة اليهود (الوسطى) ٩ محلة اليهود (الوسطى)
۵۳_خط حارة النصاري	۱۰ ـ حارة الحدادين ۱۰ ـ حارة الحدادين
٥٤ - خط حارة عقبة الست (العمارة العامرة)	١١ _ حارة الطورية الشرقية
٥٥ _ خط حارة باب الناظر	١٢ ـ حارة المشَّارقة (المرداوة)
٥٦ ـ خط حارة الحيادرة	١٣ _ حارة بني زيد
٥٧ _ خط باب العمود	١٤ _ حارة صَّهيون الجوانية (حارة التبانة، حارة الضوية)
٥٨ ـ خط قناطر الخضر	١٥ _ حارة بني مرة
٥٩ _ خط باب الحديد	١٦ _ حارة باب الناظر
٦٠ _ خط حارة المغاربة	۱۷ ـ حارة أولاد حامد
٦١ ـ خط دار النيابة	۱۸ ـ حارة أولاد العلم ۱۸ ـ ا تا ا
٦٢ ـ خط مستراح السيدة مريم	۱۹ ـ حارة الحيادرة ۲۰ ـ حارتا الحارة
٦٣ _ خط حارة المولوية	۲۰ ـ حارة السلطية ۲۱ ـ حارة الأفرنج
۱۲ ـ زقاق ابن الحداد ۲۶ ـ زقاق ابن الحداد	۲۱ ـ حارة الوقيج ۲۲ ـ حارة عقبة الشيوخ
۲۰ ـ زقاق حارة بنی زید	۲۳ ـ حارة القصيلة
۱۰ ــ رفاق الطواشي ۲۱ ــ زقاق الطواشي	٢٤ ـ حارة الحصرية
	۲٥ _ حارّة باب التحديد
٦٧ ـ خط باب حطة	٢٦ ـ حارّة اليهود القرّائيين
٦٨ ـ درج المولوية ٣٠ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١	٢٧ _ حارة النسلخ
٦٩ ـ خط باب السلسلة	۲۸ ـ حارة باب آلدويدارية (شرف الأنبياء)
٧٠ ـ درج حارة الحصرية	۲۹ ـ حارة دار النيابة
۷۱ ـ عقبة باب القطانين	٣٠ ـ حارة مستراح السيدة مريم
٧٧ ـ طريق النبي داود	٣١ حارة الغوانمة
٧٣ ـ خط الخانقاه الصلاحية	٣٧ ـ حارة ياب الساهرة
٧٤ ـ عقبة الخانقاه الصلاحية	٣٣ ـ حارة المولوية ٣٣ ـ ـ ا م م م ١٠ ادار
٧٥_ زقاق الغوانمة	٣٤ ـ حارة عقبة الظاهرية ٣٥ ـ ما موترة السوان
٧٦ ـ طريق السرايا القديم	٣٥ ـ حارة عقبة السودان ٣٦ ـ حارة الجوالدة
٧٧ ـ عقبة المهمازية	۲۷ - حاره الجوانده ۳۷ - حارة النصاري
٧٨_ عقبة الظاهرية	۳۸ ـ حارة بنی قبیطا ۳۸ ـ حارة بنی قبیطا
٧٩_زقاق الجبرتي	٣٩_ حارة الملاط
٨٠ عقبة الشيوخ ّ	۰ ٤ ـ حارة بني حارثة
٨١_ خط الوكالة	٤١ ـ حارَة باب السّلسلة
٨٢_ طريق القرمي	٤٢ ـ حارة الخضر
٨٣ ـ حط باب الخليل	٤٣ _ حارة القرمي
٨٤ ــ زقاق أبو شامة.	٤٤ ـ حارة ابن الشنتير

الجدول الرقم (٢ ــ ٦) أماكن سكن طوائف يهود القدس

المحلة/ الحارة	الطائفة	الرقم
محلة اليهود محلة الشرف محلة الريشة حارة المسلخ محلة الحيادرة محلة صهيون الجوّانية محلة التبانة محلة باب حطة خط مرزبان	طائفة اليهود	1
خط المسلخ خط داود ساحة القلعة		
محلة باب حطة محلة اليهود خط باب حطة	طائفة السكناج	۲
محلة اليهود حارة المسلخ حارة يهود القراثيين	طائفة القرائية (المغاربة)	٣

وأوردت السجلات الشرعية مكان سكن اليهود في محلة اليهود، مرة باسم «محلة اليهود»، وأحياناً أخرى باسم «حارة اليهود» (١٣٢٠)، وهذا ما يدل على مكان سكن اليهود نفسه في المحلة أو الحارة، فأينما وردتا يقصد بهما مكان سكن اليهود الأساسي لسكان يهود القدس في المدينة.

⁽۱۳۳) لقد أورَدَت بعض الحجج الشرعية اسم حارة اليهود، ومنها: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٤، رقم الحجة ١، أوائل محرم ٢٤ ١٨٤ه حزيران/يونيو ١٨٣٠، ص ٤٢ ـ ٤٣٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٧، رقم الحجة ٢، شعبان ١٢٤٨هم/ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣م، ص ١٧٨ وفي حجة شرعية أخرى ذكرت محلة باب حارة اليهود، سجلات محكمة القدس الشرعية ٠٠٣، رقم الحجة ٢، شعبان ١٢٣٢ه/ حزيران/يونيو ١٨١٧م، ص ١١١١

ويبيّن الجدول الرقم (٢-٦) أماكن سكن يهود القدس، حيث دلت إشارات طائفة اليهود على محلتهم الأساسية، وهي محلة اليهود، بالإضافة إلى محلات وحارات وخطوط أخرى، بشكل أقل، مثل: محلة الريشة، ومحلة الشرف، ومحلة الحيادرة، ومحلة التبانة، وخط مرزبان، وساحة القلعة، حيث أشار الكشاف العام (الجدول الرقم (٢-١)) إلى محلة اليهود ٢١ مرة، وقد سكنتها طائفة اليهود، ومحلة الشرف ٨ مرات، ومحلة الريشة ٧ مرات، وحارة المسلخ مرتين، وغيرها من المحلات والحارات التي راوح ذكرها ما بين الأربع مرات والمرة الواحدة، في حين سكن السكناج (طائفة السكناج) في محلة اليهود، وبدأوا بالانتقال إلى محلات وحارات أخرى، مثل محلة باب حطة، وخط باب حطة، التي بدت كمحلتهم الأساسية أثناء الحكم المصري للقدس وبعده، حيث تركزت عمليات الشراء ليهود السكناج بعد عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م. أما اليهود المغاربة، ويعتبرون جزءاً من طائفة اليهود، فذكرتها السجلات في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بشكل أقل، بقصد التمييز بين رعايا الدولة العثمانية ورعايا الدول الأجنبية.

ولم تكن محلة اليهود حكراً على يهود القدس وحدهم، وهذا ما دلت عليه وقائع المحياة اليومية لأهالي مدينة القدس بمختلف شرائحها الاجتماعية، إذ عمّت المشاركة في السكن وأعمال البيع والشراء والتجارة كما في أي تجمّع سكاني، حيث أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م لسكن يهودي عند متولي وقف أبو بكر الدنف في حارة اليهود مقابل ١١ زلطة سنوياً(١٣٤١)، على الرغم من أن أغلب يهود القدس قد سكنوا في محلة اليهود، ولكن لم يقتصر سكنها عليهم، بل سكنها المسلمون، ولهم فيها أملاك تثبت أن سكان المحلات والحارات في القدس لم تكن لفئة أو طائفة دون أخرى، الأمر الذي يعني أن اليهود لم يعيشوا حياة منعزلة منغلقة على أنفسهم عن بقية سكان المدينة، كما في المدن الأوروبية (٢٥٠٠).

وكانوا يتشاركون في اللغة والألحان والموسيقى التي يستخدمها اليهود وبعض المسيحيين في صلواتهم وترانيمهم المتأثرة بالمقامات العربية(١٣٦١)، كما يتشاركون في

⁽۱۳۶) سجلات محكمة القدس الشرعية ۳۰۱، وقم الحجة ۱، ۹ شعبان ۱۲۳۳هـ/ ۱۶ حزيران/يونيو ۱۸۱۸م، ص ۱۲۳۷.

⁽١٣٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ٢، أواخر شوال ١٢٤٨هـ/ آذار/ مارس ١٨٣٣م، ص ٨٦، والشناق، العلاقات بين العرب والمسلمين في فلسطين، ١٢٩٣ــ١٢٣٣هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٩١٤م، ص ٢٠١. (١٣٦) كواترت، الدولة العثمانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٢٢م، ص ٣١٦ــ٣١٧.

مرافق المحلة العامة من الحمامات والسوق (۱۳۷)، وحتى في السكن، الذي أثبته حجة دعوى شرعية بتاريخ ١٢٢٥هـ/ ١٨١١م من أن المسلمين يسكنون في قرية (محلة) اليهود التي تقابل حارة اليهود أو محلتهم، والتي ورد فيها بالنصّ: «ادعى يوسف بن حسين جاويش على حسين بن عبد الرحمن من أهالي قرية اليهود...»(١٣٨).

سكن وتركات يهود القدس

ترسم دلالات السكن، والأملاك، والتركات، صورة لطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية ليهود القدس، ودرجة التقارب بين المسلمين واليهود. فقد أشارت حجة ادعاء شرعية عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م إلى أن اليهودي الحاخام ياسف فرحي كان يسكن مع المسلم حسن فتح الله في دار السكن نفسها في وقف جدة الغبوسي (١٤١٠).

⁽۱۳۷) سجلات محكمة القلس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ٢، أواخر شوال ١٢٤٨ه/ آذار/ مارس ١٨٣٣م، ص ٨٦.

⁽١٣٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٣، ٢٣ ذي الحجة ١٩٢٧ه/ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٨١١م، ص ٢٠.

⁽١٣٩٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٢، رقم الحجة ٢، ٩ جمادي الثاني ١٢١٥هـ/ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٠م، ص ٥٩.

⁽۱٤٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٥، رقم الحجة ٢، أواسط صفر ١٢١٥هم تموز/يوليو ١٨٠٠م، ص ١١-١١؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠١، وقم الحجة ١، ٩ شعبان ١٢٣٣هـ/١٤ حزيران/يونيو ١٨١٨م، ص ١٠١٠؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٨، وقم الحجة ٢، أواخر عرم ١٢٤٠هم/ أيلول/ سبتمبر ١٨١٨م، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

⁽١٤١) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ١، أواسط رمضان ١٢٤٥هـ/ آذار/ سارس ١٨٢٠ م ٣٦٥.

الجدول الرقم (٧-٧) نموذج من أملاك المسلمين في محلة اليهود

·	الشاب الخليلي السيد إسعاحيل بن المرحوم الحاج معمد كزانه الفران	دار خربة بياب شملة	جميع الدار	س ش ۱۹ ۳۱ ح ۱، محرم ۱۲۰۰ه/آباد/مایو ۱۸۲۶م، ص ۱۱۰.
م	السيد محمد أفندي الدقاق	دار للسكن ودكانتين/ حارة اليهود		س ش ۲۵ تا آوائل مسوم ۲۵ تا ۱۲ <i>۱۸ سزیران/یونیو</i> ۱۸۳۰م، ص ۶۲.
>	الحاج إبراهيم جلبي النمري	دار للسكن وفرن ومصبـة/ حارة اليهود	جميع الدار	س ش ۱۹۷۷ في المحبة ۱۲۲۸ه/كانون الأول/ ديسمبر ۱۸۲۳م، ص ۱۲.
<	محمد المكاوي	دار سكن المعروفة بدار النينة		س ش ۹۶۰ م ۲۶ شوال ۱۲۲۶ه/ ۱۷ تشوین الثانی/نوفسیر ۹۰۸۰م، ص ۳۶.
.4	عبد الله قاسم مصطفى	دكان داخل دار الشهيرة بالدكان الكبيرة البعارية ٦٦ قيراطاً من أصل كامل الحصة في وقف الصخرة المشرقة	١٦ قيراطاً من أصل كامل الحصة ٤٤ قيراطاً	س ش ۱۹۱ م ۱ ، ذي آلحجة ۱۳۲۲ه/ شباط/ فيراير ۱، ۱۸م، ص ۵۰.
•	محمد أبو الفضل الملمي	دار وقف		س ش ۱۰۵۵م م ۱۰۱ وجب ۱۲۱۹ه/ ۳ تشرین الأول/ اکتوبر ۲۸۰۶م، ص ۹۵.
•	الشيخ مصطفى أنندي الشهامي	دار ونف	أجرة	س ش ۱۲۱۱ه/ اواتو ذي العجة ۱۲۱۵ه/ آياز/ مايو ۱۸۰۰م، ص ۲۱۷.
-1	مصطفى أفندي الجاعوني	دار/شراء، المعروفة بسكن جنان	قيراط وثمن القيراط من اصل كامل الحصة ٤٢ قيراطاً	س ش ۱۲۱۵ع ۱۰۱ صفر ۱۲۱۶ه/ ۵ تموز/ یولیو ۱۷۹۹م، ص ۲۱.
-4	أحمد اليواب	حاكورة/ شرأه، العمروفه باسم حاكورة إبراهيم \ م قراريط وسدس قيراط الصغير/ محلة اليهود قرب المسلخ	۸ قوادیط وسندس قیراط	س ش ۲۲۰، ۳ ۲ ۱۵ محرم ۲۱۲۱۵/ ۹۹ سخزیران/ یونیو ۱۷۹۸م، ص ۸-۹.
-	عبد السلام أفتدي الفتياني	دار/ شراه	٥ قراريط وثلث ثمن القيراط من أصل كامل المحصة ٤٤ قيراطاً	ه قواريط وثلث ثمن القيراط من أصل من ش ٩٧٩٠ح ٢، أواخر جمادى التاني ١٢١٧ه/كانون كامل الحصة ٤٤ قيراطاً
الرقع	المالك	نوع السلك	الحصة	المصئر

وتعدّدت صفات التقارب في السكن بين الملك بالإرث والملك بالشراء(١٤٢٠)، والاستئجار (١٤٣)، والاستبدال (١٤٤٠)، والمشاركة في أعمال البيع والشراء في الدكاكين والأسواق، وزاد هذا التقارب بين المسلمين واليهود. فالمصالح المشتركة بينهم جعلتهم لا ينظرون، في بعض الأحيان، إلى أديانهم ومذاهبهم. وهذا ناتج من تعايش اليهود مع العرب في الحضارة العربية الإسلامية، وقد اكتسبوا كثيراً من صفاتها وطبائعها. فاليهود مشتركون مع العرب في اللغة والعادات والتقاليد، وطرق العيش، وأماكن السكن، وطرق التواصل الأجتماعي بين مختلف فثات المجتمع المقدسي، وخاصة مع اليهود العرب الذين يشكِّلون جزءاً من اليهود الشرقيين (السفارديم) الذين عايشوا العرب منذ قرون، ومنهم اليهود الهاربون من إسبانيا عام ١٩٩٨هـ/ ٤٩٢ أم إلى الدولة العثمانية، وأقاموا في مختلف مدنها، ومنها: المدن الفلسطينية، والقدس، وصفد، والخليل، ولا يعني هذا أن كل اليهود الذين قدموا إلى الشرق ممتزجون بالثقافة العربية، فمنهم من قدم من أوروبا من يهود السكناج، الذين جلبوا معهم جزءاً من ثقافة الحضارات التي عاشوا فيها، وبرحيلهم نقلوها معهم إلى أماكن سكنهم في القدس. ولقد تعددت أسباب قدومهم، إما من أجل الزيارة والحج إلى ما يعتقدونه مقدساً لديهم، أو الإقامة فيها إقامة مؤقتة أو دائمة، فمنهم من يمتلك المال الكافي، ليتحملوا نفقات إقامتهم في القدس، ومنهم من كانوا من الفقراء.

حافظت القدس منذ القرن ١١هـ/١٧م على النمط التقليدي للمنازل، وشكل البيت ومرافقه، اللذين يشكّلان جزءاً من ثقافة وتقاليد البناء الإسلامية، مع اختلاف الأبنية والمساكن بالعموم، من حيث المساحة والحجم والمرافق المشتملة عليها دور السكن، وعدد طبقاتها، الراجع إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها (١٤٠٠). فالتقارب كبير في طرق العيش والسكن، من حيث المرافق والخدمات المتوافرة في داخل دور السكن والبيوت بين فئات المجتمع المقدسي، كل بحسب مستواه الاقتصادي.

⁽١٤٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٤، أواخر ذي الحجة ١٢٥٠ه/نيسان/أبريل ١٨٣٥م، ص ٩٧ - ٩٨.

⁽١٤٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ١،١ عرم ١٣٢٩هـ/ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٤٣)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

⁽١٤٤٤) سبعلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، أواخر ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ أياد/مايو ١٨٤٠م، ص١٢٨٠.

⁽١٤٥) عربيات، «تاريخ الحياة الاجتهاعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر المجري/ السابع عشر الميلادي، اس ٤٠.

أدور السكن

تعرض إشارات الملكية ليهود القدس البيوت والأرض والكروم التي يستطيع دفع ثمنها الغني، ويعجز عنها الفقير الذي يسكن غالباً بالإيجار (١٤٦٠). وقد يستأجر اليهودي عند مسلم (١٤٠٠) أو في وقف إسلامي (١٤٨٠)، أو عند أحد أبناء طائفته، أو يسكن في حوش (١٤٩٠) أو في مغارة (١٥٠٠).

لذا تعرض السجلات دور السكن للأغنياء اليهود الذين يمتلكون القدرة على شراء العقار ودور السكن، إضافة إلى المتنفّذين من طائفتهم، كالتجار ورجال الدين، ومن يقوم بمهام إدارية كوكيل طائفة اليهود في القدس. وهذا يشمل طائفتي يهود القدس (طائفة اليهود وطائفة السكناج)، حيث ذكرت حجة شراء أن فخر الملة الإسرائيلية الحاخام افراهيم ولد الحاخام مورينه بنون والحاخام ياسف ولد الحاخام (...) والحاخام أبرام أزرافي اشتروا داراً للسكن من السيد سليمان بن المرحوم السيد محمد الدياجي الحلاق الوكيل عن أخته السيدة فاطمة (۱۵۱).

وذكرت حجة شراء أن الذمي الحاخام سمويل مضار ولد افرام اليهودي المغربي اشترى دار الحاخام يايليم ولد واون ولياش اليهودي (١٥٢١). وأشارت حجة شراء أخرى تمثل دار سكن السكناجي التابع للحماية الروسية، إلى أن حييم سنبلاوس السكناجي من حماية المسقوف اشترى داراً للسكن في باب حطة من الحاج خليل صبحة السوسي بن المرحوم محمد النابلسي (١٥٢).

⁽١٤٦) حيث ذكرت حجج سجلات محكمة القدس الشرعية، كثيراً من دور سكن اليهود بالإيجار، وهذا ما دعا الباحث إلى القول إن أغلب دور سكن اليهود بالإيجار.

⁽١٤٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٨، رقم الحجة ١، ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، ص ٢٥.

⁽١٤٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، ص ٩٩ _ ١٠٠.

⁽١٤٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ١، ١ عرم ١٣٢٩هـ (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٣م، ص ٤٥.

⁽١٥٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٥، ١٣ محرم ١٢٢٥هـ/ ١٨ شباط/ فبراير ١٨١٠م، ص ٤٩.

⁽١٥١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٤، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣م، ص١٣.

⁽١٥٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، ١ صفر ١٣٤٦هـ/ ٢٢ تموز/يوليو ١٨٣٠م، ص ٥٠.

⁽١٥٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ٩٧ ـ ٩٨. ولتفاصيل أكثر انظر الجدول الرقم (٣-٢) الذي يعرض دور سكن اليهود الملك، وهو ما امتلكه اليهود عن طريق الشراء، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وعرضت السجلات الشرعية ملكية اليهود الأغنياء لدور السكن والبيوت التي تعود ملكيتها إلى المسلمين، وهي ما تمكّنوا من شرائها واستبدالها أو استئجارها أو رهنها. وهذا ظاهر بشكل ملحوظ، منذ ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، وبالتحديد بعد عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م المتزامن مع تزايد أهمية طائفة السكناج في القدس، وهو ما يوضحه الجدول الرقم (٢_٨).

يبيّن الجدول الرقم $(Y_- A)$ دور السكن التي يمتلكها يهود القدس، سواء كانوا من طائفة اليهود أو من طائفة السكناج، حيث أوردت بعض الحجج الشرعية، كما هو في الكشاف العام (الجدول الرقم $(Y_- I)$)، أن منها ذكر من قبيل تحديد دار أو أرض أو وقف. لذا اقتصر حديث الحجّة على الذكر من دون الدخول في التفاصيل عن طبيعة هذا الملك التابع لليهود، باستثناء أنه يقع في إحدى الجهات بالنسبة إلى ما هو جار الحديث عنه في الحجّة. وقد ذكرت الحجج دار اليهود أو دار السكناج، وفي بعض الأحيان طائفة اليهود، وغالباً ما يقصد وقف طائفة اليهود أو العادة المعتادة على وقف الهود.

ولا تعرض السجلات دور سكن الفقراء إلا من قبيل الإشارة أو ذكر دار سكن اليهود وقيمة الإيجار على الدار، والذي لا يستلزم الذهاب إلى المحكمة الشرعية من أجل رفع دعوى أو شراء وبيع وتنازع على ملكية، وهو ما أشارت إليها السجلات إشارات سريعة لدور سكن اليهود بالإيجار، أثناء عرض الحجة الشرعية، لتؤكد قلّة ملكية اليهود للدور السكن والبيوت. وهذا ما يوضحه الجدول السابق الرقم $(Y - \Lambda)$ ، لأن أغلب يهود القدس يسكنون بالإيجار، وهو ما سنلاحظه في الجدول الرقم (Y - P).

كما أشار الجدول الرقم (Y_- A) إلى أصول بعض يهود القدس، وهو ما يدل على المكان الذي جاء منه اليهود إلى القدس، مثل: الإصطانبولي نسبة إلى إسطنبول، والإزمرلي نسبة إلى إزمير، والأدرنلي من أصول يونانية (Y_- 100)، والمسقوفي من روسيا، أو الإنكليزي من بريطانيا، ومنحهم الحماية بحسب انتماءاتهم الغربية، وأشارت أحياناً إلى مهنته، مثل الشلبي.

⁽١٥٤) حسين مؤنس، باشوات وسوير باشوات، ط ٢ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨)، ص ٢٣.

البحدول الرقم (۲_^) دور سكن يهود القدس

>	ابرام بوتسيت اليهودي ووديلا عنه السيد بشير بن ناج المجاعوني	دار للسادن دار	خط مرریان	س تن ۵۰ اء ح ۱۱، ۱۰ دییج الاول ۱۱۱۸هم ۱۵ علول الأول/ دیسمبر (۱۸۲۱م، ص ۱۳۳.
. <	ليون اليهودي	دار سکن بحوش		س ش ه ۲۰ م تا ۲ ۱۷۳۷ (۱ ۱۸۲۸م) ص ۱۲۸.
-1	اليهود	دار سکن		س ش ۴۰۶۶ ح ۲، غرة صفر ۱۲۲۲ه/ ۵/۸ تشرین الثانی / نوفمبر ۱۸۲۰م، ص ۲۹–۶۰.
0	اليهودي حايم ولد أبراهام اليهودي ياقوب الوكيل عن قبل والده شحاده	۷ بیوت داخل دار للسکن	محلة الريشة	س ش ۲۳۰۰ ح ۲۲ ۸۸ شعبان ۱۲۲۲ه/ ۱۲ تموز/ یولیو ۱۸۱۷م، ص ۱۳۷ - ۱۳۸.
~	ازحاق بني الاصطانبولي	الصهريج الغرب والإيوان	محلية الحيادرة	محلية الحيادرة أس ش ٣٠٠٠ع ١، أواخر ذي القمدة ١٣٢١ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٦م، ص ٢١.
4	الذمي اليهودي بيءور ولدنسيم ولمدشخضر كرين	دار للسكن	محلة الريشة	س ش ١٩٤٥م ٢٠ في القعلة ٢٦١ه/٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١١م، ص ٤٩.
۲	السكناج	دار سکن	محلة اليهود	س ش ۲۸۵۰ ح ۲۲ آوسط صفر ۱۲۱۵ه/ تموز ۱۸۰۰ م). ص ۱۱ ـ ۱۲.
_	اليهود	دار سکن	محلة اليهود	س ش ۲۸۵ء ح ۲، آوسط صفر ۱۲۱۵ھ/تموز/ یولیو ۱۸۰۰ء، ص ۱۱–۱۲.
الزقم	المالك	النوع	الموقع	المصدر

Ç	ť

	يئون والحاشمام ياسف ولد الحاشم ز) والحاشمام ايرام ازرافي		بخط باب حطه	١٩٨٢ م، ص ١٢.
1.1(00)	حاخام افراهيم ولد الحاخام مورينه	دار	القدس الشريف	القدس الشريف من ش ١٨ ٣، ح ٤، ١٩ ربيع الثاني ١٤٤٩ه/ ٥ أيلول/ سبتمبر
10	اليهود	دار		س ش ۲۶۵ ح ۲۲ أو اخر جمادی الثاني ۲۶۱ هـ/ كانون الأول/ ديسمبر ۱۸۳۰م، ص ۱۰۹ ـ ۱۱۰.
<u>~</u>	()(۵) اليهودي	دار	محلة الشرف	س ش ۲۳۱۷، ح ۲، أواخو ربيع الأول ۱۲۶۶ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۸۲۸م، ص ۲۰۱_۱۰۲.
=	طائقة اليهود	دار	محلة الشرف	س ش ۲۱۱، ح ۱، أواخر صفر ۱۲٤۲ه/ أيلول/ سبتمبر ۱۲۸۲م، ص ۷۱–۷۲.
=	طائقة اليهود	دار	خط داو د	س ش ۲۳۱، ح ۱، أوائل جمادی الأولی ۱۲٤۲ه/ كانون الأول/ دیسمبر ۱۸۲۲م، ص ٦.
=	اسياف اليهودي الشلبي	دار	محلة الشرف	س ش ۲۰۰۸ ح ۲۲ ، ۱۰ شعبان ۱۲۲۹ه/ ۱۰ نیسان/ آیریل ۱۸۲۶م، ص ۲۰۱.
٠ -	١٠ فخر ملته الذمي روفايل لبروخ بوده ياسف مطرد اليهودي	دار	بمحلة التبانة	س ش ۲۰۲۱ ح ۲، غرة صفر ۱۲۲۸ ه/ ۱۸ تشرین الأول/ اکتویز ۱۸۲۲م، ص ۷۶ ـ ۷۰.
م	الذمي حايم سلمون سوي ولد روفايل اليهودي الإزمولي	دار	محلة النباتة	س ش ۲۰۰۱ ح ۲، غرة صفر ۱۲۲۲ه/ ۱۸ تشرین الأول/ اکتوبر ۱۸۲۲م، ص ۷۶_۷۰.
þ				

Ţ

				Ġ
3.1	۲۴ السكناج	دار كانت لخليل أبو طبخ	باب حطة	س ش ۱۹۹، ح ۲، محرم ۱۹۱۱ه/نیسان/ آیریل ۱۸۳۵م، ص ۱۱۲.
=======================================	الذمي () ولد مردخاي رافتك سورنية اليهودي السكناجي دار المسكوف	دار	بخط باب حطة ۴ بيوت	س ش ۲۱۹ه ح ۲، محرم ۱۹۵۱ه/نیسان/ آبریل ۱۸۳۵م، ص ۱۱۲.
77	فخر ملته اليهودي () زرين () السكناجي المسكوف	دار		س ش ۱۹۹، س م ۲۱ أوائل محرم ۱۵۲۱ه/ أياد/ مايو ۱۸۳٥م، ص ۹۹_۱۰۰.
3	٢١ اليهودي حيم سنبلاوس السكناجي من حماية المسكوف	دار	باب حطه	س ش ۱۹۹ء ح ۲ ، شوال ۱۲۵۰ه/ شباط/ فیرایر ۱۸۳۵م، ص ۹۷_۹۸.
:	داويه سعوين يوسف سورينه اليهودي السكناجي من حماية الانكليز ووولف مثت اوس تندراوس سورينه اليهودي السكناجي من حماية المسكوف	دار	باب حطه	س ش ۱۹۹، ح ۲، شوال ۱۲۵۰ه/ شباط/ فیرایر ۱۸۲۰م، ص ۸۰-۸۱.
ءَ	داويه سعوين يوسف سورينه اليهودي السكناجي من حماية ا دار الانكليز	دار	باب حطه	س ش ۱۹،۵، ح ۱، ۱۰ شوال ۱۵،۱۵۰ شباط/ فیرایر ۱۸۳۰م، ص ۸۰.
5	اللمي اسرايل ولد اللمي مردخاي سورتيه اليهودي السكتاجي من حماية المسكوف	دار	القدس الشريف باب حطه	س ش ۲۱۹ء سے ۱، محرم ۱۲۵۰ه/ آیاد/ مایو ۱۸۳٤م، ص ۱۱۵.
*	الذمي اسرايل ولد الذمي مردخاي رافتك سورنيه اليهودي من حماية المسقوف عن نفسه ووكيلا عن الذمي كرشون ولد الذمي صوش سورتيه اليهودي السكناجي من حماية المسكوف	دار المعرونة بدار خليفة	القدس الشريف بخط باب حطه	القدس الشريف من ش ١٩٤٥ع ٢، أواسط محرم ١٢٥٠ه/ أيار/ مايو ١٨٢٤م، بخط باب حطه ص١١١.
ļű				

تن

7.	• ٣ مريام اليهودية بنت ابرام اليهودي الادرنلي	دار	القدس بساحة القلعة	س ش ۲۲۲۳ء ح ۲، ۱۵ جمادی الأولی ۱۲۵۵ه/ ۲۷ تعوز/ یولیو ۱۸۲۹م، ص ۱۵.
4	اليهودي	دار		س ش ۲۲۲ء ح اء () ۲۵۲۱ه/ ۱۸۴۷م، ص ۸٦.
۸,۲	 ٢٨ فخر العلة الموسوية الحاخام مورينه وكيل طائنة اليهود في دار القدس الشريف 	دار	محلة الشرف داخل حوش خليل المجاعوني الشهيرة بدار خرشيف	س ش ° ۲۲ه ح ۲، غرة جمادی الثانی ۱۵۲۱ه/ ۲۶ آیلول/ سبتمبر ۱۸۲۵م، ص ۶۸.
77	 ۲۷ الحاخام يوسيف وبك راقرع كونيت السكناجي اليهودي من دار حماية المسكوف 	دار	باب حطه	س ش ۲۲۰ء ح ۱ ، أوائل ذي القعدة ٢٥١١ه/ شباط/ فيواير ١٦٨٢٦م، ص ٤٨.
77	٢٦ السكناج	دار كانت دار أسمد أبو فاطمة	باب حطة	س ش ۱۲۹ع - ۱، أوائل محرم ۱۲۵۱ه/نیسان/ أبریل ۱۸۲۵م، ص ۱۲۵ ـ ۱۲۱.
70	مندل زرين شواكه اليهودي السكناجي النمساوي	دار ٤ ييوت	باب حطة خارة الطورية	س ش ۱۹۹، ح ۱، أوائل محرم ۱۵۱۱ه/نیسان/أبریل ۱۳۲۰م، ص ۱۲۰-۱۲۲. تکررت الحجة نفسها في س ش ۱۲۹، ح ۱، أواسط صفر ۱۵۲۱ه/حزيران/يونيو ۱۸۲۵م، ص ۱۲۷.

(٥٥) الحجة مكزرة مرة أخرى، وفي السجل نفسه في اليوم الثاني من تاريخ الحجة نفسها. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٨، وقم الحجة ٢٢ وبيع الثاني ١٢٤٩هـ/٦ أيلول/سبتسر ١٨٣٣م، ص ١٤؛ وكررت في الحجة نفسها في تاريخ لاحق وفي السجل نفسه. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٨، وقم الحجة ٢، ٩ وجب ١٤٤٩ه/ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٣م، ص ٤٦. (٥) نص غير واضح في المصدر. لذا، فإن المتوافر من مادة السجلات محكوم بالمادة التي توفرها الحجج الشرعية، فلا يمكن للباحث أن يصف دار سكن اليهودي وصفاً كاملاً، الشامل لكل البناء من حيث شكل دار السكن، ومساحتها، وعدد غرفها، وعدد ساكنيها، والتمييز بين دور سكن الأغنياء والفقراء، وهل تختلف مساكن اليهود عن مساكن المسلمين؟ ومع ذلك، يمكن للباحث البناء عليها لتكوين صورة تقريبية عن الواقع السكني، والدور التي سكنها اليهود، رغم أن أغلبها دور بالإيجار (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٩)).

نتبيّن من الجدول الرقم (٢_٩) تعدد دور السكن والبيوت التي سكنها اليهود بالإيجار، من أصحابها المسلمين الواقعة بين الملك الخاص والملك الوقفي في الفترة (١٢١٤_١٢٥٣هـ/ ١٧٩٩).

ولم يقتصر السكن بالإيجار على فئة دون فئة أخرى من فئات يهود القدس، إذ استأجر الذكر والأنثى، ورجل الدين اليهودي الذين يعود أغلبهم إلى طائفة اليهود.

وقد بين الجدول حالة واحدة تعود إلى سكن يهود السكناج بالإيجار في عام 1748 = 100

كما بيّن الجدول الرقم (٢_٩) أن من يقوم بالإيجار (المؤجر) ليس المالك، بل وكيل الوقف أو الناظر والوصي أو المتولي على الوقف، وأحياناً يكون للوقف متوليان، وهذه الحالة تنطبق على كل عمليات الإيجار، وأغلب من يقوم فيها المتولي، حسبما أشار الجدول.

البجدول الرقم (٢_٩) سكن يهود القدس بالإيجار

	المصدر	مبلغ الاجرة	المكان	المستأجر	المؤجر	الزقم
	س ش ۱۸۲۱ع ۱، ۱۲۱۶م/ ۱۷۹۹م، ص ۹۹_۱۰۰۰	۳ زلطة	القدس/وقف خاصكي سلطان(٥)	موسكه اليهودي	الوكيل/الحاج مصطفى أفندي أبو السعود أموسكه اليهودي القدس/وقف خاصكي سلطان(٥٠ زاده	-
1	س ش(۲۸۱ء م ۱۱۶۱۵م/۱۷۹۹م، ص۹۹۔۰۰۰	٥٧ أسدية	القدس/مشيخة عبد القادر المحتطي ٥٧ أسدية وموسى	اليهودية	الوكيل/الحاج مصطفى أفندي أبر السعود اليهودية زاده	4
	س ش۱۸۸۸ع ح ۱ ، ۱۲۲۰هم/ ۱۸۰۵م؛ ص ۲۵.	س زلطة	القدس	اليهود	الوصي/ السيد داود أفندي المدين	4
	س ش١٩٨، ٣٤ م أواخو شوال ١٢٢٩ه/ تشوين الأول/أكتوبر ١٨١٤م، ص٥١ ـ ٢٦.	ه ۲۲ مه غرشاً (۲۹	القدس/ وقف جدة لابية الشيخ خليل الجاعوني	اليهودي	المتولي والناظر/سليمان أبن المرحوم عبد الله المجاعوني	•
	س ش۲۹۷ء ح ۱، ۱ محرم ۱۲۲۹ه/ ۲۶ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۱۲م، ص63.	۹۳ زلطة	القدس الشريف	اليهودي	الوصي/ حسن السراج	•
	س ش (۳۰ م ح ۱ ، ۹ شعبان ۱۲۳۳ ه/ ۱۶ حزیوان/ یونیو ۱۸۱۸م، ص ۱۰۷.	١١ زلطة	القدس/حارة اليهود	اليهودي	الوصي/ أيو يكو المعنف	.4
	س ش ۲۰ تا، ح ۱، أواسط محرم ۱۲۳۵ه/ تشوين الثاني/نوفمبر ۱۸۱۹، ص٣٤.	٢٢٥ زلطة	القدس/وقف جدهما الساموطي	اليهودي	المتوليان/ محمد خليل القضماني وعيسى اليهودي زديق	<

6	المتولي/ محمد البهلولي المغربي	اليهو دي السكناجي	القدس/ دار الباشا	٥٠ زلطة	من ش ۲۱۷، ح ۱، ۱۵ شوال ۱۲۵۸ه/ ۷ آذاد / مارس ۱۸۳۲، م ص ۸۱–۸۲.
ĭ	المتولي/ محمد البهلولي المغربي	الحاخام رونية ترجمان اليهود	القدس	() زلطة	من ش ۱۲۱۷ء ح ۱، ۱۵ شوال ۱۲۶۸ه/ ۱ آذاد / مارس ۱۸۳۳م، ص ۸۱–۸۲.
14	المتولي/ محمد البهلولي المغربي	حسن الحلاق اليهودي	حسن الحلاق القدس/ دار الطاحونه/ من الدار اليهودي الكبيرة	١٤٠ زلطة	۱٤٠ زلطة من ش ۲۱۷م ح ۱، ۱۰ شوال ۱۲٤۸ه/ ۷ آذار/ مارس ۱۲۰۸. ۱۸۲ م، ص ۸۱ ۸- ۸۲.
17	المتوليان/ طاهر العاودي، وحسن السروري	ياسف ولد سياقة اليهودي	القدس/ وقف العنبوسي	ه۷ زلطة	س ش ۱۳۶ع ع، ۴۵ ۱۸۴۹ هم/ ۱۸۲۹م، ص ۳۵ ۳۳.
11	متولي/ الداج عثمان نمر معمار باش	اللمي الحاخام ليا ولد اللمي لفي اليهودي	القدس/ محلة الشرف	• • ۲۶ غرش	۲۰۰ غوش من ۱۲۵۳، ح ۱۱ اواخر ربیع الانوار ۱۲۶۳ه/ تشرین الأول/ أکتوبر ۱۸۲۷م، ص۳.
1.	العتولي/ حسين ذريق	اليهودي	القدس	١٥٠ زلطة	من شر۲۰۸، ح ۱۲ أواخر محرم ۱۲۴۰ه/ أيلول / سبتمبر ۱۲۲۶م، ص۱۲۲ _ ۱۶۴.
هد	الوكيل/ عبد الرحمن الداودي	اليهودي	القدس	۹۰ زلطة	س ش ۹۹، ۳۲، ۱۲۲۸ ۵/ ۱۲۲۸ م، ص ۶۹۸.
>	العتولي/ إيراهيم بيك ترجعان زادة	مريام اليهودية	القدس/ونف جده لأبية قامم بيك الترجمان	۰ ۵۰ زلطة	می شن۵۰۲۰ ح ۲۲ واسط صفر ۱۲۳۷ه/ تشرین الثانی/نوفمبر ۱۸۲۱م، ص۱۱۸.
ئن					

J.

-	**	۲۷ المتولي/محمدين إيراهيم طنطورة	ايساف اليهودي	ايساف اليهودي القدس/وقف جده خليل العزي الحريري	۰ ۸ زلطة	س ش ۱۳۲۱م ح ۲۲ ۵ ربیع الثانی ۱۵۲۳ه/ ۹ تعوز/ یولیو ۱۸۲۷م، ص ۱۱۶.	
	2	٢١ المتولي/ محمد بن إبراهيم طنطورة	الخاخام رونية اليهودي	الخاخام رونية القدس/وقف جده خليل العزي المهودي المحريري/أجرة الدار الكبيرة	ە٧٧ زىطة	۷۷۰ زلطة کس ش ۲۲۱، ح ۲، ٥ ربیع الثاني ۱۲۵۳ه/ ۹ تموز/ یولیو ۱۸۳۷م، ص ۱۱۶.	
	٠,	٠٧ المتولي/ أحمد بدر أفندي	أبن يعقوب الحكيم اليهودي	القدس/محلة الريشة	۱۲۰۰ زلطة	۱۲۰۰ زلطة س ش ۲۲۱، ۳۵ مضان ۱۲۵۲ه/ ۲۵ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۳۲م، ص ۸.	
1	Ã	١٩ المتولي/ أحمد بدر أفندي	الكرجي اليهودي	القدس/ محلة الريشة	۹۰۰ زلطة	س ش ۲۲۱، ح ۲، ۱۵ رمضان ۲۵۱۱ ه/ ۲۶ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۲۳م، ص ۸.	
1	5	 ۱۸ المتولى (اسمه غير واضح) وقف جده محمد المغربي 	اصياف اليهودي القدس/ دكان		۱۷ زلطة سنوي	س ش ۱۳۲۰ء ح ۱، غرة ربيع الثاني ۱۵۲۱ه/ تعوز/ يوليو ۱۸۲۵م، ص ۱۲۲.	
1	¥	١٧ المتولى (اسمه غير واضح) وقف جده محمد المغربي	أولاد سعود اليهودي	القدس/الدار الصغيرة وثلاث دكاكين	۴۷۰ زلطة سنوي	۲۷۰ زلطة س ش ۲۲۰، ح ۱، غرة ربيع الثاني ۱۲۵۱ه/ تعوز/ سنوي يوليو ۱۸۲۵م، ص ۱۲۲.	
I	11	المتولى (اسمه غير واضح) وقف جده محمد المغربي	اليهودي	القدس/ الدار الكبيرة	۱۷۵ زلطة سنوي	۱۷۵ زلطة س ش ، ۳۲۲، ح ۱، غرة ربيع الثاني ۱۵۲۱ه/ تموز/ سنوي يوليو ۱۸۲۵م، ص ۱۲۲.	

⁽ه) أنشأتها (خاصكي سلطان) زوجة السلطان سلبيان عام ١٥٥٢م، الواقعة في عقبة الفتي شرقي دار الأينام الإسلامية في القدس. انظر: العارف، الفصل في تاريخ القدس، ص ٦٩\$، وسيد حسين العفاني، تذكير النفس بعديث القدس وأقدساه (بني سويف: مكتبة معاذ بن جبل، ٢٠٠١)، ص٣٤؟. (٧٥) عملة فضية عالية القيمة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وتعادل ٤٠ بارة أو ١٢٠ أقحة، وتزن ٢٧غرام. انظر: العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ج ٢٢ ص ٢٣١. وأعتقد

أنه يقصد بها القرش القرش الأسدي.

وكان يتم عقد الإيجار مقابل مبلغ من المال سنوي يتم الاتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر، وغالباً تؤخذ الأجرة بالزلطة، وهي العملة الأكثر رواجاً بين العملات العثمانية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، والأكثر تداولاً بين الفقراء والأغنياء، وخاصة في عمليات الإيجار، باستثناء حجّتين أشارتا إلى أن مبلغ الإيجار يتم بالغرش الأسدي، وأن أغلب حالات الإيجار تمت على طائفة اليهود، وهناك حالة واحدة على يهود السكناج بسبب قدرتهم على شراء دار السكن (١٥٥١)، وقلة عددهم، حيث سكن اليهودي السكناجي في دار الباشا مقابل مبلغ سنوي قدره وبيانه ، ٥٥ زلطة من قبل متولي الوقف محمد اليهلولي المغربي (١٥٥١). إلا أن بعض اليهود الذين جاؤوا إلى القدس لم يتمكنوا من شراء أو استئجار دار للسكن، ولم يسكنوا عند أحد من أبناء طائفتهم، فلجأوا إلى السكن في المغاور والكهوف. وقد ذكرت حجة شرعية، في الإبلاغ والكشف عن وفاة الذمي اليهودي ابراهام، الهالك في قرية عين سينه (١٥٥١)، فسأل الحاكم الشرعي إسحاق اليهودي عن سبب الوفاة، فقال: جبناه على ظهر جمل من قرية سلوان من المغارة (١٥٥١).

ويتضح من الجدولين السابقين الرقمين ((٢ ـ ٨) و(٢ ـ ٩)) أمر في غاية الأهمية، إذ إنهما حددا مكان سكن اليهود في القدس، حيث تبَيَّنَ أن اليهود سكنوا القدس الشريف، وبشكل رئيسي في محلة اليهود، ومحلة الشرف، ومحلة الريشة.

وتعتبر المحلتان قريبتين من محلة اليهود، وهما تقعان في الجزء الغربي من القدس بالقرب من حارة اليهود، ويضاف إليها باب حطة الذي برز اهتمام اليهود السكناج به في ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، عن طريق تسجيل حالات الشراء التي تركزت بيد يهود السكناج بعد عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، حيث سجلت أكثر من ست

⁽١٥٥) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١، ١ ذي القعدة ١٢٥١هـ/ ١٨ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٤٨.

⁽١٥'٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ١، ١٥ شوال ١٢٤٨ه/٧ آذار/ مارس ١٨٣٣م، ص ٨١ ٨٨.

⁽١٥٧) ذكرت يرسم عين سينية أو عين سينيا، وهي قرية من ناحية مرة، تقع إلى الشهال الشرقي من رام الله على بعد ٩ كلم منها. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٠٥، رقم الحجة ٢، ١٨ صفر ١٩٣٧ هـ/ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٢٢م، ص ١٩٢٤ عربيات، اتاريخ الحياة الاجتهاعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر المجري/ السابع عشر الميلادي، والمدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر المهد العثماني، مدينة التعدس وجوارها في أواخر المهد العثماني،

⁽١٥٨) سجلات عكمة القلس الشرعية ٢٩٠، وقم الحجة ٥، ١٣ عوم ١٢٢٥هـ/ ١٨ شباط/ فبراير ١٨١٠م، ص ٤٩.

حالات شراء في غضون عامين، أي في الفترة (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤ ـ ١٨٣٦م) من قبل يهود السكناج، لدور السكن التي تعود ملكيتها إلى المسلمين (١٥٩٠). ومن الأماكن التي سكنها اليهود، ولكن بشكل قليل ونادر، محلة التبانة، وساحة القلعة، وخط مرزبان (١٦٠).

تعدّدت طبقات دور السكن بين دار ذات الطبقة الواحدة، المشتملة على: بيوت، ومساكن، ومنافع، ومرافق (١٦١١)، ودور تتكون من طبقتين (١٦٢١) وأكثر، يصعد عليها بسلم حجري يوصل بين هذه الطبقات (١٦٢١)، التي تتكوّن من سفلي وعلوي، والعلوي فيها يضم ثلاث طبقات (١٦٤١) أو أربع طبقات (١٦٥١). فيشتمل الدور السفلي على كل المرافق الأساسية التي يحتاجها ساكنوها، المشتملة على: عدد من البيوت (١٦١١) (المساكن) الصغيرة أو الكبيرة، ومطبخ، وصهريج (١١٧١) ماء معدّ لجمع ماء الشتاء. وفي بعض الأحيان

⁽١٥٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، أواسط عرم ١٢٥٠هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٤م، ص ١١٥٠ ص ١١١٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، عرم ١٢٥٠هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٤م، ص ١١٠٠ ص ١١٠٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، ١٥ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٤ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ١٨٠٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ١٨٠ ١٨٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ١٩٠٩م سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، أوائل ذي القعدة ١٢٥١هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٤٨. انظر الجدول الرقم (٢-٧) عن أملاك المسلمين، في هذا القصل (الثاني) من هذا الكتاب.

⁽١٦٠) خط مرزيان: هو الخط الذي يصل حارة اليهود بحارة الواد، بمعنى أن الطريق تقع في محلة اليهود وتربط بين الحارتين. انظر: المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر المهد العثياني، ١٢٤٦_١٢٣٦هـ/ ١٨٣١ ـ١٩١٨م، ص٣٠٣.

⁽١٦١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٩، رقم الحجة ٢، أواخر جمادي الثاني ١٢١٢ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٧٩٧م، ص ٧٤.

⁽١٦٢) سُجِلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، رقم الحجة ١، أواخر عرم ١٢٢٠ه/ نيسان/ أبريل ١٨٠٥م، ص ١٧.

⁽١٦٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٨، رقم الحجة ٢، أواسط ربيع الثاني ١٢٣٠هـ/ آذار/مارس ١٨١٥، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

⁽١٦٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ١، ٧ ربيع الأول ١٢١٩هـ/١٦ حزيران/يونيو ١٠١٨م، ص ٢٧ ـ ٢٨.

⁽١٦٥) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ١٥ جمادي الأولى ١٢٥٥هـ/٢٧ تموز/يوليو ١٨٥٥م، ص ١٥.

⁽١٦٦) مفرده بيت، هو الجزء الرئيسي ببيت السكن، حيث شملت بعض الدور على بيتين أو أكثر. انظر: سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ٢، ٢٨ شعبان ١٢٣٢هـ/١٣ تموز/يوليو ١٨١٧م، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

⁽١٦٧) يقابله في أيامنا خزان ماه أو بثر الماه، يقع دائماً أسفل الدار.

تضم صهريجين (۱۲۸) من الماء، وقد يكون واحد داخل الدار، والآخر خارجها (۱۲۹). ولهذا دلالة على مساحة الدار، وكثرة عدد ساكنيها، وغالباً ما يكون شكل الصهريج دائري الشكل (۱۷۰)، وإيوان (۱۷۱)، وساحة سماوية مبلطة (۱۷۲)، وبايكة (۱۷۲). ويوجد في بعض دور السكن مغارة ومخدع (۱۷۱) ومنافع ومرتفق (بيت الراحة) ومرافق (۱۷۰). وقد ذكرت بعض الحجج أنه قد تشتمل على حظيرة (۱۷۲)، وهي المكان المخصص لوضع الحيوانات والبهائم التي يستخدمها ويستفيد منها أهل الدار، وأحياناً يوجد تحت الدار ذات الطبقات عدد من الدكاكين والمحال التجارية، والأفران (۱۷۷) (المخابز).

وذكر أن بعض دور السكن تشتمل في جزئها السفلي ـ إضافة الى المرافق والمنافع ـ على حوض فيه شجرة رمان أو عنب (١٧٨)، وأمامها حاكورة (١٧٩) فيها صنوف

(١٦٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ٢، أواسط صفر ١٢١٥ه/ تموز/ يوليو ١٨٠٠م، ص ١١ ـ ١٢.

(١٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، رقم الحجة ٢، أوائل جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٨م، ص ١٠.

(١٧٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ١، أواخر ذي القعدة ١٣٣١هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٦م، ص ٢١.

(١٧١) هو عبارة عن قاعة كبيرة أمام الطبقة السفلية أو بين البيوت العلوية، ولقد اشتملت بعض البيوت على إيوان وأكثر، واحد يتبع الطبقة السفلية، والأخر يتبع الطبقة العلوية. انظر: عربيات، «تاريخ الحياة الاجتهاعية في الحي الشعف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، عس ٤٣.

(١٧٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٨، رقم الحجة ٢، أواسط ربيع الثاني ١٢٣٠هـ/ آذار/ مارس ١٢٨٥، ص ١٤٥ ـ ١٤٦٠.

(۱۷۳) مكان معدّ للحيوانات، وخزن الحيوب والزيت. انظر: سجلات عكمة القدس الشرعية ٨٣، وقم الحيجة ٥، ١٦ ذي القعدة ١٠١هه/ أيار/ مايو ٢٠٢م، ص ٢٠١ نقلاً عن: عربيات، المصدر نفسه، ص ٤٧، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٢، وقم الحجة ٣، ١١ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ/ ٨ آذار/ مسارس ١٨١٩م، ص ٩٠.

(١٧٤) غرفه للنوم.

(١٧٥) المرافق والمنافع، التي تشمل إسطبلاً للخيول والحمير (الدواب)، وأحياناً يوجد فيه قبو أو مغارة، ومخزن لحفظ الأطعمة والأمتعة، وصهريج الماه (خزانات الماه). وهذه المرافق والمنافع الخدمية تكون في الدور السفلي، المقريبة من الأرض. انظر: عربيات، المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ١، ١٢٤٩هم/ ١٨٣٣م، ص ٤٢.

(۱۷۷) ودائماً تكون أسفل دار السكن. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية (۲۸۵، رقم الحجة ۲، أواسط صفر ۱۲۱۵ه/تموز/يوليو ۱۸۰۰م، ص ۱۱_۱۲.

(١٧٨) سجلات عكمة القداس الشرعية ٣٠٦، رقم الحجة ٢، أوائل صفر ١٢٣٨ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨٨م، ص ٧٤ - ٧٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٤، أواخر ذي الحجة ١٢٥٠ه/ نيسان/ أبريل ١٨٣٥م، ص ٩٧ - ٩٨.

والعنب، والتين، والتفاح. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ١٢٣، رقم الحجة ١، ١٣ رمضان ١٠٤٤هـ/ ٢ =

من الأشجار، وقد تضم الحاكورة في بعض الأحيان التابعة لدار السكن بيوتاً. وتقع دور السكن على شارع أو أكثر، وقد عبّر عنه بالطريق السالك، والطريق النافذ، أو الطريق غير النافذ، ويكون في إحدى هذه الطرق باب واحد، وأحياناً بابان للدار (١٨٠٠).

وتذكر الحجج الشرعية حدود الدار بالمعنى الذي تصبح فيه معروفة، وذلك من خلال تحديدها من كل الجهات لتصبح هي المقصودة، كأن نقول: الدار القائمة البناء في القدس، الواقعة في محلة باب حطّة، وتذكر حدودها من الشرق والغرب والشمال والجنوب (القبلة)، حتى تصبح معروفة، وهي الدار التي يكون عنها الحديث. والأمثلة على ذلك كثيرة، فمعظم حجج البيع والشراء تقريباً تتحدّث عن ملكية الدار للسكن.

ب_الأثاث (التركات)

التركة هي كل ما تركه المتوفى اليهودي، من أنواع الأثاث المنزلي، وأواني المطبخ، والملابس التي كان يرتديها، والديون التي عليه وفي ذمته، أو الديون التي في ذمة الآخرين له، سواء من اليهود أو على أفراد آخرين من المسلمين والنصارى، وأدوات حرفته (صنعته) إذا كان صاحب حرفة، وتجارته من خلال البضائع المختلفة التي يتاجر بها. وتحصى التركة وتوزع على ورثته، بحسب الشرع الشريف. لذا يمكن لحجج التركة أن تحدد المستوى الاجتماعي لفئات اليهود في القدس الذين سجلت لهم حجج تركات، سواء أكانوا من التجار أم من الفلاحين أم من الصناع وأصحاب الحرف، أم من عوام اليهود البسطاء أم رجال الدين.

وتعتبر حجج تركات اليهود قليلة، بسبب قلة أعداد نفوس يهود القدس، وتنقّل بعضهم بين المدن الفلسطينية والعثمانية والأوروبية، وخاصة بعد دخولهم في الحماية الأجنبية. كما أن بعض الورثة يلجأون إلى محاكمهم الخاصة، للفصل في أمور تركاتهم، ونصيب كل من الورثة، ولا يلجأون إلى الحاكم الشرعي (القاضي الحنفي)، للفصل في أمور التركة. لذا سيحاول الباحث تكوين صورة عن طبيعة تركات يهود القدس، من خلال ما توافر من حجج التركات.

⁼ آذار/ مارس ١٦٣٥م، ص ٤٤٧١ نقلاً عن: عربيات، التاريخ الحياة الاجتهاعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اس ٤٦.

⁽١٨٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، رقم الحجة ٢، أوائل جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٨م، ص ١٠.

(١) وصف حجة التركة

تتشابه كل حجج التركات في السجلات الشرعية، فلا فرق بين تركة ذمي يهودي (۱۸۱۱) أو يهودية (۱۸۲۱)، ولا تركة ذمي مسيحي (۱۸۲۱)، ولا تركة مسلم (۱۸۲۱)، فكلها ترتب موضوعاتها، ويحسب نصيب الورثة بالطريقة نفسها من جانب الحاكم الشرعي الذي يبيّن حصص ونصيب الورثة من تركة الميت، على أساس القاعدة الفقهية المنصوص عليها في القرآن الكريم، وللذكر مثل حظ الأنثيين (۱۸۸۰)، كما حدّدها القرآن الكريم، والتزم بها قضاة الشرع، بتحديد نصيب الفرد.

ويثبت في حجّة التركة كل المقتنيات التي كان يمتلكها الميت، ويحدَّد فيها الورثة المستحقون الشرعيون، وتخرج منها المصاريف والديون والأملاك التي باعها. لذا تبدأ الحجة دائماً به دفتر ضبط ومبيع تركقه (۱۸۲۱)، ثم يتبعها تحديد اسم الميت اليهودي، وتحدّده به الهالك الذمية (إذا كان جنسه ذكراً) أو «الذمية اليهودية» (۱۸۷۱) (إذا كانت الهالكة أنثى) (۱۸۸۱)، ويتبعه تحديد مكان الميت، حتى يسهل تحديد الورثة، والمتروكات، وتعريف شهادة الشهود للتعرّف إلى الميت وورثته، بالقول «المتوفى في القدس الشريف» (۱۸۹۱). ثم يتمّ تحديد ورثة الميت، مع ذكر أسمائهم ونصيب كل واحد منهم في

⁽١٨١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص. ٣٣.

⁽١٨٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٠٦، رقم الحجة ٢، ١٢٣٧ه/ ١٨٢٢م، ص ٤٤.

⁽١٨٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رُقم الحجة ٢، أوائل ربيع الأول ١٢٥٠ه/ تموز/يوليو ١٨٣٤م، ص ١٠-١١.

⁽١٨٥) قال تعالى: ﴿ يُوصِيكُم اللَّهُ فِي آؤلادِكُمْ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظَّ الاُنتَيْنِ فَإِنْ كُنَّ يَسَاءَ فَوْقَ الْتَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْنَا مَا تَرَكَ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ وَلاَبَرَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِقَهُ أَبَوَهُ وَلاَحِكُمْ لِكُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِقَهُ أَبَوهُ وَلاَحْتِهُ اللَّهُ كُنْ لَهُ وَلَدٌ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ [الفرآن الكريم، «سورة النساء» الآية إنَّ اللَّه كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ [الفرآن الكريم، «سورة النساء» الآية 11].

يهم الرب علم عند ويعد إلى الشرعية ١٨١، رقم الحجة ٢، ١٣ صفر ١٣١٤هـ/١٧ تموز/ يوليو ١٧٩٩م، ص ٢١-٣٣.

⁽۱۸۷) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/نيسان/أبريل ١٨٠٩م، ص. ٣٣.

⁽١٨٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨٠.

⁽١٨ُ٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/ نيسان/أبريل ١٨٠٩م، ص ٣٣.

التركة، بالقول: «المنحصر إرثه في زوجته (ويذكر اسم الزوجة الأول، وصفتها منه ومن الديانة) بحق الثمن، وفي أولاده (يذكر اسم الأولاد، ذكوراً وإناثاً، ويحدد ما إذا كانوا قاصرين أو بالغين، ويتم تحديد نصيب كل واحد منهم) موصي القاصر وستير وقيده بحق الباقي» (۱۹۰).

وأحياناً تذكر هنا القاعدة الشرعية التي على أساسها يتم توزيع التركات، وفي أخرى لا تذكر، على اعتبار التسليم هو بالأمر المعروف ولا يحتمل الشك. ولأنه ليست هناك قاعدة أخرى يتم على أساسها احتساب التركات، ولأنها أصبحت معروفة لدى الجميع: «للذكر مثل حظ الأنثيين»(١٩١١) و«انحصاراً شرعياً»(١٩٢١)، يتم القطع بالحكم الشرعي لا غير ولورثته المستحقين، ومن ثم تحدد ما على الميت من ديون إذا ثبت أن عليه دين، مع ذكر أسماء أصحاب الديون ومبلغ الدين، وذلك لإخراج قيمة الدين من تركة الميت قبل أن توزع على ورثته. وبعد حصر مقدارها، حفاظاً على حقوق العباد حتى بعد الوفاة، ترد الأموال إلى أصحابها إذا كان عند الميت تركة.

ويتم ذلك كله بحضور مندوب من طرف متسلّم القدس، «وبمعرفة المندوب من طرف المسلم...» (1971)، الذي يمثل الإدارة المدنية، ومندوبين من طرف الشرع «بمعرفة المندوبين من طرف الشرع الشريف» (1982)، حتى يتأكد من سلامة الحصر والتوزيع، ولا يخالف ما جاء به في القرآن الكريم. ويحضر مندوب عن طائفة اليهود «وبحضور المعلم ياسف ولد المعلم زخريا وكيل اليهود في القدس الشريف» (1900)، وكيل طائفة اليهود في القدس، وأحياناً يحضر يهود آخرون.

ثم تحصى المقتنيات التابعة للميت وتفصّل بالعدد، والمقدار، والأسماء، ويحسب مجموع التركة، وبعدها تحدد الديون والمصاريف (كل ما يصرف على الميت من

⁽۱۹۰) السجل نفسه، ص ۳۳.

⁽١٩١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ٤، أواخر رمضان ١٢١٩ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ١٢.

⁽۱۹۲) ترد في كلّ حجج التركات، سجلات عكمة القدس الشرعية ۲۸۷، رقم الحجة ١، ١٢ ربيع الأول ١٢ هـ ١٢هـ ١ مرين الأول ١٢هـ مر ١٤هـ مر ١٨٠هـ مر ١٨٠هـ مر ١٨٠هـ مر ١٨هـ م

⁽١٩٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤هـ/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص ٣٣.

⁽١٩٤) السجل نفسه، ص ٣٣.

⁽١٩٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٧.

أعمال الدفن والتكفين، وإقامة الجنازة وخرج قسمة وخدمات بيت العزاء (رسم قهوة وخدم)) التي تخرج جميعها من التركة قبل التوزيع. ثم تعرض الحجّة طريقة التوزيع، وتبيّن حصة كل واحد من الورثة بعد إخراج المصاريف والديون، وتسلّم التركات إلى مستحقيها باليد أو الإنابة (الوكالة). لذا تذكر الحجة بالقبض باليد أو الوكالة (الإنابة)، ويتم كل ذلك من باب الشهادة على سلامة وصحة ما جرى من حصر التركة وتوزيعها على ورثة الميت المستحقين، حيث يتم بحضور وكيل طائفة اليهود في القدس، وأخيراً يذكر تاريخ تحرير الحجّة الوقت الذي تم تحرير حجة التركة.

(٢) تركة الذمي اليهودي

تدلل تركات اليهود على ما يمتلكه اليهودي من أثاث البيت وأدوات حرفته وصنعته وأنواع الملابس التي كان يرتديها، والأدوات المستخدمة في المطبخ، التي تؤشر جميعها إما على بساطة العيش وتوافر الحاجات الأساسية للفرد اليهودي، أو تدل على ثراء اليهودي بتعدد المتروكات التي تركها بعد الوفاة، من الأثاث والملابس وأدوات حرفته. فمن موجوداتها التي تدل على بساطة العيش، كما أوردتها حجتان شرعيتان فرش بيت، ومخدات منها ما كان من الصوف (١٩٦١)، وخبابي، وصندوق، وزير، وبرميلان خشب (١٩٧١)، ولحاف (١٩٩١)، وبشاكر (١٩٩١)، وهي الأشياء الأساسية لكل بيت، فهي تدل على مختلف أنواع الأثاث المخصص جزء منه للنوم، كالفرش والمخدات واللحاف؛ والجزء الآخر المخصص للماء، كالخبابي (جمع خابية) والزير؛ ومنها أدوات بسيطة للمطبخ، كالصحون، النحاسية؛ ومنها الطبق والطناجر بأحجامها المختلفة، وبرميل مخصص لحفظ الجبنة، والسكين وغيرها من المقتنيات البسيطة في أثاث المطبخ، فقد أشارت حجة ضبط ومبيع تركة الهالك اليهودي (...) (مسكينة الهالك) في القدس بتاريخ ١٢٧٤هـ/ ١٨٠٩م إلى بعض موجودات المطبخ، كالمقلاة المصنوعة من النحاس، وبعض الصحون النحاسية، وطبق من النحاس، والطاسات، والطناجر بأحجام النحاس، وبعض الصحون النحاسية، وطبق من النحاس، والطاسات، والطناجر بأحجام

⁽١٩٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣ه/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٨م، ص ٢٨.

⁽١٩٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص ٢٣٠.

⁽١٩٨) يتغطّى فيه النائم أثناء النوم، وهو معروف في بلاد الشام، يصنع من وجهين، أحدهما من النسيج القطني، والثاني من النسيج الحريري، ويعبأ ما بينها بالقطن، والصباغ. انظر: أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في المعد العثهاني، ٩٢٢-١٩٣٧هـ/١٥١٦م، ص ٥٤٢.

⁽١٩٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٣، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨.

مختلفة قد تكون صغيرة أو كبيرة، والبرميل الذي تحفظ فيه الجبنة، والسكين، والزير الذي يوضع فيه الماء، وهو ضيّق من الأسفل وذو عروتين صغيرتين، وتصغيره «زويرة»، أي زير صغير (٢٠٠٠)، والترمس (٢٠٠١)، وهو إناء لحفظ الطعام، وطبق الصينية، وتدخل في صناعته مادتا النحاس والخشب.

ومن ملابس الرجل اليهودي، العنتري، ومنه الأبيض والأزرق والأحمر (۲۰۲۰)، أو العنتري أجه (۲۰۳۰)، والشال، وبنش الشال، والشخشير، وقنباز الكهنة، وبنش الجوخ، والقمصان، والشراميط (خرق من الثياب بمعنى ثياب بالية أو قديمة وممزقة) (۲۰۲۰)، والقميص، وشبكانة الجوخ، وشراميط الكهنة، والطربوش (۲۰۰۰).

وقد أصبح الطربوش لباس كل رعايا الدولة العثمانية قبل مرحلة التنظيمات، حيث أصدر السلطان محمود الثاني عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م مرسوماً ألغى فيه لبس العمامة، واستبدلها بالطربوش النمساوي تشبّهاً بالأجانب، وأطلق عليه اسم فس (FEZ). كما أصبح لباس كل ولايات الشام والعراق (٢٠٠١، الشروال (٢٠٧٠)، ونبش الجوخ (٢٠٨٠) والقنباز (٢٠٩) الذي تكون أكمامه واسعة وطويلة، ويختلف في طوله، وقد يكون من

 ⁽۲۰۰) رينهات دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي، ٨ ج (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢)، ص ٣٩٩.

⁽٢٠١) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤هـ/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، س ٣٣.

⁽٢٠٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤هـ/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص٣٣.

⁽٢٠٤) دوزي، تكملة المعاجم العربية، ج ٦، ص ٣٠١.

⁽٢٠٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ٣٢٦هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٢٠٥م، ص ٢٨٨ الطربوش أو الشفطة الذي يخاط على حافته زاف (زيف) من الحرير ويكسر إلى الأمام إلى جهة اليمين، ويكون على الزيف قطعة نسيج حمراء تسمى حرشة، وفوقها منديل يدعى السمك بالشبك كان يلبسها المسلم والمسيحي، وكذلك اليهودي، إلى حين منعها عبد الله باشا. انظر: أسعد منصور، تاريخ الناصرة من أقدم أزمانها إلى أيامنا الحاضرة (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٧٤)، ص ٢٧٣.

⁽٢٠٦) حسن حمامي، الأزياء الشعبية وتقاليدها في سورية (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧١)، ص ٢٧٩.

⁽۲۰۷) الشروال أو السروال، لباس ضيّق وقصير ويسمى ورباً. انظر: منصور، المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

⁽٢٠٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/ نيسان/ أبريل ١٨٠٩م، ص ٣٣.

⁽٢٠٩) الفنباز أو الغنباز، الذي تعدّدت أقمشته وألوانه ويكون مشقوقاً من الأمام على طوله، وترَدُّ إحدى الشقفتين على الآخرى، وهو مشقوق من جانبيه اليمين واليسار حتى الزنار، حتى يتيح الحركة بسهولة. انظر: منصور، المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

الحرير أو الجوخ، ومنه السادة والمقلّم بخطوط طويلة ملوّنة بعدة ألوان (۲۱۰). كما عمّ لباس شخشير الكهنة (۲۱۱)، الذي تعدّدت ألوانه بين الأزرق والأحمر والأصفر، وهو مثل السروال (۲۱۲)، ومن أسمائه: الشخشر، والشخشور، وجمعها شخاشير، بمعنى ساقة (الجزمة). والسروال يصنع من النسيج الرقيق ويتصل بحذاء من الجلد (۲۱۳).

أما في ما يتعلق بلباس الأنثى اليهودية، فقد حرصت السلطة الممثلة بالمحتسب بتمييزه من لباس النساء المسلمات، ولكن هذا التمييز لم يكن مطبقاً فعلياً إلا في بعض الحفلات الخاصة أو حين صدور الأمر السلطاني، إذ كانت كثيرات من النساء اليهوديات يلبسن لباس النساء المسلمات نفسه، لكن ما كان يميّز لباس اليهودية هو الكتان المصبوغ باللون الأصفر (٢١٤). ويمكن أن نستدل على ملابس اليهوديات في القدس من خلال تركات النساء اليهوديات التي نتحصّل منها على الملابس التي تركنها، ومنها: القبعات (٢١٠٠) التي كانت تميّز النساء اليهوديات من نساء النصارى والمسلمات. ومن أغطية الرأس التي لبستها المرأة اليهودية تلك المصنوعة من الريش، فتبدو الواحدة منهن كالهدهد (٢١٦١)، والإيشكك، والجبة (٢١٧)، وهي من الملابس الخارجية التي تخرج بها المرأة، وأخذت أشكالاً وألواناً مختلفة، وقد تكون مصنوعة من الحرير والجوخ والمخمل التي تتصف بالاتساع والطول، ولكن يكون ظاهراً منها أكمام اليلك (٢١٨). وهناك العنتري مشجر، والعنتري سلامبي، وهما عبارة عن رداءين تميّزت بهما النساء في العصر العثماني. ويكون هذا النوع من الثياب مصنوعاً من قماش الموسيلين الرقيق في العصر العثماني. ويكون هذا النوع من الثياب مصنوعاً من قماش الموسيلين الرقيق المزخرف بالتطريز (٢١٩١)، ومنه ألوان. وهو لباس الرجل نفسه، إلا أن ما يميّزه من عنتري

⁽٢١٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٨، رقم الحجة ١، ذي الحجة ١٢١٩هـ/ آذار/ مارس ١٨٠٥م، ص ٣، وحمامي، الأزياء الشعبية وتقاليدها في سورية، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣.

⁽٢١١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣ه/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١/، ص ٢٨.

 ⁽۲۱۲) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، غرة ذي الحجة ١٢٣٩هـ/ ٢٨ تموز/يوليو ١٨٢٤م، ص ٩٨.
 (٢١٣) دوزي، تكملة المعاجم العربية، ج ٦، ص ٢٧١.

⁽٢١٤) آمال المصري، أزياء المرأة في العصر العثماني (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٩)، ص ٩٤.

⁽٢١٥) سجلات عحكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٧.

⁽٢١٦) المصري، المصدر نفسه، ص ٩٤.

⁽٢١٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨.

⁽٨١٨) تريا نصر، أزياء النساء في العصر العثياني (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠)، ص ٥٥ ٥٠ ٥٠.

⁽٢١٩) المصدر نفسه، ص١٥٦.

الرجل ليس اللون، بل إنه مشجر. وهناك القميص (٢٢٠) الذي ترتديه الأنثى الميسورة الحال، ويُلبس على الجسم مباشرة تحت الثوب، وهو لباس العامة من النساء، كما أنه لباس الطبقة العليا، ولكن ما يميّزه هو نوع القماش. وهو يلبس تحت السروال، كما عند الرجال، ويكون عريضاً وطويلاً، ولكن أقصر من الثوب، وهو مصنوع من الشاش الموصلي المخطط، أو من أي نسيج آخر، كالكتان المقلّم والسادة، أو من قماش البفته المحلاوي الأبيض والتيل، فلا يختلف عن أقمشة قمصان الرجال، ومن ألوانه الأبيض والأحمر والأزرق (٢٢١).

وهناك الشال (۲۲۲)، وهو لباس تلبسه المرأة، كما يلبسه الرجل، ويوضع على الأكتاف، ويُلبس أيضاً كغطاء للرأس. وعلى الرغم من أن النساء العامة لم يحرصن على ارتداء الشال، وجمْعه شالات، ومنه الحريري على ارتداء الشال، وجمْعه شالات، ومنه الحريري أو الموسلين (۲۲۲). كما أن هناك الصدرية، واللباس (۲۲۴)، ومن أسماء «اللباس» السروال والشنتيان. ولكن على ما يبدو أنه كان يطلق عليه في القدس اسم «اللباس» باللفظة العامية، أو حتى يميّز من لباس الرجال المعروف به «السروال». وهو جزء من الملابس الداخلية للأنثى الذي تلبسه النساء والرجال على حدّ سواء، وتلبسه كل النساء مهما كان مستواها الاقتصادي أو الاجتماعي، فتلبسه العامة والخاصة، وحتى الطبقات الفقيرة، ولكن ما يميّزهم هو نوع القماش الذي يصنع منه ودرجة اتساعه أو ضقه (۲۲۶).

ووردت في الحجج تركات تدل على المهنة، منها: خردة وعلب، وميزان نحاس، وقفّه، وجرار عدة (٢٢٦)، وعدة ساعات وخردة (٢٢٧)، الذي نفهم منه أنه يعمل في بيع

⁽٢٢٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨ م، ص ٢٨.

⁽٢٢١) نصر، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١، والمصري، أزياء المرأة في العصر العثباني، ص ٨١.

⁽٢٢٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٣٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٧.

⁽۲۲۳) المصري، المصدر تقسه، ص ١٥٦.

⁽٢٢٤) سجالات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ٢، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٧.

⁽٢٢٥) المصري، أزياء المرأة في العصر العثماني، ص٥٣.

⁽٢٢٦) سجلات محكمة القدّس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١، ربيع الأول ١٢٢٤ه/ نيسان/أبريل ١٨٠٩م، ص ٣٣.

⁽۲۲۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٣، رقم الحجة ٢، ١٠ محرم ١٣٢٥هـ/ ١٥ شباط/ فبراير ١٨١٠م، ص ٨٨_ ٨٩.

وتصليح الساعات. وفي ما يلي نموذج عن حجة تركة، كما وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية: «دفتر ضبط ومبيع وتخمين، تركة الهالك الذمي اصرايل اليهودي، الهالك بالقدس، المنحصر إرثه الشرعي في زوجته الذمية اليهودية بحق الربع، وفي ورثته الغايبين يوميذ [يومئذ] عن القدس، بحق الباقي، انحصاراً شرعياً، وذلك بمعرفة محمد غنيم، وأسعد أبي الخير السبعاوي، وحسين خضره، وبمعرفة كاتبه الفقير مصطفى صنع الله الخالدي، وعلى اغا الفتياني، ومحمد قباني، المندوبين من طرف مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي، وبحضور ياسف ولد زخريا، وكيل اليهود.

عنتري الاجه كهنه/ ٥، جبه شال مور/ ۱۰، بنش شال مور/ ۱۰، شخشير كهنه/ ٥، قنباز كهنه/ ۲۰، بنش جوخ/ ۴۰، قمصان وشراميط/ ۱۲، قميص/ ۲، شبكان جوخ/ ۱۰، شراميط كهنه/ ٥، ايضا شراميط كهنه/ ۲، لحاف/ ۱۲، طربوش/ ۱، كتب/ ۳، صندوق خشب/ ٥، سنوية/ ۲۱۰، ماخصه من تركة زوجته مريام الهالكه/ ٤١، طبق صنية، ماعون، (...) بريق، (...)، صحن/ ۹۰، مخده بصوفهم وشراميط/ ۶۰.

يكون جمع (جمع المباعات أعلاه)/ ٥٤٢ خمسماية واثنين وأربعين غرشا أسديا ونصف غرش. منها خارج مصاريف.

ورثة الهالك المسفور/ ٢٥٠، قبر/ ٢٠٠ (تدل على بيع القبور)، حمالة غسالين للهالك/ ٥٢٠، حجر لقبر الهالك/ ٢٠٠، فلاحين عند دفن الهالك/ ١٨٠، لوقف اليهود/ ٢٠٠، دين حايم صرناقه/ ١٠٤٠، دلالين/ ٢٠٠، قهوة/ ١٥، مصرف تفريق [مصاريف مفرقه]/ ٢٠٠، رسم قهوة وخرج قسمة، وخدم كالمعتاد/ ٢٠٠٠.

يكون جمع المصرف [مصاريف] (جمع المصاريف الخارجه)/ ١٢٥٢

صحى (يكون صحى للتوزيع بين الورثة ارباب الديون)/ ٤١٧ أربعماية غرشا وسبعة عشر غرش لا غير.

حصة الزوجة بحق الربع بيدها (اي قبضته بيدها)/ ١٠٤، حصة الورثة الغابيين يوميذ [الغايبين يومئذ] عن القدس بحق الباقي، باقية تحت يد زوجة الهالك المسفور بمعرفة زخريا/ ٣١٢، مهر الزوجة المسفورة حسب زعم اليهودية/ ١٨، دين الزووجة [الزوجة] المسفورة حسب زعمها/ ٠٦٠.

وقد قبضت الزوجة المسفورة ماية غرش أسديه وأربعة غروش أسديه وربع غرش أسدي إرثها بيدها، وقبضت أيضا، ثلثماية غرش أسدي وإثني عشر غرشاً أسدياً ونصفاً وربع غرش، وهو المشروح أعلاه، حسبما ذكر وفقه أعلاه بيدها بالتمام. وذلك كله بمعرفة زخريا اليهودي، وكيل ملته اليهود، إلى حين إثبات مهر الزوجه المسفورة، بطريق شرعية، ودينها المرقوم أعلاه، باقي المبلغ المحرر تحت يد الزوجة المسفورة، بطريق الأمانة، بمعرفة زخريا وكيل اليهود. حرر في خامس ذ [ذي] الحجة سنة ١٢٣٣،

(٣) كُنس وأديرة اليهود^(٥)

الكنيس هو مكان العبادة الخاصة بيهود القدس، الذين عاشوا في كنف وحماية الدولة العثمانية التي كفلت لهم بضمانة الشرع ذلك الحق في العبادة، والحرية الدينية، وإقامة الشرائع، وطقوسهم الدينية، التي تقام في أماكن خاصة معدّة للعبادة، مثل: الكُنس والأديرة (٢٢٩).

توجد كُنس وأديرة اليهود في محلة اليهود كلِّ بحسب طائفته، حيث أشارت السجلات الشرعية إلى وجود نوعين من الكُنس والأديرة: كُنس خاصة بطائفة اليهود، وأخرى بطائفة السكناج، الأمر الذي يعني أن لكل طائفة يهودية في القدس مكاناً للعبادة خاصاً بها، حيث لا يسمح لأية طائفة التعبد في كنيس الطائفة الأخرى، فهي مقتصرة على أبناء الطائفة. وهذا ما أكدته حجة كشف واستخبار بتاريخ ١٢٤٠هه/ ١٨٢٤م عمّا جاء به يهود السكناج حول ديرهم في محلة اليهود، فقد أخبروا «أن الدير الواقع في محلة اليهود، والمخرّب، والعادم النفع، الآن هو ملك طائفة اليهود السكناج، وجار في تصرفهم، وكانوا في الزمن السابق ساكنين به... ه (٢٣٠٠) و الذي نستدل منه أن الدير المرقوم خاص بطائفة السكناج، وليس لكل يهود القدس. فقد ذكر الربايعة أن هناك كنيساً لليهود القرائين، وآخر للسكناج، وكنيس ثالث لليهود المستوطنين في محلة الحيادرة (٢٣١)،

⁽٢٢٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣ه/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨.

⁽١٠) أشارت السجلات إلى كنس اليهود باستخدام مصطلحي الكنائس، والأديرة، .

 ⁽٢٢٩) وهو من الأسهاء التي أطلقت على المعابد الخاصة بطائفة يهود القدس الشريف، كدير السكناج، كها وَرَدَ
 في الحجج الشرعية، يقيمون فيه أمور ديانتهم من صلاة وتعبد وطقوس.

⁽٢٣٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، أواسط عرم ١٧٤٠ه/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١.

⁽٢٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٥٥، ٥ ربيع الأول ٩٨١هـ/ ٥ غوز/يوليو ١٥٧٣م، ص ٤٩٣؛ نقلاً عن: الربايعة، طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثباني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٢٢ه/ ١٥١٦م_١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١٠٤.

وكنيس رابع لليهود المغاربة في القرن ١١ه/ ١٧م، الواقع في عقبة الكماج غرب الحرم القدسي (٢٣٢).

وبتتبع السجلات الشرعية التي اقتصرت إشاراتها على ذكر الكُنس والأديرة التابعة لطائفة اليهود في القدس، والتي لم تحدد غير نوعين من الكُنس اليهودية: كنس طائفة اليهود، وكنس أو أديرة طائفة السكناج (٢٣٣)، حتى أنها لم تذكر أية تفاصيل عن ترميم وتعمير الكنس اليهودية، فجاءت إشاراتها بشكل غير مباشر لتدلّ على وجود دير أو كنيس تابع ليهود القدس، وذلك من قبيل تحديد دار أو وقف أو ملك لأحد المتنازعين من أهالي القدس، وفي دراسة سابقة، في القرن ١٩هـ/ ١٩م، ذكر اليعقوب أنه عُرف لليهود معبد في القدس، باسم (كنيس اليهود) الواقع في إرثهم، الذي سمحت الدولة العثمانية لهم بإعادة بنائه المهدم عام ١٩٤٧هـ/ ١٥٣٠م، كما سمحت بتبليط أرضيته وساحته عام ١٩٤٧هـ/ ١٥٣٠م، وقد ظل قائماً خلال القرن المر٢١٦،

ودلّت السجلات الشرعية على وجود نوعين من أماكن العبادة اليهودية: الأول الأديرة (٢٣٦٠) الخاصة بطائفة اللكناج، والثاني الكُنس اليهودية (٢٣٦٠) الخاصة بطائفة اليهود، وقد أشارت إليهما السجلات بالكنائس أو الأديرة، بمعنى أن نقول دير اليهود أو كنيس اليهود كلاهما جائز، وكان لكل طائفة كنيسها الخاص بها في النصف الأول من القرن ١٣هـ ١٩ م، الأمر الذي يؤكد للباحث الخلاف والتمايز بين الطوائف اليهودية حتى في دينهم وعباداتهم.

⁽٢٣٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ١٩٣، ٦ شعبان ١١٠٣هـ/ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٦٩٢م، ص ١١٠ سجلات محكمة القدس الشرعبة ٣٦٨، جمادى الثانية ١٢٩٤هـ/ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٧٦م، ص ٢٠٠٧ نقلاً عن: الربايعة، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

[.] (٢٣٣) سنجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، أواسط عرم ١٧٤٠هـ/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١.

⁽٢٣٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ١٢، رقم الحجة ٣، ٢٠ رجب ١٥٤٠هـ ١٥٤٠م، ص ١٠٥٠ نقلاً عن: محمد اليعقوب، «التطور العمراني لمدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي،» ورقة قُدَّمت إلى: الدولة العثهانية: بدايات ونهايات: أوراق الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت، م ١٨ ـ ١٩٠/ ١٠/٩٩ (عيّان: جامعة آل البيت، ٢٠٠١)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

⁽٣٣٥) يعود بتاريخه إلى العام ١٧٠١م ويعرف باسم قدس الأقداس، المخصّص لصلاة طائفة السكناج، ومن أسهائه بيت يعقوب وحورا، ويقع وسط الحي القديم وعلى بعد خمسين متراً من مسجد المسلمين إلى الشهال. انظر: العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٥٤٥.

⁽٢٣٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٢، رقم الحجة ١، غرة [١] عرم ١٧٤٥هـ ٣ تموز/يوليو ١٨٢٨م، ص ١١٤٥.

وقد ذكر دير السكناج في حجة شرعية بتاريخ ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م لتحديد أحد عقارات الحرمة خزرج بنت السيد علي النمري، التي حدّدت دار خزرج في القدس في محلة اليهود «الدار الكاينة [الكائنة] البنا [البناء] بمحلة اليهود، المعروفة بدار مجابيل مع طبقتين وجميع (...) الواقع بباب زقاق الدار المذكورة ويحدها قبلة دار الكدجكية، وشرقا زقاق غير نافذ وفيه باب، وشمالا دار شركة عبد الجواد وغربا دير السكناج، واثنتيهما بمحلة اليهود والمعروفة بدار مالكه...»(٢٣٧).

وفي حجة إيقاف عام ١٩٢٩ه/ ١٨١٤م، وقف من السيد حسين بك، الذي أشهد على نفسه وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً، أنه وقف وحبس وسيل وتصدق، بما هو له وجار في ملكه «الحصة المرقومة في جميع الدار القايمة [القائمة] البنا [البناء] بالقدس الشريف (...) وقف اليهود الشهير بدار خديجة المحدودة قبلة مسلخ اليهود وشرقا الطريق وفيه الباب، وشمالا دار وقف اليهود وسكن ياقوب الحكيم، وغربا حاكورة اليهود ونظير الحصة المزبورة في جميع الدار القايمة البنا [القائمة البناء] بالقدس الشريف بمحلة اليهود وسكن موسى عبد الوهاب النمري المحدودة قبلة دير السكناج ودار السكن وشرقا الطريق [السالك]، وشمالا دار وقف موفق افندي، وغربا دار شيخ الحارة ودير السكناج ونظير الحصة المزبورة في جميع الدار القايمة البنا بالمحلة المزبورة الشهير بدار المعنية المحدودة قبلة دير السكناج ودار السكن وشرقا الطريق السالك وفيه باب وشمالا دار وقف موفق وغربا دير السكناج... حرر أواخر محرم الحرام سنة تسع وعشرين وماتين وألف (٢٢٨).

وفي حجة طالب فيها وكيل طائفة اليهود السكناج القاطنين في القدس عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٤م، الكشف والاستخبار عن دير السكناج المتهدم الحضر يوم تاريخه المجلس الشريف الحاخام مندا وكيل اليهود السكناج بالقدس الشريف، وطلب من مولانا الحاكم الشرعي، الموقع خطة أعلاه، ان يستخبر عن حقيقة دير السكناج الكاين [الكائن] بالقدس الشريف، المتهدم عليه الآن. فسئل [فسأل] مولانا الحاكم الشرعي الموصى إليه عن ذلك من ابتغاه سرا وعلانية، نظير الفتح لدى حضرته القضية بالإخبار المتحقى، أنه الدير الواقع في محلة اليهود، والمخرب، والعادم النفع، الان هو

⁽٢٣٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ٢، أواسط صفر ١٢١٥ه/ تموز/يوليو ١٨٠٠م، ص ١٢١.

⁽٢٣٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٣، أواخر محرم ١٢٢٩هـ/كانون الثاني/يناير ١٨١٨، ص ١٢ ٣٦.

ملك طائفة اليهود السكناج، وجار في تصرفهم، وكانوا في الزمن السابق ساكنين به، وانه تراكمت عليه الديون (...) [فولوا] هاربين من الديار من مدة تزيد على الثمانين سنة، وبقي الدير المذكور بلا سكانه، فتوالى عليه الخراب، وهو الآن مشهور ومعروف بين الخاص والعام بدير السكناج، وهو من أملاكهم جاري في تصرفهم قديما والآن، خربا بلا نفع منه، فطلبت تسطير ذلك ليكون سند عند الاحتياج، وحرر وسطر في أواسط محرم الحرام سنة أربعين وماتين وألف (٢٣٩).

إن إثبات ملكية دير السكناج بأنه ملك لطائفة السكناج هو إثبات على أن يهود السكناج سكنوا محلة اليهود إلى جانب طائفة اليهود، وأن الدير والأماكن الدينية لليهود تقع داخل محلة اليهود وليس خارجها، الذي يقع في الجزء الجنوب الغربي من المحلة قرب دار مالكه ودار الكدجكية. كما أشارت الحجة السابقة إلى تاريخ وجود يهود السكناج في القدس وتاريخ سكنهم في المحلة، حيث ذكرت بتاريخ ١٢١٥ه/ ١٨٠٠م أن وجود السكناج وديرهم (١٤٠٠) في القدس يرجع إلى ما قبل بداية القرن ١٣هـ/ ١٩م، العائد إلى القرن ١٢هـ/ ١٨م، فقد أشارت حجة أخرى بتاريخ ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م إلى الطلب الذي قدمه وكيل طائفة السكناج إلى المجلس الشرعي الشريف لتثبيت ملكهم لدير السكناج الذي أوضح في حجة الكشف والإخبار أن يهود السكناج تركوا الدير وهربوا من محلة اليهود قبل ثمانين عاماً بسبب تراكم الدين على الدير (١٤٠٠)، بمعنى أن وجود يهود السكناج في القدس يرجع إلى ما قبل تاريخ ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م بثمانين عاماً أو أكثر لعام ١٦٠هـ/ ١٧٤٧م، وأن طائفة اليهود لم تسمح ليهود السكناج بالتعبد في كنيسهم، وكان سبب حجة وكيل طائفة السكناج أن يحصل الكشف على الدير لتحصل كنيسهم، وكان سبب حجة وكيل طائفة السكناج أن يحصل الكشف على الدير لتحصل على سند يثبت أنه ملك لهم وجار في تصرفهم، ولكنه لم يطلب تعمير وترميم الدير على سند يثبت أنه ملك لهم وجار في تصرفهم، ولكنه لم يطلب تعمير وترميم الدير على سند يثبت أنه ملك لهم وجار في تصرفهم، ولكنه لم يطلب تعمير وترميم الدير

⁽٢٣٩) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، ١٥ عرم ١٧٤٠هـ/ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١.

⁽٢٤٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ٢، أواسط صفر ١٢١٥هـ/ تموز/يوليو ١٨٠٠م، ص ١٢.

⁽٢٤١) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، ١٥ عرم ١٦٤٠ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٥١. ففي بداية القرن ١١٨/ ١٨م، تزايد عدد يهود السكناج القادمين من أوروبا إلى القدس، حيث قاموا برشوة الباشا للحصول على تصريح لبناء معبد لهم، والمعروف باسم ويشيفاه (Yashiva) (مدرسة دينية)، وأربعين منزلاً للفقراء في علة اليهود، الأمر الذي اضطرهم إلى الإستدانة، مقابل فوائد كبيرة، وبسبب تراكم الديون وعدم قدرهم على سدادها، فقام الأتراك بمصادرة أملاكهم، وهو ما حمل أكثر من مئة عائلة سكناجية على مغادرة القدس إلى الخليل وصفد ودمشق، واستغرقوا مئة عام تقريباً حتى عاد السكناج إلى القدس. انظر: أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص ٥٥ ص ٥٥٥.

الخرب، لأنهم يعرفون أن السلطة العثمانية كانت تمنع بناء وترميم الكُنس والأديرة، خاصة لليهود، إلا في حالات نـادرة (٢٤٢٠)، وإنما كان قصد وكيل السكناج حفظ ملكية الدير لأبناء طائفته، وعدم مساسه أو الاعتداء عليه وسلبه.

ولكن في حجة سابقة، أشار الربايعة إلى أن وثائق سجلات القدس قد سمحت لليهود بترميم وتعمير كنائسهم وفقاً لشروط يشرف عليها قاضي القدس، ونائبة أمير لواء القدس، فسمح لهم بتجديد بناء كنيس للاشكنازيم (السكناج) في عهد السلطان المملوكي قايتباي عام ٧٧٧هـ/ ١٨٦٨م، وأعيد ترميم الدير في بدايات القرن 1٨ هـ/ ١٨م، ورمم دير لليهود الاشكناز (السكناج) إلى جانب كنيسهم (٢٤٣).

وأشارت مكاتبتين بين محمد علي باشا وقاضي القدس، في عامي، ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م، وعام ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٦م، الأولى بالسماح بترميم كنيس يهودي في القدس، شريطة أن لا يزاد أي شيء على المباني القديمة (٢٤٤٠)، والثانية بالسماح ليهود السكناج بترميم مقام (كنس) كان بيدهم من زمن بعيد (٢٤٥٠).

ولا يعني ذلك أن الإدارة المصرية كانت تسمح لليهود في أعمال البناء والترميم في أماكنهم الدينية في أي وقت، وفي أي ظرف. فقد ذكرت مراسلة بتاريخ ٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، منع محمد علي باشا اليهود من تبليط البراق في القدس، ورفع أصواتهم فيه، بحيث يبقى القديم على قدمه، عملاً بالنصوص الشرعية (٢٤١).

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (YEY) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 147.

⁽٣٤٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ١٠٥، ١٠ ربيع الأول ١٠٣١هـ/٢ كانون الثاني/يناير ١٦٣٣م، ص ١٦٣٥ م ص ١٥٥٥ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٦٩، صفر ١٢٩٨هـ/كانون الثاني/يناير ١٨٨٠م، ص ١٥٧٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٩٥، ١٦ ربيع الأول ١١١١هـ/١٥ آب/أغسطس ١٦٩٩م، ص ٢٥٥٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ١٦، ١٦ ذي القعدة ١٩٧٩هـ/ ٢١ آذار/مارس ١٥٧٢م، ص ٢٨٠٠ نقلاً عن: الربايعة، قطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثباني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٢٣٦هـ/ ١٥١٦م - ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)، ع

⁽٢٤٤) ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/٩ أيار/مايو ١٨٣٤م، عفظة عابدين ٢١١، الرقم ١٤٨٨. انظر: رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير، ج ٢، ص ٣٩٤.

⁽٢٤٥) ٢١ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/٦ تموز/يوليو ١٨٣٦م، محفظة عابدين، دفتر ٢١٣، الرقم ٣٥٥. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

⁽٢٤٦) ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ٢٧ أيار/مايو ١٨٤٠م، محفظة عابدين، دفتر ٢١٤، الرقم ٣٦٨. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٩.

أما الحجة التي ذكرت كنيسة اليهود، فهي حجة محاسبة شرعية، أصدرها عن نفسه السيد خليل بك صالح ترجمان محكمة القدس، المتولي على وقف جده قاسم بك على ما قبضه خلال سنه ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، فذكر كنيسة اليهود، وهو يحسب أجرة دار للسكن، قائلاً «دار قرب كنيسة اليهود تحت العمارة» (٧٤٧).

(٤) مقابر ومدافن اليهود

إن المقابر هي المكان المخصّص لدفن الموتى، كلَّ بحسب دينه ومعتقده، وتختلف الطقوس التي تقام، والصلوات التي تتلى، في هذه المواقع من دين إلى آخر. وعلى العموم، تكون المقابر اليهودية خارج الأماكن السكنية القريبة من محلة اليهود في قرية سلوان في ظاهر القدس، وفيها يدفنون موتاهم. ولقد وردت أسماء عدة للمقابر اليهودية في السجلات الشرعية، منها: المقبرة (٢٤٩٠) معنى المدفن، والتربة (٢٤٩٠) معنى القبر، وهما تحملان الدلالة والمعنى نفسيهما، وهو المكان المخصّص لدفن موتى اليهود.

وقد ذكرت السجلات الشرعية مقبرة اليهود في بعض حججها، فأشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، إلى أن لليهود مقبرة في مدينة القدس، ووصفتها الحجة بلفظ «تربة اليهود» التي تقع قبالة جبل قرية سلوان (٢٥٠٠). وأكدت حجج شرعية أخرى خلال الفترة التي تناولتها الدراسة (٢٥٠١) وجود المقبرة نفسها (٢٥٢١)، وفي المكان نفسه المحدد سابقاً. وحددتها حجة شرعية أخرى بتاريخ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، وهي تقع بظاهر القدس قبالة جبل قرية سلوان الجارية نصفها في وقف المرحوم السيد يحيى

⁽٢٤٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٢، رقم الحجة ١، غرة محرم ١٢٤٥هـ/٣ تموز/يوليو ١٨٢٩م، ص١١٩.

⁽ ۲٤٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ٢، غرة [١] جمادى الأولى ١٢٥٣هـ ٣ آب/ أغسطس ١٨٣٧، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

⁽٢٤٩) سجُلاتٌ محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، أواسط [١٥] ربيع الأول ١٢١٤هـ/ ١٧ آب/ أغسطس ١٧٩٩م، ص ٦٣.

⁽٢٥٠) السجل نفسه.

⁽٢٥١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٣، رقم الحجة ٢، ١٣ ربيع الأول ١٣١٤هـ/ ١٥ آب/أغسطس ١٧٩٩م، ص ٢٦ محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٣، ٢١ رمضان ١٢٢٧هـ/ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٨١٢م، ص ١٩٩ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٣١، رقم الحجة ٢، أوائل جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ آب/أغسطس ١٨٣٧م، ص ١٨٠٠م، ص ١٧٠٠.

أفندي شرف الدين إبن المرحوم السيد الحاج محمد شمس الدين المشهور بابن قاضي الصلط بموجب كتابي وقفه المؤرخ ٢٠١٥ه/ ١٦١١م، والثاني عام ١٠٧٠ه/ ١٦٦٠م، ونصف المقبرة الآخر في وقف الدمشقي لكل من عويضه ابن الحاج موسى أبو الحلو وأحمد أبو اقليني والسيد داود حسن (٢٥٢).

تقع المقبرة اليهودية في ظاهر القدس الشريف، في قرية سلوان (٢٥٤) قبالة جبل سلوان، في أرض تعرف باسم الجسمانية، التي يقع جزؤها في وقف المرحوم السيد يحي أفندي شرف الدين المعروف بابن قاضي الصلط (السلط)، وجزئها الآخر يقع في وقف عويضة ابن الحاج موسى (٢٥٥)، والتي تعود ملكيتها إلى طائفة اليهود في القدس، بناءً على حجة تمليك بتاريخ ١٢١١هـ/ ١٧٠٩م والمقيدة في السجلات ودفاتر اليهود (٢٥٠١).

وذكرت حجة ادعاء شرعية بتاريخ ١٨٤٧هـ/ ١٨٣١م أن اليهود يدفنون موتاهم في أرض لا يمتلكونها. كما أشارت الحجة إلى مقابر لليهود، وللوقوف على هذه الحجة وحقيقة أن اليهود يمتلكون في القدس أكثر من مقبرة مخصصة لدفن موتاهم، وما هو المقصود بالمقابر إذا كان اليهود فعلياً لا يمتلكون إلا مقبرة واحدة؟ نورد النص التالي: «ادعى من قبل سادات القدس الشريف منهم جار الله زاح السيد صالح أفندي والسيد يحيى والسيد وفا [وفاء] والسيد أحمد الغطيان، المتولين على وقف المدرسة الإصلاحية على الخاخام روبينه ترجمان وكلاء طايفة [طائفة] اليهود بالقدس الشريف. أنهم (...) [بمعنى استخدموا بقصد التعدي على حق لا يمتلكونه] أرض الوقف الكاينة [الكائنة] ظاهر القدس الشريف، بأرض قرية سلوان المورقة بالساومجة، أنهم يدفنون موتاهم فيها بدون وجهه حق، وطالبوا بدفع أموالهم عن قطعة الأرض بالوجه الشرعي. ولدى سؤال الترجمان المذكور أن من جملة مقبرات [مقابر] اليهود القاطنين في القدس جميع قطعة الأرض الكاينة [الكائنة] ظاهر القدس في أرض ظاهر قرية سلوان، يحدها جميع قطعة الأرض الكاينة [الكائنة] ظاهر القدس في أرض ظاهر قرية سلوان، يحدها

⁽٢٥٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ٢، غرة جمادى الأولى ١٢٥٣هـ ٣ آب/أغسطس ١٨٣٧م، ص ١٧١.

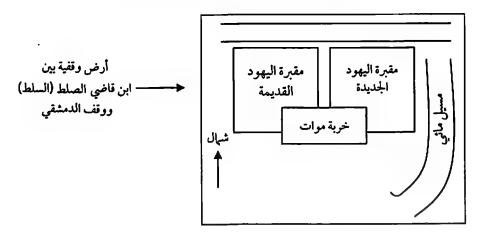
⁽٤ُ٥٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٥، رقم الحجة ٢، ١٥ عرم ١٧٤٧هـ/ ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٣١م، ص ٢٣-٣.

⁽٢٥٠٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ٢، غرة جمادى الأولى ١٢٥٣هـ ٣ آب/أغسطس ١٨٣٧م، ص ١٧١؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، ١٥ ربيع الأول ١٢١٤هـ/١٧ آب/أغسطس ١٧٩٩م، ص ١٣.

⁽٢٥٦) سنجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٥، رقم الحجة ٢، ١٥ محرم ١٧٤٧هـ/٢٦ حزيران/يونيو ١٨٣١م، ص ٢-٣.

قبلة (...) خربة موات، وشرقا مسيل المأ [الماء]، وشمالا الطريق السالك، وغرباً (...) تمامه مقبرة اليهود القديمة (...). وتدفع طايفة اليهود مقابل حكرها والمشتمله على قبور أمواتهم كل سنة. وأبرز من يده حجة شرعية متضمنه أنها مقبرة لطايفة [لطائفة] اليهود (٢٥٠١)، يعود تاريخه إلى سنة ذي القعدة ١٢١هـ/ ١٧٠٩م، وأيضا مقيدة في السجل، ولم يصدقو [يصدقه] المتولي، وطلبوا الكشف على قطعة الأرض المحدودة، أعلاه، فذهب مندوب الشرع وجمع المشتكين إلى قطعة الأرض، وعند الكشف وجد قبور لليهود قديمة وحديثة، وأخبر الحاكم الشرعي بذلك، الذي شهد لهم بتصرفهم في القطعة المحدودة سابقا، وأحضر اليهودي روبنيه للشهادة، محمد سلام نجدي، فأصدر الحاكم الشرعي ابقاء تصرف طايفة [طائفة] اليهود بقطعة الأرض المرقومة، كما كان الحاكم الشرعي ابقاء تصرف طايفة [طائفة] اليهود بقطعة الأرض المرقومة، كما كان سابقا، من دون معارضة أو منازع. حرر في أواسط محرم الحرام، سنة سبع وأربعين والف» (٢٥٨٠).

الشكل الرقم (٢_٢) المخطط الهيولاني (الكروكي) لطائفة اليهود في قرية سلوان مقابل جبل سلوان جنوب مدينة القدس



⁽۲۵۷) ذكر اللقيمي، عندما ارتقينا سور المسجد من جهة الصراط، المطلّ على وادي جهنم، فإذا به مقبرة طائفة اليهود «أما اليهود بوادي النار قد قبروا». انظر: مصطفى أسعد اللقيمي، تهذيب مواتح الأنس برحلتي لوادي القدس، هذبها وحققها رياض عبد الحميد مراد، سلسلة إحياء ونشر التراث العربي؛ ١٨٧ (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة الميئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٧)، ص ٢٠١٧.

⁽۲۰۸) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٥، رقم الحجة ٢، ١٥ عرم ١٧٤٧هـ/ ٢٦ حزيران/يونيو ١٨٣١م، ص ٢٢٣.

يتضح من خلال الحجة، وتتضمّن المخطط الهَيُولاَنيّ (الكروكي)، التي أبرزها ترجمان طائفة اليهود المؤرخة بسنة ١٢١هه/ ١٧٠٩م، والقيد المسجل في دفاتر طائفة اليهود، والشاهد، والكشف الفعلي على المقبرة، أن المخطط هو لمقبرة كانت منذ زمن بيد اليهود، وتعود ملكيتها إلى عام ١١٢١هه/ ١٧٠٩م، وفيها قبور قديمة وحديثة.

ويتضح من خلال الكشف من قبل المندوب عن الشرع والحاضرين أنهم عرفوا وميزوا قبور اليهود من غيرها، بمعنى أن لقبور اليهود علامات وأشكالاً تختلف بعلامات مميزة عن قبور المسلمين وطوائف النصارى، ولكن الحجة لم تبيّن كيف ميّز الحضور ومن قام بالكشف مقابر اليهود من غيرها.

أما بشأن ما ورد في حجة الادعاء عن "جملة مقبرات اليهود"، لا يعني هذا أن اليهود يمتلكون أكثر من مقبرة في القدس، في حين أن كل ما أشارت إليه الحجة هو مقبرة قديمة (٢٥٩)، ومقبرة حديثة، لطائفة اليهود القاطنين في القدس، وهم يمسكون بيدهم تمسكاً (سنداً أو حجة) بأنها لهم، ولكن مقابل السماح لليهود بدفن موتاهم يدفعون مبلغاً من المال، مقيد في سجلاتهم.

إذن، ماذا تعني «مقبرات»؟ هل تعني أن مقبرة اليهود مقسمة إلى أقسام عدة، بحسب مكانة اليهودي الميت، فهناك أماكن مخصّصة لدفن الحاخامات والعلماء، وكبار الشخصيات البارزة من اليهود؟ لا بدّ هنا من القول إن حجة لاحقة يعود تاريخها إلى الفترة التي تناولتها الدراسة، أي بتاريخ ١٢٩٣ه/ ١٨٧٤م، تؤكد أنه كان لليهود مقبرتان في القرن التاسع عشر، الأولى في الطور الشرقي لمدينة القدس، والثانية في سلوان جنوب شرق القدس، التي كانت سابقاً وقفاً للمدرسة الصلاحية (٢٦٠).

ولقد اهتم اليهود بالمدافن ودفن الموتى، وبالذات الدفن في الأرض المقدسة (القدس)، لذا كان بعض اليهود يحرصون على نقل موتاهم إلى القدس، وجاء القول:

⁽٢٥٩) هي المقبرة التي تقع في وقف وفي الله تعالى الشيخ شهاب الدين أحمد الثوري، والواقعة في وادي الشقف، حي الثوري، دير أبي ثور. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٨٩، وقم الحجة ١، ٣٣ عرم ١٠١٨ هـ / ٢٨ نيسان/ أبريل ١٠١٥م، ص ١٦٦١ سجلات محكمة القدس الشرعية ١١٥٠ رقم الحجة ١، ٢ صفر ١٦١٠هـ / ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٦٦٥م، ص ١٦١٥ نقلاً عن: عربيات، «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، عس ٩٢، والعسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ج ٢، ص ٢٦٠.

⁽٣٦٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٧٤، ٩ رمضان ١٢٩٣هـ/ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٤م، ص ١٢٠٠؛ نقلاً عن: الربايعة، قطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٢٠٣هـ/ ١٥١٦هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١٠٠٤.

«... اليهود بأنه هلك (الهالك اليهودي) في مدينة الرملة يوم السبت ثم جابوه اليهود [أتى به اليهود] إلى القدس الشريف يدفونه [ليدفنوه] في القدس، فحصل الكشف والوقوف في تربة اليهود بحضور المندوبين...»(٢٦١). وفسره الميسري بأنه أمر منطقي بالفكر الحلولي (٢٦٢).

ولم تحو السجلات الطقوس التي كان يقيمها اليهود الخاصة بمراسم الدفن، ولا الصلاة التي تقام على الميت، ولا طريقة الغسل وإلباس أو كفن الميت (٢٦٣)، بل كل ما ضمته هو ما أشرنا إليه سابقا، إضافة إلى حالات الموت المفاجئ التي تحتمل الاشتباه بالوفاة، أو في حالات الادعاء، للكشف عن سبب الوفاة، فحتى يقف الشرع على حقيقة الوفاة كان يحصل الكشف والوقوف على الميت، سواء كان الميت طفلاً يهودياً أو رجلاً أو امرأة أو قاصرة يهودية.

ومن نماذج هذه الكشوف، «حصل الكشف والوقوف على الذمي أبرام الطفل ولد دابيد مولخه، إذ وجد ملقياً على ظهره، ولا روح فيه، ووجدت رقبته مقصوفة، ونازل من أذنيه وأنفه دم، فسئل [فسأل] من والده المزبور، فأجاب أن الطفل المزبور صباحية تاريخه، طلع على رأس الدرج، ووقع على باب بيت يسكنه، ومات بسبب ذلك، من غير صنع أحد. وكان هذا إخباراً شرعياً بحضور الحاج حبش المندوب من طرف جناب المتسلم آغا. تحريراً في ١٤ ر [رجب] ١٢٢٧هـ/ ٢٤ تموز/يوليو ١٨١٢م، (٢١٤٠).

وبقية حالات الكشف على الميت اليهودي، سنوضحها في الجدول الرقم (٢ ــ ١٠).

⁽۲۶۱) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۰، رقم الحجة ۳، ۲۱ رمضان ۱۲۲۷هـ/۲۸ أيلول/سبتمبر ۱۸۱۲م، ص ۹۸.

⁽٢٦٧) فمع حلول الإله في الأرض والشعب، وعدم تجاوزه لها، فإن الخلود الفردي يتراجع ويجل عله الخلود عن طريق التوحد مع الأمة والأرض. فإبراهيم اشترى لنفسه قبراً في فلسطين، أما موسى فلم يُدفن هناك، وقد قلّل هذا من شأنه. انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسير جديد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٢، ص ٥٤.

⁽٢٦٣) للتعرّف إلى مراسيم الدفن عند اليهود وصلواتهم، انظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ص ١٢٣.

⁽٢٦٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ١٤ رجب ١٢٢٧هـ/ ٢٤ تموز/يوليو ١٨١٢م، ص ٨٨.

البحدول الرقم (٧ - ١٠) حالات الكشف على الميت اليهودي

=	١١ الذمي ميره ولد بخور اليهودي	لمفل	السقوط عن الدرج وققث عينه	س ش ۴۹۰ء سے ٤٤ شعبان ۱۲۲۷ ۵/ آياز/ مايو ۱۸۲۲م، ص ۲۳۹.
-	١٠ الذمي مصارون اليهودي	رجل	من عند الله (قضاء وقدر)	س ش ۹۹، ح ۸، ۲۸ رجب ۱۲۳۵ه/ ۱۱ آیار/ مایو ۱۸۲۰م، ص ۲۱۷.
ھ	ياسف ولد ابرام الزيان اليهودي	طفل	الوقوع عن بهيم	س ش ۲۹،۵ ع ۲، ۱۹ ذي الحجة ۱۲۲۲ه/ ۲۰ تشرين الأول/أكتوبر ۱۸۱۸م، ص ۲۸۲.
>	بودا ولد بخور خضره اليهودي	رجل	وقف اللقمة في حلقة أثناء الأكل	س ش ۲۹۰ ع ۱، ۱۰ شوال ۱۲۲۱ه/ ۲ آيلول/ سبتمبر ۱۹۸۱م، ص ۱۹۸
<	موصي الصوفيلي اليهودي	رجل	جرح في الجنب الأيمن وفي اليدبسب ضرب الحرامية له	جرح في الجنب الأيمن وفي اليد بسبب س ش ٣٩٠ ع ٣، أوائل ذي القمدة ١٧٢٩ه/ تشرين الثاني/نوفمبر ضرب الحرامية له
	٦ اللمي اسحاق ولد حايم اليهودي رجل	رجل	لم يذكر السبب، لان الوفاة حدثت في الرملة	س شق ۲۹۰، ح ۲۲ ۱۲ دمضان ۱۲۲۷ه/ ۲۸ آیلول/ سبتعبر ۱۸۱۲م، ص ۹۵.
•	ابرام ولد دابيد مولخه	طفل	السقوط عن الدرج، فقصفت رقبته	س ش ۴۹، ح ۲، ۱۶ رجب ۷۲ه/ ۲۶ تموز/ يوليو ۱۸۱۷م، ص ٨٨.
***		اة امر	السقوط عن الدرج فسحق رأسها	س ش ۴۷۰ع ۲، ۲ جمادی الأولی ۱۲۲۱ه/ ۲۵ آیار/ مایو ۱۸۱۱م، ص ۷۰.
1	الذمي بلاجي اليهودي	رجل	شرب الماء	من ش ۴۹، ح ۲، ۱۷ رجب ۱۲۲۵ ه/ ۱۸ آب/ أغسطس ۱۸۱۰م، ص ۳۰.
4	٢ الذمي ابراهام اليهودي	رجل	وجد ملقياً داخل مغارة ولم تشر الحجه الى علامات ضرب أو دم	وجد ملقیاً داخل مغارة ولم تشر الحجه اس ش ۲۹۰، ح ۱، ۵ محرم ۱۲۲۵ه/ ۲ شباط/ فیرایر ۱۸۱۰م، ص ۶۹. الی علامات ضرب أو دم
-	١ بيدا بنت نسيم اكزيم اليهودي	قاصرة	التمثر والسقوط على حجر بجنبها اليمين	س ش ۲۹۲ء ح ۲۰ ۱ دبیع الأول ۲۲۲۶ه/ ۱۱ نیسان/ آبریل ۱۸۰۹م، ص ۹۸.
الرقم	الهالك اليهودي	جنس الهالك	مسب الوفاة	المصدر

نتبيّن من الجدول الرقم (٢-١٠) حالات الكشف على الميت اليهودي خلال الفترة التي تناولتها الدراسة التي بلغت إحدى عشرة حالة، وتعدد فيها جنس الميت بين رجل وامرأة وطفل وقاصر، مع اختلاف سبب الوفاة، وكانت بعضها بسبب السقوط من أعلى الدرج، ولم تثبت في أية واحدة منها أية جريمة، ووقف اللقمة في الحلق، والوقوع عن ظهر البهيم، وأحياناً لا تبيّن الحجة سبب الوفاة قضاء وقدراً، إذ لم تشر أية حجة إلى أي نوع من أنواع القصد في القتل. ويلجأ مجلس الشرع إلى الكشف على اليهودي الميت: أولاً للتأكد ما إذا كانت وفاة الميت لا تحتمل أية شبهة بالقتل العمد أو عن غير الميت؛ وثانياً خوفاً من أن يكون سبب الوفاة بقصد القتل والجريمة، بغض النظر عن سبب القتل، وحتى لا تشيع جريمة القتل بين أهالي المدينة؛ وثالثاً إذا ثبت أن الوفاة بفعل فاعل حتى يأخذ الحق من الجاني، ليكون العقاب رادعاً لمن يحاول أن يفعل ذلك، من باب حفظ الأمن والأمان في مدينة القدس على الأرواح والأملاك والعيش الآمن.

ثالثاً: القضاء

امتاز النظام القضائي في الدولة العثمانية بأنه نظام يحكم بنوعين من أحكام القضاء: الأول تبعاً لأحكام الشريعة والدين، على أساس مصدرَي التشريع الأساسيئن: القرآن والسنة، واجتهاد علماء الإفتاء، وعلى رأسهم شيخ الإسلام، في حال عدم وجود حكم شرعي في الكتاب والسنة أو من ينوب عنه في الولايات والسناجق، كمفتي القدس في سنجق القدس الشريف، فيطلب الحاكم الشرعي الفتوى في المسائل التي تشكل عليه (٢٦٥)؛ والثاني القوانين التي توافق الأحكام الشرعية ولا تخالفها، وتنظر في أمور شؤون الحكم والإدارة (٢٦٦).

وبحكم خضوع طائفة اليهود لنظام الملة العثماني، يحق لهم الرجوع إلى المحاكم الشرعية، من دون أية معارضة من السلطة العثمانية أو الشرع الشريف، لأن القوانين السارية في الدولة العثمانية سارية على كل رعاياها، لا فرق بين مسلم ويهودي، ولا بين يهودي إسلام ومسلم. لذا، فإن اليهودي في حال إشهاره الإسلام، تعقد له جلسة في

⁽٢٦٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ١٢١١هـ/٢ أيار/مايو ١٧٩٧م، ص ١٠٣ عسجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ٢، أواخر ذي القعدة ١٣٣٩هـ/ تموز/يوليو ١٨٢٤م، ص ٩٢.

⁽٢٦٦) عبد الرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية، ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م (القاهرة: الحيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٥٨.

المحكمة الشرعية برئاسة القاضي الشرعي، يسمع من اليهودي وهو يعلن إسلامه، ويشهد أن لا إله إلا الله، ويتخلى عن دينه اليهودي، وهنا يعامل اليهودي المسلم معاملة المسلم تماماً في كل مجريات أموره.

كانت حالات إعلان يهود القدس إسلامهم في النصف الأول من القرن الاهـ/ ١٩ م، حسبما أشارت إليه السجلات الشرعية، قليلة ونادرة، إذ ورد ذلك في حجتين شرعيتين، وثالثة أشارت الحجة إليها في معرض الحديث، لأن موضوع الحجة كان النزاع والتداعي (٢٦٧)، وليس إشهار الإسلام، رغم أن اليهودي فيها أشهر إسلامه. ويعتبر ذلك، بغض النظر عن كثرة حجج إشهار الإسلام أو قلّتها، دلالة على قبول اليهود للإسلام، وإعلانهم ترك دينهم القديم، من دون إكراه أو إجبار. وهذا الأمر يدفع الباحث إلى البحث عن أسباب هذا الإشهار، فقد يكون سببه تهرباً من ظلم وقع عليه، أو من ضرائب مفروضة على غير المسلمين، أو لقناعة بدين الإسلام؛ إذ إنه يحافظ على الفرد المسلم ويحمي حقوقه أكثر من دينه القديم، وهو دين لا يتم بالإكراه ولا بالإجبار (٢٦٨).

وبناءً عليه، إن إعلان اليهوديين إسلامهما، لهو دلالة واضحة على قناعتهم بالدين الإسلامي، الذي يحقق لهم عدالة مرضية أكثر من دينهم اليهودي، وأن السلطتين العثمانية والشرعية، لا تمنع أحداً من اليهود أو غيرهم الدخول في الدين الإسلامي، شريطة أن يعلن انتسابه إليه، والبراءة من الدين اليهودي، ويتمثل ذلك بالنطق بالشهادتين أمام مجلس في المحكمة الشرعية، برئاسة القاضي الشرعي. وجاء نص الحجتين متطابقاً بالنص والدلالة والمعنى: الأولى بتاريخ ١٢٢٣ه/ ١٨٠٨م، «حضر يوم تاريخه الذمي رفائيل ولد ياسف اليهودي، ونطق بكلمة الشهادتين، بقوله: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمد [محمداً] عبده ورسوله، وأنه بريء من كل دين يخالف دين الإسلام، وأنه خرج من دين اليهودية، ودخل في الدين المحمدي (الدين الإسلامي)، الحمد لله رب العالمين، وسمّي محمد إبراهيم (١٢١٥. والثانية بتاريخ ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، «حضر يوم تاريخه مردخاه اليهودي أصلا، وأقرّ وشهد على نفسه، بقوله: أشهد أن لا إله إلا

⁽٢٦٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ صفر ١٧٤٦هـ/ ١٠ آب/أغسطس ١٨٣٠م، ص ٥٥.

⁽٢٦٨) سلوى علي ميلاد، وثائق أهل اللمة في العصر العثياني وأهميتها التاريخية (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٣)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

⁽٢٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ١٤ شوال ١٢٢٣ه/ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٨م، ص ٢٤.

الله، وأشهد أن محمد [محمداً] عبده ورسوله، وأنه بريء من كل دين يخالف دين الإسلام، وسمّى محمد الآنه(٢٧٠).

وفي حجة نزاع وتداع بين متخاصمين يهود بتاريخ ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، أن ولداً وأمه سمحا تقاضيا، وتبيّن من خلال عرض الحجة أن الولد أسلم بعد أن هلك والده، ووضعت أمه يدها على نصيبه من إرث أبيه، فرفع وكيله المسلم دعوى نزاع محمد المهتدي، على أم اليهودي الذي أسلم (٢٧١).

ولم تعرض لنا حجج السجلات نصّ هذا الإشهار الذي حرصت على ذكره، لأنه يحافظ على دين الإسلام، وعلى رسالته بنشره بين الناس أجمعين. فليس من المعقول أن تغفل السجلات عن هذا الإشهار، لأن الحجة أكدت التعريف به وبصفته التي لم تغفل عن إسلامه: «...إن أباه لم يره ثلاث عشرة سنة، وبعد [أن] هلك والده [كان قد] أسلم هو منذ ثمانية سنين...»، لأن اليهودي عندما أسلم كان غائباً عن القدس، ولم ير أباه منذ ١٦ سنة. كما أشارت الحجة إلى أن إسلامه كان قبل تاريخ حجة النزاع والتداعي أباه منذ ١٦ هـ/ ١٨٥٠م) بثماني سنوات، وبعد وفاة والده عاد إلى القدس وأخذ يطالب بحقه. لذا إن اشهار إسلامه كان في مكان آخر غير القدس، ولكن الحجة لم تطلعنا على المكان الذي جاء منه، حتى نتمكن من معرفته. واستدللنا على إسلام محمد المهتدي من ذكر حجة الادعاء اسم المدّعي، وهو نفسه اليهودي الذي أسلم، حيث ذكرت الحجة الما ادعى المهتدي (بمعنى الذي أسلم وترك دينه القديم الدين اليهودي) الذي اسمه في الأصل بودا أو يودا التكينه الإنكليزي، (۲۲۲).

وكما يحق لليهودي أن يرفع كل دعاويه في المحاكم الشرعية، باستثناء قضايا الأحوال الشخصية من الطلاق والزواج، وما يتعلق بالأسرة اليهودية، فإنها ترفع في المحاكم الخاصة باليهود لأنه محكوم بطائفته وشريعته اليهودية، التي لا تجيز له أن يرفع منازعاته الأسرية، أمام المحاكم الشرعية. لذا أجازت الدولة العثمانية المحاكم اليهودية الخاصة، لتفصل بينهم في الأمور الشخصية، وإنزال العقوبة باليهود الخارجين

⁽۲۷۰) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۰، رقم الحجة ٥، ٧ (غير واضح) ١٢٣٥هـ/ ٢٢ (د. ش.) ١٨٢٠م، ص ٣١٢.

⁽۲۷۱) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ صفر ١٧٤٦هـ/ ١٠ آب/أغسطس ١٨٣٠م، ص٥٥.

⁽٢٧٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رقم الحجة ١، أوايل [أوائل] ذي القعدة ١٢٣٠ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٥م، ص ١٤.

على شريعتهم أو من يعصون أوامر وكيلهم، بمعنى أن النظام العثماني العام أجاز ليهود القدس أن تعرض كل قضاياهم في محاكمهم الخاصة المتعلقة بالقضايا الشخصية وشؤون طائفتهم الدينية، باستثناء ما هو خاص بالأحكام الجنائية والمدنية، كتسجيل الممتلكات والعقارات (۲۷۳) من أمور البيع والشراء في الأملاك والعقارات. وقد حرصت الدولة العثمانية، والحكام الشرعيون الممثلون لسلطة الدولة، المكلفين بتنفيذ أحكام القضاء وتحقيق العدالة بين جميع أهالي القدس، على جعل المحاكمات علانية، وتنفيذ مجريات أحكامها بعد صدور الأحكام على الوجه الشرعي. لذا «إن عدم إمكان إصدار الجزاء، وإنفاذه دون حكم القاضي، هو أحد المبادئ الأساسية للإدارة العثمانية» (۲۷۶).

ويمكن أن نجمل حجج الادعاء بين جميع الأطراف إذا كان اليهودي طرفاً فيها، كأن يكون المدّعي أو المدّعي عليه، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٢ ـ ١١).

بلغت حجج الادعاء التي اشترك فيها اليهود ١٩ حجّة ادعاء، وكان اليهود في أغلبها مدّعى عليهم، والمدّعي هم المسلمون، وبلغ عددها ١٦ حالة، وجميعها كان فيها المسلم هو المدّعي، واليهودي هو المدّعى عليه. وبلغ عدد الدعاوى التي كان فيها المدّعي يهودياً، والمدّعى عليه مسلماً ٦ حالات، الأمر الذي يؤشر على قلة عقار الملك لليهود مقارنة بما هو للمسلمين، وفي الغالب يكون اليهودي هو الذي يستأجر من المسلم، وليس العكس، وقد سجل الجدول الرقم (٢-١) حالات بين المدّعي المسلم، وفي الأصل كان يهودياً قبل إسلامه مع المدّعى عليه من اليهود، وواحدة بين مدّع مسيحي ومدّعى عليه يهودي، وهي تؤشر إلى سوء العلاقات بين المسيحيين واليهود، وتشدّد على حجم العلاقة المتبادلة بين المسلمين ويهود القدس، وسجلت واليهود، وتشدّد على حجم العلاقة المتبادلة بين المسلمين ويهود القدس، وسجلت بالحق الذي في ذمته للمدّعي، ودفع ما يستحق عليه، أو كانت بعض الدعاوى تنتهي بالحق الذي في ذمته للمدّعي، ودفع ما يستحق عليه، أو كانت بعض الدعاوى تنتهي عن طريق بعل المصالحة وتوسط الوسطى بين أطراف الدعوة. وبيّن الجدول الرقم (٢-١) الحالات التي انتهت بالمصالحة والتوسط.

⁽۲۷۳) يعقوب لانداو، تاريخ يهود مصر في الفترة العثهانية، ١٥١٧ ــ ١٩١٤م، ترجمة جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد؛ تقديم ومراجعة محمد خليفة حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٩٨ـ ١٩٩٩ (٢٧٤) يلمهاز أوزتونا، تاريخ الدولة العثهانية، ترجمة عدنان محمود سلمهان؛ مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، ٢ مج (إسطنبول: مؤسسة فصل للتمويل، ١٩٩٠)، ص ٤٨١.

البحدول الرقم (۲ _ ۱۱) دعاوی النزاع والتداعي بين اليهود والمسلمين والنصاری

1	n	,
٦	٠	ł.
	ų.	Ľ

س تن ۴۹۵ ح ۲۳ - ۱ فو القمدة ۲۳/م۱۲۲۱ تشرين الثاني/ توقير ۱۸۱۱م،	س ش ۱۲۹۰ ح ۱۷ آواخر جمادی اثانی ۱۲۲۲ه/ تسوز ایولیو ۱۸۱۱م می ۱۸۲۲م	مى شى 181، ٢- ١٦ م ١٢ ميل ١٤ ميل ١٤ ميل ١ أياد/ مايو ١ ميل ١٥٧ ميل مى ١٥٧ م	س ش ۲۸۱ ح ۱، دسفان ع ۱۲ د کانون ۱۷ د ۱۸ د کانون ۱۳ د ۱۸ د م ۱۳ د ۱۰ د م
إقوار وإشهاد المعمين أن لا سن لهم في ما ذكر	دفع قيمة البغل • ١٧ هرش أسدي، حين امتناجر اليهو دي البغل	مرش ۱۵ وماود واخذ العماغ، طلقة بالداكم مرش ۱۷ ا الشرعي طلقة باية وباتت من يتونة معنوى، ح ۱۰ ا ۱۲ وبيع الاخر فأمر بدفع غفة معتها أبار/ مايو المام، المام، ال	البراءة لوقف طاغة اليهود ولوكلاه الوقف ليطلان الدعوى
التدمي الشريف	الندس الشريف	القدمي الشريف الشريف	القلمي الشريف الشريف
الإقرار والاعتراف والشهادة أن لاحترافهم قبل الهووعي المسفور في الدار الفاعة البناء في الفلس الشريف ولا بالبئر والمطيخ	اجاب بإنكار الدموي، واهترف بأنه أعند البقل المذكور، وهو خال من أي جراح.	أجاب المقمي أن تعلق الطلاق مدياً خط شيء من مصافها أو أمنتها، ومنذ ١٣ يرماً طلب الحياصة ليرهن فرفضت الزوجة، ضرقها وأوجعها من ليلها.	لم تلكر العبة قول العدّمى حلبه ولكن يفهم من سباق ولا إثبات لدى الدقهر ولا إثبات لدى العقم، ولو وجد الشهود والإثبات للزم الأمر فتوى شرعية.
القبول للإقراد والإشهاد	ومضان هيبام وبغور الغمارة الهيودي، فلهما أن ما حصل لليغل جراء الأحمال التيلة.	إقرار الزوج يتعلق الطلاق، أي الإعراف بالأعنار.	لم يستطع المدّمي إحضار شهود أو بنة
الإقرار والاعتراف والشهادته أنّ لا حق لهم قبل اليهودي العسفور في العاد الثانعة ابناء في القدس التريف ولا باليتر والعطيخ	اجوت الدأمي عليه بثلاً صبعيماً لا جرح فيه. والآن قد جامل البغل الاحمر عاطلاً عاجزاً، وذلك لأن اليهودي حشله قوق طافته	إن وُوجها شبه على نقب بتاديخ أواغو في القدة في المستة المعاصية أنه إن أعقا ضيء من مصاخها أو أمنمنها تعتبر طائفاً، وأثبت ذلك بتسسك كان معها، وقبل ظلائيز يوماً سرق مصاخها وأعنمها	إن أيا اليهودي وكيل الوقف اليهودي، عندما قدم من القرب، وضع في الوقف ٢٠٠٠ كالاف غرش أستي، فادمي أن له حقاً فيها بالوجه الشرعي
اللمي اليهودي بستور ولد تسيم ولد متضر كحات	اللمي يتور دولس اليهودي	زوجها صليم ولل بانتور حيش اليهودي حيش اليهودي	على وكيل وقف طائفة اليبهود
خلل، واقت الماح مالج بن البيد ورائية عبد المعيد الباهرني الوكل من زوجت خديمة بنت عمر المواموني الماكور	معد ابو شاه الغليلي	أشير بنت شعمون اليهووية	علي المهتدي
>	*	Jul .	9

	ı
٠	
	1

17	اللمي العاشاع سويل مضار ولد اقرام اليهودي المترب	التفاعام يابليم ولد واون ولياش اليهودي	التفاشام بالجليم ولد واون أنه اشترى سعمة السقى عليه من المدار الفائمة البناء في مليئة صفد من وبيب عمه وقيض التمن	الشفاخام موويت نيوب، والعاشاح شعيون نيوب، وخيرهمه اللين شهدوا بالبيع لسعويل وفيض، الثين منذ سبع سنين ونصف.	يفهم من الحجة أنكر المدتّمي طهد الييع وقبض الثمن:	القدس الشريف	أنّ الدّل بكمالها وتعامها تعت تصرف سعويل من دون منازّج ولا معارض	رس ش ۲۱۵ مغر ۲۲ مغر ۲۲/۵۱۲۶۱ تعرز/ بولیو تعرز/ بولیو ۲۸۳۰ می
=	اليهودي الغواجه اعداد أماجده السائد بن الغواج أحدد الاستطولي الوكل وقف الصغرة المائدة وقد الصغرة المائدة وقد () المائدة وقد () اليهودي والغواجه رأيه بن ()	معدة أماجد مصطفى أقا ذاح أحمد أفا متولي وقف المصفرة	أجرة ترميم المنطرة الراكبة على حالط حمام الصغرة الشريقة من مال المسفورين اليهود	السيد يومش الا الباهوني والسيد هبد السلام الجاهوني	ترميم المنظرة مقابل أجرة حكر سنوية بعثمار ٢٠ ولطة	الثنس الشريف	الإقرار باجرة الترميم من قبل العدّص عليه، ولقاء اليهودي مستاجراً العمام إلى حين معداد دين التعمير	سى شى 9-13 ح 1، سورع 1916م الميلول/م نبر 1818م مى 10-14.
•	مصطفی شهوان	إيرام بسفود أين الدلال	تناول اليهودي في كل جعمة ثلاثة ارطال دقيق مدة ثلاث مستين، ولم يدفع اليهودي ثمنها	لا يوجه	العدّمي عليه أنه من جعلة أجر مثله	المقص الشريف	التوسط بينهما على أن يعقع اليهودي * ٨ غرضاً أصدياً، وحليه أبرقت ذمته	رس ش ١٣٠٨ ٢٠ أواخر ٢٠ أواخر ١٩٣٩ م/ ١٩٢٢ م/ مر ١٩٢٤ م
٨	المهتدي مبدالله، وراسه في الأصل يونا التكت الإنكليزي	البهردي () السكتاجي	اودع مند المدّمي المهندي أربعة مجلدات بطعه او يطم تموي ٤٨ كتاباً منها نسخة التلمود يقال إنها مكوية بلسان عبراتي في مدينة البيش	لا يوجد	أنه وضع مله السيطنات إلى الجهودي يودا أدراد اليستلم المسلم وقت المدعوى في مدينة اليستر ، ولكن المستعمى لم يصدقه	القدس الشريف	توسط المصلحون مقابل أن يعطي السكتاجي المهتدي ٥٠٠ غرش أمسية	س ش ۱۲۹۹ ح ۱۰ اوایل الواتل ا قوی اقلمند ۱۳۳۰ م/ اکترین الأول/ می ۱۱:

1	n	•
١	ж	г
	1	٠

		, _	
رس ش ۱۳۱۸ ح ۱۰ ۱۶ ح ۱۰ ۱۶ ۱۲ جدایتی الأولی ۱۳۱۸ میشهر المذل استشهر المذل ۱۳۳۳ میشهر س ۱۳۲۲ میشهر	رس ش ۱۳۱۶ ح ۲۰۰۲ مغر ۱۰/۱۵۳۴۲ آب/آفسیلس ۱۳۸۳ م	مرش ١٤٣٤ ح ٢ أواسط رمضان ١٥ ٢ ٤ هـ/ آذار/ مارس ١٨٣٠م،	من فن ۱۹۱۶ ح ۱۰ آواشو دیج الاتواز ۱۳۶۳م/ تشوین الاول/ کحود ۱۸۲۷م.
علم التعرض لليهودي المنح المشرحي	توسط العصلمون بغض الأم أوبعة فعباً صافيا مقابل الإيراء، فوافقت وأيراء فنتها	أقر الشهود بالمحادثة، ولكن لم يكن هلا هو اليهودي الذي وجدوه في وسط البيت، فالسكل سختلف، فأقر القاضي يرامة المدّهي عليه	اقر السيد إيراهي عبد الوهاب النمري أنه استلم من اليهو هي استحقاق أجرة السكن
نظم نام الله الله الله الله الله الله الله ال	القدس الشريف	القدم الشريف في دار وقف جله القيومي	و من المن المن المن المن المن المن المن ا
أو بالأجوة مقابل يوم وليلة كما جرت المادة حيثاً أن الشرية حسل الدواب يتشوير الطاحونة، يبدحلة وحلك البشلة فضاء وقدر.	ابعایت بالإنكار لذلك كله.	أنه أثناء المريق لم يكن في البيت، حيث كان هند لحام المسعلة، وزوجته تفسل تبابها	أنه دفع ما يستنز من أجرة داد السكن لسيد إيراميم عبد الرهاب الشريء وأن هناك حيبة ادهاء معايمة حول الموضوع تسه
العاج إدراهي المندي المعيني . مقية والعدد حسن أي مقية الطحال، وتجهوا أن عادة أهل البلد الملحن بالليل والتجار، فقلب مولانا البيئة من المقتمي أنه انشرط حمل البناة في الثيار فلم يحدد عندما طلب المداكم الشرمي البين طلب المداكم المعالم البين	لا يُنَة منذ البلغي	مسلم مصري بقال له العاج أحمد وذمي وومائي	كل المتواين على وقف جد المدتمي إدرائهم جلبي عبد الوهاب التعري عبد الوهاب التعري
أجرته بنلة شقراه لتدوير الملامونة مقابل كال نهاد قرضين أسدي ونصف أسدي، فهلكت البغلة بسبب التدوير لأنه ضافها في الميل وانتهاد، وأنا متقق صليه بالنهار فنط، وهلي أطلب ثمن البغلة أربعين ونصف قرش خيري (بهادل كل نصف خيري واحد قرش أسدي)	أنه لم ير والله منذ ١٦ سنة وبعد موته أسلم وكيل المقحيء ورفست أمه يلعا على ما ترك من إرث من أثاث ونعامى؛ وماهونه وطالبها بعا يخصه، فأبت.	أنه حرق ولقد الصغير في داره التي يسكن معه فيها البهودي العرقوم	المتعق أجرة دفر سكن اليهودي من ثلاث سنين كل المتولين على وقف جد الدمتمي إيراهيم جد جدة قرش عبد الوهاب النمري
الذمي باقوب البهودي السكتاجي الطمان	على أم الوكيل سمعاً اليهوفية	اليودي العائام ياسف فرحي	اللمي الحاضام يا رئد اللمي لقي اليهودي
احد بن عقبل الفندگجي الفندگجي	سند البهتاي وكيل الهودي ()	البد من فع (د.) ولاد)	السية العاج عثمان معمار باش
3	5	=	=

₹ 1	سور الإقا الإفرنس إلياه الإفرنس	العائدام ياصف متحاس اليهودي	إذ أنناه الطواق منذ مستين حصل منذ اليهودي في الدار والكنيسة، وقدم قد اليلاط وأجرة شغله، وأجرة وسنامته، وله منذ اليهودي قديماً أجرة الكنيسة، وسبعسل الأجرة وسنسحله ١٤٧٣ خرشاً أمسيةً وفصف لا خير، والآن هلك أنناه وقدحصر إرث في المستمى ووالله الملك ورزه الإنسيمة، وزوجت مربام بنسد دميان المعلاق، وأطلب المسيلغ من المستمى علي، وتوزيمه بين الورثة.	اعوف العلمي عليه بالتنقال الطواف وأنه أعط منه اليوط ووصله جميع الأجوة ما أشتغل مثله بالدار والكنيسة، ولم يت له في ذمته شيء.	الفاعام ويو ترجمان طائقة الهود في القدس الديف، وياسف بدوان اليهودي، اللذان شيعة أن انطوان تماسب مع منحاس وأنط بيسيم حقة ومستحق، ولم يين إلا ٢١٠ فروش، دفعها له بمطبورنا، وأشهدنا أنطوان على ذاك.	ائقدمی الشریف ا	قبول الثمانته القبول الترخيء وأقر مولاتا بعنع الدموى منا شرحياً، وقسطير مند لمنحاس الهودي يبرزه هند الحاجة.	م 177 من الا 177 من المسلة من المسائل من ال
5	٠ ٠ ٩. ٦	اللم عيم وقد سعود السفري اليهو دي	ارسل المستمي إلى المسترى عليه العام العاض مبلغ ١٩٥٧ هرضاً السبية، على مسيل الأماتة، الأحول أن يدلغ للعزينة العامرة بعديت العلول، ولم يدفع العدمي عليه سوى • ٢٣ هرضاً المستبة الى تسهم قلية، وأطلب باقي السبلغ الملي في ذمته.	لا يرجد شهود باستناه سوال مولانا الماج مبد المجواد هن أغده لمبلغ الالخرصاً أسدياً.	لاقراد برجود المسلطة والله المسلطة والله المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة و 18 موضاً وصوف على المسلطة و 18 موضاً والمسلطة و 18 موضاً و 18	القدس	فوجب البيت على الدعم عليه لتأكيد المسرن فعلف العلق العمارة الصالع الرحه عاصالي، قائلا إن المبلغ المرقوع إذا وصل الساج عبد الجواد فيطولة، وها تلزم مولانا السوال. السوال عن ا 3 8 هرشاً السبة إذا اختاط الساج عبد البهواد وعند فقي البين اليهودي من صالح موف مولانا له لا يمتي بلمة اليهودي سوى السبة غروش أحدية، ومنعه من	سرش ۳۲۳ ۲۰۱۲ - ۲۰۱۲ - بیدادی الأولی ۲/مامنطی ۲/مامنطی ۲/۱۵۳۹ میر ۲۰۸۰ میر
× =	مستق [استاق] بن مقوب اليهودي	امستن [اسخاق] بن المحاج علي البناهوني والسيد عبد الله الجاهوني والسيد عثمان الجاهوني	ادعى عليهم أنه أعقد جديع أعنته مسطرة في دفتو بيلمه، وهم الفلاحين حين دخول والمسيد عبد الله الجاهوتي والسيد عشان المقدس (ثورة فلاحوا المقدس الشريف) المجاهوتي	معمد بك باشي اوشتمي اورطه وحيد الله آها البندادي يوزياشي والمحامام مريه وكل طائمة البهود في القدم وديت ترجمان طائمة اليهود في القدس وابن المحامام باشره في القدم الخاماة المبادرة	اتكروا كل ما هو منسوب إليهم، وقائوا إن اهترف آمام شهود من المسلمين واليهود أنه لا حق له عندهم	القنس الشرية الشرية	حكم المقاضى أن لا حق للعدّمي على الددّمي طبهم الذي ثبت باليئة الشرحية ومعم تسكن البهودي من إحضار شهود على ما يذعب	ی شی ۱۳ م ۱۳ م ۱۳ آواسط رجب ۱۳۵۰ م ۱۳۵۰ تشوین (تاتی) نوفسر ۱۸۳۵ م

وتنوّعت موضوعات الدعاوي، كما هي مبيّنة في الجدول الرقم (١-١١)، ما بين الخطأ الطبي، ودَين أجرة، وصناعة الصابون، وأجرة بهيم، وأجرة ترميم وبناء، وحرق وغيرها. وكانت تتم جميعها بالثبوت الشرعي، أو تطلب الفتوى الشرعية من مفتي القدس ليتمكّن القاضي الشرعي من إصدار الحكم. وقد أوضحنا بياناتها كما في الجدول (١-١١) على النحو التالي:

١ _ دعاوي يهود القدس

تنوّعت الدعاوي التي يرفعها اليهود في محكمة القدس الشرعية، ويفصل فيها القاضي، بناءً على القواعد الشرعية، وغالباً ما تكون على المذهب الحنفي، ويقبل بها اليهودي ولا يخالفها، بدليل تكرار لجوء اليهودي إلى المحاكم الشرعية لرفع قضاياه في كل نزاع وتداع.

وأشارت السجلات الشرعية إلى تنوع قضايا النزاع والدعاوى التي رفعها اليهود أو التي رفعها اليهود أو التي رفعت ضدهم، ومن بينها: حجج طلب البراءة الشرعية (۲۷۷) من دين (۲۷۲)، ورهن (۲۷۷)، وحجج البيع والشراء في الأملاك والعقارات (۲۷۹)، وحجج الاستبدال (۲۸۰)، وغيرها من أنواع الدعاوي.

أ-اللجوء إلى المحكمة الشرعية

تشهد السجلات الشرعية على الوجود المستمر لليهود في المحاكم الشرعية، وتعرض لهم دعاوي وقضايا متنوعة، ما بين الخصومة والادعاء والاستئجار والملك والبيع والشراء، وما يترتب عليهم من أمور مالية ومستحقات للمستفيدين، جراء عمليات

⁽٢٧٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٤، أواخر ١٢٢٩هـ/ ١٤ ١٨١٤م، ص ٦٦.

⁽٢٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٦، رقم الحجة ١، ١٣ ذي الحجة ١٢٢٨هـ (٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٣م، ص ٤٠.

⁽۲۷۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، أوائل رجب ١٢٥٣ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧م، ص ١٧٠.

⁽٨ُ٧٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١، ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٢٣ تموز/يوليو ١٨٥٥م، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

⁽٢٧٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، أواسط جمادى الأولى ١٢٥٥ه/ تموز/يوليو ١٢٥٩ م، ص ١٥.

⁽٢٨٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، أواخر ربيع الأول ١٢٥٦هـ/أيار/مايو ١٨٤٠م، ص ١٢٨.

البيع والشراء والإعمار والاستثجار، وللفصل في هذه القضايا والدعاوي المعروضة في المحكمة الشرعية، إضافة إلى غاية التسجيل القانوني لتأخذ طابع الشرعية في الحق والحكم. وتعددت دعاوى اليهود في المحكمة الشرعية، سواء مع المسلمين (٢٨١١)، أو بين اليهود أنفسهم (٢٨٢٠)، أو مع النصارى (٢٨٢٠).

ويرجع سبب لجوء اليهود إلى المحاكم الشرعية وتنوع قضاياهم التي يرفعونها، وقلة الاعتماد على المحاكم اليهودية الخاصة، خاصة بعد الإصلاحات والتنظيمات العثمانية، إلى عدة أسباب، منها: أولاً لأن اليهودي لم يعد خاضعاً لقوة طائفته القضائية التي فقدت مكانتها (١٨٠٤)، وثانياً أن المحكمة الشرعية مفتوحة ومتاحة لأي شخص على استعداد لدفع رسوم معينة، وثالثاً سهولة الإجراءات القانونية مقارنة بما يتبع في المحاكم الخاصة باليهود (المحاكم الحاخامية)، ورابعاً يفصل الحاكم الشرعي في القضايا المعروضة على الدور وبشكل أسرع، وخامساً وضوح القرارات الصادرة عن المحكمة الشرعية، في حين أن المحاكم الحاخامية تحتاج في بعض الأحيان إلى مداولات مطوّلة، وكان من السهل استثجار شهود مزوّرين، وسادساً قدرة المحكمة الشرعية على تنفيذ قرارات القاضي وإنفاذها، مقارنة بضعف قرارات المحاكم المستقلة التي من السهل رفض أحكامها، وسابعاً لجوء بعض اليهود، في حالات أخرى، إلى المحاكم المحاكم الشخصية على حساب النظام العام، أو تكون الفائدة الشخصية أكبر (٢٨٥٠).

وأمام ربط مصالح اليهود بالدول الأجنبية عن طريق الامتيازات وقوانين الحماية للأقليات الدينية، وشدة التنافس بين هذه الدول على من يُعهد إليه بالحماية والرعاية لهذه الأقليات، ولأن الإصلاحات والتنظيمات العثمانية قد ساوت بين رعاياها على أساس القانون، ورفعت من مكانة غير المسلمين؛ ومع هذا، فقد ذكر بن أريه

⁽۲۸۱) سجلات عكمة القدس الشرعية ۲۹۰، رقم الحجة ٧، أواخر جمادى الثاني ١٢٢٦ه/ تموز/يوليو ١٨١١م، ص ٧٣ ـ ٧٤.

⁽٢٨٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ١٣١١هـ/ ٢ أيار/ مايو ١٧٩٧م، ص ١٠٣٠.

⁽٢٨٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ٢٢ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٠م، ص ٦٤.

⁽٢٨٤) لانداو، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية، ١٥١٧_١٩١٤م، ص ١٩٩٠.

Yaron Ben-Naeh, «Jews at the Court of the Kadi,» paper presented at: Early Modern (YAO) Workshop: Jewish History Resources: EMW 2008: Law-Continuity and Change in the Early Modern Period (New York: Yeshiv University, 2008), p. 160.

نقلاً عن ويليام يونغ (William T. Young) ـ أول قنصل إنكليزي في القدس عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م ـ أن ظروف اليهود في فلسطين والقدس قد تحسّنت خلال ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، أكثر مما كانت عليه في أيام الحكم العثماني للقدس قبل مجيء الحكم المصري، حيث بدأت أوضاعهم تستقر لأول مرة بعد أربعينيات وخمسينيات القرن. ومع هذا التحسن في أحوال اليهود في القدس (٢٨٦١)، إلا أن «روح التسامح تجاه اليهود غير معروفة لحد الآن بنفس المستوى المعروف في أوروبا... فاليهودي في القدس لم يُقدر كثيراً (٢٨٠٧).

وفي المقابل، اعتبرت قيادات اليهود البارزة في ذلك الوقت أن لجوء اليهودي إلى المحاكم الشرعية ضربة قوية لهيبة اليهودية، وقدرتها على التصدّي لحلّ المشكلات التي تواجه اليهودي، وأثبتت المحاكم الشرعية قدرتها على حلّ القضايا التي يتعرّض لها اليهودي في كل المجالات. وعلاوة على ذلك، أن القبول بالحقيقة التي لا يمكن إنكارها بقوة السلطة الإسلامية وتفوّقها، لهو من بين الأسباب التي مهدت الطريق لاعتناق الإسلام (٢٨٨٠)، علماً أن حالات إشهار اليهود الإسلام التي سجلّتها السجلات الشرعية قليلة ونادرة، ولم تتعدّ ثلاث حالات حسبما بيّناها سابقاً.

ومن المعروف أن اليهودي محكوم بالرجوع إلى القوانين الناظمة للعمل القضائي، وليس إلى قوانين طائفته المعمول بها في الدولة العثمانية، بما يكون بعيداً من الأحوال الشخصية، وما يتعلق بطائفته الدينية، فالجميع يلجأ إلى القضاء الشرعي، سواء أكانوا مسلمين أم يهوداً أم نصارى، فقد يرفع اليهودي دعوى ضد مسلم أو نصراني، والعكس جائز. لذا هم محكومون بدين الدولة وقضائها، ولا يمكن لأية فئة أخرى أن تقبل جريان الأحكام وفقاً للمحاكم اليهودية أو وفقاً لحكم شريعتهم اليهودية إذا كانوا خارج دينهم.

ويلجأ اليهود إلى المحكمة الشرعية كما يلجأون إليها في حال رفض المحكمة اليهودية تسوية الخلاف بين المتنازعين اليهود بالعدل أو القبول برفع الدعوى فيها، بمعنى أن شعور اليهودي بالغبن في محكمة أبناء طائفته، جراء الظلم في الحكم، أو رفض المحكمة الدعوى، بحق بطلانها، بحسب شريعة اليهود وحاخاماتها (٢٨٩٠)، فيُهدد

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (YAN) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 142.

⁽۲۸۷) الصدر نقسه، ص ۱٤۸.

Ben-Naeh, «Jews at the Court of the Kadi,» p. 159.

⁽XAX)

⁽٢٨٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ١٢ ربيع الآخر ١٢٢٣هـ/٧ حزيران/يونيو ١٨٠٨م، ص ١٥٧.

اليهودي باللجوء الى المحكمة الشرعية، وتتم التسوية أو يتم رفع الدعوى في المحكمة الشرعية(٢٩٠)، وذلك لاستشعار اليهودي عدالة الأحكام الشرعية الإسلامية، وضعف المحاكم الحاخامية (المحاكم اليهودية)، والمزايا التي تتمتع بها المحاكم الشرعية، وأنه محكوم بنظام الدولة التي تدفع به إلى الذهاب إليها، وهو على يقين تام أنها ستنصفه في حقه، حتى لو كان شريكه في الدعوى مسلماً (٢٩١١). فهي تشعره بالأمان وعدالة الأحكام، وإعلانه لرفض الحكم اليهودي الذي يعتقد أنه سيظلمه في هذا الشأن، مثل رفض المحكمة اليهودية تطليق الزوجة أشتير من زوجها حليم اليهودي، بحسب ما ورد في الحجة الشرعية بتاريخ ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، وهو أن اليهودية أشتير بنت شمعون «ادعت على زوجها حليم ولد باخور عيش اليهودي، قايلة [قائلة] في دعواه [دعواها]، إن زوجها المرقوم في أواخر ذي القعدة في السنة الماضية (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م) شهد على نفسه أنه إن أخذ من مصاغها وأمتعتها شيئاً [شيء]، ستكون طالقة، بموجب تمسك أبرزته من يدها، وقبل تاريخه (تاريخ الحجة) بثلاثين يوماً قد سرق حياصتها. وطلبت من مولانا في ذلك الوجه الشرعي. سيل [سُئل] سوان عن ذلك، أجاب تعليق الطلاق منه، بأخذ شي [شيء] من مصاغها أو أمتعتها. ومنذ ثلاثة وعشرين يوماً، قد طلب منها الحياصة ليرهنها، فأبت، ثم [سرقها]، وفي ليلتها رجعها لها. فلما [سمع] مولانا، وثبت لديه تعليق طلاقها، باعتراف الزوج بتعليق الطلاق على الأخذ، وقد صدر منه بأخذ حياصتها، عرف الزوج المرقوم أن الزوجة أشتير المرقومة طلقت منه طلقة باينة، وبانت من بينونة [بينونتها] صغرى [الصغرى]. فأمره بدفع نفقة عدتها، حيث طلبت ذلك من مولانا الحاكم الشرعي، تعريفاً وأمراً صحيحين شرعيين، صادر من [منا] شرعاً. تحريراً في اليوم الثاني عشر من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف،(٢٩٢).

ب التداعي بين أفراد اليهود

ينظر الحاكم الشرعي في دعوى اليهود لأنه المخوّل في النظر فيها، والنطق بالحكم ويتطبيق أحكام الشريعة، حتى لو اختلفت ديانة أحد أطراف الدعوى، فالمتّبع

⁽٢٩٠) لانداو، تاريخ يهود مصر في الفترة العثهانية، ١٥١٧ ـ ١٩١٤م، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

⁽٢٩١) سجلات عَكمة القدس الشرعية ٣٠٩، رقم الحجة ٦، نحرم ١٧٤٠هـ/ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤م، ص ١٨ ـ ١٩.

⁽٢٩٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ١٢ ربيع الآخر (الثاني) ١٢٢٣هـ/٧ حزيران/ يونيو ١٨٠٨، ص١٥٧.

في القضاء الشرعي البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر، في حال إذا لم يتوافر الثبوت الشرعى (بالشهود والسندات والإثبات)(٢٩٣).

ويجوز لليهودي، ذكراً كان أو أنثى، التوكيل في قضايا النزاع والتداعي، ولا يشترط في من يُوكله أن يكون من طائفته (٢٩٤٠)، حيث وكل يهودي محمد المهتدي برفع دعوى على أمه اليهودية سمحا (٢٩٥٠)، ويجوز أن يوكل على أمه اليهودية سمحا لذمّي نصراني أن يوكل مسلماً (٢٩٦٠) رفع دعواه ضد يهودي، اليهود آخر، وكما أنه يجوز لذمّي نصراني أن يوكل مسلماً (٢٩٥٠) رفع دعواه ضد يهودي، ويجوز أن يرفع اليهودي أو أي شخص دعواه بنفسه من دون وكالة أو انتداب (٢٩٨٠).

وكل ما يجب أن تتوافر في جميع المنازعات والدعاوي هو أركان الدعوى من طرفي الدعوى، وشهادة طرفي الدعوى، وشهادة الشهود، وليس شرطاً إذا كان المدّعي يهودياً أن يكون الشهود من اليهود، فقد يكونون من اليهود، فقد يكونون من اليهود أو كليهما (٢٩٩٧).

وأحيانا إذا التبس الأمر على الحاكم الشرعي، يسأل مفتي القدس عن رأي الشرع في المسألة، ليفتيه في الأمر، والنطق بالحكم، وفي نهاية الدعوة يثبت التاريخ بحسب ما جرى الواقع في وقت تحريرها (٣٠٠).

ولم تقتصر حجج الادعاء على الرجال من اليهود، فللأنثى حق الادعاء وحق التوكيل في رفع دعواها أمام الحاكم الشرعي. فقد ادعى حاييم ولد اليهودي ابن الوكيل

⁽٢٩٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ١٢١١هـ/ ٢ أيار/ مايو ١٧٩٧م، س. ١٠٣٠.

⁽۲۹۶) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۸٦، رقم الحجة ١، ٢٠ رجب ١٢١٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٤م، ص ٨٢_٨٣.

⁽هُ٢٩) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ صفر ١٢٤٦هـ/ ١٠ آب/أغسطس ١٨٠٠م، ص ٥٥.

⁽١٩٩٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ١٢١١هـ/ ٢ أيار/ مايو ١٧٩٧م، ص١٠٣٠.

⁽٢٩٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ٢٢ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٠م، ص ٦٤.

⁽۲۹۸) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، أوائل صفر ١٢٤٦ه/ تموز/ يوليو ١٨٣٠، ص٠٠٠.

⁽٢٩٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٢١ شوال ١٢١١هـ/١٩ نيسان/أبريل ١٧٩٧م، ص ١٠٠٠.

⁽مُ ٣٠٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ٢، أواخر ذي القعدة ١٢٣٩ه/ تموز/يوليو ١٨٢٤م، ص ٩٢.

عن ابنته اليهودية (يتشبع) بتاريخ ١٢١١هـ/١٩٧٩م، على اليهودي سلمون زكونة، وياقوب اليهودي، وترجمان الكازي، وهم وكلاء وقف اليهود القاطنين في مدينة سيدنا الخليل، باقتراضهم مبلغ ثلاث مائة غرش أسدي، فطلب المدّعي من موكلته سداد ثلث الدين، ولكن سلمون أنكر هذا الدين، حيث أثبت بشهادة الشهود أنه دين للوقف في فترة وكالته له، وليس لنفسه [لحسابه الشخصي]، كما كان الادعاء عليه. وبناءً على فتوى من السيد الحاج حسن أفندي مفتي القدس، وعدم استطاعة المدّعي إثبات دعواه بالبيّنة، بقوله: لا بيّنة لموكلته، فالتمس اليمين (في حال عدم القدرة على إثبات حجّته بالثبوت الشرعي، يلزمه اليمين)، فحلف اليمين الشرعي أنه ما اقترض من الموكلة ذلك بعد أن شهد كل واحد من أبرام بزانقه، ودربيه الخياط، أن سلمون لم يقترض المال لنفسه. لذا صدر من المفتي أن سلمون لا شيء عليه (٢٠١٠).

ويجيز الشرع أن يرفع المدّعي دعوى على أمه وأبيه، فلقد ذكرت حجّة ادعاء بتاريخ ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م: «ادعى محمد المهتدي، وكيل (...) اليهودي، على أمه اليهودية سمحا، الحاضرة معه المجلس الشرعي، قايلا [قائلاً] في داعواه [دعواه] عليها، إن أباه [لم يره] ثلاث عشرة سنة، وبعد هلك والده، [و] أسلم هو منذ ثماني سنين، وإن أباه ترك نحاس وماعون (...) من نحاس، مع عدة الصياغة، وماية [مائة] خاتم فضة، وساعات، وفرش، وأثاث. وأن أمه سمحا وضّعت يدها على إرثه، وطالبتها بما يخصّه إرثا من أبيه، حيث مات قبل أن أسلم [فأذن جناب مولانا] بسوالها [بسؤالها] عن ذلك، أجات [أجابت] بالإنكار لذلك كله، فطلب منه البيّنة على ذلك، فذكر أن لا بيّنة له، ولم يلتمس يمينها، فتوسطت بينهما المصلحون على أن تدفع سمحا لولدها المدّعي المرقوم، أربعة ذهباً عاذباً، على براة [براءة] ذمتها مما دعاه من (...)، فدفعت له الأربع ميدليات [ميداليات]، وقبضها منها بيده، بالحضرة والمعاينة، وبعد القبض شهد على نفسه محمد المهتدى المرقوم، أنه أبرأ ذمة أمه سمحا المسفورة من جميع ما كان بذمته عليها بخصوص [إرثه] من أبيه المسفور، إبراً عاماً مانعاً حاسماً قاطعاً، لكل دعوى وشكوى، ومن ساير الحقوق الشرعية، ومن الثمن، بقوله: لا حق لي قبل أمه سمحا المسفورة من ساير الحقوق الشرعية، والمطلبات [المطالبات]، والإيمان الواجبات على اختلاف الحالات. وهي قبلت منه هذا الإبراء العام الشرعي، القبول الشرعي، وحكم مولانا بصحة هذا الصحيح والأبرا العام، حكماً شرعياً، وعلى ما وقع، حرر في عشرين

⁽٣٠١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ٢٢١١هـ/ ٢ أيار/ مايو ١٧٩٧م، ص ١٠٠٠.

صفر الخير سنة ١٨٣٠/ ١٨٣٠م (٣٠٠). حيث بيّنت الحجة أنه في حال لم يصل طرفا الدعوة إلى حل يتوسط بين المتخاصمين المصلحون، كما حدث بين الولد وأمه.

وأجاز الشرع لليهودي، ولأي أحد من ساكني القدس أو القادمين إليها أو المقيمين فيها إقامة مؤقتة، أن يرفع دعواه في القدس وفي محكمتها، كأن يكون الشخص مقيماً في القدس، ومحل النزاع في مدينة الخليل، سواء على المال أو العقار، إذا كان جزءاً من متعلقات الدعوى موجوداً في القدس، مثل موضوع الدعوى (العقار وما شابه) أو المدّعي أو المدّعي عليه، بغض النظر عن طبيعة إقامته في القدس. وهذا ما أوضحناه في حجج النزاع والتداعي (انظر الجدول الرقم (٢-١١))، الحجة الرقم ١٠ بحسب الجدول، حيث إن الدار المتنازع عليها موجودة في مدينة صفد (٣٠٠٠)، ومع ذلك رفعت الدعوى في محكمة القدس، لأن أحد متعلقاتها موجود في القدس.

٢ ـ دعاوى اليهود مع المسلمين والنصاري

يجيز النظام القضائي في الدولة العثمانية (متسلمية القدس) أن يرفع المسلم دعوى على اليهودي، كما يجيز ذلك للنصراني، وكذلك أن يرفع اليهودي دعواه على كل من المسلم والنصراني. كما يجيز التوكيل بينهم. وقد أشارت حجة شرعية بتاريخ ٢١٨ه / ١٨٠٤م توكيل السيد حسن الفواخيري من قبل الذمي ميخائيل الرومي الثابت وكالته، بشهادة السيد فتحي بك العكاري، والسيد أحمد بن عيسى الدباغ، الذي رفع دعواه على الذمي حاييم بزانقه اليهودي، قائلاً فيها إن اليهودي لم يف موكله حقه من ثمن الصابون الذي اتفقا عليه، مقابل طبخ الصابون. وأثبت اليهودي بالثبوت الشرعي ثمن الصابون الذي اتفقا عليه، فاقر المدّعي حسن الفواخيري أنه لا حق ولا استحقاق لموكله على اليهودي حاييم، ولم يبق لموكله حق من سائر الحقوق الشرعية (٢٠٤٠).

ولا يعني لجوء يهودي إلى المحاكم الشرعية أنه خرج من ملّته اليهودية، أو أن الحاكم الشرعي الموكل بالنظر في القضايا، ومنها التي يرفعها اليهود، ستغيّر في طبيعة الأحكام الصادرة عنه، لمجرد أنه يهودي خارج عن ملّة الإسلام، بل إن عدالتها واحدة

⁽٣٠٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، وقم الحجة ٢، ٢٠ صفر ١٧٤٦هـ/ ١٠ آب/ أغسطس ١٨٣٠م، ص ٥٥.

⁽٣٠٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، أوائل صفر ١٢٤٦ه/ تموز/يوليو ١٨٣٠م،

⁽٣٠٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، رقم الحجة ١، ٢٠ رجب ١٢١٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٤م، ص ٨٢_٨

مهما كان جنس أو مذهب المتقدم فيها بشكوى، لأن مصادر التشريع في المحاكم الشرعية واحدة، المحكومة بالشرع الحنيف بالقران والسنّة، ولا يمكن أن تغير الأحكام حتى لو كان أحد طرفي الدعوى مسلماً من الملة القضائية ذاتها. وهذا ما أكدته حجة شرعية بتاريخ ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، وهو حق الذمي اليهودي بخور ولد نسيم ولد خضر كريت، بجميع الدار القائمة البناء في محلة الريشة، قرب المسلخ، وشهد على ذلك الحاج صالح وولدي المرحوم عمر الجاعوني، وعبد الحميد الجاعوني، الوكيل الشرعي من قبل زوجته خديجة، الذين شهدوا، وأقروا، واعترفوا، بأنه لا حق لهم في الدار المرقومة سابقاً، ولا حق لهم في مرافق الدار من المطبخ والبير، وقبل اليهودي منهم هذه البراءة (۱۲۰۰).

وفي حال عدم قدرة المدّعي عليه الإتيان بالبيّنة، بحسب الشرع في هذه الحالة، يلزمه اليمين، وإذا رفض المدّعي اليمين من المدّعي عليه، وشك الحاكم الشرعي في نيّه، عرف أن المدّعي غير صادق في دعواه، حيث أشارت حجة ادعاء شرعية بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م إلى أن صالح بن حسن قميع رفض يمين حاييم اليهودي، فحكم القاضي بأن اليهودي ليس عليه شيء، لأن الحاكم الشرعي يحكم بشرع الله وسنة نبيّه، ومن أفتوه من علماء الأمة ومفتي القدس في المسائل التي تشكل عليه أو يلزم فيها رأي الشرع، فعد الحاكم الشرعي رفض اليمين من المسلم تجرواً على الله، وأنه لا يبغي الآخرة، ولا يقدمها، مقابل الدنيا ومالها. لذا جاء قبول الحاكم الشرعي لليمين، والحكم أن اليهودي بريء مما اتهم فيه، باستثناء ما لزم سؤال الحاج عبد الجواد عنه، وهو باقي المبلغ المرقوم في الحجة، وقدره ا ٤٤٤ غرشاً أسديا (٢٠٠١).

وأوردت حجّة ادعاء في ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م برفع دعوى من يهودي أسلم (المهتدي) على يهودي سكناجي، «لما ادعى المهتدي عبد الله، اسمه في الأصل بودا التكيته الإنكليزي، على اليهودي (...) السكناجي» (٣٠٧، فقد قال في دعواه أنه أودع

⁽٣٠٥) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٥، رقم الحجة ٣، ١٠ ذي القعدة ١٢٢٦هـ/٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١١م، ص ٤٩.

⁽٣٠٦) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ ٣ آب/أغسطس ١٨٦٩م، ص ٨-٩.

⁽٣٠٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، وقم الحجة ١، أوايل [أوائل] ذي القعدة ١٦٥ه/ تشرين الأول/أكتوبر ١٨١٥م، ص ١٤. ولقد تكرّرت هذه الحجة مرّة أخرى، ولكن قبل هذه الحجة وفي السجل نفسه، انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، وقم الحجة ١، أوايل [أوائل] ذي القعدة ١٣٣٠ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٥م، ص ١٣ - ١٤.

عنده أربعة مجلدات بطم، تحتوي ٤٨ كتاباً من بينها كتاب التلمود المكتوب باللغة العبرية (٢٠٨).

رابعاً: الوقف واليهود

يعدُّ الوقف (٢٠٩) أحد أهم المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المقدسي ذي الأصول الإسلامية في الثقافة والبُنى الأخلاقية والاقتصادية، وبالذات عند المسلمين. وقد تأثرت الطوائف اليهودية والمسيحية بنمط ثقافة التكافل الاجتماعي، طيلة قرون، إذ تعددت الأوجه التي يوقف الوقف العين بها بحسب شروط الواقف، والذي يفيدنا في معرفة أبعاده الاجتماعية، إضافة إلى أبعادة الاقتصادية التي سنتحدث عنها في الفصل الثالث (البند (٣) من المبحث الثالث)، تحت عنوان «العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود».

وتعدّدت المنافع والجهات التي يوقف الوقف عليها، وحدّدت بنوعين، الأول، الوقف الذري وهو ما يحبسه الواقف على نفسه وأولاده وأقربائه أو أشخاص بعينهم، وإذا انقطع المستحقون بالوقف، كالموت وما شابه، يؤول إلى أوجه الخير، كالمسجد الأقصى والصخرة المشرفة أو فقراء المسلمين في القدس أو للفقراء في أي مكان (٢١٠). وقد يكون الربع للواقف ما دام حيّاً، ولأولاده من بعده وذريته، وإذا انقطعت ذريته، يصرف الربع لجهة معيّنة يحددها الواقف (٢١١). والثاني، الوقف الخيري، وهو ما يصرف

⁽٣٠٨) انظر التفاصيل في: الجدول الرقم (٢_١١) الموضح لحجج النزاع والتداعي في هذا الفصل.

⁽٣٠٩) الوقف، «حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمعنى بمنزلة العواري، والعين إما عقار أو أرض، تنحصر منفعته في يد شخص أو أشخاص على مقصد معين، بمعنى حبس العين عن التملك والتصديق بالمنفعة، كأن يقف العين لصالح شخص أو لجهة معينة، بحسب شروط الواقف، بقصد الصدقة والانتفاع منه، ولا يكون ملزماً إلا في حالتين: الأولى، قضاء القاضي بلزومه، والثانية، أن يخرج خرج الوصية، فيقول أوصيت بغلة داري مثلاً. انظر: الشيخ نظام، وجماعة من علماء الهند الأعلام، الفتاوي الهندية المعروفة بالفتاوي العالمكيرية في مذهب الإمام الأعظم أبي حثيقة النعمان، ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ٦ ج بالمغتاوي العالم، عبد الشعة الترقي، خطط الشام، ٥ ج (دمشق: مطبعة الترقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ٣٥٧، وعمد كرد علي، خطط الشام، ٥ ج (دمشق: مطبعة الترقي،

⁽٣١٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٤٠، غرة جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ ٢٨ كانون الأول/ دبسمبر ٢٨٠٥م، ص ٢٨٠ نقلاً عن: زياد عبد العزيز المدني، الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٥٦م. ١٨٥٠مـ/١٣٣٦هـ/١٩٩٨م (عيّان: [د. ن.]، ٢٠٠٤)، ص ٣١؟ سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٠، ٤ ربيع الثاني ١٠٠٩هـ/١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٠٠م، ص ٩١؛ نقلاً عن: عربيات، اتاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر المجري/ السابع عشر الميلادي، ٤ ص ٥٠.

⁽٣١١) محمد عبد الكريم محافظة وزهير غنايم، «الأوقاف ومعاملاتها في القدس الشريف أثناء الحكم المصري، =

في منافع عامة بقصد المنفعة العامة والخاصة، كأن يحددها لفقراء اليهود السكناج بعد انقطاع ذرية الموقوف لهم، مثلما فعل حييم سنبلاوس السكناجي من حماية المسقوف بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م (٢١٢)، الفقراء، والمساجد، والبيمارستانات، والزوايا، والخوانق.

وهذا النوع عادة ما يوقفه أصحاب الملك المتعدد، كالسلاطين، والأمراء، والحكام، والولاة وكبار الموظفين، وأهل الخير أو ما أوقفه البطاركة على الأديرة والكنائس والمدارس وفقراء الطوائف المسيحية (۱۲۳۳)، أو ما أوقفه اليهود لصالح فقراء اليهود، حيث أشارت حجّة وقف بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م أن أوقف اليهودي إسحاق ولد يوسف سيمون اليهودي كامل الدار لصالح يهود طبريا، وأن لا حق له في مال الوقف بعد الآن (۱۲۱۵).

١ ـ أوقاف اليهود

أوردت السجلات الشرعية حججاً وقفية نادرة خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في ما يختص بيهود القدس، بمعنى الإيقاف المستوفي الشروط والأركان، ولم تتعدّ الحجّتين، وباقي ما ورد هو إشارات تثبت مقدار ما يتحصّله المسلم الواقف على وقف طائفة اليهود في القدس الذي تعارف عليه باسم «العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود»، أو جاءت الإشارات بقصد تثبيت عقار أو ملك، حيث ذكرت حجة وقف شرعية بتاريخ ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م لحسين بك الذي أوقف جميع الدار القائمة البناء في القدس الشريف، المشهورة بدار وقف اليهود، والمعروفة باسم دار خديجة ألم

ومن هذه الإشارات في حجج عدة، منها:

⁼ ١٨٣١ مـ ١٨٤٠م: دراسة في سجلات المحكمة الشرعية، مؤثة للبحوث والدراسات، السنة ٢١، العدد ٦ (٢٠٠٦)، ص ١٨٣٠.

⁽٣١٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ٣، ٢٥ رجب ١٢٥١هـ/ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٥م، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

⁽٣١٣) المسدني، الأوقساف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م. ١٣٣٦ه/١٩١٨م، ص ١٩، وعيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية، ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م، ص ٢٧٣.

⁽٣١٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٢، يوم الاثنين ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ١٤ آب/ أغسطس ١٨٣٣م، ص ٨.

⁽٣١٥) سجّلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٢، أواخر عرم ١٢٢٩ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٣ م، ص ٦٢ ـ ٦٣.

- حجج الضبط والمبيع في التركات (٢١٦)، فذكرت حجة ضبط ومبيع تركة المرحومة الحرمة فطومة بنت خليل طوطح، المتوفية في القدس الشريف، بعد حصر إرثها الذي شمل منه تمسكاً بذمة وقف اليهود بموجب تمسك بمقدار ٢٧٣٩٠ (لطة (٣١٧).

حجج العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود بقصد الفروغ والنزل عن هذه العادة التي اعتاد المسلمون تحصيلها من وقف طائفة اليهود (٢١٨)، فقد حضر السيد عمر بن أسعد العكاري، وأقر، واعترف، وشهد على نفسه، وهو في أكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً، أنه فرغ، ونزل، وقصر يده عن العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود في القدس، في كل سنة، وتعوض من هذا الفراغ، مبلغ ٥٠ قرشاً أسدياً لخليل أفندي، الذي وافق على الفروغ، وتناول العادة المعتادة، وقدرها ستة قروش أسدية (٢١٩).

حجج البيع والشراء (٢٢٠)، فقد ورد في حجة بيع المتروكات التي بقيت من تركة الحاج حمود الشعري لأولاده القاصرين عن زوجته، أن لهم في ذمة وقف طائفة اليهود القاطنين في القدس الشريف ٦٠٥ زلطات (٢٢١). كما ورد في حجة إيقاف شرعية بتاريخ ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م، لحسين بك، أنه أوقف جميع الدار القائمة البناء في القدس الشريف. وقد بيّنت الحجة حدود دار الوقف، حيث ذكرت أنها يقع على جانبيها باتجاه الجنوب وقف اليهود الشهير بدار خديجة قبالة مسلخ اليهود، وشمالاً دار وقف اليهود (٢٢٢).

حجج الادعاء (٣٢٣)، فقد ادعى حسين أفندي الخالدي، وكيل الحرمة أمونة بنت أحمد البواب وعن جدّتها، أن المتوفية تركت تحت يد زوجها قلادتين، وعدد أحابيها

⁽٣١٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٣، رقم الحجة ١، ١٠ ربيع الثاني ٢٠١٦هـ/ ٢٠ آب/أغسطس ١٨٠١م، ص ٤٦.

⁽٣١ُ٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٥، رقم الحجة ٤، أواخر رمضان ١٢١٩ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٤م، ص ١٢١٠.

⁽٣١٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، أواسط ذو القعدة ١٢٥٥ه/ كانون الثاني/ يناير 1٨٤٠ م عن ١٢٥٥.

⁽٣١٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ١، ١٥ شوال ١٢٤٢هـ/ ١٢ أيار/ مايو ١٨٢٧م، س ٧٧.

⁽٣٢٠) سجلات محكمة القلس الشرعية ٢٨٩، وقم الحجة ١، ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، ص ٤٠.

⁽۳۲۱) السجل نفسه، ص ٤٠.

⁽٣٢٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٣، أواخر محرم ١٢٢٩ه/كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٨م، ص ٦٢ ـ ٦٣.

⁽٣١٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٢، رقم الحجة ١، ٣ جمادى الثاني ١٣٢٤هـ/١٦ تموز/يوليو 1٨٠٨م، ص ١٣.

ستة وثمانون يحبوياً إسلامبولياً، وألف وتسعماية زلطة، كانت في وقف طائفة اليهود في القدس، وقبضها أحمد من وكلاء وقف اليهود. فطالب المدّعي بحق موكلته، ولكن أحمد أثبت بالبيّنة، أن المتبقي لها بذمة وقف اليهود مائة غرش أسدي، وبرأ ساحة الوقف(٢٢٤).

أما ما أوقف من اليهود إيقافاً كاملاً، فقد ظهر في حجتين شرعيتين: الأولى بتاريخ ١٨٣٥هـ ١٨٣٣هـ ١٨٣٣هـ ١٨٣٣هـ ١٨٣٣هـ

وتفيد الأولى، أنه «حضر يوم تاريخه لمجلس الشرع الشريف الأنور، ومحفل المحكم المنيف الأزهر، اسحق اليهودي ولد يوسف سيمون اليهودي، القاطن بطبرية، أقرّ واعترف وشهد على نفسه، وهو بحال الصحة والسلامة من غير إكراه له في ذلك ولا إجبار، عالماً بمعنى هذا الإقرار، والاعتراف، والإشهاد الشرعي، أن جميع الدار القائمة البناء بطبرية، الكاينة على شاطئ البحر بطبرية، المعروف والمشهور في وقف اليهود بطبرية، الواقع حارة [بحارة] اليهود الجديد [الجديدة] بطبرية، وأن الدار المذكورة حق من حقوق مال وقف اليهود بطبرية، ولا حق له اسحق [اسحاق] بالدار المرقومة، بقولة: لا حق لي بالدار المرقوم، إقراراً، واعترافاً، وإشهاداً صحيحاً شرعياً (...) اسحق حقوق مال وقف اليهود بطبرية، إشهاداً لا حق له في الدار المذكورة، ولا في حق من حقوق مال وقف اليهود بطبرية، إشهاداً شرعياً. فطلب نظير ما وقع ليكون إلى وقف حقوق مال وقف اليهود بطبرية، إشهاداً شرعياً. فطلب نظير ما وقع ليكون إلى وقف اليهود بطبرية، منذا بيدهم، حرر في يوم الإثنين سبع وعشرين ربيع الأول سنة تسع وأربعين وماتين [ومائتين] وألف» (٢٢٥).

والثانية، «حضر يوم تاريخه اليهودي حييم سنبلاوس السكناجي من حماية المسكوف، وأقر واعترف وشهد على نفسه، وهو في كامل الصحة، وهو عالم بمعنى هذا الإقرار والإشهاد الشرعي، وما يترتب عليه شرعاً، أن وقف (...) ما هو جار في ملكه، وطلق تصرفه وحيازته الشرعية، وإيل إليه باشراء [بالشراء] الشرعي من خليل (صبحه السوسي)، بموجب حجّة شرعية مؤرخه في أواخر الحجة الحرام سنة ١٢٥٠ (٢٢١٦)، ويده واضعة على ذلك من غير معارض ولا منازعة في ذلك، إلى حين صدور هذا البات،

⁽٣٢٤) السجل نفسه، ص ١٣. لتفاصيل أخرى حول المتحصل من وقف طائفة اليهود من العادة المعتادة، انظر: البند (٣) من المبحث الثالث بعنوان: «العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود» في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

⁽٣٢٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٢، يوم الإثنين ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ الاثنين ١٤ آب/ أغسطس ١٨٣٣م، ص ٨.

⁽٣٢٦) سَجَلات محكَمة الْقَدْس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٤، ٢٥ رجب ١٦٥١هـ/ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٥م، ص ٩٧_٩٨.

وذلك لجميع الدار القائمة البناء بالقدس الشريف، الواقعة (بمحلة باب حطة بالقرب) من الصلاحية، المشتملة على خمسة بيوت علوية وسفلية، وإيوان، ومطبخ، ومرفقين، وصهريجين معدّين لجمع ماء الأشتية، وحوض به شجرة رمان، وحاكورة بها شجرة لوز، المشتملة على ثلاثة بيوت (...)... الذي أوقفه مناصفة لصالح كل من سيمون ولد (...) اليهودي السكناجي وياسف ولد ابكدور اليهودي السكناجي، وعلى أولادهم الذكور، ثم على أولاد أولادهم وذريتهم الذكور، وفي حال لم يبق ذرية يصرف إلى فقراء اليهود السكناج (٢٧٧).

نتبين من الحجّتين السابقتين أن اليهود عرفوا الوقف بمعناه الإسلامي، كما هو مطبق على أوقاف المسلمين في القدس (٢٢٨)، ونلحظ فيه قلة أملاك اليهود مقارنة بأملاك نصارى القدس، وضعف الحالة الاقتصادية لليهود كباقي سكان أهل القدس، واعتماد اليهود على المدعم المالي الأجنبي، رغم قلته، على عكس الدعم المقدم لنصارى القدس، فذكر بن أريه أن اليهود في نهاية أربعينيات وخمسينيات القرن الاهرام ١٩ م بسبب قلة الدعم الأجنبي لهم تعلم اليهود العمل من أجل كسب عيشهم بدلاً من الاعتماد فقط على الصدقات من أوروبا من أجل معاشهم، وأن عدداً متزايداً من اليهود بدأوا يكسبون عيشهم من العمل كحرفيين وصناعيين، وحتى كعمال زراعة، وبعضهم كان مدرباً ويعمل في العديد من الورش والمشروعات التي كان أسسها السير موسى مونتيفوري (Sir Moses Montefire).

٢ _ الانتفاع بالوقف

تحدد وظيفة الوقف من خلال مهمته الأساسية المعطاة لناظر ومتولي الوقف التي تتمثل بالمحافظة على حياة الوقف وخدمته، بقصد استمرار المنفعة منه في الوجه الذي صرف من أجله، والحفاظ عليه من الخراب والدمار والضياع (٣٣٠). لذا حفاظاً على

⁽٣٢٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ٣، ٢٥ رجب ١٢٥١هـ/ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٥م، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

⁽٣٢٨) لتفاصيل حول أوقاف المسلمين في القدس، انظر: المدني، الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٢١هـ/ ١٨٠٠م ــ ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، حيث أورّدَ المدني في دراسته ١٣٦ حجّة وقفية تخصّ المسلمين، ولم يورِد حجة واحد عن يهود القدس، رغم أنه تعرّض لبعض أوقاف نصارى القدس رغم قلّتها.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns : مثلُّ معمل الحياكة الذي أسّسه في القدس. انظر (٣٢٩) in Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 153.

⁽۳۳۰) المدنى، المصدر نفسه، ص ۲۲-۲۲،

الوقف، سمح القاضي الشرعي باستغلال الوقف بطرق عدة لغاية الحفظ والإعمار، ومنها: الانتفاع بالوقف عن طريق الاستدانة (۲۳۱)، وعن طريق الخلو الشرعي (۲۳۲)، وعن طريق الاستبدال (۲۳۳)، التي جاءت كحلول موضوعية بسبب ما تعرض له العين من الوقف، وهي تشكل حلا أفضل من ضياعه وضياع مقصده الذي أوقف عليه. لذا حرص الحاكم الشرعي (۲۳۱) على إعطاء الأذون الشرعية للمتولين بأحد الطرق السابقة، إذا ثبت لديه صحة المعروض المقدم إليه بعد الكشف على الوقف العين موضع الحديث، وثبت ميله إلى الخراب والعدم وغياب النفع والمصلحة، وهو ما يؤكده المختصّون والشهود والمندوب عن الحاكم الشرعي، وعن متولى الوقف، ومن هذه الطرق:

أ_الوقف في طريق الاستدانة

هي السماح لمتولي الوقف أن يستدين المال، بقصد التعمير وإصلاح ما خرب من أعمال الوقف، جراء الإهمال وبقصد المحافظة عليه، وعدم ضياعه وذهاب منفعه، حيث يسمح الحاكم الشرعي بالاستدانة، بعد الأخذ برأي المندوبين الذين يقومون بالكشف على الوقف للتأكد مما شرح من قبل متولي الوقف، فإذا شهدوا بخرابه، وأن التعمير يقف في مصلحة الوقف وحظه الأوفر، أقر الحاكم الشرعي بالاستدانة، شريطة أن يذهب مبلغ الاستدانة إلى التعمير، وأن يذهب جزء من ربع الوقف إلى مستلزمات التعمير، من أجرة المعمار باش والخشب، والتبليط، والإصلاح، حيث أشارت حجة الإذن بالاستدانة لمتولي الوقف السيد أحمد بدر لوقف جده لأبيه بالسماح بالاستدانة بقصد تعمير أسطح الدور والترميم والتكحيل (٢٣٥)، ولا يمنع أن يذهب جزء من هذا الربع، بدل استدانة لأحد من غير المسلمين، من اليهود والنصارى، لأنه قد يُستدان من يهودي أو نصراني، وسكن اليهودي المعماري أو المستدان، حتى يفي كل حقه من

⁽٣٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٤، ١٢٤٥هم/ ١٨٣٠م، ص ٣٥_٣٦.

⁽٣٣٢) سجلات عكمة القدس الشّرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، ١٧ جمادى الثانية ١٢٣٥هـ/ ١ نيسان/أبريل 17٣٠م، ص ١٤٠.

⁽٣٣٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، أواخر ربيع الأنوار ١٢٥٦هـ/أيار/مايو ١٨٤٠م، ص١٢٨.

⁽٣٣٤) الحاكم الشرعي هو من يعين متولي وناظر الوقف، ويوكل إليهما بمباشرة أعمال التولية لجهة الوقف بها فيه مصلحة الواقف والمستفيدين منه. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٩، رقم الحجة ٣، ٢٥ ذي الحجة ما ١٢١٢هـ/١٠ حزيران/يونيو ١٧٩٨م، ص ١٤٢٠.

⁽٣٣٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، وقم الحجة ١، أوائل رمضان ١٢٥٢ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٦م، ٨، ومحافظة وغنايم، والأوقاف ومعاملاتها في القدس الشريف أثناء الحكم المصري، ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م: دراسة في سجلات المحكمة الشرعية، ٢٠٠١م.

الدين الذي استدانه المتولي من أجل الوقف، حيث أشارت حجة تعمير للمتوليين على وقف العنبوسي طاهر الداوردي وحسن السروري إلى أنه يسمح للمستأجر ياسف ولد برسياقه اليهودي تعمير دار الوقف مقابل خصم أجرة الدار السابقة من مبلغ الاستدانة، مع استمرار اليهودي في السكن في الدار حتى سداد مبلغ التعمير كاملاً (٢٣٦٠).

وهذا ما أكدته حجة الإذن بالاستدانة، «مفاخر السادات الكرام جاعوني زاده السيد أحمد بدر متولى وقف جدك لأبيك المرقوم السيد أفندي الجاعوني، زيدت سيادته نخب التحية. نبدي إليك أنه حصل الكشف والوقوف من طرفنا على جميع الدار المقابلة للطاحونة، وعلى الدار الثانية، سكن ولد السيد عبد الله حلبي، وعلى الدار الثالثة، سكن ابن ياقوب [يعقوب] الحكيم اليهودي، وعلى الدار الرابعة، سكن الالكرجي اليهودي، القايمين [القائمين] البناء بالقدس الشريف، بمحلة الريشة الجارية بالوقف، فوجدوا [فوجدوهم] محتاجين إلى معمر أسطح بعض بيوتهم، وترميمهم، وتكحيلهم، حسب أخبار كل واحد من الحاج عثمان صادق نمر معمار باش، ومحمد بيك [بك] العسلى، والسيد أحمد أبو اليمن العلمي، وإبراهيم عز، وإبراهيم شاهين بيك [بك]، وكاتبه، ثانيا، السيد محمد أفندي الخالدي، وحقدار الحاج على آغا، وقويدر المحضر، وأن في عمارتهم الحظ الأوفر لجهة الوقف، وليس تحت يدك مال للوقف تصرفه في ذلك، فبناء على ذلك، حررنا مراسلتنا هذه إليك، وقد أذنا بالاستدانة، وعدة أسطحه بعض بيوتهم، والترميم، والتكحيل، لترفع بما تصرف على ذلك، من إبراء الوقف عند الاحتياج والطلب، وأذنا إليك بذلك كله، الإذن الشرعي. اعلم ذلك، واعتمده، والسلام. حرر في أوايل [أوائل] رمضان العظيم سنة أثنين وخمسين ومائتين وألف، (٢٣٧). كاتب أصلها، عبد الحميد الشهابي.

وفي حجة تعمير للوقف العنبوسي بتاريخ ١٨٣٥ه/ ١٨٣٠م، ذكرت أن جزءاً من ربع الوقف يعطى للمعماري والباقي مقابل أجرة الدار بأن تؤجر الدار له حتى يستوفي دينه، حيث وقع خلاف بين المتوليين على الوقف، طاهر الداودي، وحسن السروري، بأن سمح لمستأجر دار الوقف ياسف ولد برسياقة اليهودي، تعمير الدار، مقابل أن تحسب أجرة السنتين الماضيتين ١٥٠ غرشاً أسدياً من مبلغ الاستدانة، وباقي الأجرة ٥٥٠ غرشاً أسدياً، بقيت لياسف اليهودي بطريق الاستدانة، بحضور الشهود، حتى سداد

⁽٣٣٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٤، ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، ص ٣٥-٣٦.

⁽٣٣٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، أوائل رمضان ١٢٥٢ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٧ م. ٨٠.

الدين، عن طريق حساب الأجرة المثلية للدار الوقف وكان مقدارها السنوي ٧٥ غرشاً أسدياً، وأن يبقى اليهودي مستأجراً حتى سداد الدين، ولا يجوز لأحد المتولّين على الوقف إخراجه من الدار، إلا إذا خرج من تلقاء نفسه (٢٣٨).

وأذن لسعيد الدنف المتولي على وقف جده لأمه صلاح الدين العسلي، الاستدانة من كل من واحد من يهودا براييم ولد يكب، وأمه روامه راحيل، وأخته استيروليا بنت كفريل، مبلغ ٢٢٢ قرشاً أسدياً، الذي يصرف في ترميم الدار المرقومة، وعليه حكم الحاكم الشرعي بالسماح للمستدين أن يسكن الدار وترفع أجرتها في كل سنة ٥٤ زلطة، تحسب من مبلغ الاستدانة على الوقف إلى حين سداده، ولا يُخرج اليهودي من الدار، إلا إذا خرج من تلقاء نفسه (٣٣٩).

ب الوقف في طريق الخلو الشرعي

هو أن يبدي صاحب المال الرغبة في استئجار عقار موقوف ومتهدم بعد موافقة متولي الوقف، بغاية استئجاره وإصلاحه، الذي يتم في حال ثبوت عدم امتلاك متولي الموقف المال من أجل التعمير والإصلاح والترميم اليس تحت يد المتولي المرقوم (الحاج عبد الله أبو حمده المتولي على وقف جده لأبية عبد النبي) مال لجهة الوقف يصرفه في تعميرها (الدكانتين مع الحاصل الداخل بهما في سويقة حارة اليهود) (12.3%) وأن إبقاءه على هذه الحال يضر بالوقف العين نفسه وبحالة الانتفاع التي حددها الواقف، ولا يتم الاتفاق أو العقد بين متولي الوقف والمستأجر للوقف المتهدم إلا بعد السؤال وأخذ الإذن من الحاكم الشرعي، فإذا ثبت للحاكم الشرعي صحة حال الوقف التي وصفها المتولي، وأن تأجير العقار وإصلاحه فيه نفع وفائدة للوقف وللمنتفعين، عندها يسمح الحاكم الشرعي بالاستئجار عن طريق الخلو الشرعي هصدر الإذن الشرعي من مولانا الحاكم الشرعي ومن الحاج عبد الله أبو حمده المتولي على وقف الشرعي من مولانا الحاكم الشرعي ومن الحاج عبد الله أبو حمده المتولي على وقف جده لأبية عبد النبي إلى الذمي ربينو ولد سنيور اليهودي بتعمير وترميم جميع الدكانتين بعده الحاصل الداخل بهما الكاينتين [الكائنتين] بالقدس الشريف الواقعتين بسويقة مع الحاصل الداخل بهما الكاينتين [الكائنتين] بالقدس الشريف الواقعتين بسويقة مع الحاصل الداخل بهما الكاينتين [الكائنتين] بالقدس الشريف الواقعتين بسويقة مع الحاصل الداخل بهما الكاينتين [الكائنتين] بالقدس الشريف الواقعتين بسويقة

⁽٣٣٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٤، وقم الحجة ٤، ١٢٤٥ه/ ١٨٣٠م، ص ٣٥_٣٠.

⁽٣٣٩) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، أواخر رمضان ١٢١٤ه/ شباط/ فبراير ١٨٩، ص١٨١.

⁽٣٤٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، وقم الحجة ١، ١٧ جمادى الثاني ١٢٣٥هـ/ ١ نيسان/أبريل ١٨٢٠م، ص١١٨، وتكرّرت الحجة نفسها وبالموضوع نفسه في: السجل نفسه (٣٠٣). انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، وقم الحجة ١، غرة رجب ١٣٣٥هـ/ ١٤ نيسان/أبريل ١٨٢٠م، ص ١٤٠.

حارة اليهود سفل دار الوقف ليكون ما يصرفه في تعمير ذلك كله خلواً شرعياً «٢٤١) بعد استكمال شروط إجازة الاستثجار عن طريق الخلو الشرعي، يباشر اليهودي أو المعماري أعمال صيانة العين المرقوم، والذي يخضع لمراقبة الحاكم الشرعي بالكشف للوقوف على أن مبلغ التعمير صرف في الوجه الذي سمح فيه، ودائماً يكون الكشف والموافقة من المنتفعين بالوقف العين من المستأجر الذي قام بأعمال التعمير، والمتولي على الوقف والمنتفعين من ريع الوقف، وهم الموكلون بالتصديق على مبلغ التعمير وطريقة الصرف «حضر (اليهودي ربينو المستأجر بطريق الخلو الشرعي) بحضور الحاج عبد الله أبو حمده المتولي المذكور والسيد الحاج إبراهيم القوقلي وكيل زوجته وقدوره بن حسان والسيد حسن السنونو المستحقين بالوقف، وصدقوا على صحة صرف المبلغ من يد المعمر ربينو المرسوم» (٢٤٢).

ونفهم مما سبق أن الخلو الشرعي يقتصر على العقار، كالدور والأبنية والدكاكين والمحال التجارية الخربة التي يلزم إصلاحها، يعزم فيها المتولي على الوقف بالتعمير والترميم، بعد أخذ إذن الحاكم الشرعي، وشرط مال التعمير مقابل الخلو الشرعي للمعمر (١٤٤٣)، ويعتبرون ما يمكن صرفه على الإصلاح والتعمير خلو مرصد للمستأجر (١٤٤٩)، حيث أذن للحاج عبد الله أبو حمدة بحجة استثجار وتعمير ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، المتولي على وقف جده لأبيه عبد النبي إلى الذمي المعمر ربينو ولد سنيور اليهودي بتعمير وترميم الدكانتين مع الحاصل، ليكون ما صرفه اليهودي خلواً شرعياً، وأجرها السنوي ٢٠ زلطة، ومبلغ التعمير مع الحاصل ١٤٤ غرشاً أسدياً (١٤٤٠).

ويجوز بيع الخلو الشرعي، حيث أكدت حجة شراء من قبل الحاج عبد الله أبو حمدة لنفسه، من الذمي سنيور ولد صنور اليهودي جميع الخلو الشرعي، المرصد

⁽٣٤١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، ١٧ جمادى الثانية ١٢٣٥هـ/ ١ نيسان/أبريل ١٨٢٠، ص ١١٨.

⁽٣٤٢) السجل نفسه، ص١١٨.

⁽٣٤٣) المسلني، الأوقىاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م- ١٣٣٥هـ/ ١٩١٠م، ص ٤١، ومحافظة وغنايم، «الأوقىاف ومعاملاتها في القدس الشريف أثناء الحكم المصري، ١٨٣٠هـ/ ١٨٤٠م: دراسة في سجلات المحكمة الشرعية، ع ص ٩٨.

⁽٣٤٤) المدني، المصدر نفسه، ص ٦٤، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٩١، رقم الحجة ١، ٢٥ جمادي الأولى 101هـ/ ١٥ آب/ أغسطس ١٦١٠م، ص ٥٨.

⁽٣٤٥) سَجلات محكمة القدسُ الشّرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، ١٧ جمادى الثاني ١٢٣٥هـ/ ١ نيسان/أبريل ١٨٢٠م، ص ١٤٠، كرّرت الحجة نفسها في السجل نفسه، ص ١١٨٠.

فيه على الدكانتين مع الحصل الداخل بهما الجاريتين في وقف عبد النبي في القدس الشريف في محلة سويقة حارة اليهود، بمبلغ ٤٠٠ غرش أسدية (٣٤٦).

ج_الوقف في طريق الاستبدال

هو الحاصل في جميع الأملاك من عقارات وأراضي، المال مقابل الملك أو العقار بالعقار (۲۴۷) معنى الاستبدال، الذي يجيز للمتولي على الوقف ولاية الإبدال وقبض البدل قبضاً شرعياً لجميع الخلو الشرعي (الفراغ من الوقف)، ولا يمنع ذلك الاستبدال عن يهود القدس، إبدال المال بالملك حتى لو كان العين الموقوف لمسلم (۲۶۸)، ولا يتم أمر الاستبدال إلا بعد النظر في المسألة من قبل الحاكم الشرعي والكشف على العين المعين لأخذ الإذن الشرعي بجواز هذا الاستبدال سواء كان العين بالمال أو العين بالعين.

فقد أشارت حجة استبدال بتاريخ ١٥٦١هـ/ ١٨٤٠ «استبدل الذمي اصحاق [اسحاق] اليهودي بالوكالة الشرعية عن قبل زوجته الذمية مريام بنت ايرام الاوزيلي اليهودي، بمالها لنفسها دون مال غيرها، من محمد يوسف الجاعوني المتولي المرقوم، فأبدله لموكلته المرقومة، ما هو جار في الوقف وله ولاية إبداله، وقبض بدله شرعاً، وذلك جميع المخلو الشرعي، على جميع الحاكورة المحدودة والموقوفة، ببدل وقدره وبيانه أربعة آلاف غرش أسدي، بدلاً حالاً قبضاً بيد المتولي السيد محمد الجاعوني، المذكورين بيد الوكيل اسحاق الموسوم من مال المستبدلة الموسومة، حسب اعترافه بقبض ذلك القبض الشرعي، وهو عقد إبدال واستبدال لها في ذلك كله، بإيجاب وقبول (...) لا بد أن ثمن تراضي منها. وكلم مولانا بصحة هذا الاستبدال كله صحيحاً شرعياً، حيث تؤذن مسوّغاته لديه، فبموجب ذلك كله قد صار مبلغ الخلو المرصود فيه على جميع الحاكورة المرقومة، ملكا من أملاك كله قد صار مبلغ الخلو المرصود فيه على جميع الحاكورة المرقومة، ملكا من أملاك مع دفع ما عليها في كل سنة لجهة الوقف المرقوم أربعة غروش ونصف، بموجب حجة مع دفع ما عليها في كل سنة لجهة الوقف المرقوم أربعة غروش ونصف، بموجب حجة

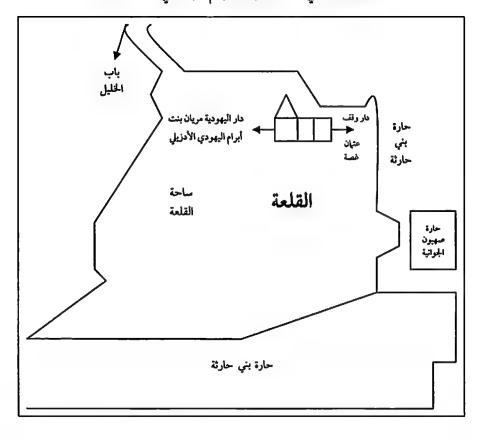
⁽٣٤٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، رجب ١٢٣٥ه/نيسان/أبريل ١٨٢٨م، ص ١٥٢.

⁽٣٤٧) محافظة وغنايم، «الأوقاف ومعاملاتها في القدس الشريف أثناء الحكم المصري، ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م: دراسة في سجلات المحكمة الشرعية،» ص ١٠٢.

⁽٣٤٨) سبجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحبجة ١، أواخر ربيع الأنوار ١٢٥٦هـ/أيار/مايو ١٨٤٠) سبجلات عكمة القدس الشرعية ٨٠، رقم الحبجة ١، ٢٠ ذي الحبجة ١٠٠٧هـ/٢٦ حزيران/ يونيو ١٠٩٩، ص ١٠٤ ألى ١٠٠٠، نقلاً عن: عربيات، «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر المجري/ السابع عشر الميلادي، عس ٦٤.

الحكر المؤرخ في سنة شهر محرم سنة ١٢٢٣، وصار مبلغ بدل الحاكورة الأربعة آلاف غرش أسدية، وقفا صحيحا شرعيا في الحال [والحاصل والنقد والإمكان] يشتري به المتولي عقارا يكون وقفاً كما نص عليه الموقف [الواقف] في وقعة المحلي تاريخه أعلاه...) (٢٤٩٠).

الشكل الرقم (٢_٤) مخطط هيولاني لدار اليهودية مريام الإدزيلي شمال القلعة



وطريقة الاستبدال واحدة من الطرق التي ينتفع بها من الوقف والحفاظ عليه، بالإبقاء على حالة العين جيدة حتى يمكن الاستفادة من العين، حتى لو كان المستبدل

⁽٣٤٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، أواخر ربيع الأنوار (الأول) ١٢٥٦ه/ أيار/ مايو ١٨٤٠م، ص ١٢٨.

من اليهود وفي أي طريق من طرق الانتفاع بالعين وحل مشاكله، التي تدل جميعها على نوع المعاملة الجارية بين أهالي القدس الشريف، ومدى التشارك بين طوائفها، علماً أن هناك طرقاً أخرى للانتفاع بالوقوف، وهي تسهم في حل كثير من المشاكل التي وقع بها الوقف جراء الإهمال من قبل متولي الوقف بالعين، الذي عُين متولياً عليه بقصد الحفاظ عليه، واستمرار منفعته للجهة التي حددها الواقف، لذا لجأ متولي الوقف إلى هذه الطرق لعدم وجود مال الوقف الكافي للحفاظ عليه. ومن هذه الطرق غير التي ذكرت، منها: الوقف بطريق الاحتكار، الوقف طويل الأجل، والوقف بالمزارعة (١٥٥٠)، ولم نعرض هذه الطرق، لأنه لم يتحصل لدى الباحث وثائق من سجلات محكمة القدس الشرعية يكون اليهود أحد أطرافها.

إن المتأمل للحياة الاجتماعية للمجتمع المقدسي العثماني، يلتمس حياة مقبولة نسبياً، منبثقة من التزام السلطة بنظام الملة العثماني لغير المسلمين، وهو ما أقرته معظم الدراسات العثمانية، بما يحقق سيادة الدولة على رعاياها من المسلمين وغير المسلمين ويمنحهم تسامحاً دينياً، كفلته سلطة الدولة الإسلامية وأعرافها وقوانينها، وأكدته خطابات الدولة الرسمية (سجلات محكمة القدس الشرعية) للملة اليهودية، حيث شكّل نظام الملة العثماني نموذجاً متطوراً للتعايش بين المذاهب والطوائف والجماعات الدينية في مرحلة قوتها طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية تقوم على ثنائية اجتماعية مزدوجة؛ الطبقة الحاكمة والعسكر، ولا يتسع المجال للحديث عنها هنا؛ والثانية دينية، مسلم، مسيحي، يهودي، وهو ما بيّنته في علاقة الدولة العثمانية بيهود القدس، وعلاقتهم بباقي فئات المجتمع المقدسي، وفي مختلف مباحث الفصل عن الحياة الاجتماعية، وتشكل بمجموع إثنياتها رعايا الدولة العثمانية، فقد ميّزت الدولة بين رعاياها من غير المسلمين، ومنهم اليهود؛ فميزت بين من هم من يهود الشرق، ومن هم من يهود الغرب، ليسهل التعامل معهم، بحكم حجم التدخل الأجنبي في الشأن العثماني، وخوفاً من إثارة النعرات الطائفية واستغلالها من قبل أبناء الطائفة ودولة الحماية.

واستدركت الدولة العثمانية الضغط الأجنبي عليها لتصويب أوضاع غير المسلمين، ومنحهم حريات سياسية واقتصادية ودينية أكبر مما كانت عليه. لذا أصدر السلطان

⁽٣٥٠) حول الموضوع، انظر: المدني، الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٣٥٠هـ/ ١٩١٨م. ١٩١٨م، ص ٤٠-٤٧.

محمود الثاني مرسوماً ألغى فيه قانون ارتداء الملابس الخاصة باليهود، وأكد بمرسوم عام ١٨٣٠م حرية الممارسة الدينية التي كفلتها سلطتا الدولة السياسية والقانونية.

وزاد الممنوح لليهود من الحريات جراء سياسة الإدارة المصرية مع قدومها إلى القدس منذ مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ارتفاع من حدّة التوتر بين اليهود والمسلمين، متمثلاً بالجانب المسلم بثورة فلاحي القدس الرافضة للإجراءات التي استحدثتها الإدارة المصرية واعتدائهم على حارة اليهود مرتين، وتعرض محلاتهم ودكاكينهم للنهب والتخريب؛ وبالجانب اليهودي رفع مزيد من التظلم والشكوى لإبراهيم باشا جراء معاملة المسلمين لليهود، واعتداء شابين يهوديين على المسجد الأقصى وتخريب بعض منشآته ومرافقه، كسابقة لم يحدث مثلها قط في التاريخ، ولأول مرة خرج اليهود وبالذات طائفة السكناج خارج حدود محلة اليهود إلى محلات وحارات أخرى، مثل: محلة باب حطة وخط باب حطة، إضافة إلى السماح لهم بترميم وإصلاح كُنسهم ومعابدهم، في حين تشدّدت الدولة العثمانية في كثير من الحالات في السماح لهم ببناء وتعمير أماكن عبادتهم.

وحاول اليهود تفخيم أعدادهم لدول الحماية الأجانب حتى لا يتأثر مستوى الدعم المقدم من الدول الأجنبية إلى اليهود، سواء من حيث الدعم المادي أو التأييد لهم في البحث عن دولة الرعاية، والتعاطف معهم من أجل إعادتهم إلى أرض فلسطين، أرض الميعاد، وورثتها الشرعيين ـ كما فصّلنا ذلك في نداء نابليون لليهود ـ وكان الرحالة بشكل عام يعتمدون مبدأ التقدير في إحصاء عدد غير المسلمين، وفي الغالب كان القصد منها معرفة أعداد النصاري، وليس اليهود، والتماهي في تفخيم أعداد اليهود في كثير من الدراسات العربية والأجنبية والدراسات الإسرائيلية من دون نقد أو تمحيص، إما لأنها اعتمدت في دراساتها على تقادير الرحالة المشكوك بصحتها، كما وصفها ابن أريه، أو لأن الدولة العثمانية لم تقم خلال الفترة التي تناولتها الدراسة بعمل إحصاء رسمي إلا بعد عام ١٨٤٩م، وهو ما اعتمدت عليه دراستا شولش والمصطفى، وأثبتتا تعداد اليهود والتفاوت الكبير بينهما وبين الدراسات الأخرى. لذا، فإن الفصل في قضية تعداد يهود القدس لا يتم إلا من خلال مصدر عثماني (سجلات محكمة القدس الشرعية) يفيد في حصر وتبيان حركة اليهود، كما بيّنها الكشاف العام (الجدول الرقم (٢_١))، كما يفيد في حصر أسماء يهود القدس ومقارنتها بما يمتلكونه من دور السكن أو دور بالإيجار أو أوقاف تتبع يهود القدس بطائفتيهم. وبالمقارنة بينهم تبيّن أن أعداد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة تقلُّ عن ١٠٠٠ نفر يهودي في القدس.

ومع ذلك، فقد دلّ الكشاف العام (الجدول الرقم (١-١)) لحركة يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر على تعايش اليهود مع المسلمين في حارتهم وأماكن سكنهم، سواء في بيوت المُلْك أو الإيجار أو ما هو موقف على طائفة اليهود، والمشاركة البينية بالأعمال التجارية والأسواق والدكاكين وأماكن عبادتهم، الواقعة دائماً في أماكن تجمّعاتهم السكنية. ولكل طائفة يهودية كُنسها التي لا تسمح لأية طائفة أخرى بالتعبّد فيها غير الطائفة التي تتبع لها، كما لكل طائفة مقبرتها الخاصة التي تكون عادة خارج الأحياء السكنية.

وقد لجأ اليهود إلى المحاكم الشرعية في كل قضاياهم، باستثناء ما يختص بطائفة اليهود من الناحية الدينية أو الأحوال الشخصية، وكان الحاكم الشرعي ينظر في الدعاوى المتعلقة باليهود، وفق الحكم الشرعي والفتوى الشرعية، بعد سؤال مفتي القدس في حال أشكل عليه الأمر، وعلى المذهب الحنفي، الأمر الذي يدل على قبول اليهود للحكم الإسلامي، وتأكدهم من عدالة أحكامه الشرعية ونزاهة القاضي، مقارنة بما يحدث في محاكم اليهود، ومع قضاتهم، من قبل حاخاماتهم، وربما هذا كان من بين الأسباب التي دفعت بقلة من اليهود إلى الدُّخول في الإسلام والبراءة من دين اليهودية.

نستدل من كل ذلك أن المجتمع المقدسي تعايش بالقدر الذي لا يخرج عن أية حياة طبيعية، منذ ما قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، عما هو خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر في فترة الإدارة المصرية وما استحدثته من بعض التغييرات في الجوانب الإدارية بالذات. وهو ما كشفته مجريات الفصل الثاني والجداول الإحصائية، التي دلت على حجم التقارب بين يهود القدس والمسلمين، في كل نواحي التواصل الاجتماعي، ضمن المحلة والحارة والسوق والمجتمع بكل فئاته، على الرغم مما أطلعتنا عليها السجلات الشرعية من مختلف الدعاوى بين اليهود والمسلمين أمام المحكمة الشرعية، سواء كان فيها المسلم مدّعياً، واليهودي مدعى عليه، والعكس صحيح أيضاً، أو كان اليهودي أو المسلم أحد الشهود على حالة النزاع والتداعي بينهما وبين أفراد طائفة اليهود أنفسهم.

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية ليهود القدس

يؤدي العامل الاقتصادي دوراً مهماً في تطور الحياة في مدينة القدس، وتسهم مصالحه المتداخلة بين مختلف طوائف مدينة القدس في تنمية العلاقات الاجتماعية بين سكانها أحياناً، وتوترها أحياناً أخرى، وهو مرتبط بطبيعة العلاقة التنافسية بين المتنقذين والتجار وكبار الموظفين والسلطة الحاكمة، ويتجلّى هذا التنافس واضحاً بين اليهود والنصارى في القدس بشكل عام، والنزاع القائم بين أسرتي فرحي اليهودية وبحري النصرانية بشكل خاص، والمحكوم بمقدار النفع الاقتصادي، لأن «المصلحة المشتركة بين السكان أقوى من أية فروق دينية بينهمه(۱).

وبمجرد ظهور عامل قوي ترتبط به إحدى فئات المجتمع الوظيفية اقتصادياً، يحدث الخلل في طبيعة التوازنات الاجتماعية، وتبدأ علاقات التسامح الاجتماعي بالتفكّك، ويكون ذلك متزامناً مع وجود مسببات موضوعية تساعد على إثارة الإثنية الدينية، والأقلية والأغلبية في المجتمع العثماني، وهو ما ينعكس بدوره على المجتمع المقدسي، نتيجة تغيّر واضح في الدبلوماسية الغربية التي تسعى إلى ربط مصالحها بالدولة العثمانية، بتعهدها بحماية الطوائف الدينية، على اعتبار أنها أقلية غير مسلمة مقابل أغلبية إسلامية، لم تنل حقوقها بشكل متساو مع المسلمين، وكان ذلك من بين الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية إلى ضرورة الإصلاح في إدارة الدولة، وأثر هذه الإصلاحات في يهود القدس.

أولاً: أثر الإصلاحات العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي في يهود القدس

ما إن دخل القرن السابع عشر حتى بدأت الدولة العثمانية بالضعف والتراجع، فمنيت بالهزائم المتلاحقة، وضعفت سلطتها المركزية، وضعف سلاطينها، وكثرت

 ⁽١) عبد الكريم رافق، وفلسطين في عهد العثمانيين (١)، في: الموسوعة الفلسطينية، ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ م. ١٩٩٠)، ص ٧٧٥.

المؤامرات الداخلية، وقصّرت مدد حكم السلاطين، وتعرّض العديد منهم للاغتيال. فأخذ السلاطين العثمانيون بعملية الإصلاحات، فأقر في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١١٨٨ ـ ١٢٠٣هـ/ ١٧٧٤ ـ ١٧٨٩م)، أن من الضروري القيام بعملية تحديث الدولة، بدءاً بالجيش (٢) من أجل حماية حدود الدولة من الأخطار الخارجية، ولضمان سيطرة الحكومة المركزية على ولاياتها التي شرعت في الاستقلال الذاتي، والتي كان لها تأثير واضح في ولايات الدولة العثمانية، ومن يعيش فيها من سكان، وخاصة الطوائف غير المسلمة، ومنهم اليهود.

وظهرت البدايات الحقيقية للإصلاح منذ صفر ١٢٠٦ه/ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٩١م، بدءاً من تشخيص المشكلة إلى طرق الحلّ وكيفية التنفيذ، وذلك عندما طلب السلطان سليم الثالث (١٢٠٣هـ/١٢٢٩هـ/١٧٨٩م) من تسعة عشر تركياً وأجنبياً من الصدور العظام ورؤساء الجيش، أن يقدموا تقارير عن أسباب فقدان الدولة العثمانية قدراتها وإمكاناتها السابقة، واقتراح ما يلزم من إجراءات إصلاحية لاستعادة قوة الدولة. وكان مفاد هذه التقارير «أن الدولة العثمانية قد فقدت قدرتها السابقة، وأن مؤسساتها قد أصبحت فاسدة أو معطلة عن العمل، وأن الأمر يحتم إجراء إصلاح العمل، ولا يمكن مقاومة الأعداء بهذا الجيش الفاسد بنظامه.

وأكد هذا أحد الصدور العظام للسلطان مصطفى الثالث: "إن هذا الجيش لا ينفع هذا العصر، ومن الضروري إيجاد نظام جديد لهه(٤). وبناءً على التقارير التي رفعت إليه، أقرَّ السلطان استبدال نظام جديد بنظام قائم(٥) أساسه إصلاح الإنكشارية،

⁽٢) وجّه عبد الحميد الأول جهوده لإنشاء سلاح مدفعي جديد وأسطول بحري فاعل، وأوكل المهمة الأولى الخبير الفرنسي ذي الأصل المجري دوتوت (De Tott) وساعده خبير فرنسي آخر هو أوبير (Aubert) وخبير الفرنسي ذي الأصل المجري دوتوت (De Tott) وساعده خبير فرنسي آخر هو أوبير (Campell) وخبير اسكتلندي هو كاميل (Campell). وقام بتحديث البحرية حسن باشا الجزايرلي، وذلك بانشاء تراسانات لبناء السفن الحديثة مستعيناً بالمهندسين الفرنسين، وأسس مدرسة لمهندسي البحرية السلطانية. وبذلك بدأ بإنشاء جيش عثماني حديث، إلى جانب الإنكشارية والقوات المحلية الأخرى. ورافق ذلك تشجيع الصناعات المحلية، ولا سيّا صناعة النسيج. وعارض هذه الإصلاحات القوى الرجعية يحرّضها الروس والنمساويون الراغبون في إيقاء المدولة العثمانية ضعيفة من باب الصراع على استعبار المنطقة. انظر: إساعيل أحمد ياغي، المدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث (الرياض: مكتبة العبيكان، 1990)، ص ١٢٥ ـ ٢٢١.

 ⁽٣) يلياز أوزتونا، تاريخ الدولة العثيانية، ترجمة عدنان محمود سليان؛ مراجعة وتنقيع محمود الأنصاري، ٢ مج
 (إسطنبول: مؤسسة فصل للتمويل، ١٩٩٠)، ص ٦٤٤.

⁽٤) إبراهيم بك حَليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف بكتاب التحفة الحليميَّة في تاريخ الدولة العلية (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨)، ص ١٩٥٠.

⁽٥) وكان السلطان سليم الثالث (١٢٠٣ ـ ١٢٢٧هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م) متحمّساً جداً للإصلاح والتحديث، فأنشأ قوة جديدة من المشاة تحمل اسم «نظام جديد» على يد مدرّبين فرنسيين وبريطانيين وألمان عام ١٢٠٨هـ ١٧٩٨ م.

واستبداله بجيش لا يتدخل في السياسة ولا في شؤون الدولة (٢٠). وكان كل تركيز السلطان سليم الثالث منصباً على الجيش، لذا لم تتجاوز إصلاحاته هذه الحدود، ولم يكن لها تأثير مباشر في السكان، ولا في طائفة اليهود على العموم، ولا في القدس الشريف.

بدأت التنظيمات الحقيقية في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٤ ـ ١٢٥٥ه/ ١٨٠٩ ـ ١٨٠٩م)، مرحلة جديدة وأكثر شمولية مما كانت عليه في عهد سابقيه من السلاطين، وكانت ذات أثر واضح في المكوّن الاجتماعي وعلاقته التاريخية، وتُعنى بالإصلاح وعمليات التحديث في الدولة العثمانية، باعتبارها إنقاذاً للدولة من التمزّق الداخلي والفوضى والهزائم التي لحقت بها في كل مكان، وبعث بهذا الخصوص فرمانات الإصلاح إلى الحكام والولاة في سورية وفلسطين وغيرها من الولايات (٧).

وساعد السلطان على ذلك صدور عظام يؤمنون بالإصلاح والتحديث، وعدد من الشباب العثماني الذين درسوا في أوروبا أو عاشوا فيها لبضع سنين كدبلوماسيين أو كمتدرّبين. وكان أبرز هؤلاء محمد باشا رشيد (١٢٤٤ ـ ١٢٤٩ هـ/ ١٨٢٩هم ١٨٢٩ م)، ومحمد أمين رؤوف باشا (١٢٤٩ ـ ١٨٣٥ هـ/ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٩ م)، ومحمد خسرو باشا الذي انكبّ على تحديث سلاح البحرية والجيش، ومحمد سليم أفندي مسؤول السياسة المخارجية، ومحمد سعيد بيتريف باشا الذي تولى وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، وعاكف باشا الذي تولى وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، باريس ولندن، الذي تولى وزارة الخارجية والصدارة العظمى عدة مرات. وكان للأخير بصماته الواضحة في الدولة حتى وفاته عام ١٢٧٤هم ١٨٥٨م (٨٠).

وبَلغ تعداد هذه القوة نحو ٢٣ ألف جندي و ١٦٠٠ ضابط. وأنشأ مدرسة للهندسة الحربية لتخريج الضباط في سلاح المدفعية عام ١٦٠٩هـ/ ١٧٩٥م. وأعاد تنظيم الشؤون المالية، وانفتح على الغرب بتعيين سفراء دائمين في العواصم الأوروبية. لكن لم يتمكن سليم الثالث من إيجاد المصلحين العثمانيين المتحمسين ذري التأهيل الجيد والعدد الكافي. ولذا ما لبث الإنكشاريون أن تمردوا عليه وحاصروه في قصره وخلعوه بعد أن أصدر شيخ الإسلام فتوى بذلك. انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثمان (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠)، ص ١٧٣ ـ ١٨٨.

 ⁽٦) أوزتونا، تاريخ الدولة العثبانية، ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧.

⁽۱۹۰۸) سليان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده (بيروت: مطبعة الأخبار، ۱۹۰۸) Yehoshua Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First ص ۱۱، وEighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources,» paper presented at: Studies on Palestine during the Ottoman Period, edited by Moshe Maoz (Jerusalem: Magnes Press, 1975), p. 145.

 ⁽٨) وليد العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية (عمّان: دار الفكر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص ١٣٦، ومحمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٢)، ص ٢٩ ـ ٣٢.

وشمل الإصلاح الإدارة المركزية «الباب العالي»، والجيش، والتعليم^(٩)، وأدخل السلطان محمود الثاني عدداً من الإصلاحات التي زادت من سماحة الدولة العثمانية، ورفعت من حرية الذمي، والتي قابلتها طوائف اليهود والنصارى بالفرح العارم، حيث كان السلطان محمود يسعى إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وجعل الحكومة العثمانية مدنية خالصة. وقد تكرّس عنده مفهوم الإصلاح أكثر من كل سلاطين الإصلاح الذين سبقوه: «منذ الآن سيتعبّد كل من المسلمين في مساجدهم، والمسيحيين في كنائسهم، واليهود في كُنسهم إلى الخالق نفسه، أما خارج نطاق هذه الأمكنة، فإنني أرغب في أن يتمتع الجميع بالحقوق السياسية نفسها، وبحمايتي الأبوية لهم على حد سواء» (١٠٠٠).

ومن الإصلاحات التي وظفت في خدمة غير المسلمين واليهود بشكل مباشر، قانون غطاء الرأس عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، المعروف بما يمثله من زيّ الفرد الخارجي، الذي يعكس، في فترة تاريخية ماضية، مهنة الفرد وانتماءه الطبقي، ومركزه الاجتماعي في الدولة العثمانية. وكان الهدف من إصدار هذا القانون، إلغاء ما فرضته الدولة والمجتمع، على أن يكون غطاء الرأس للذكور واحداً من دون استثناء مهما كان جنسه أو دينه أو حرفته، باستثناء رجال الدين من المسلمين وغير المسلمين من طوائف اليهود والنصاري (١١٥). كما تمّ إلغاء عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م فروض (ضريبة)

⁽٩) شمل إصلاح الباب العليا الذي تألف بجلس نظار أو وكلاء وزراء عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٣٨م الداخلية والمعدلية والمالية والخارجية والنافعة (الأشغال العامة) والتجارة، وتألف بجلس الشورى عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م للراسة مشاريع القوانين. وأجري تعداد للسكان ومسع للأراضي من أجل توزيع عادل للضرائب، وبدأ تطبيقها للراسة مشاريع في ولاية بورصة. وقد صنف موظفو الدولة في ثلاث فئات: الكوادر المدنية، قلمية أو ملكية، والكوادر العسكرية (سيفية)، والكوادر الحقوقية الدينية (علمية). وتتبع الأولى الصدر الأعظم، والثانية القائد العام للجيش (سر عسكر)، والثالثة شيخ الإسلام، وصنفت كل فئة في تسع درجات، وحلّد لكلّ درجة راتب معين. وخضعوا جميعاً لقانون جزائي، وتولى إصلاح الجيش ضباط ألمان وإنكليز، وقسم الجيش إلى سلاح مشاة، وسلاح فرسان، ومسلاح مدفعية، وقوة احتياط (رديف). وتمكن السلطان محمود من ثلافي أخطاء من سبقه من السلاطين، وقضى على الإنكشارية عام ١٤٢١هـ/ ١٨٢٦م، فأحدث ارتياحاً عاماً لدى الناس جميعاً، وأصلح نظام التعليم الذي كان يدره ويشرف عليه علياء الدين، فأنشأ مدارس رشدية (ثانوية) لاستقبال خريجي المدارس التقليدية، وأنشأ مدرسة التعليم القضائي، ومدرسة العيم الأدي عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ومدرسة الطب، ومدرسة الجراحة، ومدرسة المهندسين العسكرين، ومدرسة المعلى البحرية، ومدرسة العلوم العسكرية التي تحول إلى المدرسة الجراحة، ومدرسة العيم عد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٩ ـ ١٨٣٩) (القاهرة: إدارة التراث الإسلامي، ١٩٧٥)، ص ١٨٦ وما بعدها؛ ياغي، المدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ١٩٧٤. والعريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٣٠٠.

⁽١٠) أسبريدون، أحوليات فلسطين (١٨٢١ ـ ١٨٤١م). عَمِلَة الجَمعية الشرقية لفلسطين: العدد ١٨، ١٩٣٨)، ص ٨.

⁽۱۱) دونالد كواترت، الدولة العثيانية، ۱۷۰۰ ـ ۱۹۲۲م، تعريب أيمن أرمنازي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

المرور بين الولايات التي كان يستفيد منها الموظفون العموميون الذين يفرضون على السكان دفعها، وهذا الإجراء يبلغ كل السكان، وليس أهل الذمة فحسب، ونص الفرمان الصادر من السلطان بهذا الخصوص على بطلان كل متحصّل من جباية للأموال إلا ما هو متحصل من العادة المعتادة على أهل الذمة (١٢٠)، ومنها العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود القاطنين في القدس (١٢٠)، والجزية المفروضة كل سنة، وما هو خارجها يُعدّ ضرائب غير شرعية (غير قانونية) يمنع أخذها من اليهود والنصارى، وأن يسمح لهم بإدارة حياتهم من دون تكدير. ولكن الباشوات والحكام الإداريين لم يطيعوا الأوامر الآتية من السلطان بهذه الشؤون (١٤٠)، لأنها تؤثر فيهم بشكل مباشر كمتنفذين مستفيدين من إبقاء النظام القديم قائماً كما هو.

كما أن السلطان قام بإلغاء أسلوب التحصيل القديم للجزية، حيث أصبح تحصيل مال الجزية عن طريق لجنة مشكّلة من القاضي والحكام المسلمين وأعيان الذميين (۱۰) وكان الأسلوب القديم للتحصيل القائم على ما يتحصل على الفرد الذمّي مقروناً بحالته المادية، فإذا كان من أهل الطبقة العليا يدفع أعلى قيمة، وإذا كان متوسط الحال يدفع القيمة الوسطى، وإذا كان من الطبقة الأخيرة، أي ميسوري الحال، يدفع أدنى قيمة (۱۱)، وهذه القيمة كانت في السابق غير ثابتة ومستقرة (۱۷).

ولم تصادف إصلاحات محمود الثاني إلا نجاحات جزئية (١٨)، لأنها كانت تعتمد في الإصلاح على الأسلوب الغربي، وترك المؤسسة الدينية من دون إصلاح، ولأنها ركزت على الشكل دون التعمق في إجراءاتها. ولكن لا نستطيع أن ننكر أثر هذه الإصلاحات في حال انتشارها داخل المجتمع، حيث مهدت الطريق للاتصال مع الغرب، وكانت تأذن بتغييرات جذرية بنيوية وإدارية لتلك التي جرت منذ أيام السلطان سليم الثالث. وكان مخاضها صدور خط شريف كلخانة في عام ٢٥ شعبان ١٢٥٥ه/٣

⁽١٢) مصطفى، في أصول التاريخ العثباني، ص ١٩١.

⁽١٣) انظر: البند (٣) من المبحث الثالث بعنوان: «العادة المعتادة على وقف اليهود القاطنين في القدس»، في هذا الفصل.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (\\\ \xi\) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 146.

⁽١٥) مصطفى، في أصول الناريخ العثماني، ص ١٩١.

⁽١٦) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٢٢هـ/٢ أيار/مايو ١٨٠٧م، من ٦٤.

⁽١٧) انظر : البند (٢) من المبحث الثالث عن الجزية المفروضة على يهود القدس في هذا الفصل.

⁽۱۸) سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٢٧، ومصطفى، في أصول التاريخ العثمان، ص ١٩٦.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩م (١٩١) في حدائق قصر طوب قبو المعروف باسم جولخانة (قصر الزهور) الذي أعلن عن أسس تنظيم الدولة، وسُمح فيها لكبير حاخامات اليهود بحضور هذا الاحتفال والإعلان عنه (٢٠٠)، وكانت إيذاناً بتحويل الدولة العثمانية من دولة تعتمد القانون المدني الحديث (٢١٠). في حين أن إصلاحات الحكم المصري في بلاد الشام، منحت غير المسلمين حرية أكبر، وقد وصفها بن أريه (Ben-Arieh) بأن النصارى والمسلمين تمتعوا في سورية وفلسطين بالظروف نفسها، أكثر من السكان اليهود، الذين تحسّنت ظروفهم بلا شك في بعض الجوانب بالمقارنة بما كان في الماضي، ومن حين إلى آخر، بحيث سمح لهم بترميم كنسهم أو إنشاء كُنس جديدة. كذلك كان لليهود ممثلون عنهم في المجالس المحلية الجديدة التي أنشأها إبراهيم باشا، وأعطوا رسمياً مكانة متساوية أمام المحاكم المدنية الجديدة. وأمر إبراهيم باشا الحكام المسلمين بشكل صارم أن لا يقوموا بجباية ضرائب الجديدة. وأمر إبراهيم باشا الحكام المسلمين بشكل صارم أن لا يقوموا بجباية ضرائب أو إتاوات غير قانونية من اليهود (٢٢).

وكان من أهم نصوص خط كلخانة تساوي جميع رعايا الدولة أمام القانون، مع المحافظة على الشريعة في الوقت نفسه، بمعنى المساواة بين جميع رعايا السلطان: «وما يميز رعيتنا من المسلمين وغير المسلمين هو المساواة الممنوحة من قبلنا، والرعاية للجميع بلا تفريق في هذه القوانين (۲۳)، والقضاء على كل حواجز الملل السابقة، وتوفير الإخاء بين كل الرعايا العثمانيين، بهدف تقوية الدولة، وتعزيز ولاء المسيحيين واليهود لها، وإضعاف النزعات الانفصالية. ولكن المسلمين لم يرحبوا بهذه الإجراءات التي اعتبروها تنازلات من الدولة حصل عليها غير المسلمين، الأمر الذي أثار السكان المسلمين، في حين تحرّكت آمال المسيحيين بالثورة والاستقلال عن الدولة العثمانية (۱۲).

ومع ذلك، نتج من إصلاحات السلطان محمود الثاني آثار غيّرت من أوضاع غير المسلمين في المستقبل، فأنشأ عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م مجلس الأحكام العالية، المسؤول

⁽١٩) العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٣٣.

⁽٢٠) مصطفى، المدر نفسه، ص ٢٠٠.

⁽٢١) البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل النستور وبعده، ص ١٢ ـ ١٣.

Ben-Arieh, «The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty Years of (YY) the Nineteenth Century According to Western Sources,» p. 148.

⁽٢٣) العريض، تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٣٦.

⁽٢٤) مصطفى، في أصول التاريخ العثاني، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

عن إصدار اللوائح والقوانين الجديدة، واشترك فيه غير المسلمين، وتحوّل إلى مجلس للدولة عام ١٢٨٥ه/ هـ/ ١٨٦٨م(٥٠٠).

ويعتبر مشروع السلطان محمود الثاني للإصلاح ممهداً لإصلاحات جديدة، كإصدار خط همايون في ١١ جمادى الثانية (١٢٧٢هـ/ ١٨٨ شباط/ فبراير ١٢٧٧هـ/ ١٨٥٦م)، الذي أعلن فيه المساواة بين جميع الأديان في الدولة العثمانية، ومنح المواطنين العثمانيين فرصاً متساوية في دخول المؤسسات التعليمية، والمساواة في المعاملة أمام القانون، إذ ألغى خط همايون النظام الملّي ووضع مكانه سلطة الحكومة وقوانين مدنية (٢١٦ جرّت آثارها بتغيير نفوذ الذمّي بشكل ملحوظ. وأيضاً، تم إصدار القانون التجاري عام ١٢٦٦ه/ ١٨٥٠م، وهي محكمة تنظر في القضايا التجارية والدستور الجديد، وكذلك إصدار مجلة الأحكام العدلية (١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م)، كما صدر قانون التمليك للأجانب وغيرها من الإصلاحات (٢٧٠).

وهذا يعني كثرة الاختراقات الأجنبية للسيادة العثمانية منذ نهايات القرن ١٨هـ/ ١٨م، التي شوّهت كثيراً في النظام العام العثماني وفي النظام الملّي، وغيّرت في مفاهيمه ومرتكزاته بناءً على مركزية الحضارة الغربية، كمحاولة لفرض سيطرتها على الثقافة العربية الإسلامية، وإثارة الأقليات الدينية، متزامناً مع قوتها السياسية والاقتصادية. فقد مكّنتها من خلق صيغ مزدوجة ضمنياً في الأنظمة العثمانية المتعددة والمتنوّعة، نتيجة تأثيرات البيئة الجغرافية والنماذج الإصلاحية الأوروبية (٢٨).

وقد طرأ تحول على نظام الملة العثماني في المعاملة الإثنية داخل الدولة العثمانية، إذ كان له انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على سكان القدس، فأصبحت المعاملة الإثنية الجديدة كأحد التشكيلات الاجتماعية، والإدارية، والاقتصادية، المفروضة

⁽٢٥) المصدر نفسه، ص ١٩٥٠.

⁽٢٦) عصام نصار، وحكم تركيا الفتاة: دراسة في ضوء مصادر علية، ترجمة سميح حمودة، حوليات القدس، السنة ٩، العدد ١٢ (٢٠١١)، ص ٨.

⁽٢٧) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، ١٩٨١)، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٨.

⁽٢٨) سيار الجميل، «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن ١٨ الميلادي، الحياة الإدارية التي تبرز القوميات ودور الأقلبات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ورقة قُدِّمت إلى: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية، تجميع ومراجعة عبد الجليل التميمي (زغوان: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ١٢٥.

على الدولة والمجتمع، والدور الذي أدته الدبلوماسية الأجنبية في ربط كل المقوّمات، التي تمتلكها الإثنية اليهودية الدينية، بمصالح الدول الأجنبية، فزادت من قوة الطوائف اليهودية في القدس الاقتصادية، والاجتماعية، إذ ارتبطت بشكل مباشر بتزايد الحماية الأجنبية (٢٩) على يهود القدس، وظهرت نتائجها عربياً منذ بدايات القرن ١٤هـ/ ٢٠م.

ومع تقدم الفترة التي تناولتها الدراسة، بدأت تتزايد أهمية طائفة سكناج القدس، الذين لم يكتفوا بعمليات الشراء المقتنة، بل أخذوا يطالبون متسلمية القدس الشريف بتاريخ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، بمنحهم مزيداً من الصلاحيات في جميع أمور البيع والشراء (٢٠٠). وهذا ما سنراه في بنية هذا الفصل.

ثانياً: ملكية يهود القدس

قننت إدارة الحكم المصري من عمليات البيع والشراء لطائفة البهود في القدس الشريف، وهذا واضح من رد مجلس متسلّمية القدس الشريف في عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧ م على طلب طائفة السكناج بحرية البيع والتجارة به "أن هذا ما سبق لها أمثال، وبالوجه الشرعي أيضاً، غير مساعد للمستأمنين المذكورين في جميع ما يستدعون (٢١٠).

ومع ذلك، فقد تتبع الباحث بعض حجج البيع والشراء الخاصة بيهود القدس، وبالذات يهود السكناج، حيث بدأ يهود السكناج في عمليات الشراء بشكل لافت منذ عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، أي قبل تاريخ المعروض الذي قدمه السكناج بنحو أربعة أعوام، كدليل على أن ما اشتروه غير كافٍ، ويرغبون في مزيد من عمليات الشراء.

وحفاظاً على سيطرة السلطة العثمانية المباشرة على ريعها الاقتصادي من الأراضي، وعدم مخالفتها للأعراف التي ورثتها الدولة عن أسلافها، لم تسمح للأجانب بحق التملك، إلا بعد عهد التنظيمات وصدور قانون الأراضي ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م(٢٣)،

Charles Issawi, «The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth (7 4) Century,» in: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society (New Yorks: Holmes and Meier Publishers, 1982), p. 273.

 ⁽٣٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٤ صفر ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أيار/مايو ١٨٣٧م،
 بر ٩٦.

⁽٣١) السجل نفسه، ص٩٦.

⁽٣٢) ألكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦_١٨٨٢م، ترجمة كامل العسلي، ط ٢ (عيّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٣)، ص ١٣٣ _ ١٣٤.

وقانون تمليك الأجانب في عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، الذي فتح الباب على مصراعيه لتملّك الأجانب في الأملاك العثمانية بحق البيع والشراء (٢٣).

تنقسم أراضي الدولة العثمانية في جميع ولاياتها إلى قسمين: الأول الإقطاعات المخاصة، والزعامات، والتيمارات، والثاني الأراضي التي تُعطى للملتزم، لقاء مبلغ من المال يدفعه سنوياً جراء التزامه بأداء واجباته تجاه الدولة وقت السلم ووقت الحرب. واستمر هذا النظام قائماً في كل الولايات العثمانية حتى أصبحت مهام الملتزم بيد والي الشام، ومنه إلى السناجق التابعة له (٤٦٠). فذكرت حجّة شرعية عام ١٧٤٧هـ/ ١٨٣١م أن عدد تيمارات القدس الشريف تبلغ ٨٦ تيماراً، ويذهب جميع محصولها وربعها إلى جانب المخزينة العامرة الملوكية، على شكل مصروفات لمعارف العساكر المنصورة المحمدية، التي أوردت مع المرسوم دفتراً يضم أسماء التيمارات في سنجق القدس الشريف (٢٥٠).

وأما في عهد محمد علي، في فترة حكمه لبلاد الشام، فقد ألغى نظامي التيمار والالتزام، واستحدث الجريدة لتسجيل حدود الأراضي سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، إذ اختصت بضبط مساحات الأراضي، وإحصاء القُرى الخربة والعمل على استصلاحها(٢٦٠).

١ ـ البيع والشراء وأملاك اليهود

لم يكن ملحوظاً قبل نهايات أربعينيات القرن ١٣ه/ ١٩م اشتغال اليهود بالزراعة، واعتمادهم عليها في حياتهم الاقتصادية كأسلوب يعتاشون منه. وهذا ما أفادت به السجلات الشرعية التي دلت على قلة حجج ملكيات الأراضي الزراعية والحواكير التي يمتلكها يهود القدس بمختلف أنواعها، ومنها: البستان، والكرم، والحاكورة، والمزرعة، علماً أنها أوردت بعض حجج البيوع التي تخص يهود القدس في العقارات، ودور السكن والبيوت، وحجج دور الإيجار لسكن اليهود والرهن.

ولم يكن لليهود العثمانيين (طائفة اليهود) في القدس الشريف أطماع استيطانية قبل ثلاثينيات القرن ١٣هـ/ ١٩م، والشاهد قلة الأراضي الجارية في ملكهم، وقلة

⁽٣٣) إبراهيم الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٣٣هه/١٥١٦م-١٣٦٥هم/١٨٩٧م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار (الجامعة الأردنية)، السنة ٢، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ١١٩-١٢٠.

⁽٣٤) هند أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، ٩٣٧_٩٣٧هـ/ ١٥١٦_١٩١٨م (عمّان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٢.

⁽٣٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٥، رقم الحجة ٢، ١٢٤٧ه/ ١٨٣١م، ص ٧١.

⁽٣٦) أبو الشعر، المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

إقبالهم على شراء الأراضي الزراعية قبل هذا التاريخ، وخاصة أن أغلب اليهود يسكنون في مراكز المدن (۲۷) الفلسطينية (۲۸)، فهم يعتمدون في معاشهم على المساعدات المالية القادمة من الدول الأجنبية، وممارسة بعض الأعمال المهنية والحرف الصناعية. لذا لم يكن اعتمادهم بالأساس على الزراعة، حيث بدأ اهتمامهم بممارسة العمل الزراعي بعد أربعينيات القرن ۱۳ه/ ۱۹م، كما أشرنا سابقاً.

ولم تقتصر عمليات البيع ليهود القدس داخل حارة اليهود فقط، بل تجاوزتها إلى مناطق مجاورة خارج حارتهم، إلى حارات ومحلات مجاورة، مثل: محلة الريشة، ومحلة الشرف، التي تركّز فيها الوجود اليهودي منذ القرن 18/11 م. وبعد ثلاثينيات القرن 11/11 م بدأ يظهر الاهتمام اليهودي في محلات غير المحلات المعروفة عنهم في القدس الشريف، وتركّزت بشكل أساسي خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في محلة باب حطة، وخط باب حطة 11/11 اللذين أشارت إليهما سبع حجج شرعية بين عامي محلة باب حطة 11/11 المراب القريبان من سور الحرم القدسي من جهة الشمال، وكذلك خط مرزبان 11/11 القريب من محلة باب القطانين وحارة الجوالدة من جهة الشمال البعيد من محلة اليهود 11/11 القريب من محلة باب القطانين وحارة الجوالدة المنطقة القريبة من الحرم المقدسي، وهي المنطقة التي يقع فيها حائط البراق، التي لهم فيها اعتقاد بالموروث الديني 11/11 وزاد توسع اليهود وترسخ فكرة الاستيطان في حارات أخرى بعد تاريخ الفترة التي تناولتها الدراسة كحارة باب العمود، بحسب ما جاء في

(٣٧) يعقوب لانداو، تاريخ يهود مصر في الفترة العثهانية، ١٥١٧ ــ١٩١٤م، ترجمة جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد؛ تقديم ومراجعة عمد خليفة حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٦٠.

(٣٨) انظر الجندول الرقم (٣- ١) أملاك اليهود في الأراضي الزّراعية، والجندول الرقم (٣-٣) سركة شراء مساكن وييوت اليهود، والجندول الرقم (م- ١) عن الملك والإيجار في الملحق الأول في نهاية هذا الكتاب.

⁽٣٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٤، ١٩ ربيع الثاني ١٧٤٩هـ/٥ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣م، ص ١٦٣ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، أواسط محرم ١٢٥٠هـ/أيار/مايو ١٨٣٤م، ص ١٨٦١ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، محرم ١٢٥٠هـ/أيار/مايو ١٨٣٤م، ص ١١٥ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، ١٥ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٤ شباط/فبراير ١٨٣٥م، ص ١٨٠ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، ١٥ شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/فبراير ١٨٣٥م، ص ١٨٠٠.

⁽٤٠) انظر: الجدول الرقم (٣-٢) عن حركة الشراء ليهود القدس.

⁽٤١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٧هـ/ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢١م، ص ١٣٣.

^{ُ (}٤ُ٢) انظرُ خارَّطة المحلات والحارات والحطوط والأزقة، في المبحث الثاني عن عملة اليهود في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

⁽٤٣) الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثباني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٢٢هـ/ ١٥١٦م_ ١٣٦٥هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١١٤.

حجة شراء شرعية لـ «إبراهيم هارون اليهودي المستوطن في القدس تبعة دولة فرنسا... جميع الدار... القائمة البناء بمحلة الواد بخط أمام السلطان... (١٤١).

وقد أثبتت السجلات الشرعية أن معظم حالات الشراء الخاصة بيهود السكناج اقتصرت تقريباً على محلة باب حطة وخط باب حطة، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح تساؤل: لماذا أقبل يهود السكناج على الشراء في محلة باب حطة وخطها؟ وما هو القصد من طلب السكناج المقدم إلى مجلس الشرع ومتسلمية القدس من أجل الاستئذان والسماح لهم بممارسة كل أشكال التجارة وأمور البيع والشراء، الذي رفضه مجلس الشرع، وكذلك الإدارة المصرية، ولم يسمح لهم بممارسة إلا ما هو مسموح للتجار الأجانب، كما هو متعارف عليه في السابق، مع العلم أن الأمر الآن لن يخرج عن هذا الواقع؟

وقد ارتبطت عملية شراء يهود السكناج لدور السكن في باب حطة بسياق الانفتاح الإداري وشكل الحكم في الإدارة المصرية، المختلف عما كان عليه الأمر أيام الحكم العثماني للقدس قبل مجيء الحكم المصري إليها، إضافة إلى تزايد تدخل قوة الدبلوماسية الأجنبية (الامتيازات وقوانين الحماية وإنشاء القنصليات) في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وارتباط المصالح الأجنبية بمصالح اليهود في القدس، أو بسبب قداسة باب حطة، ومخالفة اليهود أمر الله ونبيه موسى (هي)، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئتُمْ رَغَداً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾(٥٠).

اختلف اللغويون والمفسّرون على قصد الله بالقرية والباب وحطة، حيث اتفق جمهور المفسّرين على أن القرية هي بيت المقدس، وآخرون على أنها أريحاء، وهي قرية من قرى بيت المقدس، وقيل عند البعض إنها من قرى الشام. والباب الذي أمروا بدخوله هو باب في بيت المقدس يعرف اليوم بباب حطّة، وقيل هو باب القبة التي كان يصلي إليها موسى وبنو إسرائيل الذين أمروا بالسجود عند الانتهاء إلى الباب شكراً لله وتواضعاً، ولا يفيد السجود هنا معنى السجود الحقيقي بوضع الجبهة على الأرض، لأنه لا يمكن الدخول والسجود في الوقت ذاته من باب ضيّق، كما وصف، وإنما هو استجابة

⁽٤٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٥٩، شعبان ١٢٨٩ه/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٢م، ص ٢٦٠ نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

⁽٤٥) القرآن الكريم، (سورة البقرة،) الآية ٥٨.

للأمر الإلهي. وحطة معناها أَخْطُط عنا ذنوبنا، أو أغفر لنا خطايانا، وحرّفها اليهود إلى حنطة من باب الاستهزاء(٢١).

كانت معاملات اليهود في البيع والشراء قبل عام ١٧٤٩هـ/ ١٨٣٣م الهادفة إلى تملّك الأراضي والعقارات محدودة ومألوفة، لكن بعد الحكم المصري للقدس، وارتفاع ضغوط الدبلوماسية الأجنبية على الدولة العثمانية، تزايد بشكل واضح إقبال اليهود على شراء العقارات، وهو ما لاحظته متسلّمية القدس والإدارة المصرية، من خلال المعروض الذي قدمه وكيل طائفة السكناج لمتسلّم القدس، يطلب فيه منح اليهود الأجانب حرية البيع والشراء (٤٠٠)، والترخص لهم بشراء الأملاك والأراضي الزراعية، وجميع أمور البيع والشراء بمختلف أنواعها، حتى يتمكّنوا من الشراء بحرية مطلقة من دون قيد أو شرط، وبضمانة من الإدارة المصرية ومتسلّمية القدس، وهذا حصل كله قبل صدور قانون حرية الامتلاك للأجانب عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م.

وجاء نصّ مرسوم وكيل طائفة السكناج بتاريخ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م كما يلي:
الفتخار الأماجد الكرام، ذوي الاحترام، ولدنا العزيز مصطفى آغا السعيد، مسلم القدس الشريف حالاً، إنه بهذه الاثنا [الأثناء]، ورد لنا تحرير من جناب محبنا مير اللوى [اللواء] بحري بك، ومن طيه جرنال وارد من مجلس القدس الشريف، والجرنال المرقوم، مبيّن على معروض متقدم للمجلس من وكيل طايفة [طائفة] السكناج بالقدس الشريف، بقصد الإعلام، بأنه هل يترخص لهم بمشترى الأملاك، وأراض للزراعة، وتعاطي الحرث والزرع، وتعاطي البيع والشرا [الشراء]، وبيع الأغنام والأبقار، وتعاطي مصابن، ومعاصر بناء [وبناء المعاصر]، يدفعوا المرتب للميري مثل الرعايا. هذا مضمون استعلامهم، وفهمنا كيفية جواب المجلس، بأن هذا ما سبق لها أمثال، وبالوجه الشرعي أيضاً، غير مساعد للمستأمنين المذكورين في جميع ما يستدعون، حيث أراضي تلك الديار دموية (...) لا يوافق حكم الشريعة، ما عدا تعاطي البيع والشرا [الشراء] بالتجارة الذي يجلبوها من بلادهم من أنواع التجارة حكم أمثالهم الذميين في السوق، بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها. هذه ملخص مجاوبة بأن هذه أعمال يتعاطوها الآن، فما أحد يمانعهم [يمنعهم] بها.

⁽٤٦) انظر: محمد بن علي بن الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، حققه وخرّج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٩٤)، ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

^{ُ (}٤٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٤ صفر ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أيار/ مايو ١٨٣٧م، ص ٩٦.

المجلس المبسوط بصورة المذاكرة المرقومة، وهذه المجاوبة من المجلس فهي بالحق والطريقة والمجاوبة لهم بذلك البيع والشرا [الشراء]، بالسوق قياس أمثالهم الذميين، فهذا ليس لهم معارضة به، فيلزم والحالة هذه، افادة مجلس القدس بذلك، لكي يكون معلوما عند حضرت أرباب المجلس أن جوابهم بذلك بمحله، مختوم بختم الاعتماد، مرهم مصره (٢٤).

بالنظر إلى موضوع الحجّة، نجد مسوّغات موضوعية لطكب طائفة السكناج التعاطي في جميع أمور البيع والشراء، وخاصة أنه لم يكن مسموحاً لليهود الأجانب (من خارج رعايا الدولة العثمانية)، الذين سمّوا بالمستأمنين، شراء الأراضي الزراعية والحرث والزراعة «بأن هذا ما سبق لها أمثال» (٤٩١)، التي تتقاطع مسبباتها مع خضوع اليهود في القدس الشريف للحماية الأجنبية، وربطهم بمصالح هذه الدول، ودعوة السير بالمرستون (Palmerston) للسلطات العثمانية بالسماح لليهود بتعاطي كافة أمور البيع والشراء، وبالأخصّ الزراعة وشراء الأراضي الزراعية.

ذكر العارف قبل هذا التاريخ عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م أن السير موسى حايم مونتفيوري (Haim Montefiore)، أحد كبار اليهود الإنكليز، ذكر في مذكّراته أنه «حاول إقناع إبراهيم باشا وأبيه محمد علي أن يؤجّرا أرضاً مساحتها خمسون فداناً وماثتي قرية من قرى فلسطين لخمسين عاماً»(٥٠)، الأمر الذي يدل على قناعة البريطانيين بتوافق المصالح البريطانية مع اليهود في حلّ المسألة اليهودية، التي بدأت تظهر بوادر حلها على حساب العرب جميعاً، وأهل فلسطين والقدس خاصة.

وتؤشر الحجّة إلى مقدار الحرية والسماحة التي منحت لغير المسلمين من كل الطوائف والأديان «مبيّن [مبيناً] على معروض متقدم للمجلس من وكيل طايفة [طائفة] السكناج بالقدس الشريف، بقصد الإعلام بأنه هل يترخص لهم بمشترى الأملاك... مثل الرعايا»(٥٠). وهذا ما لاحظه الباحث في حجج السجلات الشرعية، من حادثة الاعتداء على المسجد الأقصى(٥٠)، وتنامي علاقات الكراهية والأحقاد بين المسلمين واليهود في

⁽٤٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٤ صفر ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أيار/ مايو ١٨٣٧م، ص ٩٦.

⁽٤٩) السجل نفسه، ص ٩٦.

⁽٥٠) عارف العارف، تأريخ القدس، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٤)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

 ⁽٥١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٤ صفر ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أيار/مايو ١٨٣٧م،
 ص ٩٦.

⁽٥٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

القدس والولايات العربية كافة، جراء إجراءات الإدارة المصرية، وطلب السكناج تعاطي جميع أمور البيع والشراء.

كما أكد ردّ مجلس القدس الشريف والحاكم الشرعي الذي وافق عليه محمد علي باشا بعدم السماح لليهود الأجانب بتعاطي جميع أمور البيع والشراء غير ما هو مسموح به للأجنبي سابقاً، وحالهم حال بقية الأجانب من خارج رعايا الدولة العثمانية التي لم تسمح لهم سابقاً، ولا الآن، بتوسيع حركة بيعهم وشرائهم المخالفة للحكم الشرعي، ويحسب ما جرت عليه العادة في الأعراف العثمانية: «لا يوافق حكم الشريعة، ما عدا تعاطي البيع والشرا [الشراء] بالتجارة الذي يجلبوها [يجلبونها] من بلادهم من أنواع التجارة حكم أمثالهم الذميين في السوق، بأن هذه أعمال يتعاطوها [يتعاطونها] الأنهاء الأنهاء الأكيد أن الإدارتين المصرية والعثمانية كانتا تعلمان تماماً المخطط البريطاني واليهودي، ومخاطر الموافقة على مثل هذا الطلب، بتوسيع حرية تملك الأجانب، بالذات اليهودي، في أمور البيع والشراء داخل القدس، وهو ما أكده رفض السلطات العثمانية عروض بالمرستون، وكذلك الإدارة المصرية رفضت طلب يهود السكناج في القدس الشريف، حيث أشارت مكاتبة بتاريخ ١٩ محرم ١٩٥٣هه ٢٥ رفض نيسان/ أبريل ١٨٥٧هم، من محمد علي باشا إلى قاضي القدس محمد شريف، أنه نيسان/ أبريل ١٨٥٧م، من محمد علي باشا إلى قاضي القدس محمد شريف، أنه مسوغ شرعي لهذا العمل أداه.

ومع نهاية الإدارة المصرية في القدس، تراجع موقفها عن عدم السماح لليهود السكناج في استملاك الأراضي الزراعية، حيث ذكرت مراسلة من أحمد دزادار، متسلم القدس بتاريخ ١٢٥٥ه/ هم/ أي مجلس شورى القدس وقاضي القدس بالسماح ليهود السكناج بشراء الأراضي في القدس (٥٥)، الذي تزامن مع استعداد الباب العالي لاستعادة القدس من الإدارة المصرية، وتزايد ضغوط القناصل على محمد علي باشا، بالخضوع لمطالبهم.

⁽٥٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، رقم الحجة ٢، أواتل ذي القعدة ١٢١٩هـ/ أواتل شباط/ فبراير ١٨٠٥م، ص ٧- ١٤ ٢٧ محرم ١٢٥٣هـ/ ٣ أيار/ مايو ١٨٣٧م، محفظة عابدين ٢٥٥، الرقم ٢٦. انظر: أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، ٤ مج (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٧)، مج ٣، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

⁽٥٤) 19 محرم ١٢٥٣هـ/ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٨٣٧م، محفظة عابدين، دفتر ٢١٤، الرقم ٩٨. انظر: رستم، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

⁽٥٥) ٨ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٢١ حزيران/يونيو ١٩٣٩م، محفظة عابدين ٢٥٧، الرقم ١٤٥. انظر: رستم، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٣.

أ_ الأراضي (البساتين والحواكير)

أشارت سجلات القدس إلى أن ملكية اليهود للحواكير والبساتين كانت قليلة ونادرة، فجاء ذكر بعضها من قبيل التحديد وتعيين العقار أو الملك، ليصبح معروفاً لدى الأطراف المعنية به، كالبائع والمشتري، وفي دعاوى النزاع، وغيرها من أنواع الحجج الشرعية التي أوردتها السجلات. وبقصد تثبيت الحقوق، والحفاظ على واردات الدولة، وضبط نفقاتها، بحسب المتحصّل لديها أو ما يمكن تحصيله.

(١) الحواكير

الحواكير، ومفردها حاكورة، هي عبارة عن لواحق ملتصقة بدور السكن، ذات مساحات صغيرة، تزرع بأنواع من الأشجار المثمرة، مثل: الزيتون، والرمان، والليمون، واللوز، والبرتقال، وغيرها من صنوف الأشجار، ولا يمكن اعتبارها أراضي ذات مردود اقتصادي كبير، لمحدودية المساحة وضعف إنتاجها بشكله الاقتصادي، وهي لا تكفي سوى سد حاجة أهل الدار، لأن زراعتها ليست بقصد البيع والربح^(١٥)، إضافة إلى ما تضفيه من طابع جمالي وأريحية للنفس، خاصة مع وجود الريف والأراضي الزراعية خارج المدن.

وقد سجلت حجّة شراء شرعية بتاريخ ١٢١٩هـ/ ١٨٠٥م لعبد الله بن قاسم مصطفى من بايعه رمضان القضماني، الوكيل الشرعي من قبل ابن عمه عبد الله بن مصطفى القضماني، الدكان الذي اشتراها، والواقع في القدس الشريف، أنه يقع أمام باب حاكورة اليهود(٢٠٠)، ولم تفصل الحجّة هذه الحاكورة ومن يملكها، بل الداعي إلى ذكرها كان من قبيل تحديد الدكان المباعة.

ووردت في حجّة أخرى الإشارة نفسها، حيث ذكرت حجّة وقف شرعية بتاريخ الاجره ١٨١٣هـ/ ١٨١٣م، لحسين بك، أنه أوقف جميع الدار القائمة البناء في القدس الشريف، المشهورة بدار وقف اليهود، والمعروفة باسم دار خديجة، والتي يحدّها من الغرب

⁽٥٦) أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، ٩٢٢ _١٣٣٧ هـ/ ١٥١٦ _١٩١٨م، ص ٢٨٤.

⁽٥٧) مسجّلات عجمة القدس الشرّعية ٢٨٧، رقم الحجة ٢، أوائل ذي القعدة ١٢١٩هـ/ أوائل شباط/ فبراير ١٨٠٥م، ص ٧_٨.

حاكورة اليهود^(٨٥)، وقد اقتصرت فيها حجة الوقف على ذكر ملكية اليهود للحاكورة، ولم تزد على ذلك.

والظاهر أن مسألة الملكية للحواكير في عموم المنطقة والقدس الشريف معروفة ومنتشرة في القدس بين أملاك المسلمين أكثر منها بين أملاك اليهود، حيث دلّت الحجج الشرعية على ملكية نادرة للحواكير من قبل يهود القدس، وتؤشر ندرتها إلى ما ذهب إليه الباحث عن قلة ملكيتهم لدور السكن، خاصة قبل الحكم المصري للقدس، لأن الحواكير تعتبر لواحق تتبع دور السكن في الغالب.

(٢) الأراضي الزراعية

أما عن ملكية اليهود للأراضي الزراعية، فقد أشارت حجّة شراء شرعية بتاريخ ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م إلى أرض لليهود، والمشار إليه في الحجة هو «الحاج يوسف (...) المتولي على أولاد المرحوم الحاج عساف الوعري بمالهم نفسهم دون مال غيرهم سوية بينهم من السيد خليل ابن المرحوم إسماعيل المغربي الوكيل عن قبل أمه بهجة المخدرات السيدة طرفنده بنت حسن آغا ...، وذلك جميع الحصة الشايعة [الشائعة] وقدرها ثلاثة قراريط ونصف وربع قيراط، من أصل كامل أربعة وعشرين قيراط [قيراطاً] في جميع غراس الزيتون القايم [القائم] أصوله بأرض اليهود، الكاينة [الكاينة] بواد [بوادي] الجوز، ظاهر القدس الشريف ...ه(٥٠).

وحدّدت حجة بتاريخ ١٢٤١ه/ ١٨٢٥م إسقاط حق المزارعة بحق كل من سلامة (...)، وصالح العدل، ومصطفى زيادة، وحمودة صبيح، وعبد الجواد العباسي، وبقية أهالي قرية سلوان، وأسقطوا حقهم في جميع مزارعة الأرض الكاينة [الكائنة] ظاهر مدينة القدس، الواقعة بأرض سلوان، المعروفة الصلوخية [بالصلوخية]، يحدّدها... ومن الشرق أرض بيد اليهود...ه(٢٠٠).

وبيّنت حجة وقف بتاريخ ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، وقفتها السيدة أمونه بنت [الصُر] تاج الدين آغا الجاعوني، في ما تملكه وجاري في ملكها لثماني حجج شرعية، ومن بينها

⁽٥٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٣، أواخر محرم ١٢٢٩ه/كانون الأول/ديسمبر ١٨١٣م، ص ٦٢ - ٦٣.

⁽٥٩) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ١، أوائل جمادى الأولى ١٢٣٢هـ/ آذار/ مارس ١٨١٧م، ص ٨٠.

⁽٦٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٠، رقم الحجة ٢، ١٢٤١ه/ ١٨٢٥م، ص ٩٨.

إيقافها للحجة السابعة، وقدرها أربعة قراريط في جميع غراس كرم يهودية الواقع في ظاهر القدس الشريف من الجهة الشمالية(٦١).

ومن الملكيات التي اشتراها اليهود وبيعت لهم بيعاً، حجة شراء بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م: «اشترى الذمي أبرام أليه ولد الذمي بخور أليه اليهودي، بماله لنفسه دون مال غيره، من صبح بن أحمد (...)، من أهالي قرية صوبا(١٢)، الحاضر معه بالمجلس الشرعي، فباعه بيعاً باتاً له، وجار في ملكه، وطلق حيازته الشرعية، وأيل [وآل] إليه إرثاً من والده المرقوم، ويده واضعة على ذلك إلى حين صدور هذا البيع البات، وذلك جميع البستان تحت قرية عين صويا، المشتمل على سبعة [سبع] أشجار برتقالات [برتقال]، وشجرة ليمون [وثلاث أشجار نرنج]. يحدد قبلة بستان إبراهيم الدجاني، وشرقاً بستان عبد الله مصلح، وشمالاً بستان محمد (...)، وغرباً بستان جاد الله اسمعيل [اسماعيل]، بجميع حقوق ذلك كله، وطرقة، وجدرة، ومنافعة، وما عرف به ونسب إليه، وبكل حق هو لذلك شرعاً، بيعاً، باتاً، صحيحاً، شرعياً، وشرا [وشراء] لازماً، معتبراً، مرعياً لا غبن فيه، ولا فساد يعتريه، مشمل على الإيجاب والقبول، وشروط الصحة واللزوم بثمن قدرة وبيانه ثلثماية [ثلاث مائة] غرش أسدى، ثمنا حالاً، مقبوضاً بيد البايع [البائع] المرقوم من يد المشتري المرسوم، حسب اعترافه بقبض ذلك المبلغ القبض الشرعي، وصدر عقد البيع البات بينهما في ذلك كله، بإيجاب وقبول، وتسلم وتسليم، صحيحات [صحيحان] شرعيات [شرعيان] [فضمانه] من ذلك كله من درك وتبعية، فضمانه لازم، حيث يجب شرعاً، ثم أشهد البايع [البائع] على نفسه، أنه ابرا [أبرأ] ذمة المشتري الموسوم من دعوى الغبن الفاحش مع الإقرار البراه [البراءة] العامة الشرعية، تحريراً في أواسط شعبان سنة أحدى وخمسين وماتين [ومائتين] وألف. كاتبه السيد عبد الرحمن الشهابي»(٦٣).

⁽٦١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ١، أواخر صفر ١٢٤٢ه/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٦م، ص ١٨٢٦.

⁽٦٢) تقع قرية صوبا إلى الغرب من مدينة القدس، ومن أراضيها الخلة والحريقة. انظر: سجلات عكمة القدس الشرعية ٨٣، رقم الحجة ٣، ٢٦ شوال ١٠١٠هـ/ ١١ نيسان/ أبريل ١٦٠٢م، ص ١٨٣، نقلاً عن: غالب عبد أحمد عربيات، «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إشراف تيسير خليل الزواهرة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، عشر ١٨٠٥م)، ص ١٥، ص ١٥.

⁽٦٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١، ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٥م، ص ١٤.

يبيّن الجدول الرقم (٣_١) تنوّع عدد ما امتلكه اليهود من الأراضي الزراعية ما بين الحاكورة والبستان والكرم، وعددها ١٣، وأغلب أنواعها الحاكورة، حيث امتلك اليهود ٨ حواكير، اثنتان منها ليهود السكناج، والباقي ليهود القدس.

وقد توزعت أماكن هذه الأراضي، فمنها ما كان في محلة اليهود، وقرية سلوان من قرى لواء القدس، ووادي الجوز ($^{(12)}$)، وقرية صوبا، ومحلة باب حطة التي اشترى فيها يهود السكناج. وهذا دليل يؤكد حالات الشراء التي قام بها اليهود في محلة باب حطة حيث أشار الجدول الرقم ($^{(7)}$) إلى ملكية اليهود لأراضي زراعية في محلة باب حطة $^{(7)}$ مرات، اثنتان منها ليهود السكناج، وأخرى ليهود القدس.

الجدول الرقم (٣- ١) أملاك اليهود في الأراضي الزراعية

المصدر	المساحة	الموقع	نوع الملكية	الرقم
س ش ۲۸۵، ح ۲، ۱۵ صفر ۱۲۱۵ه/ ۸ تموز/یولیو ۱۸۰۰م، ص ۱۱ ـ ۱۲.	لا يوجد	محلة اليهود	حاكورة اليهود	•
س ش ۲۸۷، ح ۲، أوائل ذي القعدة ۱۲۱۹ه/أوائل شباط/ فبراير ۱۸۰۵م، ص ۷_۸.	لا يوجد	قريبة من وقف الصخرة المشرفة	حاكورة اليهود	۲
س ش ۲۸۷، ح ۱، آواخر محرم ۱۲۰ هـ ۱۸۰ م، ص ۱۸۰ م، ص ۱۷.		خط باب حطة	حاكورة أيساف اليهودي	٣
س ش ۲۹۷، ح ۳، أواخر ۱۲۲۹ه/ كانون الثاني/ يناير ۱۸۱۶م، ص ۱۲ ـ ۱۳.	لا يوجد	محلة اليهود	حاكورة اليهود	٤

يتبع

⁽٦٤) وهو الوادي الذي يمتد من الشيال الشرقي لمدينة القدس إلى جنوبها. انظر: عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ط ٥ (القدس: مطبعة المعارف، ١٩٩٩)، ص ٤٤١.

0	أرض لليهود	وادي الجوز	۳ قراريط ونصف وربع القيراط	س ش ۳۰۰، ح ۱، أوايل جمادی الأولى ۱۲۳۲ه/آذار/مارس ۱۸۱۷م، ص ۸۰.
7	حاكورة اليهود			س ش ۳۰۶، ح ۲، غرة صفر ۱۲۳۲ه/۸ تشرین الثانی/ نوفمبر ۱۸۲۰م، ص ۳۹ ـ ۵۰.
٧	أرض اليهود	قرية سلوان قرب الصلوخية	لا يوجد	س ش ۳۱۰، ح ۲، [التاريخ غير مقروء] ۱۲٤۱هـ/ ۱۸۲۵م، ص ۹۸.
^	غراس کرم پهودية	الجهة الشمالية لظاهر القدس الشريف	٤ قراريط	س ش ۳۱۱، ح ۱، أواخر صفر ۱۲۶۲ه/ أيلول/ سبتمبر ۱۸۲۲م، ص ۷۱ – ۷۲.
٠	حاكورة بيد اليهود			س ش ۲۱۶، ح ۲، أواخر جمادى الثاني ۱۲٤٦ه/ كانون الأول/ ديسمبر ۱۸۳۰م، ص ۱۰۹_۱۱۰
•	حاكورة لحيم سنبلاوس السكناجي	باب حطة	جميع الحاكور المشتملة على ثلاثة بيوت وتربة بجانب الدار	س ش ۲۱۹، ح ۲، شوال ۱۲۵۰ه/ شباط/ فبرایر ۱۸۳۵م، ص ۹۷_۹۸.
11	بستان اليهودي ابرام إليه ولد بخور اليهودي	تحت قرية صوبا	لا يوجد	س ش ۳۲۰، ح ۱، ۱۵ شعبان ۱۲۵۱ه/ ۲ کانون الأول/ دیسمبر ۱۸۳۵م، ص ۱٤.
14	حاكورة الحاخم يوسيف وبك راقرع كونيت السكناجي اليهودي المسكوف	باب حطة		س ش ۳۲۰، ح ۱، أوائل ذي القعدة ۱۲۵۱ه/ شباط/ فبراير ۱۸۳۲م، ص ٤٨.
	كرم اليهودية في الأصل كرم الجراحية			س ش ۳۲۱، ح ۱، أواخر ربيع الأول ۱۲۵۳ه/ حزيران/ يونيو ۱۸۳۷م، ص ۱۰۲.

ب_ البيوت (دور السكن والبيوت)

دلّت السجلات الشرعية بعد عام ١٧٤٩هـ/ ١٨٣٣م على تزايد حجج شراء يهود القدس، وخاصة من قبل يهود السكناج الذين أخذوا يقبلون على شراء البيوت ودور السكن، غير مقتصرين على محلة اليهود فقط، فوصلت معاملات الشراء إلى مناطق عدة في القدس خارج محلة اليهود وقريبة من سور الحرم القدسي، حسبما أشارت إليها السجلات الشرعية. ومن هذه المحلات والحارات والخطوط ما هو معروف سابقاً أنها أماكن يتواجد فيها اليهود ويسكنون فيها، ومنها ما هو تطور جديد لم يكن معروفاً سابقاً أنها عند اليهود، ولا عند سكان أهالي مدينة القدس، والقديم منها الذي ظل الاهتمام اليهودي قائماً بها حتى القرن ١٣هـ/ ١٩م: محلة الريشة (١٥٠)، ومحلة الحيادرة (٢٠١)، ولكن الجديد من هذه المحلات والخطوط التي برز التوجه اليهودي الجديد إليها، والتي حرصوا فيها على أن تكون قريبة من المحلات والحارات التي يتواجد فيها اليهود، إضافة إلى ما ذكرنا سابقاً، هو: خط مرزبان (١١٠)، ويقع في محلة باب القطانين (١٨٠)، وباب حطة (١٩٠)، وبلاح عمليات الشراء التي أوردتها السجلات الشرعية بعد عام ١٩٤٩هـ/ ١٨٣٩م تركزت بيد طائفة يهود السكناج دون طائفة اليهود، حيث ظهرت هذه الفئة من اليهود، وتزايدت أهميتها المرعية بقوانين الحماية الأجنبية المميزة من طائفة اليهود من قبل الإنكليز والروس والنمساويين.

واقتصرت عمليات الشراء على طائفة السكناج المصاحب لتمييز الدبلوماسية الأجنبية بين اليهود من أصول غربية، ومن أصول شرقية، حيث اعتبرت الدول

⁽٦٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٥، رقم الحجة ٣، ١٠ ذي القعدة ٢٦٦هـ/٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١١م، ص ٤٩.

⁽٦٦) سُجِلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ١، أواخر ذي القعدة ١٢٣١هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٦م، ص ٢١.

⁽٦٧) سلجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٧هـ/ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢١م، ص ١٢٣٠.

⁽٦٨) زقاق نافذ يعرّف بزقاق ابن عبد العال، وزقاق غير نافذ يعرف بعقبة الكياج في باب القطانين. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٨٢، وهم الحجة ٢، ٤ محرم ١٦/ه العراد ١٦/ه عن القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، عس ٣٣.

⁽٦٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ٩٧ ـ ٩٨.

^{. (}٧٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٤، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣م، ص ١٣.

الأجنبية يهود السكناج من الغرب، وطائفة اليهود من الشرق، في حين اعتبرتهم الدولة العثمانية رعايا عثمانيين. لذا عهدت الدبلوماسية الأجنبية إلى التمييز بشكل الحماية بين اليهود في القدس، حيث أشارت كل الحجج الشرعية التي أوردت عمليات الشراء التي سجلت لصالح يهود السكناج، أنهم خاضعون للحماية الأجنبية، إلى درجة أنه لم تسجل حجة واحدة منها لأي سكناجي لا يخضع للحماية الأجنبية(٧١)، حيث ذكرت حجة شراء شرعية بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م ما يلى: «اشترى كل واحد من داويه سعوين يوسف سورينه السكناجي من حماية الإنكليز وولف مثت أوس تندراوس سورينه اليهودي السكناجي «(٢٢)، وهو الأمر الذي يؤكد للباحث أن تركيز عمليات الشراء بيد يهود السكناج، لأنهم من أصول غربية، حيث توافر لديهم المال الكافي من جراء المساعدات المالية الأجنبية. لذا فإن السكناج يمتازون بالثراء، والاشتغال بالتجارة، والدعم القوي من الدول الأجنبية، خاصة الإنكليزية، وهو ما يدل على مدى الرعاية الإنكليزية ليهود السكناج في القدس كمشروع لتوطين اليهود في فلسطين، وهذا ما دلت عليه إجراءات كل من السير مونتيفوري، وبالمرستون. ولم تقتصر عمليات الشراء على يهود السكناج من حماية الإنكليز، وأيضاً السكناج من حماية المسكوف، حيث أوردت حجة شراء بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م يهودي سكناجي لدار مسلم: «لذمي إسرايل ولد الذمي مردخاي (...) سورنيه اليهودي السكناجي من حماية المسكوف (٧٣).

وأشارت حجة أخرى بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م إلى أنه «اشترى اليهودي حيم سنبلاوس السكناجي من حماية المسقوف، بماله لنفسه، دون مال غيره، من بايعه [بائعه] الحاج خليل صبحه السوسي ابن المرحوم محمد النابلسي، الحاضر معه بالمجلس الشرعي، فباعه بيعا باتا ما هو له وجار في ملكه... وذلك جميع الدار القايمة [القائمة] البنا [البناء] بالقدس الشريف، الكاينة [الكائنة] بمحلة باب حطة بالقرب من الصلاحية، المشتملة على خمسة بيوت سفلية، ومطبخ، ومرتفقين، وصهريجين مأ [ماء] معدين لجمع مأ [ماء] الاشتيا [الشتاء]، وحوض به شجرة رمانه (...)،

⁽٧١) انظر: الجدول الرقم (٣_٢) حركة شراء اليهود.

⁽٧٢) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ٧٧ ـ ٩٨.

⁽٧٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ١، محرم ١٢٥٠هـ/ أيار/ مايو ١٨٣٤م، ص ١١٥.

وحاكورة بها شجرة لوز، المشتملة على ثلاثة بيوت، وتربة بحد (بجانب) دار [الدار] المرقومة... $^{(YE)}$.

ولا يعنى ذلك أن عمليات شراء العقارات (لدور السكن والبيوت)، اقتصرت فقط خلال فترة الدراسة على طائفة يهود السكناج دون طائفة يهود القدس، إلا أن الغريب هو ما أوردته السجلات الشرعية من حجج عمليات الشراء والبيع لكلا الطائفتين، إذ إن معظم عمليات الشراء قبل الحكم المصري للقدس تركّزت بيد طائفة يهود القدس قبل عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، وبعد هذا العام تركّزت بيد طائفة يهود السكناج (٥٠٠)، حيث ذكرت حجة شراء شرعية بتاريخ ١٢٣١هـ/١٨١٦م ما يلي: ١١٨١٦ [اشترى] اليهودي ازحاق [اسحاق] بني الاصطانولي [اشتري] من السيد يوسف آغا النمري، والسيد على عز، الأصيل عن نفسه والوكيل عن زوجته السيدة خزرج بنت السيد على عز، وعن غيرهم، بماله لنفسه، دون مال غيره، بيعاً باتاً ما لهم وجار في ملكهم، جميع الصهريج الخرب، الدائر العادم النفع، المملو بالأتربة، والإيوان، الإيوان اللطيف الراكب عليه، الكائن في سفلي دار المشتري من الجهة الشرقية سفلي دار البايع... الواقع بمحلة الحيادرة، التي كانت حاكورة خربة، وذلك جميع حقوق ذلك كله... مقابل ماية [مائة] غرش أسدي، مفصول عنه ما باعه السيد يوسف آغا ربع قيراط، مقابل غرش واحد ومصرية وثلث مصرية، وما باعه السيد على عز، ربع قيراط مقابل غرش أسدى واحد ومصرية وثلثا مصرية، وما باعه أيضا وكالته عن زوجته خزرج عشرة قراريط مقابل إحدى وأربعين غرشا أسديا ونصف غرش أسدية وستت [وستة] فضية وثلثا فضية، وما باعه الحاج محمد وكالته عن أمه فطومة وخالته أمونه ثلاثة عشر قيراط [قيراطاً] مقابل أربعة وخمسين غرشا أسديا وستت [وستة] فضية وثلثا فضية، وما باعه وكالته عن ورثته، حمد عز ربع قيراط مقابل غرش واحد ومصرية وثلثا مصرية، وما باعه ورثة الحاج محسن ربع قيراط مقابل غرش واحد ومصرية وثلثا مصرية...»(٢٦).

ودلت الحجج الشرعية على أن عمليات الشراء لدور السكن والبيوت لم تقتصر على اليهود الذكور من يهود القدس، ولكنها شملت اليهود الإناث أيضاً، حيث ذكرت

⁽٧٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط/ فبراير ١٨٣٥م، ص ٩٧ ـ ٩٨.

⁽٧٥) لتفاصيل عمليات الشراء التي تركزت بيد كلا الطائفتين، انظر: الجدول الرقم (٣-٢).

⁽٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ١، أواخر ذي القعدة ١٢٣١هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٦م، ص ٢١.

حجة شراء شرعية بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م ما يلي: «اشترت مريام اليهودية بنت أبرام اليهودي الأدرنلي زوجة اسياف الحكيم ولد بخور اليهودي، بمالها لنفسها دون مال غيرها، من بايعها [بائعها] السيد موسى ابن المرحوم السيد حسن زعترة... وذلك بجميع الخلو الشرعي المرصد وقف على جميع الدار، وقدره ألف غرش أسدي، القايمة [القائمة] البنا [البناء] بالقدس الكاينة [الكائنة] بساحة القلعة المنصورة من الجهة الشمالية الجارية (...) في وقف المرحوم السيد عثمان غصة...»(٧٧).

ولتوضيح حركة الشراء لطوائف يهود القدس لدور السكن والبيوت، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، سواء من طائفة اليهود أو من طائفة السكناج، يراجع الجدول الرقم (٣-٢).

نتبيّن من الجدول الرقم (٣- ٢) الذي يمثل حركة شراء يهود القدس لدور السكن والبيوت، كما وردت في السجلات الشرعية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وأوضحها الكشاف العام (الجدول الرقم (٢- ١))، أن عمليات الشراء لم تقتصر على طائفة يهودية دون أخرى، سواء طائفة اليهود أو طائفة السكناج، كما شملت الأنثى والذكر، ولكن اللافت للنظر أن كل عمليات البيع كانت من قبل المسلمين، واشترك فيها المتنفذون، كالحاكم الشرعي (قاضي محكمة القدس الشرعية) الحاج مصطفى عارف حجيج، والعمدة الأفاضل والسادات السيد يوسف أفندي الشهابي، والعامة أيضاً، ممن لا يحملون أية صفة وظيفية في متسلمية القدس، باستئناء حجتين شرعيتين عدثت فيهما عمليات البيع بين اليهود أنفسهم (انظر الرقمين المتسلسلين ٥ و٦ في الجدول الرقم (٣- ٢))، حيث باع الذمي حايم سلمون سوي ولد روفايل اليهودي الإزمرلي داراً للسكن بتاريخ ١٩٢٦هـ/ ١٨٢٢م لفخر ملته الذمي روفايل لبروخ بودة ياسف مطرد اليهودي، وباع أيضاً الحاخام يايليم ولد واون ولياش اليهودي داراً للسكن بتاريخ ١٩٤٦هـ/ ١٨٣٠م للذمي الحاخام سمويل مضار ولد أفرام اليهودي المغربي.

ويمكن للباحث تقسيم عمليات الشراء ليهود القدس بحسب طوائفهم، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣- ٢) مع الحفاظ على التسلسل التاريخي للحجج الشرعية، كما جاءت في السجلات على النحو التالى: جاءت عمليات

⁽۷۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٣٩م، ص١٥.

الشراء الخاصة بطائفة اليهود بين عامي ١٢٢٦ و١٢٤٩هـ/ ١٨١١ و ١٨٦٣م، التي بلغ فيها عدد حجج الشراء سبع حجج شرعية خلال ٢٢ عاماً، في حين بدأت عمليات الشراء الخاصة بطائفة السكناج خلال فترة الحكم المصري في عامي عمليات الشراء الخاصة بطائفة السكناج خلال فترة الحكم المصري في عامي شراء شرعية خلال عامين، وما ميز المشترين من السكناج أنهم خاضعون للحماية الأجنبية، سواء كانت الإنكليزية أو الروسية. وهو ما دلّت عليه الحجج الشرعية، على الرغم من محدودية عمليات شراء الملك ليهود السكناج خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، إذ إنها تركّزت بين عامي ١٢٤٩ ـ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٤ ـ ١٨٣٦م، وهو ما يدل على تزايد أهمية طائفة السكناج في القدس أكثر من طائفة اليهود التي تراجعت مكانتها خلال فترة الحكم المصري، وتزايد اهتمام الدبلوماسية الأجنبية بتعهدها بحماية ورعاية يهود السكناج في القدس دون طائفة اليهود، حيث لم تُشر حجج الشراء إلى أي من طائفة اليهود الخاضعين تحت الحماية الأجنبية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الدعم المالي جراء المساعدات الأجنبية التي تعهدت بالحماية ليهود السكناج، والتي توافقت زمنياً مع توجهات الساسة الإنكليز في محاولة توطين اليهود في القدس وفلسطين.

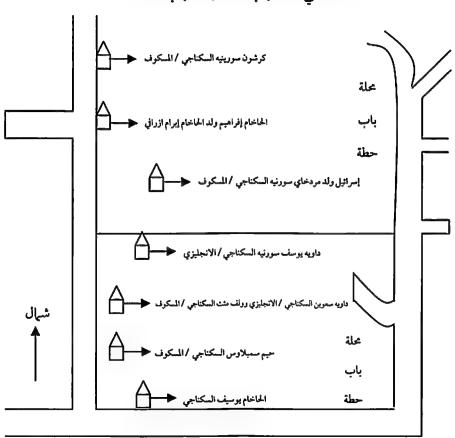
وكذلك يبين الجدول الرقم (٣- ٢) قيمة دور السكن والبيوت التي اشتراها اليهود من مالكيها من المسلمين، وهي تؤشر إلى ارتفاع أثمانها خلال فترة الحكم المصري، حيث أصبحت قيمة العقار تتجاوز ١٠٠٠ غرش أسدي، وتصل أحياناً إلى مبلغ ٤ آلاف غرش أسدي، وخاصة إذا كان البيع بين اليهود أنفسهم، حيث أشارت إحدى حجج الشراء إلى قيمة الدار التي باعها فخر ملته الذمي روفايل اليهودي للذمي حايم اليهودي الإزمرلي بمبلغ ١٠ آلاف غرش أسدى (٨٥).

ولم تكن هذه الأسعار معروفة لقيمة دور السكن قبل الحكم المصري للقدس، ولم تحظ بتزايد إقبال طائفة اليهود على عمليات الشراء، كما لم تكن مرعية بقوانين الحماية الأجنبية، كما هو عند يهود السكناج، حيث بلغت قيمتها ما يقرب من ٧٠٠ غرش أسدي. لذا، فإنَّ ارتفاع أسعار الأملاك العقارية في القدس الشريف على اختلاف محلاتها وحاراتها وخطوطها وأزقتها، كانت مغرية للمسلمين بمن فيهم الأعيان

⁽٧٨) انظر، الرقم المتسلسل (٥) من الجدول الرقم (٣-٢) في هذا الكتاب.

والمتنفّذون منهم في متسلّمية القدس الشريف. وقد ذكر أرمسترونغ أن مدينة القدس منذ منتصف القرن ١٢هـ/ ١٨ عانت مأزقاً اقتصادياً متدهوراً وفقراً شديداً، الأمر الذي أدى إلى اندثار كثير من أوقاف المسلمين بسبب بيعها لغير المسلمين، ومنهم طائفة السكناج، كمحاولة من الحكام لتعويض خسائرها (٧٩).

الشكل الرقم (٣- ١) مخطط هيولاني (كروكي) للدور التي اشتراها السكناج في محلة باب حطة وخط باب حطة



⁽٧٩) كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني (دمشق: سطور للنشر، ١٩٩٨)، ص٥٥٠.

Ŀ

الجدول الرقم (۲-۲) حركة شراء مساكن وبيوت اليهود

		0 0.00	ļ	•			
 المصدر	الثمن	مقدار الحصة	السوقع	النوع	البائع	المشتري	لرقم
		حمليات الشراء الخاصة بطائنة يهود القلس	ت الشراء الخاص	ممليار			
 س ش ۲۹۵، ح ۲۳ ،۱ ذي القعلة ۲۳ ۱ م/ ۲۷ تشرين الثاني/ توفعبر ۲۱۱۱م، ص ۶۹.	الا يوريد	لايوجد	محلة الريشة الايوجد	دار للسكن	. G	النمي اليهودي بجور ولد نسيم السيد خطيل وأخوه الحاج ولد المرحوم السيد عصر الجاعوني والسيد عبد الحميد أفندي الجاعوة والوكيل عن ذوجته خديجا	_
س ش ۲۰۰۰ حاد أوانتو نتي القعدة ۱۳۲۱ هر تشرين الأول/ أكتويز ۱۸۱۱م ص ۲۱.	نصيب كل منهم، ١٠٠ غرش أسلي، غرش من ٢٠٠٠ ح ١ أواخو واحد وحصري وثلثا مصرية، ٤ غرش أسلي ومصرية وثلثا مصرية، ٤ غرشا أسلياً الأول/ أكتوبر ١٨١٦م، ونصنت خرش، ٣ فضيات وثلثا فضية، ٤٥ قرشاً أسلياً و٢ فضيات وثلثا فضية، ٤٥	جميح الحصة	محلية العيادرة		السيد يوصف آغا النعري الصهويج والسيد على عزء الأصيل عن الخرب نقسه والوكيل عن ذوجته خزوج بنت السيد عمر عز	ازحاق بني الاصطانولي	4
س ش ۲۵،۲۰ ت ۲۵،۲۳ شعبان ۱۳۲۲ه/۱۲۳۳ تسوز/پولیو ۱۸۱۷ع، ص ۱۳۷_۱۳۸.	غير واضعة بالحجة	محلة الريشة 0,3 قيراط/ ٢٤ قيراطاً	محلة الريشة	۷ بیوت داخل دار للسکن	عمدة الأفاضل والسادات السيد يوصف أفندي الشهايي	 اليهودي حايم ولمد ابراهام اليهودي ياقوب الوكبل عن قبل والله شحادة 	4
س ش ۲۰۰۵ م ۲، ۲۰ ربیع الأول/۱۲۳۷هم ۱۵ كاتون الأول/دیسمبر ۱۸۲۱م، ص ۱۳۳.	• • ٧ غوش أسدي	۳ فراریط/ ۲۶ قیراطاً	خط مرزبان	دار المسكن	زيدة الحاكم الشرعي السيد الحاج مصطفى عارف حجيج اللسكن	 أبرام بوشيت اليهودي ووكيل عنه السيد بشير بن تاج المجاعوني 	m

>	 الذمي اسرايل ولد الذمي مردخاي سوريته اليهودي من حماية المسكوف 	الشاب الخليلي السيد اسماعيل بن المرحوم الحاج محمد كزانة الفران	دار	القدس الشريف باب حطة	جميح المدار	• • • لا غوش أسلية	س ش ۱۹ تا، ح ۱، معوم ۱۰۰ تا ۵/م/آیار/مایو ۱۸۲۶م، ص ۱۱۰.
<	الذمي اسرايل ولد الذمي مردخاي واقتك مودنيه الهودي من حماية المستوف عن نقسه ووكيلا عن اللمي موش كرشون ولد الذمي مسوريته اليهودي السكتاجي من حماية المسكوف	السيد اسماعيل ابن المرحوم المحال المحال المحال المحل المحل المحال المحل	دار الممروقة الشريف به بدار خليفة باب حطة	دار الممرونة الشريف بخط بدار خليفة باب حطة	جميح الدار	• • • \$ غوش آسدي	س ش ۱۹ ۲، س ۲۰ آواسط معتوم ۱۳۵۰ ما آیاز/ مایو ۱۱۲۰م، ص ۱۱۲.
			عمليان	ت الشراء النخاصا	عمليات الشراء الخاصة بطائفة يهود السكناج		
(0)	 افتر العلة الإسرائيلية الحائام افراهيم ولد الحائام موريده بنون والحائام باسف ولد الحائام () والحائام أبرام أزرافي الدين المرحوم السيد محمد الديباجي الحلاق الديباجي الحلاق الوكيل عن أخته السيدة فاطمة 	أفراهيم ولد الحاخام موريته أخام () والحاخام أبرام بد محمد الديباجي الحلاق	دار	القدس الشريف بخط باب حطة	القدس جميع حصتها الشريف بخط وقدرها قيراطان باب حطة ولائة أثمان القيراط من أصل كامل المحصة ٢٤ قيراطاً	١٩٩ غوشاً	س ش ۱۹ کا کا ح کا ۱۹ رییح الثانی ۱۹ ۱۸ ه/ ۵ آیلول/ سیتمبر ۱۸۳۲ م، ص ۱۲.
6	اً ضغر ملته الذمي ووفايل لبر وخ بودة ياسف مطرد اليهودي	اللّمي حايم سلمون سوي ولد روفايل اليهودي الازمولي	وا و	القدس الشريف بمحلة التباتة	جميع الدار	٠٠٠ ، ١٠ غوش أسلي	من ش ۲۰۳۱ ح ۲۱ غرة صفر ۱۲۲۸ه/۱۱ تشرین الأول/ اکتویو ۱۸۲۲م ص ۷۶-۷۰.
ď				i			

Ĵ.	نۍ پر		 -	ول
	س ش ۱۳۲۰ ح ۱ ، أوائل ذي القعدة ۱۳۵۱ م/ شباط/ فيرايو ۱۳۲۱م، ص ۶۵.	س ش ۱۹۵، ح ۲، شوال ۱۲۵۰ه/ شباط/ فیرایر ۱۸۲۵، ص ۹۷ - ۹۸.	می شق ۱۹ تا تا تا تا شوال ۱۹۰۰هم/ شباط/ فیرایر ۱۸۳۵م، حق ۱۸۰۰۸.	س ش ۱۹ ۳٫ ح ۱، ۱۵ شوال ۲۵۰ هم/ ۱۶ شباط/ فوایو ۱۸۲۵م، ص ۸۰.
	س ش ۲۲۰ ح ۱۱ القملة ۲۵۱ م/ ش ۱۸۲۲ م مس ۶۸.	س ش ۱۹ ۱۲۵۰م/ ۵ ۱۲۵۰م، ص	س ش ۱۹ ۱۵۰ه/ ۵ ۱۵۲۵م، ص	س ش ۱۳۱۹ ح ۱۰ ۱۵۱۲۵۰ غیلط ۱۸۲۵م، ص ۸۰.
		أمدي		
	۱۱۰۰ غوش	٤٠٠٠ خوش أسلي	غير واضع	لا يوجد
	۵٫۱۲ قیواط/ ۲۶ ۱۱۰۰ غوش آسدي قیواطآ	جميع الدار ؟ ٢ قيراطأ	١٩ قيراط وه قراديط/٢٤ قيراطاً	٤ قراريط وثلث قيراط/ ٤٤ قيراطاً
	باب حطه	باب حطه	بابحطة	باب حطة
	دار	دار	دار	دار
	الــيد مصطفى () أبن الــيد عبد الله ()	الحاج عليل صبحه السوسي داو بن المرحوم محمد النابلسي	الحاج محمد بن إيراهيم شعيب، الأصيل عن نفسه والوكيل عن زوجته خديجه بنت محمد حمد الوعري	دوم السيد
	۱۲ الحاشام يوسيف ويك راقرع كونيث السكناجي اليهودي	١١ اليهودي حيم سنبلاوس السكناجي من حماية المسكوف	١٠ داويه سعوين يوسف سورينه اليهودي السكناجي من حماية الإنكليز ورولف مثت اوس تندراوس سورينه اليهودي السكناجي من حماية المسكوف	 ۹ داويه سعوين يوسف سووينه () أبن المر- اليهودي السكتاجي من حماية موسى النمري الإنكليز
	11	=	-	ه.

ئن

=	١٤ مريام اليهودية بنت أبرام اليهودي الادرنلي	السيد موسى بن العرحوم السيد حسن زعتره	دار	القدس جميع ال يساحة القلمة فيراطأ	جميع الحصة ١٤ قراطاً	جميع الحصة ٤٤ ١٠٠٠ غرش أسدي قيراطاً	س ش ۳۲۳، ح ۲، ۱۵ جمادی الأولی ۱۲۵۵ه/ ۲۷ تموز کیولیو ۱۳۸۹، ص ۱۵.
	١٣ فغر العلة العوسوية الحاخام مورينه وكيل طائفة اليهود في القدس الشريف	السيد ملي الدقاق السيد علي الدقاق	دار	محلة الشوف داخل حوش خليل الجاعوني الشهيرة بدار خوشيف	معلة الشرف ٥، ٥ اسهما من ١٠ غوشا صاغا داخل أصل خصسين سهم حوش خليل من قبراط من أصل الجاعوني كامل ٢٤ قيراطأ الجاعوني كامل ٢٤ قيراطأ خوشيف	٦٠ غوشا صاغا	س شى ۳ تا، غرة جمادى الناني ١٥١٨م/ ٢٤ آيلول/سبتمبر ١٨٣٥م، ص ٤٨.

(®) المحبة مكورة مرة أخرى في السجل نفسه في اليوم الثاني من تاريخ الحجة نفسه. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٨، رقم الحجة ٢، ٢٠ ربيع الثاني ١٦٤هـ/٦ أيلول/سبتمبر ١٨٣٣م، ص ١٤؛ وكتررت في الحجة نفسها في تاريخ لاحقاً وفي السجل نفسه. انظر أيضاً: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١٨، رقم الحجة ٢، ٩ رجب ١٢٤هـ/ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٣م، ص ٢٤.

٢_ استئجار مكان السكن

أ_ السكن

لجأ اليهود الذين لا يمتلكون القدرة على شراء دار أو بيت للسكن إلى الاستئجار (١٠٠)، ولم يقتصر الاستئجار على أفراد من طائفتهم، كما لم يقتصر المكان على محلة اليهود، إذ إنهم سكنوا في محلة الشرف (١٠١) ومحلة الريشة (١٠٠) أيضاً، فالعلاقة الآمنة التي تمتعت بها طوائف القدس الشريف إلى الحدّ المقبول، سمحت بسكن اليهودي جاراً للمسلم، والنصراني كذلك، وفي محلات وحارات القدس، بما فيها محلة اليهود مكان سكنهم الرئيسي. ولم تقتصر عمليات الإيجار لدى اليهود على دور السكن فقط، ولكنها شملت الدكاكين (٢٠٠) أيضاً، بمختلف أنواع تجارتها وصنعتها وحرفتها، حتى لو كانت أحياناً خارج السوق وجزءاً من بيت السكن. وفي هذه الحالة، تقع الدكان في الدور السفلي من الدار، وتكون قريبة من أماكن السكن ليسهل على أهالي المحلة قضاء حوائجهم.

وأشارت السجلات الشرعية إلى اشتراك العامة مع الخاصة من اليهود في عمليات الإيجار، سواء للسكن أو العمل، فأوردت حجّة محاسبة شرعية بتاريخ ٢٥٦ه/ ١٨٤٠م عن الشيخ الحاج محمد البهلولي المغربي المتولي على وقف سيدي ابن ميدين المغوث الواقع في القدس الشريف، أنه من بين إرادات الوقف أجرة دار الخاخام ربينوا ترجمان اليهود في القدس الشريف، والبالغ أجرتها السنوية ١٥٠٠ زلطة (١٨٤٠).

وقد تعددت أغراض السكن لدى اليهود بالإيجار، فقد تكون من قبيل سداد الدين أو مقابل أجرة التعمير والترميم لوقف، بحسب الاتفاق بين متولي الوقف والمعمّر

⁽٨٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٣، ١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ/٢٧ نيسان/أبريل ١٨٠٨م، ص ١٥.

⁽١/٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، أواخر رمضان ١٢١٤ه/ شباط/ فبراير ١٨٠٠م، ص ١٨٨.

⁽٨٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، أوائل رمضان ١٢٥٢ه/كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٦م، ص ٨، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٥، رقم الحجة ٣، ١٠ ذي القعدة ١٢٢٦هـ/ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨١١م، ص ٤٩.

⁽٨٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، رقم الحجة ١، رجب ١٢٢٠هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٥م، ص ٩٢.

⁽٨٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، أوائل ربيع الأول ١٢٥٦ه/ تموز/يوليو ١٨٤٠م، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

اليهودي بعد أخذ الإذن الشرعي من الحاكم الشرعي (٥٠)، حيث أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م إلى السماح لليهودي يهودا ابراييم ولد يكن، وأمه روامه راحيل، وأختيه أستير وليا، بالسكن في الدار الوقف المتولي عليه السيد سعيد الدنف، وهو وقف جده لأمه صلاح الدين العسلي - التي قام اليهودي بتعميرها وترميمها، نظير ما دفعه من أجرة التعمير (٢٠٠).

ب- أجرة المساكن والدكاكين

ترجع قيمة إيجار بيوت السكن أو الدور إلى مساحتها ومشتملاتها من أنواع المرافق والخدمات عامة المتوفرة فيها، إذ تتناسب أجرة الدار مع مساحتها ومشتملاتها طردياً؛ فكلما زادت مساحة دار السكن ارتفعت قيمة الإيجار السنوية. فقد أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م إلى أنه بلغت أجرة دار سكن اليهودي الحاخام ربينوا ترجمان اليهود السنوية ١٥٠٠ زلطة (٨٧٠)، أي ما يعادل مبلغ ١٢٥ زلطة شهرياً. ويدلّ هذا النوع من الإيجار المرتفع مقروناً بحجم الدار ومرافقها على المكانة الاجتماعية والوظيفة التي يتولاها للساكن بالإيجار، إذ إنهما يحدّدان نوع العقار الذي يسكن فيه اليهودي، حيث ذكرت حجة محاسبة شرعية بتاريخ ١٥٢٥هـ/ ١٨٣٥م أصدرها المتولي على وقف جدّه محمد المغربي عن نفسه، أن أجرة الدار الكبيرة التي سكنها اليهودي قد بلغت ١٧٥ زلطة شهرياً (٨٨٥).

أما عن الدار الصغيرة، فقد بلغت أجرتها تقريباً، بحسب ما دلت عليها السجلات الشرعية، ما بين ١,٥ زلطة و٤ زلطات شهرياً. فقد ذكرت محاسبة شرعية لعائلة الشهابيين بتاريخ ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م أن أجرة دار سكن اليهود الشهرية ٢ زلطة (٨٩). وأشارت حجة أخرى بتاريخ ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م إلى أن أجرة سكن اليهودي السنوية هي

⁽٨٥) للاطلاع على أوقاف اليهود، انظر: البند (١) من المبحث الرابع في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

⁽٨٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، أواخر ومضان ١٢١٤ هر/ شباط/ فبراير ١٨٠٠م، س ١٨٧.

⁽٨٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، أوائل ربيع الأول ١٢٥٦ه/ تموز/ يوليو ١٨٤٠م، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

^{. (}٨٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١،١ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٣٥م، ص ١٢٣.

⁽۸۹) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۸۷، رقم الحجة ۱، ر [ربيع الثاني] ۱۲۲۰هـ/تموز/يوليو ۱۸۰۵م، ص ۸۰.

1۷ زلطة، بمقدار شهري ۱, ۱, ۱ زلطة (۹۰)، أي أقل من زلطتين. وذكرت محاسبة شرعية أخرى بتاريخ ۱۲۲۳ه/ ۱۸۰۸م أصدرها عن نفسه محمد أفندي عبد الغني العلمي، أن أجرة سكن اليهود ٣ زلطات شهرياً (۱۲)، حيث أشارت محاسبة شرعية للسيد سعد (...) بك العسلي إلى أنه يتحصّل شهرياً على عوائد سكن اليهود بقيمة ٤ زلطات شهرياً (۹۲).

بالنظر إلى الجدول الرقم (٣-٣) عن أجرة دور وبيوت سكن اليهود في القدس، والجدول الرقم (م-١) عن الملك والإيجار ومكانه المدرج في الملحق الأول من ملاحق الدراسة، نلاحظ ما يلي: بلغ مجموع ما استأجره يهود القدس ٩٢ حالة إيجار تراوح بين أمكنة للسكن وللعمل، وكان اليهودي فيها دائماً هو المستأجر، والمسلم هو المؤجر، الأمر الذي يعني قلة ملكية يهود القدس للعقار. لهذا ظهرت حالات الإيجار أكثر كثيراً من حالات السرائية لدى اليهود في القدس، حتى يتمكنوا من شراء دور السكن والمحال التجارية، الشرائية لدى اليهود في القدس، حتى يتمكنوا من شراء دور السكن والمحال التجارية، كما يؤشر إلى أن القوانين والأعراف لم تكن تسمح لليهود الأجانب وكل المستأمنين بحرية البيع والشراء، إلا في ما يختص بتجارة السلع التي يجلبونها من بلادهم، أو أن المسلم المالك لا يحبذ البيع لليهودي إلا في حالات نادرة، كدفع يهود السكناج مبالغ كبيرة لقاء دور السكن بسبب تزايد الدعم الأجنبي ليهود السكناج، أو تراكم المصاريف وخراب الوقف. وتبعاً لذلك، فهو إما أن ينتفع بالوقف بأحد طرق الانتفاع (٩٣)، ويجيزها الحاكم الشرعي، أو يلجأ متولي الوقف إلى الاستدانة نظير ترميم وتعمير الوقف العين. وفي حال عدم القدرة على سداد الدين، يسكن الدائن نظير دينه حتى سداد دين التعمير بعد أن يحدد قيمة الإيجار السنوية على العقار الذي سيسكنه اليهودي.

ويبين الجدول الرقم (٣-٣) قيمة الإيجار السنوية التي تحدد سلفاً بالاتفاق بين المؤجر والمستأجر. وأغلب حالات الإيجار تدفع بالزلطة، لأنها العملة الأكثر رواجاً والأقل قيمة من بين العملات المستخدمة في الفترة التي تناولتها الدراسة في المجتمع المقدسي. وكانت أجرة السكن تختلف بحسب المساحة والمرافق، وتحددها أيضاً مكانة اليهودي الاجتماعية.

 ⁽٩٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ٢، نصف محرم ١٢٣٥هـ/٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٩م، ص ٤٨.

⁽٩١) سبجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، وقم الحجة ١، ١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ/٢٧ نيسان/أبريل ١٨٠٨م، ص ١٥.

⁽٩٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٨، رقم الحجة ١، غرة شعبان ١٢٣٠هـ/ ٩ تموز/يوليو ١٨١٥م، ص ٢٢١_٢٢٢.

⁽٩٣) انظر: البند (١) من المبحث الربع عن أوقاف اليهود في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الجدول الرقم (٣-٣) أجرة دور وبيوت سكن اليهود في القدس

		اليهودي		١٢٥ زلطة	
		اليهودي		١١٠ زلطة	آیاز/مایو ۲۰۸۱م، ص۵۵-۵۳.
>	الشيخ موسى حلبي عبد الوهاب النمري	اليهودي المغربي	القدس/ دار/ محلة اليهود ١٢٠ زلطة	١٢٠ زلطة	می شر،۲۸۸ ح ۲ ، نصف صفر ۲۲۲۱ ه/ ٤
<	٧ الشيخ عبد الوهاب أفندي النمري الشهابي اليهودي	اليهردي	دار في القدس	۲ زلطة	س شر۲۸۷، ح ۲۲ رجب ۱۲۲۰ه/ تشرین الأول/أكتوبر ۱۸۰۵م، ص۹۲.
,a	السيد شهاب الدين ابن المرحوم الشيخ فيض الشهابي	يهودا ابرايم ولديكن اليهودي دار في القدس	دار في القدس	ە٧زلىلة	س ش۱۲۲۰ ع ۱۰ د[وییع النانی] ۱۲۲۰ه/ تعوز/یولیو ۲۰۸۰م، ص ۸۰.
6	السيد الحاج إبراهيم قميع	اليهودي	دار في القدس	١٥٠ زلطة	س ش۲۸۸» أوائل محرم ۱۲۲۰ه/ نیسان/ أيريل ۱۸۰۵م، ص۳۳.
246	السيد داود أفندي الدين	اليهودي	القدس/عوائد سكن اليهود	٧ زلطات سنوياً	۷ زلطات سنویاً کس ش۱۳۷۰ء ح ۲۰ ۱۲۲۰ه/ ۱۸۰۵م، صن۲۰.
4	٣ الشيخ مصطنقي أفندي الشهابي	اليهودي	بود/ دار	٢٠ زلطة سنوياً	٢٠ زلطة سنوياً ص ش ١٨١٥ع ١، أوانتو ذي العجة ١٢١٤هـ/ ٢٠ أيار/ مايو ١٨٠٠م، ص ٢١٧.
4	 ٢ الوكيل/الحاج مصطنى أفندي أبو السمود اليهودية زاده 	اليهردية	القدس/ مشيخة عبد القادر ٥٧ أسدية الحنطي وموسى	۷۷ أسدية	س ش ۱۸۷۱م ۱، ۱۱۲۵۵ م ۱۸۷۹۹م، ص ۹۹ - ۱۰۰
-	ا الوكيل/الحاج مصطفى افتدي أبو السعود موسكه اليهودي زاده	موسكه اليهودي	القدس/ وقف خصكي سلطان ^(ه)	۲۰ زلطة	س ش (۲۸۱ء ح ۱، ۱۲۱۶ه/۱۷۹۹م) ص ۹۹_۰۰۰.
الرقعا	المؤجر	المستأجر	الىكان	مبلغ الاجرة	المصئر

<u>ئ</u>ن

L					ص۶۲۹.
₹	١٧ الوكيل/عبد الرحمن الداودي	اليهودي	القدس	٠٥ زلطة	س ش ۱۹۲۰ ح ۲، ۱۹۲۸ م/ ۱۸۲۳م،
			قاسم بيك الترجمان		تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢١م، ص١١٨.
1	١٦١ المتولي/ إبراهيم بيك ترجمان زادة	مريام اليهودية	القدس/ وقف جده لأبية	٥٠ زلطة	س ش٥٠٧، ح ٢، واسط صفر ١٧٣٧ه/
	زريق		الساموطي		تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٩، ص٢٤.
16	المتوليان/ محمد خليل القضماني وعيسى اليهودية	اليهودية	القدس/وقف جدهما	٥ ٢٢ زلطة	س ش ۲۰۹۴ء ح ۱، أواسط محرم ۱۲۴٥ه/
					تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٩م، ص٤٨.
7	١٤ الحاج مصطفى عبد اللطيف ترجمان	اليهودي	القدس/ دار	۱۸ زلطة	س ش۳۰۲، ح ۲، أوائل صفر ۱۲۲۰ه/
	المشرقة	اليهردي		١٧٦ زلطة	حزيران/ يونيو ١٨١٨م، ص١٠٧.
Ŧ	١٣ الوصي/ أبو بكر الدنف خادم الصخرة	اليهودي	القدس/ حارة اليهود	١١ زلطة	س ش ا ۲۰ ا، ۲ شعبان ۱۲۲۳ ۵ / ۱۶
					تموز/يوليو ١٨١٥م، ص٢٢١_٢٢٢.
7	١٢ السيد سعد () يك العسلي	اليهودي	القدس/ دار	٤ زلطات	س ش ۱۹۸ ع م ا ، غرة شعبان ۱۲۳۰ ه/ ۹
	عبدالله الجاعوني	اليهودي	الشيخ خليل الجاعوني	٢٢٩ زلطة	تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٤م، ص٣٥_٢٦.
=	١١ المتولي والناظر/ سليمان أبن المرحوم	اليهودي	القدس/ونف جده لأبيه	٥٧٧ غرشاً(٠٠)	س ش۹۸،۲۹ م ۲، أواخو شوال ۱۲۲۹ه/
					ص٥٤.
					١٨٢٩ه/ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٨١٤م،
-	١٠ السيد حسين السراج	اليهودي	القدس/ دار بحوش	۹۳ زلطة	س ش۹۹٪، ح ۱، وسط غرة محرم
		,	4		١٢٢٢ه/ ٢٧ أيار/ مايو ١٨٠٨م، ص ١٥.
ھ	السيد محمد أفندي عبد النبى العلمي	اليهودي	دار في القدس	۲زلطات	من ش * ۹ ۲ ، سر ۲۲ غرة ربييم الثاني

Ĵ.

			الدار الصغيرة القدس/حارة اليهود/دار الباشا		
	العولي المحمد البيلولي المعربي	حسن المحرق اليهودي اليهو دي السكناجي	اللدار الكي _{يتر} ة الدار الكي _{يتر} ة القدس/ دار الطاحونة/	الله الله الله الله الله الله الله الله	س مل ۱۰۶۰ کا ۲۰۰۰ میلون ۱۰۶۰ میلادی آذاد / مارس ۱۸۳۲م، ص ۸۱ ۸۱ ۸۲.
: :	٤٤ الحاج أحمد القطب	اليهردي	القدس/دار	() ۲ زلطات	س ش ۱۳۱۹ ح ۱، اواسط ذي القعلة ۱۲۶۷ه/نيسان/أبريل ۱۸۳۲م، ص ۲۰.
7	۲۴ المتوليان/طاهر الداودي، وحسن السروري	ياسف ولد سياقة اليهودي	القدس/ ونف العنبوسي	٥٧ زلطة	س ش١٤٤، ح ٤، ١٤٤٥هم/ ١٨٢٩م، ص١٦-٣٦.
77	۲۲ متولي/الحاج عثمان نمر معمار باش	الذمي الحاخام ليا ولد الذمي لفي اليهودي	القدس/محلة الشوف	۰ ۳۰ غرش	س ش١٤٤٧ع م ١ أواخو ربيع الأول ١٤٤٢ه/ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٢٧ع، ص.٢.
7	٧١ المرحوم السيد حسن أفندي	اليهردي	القدس/الدار الصغيرة	١٢٠ زلطة	س ش۱۹۵۰ ع ۱، آواخر محرم ۱۹۶۰ه/ آیلول/سیتمبر ۱۸۲۶م، ص۲۵۱.
٠.	٠٠ السيد حسين الدنف	اليهودي	المقدس/ دار	١٥٠ زلطة	س ش۱۲۵، ۲۵ ع ۲۱ أواخر معرم ۱۲۲۰م/ أيلول/سيتمبر ۱۲۲۶م، ص۱۲۲ ــ ۱۶۴.
ڇَ	السيد الحاج إبراهيم بك ترجمان ()	اليهو دية مريام اليهو دية	القدس/ دار القدس/ دار	۲۲۰ زلطة ۸۲۰ زلطة	س ش۱۳۰۵ ح ۲۲ صفر ۱۲۲۷ه/ تشوین الثانی/ نوفمبر ۱۸۲۱م، ص۱۱۸.
5	١٨ المتولي/حسين ذويق	اليهودي	القدس	١٥٠ زلطة	س ش۱۲۵۰ ع ۲۰ أواخر معرم ۱۲۲۵م/ أيلول/سيتمبر ۱۲۲۶م، ص۲۶۱_۱۶۶۰.
نئ					

Ţ.

c	`
۹,	C
	¢

			العري التحريري		معود ايونيو ١١٠١م، عاص ١١٠٠
7	٣٣ المتولي/ محمد بن إبراهيم طنطورة	ايساف اليهودي	القدس/وقف جده خليل	٨٠ زلطة	س ش ۱۳۲۱ء ح ۲، ٥ ربیع الثانی ۱۲۵۲ه/۹
			الدار الكبيرة		سرد الارتبار و ۱۳۰۰ کارس
1	۲۲ المتولي/ محمد بن إبراهيم طنطورة	المخاخام رونية اليهودي	القدس/ وقف جدّه خليل الهذي الحديدي/ أحدة	٥٧٧ زلطة	س ش ۱۲۲۱ ح ۲، ۵ ربیع الثانی ۱۲۵۳ه/۹
		وكيل اليهود	القدس/عمارة	٢٧٥ زلطة سنويا ص ١٨٠ ـ ١٨١.	ص ۱۸۰ ــ ۱۸۱.
ゴ	۱۳ السيد إبراهيم بك ()	وكيل اليهود	القدس/ دار	٥٧٧ زلطة سنويا	٥٧٧ زلطة سنويا اس ش ٢٣٠، سر ١، ٢٥٢ هـ/ ٢٦٨١م،
	المسركي المستهدر السي	بن يمرب مصيم الهروي	معمس است الريسا	7	عن من الأول/ ديسمبر ١٨٣٦م، ص ٨. كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٦م، ص ٨.
-=	٣٠ المدة ل / أحمله بلد أفندي	أن بعقوب الحكور المددي القدر / محلة الريثة	القدير / محلة الرشة	ihi: 17	יין ואין די פו יידי ויי אסאוין זא
					كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٦م، ص ٨.
44	٧٩ المتولي/ أحمد بدر أفندي	الالكرجي اليهودي	القدس/ محلة الريشة	٠٠١ زلطة	س ش ۱۳۲۱ء ح ۲، ۱۵ رمضان ۲۵۲۱ه/ ۲۶
	المغربي				تموز/يوليو ١٨٢٥م، ص ١٢٢.
۲,	رواضح وقف جده محمد	اسياف اليهودي	القدس/ دكان	١٧ زلطة سنويا	١٧ زلطة سنوياً س ش ٢٢٠، ح ١، غرة ربيع الثاني ١٥١١ه/
	المغربي		وثلاثة دكاكين		تموز/ يوليو ١٨٢٥م، ص ١٢٢.
77	۲۷ المتولي غير واضح وقف جده محمد	أولاد سعود اليهودي	القدس/الدار الصغيرة	٢٧٠ زلطة سنوياً	۲۷۰ زلطة سنوياً اس ش ۲۳۰، ح ۱، غوة ربيع الثاني ۱۵۱۱ه/
	المغربي				تموز/يوليو ١٨٢٥م، ص ١٢٣.
7.	٢٦ المتولي غير واضح وقف جده محمد	اليهودي	القدس/ الدار الكبيرة	١٧٥ زلطة سنوياً	١٧٥ زلطة سنوياً من ش ٢٣٠، ح ١، غرة ربيع الثاني ١٩٥١هـ/

(ع) أنشأتها (خاصكي سلطان) زوجة السلطان سليمان عام ١٥٥٢م، الواقعة في عقبة المفتي شرقي دار الأينام الإسلامية في القدس. انظر: العارف، المفصل في تاريخ القدس،

(🕬) عملة فضية عالية القيمة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وتعادل ٤٠ بارة أو ١٢٠ أقجة، ويزن ٢٦غراماً. انظر: كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ ج (عمّان: ص١٩٦٤، وسيد حسين العفاني، تذكير النفس يحديث القدس وأقدساه (بني سويف: مكتبة معاذ بن جيل، ٢٠٠١)، ص ٣٦٦. منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٢٣١. ويقصد بها القرش الأسدي.

اقتصرت حالات إيجار سكن اليهود على المحلات والحارات المعروفة سابقاً قبل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وقد بينها الكشاف العام (الجدول الرقم (١-٣))، والجدول الرقم (١-٣) عن أجرة سكن اليهود، والجدول الرقم (م-١) عن الملك والإيجار في الملحق الأول، فاستأجر اليهود في محلة اليهود، وفي محلة الشرف، ومحلة الريشة، ولم يستأجروا في محلة باب حطّة، وخط باب حطة، إلى اي حجّة في هذا الخصوص، وقد آلت جميع دور سكن اليهود في محلة باب حطة وخطها إليهم بالشراء، وليس الاستثجار.

استأجر اليهود في أوقاف المسلمين، باعتبار ان الإيجار هو أقل كلفة من الملك الخاص، ويبيّن الجدول الرقم (٣-٣) أن بعض أماكن السكن التي استؤجرت من قبل اليهود لم يتعدّ إجارها الثلاث زلطات أو الزلطتين. كما أشار الجدول نفسه إلى أن أشهر العملات التي كانت تحسب بها قيمة الإيجار هي الزلطة، الأمر الذي يعني أن الزلطة كانت العملة الأكثر رواجاً، والأكثر تداولاً، بين أهالي القدس، وتعكس قيمتها التي تتناسب مع كل الطبقات الاجتماعية، غنية أكانت أم فقيرة، الوضع السائد في تلك الفترة.

وقد تملك اليهود دكاكين في القدس الشريف بهدف البيع والشراء لأغراض التجارة، حيث أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٣٥ه/ ١٨٢٠م إلى ملكية اليهودي الذمي رسبنيو ولد صنوي لدكانتين في وقف عبد النبي في محلة سويقة في حارة اليهود في القدس الشريف، بموجب حجة شرعية مؤرخة في غرة رجب ١٢٣٥هـ/ ١٤ نيسان/أبريل ١٨٢٠م(١٤٠).

أما عن أجرة الدكاكين التي استأجرها اليهود في القدس الشريف، فهي تراوح تقريباً ما بين ٣ زلطات إلى ١٨ زلطة، حيث ذكرت محاسبة شرعية بتاريخ ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م أصدرها الشيخ عبد الوهاب أفندي، الوصي على ابن أخيه خليل ابن المرحوم الشيخ عبد اللطيف الشهابي، أنه يتقاضى شهرياً أجرة دكان اليهودي ٦ زلطات (٩٥٠). وفي محاسبة شرعية أخرى بتاريخ ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، أصدر الشيخ موسى حلبي عبد الوهاب النمري المتولي على وقف جدّه إبراهيم حلبي النمري: أن ما قبضه وصرفه هو أجرة دكان اليهودي التي تؤخذ منه سنوياً مبلغ ١٢٠ زلطة (٩١٠)، أي أنه يتقاضى شهرياً ١٠ زلطات عن اليهودي التي تؤخذ منه سنوياً مبلغ ١٠٠ زلطة و١٠٥٠٠

⁽٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، رجب ١٢٣٥ ه/ نيسان/ أبريل ١٨٢٠م، ص ١٥٢.

⁽٩٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، رقم الحجة ١، رجب ١٢٢٠هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٥م، ص ٩٢.

⁽٩٦) سجلات عكمة القلس الشرعية ٢٨٨، رقم الحجة ١٥٠٢ صفر ١٢٢١ ه/٤ أياد/ مايو ١٨٠٦م، ص ٥٥ ٥٥.

أجرة الدكان، وعن أجرة دكان المبيض اليهودي السنوية ١٨ زلطة (٩٧)، أي ما يعادل عن كل شهر ١,٥ زلطة. ويمكن تتبع قيمة إيجار دكاكين المسلمين التي استأجرها اليهود في القدس، من خلال الجدول الرقم (٣_٤).

ويبين الجدول الرقم (٣- ٤) الدكاكين التي استأجرها اليهود في القدس، وتعود في ملكيتها إلى المسلمين، وهي الواقعة في محلة اليهود والمحلات القريبة من محلة اليهود وأماكن سكناهم. وقد بلغ عدد حالات الدكاكين المستأجره ١٢ دكاناً، الأمر الذي يعني قلة عدد الدكاكين المستأجرة من قبل اليهود مقارنة بما استأجره اليهود من دور وبيوت السكن، لأن بعض الأعمال كان يمكن مزاولتها في مكان السكن، ولا تحتاج إلى استئجار دكان خاص لها، مثل: مهن الطب، على خلاف المهن الحرفية، مثل: الصباغة، والصياغة، وتصليح الساعات، وغيرها.

وحدّد الجدول الرقم (٣- ٤) مكان الدكان المستأجر، وكان إما في سوق الحارة أو السويقة، وهي تضمّ عدداً قليلاً من الدكاكين المتجاورة خارج سوق الحارة، أو تحت أماكن السكن. كما أوضح الجدول أن اليهودي في بعض الأحيان قد يستأجر دكاناً وداراً للسكن تعلو الدكان، ليكون سكنه قريباً من دكانه. ولقد تمت كل حالات الإيجار للدكاكين بالزلطة، وتفاوتت أجرتها، كما هو موضح أيضاً في الجدول نفسه.

ثالثاً: المعاملات المالية ليهود القدس

يُعرف شعبياً وأكاديمياً أن اليهود يركّزون على مصادر الاقتصاد القائمة على المال وأعماله التي تتيح لهم العمل في مجال المال والصيرفة، والرهن، والقروض والديون التي ترتكز على القوة المالية والتقرّب من السلطة الحاكمة أو سلطة القرار، لأن هذه الأعمال بحاجة إلى قوة المال وقوة السلطة التي تتيح لهم القدرة على السيطرة على جزء من اقتصادات القدس والتقرّب من أهلها. وبحكم اشتغالهم بهذه الأعمال، تشكّلت لديهم خبرات واسعة في العمل في مجال المال والصيرفة، إضافة إلى اختلاف بيئاتهم الثقافية بين الشرق والغرب، سواء أكان ذلك بين طائفة اليهود أم طائفة السكناج، الأمر الذي أكسبهم خبرة في المعاملات المالية، وخاصة إذا علمنا أن اليهودي لا يتوقف عند حلال أو حرام في معاملات المالية، وخاصة إذا علمنا فيها المسلمون.

⁽٩٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ٢، ١٥ محرم ١٢٣٥هـ/٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٥م، ص ٤٨.

الجدول الرقم (٣-٤) أجرة الدكاكين التي استأجرها اليهود في القدس

المصدر	مبلغ الأجرة	المكان	المستأجر	المؤجر	الزقم
س ش ۲۸۱، ح ۱، أواخر ذي الحجة ۱۲۱٤ه/ أيار/مايو ١٨٠٠م، ص ۲۱۷.	٠٧ زلطة	القدس/ مسطة اليهود/ دار ودكان	اليهودي	ا الشيخ مصطفى أفندي الشهابي	-
س ش ۲۸۷، ح ۲، رجب ۱۲۲۰ه/ تشرین الأول/ أکتوبر ۱۸۰۵، ص ۹۲.	٦ زلطات	القدس/ دكان	اليهودي	الشيخ عبد الوحاب أفندي النعري الشهابي اليهودي	4
۱۲۰ زلطة کمس ش ۲۸۸، ح ۲، ۱۵ صفر ۱۲۲۱ه/ 2 آیاو/ مایو ۱۳۰۱م، ص ۵۰-۵۱.	।४० (ध्रिक	القدس/ دكان	اليهودي	الشيخ موسى حلبي عبد الوهاب النمري اليهودي	4
س ش ۲۰۱۱ء سے ۱۱ نصف مسحرم ۱۲۳۳ ھ/ ۲۰ تشرین الثانی/ نوفعبر ۱۸۱۷م، ص ۲۸.	۱۲ زلطة	القدس/ دار ودكان المبيض	اليهودي	المحاج مصطفى عبد اللطيف ترجمان	~
س ش ۳۰۳، ح ۲، أوائل صفر ۱۲۲۵ه/ تشوین الثانی/ نوفمبر ۱۸۱۹م، ص ۶۸.	۱۷ زلطة	القدس/ دكان المبيض	اليهودي	الحاج مصطفى عبد اللطيف ترجمان	0
س ش ۲۰۲۲ء ح ۲، أوائل صفر ۱۲۲۵ه/ تشرین الثاني/ نوفمبر ۱۸۱۹م، ص ۲۱.		القدمى/ محلة اليهود/ دكان الحلاق ١٨ زلطة القدمى/ محلة اليهود/ دكان المبيض ١٥ زلطة	اليهر دي اليهر دي	السيد حسين ابن السيد إبراهيم قميع	

r	1
٠.	ļ

14	۱۲ النتولي/ محمد بن إيراهيم طنطوره	ايساف اليهودي	القدس/ وقف جدّه شحليل العزي العويوي/ دكان وسكن	۰ ۸ زلطة	س ش ۱۲۲۱ء – ۲۲ وربیع الثاني ۲۵۲۱ه/ ۹ تعوز/ پولیو ۱۸۲۷م، ص ۱۱۶.
=	۱۱ العثولي غير واضح وقف جده محمد المغربي	اسياف اليهودي	القدس/ دكان	۱۷ زلطة سنوياً	س ش ۱۲۲۰ء ح ۱، غرة ربیع الثاني ۱۲۵۱ھ/تموز/ پولیو ۱۸۳۰ء ص ۱۲۲.
-	١٠ المتولى غير واضع وقف جده محمد المغربي	أولاد سعود اليهودي	القدس/ الدار الصمغيرة وثلاثة دكاكين	۳۷۰ زلطة سنوياً	س ش ۲۳۰۰ ح ۱، غرة ربیع الثاني ۱۲۵۱ه/ تعوز/ پولیو ۱۸۳۵م، ص ۱۲۲.
	٩ المرحوم السيد حسن أفندي	اليهودي	القدس/ الداد الصغيرة	١٢٠ زلطة	س ش ۲۰۰۵، ح ۱، أواخر معرم ۱۲۶۰ه/أيلول/ سبتمبر ۱۸۲۶م، ص ۱۵۲.
>	السيد عبد الله أبو حمده الدباغ	الذمي ربينو ولد صنوير اليهودي	القدس/ دكانان	۲۰ زلطة	س ش ۴۰۲۱ ح ۱، غرة رجب ۱۲۲۵ ه/ ۱۶ نیسان/ آبریل ۱۸۲۰م، ص ۱۵۲.
<	متولمي وقف عبد النبي	الذمي الحاخام رويينو ولد صنوير اليهود	القدس/ حارة اليهود/ دكاكين في سويقة الحارة	۲۰ زلطة	س ش ۲۰۲۳ ح ۱۷ جمادی الثانی ۱۲۲۵ه/ ۱ نیسان/ آبریل ۱۸۲۰م، ص ۱۱۸.

وقد أظهرت السجلات الشرعية في المعاملات المالية لليهود (٩٨) أمرين مهمين للغاية، هما: مسألة الديون، ومسألة العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، حيث زحرت الحجج الشرعية بنثريات الدين اليهودي الذي يؤشر تماماً إلى حجم تعاملهم المالي، إضافة إلى ما سنته القوانين والأعراف حول وقف اليهود الذي اتفق عليه، وهو مسجل في دفاتر الوقف، لدى القائمين على الوقف اليهودي، والمتحصّل منه ربع سنوي يدفع للواقف أو متولى الوقف في كل سنة.

ويضم الجدول الرقم (م- ٢) الوارد في الملحق الأول من هذا الكتاب جميع المعاملات المالية التي قام بها اليهود، وأوضح قيمة عمليات البيع والشراء لدور السكن والأراضي الزراعية وأجرة المساكن والدكاكين وقيمة العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، والرهن وكل متعلقات الدين. وكما أشرنا في جدول سابق إلى نوع وحجج السجلات الشرعية، فإن عمليات الدين خارج منهم عدد المدينين، لأنهم طرف في عملية الدين مع الدائن، بلغت ١٠٣ حالات، و٢٤ عملية بيع وشراء، و٢٠ قضية فراغ وتنازل، و٢٦ عادة معتادة، و١١ حالة رهن، وحالة سكنية واحدة.

وتمّت كل المعاملات المالية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، بعمليتين رئيسيتين: العملة الأولى الزلطة، التي تجري فيها كل معاملات الأجرة والإيجار، لأنها المعاملات الأكثر انتشاراً في كل المجتمع المقدسي، والعملة الثانية، الغرش الأسدي، الذي جرى في أغلب حالات البيع والشراء والعادة المعتادة، إلى جانب عملات أخرى أقل انتشاراً في تعاملات اليهود في مدينة القدس، ومنها: الفضة المصرية والعملات الذهبية المنتشرة بشكل نادر. وهذا يدل على تراجع المستوى الاقتصادي العام للدولة العثمانية التي عانت تراجع قيمة عملاتها وتراكم ديونها، جرَّاء الهزائم العسكرية والثورات داخل حدود الدولة العثمانية، والذي انعكس سلباً على أهالي القدس، ومنهم اليهود كفئة من فئات المجتمع المقدسي، فرفعت السلطة العثمانية قيمة الجزية بشكل مطرد يتواءم مع ظروف الدولة المالية والاقتصادية، إضافة إلى الشرور التي عانتها مدينة القدس بشكل خاص، وهو ما تعرضنا له في المبحث الأول من الفصل الثاني عن إحصاء يهود القدس.

واختلفت قيمة مجموع المتحصّل في كل سنة، كما هو واضح من معاملات اليهود، من سنة إلى أخرى، بحيث يتفاوت في قيمة مجموع متحصلها السنوي، الذي يرجع إلى التالى:

⁽٩٨) انظر الجدول الرقم (م-٢) عن المعاملات المالية ليهود القدس في الملحق الأول من هذا الكتاب.

ا ـ تغيير في عدد عمليات التداعي والنزاع بين المؤجر (المالك أو القائم على الملك) مع المستأجر، حول ما يجري من خلاف بينهما على أجرة التحصيل أو التأخر في دفع الإيجار، الذي أصبح بمثابة الدين على المستأجر؛ فترفع الدعوى من أجل حلّ الخلاف وطريقة سداد الدين أو يتحول المستأجر إلى ساكن جراء أجرة التعمير. لذا يرتفع قيمة المتحصل السنوي من الإيجار بين سنة وأخرى.

٢ ـ ارتفاع أو انخفاض عمليات الشراء من سنة إلى أخرى؛ فيرتفع معها قيمة مجموع المتحصّل السنوي. فعلى سبيل المثال، ما جرى بين عامي ١٢٥٠ و ١٢٥٨ و ١٨٣٦م من عمليات شراء كان أكثر كثيراً من الفترات السابقة، فكان مجموع التحصيل السنوي أكبر من غيره.

٣ ـ تجري عمليات البيع والشراء بالغرش الأسدي الذي ترتفع معه قيمة مجموع المتحصل السنوي من سنة إلى أخرى، بحسب عدد عمليات البيع والشراء، ولأن قيمة الغرش الأسدي أعلى من قيمة الزلطة.

وقد بلغ قيمة مجموع المتحصل من أنواع المعاملات المالية الثلاثة التي أشرنا إليها سابقاً خلال فترة الدراسة ٤٦٣٧٥١ زلطة + ١٣٨٣٨٨,٥ أسدي + ٢٥٩٠ غرشاً + ٤٨ وثلث فضية + ١٣ سواراً فضياً + ٦ ذهب + ٨ بواطي.

١ _ أنواع العملات

لم تشهد فلسطين، ولا مدينة القدس الشريف، طيلة الحكم العثماني، أي دُور لضرب النقود، التي جاءت تعاملاتها المالية، كامتداد لما هو متعارف عليه في الدولة وباقي الولايات العثمانية. فالعملات التي تعامل بها أهالي القدس هي نفسها العملات المعروفة في الدولة العثمانية. وتسك هذه العملات خارج القدس، وتختلف من سلطان إلى آخر، وكان من أشهر هذه العملات خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وذكرتها السجلات الشرعية، هي: الغرش الأسدي، والزلطة، إضافة إلى عملات ظهرت على فترات، وبشكل قليل، بين ثنايا الحجج الشرعية، كالإسطنبولي ذهب أو الدينار العثماني، ودرهم الفضة، والفضة المصرية (١٩٠)، التي تعامل بها تجار وصنّاع وملّاك مدينة القدس في جميع عمليات البيع والشراء، وحتى الذين كانوا يفدون إلى القدس من الأجانب

⁽٩٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٦٠، رقم الحجة ١،٤ رمضان ١٣٤١هـ/ ١٢ نيسان/أبريل ١٨٢٦م، ص ١٨؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٣٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨؛ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٢١ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/ ١٩ أيلول/

بقصد التجارة، من دون استثناء، كما أوردتها السجلات الشرعية في حججها المتعلقة باليهود.

لذا جرت جميع المعاملات المتعلقة باليهود في عمليات البيع والشراء والإيجار بهذه العملات، وأغلبها بالقرش الأسدي والزلطة، التي بينها في جدول الديون الرقم (٣-٧)، حيث استدان اليهودي يهودا سكوبه ولد إسرائيل من الذمي يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه مكناس مبلغ ١٥٠ غرشاً أسدياً (١٠٠١)، واستدان اليهودي خضر من السيد موسى لقه مبلغ ٥٠ زلطة (١٠١١)، وكذلك المتحصل من وقف طائفة اليهود في القدس، حيث فرغ الشيخ عثمان بن شوكة للسيد يوسف أفندي عن العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود البالغ مقدارها ٣ زلطات (١٠٠١)، وهو ما دلّت عليه كل المعاملات خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، والتي مثلها الباحث في جداول عدة بحسب موضوعاتها، والتي يمكن الرجوع إليها، والتعرّف إلى العملات التي جرت بها معاملات اليهود وأهالى القدس الشريف.

بينت بعض الحجج الشرعية نوع العملة والمقدار الذي تعادله في غيرها من العملات المنتشرة محلياً، ومن الرائج منها والمستخدم في الدولة والقدس الشريف. لذا حرص الباحث على توضيح هذه العملات وما يعادلها، لتكوين صورة تقريبية عن المعاملات المالية، والاقتصادية، والتجارية في القدس الشريف، وإنْ كان هناك ارتفاع أو انخفاض في المستوى الاقتصادي العام.

وفي ما يلي عرض لأنواع العملات التي وردت في الحجج الشرعية، في الفترة التي تناولتها الدراسة، سواء في الحجج الكاملة الحديث عن اليهود، أو التي كانوا جزءاً منها، ومن خلال ما كشفته السجلات الشرعية، وهي:

الغرش الأسدي: وهو يُعتبر من أشهر العملات النقدية التي تعاملت بها الدولة
 والأهالى في القدس الشريف، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في القرن الثالث عشر

⁼ سبتمبر ١٨٢١م، ص ٦٣، وسلطان حطاب، فلسطين والنقود الإسلامية، عجلة صامد الاقتصادي، السنة ٧، العدد ٥٣ (١٩٨٥)، ص ١١١.

⁽۱۰۰) سجلات عكمة القدس الشرعية ۲۸۰، ۷ جمادي الأولى ۱۲۱۳هـ/ ۱۷ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۷۹۸م، ص ۳۵.

⁽۱۰۱) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٦، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/٦ تموز/يوليو ١٨٠١م، ص ٣٤.

⁽۱۰۲) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ٣، ٩ صفر ١٢٣٧هـ/ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢١م، ص ٩٧_٩٨.

الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وحسبما حدّدته حجّة العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود بتاريخ 111 هـ/ 111 م، التي ذكرت أن كل غرش أسدي يعادل أربعين فضة مصرية (111)، ويعادل بالزلطة 110, 110 زلطة (110). ويرجع سبب تسميته بالأسدي لأنه مع بداية سكه إلى أنه كانت ترسم عليه صورة الأسد والشمس معاً، على غرار القرش الهولندي في عهد السلطان مصطفى الثاني 110 هـ/ 110 م، وظل مستخدماً على الرغم من أن الصورة رفعت عنه حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ومن أسمائه عند العثمانين القرش العثماني، والغرش التركي، والغرش السلطاني (110).

* الزلطة: هي العملة الثانية المتوافرة في مادة السجلات، حسبما وردت في السجلات الشرعية، والتي تعامل بها أهالي القدس الشريف بما فيهم اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وتعادل كل ٢٠,٠١٦ زلطة قرشاً أسدياً واحداً. استدل الباحث على مقدار ما تعادله الزلطة بالغرش الأسدي من خلال حجّة تركة الذمي اليهودي اصرايل اليهودي(١٠٠١)، حيث أنقصنا مجموع المبلغ المتحصل من تركته الذي وزع على ورثته المستحقين، فكان ٥٤٢ غرشاً أسدياً - ٤١٧ غرشاً أسدياً = ١٢٥ غرشاً أسدياً، وبتقسيم ناتج القسمة بالغرش الأسدي على خارج المصاريف التي أخرجت من تركة الذمي قبل التوزيع التي حسبها الحاكم الشرعي بالزلطة، فكان كالتالي: ١٢٥٢ زلطة خرل من الغرش أسدي، وهذه هي القيمة التي يعادلها كل من الغرش الأسدي والزلطة بالنسبة إلى بعضهم.

درهم الفضة: فقد ذكرت حجة شرعية أن كل درهمين فضة تعادل غرشين وأربعين مصرية، وهي سكة سنية مستجدة من شؤون الآستانة العلية (١٠٧٠)، بمعنى أن كل درهم فضة يعادل غرشاً أسدياً و ٢٠ فضة مصرية.

⁽١٠٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٠، رقم الحجة ١، ٤ رمضان ١٢٤١هـ/١٢ نيسان/أبريل ١٨٢٦م، ص ١٨٨.

⁽١٠٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣٣هـ/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٨م، ص ٢٨.

⁽١٠٥) العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٣٣٧_ ٣٣٨، والعسلي، وثانق مقدسية تاريخية، ج ٢، ص ٣٣١. (١٠٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ١، ٥ ذي الحجة ١٢٣١ه/ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر

۱۹۱۸ م، ص ۲۸.

⁽١٠٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٢١ ذي الحجة ١٩٢٦هـ/١٩ أيلول/سبتمبر ١٨٢١م، ص ٦٣.

الإسلامبولي الذهب أو الدينار العثماني الذهب: وهو من العملات التي سكّت في القرن ١٠٠ م) وتعادل غرشين ونصف عنتري، وتعادل ١٠٠ مصرية (١٠٠٠)، وهو ما يعني أنها تعادل ٢,٥ غرش أسدي، أو ٢٥, ٢٥ زلطة، والذي نتبيّنه أن قيمة الغرش الأسدي هي قيمة القرش العنتري نفسها.

٢ _ الجزية

الجزية من الجزاء، «لأنها مال يؤخذ من أهل الكتاب جزاء الإسكان في دار الإسلام، وهي عبارة عن المال الذي يعقد للكتابي عليه الذمة، وهي فعيلة من الجزاء، كأنها جزت عن قتله والموادعة المتاركة، والمراد بها متاركة أهل الحرب مدة معينة لمصلحة، لأن الجزية مع أهل الذمة والموادعة مع أهل الحرب، (١٠٩٠). قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقُّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ خَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿ ١١٠)، وعرّفها زيدان، تعريفاً إجرائياً وفَّق فيه، حسبما هو مطبق، قائلاً: «هو المال المقدر المأخوذ من الذمي، فهي ضريبة على الرؤوس، يلتزم الذمي بأدائها إلى الدولة الإسلامية في ميعادها المعيّن، متى ما توافرت شروط وجوبها، ولم يوجد ما يسقطها ١١١١). وكان يعفى منها المرضى والشيوخ والنساء(١١٢)، فقد أشارت حجة شرعية «قيد بالإذن الشرعي بتاريخ ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، إلى التعريف الإجرائي، الذي عرّفه زيدان للجزية المفروضة على رؤوس أهل الذمة، من اليهود والنصارى، تؤخذ الجزية من الذميين، وعلى الرأس، وفي موعدها المعتاد الذي اعتادوا دفعها فيه، في بداية كل شهر محرم، ومن بداية كل سنة هجرية، «تحيطون علما، هو أن بخصوص جزية الذميون (...) [النصارى واليهود] في أن معتاد دفعها في غرة شهر محرم الحرام افتتاح السنة، ويحسب إعاقة قدوم بقجة الخراج، فتاخرت [فتأخرت] هذه السنة عن ميعادها ... ا (١١٢٠).

⁽۱۰۸) السجل نفسه، ص ٦٣.

⁽١٠٩) أبو عمد عمود بن أحمد العيني، عملة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه عبد الله عمود عمر، ٢٥ ج (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ج ١٥، ص ١٠٧.

⁽١١٠) الْقُرْآن الكريم، دسورة التوبة، الآية ٢٩.

⁽١١١) عبد الكريم زُيدان، أحكام اللميين والمستأمنين في دار الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

⁽۱۱۲) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥_١٢٤٥هــ/ ١٨٠٠ـ ١٨٣٠م (عبَّان: بنك الأعيال، ١٩٩٦)، ص ١٢٢.

⁽١١٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٤ ص[صفر] ١٢٢٢هـ/١٣ نيسان/أبريل ١٨٠٧م، ص ٢٢.

وحدّدت الحجة أن الجزية تؤخذ من الذميين النصارى واليهود من قبل الحاكم الشرعي، وعند الحنفية تؤخذ الجزية من جميع الأعاجم، سواء كانوا من أهل الكتاب أو من المشركين. وعند الشافعية والحنابلة لا يؤخذ إلا من أهل الكتاب، وعند المالكية يجوز أن تضرب الجزية على جميع الكفار من كتابي ومجوسي ووثني وغير ذلك، إلا من ارتد، وبه قال الأوزاعي وفقهاء الشام (١٤١٠). ويكتب لهم المتسلم أوراقاً مثبتاً فيها أنهم دفعوا الجزية، كما جرت عليها العادة سابقاً، إلى حين وصول بقجة الخراج من طرف الدولة العلية، وتفتح ضمن شروط، وترسل أموالها إلى خزينة ولاية الشام، كاملة غير منقوصة، ولا يتصرف فيها أحد (١١٠٠). ونصّت مراسيم الحجج على أن المتسلم مكلف بتحصيل الجزية بحسب الشروط، والعادة، والقانون الجاري، ويتساعد الجميع مع المتسلم في تحصيلها، «ينبغي تحصيل مال الجزية من الذميين بطرفكم من نصارى ويهود، ويعطيهم متسلمنا أوراق إشارة منه إلى حين ورود بقجة الخراج من طرف الدولة العلية... ويدفع لهم الأوراق كجاري العادة... فبوصوله تكونوا جميعا مع متسلمنا الموصى [من طرفنا] قلباً وقالباً، وتساعده في تحصيل الجزية المرتبة على الروس الموصى [من طرفنا] على حسب الشروط، والعادة، والقانون الجاري، (١١٠٠).

ولا يجيز القانون، ولا الأعراف (العادة المعتادة) العثمانية، أن لا تؤخذ الجزية تحت أي سبب أو تحت أي ظرف، ولا مناص من أخذها أبداً، «... وتقبض مال الجزية منهم، ولا يبدي منك بذلك تراخي ولا فتور...»(١١٧).

وكان الربع المجموع من أموال الجزية يصرف بوجهه عدة، «المربوط مالها بمصارف طريق الحج الشريف، والتذاكر السلطانية» (١١٨٠) أو بحسب الظروف المستجدة (١١٨)، مع ضرورة الحرص على مال الجزية من السرقة أو الضياع. وإذا فقد أو ضاع، يجب أن تؤخذ الجزية من الفرد الذمي مرة أخرى، حتى لو أشهر الذمي اليهودي

⁽١١٤) العيني، عملة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٥، ص ١٠٨.

⁽١١٥) سجلات محكمة الفُدس الشرعية ٢٨٩، وقم الحجة ٣، ٢٣ م [محرم] ١٢٢٢هـ/ ٢ نيسان/أبريل ١٨٠٧م، ص ٦٤.

⁽١١٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٤ ص[صفر] ١٢٢٢هـ/ ١٣ نيسان/أبريل ١٨٠٧م، ص ٦٢.

⁽١١٧) السجل نفسه، ص ٦٢.

⁽١١٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٢٢هـ/٢ أيار/مايو ١٨٠٧م، ص ٦٤.

^{ُ (}١١٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ١، ذي الحجة ١٧٤٢هـ/ تموز/يوليو ١٨٢٧م، ص ٨٦.

والنصراني، مستمسكاً كتبه له الحاكم الشرعي، ومثبتاً فيه أنه قد دفع الجزية المفروضة عليه، كما هو معتاد ومقيد في دفاتر باش المحاسبة. وفي حال إذا دفع الذمي الجزية نفسها مرة ثانية يجب أن يأخذ سنداً مالياً يثبت أنه قد دفع المفروض عليه من الجزية، «أم عن مال الجزية المفروضة على الذميين، المربوط مالها بمصارف طريق الحج الشريف، والتذاكر السلطانية، إذا فقدت لزم أخذ من فلان جزية إلى جانب الجزية التي دفعها أولاً، وأن تجري حسب المعتاد القديم، ويعطى أعلاناً شرعياً لكي يكون بيد الذمي سنداً يقف عليه، (١٢٠).

وبيّنت الحجة أنه على كلّ من الحاكم الشرعي ومتسلّم القدس، أن يحرصا على بيان مقدار الجزية في الأوراق التي تعطى للذمي الذي دفع الجزية، ويُثبت فيها مقدار الجزية، كما حددتها الأوامر السلطانية على كل فئة من فئات غير المسلمين، وتحدد فئاته من الفئة العالية أو المتوسطة أو المتدنية. ويُفهم من هذا الإجراء، أمران: الأول، حتى إذا اشتكى الذمي إلى الباب العالي لا يستفيد من شكواه، لأنه مثبت بالسند الذي يعرضه، أنه من الذين حددت له مقدار ما يدفعه من الجزية حسب الدرجات التي ذكرناها سابقاً، وهو تكليف شرعي، ويؤدي خدمات عامة لصالح رعايا الدولة العثمانية. والثاني، أن مقدار الجزية على النصارى واليهود ليس مبلغاً واحداً، فهناك اختلاف بين أبناء طوائف الذميين، وحددته الحجة بالعالية أو المتوسط أو المتدني المقترنة دائماً بحالة الذمي الاقتصادية، وهذا ما أكدته الحجة بتاريخ ٢٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، «ويبين بالشرع الجزية المفروضة عليه عالية أم متوسطة أم متدنية، حتى إذا اشتكى الذمي إلى الباب العالي لا يتحصل من شكواه على شيء، لأنه عندها ستُعتبر جزية شرعية من ترايث [مواريث] الدولة العلية إلى مصارف طريق الحج الشريف» (٢١١).

ويأخذ الجزيدار المكلف بجمع مال الجزية مبلغاً من المال، حدده ديوان الشام بمبلغ ألف قرش، حيث ذكرت حجة جزية قدس شريف بتاريخ ١٢٣٢هـ/١٨١٦م، «وبخصوص ناصر آغا تدفعوا له خدمته ألف قرش واحدة»(١٢٢٠)، والذي يعينه ديوان الشام جزيدار خاص لجمع مال الجزية من الذميين في القدس الشريف، ويتسلم بقجة

⁽۱۲۰) السجل نفسه، ص ۸٦.

⁽١٢١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٢٢هـ/٢ أيار/مايو ١٨٠٧م، ص ٦٤.

⁽۱۲۲) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ٢، ١١ شوال ١٢٣٢هـ/ ٤ أيلول/سبتمبر ١٨١٦م، ص ٣٦.

الخراج، وعرف باسم «جباخانجي» (۱۲۲)، وحدّدت الحجة شروطاً لفتح البقجة، التي تفتح في مجلس الشرع الشريف، وبحضور متسلّم القدس ومفتي القدس، وأعيان المدينة، وتُسلم لجزيدار الموصى إليه باستلامها، وبحسب ما هو متعارف عليه (۱۲٤).

يتضح من الجدول الرقم (٣-٥) أن قيمة الجزية المفروضة على غير المسلمين خلال الفترة التي تناولتها الدراسة غير ثابتة أو مستقرة، حيث اتضح مقدار زيادتها على كل الفئات في عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م من ٧ غروش إلى ٧٦ غرشاً في عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، أي بمقدار زيادة تقريبية ١١ بالمئة، باستثناء عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م الذي تراجعت فيه قيمة الجزية المفروضة، وذلك بسبب خشية والي الشام أن يثور الناس، بمن فيهم غير المسلمين، جراء رفع قيمة الضرائب المفروضة على أهالي القدس، وتحدث ثورة احتجاجاً على رفع مقدار الجزية والضرائب، مثلما حدث في عام ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م عندما ثار الفلاحون وأهالي المدينة ضد هذه الاجراءات الضريبية، الأمر الذي اضطر مصطفى باشا والى الشام الخضوع لمطالب الثوار(١٢٥). أما عن تفسير سبب الارتفاع المستمر في قيمة الجزية على غير المسلمين، فقد ردّ إلى تعدد المصروفات التي ينفق عليها من مال الجزية، من مصاريف طريق الحج الشريف، والتذاكر السلطانية، والعسكر المنصورة. وذكر العيساوي أن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عاني النقد العثماني انخفاضاً مستمراً في قيمة العملة، وانخفاض قيمتها الشرائية، الذي صاحبه ارتفاع في الأسعار (١٢٦)، إضافة إلى زيادة أعباء الدولة المالية، جراء خسائرها المتكررة في الحروب، وضعف سيادتها أمام القوى الأجنبية المتزايدة، ودخول البضائع الأجنبية المستوردة التي أثرت كثيراً في الصناعة الحرفية في الدولة، والقدس أيضاً.

⁽١٢٣) إن أموال الجزية المفروضة على أهل الذمة تجمع بواسطة الجزيدار، ومن مندوب الدفتردار في دمشق، المكلف بتحصيل الأموال المستحقة على أهل الذمة في القدس الشريف وناحيها. انظر: سجلات محكمة القدس المكلف بتحصيل الأموال المستحقة على أهل الذمة في القدس الشريف وناحيها. أواخر عرم ١٩٨٧هـ/أواخر آذار/مارس ١٦٧٦م، ص ١٢٧٥م، قلاً عن: الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/١٥١٦م. ١٣١٥هـ/١٨٩٧م)، ص ١٠١٠.

⁽۱۲۶) سجلات عكمة القدس الشرعية ۲۹۱، وقم الحجة ۲، ۱۰ شعبان ۱۲۲۲هـ/۱۸ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۸۰۷م، ص ۱۸۶ سجلات عكمة القدس الشرعية ۲۹۱، وقم الحجة ۲، ۲۰ ر [رجب] ۱۲۲۵هـ/ ۲۱ آب/ أغسطس ۱۸۱۰م، ص ۱۰۰.

⁽١٢٥) أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ص ٥٦٢.

⁽۱۲۱) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ۱۸۰۰ ـ ۱۹۱۶م، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ۱۹۹۰)، ص ٥٩٣. ولتفاصيل أكثر حول انخفاض مستوى قيمة العملة العبانية في الولايات العربية (انظر ص ٥٩٣ ـ ٥٩٦).

الجدول الرقم (٣_ ٥) قيمة الجزية المفروضة على اليهود والنصارى بناء على فئاتهم

المصدر	مجموع المتحصل (١٩٩٤)	الفئة الأدنى (١٨٣٨)	الفئة الوسطى (٣١٣٢)	الفئة الأعلى (٤٢٤)	السنة
من ش ۳۰۰، ۱۱ شوال ۱۲۳۲ه/ ۲۶ آب/ أغسطس ۱۸۱۷م، ص ۳۲.		غرش واحد	۲ غرشان	٤ غروش	۱۲۲۲م ۱۸۱۷ع
س ش ۳۱۰، ۱۵ ذي الحجة ۱۲۲۱هـ/ ۲۱ تموز/يوليو ۱۸۲۲م، ص ۱۲۷.	٥٨٨٨٨	٦ غروش	۱۲ غرشاً	۲٤ غرشاً	۱۹۲۱هـ/ ۲۲۸۱م
س ش ۱۳۱۱ء ح ۱، ۱۲۶۲ه/ تموز/یولیو ۱۸۲۷م، ص ۸۲.	730 8Y	۳ غروش	٦ غروش	۱۰ غروش	/3714 \\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
س ش ۳۱۳، ۳ محرم ۱۲۶۵ه/ ۵ تموز/ یولیو ۱۸۲۹م، ص ۳۹.	118187	۱۲ غرشاً	۲٤ غرشاً	٤٠ غرشاً	۵۶۲۱ه/ ۲۸۱۹

وبيّنت الأوراق (بمثابة سندات مالية) التي تعطى للذميين النصارى واليهود، مقدار المتحصل من جزية القدس الشريف، التي فرضت القيمة الأعلى على الفئة الأعلى من اليهود والنصارى، وهو ٤٢٤ رأساً، وعلى الأوراق المتوسطة ٣١٣٢ رأساً، وعلى الأوراق المتدنية ١٨٣٨ رأساً، ويكون مجموع المتحصّل من كل مال الجزية في القدس الشريف ٣٩٥٤ رأساً (١٣٠٠). وأشارت الحجج الشرعية، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣٥٥)، إلى أن مقدار المبلغ المأخوذ والمفروض على الذميين غير ثابت، وهو يتغير تبعاً لتغيّر الظروف والمستجدات، فكلما شعر السلطان بعجز في مالية الدولة، زاد في فرض الرسوم والضرائب، ورفع مقدار الجزية عما كانت عليه سابقاً.

لقد أشار قيد بالإذن الشرعي بتاريخ ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م، بناء على دفتر باش محاسبة سابق بتاريخ ١٢٢٥هـ/ ١٨١٩م، أنه يؤخذ من الذميين الفئة الأعلى ٤ غروش، ومن الورقة المتوسطة غرشان، ومن الورقة الأدنى غرش واحد (١٢١٠)، «جناب صدر

⁽۱۲۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ ر [رجب] ١٢٢٥هـ/ ٢١ آب/أغسطس ١٨١٠، ص ١٠٥٠.

⁽١٢٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٠، رقم الحجة ٢، ١١ رمضان ١٢٣١هـ/٤ أيلول/سبتمبر ١٨١٦م، ص ٣٦.

الموالى العظام المولى الهمام، والبحر الطام مولانا (...) أفندي، ومؤيد الشريعة الغرا بالقدس الشريف حالا أفندي محترم جزية الله تعالى، وافتخار العلما [العلماء] والمدرسين الفخام ذوى الاحترام، مفتى أفندى المكرم، وفرع الشجرة الزكية، وطراز العصابة الهاشمية نقيب أفندي المحترم، وعمدة الأماجد والأعيان، وذوي القدر والشأن، متسلمها حالا أخينا عبد الكريم آغا المحترم، ومفاخر الأماجد والأعيان ميرالاي وينكجريان، آغا (...)، وبقية علما [علماء] ووجوه وأعيان وضابطان عموميا، بعد التحية والتسليم، بمزيد العز والتكريم، نبدي إليكم أنه بهذه الاثنا [الأثناء] ورد فرمان عاليان، وبوقجة الجزية السلطانية، صار ضم مستجد من طرف الدولة العلية على ورقة الاعلا [الأعلى] أربعة غروش، وعلى ورقت [ورقة] الأوسط غرشين، وعلى ورقت [ورقة] الادنا [الأدني] غرش، بموجب دفتر الوارد من باش محاسبة بالسابق، وبموجب الصورة الواردة الآن بالضم المستجد على الذميون [الذميين]، بموجب العنوة الشريفة كما مسطَّر الآن، وبوقجة الجزية ودفتر بعلم مال الجزية الاصلى، وبعلم الضم موزع على المقطوع، وعلى الافرنج، والروم، والأرمن، فالمراد في غرة محرم سنة اثنين وثلاثين، تسجلوه بالسجل المحفوظ بالشرع الشريف، بحسب العادة على يد ناقل حروف المحبة المعنى من طرفنا بتحصيل مال الجزية المرقومة، ولا تحتاجوا بذلك مزيد التعريف والتأكيد، متم (...) في ١١ ن [رمضان] سنة ١٢٣١، (١٢٩٠.

وفي حجة أخرى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م، أن إيراد خراج (جزية) الذميين في كل الولايات لهذه السنة سيكون على الورقة العالية ١٠ غروش، والمتوسطة ٦ غروش، وعلى الورقة الأدنى ٣ غروش، وأكدت الحجة أن يؤخذ مال الجزية من غير مقاطعة من الروم أو الأرمن أو الإفرنج أو اليهود (١٣٠).

نلحظ في الإجراء العثماني تثبيت عدد دافعي الجزية طيلة الحكم العثماني للقدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، مع عدم ثبات قيمة المتحصّل من جزية الذميين، التي شهدت تزايداً مستمراً على كلّ فئات دافعي الجزية. ويدل عدم ثبات مقدار الجزية على سوء الأحوال الاقتصادية للدولة جراء تراجع قيمة النقد العثماني منذ القرن ١٢هم ١٨م، وارتفاع الأسعار، ودخول البضائع الأجنبية المستوردة التي أثرت في الصناعات الحرفية في القدس وكل الولايات العثمانية، إضافة إلى ما تعرّضت له القدس من تغيير في

⁽١٢٩) السجل نفسه، ص ٣٦.

⁽١٣٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ١، (اليوم غير مقروم) ذي الحجة ١٢٤٢ه/ تموز/ يوليو ١٨٢٧ م، ص ٨٦.

الأوضاع السياسية والإدارية والكوارث الطبيعية والأمراض وثورة فلاحي القدس على الحكم المصري، ودلّت جميعها على عجز كبير في موازنة الدولة العثمانية، وانعكس أثرها على أهالي القدس الشريف، الأمر الذي أدى إلى رفع الدولة لقيمة المتحصل على دافعي الجزية كنوع من تعويض النقص، رغم ارتفاع قيمتها طردياً، المرتبط بالحالة الاقتصادية لكل فئة من فئات غير المسلمين؛ فكلما ارتفعت الحالة الاقتصادية لذمي صنّفته الدولة من الفئة الأعلى الذي فرض عليها قيمة مال الجزية أعلى من الفئة التي أقل منها، وهكذا هو باقي الأمر مع الفئتين المتوسطة والأدنى.

ولم يجد الباحث، من بين الحجج الشرعية، حجة واحدة تثبت أن اليهود كانوا يتهربون من دفع الضرائب، ولكن الربايعة ذكر أن بعض اليهود كانوا يتهربون من دفع الضرائب في القدس الشريف، الذي أرجعه إلى الكوارث الطبيعية، كالزلازل والجدب الشديد، أو جراء الأمراض والأوبئة التي كانت تقتل كثيراً من سكان أهل المدينة أو بفرار بعض اليهود من المدينة أو الدخول في الإسلام (١٣١). وقد أشار إلى أن بعض اليهود المتنقذين، وأصحاب الأموال، كانوا يدفعون، في أواخر القرن ١١ه/ ١٧م، مال الجزية عن فقراء اليهود، ويسددون ما عليهم من ديون، حتى لا يفكروا بالخروج من مدينة القدس الشريف (١٣٢).

٣_العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود

العادة المعتادة هو المال المفروض على اليهود من باب الهبة أو الهدية النقدية أو العينية، ولكن كل وثائق السجلات الشرعية دلت على أنها هبة مالية يدفعها اليهود عن مؤسساتهم الدينية أو التعليمية، تقدم في مواعيد محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، للحكام أو أفراد من العائلات المتنفذة في القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، من باب التقرّب من هذه العائلات، ودعم وحماية لطوائف اليهود في مدينة القدس. وتطورت هذه العادة المعتادة طيلة الحكم العثماني، ومنه القرن ١٣ه/ ١٩م، حتى أصبحت حقوقاً مكتسبة، يتم توريثها أو بيعها أو التنازل عنها (١٢٦)، وهو ما نصّ عليه كثير من حجج العادة المعتادة.

⁽١٣١) سجلات عكمة القدس الشرعية ١٩٦٢، ١٥ شعبان ١٠٧٣هـ/ ٢٥ آذار/مارس ١٦٦٣م، ص ١٣٦٢ نقلاً عن: الربايعة، اطائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثباني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٢٢هـ/ ١٥١٦م_ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

⁽١٣٢) سبطلات محكمة القدس الشرعية ١٩٨٤ ، في القعدة ١٩٢هـ/ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٨١م، ص ١٠٩٠ نقلاً عن: الربايعة المصدر نفسه، ص ١٠٨ - ١٠٨٠.

⁽١٣٣) العسلي، وثانق مقدسية تاريخية، ج ٣، ص ١٦٦.

في الأصل هي القانون العرفي الذي جرى سريانه تاريخياً في دول إسلامية سابقة للدولة العثمانية، وأسلافهم ممن تأثروا بهم، وأخذوا عنهم من العرب، والفرس، والبيزنطيين، وعن أسلافهم السلاجقة الذين ورثوا عنهم الحكم، شريطة أن لا يخلف القوانين والأعراف المتفقة مع الشرع الشريف. ففي أوقات معينة شكل كلَّ من القانون العرفي والحكم الشرعي اتفاقاً وانسجاماً في كثير من الأمور، ولكن إذا حدث الاختلاف بينهما وهذا حاصل في التاريخ العثماني _ يستلزم ذلك فتوى من المفتي العام للسلطنة. وفي هذه الحالة، تُقدَّم الشريعة على القانون العرفي، في حال إذا سُئل أهل الشرع، وفي حالات أخرى يتصدر الحكم العرفي من دون الرجوع إلى الشرع. وترجع الحالة الأولى حالات أخرى يتصدر الحكم العرفي من دون الرجوع إلى الشرع. وترجع الحالة الأولى بالقرآن والسنة، وطرق الإفتاء الشرعي، وارتبطت تاريخياً بقوة السلطان وضعفه، فكلما بالقرآن والسنة، وطرق الإفتاء الشرعي قوياً، والعكس صحيح، إذ يسود القانون العرفي في حالة الضعف، ففي مراحل ضعف الدولة العثمانية في القرنين ١١ - ١٢ ه/ ١٧ _ ١٩٨ ضعف فيها السلطان، وانعكس أثرها على قوة الأحكام الشرعية وأهل الشرع، وساد أهل ضعف فيها السلطان، وانعكس أثرها على قوة الأحكام الشرعية وأهل الشرع، وساد أهل العرف (١٣٤).

وتعني العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود مقداراً مادياً جرت عليه العادة بأن يأخذه الواقف أو متولي الوقف أو من يقوم مقامه في النزول والفراغ، بالمقدار المعروف بحسب القانون القديم والمسجل في دفاتر طائفة اليهود ـ كما أشارت حجج النزول والفراغ ـ وأصبحت عرفية بمثابة القانون النافذ الذي لا يخالفه أحد ويعترف به الجميع. وقد حافظت والتزمت الدولة العثمانية ووكلائها في أدائها، ٥ حضر يوم تاريخه أدناه، مرزوق ابن [بن] عبد الله [فالح] مصطفى آغا علي [أفندي]، وأشهد على نفسه طايعاً مختاراً من [دون] إكراه له في ذلك، وأخبار على معنى هذا الإشهاد، وما يترتب به شرعاً، أنه فرغ، وترك، وقصر يده عن عادته المعتادة له في كل سنة على وقف طايفة [طائفة] اليهود القاطنين بالقدس الشريف، وقدرها في كل سنة خمسة غروش ونصف غرش أسدي، عنها ثمن سكر ثلاثة غروش وغرشين ونصف، عادة له (...) بعد السؤا [السؤال] من وكيل طايفة [طائفة] اليهود المسفورين، وتصديقهم على تعريف الفارغ، كما هو معين في دفاترهم. لحامل هذا الكتاب الشرعي، وناقل ذي الخطاب المعتبر المرعي السيد محمد على نجل السيد على محس [محسن]، وقبل منه ذلك السيد علي محس ولايته عليه، فأذن مولانا الحاكم الشرعي إلى محمد نجل المفروغ محسن لولده حسب ولايته عليه، فأذن مولانا الحاكم الشرعي إلى محمد نجل المفروغ

⁽١٣٤) العريض، تاريخ اللولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص ١٨٤ _ ١٨٥.

له بقبض وتناول خمسة غروش ونصف غرش كل سنة، من وكلاء وقف طائفة اليهود القاطنين بالقدس، كما كان يتصرف في ذلك الفارغ، إذناً شرعياً، وتعوض الفارغ مرزوق المرقوم من يد والد المفروغ له، نظير نزوله عن ذلك، خمسة وخمسين غرشاً أسدياً، عوضاً مقبوضاً بيد الفارغ من المفروغ له، قبض وفراغاً، وإذناً صحيحاً شرعياً. حرر في أواسط شهر شوال المبارك سنة ثلث [ثلاثة] وأربعين وماتين [ومائتين] وألف المهارك.

وقد أشارت الحجج الشرعية إلى جواز تنازل ورفع اليد عن قيمة المتحصل من وقف طائفة اليهود الذي يأخذه الفارغ، لصالح شخص آخر المفروغ له، الذي يقره الحاكم الشرعي بعد التأكد من صحة العادة ومقدار المتحصل عن طريق سؤال وكيل طائفة اليهود، من أن المبلغ المعين هو المبلغ الذي اعتاد اليهود على دفعه كل سنة، حيث يكون جوابه دائما أنه مسجل في دفاتر الوقف القديمة، ومعمول به الآن، كما كان معتاداً عند طائفة اليهود سابقاً، ومقيد بالحفظ، «كما هو معين في دفاترهم» (١٣١١)، أو «بعد السؤال منهم المسطر بدفاترهم حسب التصرف القديم» (١٣١١)، أو «بعد السؤال من وكلاء وقف طائفة من وكيل طائفة اليهود مركاده وتصديقة لذلك» (١٣١١)، أو «والسؤال من وكلاء وقف طائفة اليهود المسفوريين، واعترافهم بقبض العادة المذكورة للسيد أحمد المذكور، وتصرفه فيها التصرف القديم، وأن ذلك مسطر بدفاترهم، الاعتراف الشرعي» ويدفعها اليهود منذ جميعها دلالة واحدة في المواضع، بأن هذا معروف لدى الجميع، ويدفعها اليهود منذ بجري عرفاً وعادة.

فإذا ثبتت العادة بعد سؤال وكيل اليهود، يأذن الحاكم الشرعي بحالة الفراغ للمفروغ له مقابل تعويض مالي، بدل تنازل الفارغ عن عادته للمفروغ له، ويتم الاتفاق على قيمة الفروغ ودفعه. عندها يجيز الحاكم الشرعي للمفروغ له أن يحصّل قيمة العادة سنوياً من وقف طائفة اليهود من دون أن يكون للفارغ أي حق فيها.

⁽١٣٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٢، رقم الحجة ٣، أواسط شوال ١٢٤٣ه/ نيسان/ أبريل ١٨٢٨م، ص ١٣٠.

⁽١٣٦) السجل نفسه، ص ٤٧.

⁽١٣٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٢، رقم الحجة ٢، غرة [١] عرم ١٢٤٤هـ/ ١٤ تموز/يوليو ١٨٢٨م، ص ٧٧.

⁽١٣٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٦، رقم الحجة ٣، ١٥ ل [شوال] ١٢٣٧هـ/ ٥ تموز/يوليو ١٨٢٢ م، ص ٤٢.

⁽۱۳۹) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٩، رقم الحجة ٢، أواسط شوال ١٢٤٠هـ/٢ حزيران/يونيو ١٨٢٥م، ص ٣٦.

وترد العادة المعتادة دائماً تحت الموضوع نفسه في كل حجج السجلات الشرعية، المعروفة بحجج النزول والفراغ وقصر اليد، «حضر السيد عمر بن يوسف آغا النمري جزدار أنفار قلعة البرك، وأقر، واعترف، وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً، أنه فرغ ونزل وقصر يده، عن عادته المعتادة (١٤٠٠)، بمعنى الإقرار بالكف عن تعاطي هذه العادة من تاريخ الإشهاد، وقبول الحكم الشرعي هذا الفراغ لشخص آخر، بمعنى النزول، وموافقة المفرغ له النزول مكانه بالإيجاب على أخذ العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، من دون أية زيادة أو نقص قيمتها، كما كان الأمر يجري سابقاً، وبدل هذا النزول والفراغ يتقاضى الفارغ (الشخص الأول) بدل فراغه عن عادته التي اعتاد على أخذها من وكلاء طائفة اليهود، والتي تتم جميعها بالإيجاب والقبول وموافقة الحاكم الشرعي على هذا كله، «... هذا الكتاب، وناقلا لخطابه على أفندي زاده السيد على محسن أفندي، وهو قبل منه هذا الفراغ لنفسه، قبولاً شرعياً، وأذن جناب مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي إلى السيد على محسن الموصى إليه بقبض وتناول الخمسة وعشرين زلطة، في كل سنة إلى السيد على محسن الموصى إليه بقبض وتناول الخمسة وعشرين زلطة، في كل سنة المذكورة من وكيل ومتكلم وقف طائفة اليهود بالقدس الشريف ... الشراع).

ودلت حجج السجلات الشرعية على العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود التي يجيز فيها الشرع انتقال القبض والانتفاع من العادة بالإرث من الأب إلى الابن والورثة في حال الوفاة، وهذا ما أكدته حجة إقرار واعتراف بتاريخ ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م بالعادة المعتادة، التي تعود إلى الورثة بعد وفاة، من قبل وكيل طائفة اليهود أفرام بزانته اليهودي، حيث قبض الورثة من يده، بطريق الدين على وقف طائفة اليهود مبلغ ٣ آلاف غرش أسدية (١٤٢٠).

ويحدد مقدار العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود مرة واحدة، وتؤخذ بالزلطة والغرش الأسدي، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٣-٦)، ولم يصدف أن تغيرت هذه العادة منذ أيام فرضها مهما كانت الظروف والأحوال. وهذا يؤكد معنى جرت العادة المعتادة، وسؤال الحاكم الشرعي لوكيل وقف طائفة اليهود القاطنين في القدس الشريف، ما إذا كان الفارغ ما يقوله في إشهاده، وإقراره، ونزوله، من أنها جارية بالوقف فعلاً على هذا النحو، حتى يؤكدها وكيل وقف اليهود أو ينفيها.

⁽١٤٠) سجلات عكمة القلس الشرعية ٣١١، وقم الحجة ٢، أواخر شوال ١٢٤٢ه/ أياد/ مايو ١٨٢٧م، ص ٦٣.

⁽١٤١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٨، رقم الحجة ٢، ١٥ شعبان ١٧٣٠ه/ ٢٣ تموز/يوليو ١٨١٥م، ص ٢٤٤.

⁽١٤٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٧، رقم الحجة ١، ٢١ ربيع الأول ١٢٣٨هـ/٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٢م، ص ٧-٨.

الجدول الرقم (٢- ٢) العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود في القدس

		افندي				ص ۲۷.
	مصطفى يزيد	معدث زاده السيد أحمد			أسدي	١٩٢٩ هـ/ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٢ م،
<		السيد محمد [نجد]	القدس الشريف	القدس الشريف ٦ غروش أسدية ٤٠٠ غرش	٤٠٠ غوش	من ش ۲۰۸، ح ۲، أواخو دبيع الثاني
	المرحوم قاسم يك جمال الدين			أسدية	أسدي	١٢٢٧ه/ ٥ تموز/ يوليو ١٨٢٧م، ص ٤٢.
, d	_	نسيب زاده السيد عمر	القدس الشريف ١٠ غروش		١٠٠ غرش	س ش ۲۰۱، ح ۲، ۱۵ ل [شوال]
						تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢١م، ص ٩٧ - ٩٨.
0	الشيخ عثمان بن شوكه	السيد يوسف أفندي	القدس الشريف ٢ زلطات	۲۲ زلطات	١٦٠ زلطة	س ش ۲۰۰۵ء سے ۴، ۹ صفر ۱۲۲۷ه/ ۵
		Įsi Isi			اسدية	حزيران/ يونيو ١٨٢١م، ص ٢٣٠.
~	٤ السيد حسن أفند الدين زاده	السيد محمد آغا ينكجري القدس الشريف ٥ غروش أسدية ٥٠٥ غرش	القدس الشريف	ه غروش أسدية	٥٠٥ غرش	س ش ۲۰۰۵ ح ۲، ۱۱ رمضان ۱۲۲۱ه/ ۱۲
		محمة القدس				
		السيد يوسف أفتدي كاتب				١٩٢٢هـ/ ١٩ آذار/ مارس ١٨١٧م، ص ٧١.
4	۳ الشيخ عثمان بن شوكه	زيدة الضخام الشهابي زاده	القدس الشريف ٢ زلطات	۲زلطات	١٦٠ زلطة	من ش ٢٠٠، ح ٤، غرة [١] جمادي الاولى
	جار الله أفندي	علي محسن أفندي				تموز/ يوليو ١٨١٥م، ص ٢٤٤.
~		علي أفندي زاده السيد	القدس الشريف ٥٦ زلطة	٥٧ زلطة	١٧٠ زلطة	س ش ۲۹۸، ح ۲، ۱۵ شعبان ۱۲۳۰ه/ ۲۳
						۰ ۱۸۰ م، ص ۲۰.
						١٥ ٢٨/ أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر
-	١ أحمد بك بن خليل بم ميرالاي	لا يوجد لأنها حجة ادعى القدس الشريف ٢ زلطات	القدس الشريف	۲زلطات	لا يوجد	س ش ۲۸۲،ح ۱، أواخر جمادي الثانية
الرقم	الفارغ	المفرغ له	مكان الوتف	المادة المعتادة	يدل فواخ	المصدر

7	السيد حسين وشقيقة السيد خليل السيد يوسف والسيد أح ولدا المرحوم الشيخ وف الدجاني، والسيد محمد أفندي الدجاني، الدجاني، أسمد أبي قاطمة، والوكيل عن السيد حسين بن السيد محمود الدجاني، والسيد حسين بن عوده الداودي والسيد محمود والسيد موسى ولدا المرحوم الحاج علي المكاري	السيد يوسف والسيد أحمد القدس الشويف ٦٢ غرشاً أسدياً ٢٠٠٥ غرش ولدا المرحوم الشيخ وفاه أفندي الدجاني مناصفة	القدمي الشويف	١٢ خوشاً أمدياً	• • ٥ غرش أسندي أسندي	س ش ۴۲۰ ح ۱، ۶ رمضان ۱۳۶۱ه/ ۱۳۸ نیسان/ آبریل ۱۸۲۳م، ص ۱۸.
ه	و مسلاحي زاده السيد أحمد أفندي ابن زبنة القضل والسادات خليل المرحوم الشيخ إبراهيم () وشقيقه السيد خليل أفندي وشقيقه السيد راغب أفندي نجلي عمدة الملم والمدرسين المظام السيد محمد علي أفندي السيد محمد علي أفندي	زبدة الفضل والسادات زاده السيد خليل وشقيقه السيد راغب أفندي نجلي عمدة الملماء والمدرسين العظام السيد محمد علي أفندي	القدس الشريف	١٠ زلطات	١٠٠ زلطة	س شی ۲۰۰۹، سم ۲۷ آواسط شوال ۲۳۰۰. آوئل حزیران/ یونیو ۱۸۲۵م، ص ۲۳۰.
>	 ٨ السيد يوسف بن المرحوم قاسم بك جمال الدين 	مفخر الأفاضل والسادات القدس الشريف ١٠ غروش الكرام السيد عمر أفندي المحسني نقيب الأشراف بالقدس	القدس الشريف		۱۰۰ غوش آسدي	س ش ۲۰۷، ح ۲، أواسط صفر ۱۲۲۹ه/۲۱ تشرین الأول/أکتوبر ۱۸۲۲م، ص ۱۶۶.

1	ľ	
i	C	

		محمود ولدي المرحوم السيد يومف أفتدي الدقاق				من ۱۲۱.
¥	١٧ السيد إيراهيم القطب	السيد عبد القادر والسيد حمود وشقيقه السيد	القدس الشريف	٦ غروش أسلية	٥٤ غرشاً أسدياً	القدس الشريف ٦ غروش أسدية ٤٥ غرضاً أسدياً س ش ٢٦٦٣ ح ٢٣ أواخو جمادى الأولى القدس الشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٩م،
		فرع الشجرة الزكية السيد عمر أفندي المحسيني				من ۲۲.
11	السيد محمد ماجد	زيدة الأفاضل السيد الحاج محمد علي أفندي نجل	القدس الشريف	0 ۽ \$ غرش آسدي	٥٤ غرشاً أسدياً	۵۶ غوشاً آسدیاً س ش ۲۲۱۳ م ۳۲ ۴۹ جمادی الثانی ۲۵۲۲ه/ ۲ کانون الثانی/ پنایر ۲۸۲۹م،
		السيد محمد أفندي رئيس الكتاب بمحكمة القدس				
6	١٥ السيد الحاج ابو السعود افتدي المنشد	باش كاتب زاده السيد خليل أفندي نجل مولانا	القدس الشويف 0 و ٧ عووش مسلوية	٥ و ٧ غووش آسندية	٥٧ عرشا اسديا	۷۷ عرشا اسلیا س ش ۱۲۲۲ ح ۲۲ عرة (۱۱ محرم ۷۷) عرف (۱۸۲۸م، ص ۷۷).
	علي افندي	علي محسن		اسلبة		نیسان/ ایریل ۱۸۲۸م، ص ۷۶.
~	١٤ مرزوق بن عبد الله فالع مصطفى آغا السيد علي نجل السيد	السيد علي نجل السيد	القدس الشريف ٥ و ٥ غروش	٥ و٥ غروش	٥٥ غرشاً أسدياً	٥٥ غرشاً أسلياً إس ش ٢١١، ح ٢، أواسط شوال ١٢٤٣ه/
7	السيد عمر بن يوسف آغا النمري جزدار انفار قلعة البرك	الحاج محمد علي أفندي القدس الشريف	القدس الشريف	۹ غروش آسدیة ۱٤۷ غرشاً و۱ غروش سکو آسدیاً	١٤٧ غرشاً اسدياً	س ش ۲۳۱، ح ۲۲ أواخر شوال ۲۲/۵۱۲۵۲ أيار/ مايو ۱۸۲۷م، ص ۲۳.
1	١٢ السيد عمر ابن المرحوم السيد أسعد السيد خليل أفتدي المكاري	السيد خليل أفتدي	القدس الشريف	٦ غروش أسدية ثمن سكر	٥٠ غرشاً أسدياً	القدس الشريف ٦ غروش أسدية ٥٠ غرشاً أسدياً س ش ٢٦١٥ م ٦١ أواسط شوال ٢٠٠٠ م ٧٢. أيار/ مايو ١٨٢٧م، ص ٧٢.
=	۱۱ السيد عبد الله اين العرحوم موسى بك عقيل	علي افتدي زاده ابو محمد القدس الشريف الاغروش اسدية المحاعرش درويش أفتدي	القدس الشريف	۸ غروش اسدیه	المعلق المعرش المسلي	س ش ۲۳۰، ح ۲۲ اوایل لاوائل اختی انقعدهٔ ۱۲۶۱ه/ ۱۱ حزیران/ یونیو ۱۸۲۲م، ص ۹۶.
:				*		

ولم تورد الحجج، حجة واحدة ينفي أو يعترض فيها وكيل وقف طائفة اليهود على ما قاله الفارغ عن فراغه، وهذا دليل الصدق في المعاملة، والتزام أهالي القدس بما أقرّ سابقاً من سالف السنين، الذي أصبح قانوناً عرفاً وقانوناً نافذاً لا يمكن مخالفته، لأنه متعارف عليه بين الناس، ومقيد في الدفاتر بحسب القانون القديم الذي على أساسه حدد قيمة العادة المعتادة على الوقف، لذا ليس هناك أي داع لإنكارها أو تومتها.

تؤخذ هذه العادة مرة كل شهر انظر الجدول الرقم (٣-٦)، البند ٣-أو مرة واحدة كل سنة، وفي شهر رمضان بالتحديد، وبمقدارها المعين، أو في السنة مرتين، أشارت حجة بتاريخ ١٨٤٢ه/ ١٨٢٧م إلى أن السيد عمر بن يوسف آغا النمري انظر جدول حجج النزول والفروغ ويتناولها في شهر رمضان والعيدين الكبير والصغير من يد وكيل وقف طائفة اليهود (١٤٢٠). وهذا ما بينته حجج الفروغ والنزول، فراوحت مقدار العادة المعتادة ما بين ٣ زلطات في حدها الأدنى، و٦ غروش أسدية في حدها الأعلى شهرياً.

دلت حجج النزول والفروغ في العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود، أنه لم تحدث خلافات على العادة المعتادة بين اليهود والمسلمين أصحاب العادة، الأمر الذي يؤشر إلى سلامة وسماحة العلاقات بين الأفراد وقبول الآخر، وقبول اليهودي في القدس الشريف، ما يقرّه الشرع والقانون والأعراف، باستثناء حجة واحدة ذكرت دعوى حول العادة المعتادة، ولكن ليس بين الواقف وطائفة اليهود، لكن بين من هو أحق بأخذ العادة المعتادة، ومثبت في دعوى رفعها الشيخ الحاج أحمد بك بن خليل بك ميرالاي في القدس الشريف، على الشيخ الحاج عبد الله أفندي الأزموي، وقد أقر فيها المدعي أن جده المرحوم أحمد ميرالاي كان يأخذ عادة معتادة من طائفة اليهود، كل سنة، ومقدارها ٣ زلطات (١٤٤).

⁽١٤٣) سجلات محكمة القلس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ٢، أواخر شوال ١٢٤٢هـ/ أيار/ مايو ١٨٢٧م، ص ٦٣.

⁽١٤٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٢، رقم الحجة ١، أواخر جمادى الثاني ١٢١٥هـ/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٠٠م، ص ٦٠.

رابعاً: ديون يهود القدس

١ _ الديون

أ_ ظاهرة ديون يهود القدس

ومن المظاهر الدالة على العلاقة البيّنة بين جميع طوائف وفئات المجتمع المقدسي، ظاهرة الديون التي انتشرت فيه، كما تبيّنها السجلات الشرعية الواردة في حجج الضبط والمبيع الخاصة بالتركات وبعض حجج الادعاء، وحجم الديون، والطرق المستخدمة في استدانتها، وطرق سدادها، بين اليهود، والنصارى، والمسلمين. لذا لم تقتصر مسألة الدين على فئة أو طائفة دون أخرى، فالكل مشترك، سواء أكان دائناً أم مديناً.

لقد تبادلت جميع الفئات الأدوار في مسألة الاستدانة بين اليهود والنصارى والمسلمين (١٤٠٠)، وبين الرجال والنساء (١٤٠٠)، وبين اليهود أنفسهم (١٤٠٠)، ومختلف فئاتهم الاجتماعية من المتنفذين منهم كترجمان طائفة اليهود (١٤٠٠)، ووكيل طائفتهم (١٤٠٠)، وحاخاماتهم (١٠٥٠)، وبين طائفتي اليهود بما فيهم طائفة السكناج (١٥٠١). فاستدان اليهود من المسلم (١٥٠٠)، حيث ذكرت حجة تركة شرعية بتاريخ ١٢١٤ه/ ١٨٠٠م أن للمرحوم السيد نجيب الصلاحي بن مصطفى الصلاحي ديناً بذمة اليهودي سحور مسكنه باحراره، البالغ ١٠٠٠ زلطة، وديناً ليهودي الخليلي بذمة نجيب الصلاحي (١٥٠٠). وديناً بين اليهود

⁽١٤٥) سبجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ١، أواسط شعبان ١٢٢٩هـ/ آب/ أغسطس ١٨١٤م، ص ١٦٨ ـ ١٦٦.

⁽الأع) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، رقم الحجة ١، ١٣ ربيع الثاني ١٢٢٠هـ/ ١١ تموز/يوليو (م١٨٠٥م، ص ٧٤.

⁽١٤٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٦، رقم الحجة ٢، شوال ١٢٣٧ه/ تموز/يوليو ١٨٢٢م، ص ٤٤. (١٤٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ٣، ٦ عرم ١٢٥٧هـ/ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٨٣٦م، ر. ٥٢.

⁽١٤٩) سجلات محكمة القلس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١، ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

⁽١٥٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ١، غرة ربيع الثاني ١٢٥١هـ/٢٧ تموز/يوليو ١٨٣٥م، ص١٢٣.

⁽١٥٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ٢، ١٣ صفر ١٢١٤هـ/١٧ تموز/يوليو ١٧٩٩م، ص ٣٦_٣٣.

⁽١٥٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ٤، أواخر شوال ١٢١٤هـ/ آذار/ مارس ١٨٠٠م، ص ١٩٣_١٩٤.

والنصارى، وهو ما أشارت إليه حجة تركة بتاريخ ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م للذمي الهالك ياسف الرومي، الثابت فيها بالوجه الشرعي دين بذمته لليهود، من الواجب على الورثة سداده بالوجه الشرعي، فبلغ دين موصي اليهودي ٥٢٨ زلطة، ودين لآخر ٣٤٠ زلطة، ولثالث ٧٢٠ زلطة (١٥٤٠).

وبيّنت حجة تركة أخرى بتاريخ ١٨١٨ه / ١٨١٨م عدم حكرية مسألة الديون على الرجال دون النساء، فذكرت حجة دين مسلّمة على يهودي، الثابت مقداره وبيانه في حجة التركة من نصيب ورثة المرحومة طريفة بنت الشيخ أحمد المتوفية في القدس الشريف، التي أُحصيت فيها تركاتها، وكان من بين مستحق دينها في ذمة اليهودي خضر من نصيب الورثة، بمقدار ٥٠٠٠ زلطة (١٥٥٠).

وكما أشارت حجة شرعية مؤكدة أن مسألة الدين لم تقتصر على رجال المال والتجار فقط، فشملت أيضاً ديون مستحقة للمتنفذين في طائفة اليهود في القدس الشريف، كالترجمان والوكيل، بمعنى أن ظاهرة الدين لم يسلم منها أحد، لا رجل ولا امرأة، ولا صاحب سلطة أو ولاية، ولا رجال الدين، ولا فقير أو غني. فذكرت حجة ادعاء شرعية بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م أن السيد محمد زريق وأشخاصاً آخرين، لهم على السيد بن عمر علوان ديون مستحقة، من بينهم الخواجة اليهودي رينه ترجمان طائفة اليهود في القدس الشريف، الذي أقر باعترافه أن له في ذمته ١٥١٠ غروش أسدية، حيث تعهد محمد علوان سدادها حين ميسرة (١٥١).

وبما أن ظاهرة الديون لم تقتصر على فئة دون أخرى، جاز الانتداب والوكالة بينهم، بمعنى يجوز لليهودي أن يوكل مسلماً في سداد دينه، والعكس صحيح أيضاً، ففي حجة شرعية بتاريخ ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م وكّل اليهودي يهودا اسكريه ولد اسراييل، المقيم في طبريا، السيد الحاج يوسف الجاعوني لاسترداد دينه من اليهودي الحاخام يوشفاط بردوله مكناس الأصل، الذي أقرّ، واعترف، وشهد على نفسه دون إكراه أو إجبار، أنه

⁽١٥٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، ٩ ربيع الأنوار ١٣٣٩هـ/١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٣م، ص ٣- ٤.

⁽١٥٥) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠١، رقم الحجة ١، أوائل ربيع الثاني ١٢٣٣ه/ نيسان/ أبريل ١٨١٨، ص ٥٥.

⁽١٥٠٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ٣، ٦ عرم ١٢٥٢هـ/ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٨٣٦م، ص ٥٢.

وصله من اليهودي يهودا مبلغ ١٥٠ غرشاً أسدياً، وأنه قبضه (مكناس) من ميراث أبيه المقيم في مدينة مكناس الغرب، وعليه أبرأ ذمة اليهودي مكناس، وقبل الحاج يوسف الجاعوني المبلغ، وكتب له الحاكم الشرعي سنداً يثبت فيه كل ما وقع، ليكون سنداً ثبوتياً يستخدمه عند الحاجة إليه إذا دعت (١٥٧).

يثبت الدين بين الدائنين بالتسجيل، وفي بعض حالات الاستدانة، يكتب المدين سنداً بيده، لإثبات الدين بين الدائنين، يبرزه الدائن عند الحاجة إذا اقتضت الضرورة في حال إذا تعثر سداد الدين، إما بالتأخير أو الإنكار أو سوء الأحوال المادية بسبب الكوارث، والأوبئة، والأمراض أو لأي سبب كان.

والسند بمثابة السندات والأوراق المالية في أيامنا، التي يثبت فيها قيمة المبلغ المستدان، بين طرفي الاستدانة، الدائن والمدين، ويحدد فيها طريقة إيفاء الدين وموعد سداده. وتعتبر كتابة هذا السند بمثابة الحجة التي يحتج بها الدائن عند الحاجة إليه. وهذا مثبت في حجة ادعاء بتاريخ ١٨٠٨هه/ ١٨٠٨م، ادعى فيها السيد أحمد أفندي الوكيل الشرعي عن كل من السيدة خديجة بنت عرفات وأخواتها زبيدة، ونجيبة، وحسنة، بنات المرحوم الحاج عبد الله عرفات، على ما في ذمة اليهوديين أورام تيوا واسحاق سهل، فأبرز صكاً شرعياً مثبتاً فيه الدين، ومقداره ٢٢٥٠ ألف فضية، وشهد بهذا آغا الكردي، والسيد يوسف بن حسين آغا جاويش (١٥٠١).

دلت السجلات الشرعية على أن الدين في القدس الشريق ينقسم إلى قسمين: الأول القرض الشرعي (الحسن) (۱۰۵۱)، وهو الدين الذي يرد بقيمته الأصلية من دون زيادة أو نقص، «ثبت بذمة السيد وهبه الجاعوني، بإقراره لليهودي ابرام برشيت، مبلغا قدرة ماية [مائة] وسبعة وسبعين غرشاً أسدياً، بطريق القرض الحسن ليستقص ذلك اليهودي مما يخص السيد وهبه من أجرة الدار الكبيرة الجارية في وقف جدة المعروفة بدار التفاحة، إقرار [إقراراً] شرعياً عن السنيين الآتية، بحضور أخيه السيد خليل آغا الجاعوني، والسيد

⁽١٥٧) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٠، رقم الحجة ١، ٧ جمادى الأولى ١٢١٣هـ/ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٩٨م، ص ٣٥.

⁽١٥٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٤، ٥ رجب ١٢٢٣هـ/ ٢٧ آب/ أغسطس ١٨٠٨م، ص ٤١٣ وتكرّرت المحجة نفسها في: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٤، أواخر ربيع الأول ١٢٢٦هـ/ نيسان/ أبريل ١٨١١م، ص ١٤١.

⁽١٥٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ١٩،٤ صفر ١٢٢٨ه/ ٢١ شباط/ فبراير ١٨١٣م، ص ١١٠.

محمد بدر الجاعوني». والثاني دين المرابحة (١٦٠)، وهو اتفاق الدائن مع المدين على إقراضه المال شريطة أن يسد الدين للدائن فوق قيمته الأصلية بمبلغ متفق علية مسبقاً. وأكدته حجة ضبط ومبيع بتاريخ ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م تركة المرحوم الشيخ عبد الوهاب أفندي الشهابي المتوفي في القدس الشريف، لضبط تركته لصالح ورثته، أن الشيخ عبد الوهاب يمسك بيده سنداً يثبت فيه دين بذمة وقف طائفة اليهود في القدس، وأصله عبد الوهاب غرشاً أسدياً، على سبيل دين المرابحة، الذي يجب سداده في ختام شهر شعبان بمقدار ٧٧٢ غرشاً أسدياً المدياً (١٢١١)، وهذا يؤشر إلى طول فترة سداد الدين.

يمنع دين المرابحة في حالات: إذا كثرت الديون والمستحقات المالية على المدائن، ولم يعد بمقدوره السداد، عندها يحصل المنع. وهذا ما أشارت إليه حجة شرعية بتاريخ ٢٢٦١هم/ ١٨١١م بأن جاء أمر من والي الشام بمنع مال المرابحة على وقف طائفة اليهود (٢١٠٠)، العائد إلى قيمة المتحصل من وقف اليهود لنفقة أولاد قصر، فتسبب بنقص المال الأصلي، وقلت النفقة على القصر، وأثبتته حجة ادعاء. فرفعت فطومه بنت السيد عيسى غنيم الحاضنة لأولادها، أيتام المرحوم السيد سلامة غنيم، على السيد محمد غنيم الوصي على أولاد أخيه، وقالت المدّعية إن النفقة لا تكفي لسد مصاريف الأيتام وقضاء حوائجهم، وبالنظر إلى مرابحة مال الأيتام المفروضة على وقف اليهود، فإن الوصي لا يعطي ما يكفي، ولدى سؤال المدّعى عليه، أجاب أن اليهود منعوا مال المرابحة، بحسب أوامر سعادة والي الشام، وذلك بسبب الديون المستحقة عليهم، ولهذا نقص أصل مال الأيتام، وقلّت النفقة، وعليه فإن الوصي ليس عليه شيء (١٦٣).

ب_ طرق سداد الدين

حدّدت حجج السجلات الشرعية طرق سداد الدين، التي لم تفرق في تعاملاتها بين ديون خاصة بالمسلمين أو خاصة باليهود. فالحكم الشرعي تعامل مع مسألة الديون، ومع جميع الطوائف بالوجه الشرعي، فما ينطبق على المسلمين ينطبق على اليهود،

⁽١٦٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ١، أواخر ربيع الآخر ١٢٢٦هـ/ أبار/مايو ١٨١١م، ص ١٤٦_١٤٨.

⁽١٦١) السجل نفسه، ص١٤٦ ـ ١٤٨.

⁽۱۲۲) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ١، نصف جمادى الثانية ٢٢٦ هـ/ ٧ تموز/يوليو ١٨١١م، ص ٢٤، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ٢، نصف جمادى الثانية ١٢٢٦هـ/ ٧ تموز/ يوليو ١٨١١م، ص ٢٣.

⁽١٦٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٤، رقم الحجة ١، نصف جمادي الثانية ١٢٢٦هـ/٧ تموز/يوليو ١٨٨١م، ص ٢٤.

وكلها مشروطة بالإيجاب والقبول من الدائن والمدين. وقد لا يكون متفقاً على طريقة السداد عندما تمت الاستدانة، ولكن بسبب أسباب تعثر السداد، يلجأ الدائن إلى الحاكم الشرعي من أجل تحصيل دينه المستحق، وعندها تطرح بدائل وطرق استرداد الدين بقصد الإيفاء، ومن هذه الطرق:

* إلى حين ميسرة (١٦٤) (أجل غير معلوم، لأنه مشروط)، فقد أشارت حجة سابقة (١٦٥) إلى تعهد محمد علوان سداد دين اليهودي رينه حين ميسرة، بمعنى أنه الآن لا يمتلك القدرة على السداد، وعندما تنفرج الحال، ويتوافر المال يسدد دينه، إما بالقسط الشهري أو يحدد موعداً ثابتاً يقضي فيه الدين.

🕸 إلى أجل، (موعد مرقوم ومتفق عليه).

بالقسط (۱۱۱۱) (بقصد سداد المبلغ على شهور أو سنين)، «لما ثبت بذمة اليهودي [خضر] مبلغاً قدرهُ خمسين زلطة، إلى موسى لقه، الوصي على أولاده غير القاصرين... أمر مولانا الحاكم الشرعي بتقسيط المبلغ المذكور إلى (...) شهر جمادى الأولى، يدفع خضر عشرة [عشر] زلطه [زلطات]، وكل شهر خمسة غروش أسدي [أسدية] على ستة أشهر تمضي من تاريخه، وعلى ذلك وقع الإشهاده (١١٧٠).

بدل دين (١٦٨) (السكن في دار المدين حتى انقضاء الدين)، فقد ذكرت حجة شرعية بتاريخ ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م أن الحاكم الشرعي قد أذن للسيد سعيد الدنف، المتولي على وقف جدّه لأمه صلاح الدين العسلي، بالاستدانة من كل واحد من يهودا ابراييم ولد يكن، وأمه روامه راحيل بنت كفريل، وأختيه استير وليا، مبلغ ٢٢٢ غرشاً أسدياً، بقصد صرفهم على أعمال الترميم والتعمير للوقف. وفي حال عدم القدرة لسداد الدين، يسمح الحاكم الشرعي لليهود الدائنين أن يسكنوا الدار، ويدفع أجرتها في كل سنة ٤٥ زلطة، حتى سداد الاستدانة الشرعية، وإذا خرج الدائنون من دار السكن من

⁽١٦٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، وقم الحجة ٣، ٦ محرم ١٢٥٢هـ ٢٣ نيسان/أبريل ١٨٣٦م، ص ٥٢.

⁽١٦٥) السجل نفسه، ص ٥٢.

⁽١٦٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ١٣ عرم ١٢٢٤هـ/ ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٠٩م، ص ٢٧، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/ ٦ تموز/ يوليو ١٨٠٩م، ص ٣٤.

⁽١٦٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٦، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/٦ تموز/يوليو ١٨٠٧م، ص ٣٤.

⁽١٦٨) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ١، أواخر رمضان ١٢١٤هـ/ شباط/ فبراير ١٨٠٠م، ص ١٨٧.

تلقاء أنفسهم، يكون المبلغ المتبقي من سداد الدين شرعاً لصالح الوقف، بمعنى أنه يسقط عنه السداد، وذلك بسبب الخروج (١٦٩).

البيع الأملاك بقصد سداد الدين)، «أذن مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي إلى السيد بكر الدنف، في بيع المشرف الذي وضعته الذمية اليهودية، قاصرة مولانا الحاكم الشرعي بيع المشرف المرقوم بسبعة عشر غرشاً أسدياً، فقبض السيد بكر الدنف المرقوم من دينه سبعة غروش ونصف، والباقي بيد علي بيك الخليلي، المحضر من أصل دينه (...) إذناً شرعياً في سنة ١٢٢٧».

* سقوط الدين (۱۷۲۱) (في حال الوفاة، وثبوت أنه لا يمتلك تركة أو مال لسداد الدين، وكذلك ورثته)، فقد سجلت دعوى شرعية ادعى بها عريضه بن حجاج السلواني على اليهودي بخور ولد ازحاق (اسحاق) الخمارة، من أن له في ذمته مبلغ ٠٠٠ زلطة، ومات اليهودي، لذا طلب عريضه قيمة الدين من ولده بخور وورثته ما على المدّعي من دين بالوجه الشرعي. وثبت للحاكم الشرعي أن الهالك لا تركة له، وورثته لا يمتلكون المال، فحكم الحاكم الشرعي بأن الورثة ليس عليهم سداد ما على المدعى عليه من ديون، ولا يلزمه مطالبة مديوني الهالك، وللمدّعي حق المعارضة الشرعية (١٧٣١)، بمعنى الاعتراض على الحكم الذي أصدره الحاكم الشرعي.

* الرهن (۱۷۱) (أن يرهن المدين شيئاً مادياً، مثل: العقار أو الأرض أو ذهب، له قيمة ويمكن بيعه واسترداد الدين في حال عدم السداد، والإيفاء بالموعد المحدد لسداده)، «ثبت للسيد عبد الرحمن أفندي الجاعوني، له باقي (...) ماية [ماثة] وخمسة غروش أسدي [أسدية]، أجرة الفرن قبل ابن الخمارة اليهودي منها بدعوى اليهودي سبعة عشر غرشاً بيد أبو [أبي] على السيد عبد الرحمن الجاعوني، وتعهد اليهود [اليهودي]،

⁽١٦٩) السجل نفسه، ص ١٨٧.

⁽١٧٠) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ربيع الثاني ١٢٢٧ه/ نيسان/ أبريل ١٨١٢م، م. ٨٩.

⁽۱۷۱) السجل نفسه، ص ۸۹.

⁽۱۷۲) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٦، رقم الحجة ١، ١٢ رجب ١٢٢٨هـ/ ١٢ تموز/يوليو ١٨١٣م، ص ٤٠.

ر ۱۷۳) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٦، رقم الحجة ١، ١٣ رجب ١٣٢٨هـ/ ١٢ تموز/يوليو ١٨١٣م، ص. ٤٠.

⁽١٧٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ١٣ محرم ١٢٢٤ه/ ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٠٩م، ص ١٧٧.

وبعد ثلاثة أيام يقوم بدفع ثلاثين غرشاً للسيد عبد الرحمن، والباقي ٥٨ قسطت كل شهر عشرة غروش، وأول الدفع غرة صفر الخير، وقد كفله بذلك ولديه بخور و(...)، وقد كفل القسط السيد محمود الشرفا، وقد أرهن ابن الخمارة تحت يد السيد عبد الرحمن جوزين أساور فضة، وقفل فضة، وجوز واحد (...) (۱۷۰۱). ويبين الجدول الرقم $(^{-}$ $^{-}$ $^{-}$ ديون اليهود في تلك الفترة.

٢ _ إبراء الذمة والرهن

الإبراء، هو البراءة من كل قضية، ويؤخذ الإبراء عن كل دعوى (١٧١)، وتظلّم، وشكوى، وسداد دين (١٧٧)، ورهن (١٧٨)، على اختلاف الدعوى ونوعها (١٧٩)، بيد المدّعى عليه بقصد البراءة الشرعية، «... وقد برا [برأ] مركاده كوبر المرقوم، وأمه وكيل طائفة اليهود هناك، ابرا [إبراء] عاماً، قاطعاً، حاسماً بكل دعوى، وتظلم، وشكوى، مما خص من الزمان، إلى يوم تاريخه، بقول مركاده كوبر، لا حق لي قبل الخاخام [الحاخام] حاييم المرسوم... (١٨٠١)، الذي يؤخذ بعد موافقة الحاكم الشرعي، «... وحكم مولانا بصحة الإبرا [الإبراء] الحكم الشرعي... (١٨١١) ومن قبول المدّعى عليه هذا الإبراء من كل ما وقع فيما سبق والان «... وقبل منه ذلك الخاخام [الحاخام] ربيون وكيل طائفة يهود القدس الشريف، حسب وكالته عن الخاخام [الحاخام] حاييم، وكيل طايفة [طائفة] اليهود القاطنين بمدينة السيد الخليل من اليهود [اليهودي مركاده] القبول الشرعي... (١٨١٥).

YV ---- 1: |- || (1\Va)

⁽۱۷۵) السجل نفسه، ص ۲۷. (۱۷۵) سجلات عكمة القدس الشاعبة ۲۹۵، ر

⁽١٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٥، رقم الحجة ٤، أواسط جمادى الثاني ١٢٢٩هـ/ حزيران/يونيو ١٨١٤م، ص ١٤٠ـ١٤١.

⁽۱۷۷۷) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، غرة [١] ربيع الثاني ١٢٣٦هـ/ ٦ كانون الثاني/ نوفمبر ١٨٢١م، ص ٣٢٠.

⁽۱۷۸) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، غرة [١] رجب ١٢٥٣هـ/ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧م، ص ١٧٠.

⁽١٧٩) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٨، رقم الحجة ١، ٢٥ عرم ١٢٢١هـ/ ١٤ نيسان/ أبريل ١٠٨٦م، ص ٤٦.

⁽١٨٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، رقم الحجة ٣، أواسط جمادى الأولى ١٧٤٤ه/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٢٢٨م، ص ١٢.

⁽١٨١) سُجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٢، ٢٣ صفر ١٢٢٩هـ/ ١٤ شباط/ فبراير ١٨١٤م، ص ٦٢.

⁽١٨٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، رقم الحجة ٣، أواسط جمادى الأولى ١٧٤٤هـ/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٢٢٨م، ص ١٢.

الجدول الرقم (٢-٧) حجم ديون طائفة اليهود (دائن ومدين)

<	اليهودية	المرحوم الحاج محمد الهاروش	۲زلطات	س ش ۲۵۵ء ح ۱ء أواخو دبیع الثاني ۱۲۱۹ه/ آب/ أغسطس ۱۸۰۶م، ص ۲۲ ـ ۲۳.
.4	 السيد نجيب الصلاحي ابن المرحوم اليهودي محور مسكنه باحراره مصطفى الصلاحي 	اليهودي سحور مسكنه بأحراره	١٠٠٠ زلطة	س ش ۱۸۲۱ء ح ٤، أوانحر شوال ۱۲۱۵/آذار/مارس ۱۸۰۰م، مس ۱۹۴_۱۹۶.
0	يهودا ابرايم ولد يكن، وأمه روامه السيد معيد الدنف راحيل بنت كفريل واختيه اشتير وليا	السيد معيد الدنف	१११ ट्रांकि	س ش ۲۸۱، ح ۱، أواخر رمضان ۱۲۱۶ه/ شباط/ فیرایر ۱۸۰۰م، ص ۱۸۷.
	المرحوم السيد موسى الدجاني المداودي	الحاخام متسون اليهودي اليهوديتان	४८ रिषाः ३०६ रिषाः	س ش ۱۸۲۱ ح ۲۰ ۹ دبیع الثاني ۱۲۱۵/ ۱۰ أیلول/سبتمبر ۱۷۹۹م، ص ۷۷-۲۷.
4	۲ اليهودية مركه الدلالة	السيد عبد الحي أفندي جار الله زادة	۲۳۰ زلطة	س ش ۱۸۱، ح ۲، ۱۲ صفر ۱۲۱۶ه/ ۱۷ تعوز/ یولیو ۱۷۹۹م، ص ۲۱-۲۲.
4	اليهودية مريان الدلالة	السيد عبد الحي أفندي جار الله زادة	۷۹۰ زئطة	س ش ۲۸۱، ح ۲، ۱۲ صفر ۱۲۱۶ه/۱۷ تعوز/یولیو ۱۷۹۹م، ص ۲۱_۲۲.
-	الذمي يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه مكتاس (*)	اليهودي يهودا سكوبه ولد إسراييل المقيم في طبريا	١٥٠ غرشاً أسدياً	١٥٠ غوشاً أسدياً ص ش ٢٨٠، ٧ جمادي الأولى ١٢١٣ه/ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٠ غوشاً أسدياً
الرقم	الدائن	المدين	العبلغ	المصدر

ī

01	سمحه اليهودية	المرحوم الحاج حسن بن محمود النمري	۱۲ زنطة	س ش ۲۹۶، ح ٤، أوايل أأوائل] محرم ۱۲۲۱ه/ كانون الثاني/ يناير ۱۱۸۱م، ص ۱۱۰_۱۱۱.
31	رفاييل اليهودي	المرحوم المحاج حسن بن محمود النمري	١٦ زلطة	س ش ۴۹۶ء ح ٤، أوايل أأوائل] محرم ۱۲۲۱ه/ كانون الثاني/يناير ۱۱۸۱م، ص ۱۱-۱۱۱.
7	اليهودي	السيد محمود الصباغ	()۲ زلطات	س ش ۲۹۳، أواخر زبيع الأول ۱۲۲۵ه/ نيسان/ أبريل ۱۸۱۰م، ص ۱۱۸.
14	اليهودية	السيد يوسف ()	٤٠ غوشاً	س ش ۲۹۲، محرم ۱۲۲۵ه/شیاط/فیرایر ۱۸۱۰م، ص ۸۸.
11	۱۱ مومی لقه	الذمي اليهودي خضر	٥٠ زلطة	س ش ۲۹۰، ح ۲، ۲۲ جمادی الأولی ۱۲۲۵ه/ ۲ تموز/ یولیو ۱۸۰۹م، ص ۲۶.
•	السيد عبد الرحمن أفندي الجاعون ابن الخمارة اليهودي	ابن الخمارة اليهودي	١٥٠ غرشاً	س ش ۲۹۰، ح ۲، ۱۳ محرم ۲۲۲ه/ ۲۸ شباط/ فیرایر ۱۸۰۹م، ص ۲۷.
ھ	لام شدادة اليهودية	المرحوم الحاج إيراهيم بك المصري	۸۷۰ زلطة	س ش ۲۸۷، ح ۱، ۱۲ ربیع الثاني ۱۲۲۰ه/ ۱۱ تعوز/يوليو ۱۸۰۵م، ص ۷۶.
>	اليهودية	المرحومة الحرمة خزرج بنت محمد ٢٣ زلطات كته	۲زلطات	س ش ۲۸۰۵ ح ۲۲ أواخر شعبان ۱۲۱۹ه/ تشرين الثاني/ نوفمبر ۱۸۰٤م، ص ۱۱۱_۱۱۲.
ľ				

Ţ

3	٧١ اليهودي القزاز	السيد محمد أفندي	۲۱۰ زلطة	س ش ۴۹۸، ذي الحجة ١٣٢٩ه/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٤م، ص ٧٥.
٠.	٢٠ عريضة بن حجاج السلواني	اليهودي بخور ولد ازحاق الخمارة	٤٠٠ زلطة	س ش ۲۹۱، ح ۱، ۱۲ رجب ۱۲۲۸ه/ ۱۲ تموز/یولیو ۱۸۱۲م، ص ۰ ۶.
ā	١٩ اليهودي ايرام يرشيت	السيد وهبه الجاعوتي	١٧٧ غرشاً أسدياً	۱۷۷ غرشاً آسدیاً میں ش ۲۹۰ء ح ٤، ۱۹ صفر ۱۲۲۸ه/ ۲۱ شباط/ فیرایر ۱۸۱۳م، ص ۱۱۰.
5	١٨ السيد معيد بكر الدنف	اللّمية اليهودية قاصرة مولانا المحاكم ، ٧ غرش الشرعي	٥ ، ٧ غوش أسلوي	س ش ۲۹۰ء – ۲۲ دبیع المثانی ۲۲۲۱ه/ آیاز/ مایو ۲۱۸۱۲م، ص ۸۹.
*	١٧ المرحوم الشيخ عبد الوهاب أفندي وقف طائفة اليهود في القدس الشهابي	وقف طائفة اليهود في القدس	۳٦٥٠ زلطة يسد ۵٤٧٢ زلطة مرابحة	س ش ۲۹۶، ح ۱، أواشتو زبيع الآشو ۲۲۲۱ه/ أيار/ مايو ۱۱۱۱م، ص ۲۶۱ ـ ۱۶۸.
ī	 ١٦ السيد أحمد أفندي الوكيل عن زييدة اروام نيدا وايساف ساهيل اليهوديان (٢٩٥٠٠ الف ونجيبة وحسنة بنات المرحوم الحاج عبد الله عرفات 	ادوام ئيدا وايساف صاهيل اليهوديان	۰۰۰۷۲الف زلطة	س ش ۲۹۶، أواخر دبيع الأول ۱۲۲۲ه/ نيسان/ أبريل ۱۸۱۱م، ص ۲۶۱.

٨٨	اليهودي رحمون	المرحوم بكر صنادق النمري	۲۰۸ زلطة	س ش ۲۰۱۲ء ح ۱، غرة [۱] ذي القعدة ۱۲۲۶ه/ ۲۷ آب/ أغسطس ۱۸۱۹م؛ ص ۱۷.
٧٧	اليهودي	السيد مصطفى السخنه	٥٠ زلطة	س ش ۲۰۱۱ تصف جمادی الثانی ۱۲۲۳ ه/ ۲۲ نیسان/ آبریل ۱۸۱۸م، ص ۲۰۱.
3	٢٦ المرحومة طريفه بنت الشيخ أحمد	شيخ أحمد اليهودي خضر	۹۰۰۰ زنطة	من ش ۲۰۲۱، ح ۱، أوايل [أوائل] ربيع الثاني ۱۲۳۳ ه/ شباط/ فيراير ۱۸۱۸م، ص ۵۸.
٥,	اليهودي	السيد علي المخالدي	۰۰ ۲ غرش	س ش • • ٣٠ محرم ٢٣٢٢ه/ شارين الثاني/ نوفمبر ١٨١٦م، ص ١٧٤.
37	٢٤ اليهودي القزاز	السيد على آغا بن عبدالله	۲۲ زلطة	س ش ۹۹ ۲) غرة شوال ۳۲۰ ۱۵/ ۲ أيلول/ سيتمبر ۱۸۱۹م، ص ۱۳.
7	۲۲ اليهودي	المرحوم الشيخ موسى عبد الوهاب (٩٦ زلطة النمري	۹۲ زلطة	س ش ۱۹۸۸ع – ۱، صحرم ۱۲۳۰ه/کانون الأول/دیسمبر ۱۸۱۶م، ص ۹۰-۹۱.
1	۱۲۷ المرحوم السيد حسن بن مصطفى الطنيفا الشهير بالسراج	بدل كنيز اليهودي اليهوديان ١٤٠٠ زلطة وايد الفاته اليهودي وصي اليهوديان ١٢٠٠ زلطة أروام الوق اليهودي الدوام الوق اليهودي ويها الله المكتاجي الروام أبو شعيت اليهودي ويها الروام أبو شعيت اليهودي ويها المكتاجي المكتاب الروام أبو شعيت اليهودي ويها المكتاب ولطة المكتاب اليهوديان ويودا اكهين اليهوديان ويودا الكهين اللهوديان ويودا الكهين اللهوديان ويودا الكهين اللهوديان ويودا الكهين اللهوديان ويودا اللهودي	۲۱۰ زلطهٔ ۲۲۰ زلطهٔ ۱۹۵۱ زلطهٔ ۲۶۰ زلطهٔ ۱۹۵۱ زلطهٔ	س ش ۲۵۷ - ۲۱ اواصط شعبان ۱۳۲۹ه/ اب/ اغسطس ۱۸۱۶. ص ۱۳۸ - ۱۳۹.

J.

77	عمارة دار وكيل اليهود	السيد ابراهيم بك المتولي على وقف جده قاسم بك	٢٧٥ زلطة	س ش ۱۲۵۰ع ۱، ۱۵۷هم/۱۸۳۶م، ص ۱۸۰ - ۱۸۱.
1	الخواجه رنيه ترجمان طائفة اليهود السيد محمد بن عمر علوان	السيد محمد بن عمر علوان	١٥١٠ غروش	س ش ۲۲۱، ح ۲۲، ت محرم ۲۵۲۱ه/ ۲۲ نیسان/ آبریل ۱۸۲۲م، ص ۵۲.
40	الحاخام محماس	الاسم غير مقروء متولي وقف جدة	११४ (क्रि	س ش ۲۲۰، ح ۱، غوة [۱] ربیع الثاني ۱۵۱۱ ه/ ۲۷ تعوز/ يوليو ۱۸۲۵م، ص ۱۲۲.
72	اليهودي القاطن بالشام	المرحوم السيد () ابن السيد محمد الصالحاني	٥٤٥ غرضاً أسدياً	180 غرشاً أسدياً من ش ١٣٧٠، ح ١، ٢٧ وبيع الأول ١٥١١هـ/ ٢٣ تبوز/يوليو ١٨٢٥م، ص ١٢٧_١٢٨.
7	اليهودي الصفاد	المذمي موصي متزي الزومي الهالك 🔭 زلطة	٤٢ زلطة	س ش ۲۲۱، ح ۱، وسط غوة [۱۵] ربیع الثاني ۱۲۶۲ه/ ۵ تشرین الثانی/ نوفمبر ۱۸۲۷م، ص ۲۹.
77	٣٧ أفرام مسكينا اليهودي	السيد بشر تاج الدين آغا الجاعوني	۲۸۰۰۰ زلطة	س ش ۲۰۸، ح ۲، أواسط شعبان ۱۲۲۹ه/نیسان/ أبریل ۱۲۲۶م، ص ۲۱-۲۲.
3	٣١ أفرام برشيت اليهودي	السيد بشر تاج الدين آغا الجاعوني	٤٢٦٤٠ زلطة	س ش ۲۰۸، ح ۲، أواسط شعبان ۱۳۲۹ه/نیسان/ أبریل ۱۸۲۶م، ص ۲۱-۲۲.
7	• ٣٠ موصي اليهودي	الهالك ياسف الرومي الهالك ياسف الرومي الهالك ياسف الرومي	۲۸ه زلطهٔ ۲۴۰ زلطهٔ ۲۲۰ زلطهٔ	س ش ۲۰۸، ح ۱۰ ۹ دییع الأول ۱۳۲۹ه/ ۱۳ تشرین الثانی/ نوفعبر ۱۸۲۲م، ص ۲- ۶.
44	٢٩ اليهودية الغرا	الهالك الذمي الياص أبو شر البناء	١٠٠ زلطة	س ش ۲۰۲۱ ح ۲۲ شوال ۱۲۳۷ه/ تعوز / يوليو ۱۸۲۲م، ص ٤٤.

Ĵ

. عن

£4.	اليهودي المقاد	المرحوم علي زاده السيد أحمد بدر V زلطة أبو اليمن	۷ زلطة	س ش ۱۲۲ ع ۲، ۲۵۱ ه/ ۱۵۰ مهم می ۱۲۴ ـ ۱۲۴.
24	٤٧ شوان اليهودي الدلال	المرحوم السيد حسين مملامه غنيم ابن الحاج مملامه غنيم	١٤ زلطة	س ش ۱۲۹۳ء ح ۱، ۲۵۱۱ه/ ۱۵۶۰م، ص ۹۲ - ۹۳.
13	١٤ : اليهودي الطوقبلي	المرحوم السيد حسين سلامه غنيم ابن الحاج سلامه غنيم	١٦٢ زلطة	س ش ۱۲۲۲ء ح ۱، ۲۵۱۱ه/ ۱۹۶۰م، ص ۹۲ ـ ۹۳.
	٠٤ بخور اليهودي السلالكل	المرحوم السيد حسين سلامه غنيم 11 زلطة ابن الحاج سلامه غنيم	١١ زلطة	س ش ۱۲۲۳ء ح ۱، ۱۵۱۱ه/ ۱۸۶۰م، ص ۹۳-۹۳.
7.0	٣٩ اليهودي البغدادي	المرحوم الشاب نجيب نجل السيد • ٦٣ زلطة حسين النمري زاده		س ش ۱۳۲۴ء ح ۲، غوۃ [1] صفو ۱۳۵۵ھ/ ۱۱ نیسان/ آپریل ۱۸۲۹م، ص ۱۸.
*	۳۸ مىلىمان اليهودي	العرحوم السيد اسماعيل زحيمان الفران بن أسعد	۰ ۶ ۳ زلطة	س ش ۲۲۱، ح ۲، ختام جمادی الثانیة ۲۰۱۳ ه/ ۳۰ آیلول/ سبتمبر ۲۲۷، م، ص ۱۲۷_۱.

(*) أي القادم من الغرب من مليتة مكتاس من المغرب، بمعنى أنه من اليهود المغاربة الذين سكنوا القدس الشريف.

وفي حال أخذه الإبراء العام، الحاسم، والقاطع، لا يجوز شكوته، واستدعاه، بخصوص الإبراء الذي أخذه والذي وصفته الحجج الشرعية إبراءاً شرعياً قاطعاً حاسماً «... فبموجب ذلك لم يبقى [يبق] مركاده كوبر قبل وكيل طايفة [طائفة] اليهود، بمدينة سيدنا الخليل، حق بعد الآن ومن ما وقع... (١٨٣٠)، ويعتبر هذا الإبراء مكتوباً، كمستمسك بيده يبرز عند الحاجة، بمعنى إذا عاد المشتكي صاحب الدعوى بعد أعوام وقدم الشكوى نفسها على القضية نفسها، أبرز المدّعى عليه هذا التمسك، بعد أعوام وقدم الشرعي، وعليه تم الذي يُعتبر شرعياً، ثبوتاً شرعياً، موثقاً، وموثقاً من الحاكم الشرعي، وعليه تم الإشهاد.

وفي هذه الحالة يعتبر الحاكم الشرعي الدعوى باطلة، التي يتم رفضها من الأساس، ولا يجوز الاستمرار فيها، والذي يجري في كل المعاملات من الدَّيْن والرهن والأمانة، أو تحت أي سبب آخر تأخذ على أساسه البراءة العامة والشرعية، فالأمر في نهايته يقصد به إرجاع الحق إلى أهل الحق كما نصت عليه الشريعة والِدِّين، بالتأكد من ثبوت دعواهم بالثبوت الشرعي المقبول لدى الحاكم الشرعي.

ومع ذلك، فإن شهادات الإبراء كموضوع للحجة كانت قليلة، حيث أوردت حجج السجلات الشرعية والكشاف العام ١١ شهادة إبراء، علماً أن كل دعوى وقضية تنتهي بشهادة إبراء.

وقد عرض الكشاف العام أو الجدول الرقم (١-١) حجج الإبراء الشرعي التي حصرت فقط في حالة الإبراء، علماً أن كل قضايا النزاع والتداعي، وجميع ما يرفع من قضايا بقصد الشكوى والتظلم، يأخذ أصحابها المستحقين شهادة الإبراء التي تثبت براءتهم الشرعية على اختلاف هذه القضايا وهذه الدعاوى، ونوردها في الجدول الرقم (٣-٨):

⁽١٨٣) السجل نفسه، ص ١٢.

الجدول الرقم (۲- 4) شهادات الإبراء لذمة يهود القدس

	أبو رحمة المخليلي	ياسمين اليهودية	رهن بإذن الزوجة جوز أساور ذهب	س ش ۲۹۰، ح ۱۲ جمادی الأولی ۲۳۱ ه/ تیسان/ آبریل ۲۸۱۱، ص ۱۸۵.
		اليهودي		
•	علي أفندي المهتدي	سنيورة اليهودية وزوجها اصحاق وولدها دودة	لم تذكر الحجة سبب الإبراء	می ش ۲۹۷، ح ک، آواخو () ۱۲۲۹ه/ ۱۸۱۶م، ص ۲۱.
		أولاد الذمي تجاران اليهودي	الأمانة	فبرایر ۱۵۱۶م، ص ۱۳.
•	محمد طييوب من قرية أهال قرية الجيب	شمول و () واهلان	جوزيين أساور فضه بطريق	جوزیین أساور فقمه بطریق س ش ۲۹۷، ح ۲، ۲۳ صفر ۱۲۲۹ه/ ۱۶ شباط/
4	٣ الحاج عبد الله حمد متولي وقف جده عبد النبي	اليهودي سنيور ولمد بيتاسته أجرة تعمير المدار ١٧٠٠ غرش أسدي/ بمدل سكن		أجرة تعمير الدار ١٢٠٠ من ش ١٩٥٥ع ع، أواسط جمادى الثاني ١٢٢٧ه/ غرش أسدي/بدل سكن حزيران/يونيو ١٨١٢م، ص ١٤٠_١٤١.
4	 اليهودية مصموده بنت نجاس اليهودي المغربي وولدما نجاس المغربي اليهودي ايساف ولد حليم غشوش اليهودي المغربي 	تجاس المغربي اليهودي	قبض الدين/ ١٠٠ غرش أسدي	من ش ۲۸۸، ح ۱، ۹ جمادی اثناتی ۱۹۲۱ه/ ۲۶ هر که ۱۳۶ ه/ ۲۲ ه/ ۲۶ امار ۲۶ اسلس ۱۰۱، اضطنی ۱۰۱،
-	مركاده ولد شوعا اليهودي أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن أخاه الحاخام بهودا ولد أمه سنيرو اليهودية	أخاه الحاخام يهودا ولد شوعا اليهودي	لم تيين الحجة سبب الإبراء	ش ۲۸۸۸ء – ۲، ۲۵ محرم ۱۲۲۱ه/ ۱۶ نیسان/ آیریل ۱۸۰۲ء ص ۶۶.
الرقم	من قام بالإبراء	من له لإيراء	سبب الإبراء	المصدر

_		
£	٠,	۰
•	т	۰

			ميلغ معلوم معلد، ولحن الحجة لم تيين المبلغ	
	أبو حشيش وأمونة بنت يومف		وجوزين فراس فضه على	
	وفاطمة بنت الخروبي وخلود بنت () وصالحية بنت		اجواز من الفضه واحش	الثاني/يناير ١٨٣٨م، ص ٩٩.
-	١١ النساء الفلاحات الأربع، أمونة ووصفية وبنت زايد	كرأبيد أبرأم اليهودي	ثمانية بواطي فضه وتسعة	شمائية بواطي فضه وتسعة 📗 س ش ٢٣١، ح ٢١ أواخر شوال ١٢٥٢ه/ ١٤٨كانون
		بيروت	منوع، وجوز جلف الماس	
			رمن ۱۰۰ مندیل یزما	الأول/ أكتوير ١٨٢٧م، ص ١٧٠.
-	١٠ المعلم كوابيد الأومني	الحاخام بخور اكوين بني	١٥٠٠ غرش أسدي مقابل	١٥٠٠ غرش أسدي مقابل اس شي ٢٦١، ح ١، غرة [١] رجب ١٢٥٣ هـ/ ١ تشرين
			اليهود	
		المقيم في مدينة الخليل	الحاصل من الدار بمحلة	
		اليهود الحاخام حاييم	۳۰۰ زلطة، مع نصف	تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٢٨م، ص ١٢.
هر	الذمي مركاده ولدكوبر اليهودي وأمه	وكيل ومتكلم طائفة	رمن عن البالودي الخليلي	رمن عن البالودي المخليلي س ش ٢١٢، ح ٢، أواسط جعادى الأولى ١٢٤٤ ه/
		عياد فرام اللحم	أسدي	كاتون الثاني/يناير ١٨٢١م، ص ٢٣٠.
>	الذمي يامىف وئد شوعز بزئي اليهودي	الحرمة صفيه بنت يوسف ا ٢٨٥ وثلاثة أرباع غرش		س ش ۲۹۰، ح ۲، غرة [۱] ربيع الثاني ۲۲۲۱ه/ ۱
		اليهودي		نوفمبر ۱۸۱۸م، ص ۲۸٤.
<	يونس بن حموده خليل من أهالي قرية بيت امورغ	مرکاده بن خضر کویس	١٢ غوشاً أسدياً	س ش ۲۹۰ء ح ٤، ٤ محرم ۱۲۲۶ه/ ۳ تشرین الثاني/

ولا تشترط شهادة الإبراء الشرعية دعوى مرفوعة أو قضية مسجلة عند الحاكم الشرعي، فقد يكون الإبراء جراء التأخر أو الإنكار قيمة شراء حوائج أساسية، مثل: الأكل والشرب، فذكرت حجة إبراء شرعية بتاريخ ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م أنه «ترتب بذمة الذمي ياسف ولد شوعر بزلي اليهودي، إلى الحرمة صفية يوسف عياد فرام اللحم (المعروف بمهنة التي يعمل بها وهي الجزارة)، مبلغاً وقدرة مائتان وخمسة وعشرون غرشاً أسدياً، وثمن (...) ثلاثة وثلاثون غرشاً ونصف وربع تحت جملة ذلك مائتان وثمانية وخمسون غرشاً، وثلاثة أرباع غرش، أحلت بمضي سنة كاملة أعلاه تسديد الدين، وقد قبض عثمان أبو عيد من هذا المبلغ خمسة وسبعين غرشاً من يد اليهودي ياسف ولد شوعر، قبض [قبض إقبض إلى المبلغ، وبريت ذمة اليهودي من المبلغ المحدد أعلاه (١٨٤١)، وهذا ينطبق على كل قضايا الدين.

ذكرت حجج شرعية براءة ذمة اليهود الخاصة بالرهن، وأغلب الرهونات المذكورة تدور حول حلي النساء وأحياناً ملابس، ومنها: براءة اليهودية ياسمين، مما ادعاه عليها أبو رحمة على الشيخ خليل إبراهيم العلي، أن اليهودية أخذت جوز أساور ذهب وأرهنتها عند الشيخ إبراهيم من دون علمها، وبعد سؤال الزوجة تبين أنها تعلم بالرهن، فحق لليهودية البراءة مما نسب إليها(١٥٥٠).

وقد يكون الإبراء طوعياً لا إكراهاً أو غبن فيه، والتي تعرف حينها بحجج الإقرار والاعتراف، بمعنى أن يذهب صاحب الأمر سواء أكان دَيْناً أم أمانة وغيرها، ويعترف ويشهد أن فلاناً بريء مما نسب إليه، حيث أشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م، إلى حضور اليهودي فراسم ولد موشي الاسكناجي إلى الحاكم الشرعي، ليبرئ ذمة الحاخام مورينه كوهين الابشاع البشلي اليهودي، من ما له في ذمته من أسباب النقود والنحاس والفضة والملبوس والكتب وغيره، بمعنى من الآن وصاعداً لا حق لليهودي السكناجي قبل اليهودي البشلي بشيء (١٨١٦).

⁽١٨٤) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، غرة [١] ربيع الثاني ١٢٣٦هـ/٦ كانون الثاني/ يناير ١٨٢١م، ص ٣٢٠.

⁽١٨٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٣، جمادى الأولى ١٢٣١ه/ نيسان/ أبريل ١٨١٦م، ص ١٨٥٠.

خامساً: أعمال يهود القدس

تؤشر المعطيات الاقتصادية على طبيعة أعمال اليهود، وأشغالهم التي مارسوها في القدس الشريف، التي تتشابه مع باقي سكان المدينة، وبالذات طائفة اليهود التي ارتبط جزء منها بطبيعة تنوع البيئات اليهودية لليهود، كالسكناج القادمين من الغرب، الذين امتزجوا ثقافياً في الكثير من أعمالهم، كالترجمة (١٨٨٠)، والطب (١٨٨٠)، وأعمال المال والصيرفة (١٨٩١)، المميزة لهم من باقي سكان القدس الشريف.

وقد تركّزت أعمال اليهود في أعمال إدارة المال (١٩٠) ومتعلقاتها، كالديون التي أوضحها الجدول الرقم (٣-٧)، حيث ذكرت حجة حضور شرعية بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م أن بعض أهل الذمة من يهود ونصارى عملوا في وظائف الدولة المهمة والحساسة والمتعلقة منها في أمور المال وإدارته، مثل عمل الخواجه روفايل صراف خزينة الشام، والمعلم حييم صراف خزينة عكا سابقا (١٩١١)، التي تفرض نظريا الاستحكام والسيطرة المؤثرة في سلطة أصحاب القرار والمجتمع. ولكن هذا الأثر كان محدوداً، لارتباطه بالسلطة السياسية العثمانية السنية، فاليهود كغيرهم محكومون بالقانون الإسلامي والعرفي، وقد عدّوا رعايا عثمانيين، حيث شكّل ذلك حالة من الاندماج في المجتمع المحلي. وبدأ أثر هذه الفئة يظهر بشكله الملحوظ منذ عام ١٨٣٤هـ/ ١٨٣٤م.

الأعمال التي عمل فيها اليهود

تنوّعت أعمال اليهود في القدس الشريف، كباقي سكان المدينة، فذكر رافق عن فولني في رحلته، أن مصادر رزق أهالي القدس الشريف اعتمد على صناعة الأدوات التذكارية التي تصدّر إلى الخارج، وتشكل المورد الأهم الذي يتعايش منه أهالي المدينة

⁽١٨٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٧، رقم الحجة ٣، غرة [١] ربيع الأنوار ١٢٣٨هـ/ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٢٢م، ص ١١٠ـ ١١١.

⁽١٨٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٣ شوال ١٢٣٦هـ/ ٤ تموز/يوليو ١٨٢١م، ص ٣٤.

⁽١٨٩) لاندوا، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية، ص ١٣١.

⁽١٩٠) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ٢، ٢٠ شوال ١٢٥١هـ/٧ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٣٤_ ٣٥، والربايعة، «طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (١٩٦١هـ/ ١٥١٦هـ/ ١٨٩٧م)، ص ١١٤.

⁽۱۹۱) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ٢، ٢٠ شوال ١٢٥١ه/ ٨ شباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ١٩٤. ٣٥.

وضواحيها(١٩٢)، وخاصة أنها مدينة الديانات، فمزارات اليهود الدينية وزوارهم أقل من النصارى الذين كانوا يتوافدون على القدس بقصد الحج المسيحى.

وقد اشتملت محلة اليهود على جميع الأعمال والدكاكين التجارية التي تلبي الاحتياجات الأساسية لساكني المحلة بجميع طوائفها، ولم تكن حكراً على اليهود، واشترك الجميع في بيوعها وتجارتها، وانتسبوا إلى طوائف حرفية تضم كل الطوائف، بمن فيهم اليهود. وأشارت حجة شرعية بتاريخ ١٢٥١ه/ ١٨٣٦م إلى أن طائفة الخياطين التي يرأسها شيخ الخياطين السيد مصطفى الحلبي الخياط في القدس الشريف، ضمت من بين أعضائها كل الطوائف الدينية، فالطائفة الحرفية لا تنتسب إلى دين أو ملة أو ذمة، وإنما انتسابها إلى حرفة وصناعة يشترك فيها المسلمون، واليهود، والنصارى: «حضر يوم تاريخه أدناه كل واحد من السيد مصطفى الحلبي الخياط و(...) الأرمني، وداود (...) الافرنجي، وجاويش (...) بالقدس الشريف، وموصي مركاد اليهودي، وبقية طايفة [طائفة] الخياطين بالقدس الشريف من مسلمين، ونصارى، ويهود... ١٩٣١، إلى جانب تعيين لكل طائفة رئيس، يعرف بشيخ الطائفة أو أخي بابا، وتقع مهمته في تنظيم عمل الطائفة بين أفراد الطائفة من جهة، وأمام حكام المتسلمية من جهة أخرى. ويقع اختيار شيخ الطائفة من قبل أفرادها أو من ينوب عنهم، الذي يوافق عليه القاضي الشرعي ويعطيه الصفة الشرعية بأن يكون رئيس الطائفة الحرفية وممثل أفرادها، كون القاضي هو من يقرر الصفة الشرعية بأن يكون رئيس الطائفة الحرفية وممثل أفرادها، كون القاضي هو من يقرد الصفة الشرعية بأن يكون رئيس الطائفة الحرفية وممثل أفرادها، كون القاضي هو من يقرد الصفة الشرعية بأن المائم يصلح لأن يكون شيخا للطائفة أو لانهاث.

وتوافر في محلة اليهود دكاكين الحلاقة، والمبيّضين(١٩٥٠)، وطاحونة لطحن الحنطة

⁽١٩٢) رائق، افلسطين في عهد العثانيين (١)، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥.

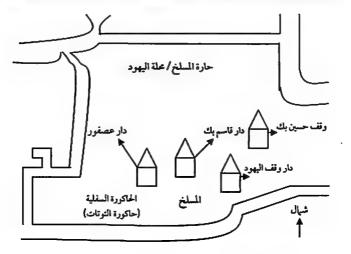
⁽١٩٣) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٢٠، رقم الحجة ٢٠ ٥٦ شوال ١٢٥١هـ/ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٣١م م ١٢٥٠ هـ ١٢٥ مباط/ فبراير ١٨٣٦م، ص ٣٩ ـ ٤٠. وللتعرُّف إلى تشكّل الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية، انظر: أكمل الدين إحسان أوغلي، مشرف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي (إسطنيول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنيول، ١٩٩٩)، ص ٧٢٣ ـ ٧٢٣.

⁽١٩٤) إبراهيم الربايعة، القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٨ (كانون الثان/يناير ٢٠١٠)، ص ٢١٠.

⁽١٩٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠١، وقم الحجة ٢، محرم ١٢٣٢ه/كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٦م، ص ٢٢٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠١، وقم الحجة ١، نصف [١٥] عرم ١٢٣٢هـ/٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٦م، ص ٢٣٤ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، وقم الحجة ٢، أوايل [أوائل] صفر ١٢٣٥ه/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨١٩م، ص ٢١، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٦، وقم الحجة ١، أواخر ربيع الثاني الماريناير ١٨١٤م، ص ١٤.

والحبوب، ودكان الملحمة (١٩٦١)، لأعمال الجزارة وتوفير سلعة اللحوم لسكان المحلة، ومن بين دكاكينها التجارية، المعصرة (١٩٧١)، المعدّة لأغراض عصر الزيتون، وخاصة أن مدينة القدس كباقي المدن الشامية تتوافر فيها أشجار الزيتون. ووجد المسلخ في محلة اليهود الذي يقع بالقرب من دار قاسم بك ودار عصفور (١٩٨١)، وقريب من الحاكورة السفلية، المعروفة بحاكورة التوتات (١٩٩١).

الشكل الرقم (٣_٢) مخطط هيولاني (كروكي) لمسلخ اليهود/ حارة المسلخ/ محلة اليهود



وقد عمل اليهود في الطاحونة (٢٠٠٠)، وصناعة القزاز (٢٠١١) (الزجاج)، والتنكجية (٢٠١٠)،

⁽١٩٦) سجلات عكمة القلس الشرعية ٣٠٤، رقم الحجة ١، أواسط شوال ١٢٣٥ه/ تموز/يوليو ١٨٢٠م، ر٢.

⁽١٩٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠١، رقم الحجة ١، نصف [١٥] عرم ١٢٣٢هـ/ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٦، ص ٢٨.

⁽١٩٨) سُجِلات عكمة القدس الشرعية ٢٨٠، رقم الحجة ٢، ١٢١٢ه/١٧٩٧م، ص٨.

⁽١٩٩) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، أواخر ربيع الثأني ١٢٥٠هـ/ آب/ أغسطس ١٨٣٤م، ص ١٩.

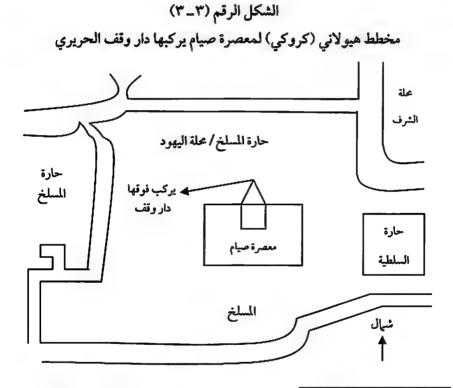
⁽۲۰۰) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، رقم الحجة ٢، ١٤ جمادي الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣م، ص ٢٢.

⁽٢٠١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رقم الحجة ١، شوال ١٢٣٠هـ/ أيلول/سبتمبر ١٨١٥م، ص ١٣ ـ ١٤.

⁽٢٠٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، غرة [١] جمادى الثاني ١٢٣٤هـ/ ٢٨ آذار/ =

وفي القصابة(٢٠٣).

وأشارت بعض الحجج الشرعية إلى أن بعض الدكاكين الموجودة في محلة اليهود تقع خارج سوق المحلة، حيث يعلو بعضها دار السكن، وهذا ما أشارت إليه حجّة شرعية بتاريخ ١٢٣٢ه/ ١٨١٦م، أصدرها عن نفسه الحاج مصطفى عبد اللطيف زحيمان، المتولي على وقف جدّه خليل فرس الدين الحريري، «أجرة الدار الراكبة على معصرة صيام بمحلة اليهود سنوي ٤٣٥ زلطة» (٢٠٤١).



مارس ١٨١٩م، ص ٩٦. تنكجي، ترسم بالتركية تنكه جي بمعنى صانع أواني التنك (سنكري). انظر: عمد على الأنسي، جمع وترتيب، الدراري اللامعات في متتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المثداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية (إسطنبول: [د. ن.]، ١٣٢٠ه/ ١٩٠٢م)، ص ١٧٦. والإفرنجية المتدل عكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رقم الحجة ٢، ١٢ ذي القعدة ١٢٣٠هـ/ ٢ تشرين الأول/

⁽٢٠٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رقم الحجة ٢، ١٢ ذي القعدة ١٢٣٠هـ/ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٥م، ص ١٤ ــ ١٥. القصاب ومنها قصابخانه يمعنى الجزار ودكان اللحام. انظر: الأنسي، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

⁽٢٠٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٠٠، رقم الحجة ١، نصف [١٥] عرم ١٣٣٢هـ/٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨١٦م، ص ٢٨، وسجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٣، أواخر عرم ١٢٢٩هـ/كانون الثاني/يناير ١٨١٤، ص ٢٦ ـ ٦٣.

وأشارت حجة بتاريخ ١٢٢٩ه/ ١٨١٤م إلى تحوّل دكان من متعلقات أمور البيع والشراء والحرفة والصنعة إلى مكان للسكن: «أجرة دكان المبيّض، التي تحوّلت الآن، إلى سكن لليهودي، ١٢ زلطة»(٢٠٥).

وتنوّعت أعمال اليهود وأشغالهم في مدينة القدس، ويبيّن الجدول الرقم (٣-٩) الأعمال التي عمل فيها اليهود:

الجدول الرقم (٣_٩) أعمال اليهود الرسمية والأهلية

ملاحظة	الطائفة	البهودي	الصفة الوظيفة	الرقم
		الألقاب والوظائف الرسمية		
مكرر	طائفة اليهود	المعلم كريا اليهودي	وكيل طائفة اليهود	١
	طائفة اليهود	المعلم يانو ولدالمعلم نخريا		
	طائفة اليهود	فخر ملته المعلم زخريا		
مكرر	طائفة اليهود	ياسف ولد زخريا		
	طائفة اليهود	الحاخام افرام افرام بزاشية		
	طائفة اليهود	افرام براقنة اليهودي		
	طائفة اليهود	المحاخام ربيون		
	طائفة اليهود	الحاخام مورنية اليهودي		
مكرر	طائفة اليهود	فخر ملته الحاخام افراييم ولد مورينو		
مكرر	طائفة اليهود	الحاخام روفاييل		
مكرر	طائفة اليهود	الحاخام مرينة		
	طائفة اليهود	فخر ملثه الحاخام ربنيو		
	طائفة اليهود	فخر الملة الإسرائيلية الحاخام مورينه		
	طائفة اليهود	فخر ملته الموسوية الحاخام مورينه		
	طائفة اليهود	الحاخام أكامام رسو		

يتبع

⁽٢٠٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ٣، أواخر محرم ١٢٢٩هـ/كانون الثاني/يناير ١٨١٤، ص ١٢ ـ ١٣٣.

تابع

۲	وكيل وترجمان اليهود	وكيل طائفة اليهود وترجمانها	طائفة اليهود	
٣	وكيل طائفة السكناج	الحاخام مندا	طالفة السكناج	
		الحاخام () وكيل طائفة يهود السكناج	طائفة السكناج	
		وكيل السكتاج	طائفة السكناج	
٤	ترجمان طائفة اليهود	الذمي موصي ولد اليهودي مركاده	طائفة اليهود	
		الحاخام روينيو اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
		فخر ملته المعلم روبنيو	طائفة اليهود	
		ربنيو اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
		الحاخام روينيو	طائفة اليهود	
		الخواجة رينيه اليهودي	طائفة اليهود	
		رينيه اليهودي		مكرر
٥	ترجمان وكلاء طائفة اليهود	الحاخام روبنيو اليهودي	طائفة اليهود	
٦	ترجمان اليهود	روبينو اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
		الحاخام روبنيو اليهودي		مكرر
		الحاخام روينيو اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
		ووكيل عن الذمّي كرشون ولد صوش سورنيه اليهودي السكناجي	طائفة السكناج	
		وينيه	طائفة اليهود	مكرر
		الحاخام رينيه اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
v	وكيل وقف طائفة اليهود	سلمون زكونه اليهودي		
		ياقوب اليهودي		
'		الحاخام أفرام أفرام () اليهودي	طائفة اليهود	مكرر
		() اليهودي	طائفة اليهود	

ينبع

تابع

<u> </u>				
٨	كاتب وقف طائفة اليهود	الذمي بخور () اليهودي	طائفة اليهود	
٩	حاخام	الحاخام يهود ولد شوعر اليهودي		
		الحاخام متسون اليهودي		
		الحاخام محماس		
		والحاخام شمويل ولد المغربي اليهودي	طائفة اليهود/ المغاربة	
		الحاخام محماس اليهودي		مكرر
		الحاخم يوسيف ويك راقرع كوانيت السكناجي اليهودي	طائفة السكناج	
		الحاخام رينيه اليهودي		مكرر
		الحاخام بخور أكويني مشاهرلي		
١٠	معلم	المعلم حييم السرزلي ولد المعلم إصحاق اليهودي	Ó	
		والمعلم هلمون ولد بن يمنين اليهودي		
		المهن والحرف الأهلية		
١	عضو في طائفة الخياطين	موصي مركاد اليهودي		
۲	خياط	دربيه اليهودي		
		اليهردي		
٣	الدلالة	مريان اليهودية		
		مركة اليهودية		
		أبرام ولد بخور اليهودي الدلال		
		اليهودي الدلال		
		شوان اليهودي		

يتبع

تابع

٤ الو	الصباغ	اليهودي		
		زوجة الصباغ اليهودية ياسمين بنت ياسف		
ه اتا-	تاجر	حاييم بزانقه اليهودي		
		بيروخ مشيش اليهودي		
-ს 1	تاجر في السكن والإسكان	المتاجر اليهودي		
۷ ایع	يعمل في الخمور	بخور ولد إزحاق الخمارة اليهودي		
		بخور الخمارة اليهودي		
		ابن الخمارة اليهودي		
		ابن الخمارة اليهودي		مكرر
		إسحاق الخمارة اليهودي		
۸ الـ	الساعنجي أو السعاجي	اليهودية زوجة الهالك السعاجي		
		الهالك حييم المغربي	طائفة اليهود/ المغاربة	
		اليهودي الساعنجي		
۹	حمال	بخور رواس اليهودي		
١٠ الة	القزاز	القزاز اليهودي		
		اليهودي القزاز		
۱۱ قص	قصاب	جمون القصاب السننكلي اليهودي		
ವ) ۱۲	التنكجي	موصي التنكجي اليهودي		
ļ		اليهود التنكجي		

يتبع

تابع

۱۳	مبيض	اليهودي		
		اليهودي		
		اليهودي المبيض		
		اليهودي المبيض		
١٤	حلاق	اليهودي		
		حسن الحلاق اليهودي		
10	طبيب	مركاده الحكيم الطبيب اليهودي		
١٦	شلبي	أسياف اليهودي الشلبي		
۱۷	مطهر أولاد	فراسيم ولد موشى السكناجي الشلبي	طائفة السكناج	مكرر
۱۸	قابلة	اليهودية		
19	يعمل في إصلاح السفن	أستونا شبناي اليهودي		
۲٠	صفار	الصفار اليهودي		
71	الطحان	فرملي ياقوب اليهودي السكناجي	طائفة السكناج	

بين الجدول الرقم (٣-٩) أن أعمال اليهود في القدس تنقسم إلى نوعين من الوظائف والمهن: النوع الأول هو الوظائف الرسمية، وعرفت بالرسمية لجانبها الرسمي وعلاقتها مع السلطة العثمانية والحكام والمحكمة الشرعية، وهم المنصبون من قبل يهود القدس والمصادق عليهم من السلطة العثمانية، لممارسة أدوارهم كوسطاء بين اليهود والسلطة العثمانية والحكام والحاكم الشرعي، وانحصرت وظائفهم في عشر وظائف رسمية، جاءت على النحو التالي: وكيل طائفة اليهود، ووكيل وترجمان اليهود، ووكيل طائفة اليهود، وترجمان وكلاء طائفة اليهود، ووكيل وقف طائفة اليهود، والحاخام، والمعلم.

والنوع الثاني هو المهن والحرف الأهلية التي تختص بعمل الفرد اليهودي والمهنة التي يزاولها ويتقنها، وتسمح له بالاشتراك في إحدى الطوائف الحرفية، بحسب صنعته وحرفته، وعرفت بالأعمال الأهلية لعلاقتها المباشرة بالمجتمع الأهلي في مدينة القدس، وهي لا تحمل أية دلالة رسمية تفرض على الدولة أن تصادق أو تمنع اليهودي

من مزاولتها، حتى تلك المهن التي حرّمها الإسلام كبيع الخمور بما يختص بغير المسلمين من اليهود والنصارى. لذا فهي لا تحمل أية صفة رسمية، ولكنها تتم بحسب قوانين تنظيم الدولة لأمور البيع والتجارة وممارسة الحرف، وتنظّمها الطوائف الحرفية.

وتفاوتت المهن والحرف الأهلية التي زاولها يهود القدس، وكانت كما يلي: العضوية في طائفة الخياطين، والخياطة، والدلالة، والصباغة، والتجارة، وتجارة السكن والإسكان، والعمل في صياعة الخمور، وتصليح الساعات (الساعانجي أو السعاجي)، والحمالة، وتركيب القزاز، والقصابة، والتنكجة، والتبييض، والحلاقة، والطب، والشلابة أو تطهير الأولاد، والقبالة، وإصلاح السفن، والتصفير، والطحن.

ودلّت أسماء اليهود على ألقاب ومهن أصحابها من خلال اقترانها بلقب يعبّر عن جانبه الوظيفي والديني، وكل الألقاب هي ألقاب وظيفية خاضعة للسلطة العثمانية، ومن ألقابهم: الحاخام أو فخر ملّته التي تضاف إلى الاسم بصفة فردية، بلفظ اليهودي أو اليهودية أو السكناجي أو اليهودي السكناجي. وهذه الألقاب تطلق أيضاً على كل اليهود، خاصة وعامة، ولكنها مميّزة لليهودي الذي لا يمتاز بأية صفة وظيفية من عامة اليهود إلا من خلال صفته العامة، مثل اليهودي أو اليهودية أو السكناجي أو اليهودي السكناجي.

وقد اقترنت بعض أسماء اليهود بلقب يدل على حرفة ومهنة الفرد اليهودي، وهو ما يطلق على أصحاب الحرف من اليهود الذين لا تُعدّ أعمالهم من الوظائف الرسمية، ولكنها تحمل إلى جانبها دلالات اقتصادية واجتماعية، كأن نقول ابن الخمارة، أي الذي يعمل في مجال الخمور من تصنيع أو بيع، أو اليهودي المبيّض الذي يعمل في تبييض الأواني النحاسية وتلميعها ونحوها.

وأشار الجدول الرقم (٣-٩) إلى أكثر الأعمال التي عمل فيها اليهود، وهي أعمال البناء والتعمير والترميم، والعاملين فيها مثل: ياسف ولد برسياقه اليهودي (٢٠٦)، والسكن والإسكان «المتاجر اليهودي بالسكن والإسكان» (٢٠٧). وهذا لا يعني أن اليهود وحدهم من عمل في أعمال البناء والترميم، بل اشترك معهم فيها المسلمون والنصارى في القدس

⁽٢٠٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٤، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص ٣٥-٣٦.

⁽٢٠٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٥٦٥، رقم الحجة ١، أوايل [أوائل] ربيع الثاني ١٧٤٧ه/ تموز/ يوليو ١٨٣١م، ص ٨٢.

الشريف. وكان يرقم معلم البناء أو كبير المعماريين به «معمار باش» (٢٠٨)، وقد بيّنته حجة ادعاء بتاريخ ١٢٥٥ه/ ١٨٤٠م قدمها الذمّي سمون الآغا الإفرنجي البنّاء، وأقرّ فيها أن أخاه أنطوان يعمل في أعمال البناء والتعمير، حيث عمل عند اليهودي الحاخام ياسف منحاس في دار سكنه والكنيس، وقدم له البلاط وأجرة الشغل والصناعة، وله في ذمته 1٤٩٣ غرشاً أسدياً، بعد أن هلك (٢٠٩).

كما أشار كثير من الحجج الشرعية إلى عمل اليهود في الدلالة (٢١٠)، والدلالة هي المهنة التي تجعل من اليهود يعرفون مواطن قوة المدينة المعمارية، ومواقع آثارها الكثيرة، وتجعل سكان المدينة بحاجة إليهم بشكل دائم. وقد ذكرت حجة ضبط ومبيع بتاريخ ١٨٤٦هم ١٨٤٠ م لتركة المرحوم السيد حسين سلامة غنيم، أن لليهودي شوان الدلال دين بذمته (٢١١١)، إذ تقع مهمته في البحث وعرض البيوت والأملاك والعقارات للبيع، وتسهيل المعاملات بين البائع والمشتري، واشترك في هذه المهنة نساء اليهود في القدس الشريف، فهي لم تقتصر على الرجال، حسبما ذكرت حجة ضبط ومبيع بتاريخ القدس الشريف، فهي لم تقتصر على الرجال، حسبما ذكرت حجة ضبط ومبيع بتاريخ حق الورثة على مريان الدلالة اليهودية، ومركة الدلالة اليهودية (٢١٢).

وعمل اليهود في مجال الطب والتحكيم، ووردت لمهنة الطب أسماء وألقاب في الحجج الشرعية للأطباء اليهود خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، منها: الطبيب الحكيم (٢١٣)، حيث ادعى الشيخ موسى عريقات المنشد على الذمّي مركاده الحكيم الطبيب، قائلاً في دعواه إن وفاة زوجته التي أنجبت وانقطع عنها دم النفاس يرجع إلى عدم معالجتها، لكن اليهودي مركاده أخبره أن دم النفاس عندها متحجّر، وإذا لم يخرجه

⁽٢٠٨) أشارت الحجة إلى عمل الحاج عثمان صادق عز «المعمار باش» الذي يقوم بتعهّد أعمال البناء، والتعمير، والتبليط، والتكحيل، ويعتبر رئيساً في صنعته. انظر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٣١، وقم الحجة ١، أوايل [أوائل] رمضان ١٢٥٢ه/ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣٦م، ص ٨.

⁽٢٠٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، وقم الحنجة ٢، ٢٢ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٤٠م، ص ٦٤.

⁽٢١٠) سجالات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ١، أواخر عرم ١٧٤٠هـ/ أيلول/ سبتمبر ١٨٢٤م،

⁽٢١١) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ١، ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص ٩٣ - ٩٣.

⁽٢١٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، رقم الحجة ٢، ١٣ صفر ١٢١٤هـ/ ١٧ تموز/يوليو ١٧٩٩م، ص ٣١-٣٣.

⁽٢١٣) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ٢، ٣ شوال ١٣٣٦هـ/٤ تموز/يوليو ١٨٢١م، ص ٣٤، وسجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، نصف جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٣٩م، ص ١٥.

ستموت، وقد رفض الشيخ موسى أن يجري الطبيب العملية لها، ولهذا السبب ماتت زوجته (٢١٤٠).

ومن مهن اليهود القابلة (٢١٠) التي اختصت بها المرأة اليهودية دون الرجال، لأنها تكشف على عورات النساء. ورغم أن المرأة أقل خبرة ومعرفة من الطبيب الحكيم المعالج لكل الأمراض، إلا أن عمل المرأة القابلة أكثر أهمية لأنه يختص بشؤون النساء، وينحصر عمل القابلة في عمليات الكشف على البنت البكر وأعمال الولادة. وقد أشارت حجة بتاريخ ٢٤٢١ه/ ١٨٢٧م إلى «كشف وتداعي من قبل حمد بن حسن نجم البواب على الحاج محمد أبو رسلان، الحاضر معه بالمجلس الشرعي، قايلا [قائلاً] في دعواه عليه، أنه منذ ثلاثة أشهر تزوّج بنفيسة بنت الشيخ قاسم الجاويش، ومنذ تزوّجها وهو يراودها على الجماع، فلم تمكّنه من نفسها، ثم في هذه الأيام قد كشفت عليها القابلة اليهودية، فوجدتها [شبيه]، فأخبرتني بذلك، فسألت من زوّجت المرقومة من أزال بكارتك، فقالت محمد أبو رسلان المصري» (٢١٦).

ومن مهن اليهود الجراحة أو المعالجة الجرّاحية، وقد استخلص الباحث هذه المهنة من اسم اليهودي في حجة إقرار واعتراف بتاريخ ١٨١٨هـ/ ١٨١٨م، وهو «زوجة شحادة كوبز ولد خضر اليهودي، راحيل بنت شبتاي الجراح اليهودي الخليلي (۱۸۱۸م وكانت هناك أيضاً مهنة الشلبي (مطهر الأولاد)، «الشلبي أسياف اليهودي» (۲۱۸۰م)، الذي يقيم في محلة الشرف في خط الحيادرة، في الدار المجاورة لدار الدرجة.

واعتبر الباحث هذه المهنة من الأعمال التي تشكّل حساسية كبيرة، لأنها أجازت للمشتغلين فيها أن يدخلوا بيوت أهالي القدس الشريف، لمداواتهم وعلاجهم، الأمر الذي يطلعهم على كثير من أسرار أهالي القدس الشريف، ويؤدي إلى احتكاكهم المباشر بأصحاب السلطات إلى تقريبهم منهم.

⁽٢١٤) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ٢، ٣ شوال ١٢٣٦هـ/ ٤ تموز/يوليو ١٨٢١م، ص ٢٣٤.

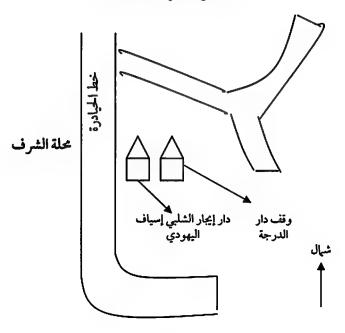
⁽٢١٥) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣١١، رقم الحجة ٢، ١٩ رمضان ١٢٤٢هـ/١٦ نيسان/أبريل ١٨٢٧م، ص ٥٤.

⁽٢١٦) السجل نفسه.

⁽٢١٧) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ١٢ رمضان ١٢٣٣هـ/ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٨١٨م، ص ٢.

⁽۲۱۸) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ٣، ١٠ شعبان ١٢٣٩هـ/ ١٠ نيسان/أبريل ١٠/٨٥، ص ١٠٢٠.

الشكل الرقم (٣_ ٤) مخطط هيولاني (كروكي) لدار أسياف اليهودي الشلبي/ محلة الشرف شرق خط الحيادرة



وعمل اليهود في حقل الترجمة لطائفة اليهود بالقدس الشريف (٢١٩)، لتسهيل معاملات الطائفة اليهودية مع السلطة المحلية، والسلطة العثمانية، والمحكمة الشرعية، وهذا يدل على أنه كان هناك يهود من خارج المنطقة العربية الذين لا يتكلمون اللغة العربية. لذا كانوا بحاجة إلى مترجمين ليتمكّنوا من التفاهم مع كلّ من الإدارة المحلية والإدارة العثمانية والمحكمة الشرعية، وليسهلوا مهمة التجار الأجانب.

كما عمل اليهود في بيع وصناعة الخمور، وعرفت هذه المهنة عند اليهود والنصارى، لأنهم يشربونها ويجيزون لأنفسهم العمل فيها، على عكس المسلم المحرّم عليه ذلك في دينه، كما لا يجيز العرف الاجتماعي للمسلم العمل في مهنة الخمارة، على الرغم من أنه قد يشرب الخمور. وتطلق السجلات الشرعية على العامل من اليهود في هذه المهنة الخمارة، وابن الخمارة، كدليل على المهنة التي يمتهنها. ومما ذكرته

 ⁽٢١٩) سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٧، رقم الحجة ٣، غرة [١] ربيع الأنوار ١٢٣٨هـ/١٦ تشرين
 الثاني/ نوفمبر ١٨٢٢م، ص ١١٠ـ١١١.

الحجج الشرعية بتاريخ ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م «ابن الخمارة اليهودي» (٢٢٠)، وفي حجة أخرى بتاريخ ٢٢٤هـ/ ١٨١٠م ذكرت أنه «ثبت دين إلى صبح النابلسي بالبيّنة الشرعية في ذمة اسحاق الذمي اليهودي، خمسين غرشاً أسدياً، على تركة الخمارة الهالك المسفوره (٢٢١)، وفي حجة ادعاء بتاريخ ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م «على اليهودي بخور ولد ازحاق [إسحاق] الخمارة» (٢٢٢م).

وعمل اليهود في مهنة الخياطة، حيث ذكرت حجّة محاسبة شرعية بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م أن السيد الحاج عثمان آغا أفندي النمري تحصّل على أجرة دكان سكن إيساف اليهودي الخياط (٢٢٣). وعملوا في مهنة الصباغة، حيث ذكرت حجة ميراث وتركة بتاريخ ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م أن المرحوم السيد موسى الدجاني الداودي له دين بذمة اليهودي الصباغ (٢٦٤).

كما عمل اليهود في مهنة الصياغة التي تعتمد في صناعتها على صهر الذهب، وتشكّل منه الحلي والزينة للنساء بمختلف أنواع المجوهرات من الذهب والفضة، والتي لا تقتنيها إلَّا الفئات الغنية التي تمتلك القدرة على شرائها. ولقد عملت فيها النساء، حيث ذكرت حجّة ادعاء بتاريخ ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، أن فاطمة أخت حسن بن سليمان البرادعي الخليلي، دفعت لليهودية ياسمين بنت ياسف سفيرة ذهب، لتصوغ لها من ذهب لقطعتين (٢١٠٠. وأشارت حجة أخرى بتاريخ ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م إلى أن محمد المهتدي ادعى على أمه اليهودية سمحا أن والده توفي وترك من بين متروكاته عدة صياغة، حيث نفهم منها أن والده كان يعمل في مهنة الصياغة، وكان تاجراً أيضاً لبيع الساعات (٢٢٠٠).

⁽۲۲۰) سجلات محكمة القدس الشرعية ۲۹۰، رقم الحجة ٢، ١٣ عرم ١٢٢٤هـ/ ٢٨ شباط/ فبراير ١٨٠٩م، ص ٢٧.

⁽٢٢١) سجلات عكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٣، ١٠ ذي الحجة ١٢٢٤هـ/ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٨١٠م، ص ٤٧.

⁽٢٢٢) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٦، رقم الحجة ١، ١٣ رجب ١٢٢٨هـ/٢ تموز/يوليو ١٨١٣م، ص ٤٠.

⁽۲۲۳) سجلات محكمة القدس الشرعية ۳۲۲، رقم الحجة ١، غرة [۱] عرم ١٢٥٥هـ/ ١٧ آذار/مارس ١٨٣٩م، ص ١٢٢٩م، ١٨٥٥م، ص ١٨٣٩م، ص ١٨٥٨م، ص ١٨٧٨م، ص ١٨٧٨م، ص ١٨٧٨م، ص ١٨٧مم،

⁽٢٢٥) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٢، ٢١ ج [جمادى الثاني] ١٢٢٧هـ/ ٢ تموز/يوليو ١٨١٢م، ص ٩٣.

⁽٢٢٦) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، رقم الحجة ٤، ٥ ذي القعدة ١٢١١هـ/ ٢ أيار/ مايو ١٧٩٧م، ص١٠٣٠.

وعمل اليهود أيضاً في مهنة تصليح الساعات، وعرّفتهم الحجج الشرعية به «الساعنجي» ($^{(YYY)}$ أو «السعاجي» ($^{(YYY)}$ » ويتبيّن من خلال حجة حضور بتاريخ 1YY8 هر ١٨١٠ م أنه «حضرت اليهودية زوجة الهالك السعاجي، وسلّمت في المحكمة اثني عشر ساعة، [و] ليد السيد راغب أفندي ساعة واحدة، وإلى خباب عبد الوهاب أفندي ساعتين، وتبقى تسعة [تسع] ساعات لظهور أصحابهم» ($^{(YY9)}$).

منذ نهايات القرن الثاني عشر إلى الثالث عشر الهجري/ الثامن عشر إلى التاسع عشر الميلادي، تغيّر مستوى قيمة فهم الملّة العثمانية خارج أطرها الثقافية والإسلامية، متأثراً بالتنظيمات العثمانية ومحاولات الدبلوماسية الأجنبية زيادة امتيازاتها بحماية الأقليات الدينية، ومنها يهود السكناج بالذات. فقد اقتسمت الدول الكبرى الملل، ورعت مصالحها، وعمدت إلى تعزيز روابطها التقليدية من ناحية الدين، وناحية الانتساب إليها، فعملت القوى الدولية في فترة ما قبل الإصلاح العثماني في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، على إحكام السيطرة على رعايا الدول الأجنبية، كخطوة لاستكمال السيطرة وتقسيم الدولة العثمانية بينها.

وفتحت الإصلاحات العثمانية وحماية الأقليات الباب على مصراعيه، لمطالبة غير المسلمين بالمزيد من الحرية الدينية لبناء وترميم الكُنس والمعابد اليهودية؛ والحرية الاجتماعية لرفع مكانتهم الوظيفية بإشراكهم في مجالس متسلّمية القدس، والبتّ بالأمور المتعلقة باليهود أو التي يكونون طرفاً فيه؛ والحرية الاقتصادية المطالبة بحرية تجارية أكبر، وخاصة بشراء وبيع أنواع مختلف العقارات، وخروجهم من إطار محلة اليهود إلى محلات وحارات أخرى في القدس على غير ما هو متعارف عنهم من حيث مكان السكن ومناطق البيع والشراء، وبالذات دور السكن والأراضي. وقد طالبت طائفة يهود السكناج رسمياً المحكمة الشرعية والإدارة المصرية عام ١٨٣٧م بالسماح لهم بالاتجار بكل أنواع التجارة، على خلاف المسموح لهم والمعتاد عليه، بقصد الخروج من دائرة معاملة الدولة للأجانب إلى حيّز معاملة رعايا الدولة العثمانية، وزيادة كسبهم من دائرة معاملة الدولة للأجانب إلى حيّز معاملة رعايا الدولة العثمانية، وزيادة كسبهم الاقتصادي بأن لا يخضعوا لسلطة سيادة الدولة، وحفاظاً على تبعيتهم للحماية الأجنبية.

⁽۲۲۷) سجلات عكمة القدس الشرعية ٣٠٧، رقم الحجة ١، أواخر صفر ١٢٣٩هـ/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٧م، ص ١٥٠٠.

⁽٢٢٨) سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٥، ١٢ ذي الحجة ١٢٢٤هـ/١٨ كانون الثاني/يناير ١٨١٠م، ص ٤٧.

⁽٢٢٩) السجل نفسه، ص ٤٧.

وعلى الرغم من معارضة السلطة الرسمية (المحكمة الشرعية، والسلطة العثمانية) لطلب اليهود، إلا أن ما جرى فعلياً على أرض الواقع خلافاً للإفادة الرسمية، وأثبتته السجلات الشرعية، هو حصول حالات شراء من قبل طوائف اليهود، وبالذات طائفة السكناج، خارج محلة اليهود، وترميم معابد وكنس يهودية، والمشاركة في مجالس محلية.

ودلت تبادلية العلاقات التجارية بين المسلمين واليهود على نوع من التقارب بينهما، حيث غلبت المصلحة الاقتصادية على الإثنية الدينية أو القومية أحياناً؛ فمارسوا مختلف أنواع التجارة في مختلف الأسواق التجارية، واشتركت طوائفهم في امتهان الحرف التي شملت اليهودي مثلما شملت المسلم والمسيحي. ومع هذا، فقد تمايز يهود القدس في بعض الأعمال من المسلمين، في نوعين: الأول يختص بالرتب الوظيفية الدينية، مثل الحاخام والمعلم، والثاني يختص بالوظائف والرتب الأهلية، المتعلقة بمهنة الطب (الحكيم والقابلة والجراح والمطهر) التي قربتهم من الحكام والأهالي، وعرفوا عن أحوالهم الكثير من الأمور، إلى جانب الترجمان وتاجر الخمور والتنكجي والصايغ وغيرها.

وأفادت الامتيازات الأجنبية ليهود القدس بتعهد الدول الأجنبية، عن طريق قناصلها في القدس، بحماية أقلياتها الدينية وزيادة مكاسبها الاقتصادية. وقد انعكس ذلك على نشاط حركة التجارة الخارجية لصالح اليهود الأجانب، وضد يهود الداخل، وإعفائهم من بعض الضرائب المفروضة عليهم، علماً أن دلالات ارتفاع قيمة الضريبة، وفرض ضرائب جديدة، تؤشر إلى تدهور أحوال الدولة الاقتصادية. وكان من بين الزيادات الكبيرة في قيمة الضريبة، ضريبة الرأس (الجزية)، التي ارتفعت قيمتها من سنة إلى أخرى على كل الفئات الاجتماعية ليهود القدس وعموم غير المسلمين.

ومع تراجع أحوال الدولة العثمانية اقتصادياً، ارتفعت الأسعار، وتراجعت القيمة الشرائية للعملات العثمانية، وانتشرت ظاهرة الدّين التي تشاركت فيها كل فئات المجتمع المقدسي، سواء كانوا دائنين أو مدينين، جراء ارتفاع إيجارات دور السكن ودكاكين التجارة والرهن العين، مع العلم أن أغلب المدينين كانوا من اليهود، على خلاف المسلمين الذين لجأوا إلى عمليات البيع، وخاصة مع ارتفاع سعر العقار عما كان عليه قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي. فلقد شهدت القدس ارتفاعاً كبيراً في أسعار مختلف عقاراتها ومحلاتها، حتى أن المسلمين باعوا أو تنازلوا عن الوقف والعادة المعتادة على طائفة اليهود، جراء سوء الأحوال الاقتصادية الخاصة بالقدس، والأحوال العامة للدولة العثمانية.

خاتمة

تمتّع يهود القدس بحياة طبيعية وهادئة في فترة الحكم العثماني للمدينة قبل مجيء الحكم المصري، وما تخلّلها من قضايا نزاع وتداع لم تخرج عن إطار المألوف والطبيعي، وأكدتها في جزئها الثاني خلال فترة الحكم المصري للقدس التي غيّرت مفاهيم وروابط العلاقات الاجتماعية بين المسلمين واليهود، فزادت من حرية يهود القدس، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين المسلمين واليهود، جراء الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الإدارة المصرية في ظل زيادة التدخل الأجنبي وقوانين الحماية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها في التالي:

المستخدم مع يهود القدس في السجلات الشرعية هو «طائفة اليهود»، وليس «ملة اليهود»، سواء مع عموم اليهود (طائفة اليهود) أو يهود السكناج (طائفة السكناج)، اليهود»، سواء مع عموم اليهود (طائفة اليهود) أو يهود السكناج (طائفة السكناج)، بمعنى أن النصف الأول من القرن ١٣هـ/ ١٩م، شكّل البدايات الأولى لتقويض نظام الملّة الذي كان قائماً قبل الإصلاحات والتنظيمات العثمانية على أسس إسلامية، على أساس مبدأ التقويض والإحلال ليحلّ مكانه التمييز الطائفي على أساس المذهب والدين الذي عملت الأدبيات الغربية والدبلوماسية الأجنبية على تكريسه من خلال الامتيازات وقوانين الحماية، ففرض على الدولة العثمانية شكل التعامل المستجد الذي عاملت فيه اليهود على أساس أنهم أقلية مذهبية، والذي ظهر واضحاً مع طائفة يهود السكناج؛ فنظام الملّة كان قائماً على أسس إسلامية قبل فترة التنظيمات، وبعده وضعت القوانين فنظام الملّة كان قائماً على أسس إسلامية قبل فترة التنظيمات، وبعده وضعت القوانين

الناظمة لكل طوائف المجتمع العثماني على أسس قانونية مدنية، وليست على أسس شرعية إسلامية، كما كان سابقاً.

٢ ـ إن طوائف يهود القدس لا تخرج عن إحدى الطائفتين، طائفة اليهود التي ضمّت كلّ يهود العرب، وعلى رأسهم يهود المغاربة، وطائفة السكناج المعروفة بالأشكناز ذات الأصول الغربية حسبما حدّدتها سجلات القدس الشرعية، بمعنى القادم من الغرب والمتعهد لهم بالحماية الأجنبية الروسية والإنكليزية والنمساوية، التي تعاملت معها الإدارتان العثمانية والمصرية بحذر شديد، رغم أن الإدارة المصرية سمحت ليهود السكناج بشكل غير مباشر بشراء الأراضي والعقارات وبناء كُنسهم وترميمها.

٣_إن عدد يهود القدس خلال الفترة التي تناولتها الدراسة لم يتجاوز ٢٠٠٠ يهودي داخل المدينة، وهذا ما أوضحه الكشاف العام لحركة اليهود في مدينة القدس (الجدول الرقم (٢_١)) من خلال عمليات الحصر التي اتبعها الباحث، والتي تثبت تقلّص أعداد اليهود عما ذكرت الدراسات الأخرى من غير سجلات محكمة القدس الشرعية، وخاصة أيام الحكم المصري للقدس، وقد أدت مجموعة عوامل في تقليص عدد اليهود في ثلاثينيات القرن، منها: الاقتصادية، والسياسية، والكوارث الطبيعية، والجوع، والثورات، والأوبئة، على عكس ما كان يُتَصَوَّر في أن إجراءات الإدارة المصرية زادت من حرية التسامح، ورفعت من مكانة الذمي اليهودي، ولكنها لم تسهم فعلياً في زيادة أعداد اليهود في القدس بسبب الظروف التي تعرّضت لها المدينة في ثلاثينيات القرن ١٣ هـ/ ١٩م، رغم التغيّرات الجذرية التي سعت إلى تحقيقها الإدارة المصرية، خاصة في الجوانب الإدارية، إضافة إلى التدخلات الأجنبية وقوانين الحماية، وإنشاء القنصليات، فكانت الظروف الاقتصادية، والثورات والكوارث الطبيعية والأمراض أشد فتكا وأسرع أثراً من كل التدخلات والقوى وقوانين الحماية وسياسات الإدارة المصرية، الأمر الذي اضطر سكان المدينة، بمن فيهم اليهود، إلى هجر مدينتهم إلى مناطق مجاورة، هرباً مما حلّ بالمدينة، وخوفاً من الموت، وقد أكد ذلك دفتر النفوس العثماني للعام (٢٥٦١ه/ ١٨٤٩م).

٤ _ أظهرت السجلات الشرعية تراجع في مكانة وقوة طائفة اليهود ممن اعتبرتهم الدولة العثمانية من رعاياها الفعليين مقابل ارتفاع مكانة طائفة يهود السكناج كثيراً، وهذا واضح تماماً من خلال تكرار لفظ سكناجي وطائفة السكناج في مختلف موضوعات حجج سجلات محكمة القدس الشرعية، إضافة إلى انفرادهها بطلب قدمته إلى الإدارة

متسلمية القدس، بقصد السماح لهم بكامل الحرية في أمور البيع والشراء، وبالذات في شراء الأراضي والعقارات.

٥-تركّز الوجود اليهودي خلال الفترة التي تناولتها الدراسة في محلة اليهود وحاراتها؛ حارة اليهود الوسطى، وحارة المسلخ، وحارة القرائيين، التي سكنها اليهود بدرجة أساسية، كما سكنوا أيضاً بشكل أقل في محلة الشرف، ومحلة الريشة، ومحلة الحيادرة القريبة من محلة اليهود. ومن اللافت للنظر أن طائفة السكناج بدأت بعد عام ١٨٣٤م تخرج خارج محلة اليهود، وتركّز وجودها على محلة باب حِطّة، وخط باب حطة، وخط مرزبان، التي تؤشر إلى حرصهم المقصود بالتعمد في التواجد في الأماكن القريبة من الحرم القدسى.

٦ ـ بدأت تظهر قوانين الحماية التي طبقت على يهود القدس، خاصة على طائفة السكناج منذ عام ١٢٥٠ه/ ١٨٣٤م. ويعتبر قانون الحماية الروسي هو أول قانون حماية طبق على يهود السكناج، حيث أشارت أول حجّة شرعية إلى حماية يهود السكناج في القدس من قبل المسقوف في عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، وتبعها على التوالي قوانين الحماية الإنكليزية والنمساوية.

٧-بدأت العلاقات بالتراجع بين المسلمين واليهود منذ ثلاثينيات القرن ١٩هـ/ ١٩م، التي اتسمت ببداية تغيّر المفاهيم الاجتماعية للمجتمع المقدسي التي كانت سائدة بين أهالي المدينة، فظهرت العلاقات المتوترة بين المسلمين ويهود القدس على بين عامي ١٢٤٩ و ١٨٣٥هـ (١٨٣٨ و ١٨٣٤م، وقد تمثلت باعتداء يهود القدس على المسجد الأقصى مرتين، وثورة الفلاحين، والاعتداء على حارة اليهود ونهبها وتخريب محلاتها، ولم تنجُ منها محلات المسلمين والنصارى أيضاً، الأمر الذي يعني أن مرحلة الكراهية بدأت تفرض نفسها بخلاف ما كانت عليه سابقاً، وخاصة أمام تنامي حالة شعور المسلمين في القدس بتبعية اليهود للرعاية الأجنبية والمكاسب الجديدة التي حصل عليها الذمي اليهودي وتزامنها مع الإجراءات المصرية، وتعدد حالات شراء الأراضي وللعقارات من المسلمين من قبل يهود السكناج داخل مدينة القدس بمبالغ مالية مرتفعة، وكانت لهذا الأمر انعكاساته لاحقاً في تغيير المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية بين أهالي مدينة القدس، وعلاقة اليهود بالدولة العثمانية، التي برز من نتائجها بعد الفترة التي مدينة القدس، وعلاقة اليهود بالدولة العثمانية، التي برز من نتائجها بعد الفترة التي تناولتها الدراسة، بناء مستوطنات يهودية خارج سور القدس، وتزايد ملحوظ في أعداد كبيرة، واجتماع اليهود في مؤتمر «بال» على وضع خطة عمل اليهود في تأسيس وطن قومي لليهود.

٨ ـ تركّزت عمليات الشراء ليهود القدس في فترة الحكم المصري بيد طائفة يهود السكناج منذ عام ١٨٣٤م، في الأماكن القريبة من سور القدس، في محلة باب حِطّة، وخط مرزبان، الذي يعني بداية ظهور اليهود وانتشارهم في القدس بقصد التوسع عن طريق شراء الأملاك والعقارات لتمكنهم من السيطرة على المدينة، ومحاولة إثبات الوجود اليهودي في أماكن مختلفة في القدس الذي اتفق مع مخطّطات الحركة الصهيونية في تجميع اليهود في فلسطين وتأسيس إسرائيل.

9 _ إن مساهمات اليهود الاجتماعية والاقتصادية التي جرت خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وخاصة في ظلّ الإدارة المصرية للقدس، أدت إلى ظهور طائفة السكناج كقوة مؤثرة في القدس أكثر كثيراً من طائفة اليهود، وظهر أثرها واضحاً بعد الفترة التي تناولتها الدراسة من خلال الأدوار التي أداها السكناج في تأسيس إسرائيل، وهم الحاكمون فيها الآن.

المحقال

اللحق الرقم (١)

الجدول الرقم (مـ ١) الملك والإيجار ومكانه

مكانه	نوع الملك والإيجار	اليهودي
مدينة الخليل		سلمون زكونه اليهودي
مدينة الخليل		ياقوب اليهردي
	وقف اليهود	وقف طائفة اليهود
	وقف اليهود	وقف طائفة اليهود
الأصل من مكناس		يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه
مقيم في طبريا		يهودا سكوبه ولد اسرائيل
وقف خصكي سلطان	أجرة سكن	موسكه اليهودي
مشيخة عبد القادر الحنطي وموسى	أجرة سكن	اليهودية
محلة اليهود	دار بيد اليهودي	اليهودي
محلة اليهود	حاكورة بيد اليهود	اليهود
محلة اليهود	دار بيد السكناج	السكناج
محلة اليهود	أجرة دكان وسكن	اليهودي
	العادة المعتادة	وقف اليهود

يتبع

تابع

وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	مال على الوقف	
وقف اليهود	دين على الوقف	
اليهود	حاكورة بيد اليهود	في وقف الصخرة المشرفة
ايساف اليهودي	دار ط۲، س٤ بيوت، وحاكورة	خط باب حطة
وقفية اليهود	أجرة دكان ودار	
اليهودي	أجرة دكان ودار	
اليهودي	أجرة دكان	
اليهودي	عوائد سكن	
اليهودي	أجرة دار	
() اليهودي	أجرة دار	
اليهودي المغربي	أجرة دار سنوية	محلة اليهود
اليهودي	أجرة دار سنوية	محلة اليهود
اليهودي	أجرة دار سنوية	محلة اليهود
وقف اليهود	مال مرتب على الوقف	
اليهودية مصعودة بنت نحاس المغربي	براءة من رهن	من يهود المغاربة
وقف طائفة اليهود	دين على الوقف	
ابن الخمارة اليهودي	أجرة الفرن	
اليهود	دار سكن اليهود شمال وقف قاسم بك	محلة اليهود
خضر برناص البهودي	سكن اليهودي في وقف قاسم بك (دار الدلالة)	محلة الشرف
وقف يهود القدس	وقف	
وقف يهود القدس	وقف	

يثبع

تابع

وقف طائفة اليهود	تمسك على الوقف	
وقف طائفة اليهود	مال أيتام السيد عيسى غنيم	
الذمي بخور ولد نسيم ولد خضر كرين اليهودي	دار سکن ملك	محلة الريشة
وقف طائفة اليهود	عوائد عرفية	
شمويل اليهودي	سكن بالإيجار	محلة الشرف
اليهودي () سنيور ولد ()	أجرة دكان وسكن	محلة اليهود
وقف اليهود	تمسك على الوقف	
اليهودي	أجرة دار سكن اليهودي بحوش	
وقف اليهود وحاكورة اليهود	المعروفة بدار خديجة	محلة اليهود
اليهودي	أجرة دار	وقف الشيخ خليل الجاعوني
اليهودي	أجرة دار	وقف الشيخ خليل الجاعوني
وقف طائفة اليهود	مستمسك مرتب على الوقف	_
دار وقف اليهود		قرب المسلخ ملاصقة لوقف أمنة الجبالي
اليهود	عوائد سكن	
اليهود	سكن اليهود	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
ازحاق بني الاصطانولي اليهودي	الصهريج الخرب والإيوان	محلة الحيادرة
اليهودي	دار سكن اليهودي بالإيجار	
شمعون اليهودي	أجرة دكان	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
اليهود	أرض بيد اليهود	وادي الجوز ظاهر القدس
دار بيد اليهود		محلة صهيون الجوانية
حايم ولد ابراهام اليهودي	دار سکن ۷ بیوت	محلة الريشة
ياقوب بن شحادة اليهودي	-	محلة الريشة

يتبع

تابع

الطفل ياسف ولد ابرام الزيات	ميت/	حارة اليهود
اليهودي		
اليهودي	أجرة دكان وسكن	
اليهودي	أجرة سكن	حارة اليهود
اليهودي	أجرة نصف الدار شراكة	حارة اليهود
باروخ موتره اليهودي		محلة التبانة
شحادة كوبز ولد خضر اليهودي الخليلي		هاجر من الخليل إلى القدس
اليهودي	أجرة دكان الحلاق	محلة اليهود
اليهودي	أجرة دكان	محلة اليهود
مركاده ابن خضر كوبس اليهودي	براءة شرعية	
اليهود التنكجي	سكن	سوق علوان
اليهودية	أجرة سكن اليهودية	
اليهودي المبيض	أجرة دكان وسكن اليهودي	
اليهودي	أجرة سكن اليهودي	
اليهودي المبيض	أجرة دكان ودار	
اليهودي	أجرة سكن	وقف الساموطي
الحاخام روبنيو ولد صنويره اليهودي	استئجار دكانين في	سويقة حارة اليهود
الحاخام روبنيو ولد سنيورة اليهودي	استثجار دكانتين	سويقة حارة اليهود
الحاخام روبنيو ولد سنيورة اليهودي	دكانتين	سويقة حارة اليهود
الحاخام بنيامين ولد شمعون اليهودي الاتنطنولي	-	من يهود إسطنبول
بنيامين ولد () اليهودي		من يهود إسطنبول
استونا شبناي اليهودي		من يهود إسطنبول

يثبع

تابع

اليهوة	أجرة دكان وسكن	
وقف اليهود	حاكورة ودار ملك	
اليهودي	أجرة دار	
اليهودي	أجرة سكن	
اليهودية	أجرة سكن	وقف الساموطي
مريام اليهودية	أجرة سكن	وقف قاسم بك الترجمان
وقف اليهود	العادة المعتادة	
شمعون اليهودي	أجرة دكان	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
اليهودي	أجرة دار سكن	
البهودي	أجرة دار سكن	
حبارة اليهودية	أجرة دار	
مريام اليهودية	أجرة دار	وقف قاسم بك الترجمان
ليوت اليهودي	دار في حوش بيد اليهود	
ابرام برشيت اليهودي ووكيلا عنه بشير الجاعوني	دار	خط مرزبان
ابرام سكينة اليهودي	دار	خط مرزبان
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة كل سنة	
فخر ملته روفايل لبروخ بوده ولد ياسف مطرد اليهودي	دار	محلة التبانة
حايم سلمون سوي ولد روفاييل اليهودي الأزمرلي	دار	محلة التبانة
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة في كل سنة	
اليهودي	أجرة سكن	

ينبع

اليهودي	أجرة سكن	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	دار موقوفة	خط المسلخ
امياف اليهودي الشلبي	دار	محلة الشرف
اليهودي	أجرة دار سكن	
اليهودي	أجرة سكن الدار الصغيرة	
اليهودي الدلال	أجرة دار سكن	
الخواجة اساف بن الاصنطبولي	مستأجر لحمام الوقف إلى حين سداد الدين	
اليهود	أرض لليهود	قرية سلوان قرب الصلوخية
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة كل سنة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة وثمن سكر	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
اليهودية	غراس كرم اليهودية	الجهة الشمالية ظاهر القدس
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
طائفة اليهود	دار بيد اليهود	بخط داود
طائفة اليهود	دار بيد طائفة اليهود	محلة الشرف
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
الذمي الحاخام وليا ولد الذمي لفي اليهودي	أجرة سكن ٣ سنوات	محلة الشرف
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة وثمن سكر	
الحاخام ليا ولد الذمي () اليهودي	أجرة سكن دار الوقف/	محلة الشرف
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	

يتبع

تابع

<u> </u>		
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	
() اليهودي	دار بيد اليهود	محلة الشرف قرب الدار المشتراة للسيد محي زادة بن حسن جلبي النشاشيبي
أم مركاده كوبر		الخلبل
الحاخام حاييم		الخليل
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة ثمن شكر	
وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة ثمن شكر	
ياسف ولد برسياقة اليهودي ياسف	يسكن بالإيجار	في وقف الغنوسي.
ياسف ولد برسياقة اليهودي	أجرة تعمير دار	في وقف الغنوسي
الحاخام سمويل مضار ولد افرام اليهودي المغربي	دار	محلة اليهود قرب المسلخ
الحاخام بن يامليم ولد واون ولياش اليهودي		من يهود صفد
الحاخام مورينه نبوب	بيع دار	
الحاخام شعبون نبوب	بيع دار	
الحاخام ياسف فرحي اليهودي		وقف الغبوسي
اليهود	دار بيد اليهود	
اليهود	حاكورة بيد اليهود	
ياسف اليهودي	سكن بالإجار في دار الوقف	
اليهود	أجرة سكن	
سمويل اليهودي	أجرة دار الطاحونة	حارة اليهود
دابيد اليهودي	أجرة دار الطاحونة	حارة اليهود
اليهودي السكناجي	أجرة دار الباشا	
رونية اليهودي	أجرة دار	

ينبع

ئابع

حسن الحلاق اليهودي	أجرة سكن	دار الطاحونة من الدار الكبيرة
الحاخام روئية البهودي	أجرة سكن	
فخر ملته الإسرائيلية الحاخام افراهيم ولد الحاخام مورينة بنون	دار	بخط باب حطة
الحاخام ياسف ولد الحاخام ()	-	بخط باب حطة
الحاخام ابرام ارزافي اليهودي	-	بخط باب حطة
الحاخام ابرام ازرافي اليهودي	شراء دار	باب حطة
فرملي ياقوب اليهودي السكناجي		
اسحاق ولد يوسف سيمون اليهودي السكناجي	دار الوقف لصالح يهود طبريا	
داويه سعوين يوسف سورينة اليهودي السكناجي	clر	باب حطة
ومثت اوس تندراوس بن سورينة اليهودي السكناجي	دار	باب حطة
داويه سعوين يوسف سورينة اليهودي السكناجي	دار	باب حطة
مثت اوس تندراوس بن سورينة اليهودي السكناجي	olo	باب حطة
اليهود	أجرة سكن	
حيم سنبلاوس السكناجي	حاكورة و٣ بيوت وتربة	باب حطة
حييم سنبلاوس السكناجي	دار مکونة من ٥ بيوت	محلة باب حطة
السكناج	دار ملك	
اسرائيل ولد مردخاي رافتك سورنية اليهودي السكناجي	شراء دار ۳ پیوت سفلیة وطبقة علویة	بخط باب حطة
الذمي كرشون ولد صوش سورنية اليهودي السكناجي	-	بخط باب حطة
السكناج	دار بید السکناج وکانت دار خلیل أبو طبخ	

يثبع

		· -
اسرايل ولد مردخاي سورنية	دار مكونة من ٤ بيوت	محلة باب حطة
اليهودي السكناجي		
مندل زرين شواكه اليهودي	دار مكونة من ٤ بيوت وحاكورتين	بخط باب حطة بحارة الطورية
السكناجي		
ولف () سندراوس السكناجي	دار ملك للسكناج كانت دار أسعد أبر فاطمة	محلة باب حطة
ابرام اليه ولذ بخور اليه اليهودي	بستان	تحت قرية عين صويا
الخواجة ربينوا ويواش ولدالمعلم		مقيم في دمشق
الخواجة موسى ولد المعلم شحادة		مقيم في دمشق
اليهودي		
اليهودي	أجرة الدار الكبيرة	وقف محمد المغربي
أولاد سعود اليهودي	أجرة الدار الصغيرة وثلاثة دكاكين	وقف محمد المغربي
اسياف اليهودي	أجرة دكان وسكن	وقف محمد المغربي
اليهودي		مقيم في الشام
فخر الملة الإسرائيلية الحاخام	دار المعروف بدار خرشيف	محلة الشرف
مورينة		
الحاخم يوسيف وبك راقرع	دار مكونة من ٧ بيوت وحاكورة	محلة باب حطة
كوانيت السكناجي اليهودي		
فخر ملته الموسوية الحاخام مورينه	دار	
وكيل اليهود	سكن إيجار دار	
وكيل اليهود	أجرة سكن دار العمارة	
ابن ياقوب الحكيم اليهودي	سكن	محلة الريشة
الالكرجي اليهودي	سكن	محلة الريشة
الالكرجي اليهودي	أجرة دار سكن	محلة الريشة
اليهودي	أجرة دار سكن () اليهودي	محلة الريشة
اليهودي	أجرة دار الطاحونة	
السكناجي	أجرة دار سكن السكناجي	-
السكناجي	أجرة دار سكن السكناجي	

تابع

رونية	أجرة دار	
الحاخام ربنبة اليهودي	دين دار السكن	
اليهودي	دار اليهودي ودار السوسي	
اليهردية	كرم اليهودية في الأصل كرم الجراحية	
ايساف اليهودي	أجرة دكان وسكن	وقف خليل العزي الحريري
الحاخام رونية اليهودي	أجرة سكن	وقف خليل العزي الحريري/ الدار الكبيرة
الحاخام بخور اكويني مشاهرلي	براءة من رهن	الهالك بأسكلة بيروت
دار اليهودي	حساب حكر دار اليهودي	
فخر الملة الإسرائيلية الحاخم ياسف ولد زخريا اليهودي	تعمير دار	محلة الريشة
مريام اليهودية بنت ابرام اليهودي الادرنلي	دار	ساحة القلعة في الشمال
الحاخام ياسف منحاس اليهودي	أجرة تعمير	

الجدول الرقم (م_ ٢) المعاملات المالية ليهود القدس

نوع ومقدار ما تحصل من يهود القدس في جميع المعاملات المالية			
مقدار الرمسم	نوع الرسسم	اليهودي	السنة
۳۰۰ غرش أسدي	دين	سلمون زكونه اليهودي	/A1711
	ِش آسدي	مجموع المتحصل لكل سنة ٣٠٠ غر	۲۱۷۹۷
١٥٤٦ زلطة	وقف اليهود	وقف طائفة اليهود	/A1717
۱۳ فضية مصرية	وقف اليهود	وقف طائفة اليهود	۸۹۷۱م
١٥٠ غرشاً أسدياً	دائن	يهودا ولد الحاخام يوشفاط بردوكه	
مجموع المتحصل لكل سنة ١٥٤٦ زلطة + ١٥٠ غرشاً أسدياً + ١٣ فضية مصرية			

تابع

<u></u>			
	مريان اليهودية	دائن	۹۰ زلطة
۱۷۹۹	مركة اليهودية	دائن	۲۳۰ زلطة
1	موسكه اليهودي	أجرة سكن	٣ زلطات
	اليهودية	أجرة سكن	٥٧ غرشاً أسدياً
	الحاخام متسون اليهودي	مدين	١٠٤ زلطات
1	اليهودي	مدين	٦٧ زلطة
•	اليهوديان	مدين	٦٧ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٢٦١	زلطة + ٥٧ غرشاً أسدياً	
/A1718	اليهودي	دار بيد اليهودي	
۲۱۸۰۰	اليهود	حاكورة بيد اليهود	
	السكتاج	دار بيد السكناج	
	موصي رولوا اليهودي	مدين	۲۰۰ زلطة
	اليهودي	أجرة دكان وسكن	۲۰ زلطة
	يهودا ابراييم ولد يكدور	دين تعمير	۲۲۲ زلطة
	راحیل بنت کفریل	دين تعمير	
	اشتير اليهودية	دين تعمير	
	ليا اليهودية	دين تعمير	
	وقف اليهود	العادة المعتادة	٣ زلطات
	سحور مسكنه اليهودي	مدين	۱۰۰۰ زلطة
	بخور مسكينة اليهودي	مدين	۹۰۰۰ زلطة
	بحرايحري اليهودي	مدين	۱۰۰ زلطة
	. ري ري يهري مجموع المتحصل لكل سنة ١٠٥٤٥		
/a1710	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة على الوقف كل شهر	٣ : لطات
۲۰۸۰۱	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة على وقف اليهود	۱۳۰۰ زلطة
	وقف طائفة اليهود	مال على الوقف	۳۳ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٣٣٦		
	مبعي عن حن		

ينبع

تابع

	اليهودية	دائن	٣ زلطات		
٤٠٨١م	اليهودية	دائن	٣ زلطات		
	وقف اليهود	دين على الوقف	۲۷۳۹۰ زلطة		
	مجموع المتحصل لكل سنة ٧٣٩٦	۲ زلطة			
/A177·	ايساف اليهودي	دار ط۲، س۶ بیوت، وحاکورة			
د۱۷۰۰	أم شحادة اليهودية بنت ارويه	دائن	۸۷۰ زلطة		
	وقفية اليهود	أجرة دكان ودار	()		
	اليهردي	أجرة دكان ودار	۸ زلطات		
	اليهردي	أجرة دكان	٦ زلطات		
İ	اليهردي	عواثد سكن	۷ زلطات		
	اليهودي	أجرة دار	٢ زلطة		
	() اليهودي	أجرة دار	٥٧ زلطة		
	مجموع المتحصل لكل سنة ٩٦٨ زلطة				
۱۲۲۱م/	مركاده ولد شوعر اليهودي	براءه من رهن			
۲۱۸۰۶	اليهودي المغربي	أجرة دار سنوية	۱۲۰ زلطة		
	اليهودي	أجرة دار سنوية	٦٣٥ زلطة		
	اليهودي	أجرة دار سنوية	۱۲۰ زلطة		
	وقف اليهود	مال مرتب على الوقف	۲۰ فضة مصرية		
	اليهودية مصعودة بنت نحاس المغربي	يراءة من رهن	١٠٠ غرش أسدي		
	مجموع المتحصل لكل سنة ٥٧٥ ز	طة + ۱۰۰ غرش أسدي + ۲۰ فضية			
	وقف طائفة اليهود	دين على الوقف	٦٠٥ زلطات		
۱۷۰۸	بيروخ مشيش اليهودي	عنب	٩٣ زلطة		
	مجموع المتحصل لكل سنة ٦٩٨ زا	طة			

يثبع

تابع

/a1777	ابن الخمارة اليهودي	أجرة الفرن	٣٠ غرشاً أسدياً	
۲۱۷۰۸	مجموع المتحصل لكل سنة ٣٠ غرشاً اسدياً			
/A177E	ابن الخمارة اليهودي	مدين	١٥٠ غرشاً اسدياً	
۲۱۸۰۹	الذمي اليهودي خضر	مدين	٥٠ زلطة	
	اليهودي مورينه	دائن	٦٠٠ زلطة	
	اليهودية زوجة نيازه اليهودي	داثن	٤٠٠ زلطة	
	مركاده اليهودي	دائن	٤٠٠ زلطة	
	ابرام اليهودي	دائن	١٦٠٠ زلطة	
	اليهودية زوجة موصي	دائن	١٠٠ زلطة	
	مجموع المتحصل لكل سنة ٣١٥٠	زلطة + ٦٩٠ غرشاً أسدياً	· · · · · ·	
/A1778	اسحاق الخمارة اليهودي	مدين	٥٠ زلطة	
۱۷۱۰	اليهودية	دائن	٥٤٠ غرش	
	اليهودي	دائن	() ٣ زلطة	
	مجموع المتحصل لكل سنة ٥٠ زلطة + ٥٤٠ غرشاً أسدياً			
۲۲۲۱م/	بخور رواس اليهودي	مدين	۲۱۰ غروش أسدية	
د۱۷۱۱	رفاييل اليهودي	دائن	١٦ زلطة	
	سمحه اليهودية	دائن	۱۳۰ زلطة	
	وقف طائفة اليهود	تمسك على الوقف	٤٣٢ و زلطة	
	مجموع المتحصل لكل سنة ٥٧٨ه زلطة			
7771A\ 11819	وقف طائفة اليهود	عوائد عرفية		
	اروام نيدا اليهودي	مدين	۲۲۵۰۰ زلطة	
	ايساف ساهبل اليهودي	مدين		
	وقف طائفة اليهود	مدين	٤٧٢٥ زلطة	
1	مجموع المتحصل لكل سنة ٧٩٧٢	١ زلطة	<u>-</u>	

تابع

.			
۱۸۱۲ه/ ۲۱۸۱م	الذمية اليهودية قاصرة مولانا الحاكم	مدين	۷,۵ غرش أسدي
,			71.1 . 11.2.2.2
	ارون الكرري اليهودي	مدين	۲٤٧٤ زلطة
	شلمون الدباغ اليهودي	مدين	١٦٤ زلطة
	موشى له اليهودي	مدين	٣٥٥ زلطة
	بخور اليهودي	مدين	۸۲ زلطة
	جلبي اوباد اليهودي	مدين	٥٦٣ زلطة
	حاخام الساحة اليهودي	مدين	٣٦٤ زلطة
	اليهودي () سنيور ولد ()	أجرة دكان وسكن	
	روبينة اليهودي	دائن	٤٩٦٧ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ٨٩٦٩ ز	زلطة + ١٨٤,٥ غرش أسدي	
	ابرام برشيت اليهودي	دائن	١٧٧ غرشاً أسدياً
۲۱۸۱۳	بخور ولد ازحاق الخمارة اليهودي	مدين	٤٠٠ زلطة
	اليهودي	مدين	۸۰۰۰ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ٨٤٠٠ ز	زلطة + ١٧٧ غرشاً أسدياً	
/A1779	اليهودي	دين بذمته	١٧ زلطة
١٨١٤م	اليهودي	أجرة دار سكن اليهودي بحوش	٩٣ زلطة
	شمول () اليهودي	براءة من أمانة	جوزان أساور فضة
	القزاز اليهودي	دائن	٣١٠ زلطات
	بليل كنيز اليهودي	مدين	۲٤۰۰ زلطة
	حايم موسى اليهودي	مدين	٦٢٠٠ زلطة
	وابيد الفانته اليهودي	مدين	٤٠٠٠ زلطة
	اروام الوق اليهودي	مدين	٤٤٠٠ زلطة
	مركاده السكناجي	مدين	۲٤۰۰ زلطة
	اروام أبو شعيت اليهودي	مدين	٤٠٠٠ زلطة
	مرينة نحاس وبودا كهين	مدين	٤٦٠٠ زلطة
	بليل البرودي اليهودي	مدين	۲٤۰۰ زلطة

تابع

			وبع
()	مدين	حايم اليهودي	
٦٠٠٠ زلطة	مدين	بخور وأخية موسى اليهودي	
٤٠٠٠ زلطة	مدين	وابيد الفانتة اليهودي	
٤٢٠٠ زلطة	مدين	ارسوام اليهودي	
۲٤٠ زلطة	مدين	مركاده السكناجي	
٤٠٠٠ زلطة	مدين	اورام برشيت اليهودي	
٤٦٠٠٠ زلطة	مدين	مرنية منحاس وبودا كهني اليهودي	
()	مدين	اليهودي الخياط	
۲۲۰ غرش	أجرة دار	اليهودي	
٢٢٩ زلطة	أجرة دار	اليهودي	
()	مدين	اليهودي	
,	و زلطة + ٢٢٥ غرشاً + ٢ سوار فضة	مجموع المتحصل لكل سنة ٩١١٧٩	
٩٢ زلطة	دائن	اليهودي	٠٣٢١ه/
١٤٨٠ غرشاً أسدياً	مستمسك مرتب على الوقف	وقف طائفة اليهود	د۱۸۱ <i>ه</i>
() زلطة	عوائد سكن	اليهود	
٤ زلطات	سكن اليهود	اليهود	
٢٥ زلطة	العادة المعتادة	وقف طائفة اليهود	:
٣٢ غرشاً أسدياً	مدين	اليهودي القزاز	
٥٠٠ غرش أسدي	مدين	اليهودي () السكناجي	
	طة + ٢٠١٢ غرشاً أسدياً	مجموع المتحصل لكل سنة ١٢١ زل	
جوز أساور ذهب	رهن	اليهودية ياسمين	۱۳۲۱ه/
۱۹۲,۵ غرش أسدس و۱۲ فضية و۳ مصريات وثلث مصرية	الصهريج الخرب والإيوان	ازحاق بنى الاصطانولي اليهودي	د۱۸۱۱
۲۰۰ غرش	دائن	اليهودي	
 	فرش أسدي + ۲ سوار ذهب + ۱۵		
<u> </u>			

تابع

			
/۵۱۲۳۲	اليهودي	دار سكن اليهودي بالإيجار	
۲۱۸۱۷	شمعون اليهودي	أجرة دكان	١٠٠ زلطة
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٣ زلطات
	حايم ولد ابراهام اليهودي	دار سکن ۷ بیوت	()
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٠٣ زا	طات	
/A1777	اليهودي	أجرة دكان وسكن	۱۲ زلطة
۲۱۸۱۸	خضر اليهودي	ملين	٩٠٠٠ زلطة
	اليهودي	أجرة سكن	١١ زلطة
	اليهودي	أجرة نصف الدار شراكة	١٧٦ زلطة
	اليهودي	أجرة دكان الحلاق	۱۸ زلطة
	اليهودي	أجرة دكان	١٥ زلطة
	حايم صرنافه	دائن	۱۰٤۰ زلطة
	اليهودي	دائن	٥٠ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٠٣٢٢	والطة	
37714	رحمون اليهودي	دائن	۲۰۸ زلطات
۲۱۸۱۹	اليهودية	أجرة سكن اليهودية	٢٢٥ زلطة
	اليهودي المبيض	أجرة دكان وسكن اليهودي	١٧ زلطة
	اليهودي	أجرة سكن اليهودي	۱۸ زلطة
	اليهودي المييض	أجرة دكان ودار	۱۲ زلطة
	اليهودي	أجرة سكن	٢٢٥ زلطة
1	مجموع المتحصل لكل سنة ٢٠٥ زلطات		
	الحاخام روينيو ولد صنويره	استنجار دكانين في	۲۰ زلطة
۲۱۸۲۰	اليهودي		
	اليهود	أجرة دكان وسكن	४٠ र्रावी
	مجموع المتحصل لكل سنة ٤٠ زلط		

نابع

۱۲۲۱ مرا ۱۲۸۲۱	ياسف ولد شوعر بزلي اليهودي	براءة من دين	۲۸٥ وثلاثة أرباع غرش أسدي
	اليهودي	أجرة دار	۲۳۰ زلطة
	اليهودي	أجرة سكن	١٥٠ زلطة
	اليهودية	أجرة سكن	۲۲۰ زلطة
	مريام اليهودية	أجرة سكن	۸۵۰ زلطة
	وقف اليهود	العادة المعتادة :	٥ غروش
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٤٥٥	زلطة + ۲۹۰ وثلاثة أرباع غرش أسدي	پ
۱۲۳۷ه/	شمعون اليهودي	أجرة دكان	١٠٠ زلطة
۲۱۸۲۲	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٣ زلطة
	اليهودي	أجرة دار سكن	١٢٥ زلطة
	اليهودي	أجرة دار سكن	۱۵۷ زلطة
	اليهودية الغرا	دائن	١٠٠ زلطة
	حبارة اليهودية	أجرة دار	۲۳۰ زلطة
	مريام اليهودية	أجرة دار	۸۲۰ زلطة
	ابرام برشيت اليهودي وكيلة بشيرالجاعوني	دار	٧٠٠ غرش أسدي
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة كل سنة	١٠ غروش أسدية
	اليهودي القرا	دائن	١٠٠ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٦٣٥	زلطة + ٧١٠ غروش أسدية	
۸۳۲۱هـ/ ۲۲۸۱م	فخر ملته روفايل لبروخ بوده ولد ياسف مطرد اليهودي	دار	١٠٠٠٠غرش أسدي
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٢ غروش أسدية
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	١٠ غروش أسدية
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٦٠٠٠	١ غرشاً اسدياً	

تابع

٠-			
۱۲۳۹هـ/	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة في كل سنة	۱۰ غروش أسدية
١٨٢٤ع	موصي اليهودي	مدين	۱۵۸۸ زلطة
	ابرام اليهودي	دائن	۲٤٠ زلطة
]]	اليهودي العقاد	دائن	۱۰۵ زلطات
1	اليهودي الساعنجي	دائن	١٦٠ زلطة
[موصي اليهودي	دائن	۱۸۰ زلطة
[اليهودي	دائن	۳٤٠ زلطة
	اليهودي	دائن	٧٢٠ زلطة
	اليهودي	أجرة سكن	١٥٠ زلطة
1	اليهودي	أجرة سكن	٩٠ زلطة
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٢ غروش أسدية
	برشيت اليهودي	دائن	۲۰۰ غرش أسدي
	افرام برشيت اليهودي	دائن	٤٢٦٤٠ زلطة
	افرام مسكينا اليهودي	دائن	۲۸۰۰۰ زلطة
	ياسف اليهودي	دائن	۸۰ زلطة
	ابرام ولد بخور اليهودي الدلال	مدين	۸۰ غرش أسدي
	مجموع المتحصل لكل سنة ٤٢٩٣/	ا زلطة + ٢٩٦ غرشاً أسدياً	
	اليهودي	أجرة دار سكن	١٥٠ زلطة
٥٢٨١م	اليهودي	أجرة سكن الدار الصغيرة	١٢٠ زلطة
	اليهودي الدلال	أجرة دار سكن	۹۷ زلطة
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	۱۰ زلطات
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة كل سنة	٤ غروش أسدية
	مجموع المتحصل لكل سنة ٣٧٧ زا	طة + ٤ غروش أسلية	
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة وثمن سكر	٦٢,٥ غرش أسدية
۲۱۸۲٦	مركاده اليهودي	دائن	۲٥٦٠٠ غرش أسدي
ĺ	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	۱۸ غروش أسدية
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٨ غروش أسدية
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٦٢ غرشاً أسدياً
	مجموع المتحصل لكل سنة ٥ /٦٨	۲۵۱ غرش أسدي	

تبع

تابع

<u> </u>			
/±1727	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٦ غروش
۲۱۸۲۷	اليهودية	دائن	۲۰ ۷۰ زلطة
	الصفاد اليهودي	دائن	٤٣ زلطة
	الذمي الحاخام وليا ولد الذمي لفي	أجرة سكن ٣ سنوات	۹۰۰ غرش
	اليهودي		
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة وثمن سكر	٦ غروش
	الحاخام ليا ولد الذمي ()	أجرة سكن دار الوقف/	۹۰۰۰ عن ثلاث
	اليهودي		اسنوات
	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	١٥ غرش أسدي
	اليهودي العقاد	دائن	٤٣ زلطة
	مجموع المتحصل لكل مئة ١٦٦٤٦	زلطة + ٩٠٦ غروش + ١٥ غرشاً أم	لمياً
/A1722	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٥,٥ غرش أسدي
41444	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة	٥,٧ غرش أسدي
	اليهودي	دائن	٤٢ زنطة
	مركاده كوبر اليهودي	براءة من رهن	۳۰۰ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ٣٤٢ زل	طة + ١٣ غرشاً اسدياً	
/A1780	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة ثمن شكر	٥ , ٤ غرش أسدي
PYAIA	وقف طائفة اليهود	العادة المعتادة ثمن شكر	٦ غروش أسدية
	مجموع المتحصل لكل سنة ٥٠,٥	غرش أسدي	
	ياسف ولد برسياقة اليهودي ياسف	يسكن بالإيجار	٥٧ زلطة
6144.	اليهودية	دين	٩ ()
	1 1	دار	قابض الثمن منذ ٧
	اليهودي المغربي		سنوات
	اليهودية	دائن	۱۳۰ زلطة
	اليهودية سمحا	مدين	٤ ذهب
	حييم السرجلي اليهودي	دين حييم	۱۱ زلطة
	مجموع المتحصل لكل سنة ٢١٦ زلا	طة + ٤ ذهب	=

ينبع

تابع

<u> </u>					
٧٤٢٢ه/	داريد اليهودي المراكشي	دين	٥٢ زلطة		
۲۱۸۳۱	بوده اليهودي	دين	۷۲ زلطة		
	ياسف اليهودي	سكن بالإجار في دار الوقف	٦٠ زلطة		
	رونيه اليهودي	دائن	۱۲۰۰ زلطة		
	روبني اليهودي	دائن	۸۰ زلطة		
	برشيت اليهودي	دائن	١١٠٠ زلطة		
	اليهود	أجرة سكن	٣()		
	مجموع المتحصل لكل سنة ٢٥٣٧ زلطة				
ASTEA	اليهودية	دين	١٦٠ زلطة		
L1VLL	بودى اليهودي	دين	۸ زلطات		
	ياسف اليهودي	دين	٩ زلطات		
	سمويل اليهودي	أجرة دار الطاحونة	۰۰۰ زلطة		
	دابيد اليهودي	أجرة دار الطاحونة	٤٣٧ زلطة		
	اليهودي السكناجي	أجرة دار الباشا	٥٠٠ زلطة		
	رونية اليهودي	أجرة دار	()		
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٥٦٤ زلطة				
P3714\ TTX17	حسن الحلاق اليهودي	أجرة سكن	۱٤٠ زلطة		
	الحاخام رونية اليهودي	أجرة سكن	()		
	درزفة اليهودي	دائن	۲۸۰ زلطة		
	اسياف اليهودي	دين	١٣٩ زلطة		
	روبنية اليهودي	دين	٦ زلطات		
	اليهودي	دين	٤٦ زلطة		
	سلمون اليهودي	دين	۷۸۱ زلطة		
	العقاد اليهودي		۸ زلطات		
	مجموع المتحصل لكل سنة ١٤٠٠ ز	زلطة			

تابع

حب				
	فخر ملته الإسرائيلية الحاخام	دار	۱۹۹ غرشاً	
۲۱۸۳۳	افراهيم ولد الحاخام مورينة بنون			
	روبنية اليهودي	دائن	۰۰۰ زلطة	
	أيساف البقيلي اليهودي	دائن اليهودي	۱۸۰ زلطة	
	الحاخام روبينة اليهودي	دين	۱۰۵ زلطات	
	ياسف اليهودي	دائن	۱۱ زلطة	
	مجموع المتحصل لكل سنة ٧٩٦ زلطة + ١٩٩ غرشاً			
/A170+	اليهودي المغربي	دائن	۲۷۵ زلطة	
٥٣٨١ع	اليهودي	دائن	۳۰۰ زلطة	
	ورثة اليهودي روبين	دين لللورثة	١٠٥ زلطة	
	ابراهيم اليهودي المغربي	دائن	۲۰۰ زلطة	
	داويه سعوين يوسف سورينة	دار	()	
	اليهودي السكناجي			
	اليهود	أجرة سكن	۲۳۲ زلطة	
	حييم سنبلاوس السكناجي	دار مکونة من ٥ بيوت	٤٠٠٠ غرش أسدي	
	مجموع المتحصل لكل سنة ١١١٢ ز	زلطة + ٤٠٠٠ غرش أسدي		
	الذمي إسرائيل ولد مردخاي رافتك		ا ٤٠٠٠ غرش أسدي	
۱۸۳۵	سورنية اليهودي السكناجي	وطبقة علوية		
	الحاخام محماس	دائن	٧٤٧ زلطة	
	اسرايل ولد مردخاي سورنية	دار مكونة من ٤ بيوت	۲۰۰۰ غرش أسدي	
	اليهودي السكناجي	- 671 1.52 - 5	** 1	
	اليهودي	أجرة الدار الكبيرة	۱۷۵ زلطة	
	أولاد سعود اليهودي	أجرة الدار الصغيرة وثلاثة دكاكيين	۲۷۰ زلطة	
ļ	اسياف اليهودي	أجرة دكان وسكن	١٧ زلطة	
	الحاخام محماس اليهودي	دائن	۲٤٤٧ زلطة	
	اليهودي	دائن	٦٤٥ غرشاً أسدياً	
	الحاخام يوسيف ويك راقرع	دار مكونة من ٧ بيوت وحاكورة	۱۱۰۰ غرش أسدي	
	كوانيت السكناجي اليهودي		fu f	
	فخر ملته الموسوية الحاخام مورينه		٦٠ غرشاً صاغاً	
	مجموع المتحصل لكل سنة ٣٤٥٦ ز	يُطَةً + ٧٨٠٥ غَرَشًا اسديا		

ينبع

تابع

وكيل اليهود	سكن إيجار دار	٣٧٥ زلطة	
وكيل اليهود	أجرة سكن دار العمارة	٣٧٥ زلطة	
الالكرجي اليهودي	سكن	()	
الالكرجي اليهودي	أجرة دار سكن	7	
اليهودي	أجرة دار سكن () اليهودي	۱۲۰۰	
مجموع المتحصل لكل سنة ٢٥٥٠ زلطة			
الخواجة رنية اليهودي	دائن	۱۵۱۰ غروش	
اليهودي	أجرة دار الطاحونة	()	
السكناجي	أجرة دار سكن السكناجي	()	
رونية	أجرة دار	٥٠٠	
الحاخام ربنبة اليهودي	/ دين دار السكن	7	
اليهودي	دار اليهودي ودار السوسي	NAY	
ايساف اليهودي	أجرة دكان وسكن	۸۰ زلطة	
الحاخام رونية اليهودي	أجرة سكن	٥٧٧ زلطة	
سليمان اليهودي	دائن	٣٤٠ زلطة	
الحاخام بخور اكويني مشاهرلي	براءة من رهن	١٥٠٠ غرش أسدي	
		مقابل ۱۰۰ مندیل	
		وجوز جلف ماس	
دار اليهودي	حساب حكر دار اليهودي	()	
مجموع المتحصل لكل سنة ٣٠٧٠ زلطة + ٣٠١٠ غرشاً أسدياً			
اسحاق اليهودي	دائن	٤٠٠ زلطة	
كرابيد ابرام اليهودي	براءة من رهن	۸ بواطی فضة و ۹	
		أجواز فضة واحش	
		وجوزا فراس فضة	
سليمان البغدادي	دائن	٦٣٠ زلطة	
مريام اليهودية بنت ابرام اليهودي الادرنلي	دار	١٠٠٠ غرش أسدي	
مجموع المتحصل لكل سنة ١٠٣٠ زلطة + ١٠٠٠ غرش أسدي + ٨ بواطي + ٩ جوز فضة + وجوزان فضة			
	وكيل اليهود الالكرجي اليهودي اليهودي اليهودي الجودي الخواجة رنية اليهودي السكناجي السكناجي الحاخام ربنية اليهودي الساف اليهودي الحاخام بخور اكويني مشاهرلي الحاخام بخور اكويني مشاهرلي حدار اليهودي المحموع المتحصل لكل سنة ٢٠٧٠، البيدان اليهودي مجموع المتحصل لكل سنة ٢٠٧٠، البيدان اليهودي	وكيل اليهود المعارة المعارة الالكرجي اليهودي اليهودي اليهودي الجرة دار سكن اليهودي اليهودي اليهودي الجرة دار سكن () اليهودي المعاوة اليهودي المعاودي الخواجة رنية اليهودي الجرة دار الطاحونة السكناجي الجرة دار الطاحونة السكناجي الجرة دار الطاحونة المحاخام ربنية اليهودي اجرة دار السكن السكناجي الحاخام ربنية اليهودي الجرة دار السكن السكناجي الحاخام رونية اليهودي الجرة دكان وسكن المحاخام رونية اليهودي الجرة سكن المحاخام بخور اكريني مشاهرلي المحاخام بخور اكريني مشاهرلي المحاخام بخور اكريني مشاهرلي المحافظة اليهودي المتحصل لكل سنة ٢٠٠٠ زلطة ٢٠١٠ هوشاً أسدياً المعان اليهودي دان اليهودي المتحصل لكل سنة ١٠٠٠ زلطة ١٠٠٠ غرش أسدي ١٠٠٠ فرش أسدي ١٠٠٠ واط	

تابع

	بخور السلالكل اليهودي	دائن	٦١ زلطة
۲۱۸٤٠	اليهودي الطوقبلي	دائن	١٦٢ زلطة
	شوان اليهودي	دائن	١٤ زلطة
	اليعودي العقاد	دائن	۷ زلطات
	مجموع المتحصل لكل سنة ٤	१ १ र्राय	
. 4		\$	

المجموع العام للمتحصل من يهود القدس ١ ٤٦٣٧٥ زلطة + ٥ ،١٣٨٣٨٨ أسدي + ٢٥٩٠ غرشاً + ٤٨ وثلث فضية + ١٣ سواراً فضياً + ٦ ذهب + ٨ بواطي

اللحق الرقم (٢)

نماذج من حجج سجلات محكمة القدس الشرعية

عمل وكلاء اليهود



المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم الحجة ٣، ٢٠ ربيع الثاني ١٢٢٤هـ، ص ١٠.

حفظ حقوق رعايا السلطنة العثمانية

and all 100 Bab and قدماكية مراكسترمي في المتحقق المعدامين أخع مع شاور ومن المعد المال المد Dice che co وتدري معورت عليم بموداه للعلم والمعظم والماعظم عمد وقد علية وواقع الوين الما يعو الويواع الوسنة على وجرعة وكل لغدى أمريا هذا العاد ز مرئيل ومن في الدائم والازان الله يستريان وهري الاي دين منه مزع وملي الذي كركية على وطلها وجن المولى والميان المصطامة الرفاب والفوا وكاورد وورالهوالوا وي رفعا على محيطون على و تدركون ادما ما وجها صوارة ي صور الرايا وعالمة ولمالات ويما عدام مالي ما مديد العدل في عصف اسة البارك واطلعنا عا حواها ونور المديم الذكف فعلم لعن الم والله للم وا لدما الهيع دراره دانات أوا فدم العص اللني ارتبت سك رفته الرغايا والفرام ب برالوجوه وحيث ويزيسانه الرجاع القرا وساده طافنا را رد العناب و رس و دوی او دامن صوامر لا زم دمینا و لازم قهرمنا مرصا ه لعالقارارا وا ولا ألمر وبالمعنوص رعاية لحقوق تطير بيت المقيس مرويا فرنس فهرو وقع داماز دا لتقديث تفضي ان ترفيحانة الذع والاموالغاني الذي صرفريا كالمبرسين قريس البرايس وفد فغذا والامازات ماسو حدكفة اعمرد لأو عع منول معلولات ع مر العماد منداع كدام كالوس بمقنى اوا رام تعال ورسوله الأكرم على ليعلم في وظم الطليطالا اضمى على سلمان عبد مالكالم الشورة طاولاد المنه من من ديات وحد أن وطر أولود الدج من المتراعى عالى الموكمة المتحددة الم يعرها سوله ينهام ما جمه الملح من المعامل الملامى المعارف المرافع الملائري بما مهم بسعالها فا ماحول و خارجة مكارد لماق نقرة و معارف المرافع والمالية خداد ولدمادام البيلواليام كالأدمى بعدال لهمريس عدات فنكت ومروس السالولا اي التيالي وذكر سراب الخودل الال والغي كافة المعامى ولمني عندي الزمام والماكولات اللي مروالي المحيط بنهم علوم وسيعا وكلده قيل ارض اللفتا وي دارةًا ومن بيدا بوصل وارض الكراسترةً الما ب ا پوهدوفزیا لطایق المساکدی و همیرالحصن اک سود قد جه فرید واصدخ تابان آن ام موروش تقطیر افکر مدنه کماح کشدند اک سود قد جه فرید واصدخ تابان کرد المعروض تقطیر افکر مدنه کماح کشدیر برگرانه شنزین اسهم عاطیری کای این وضعی الى القفا والرعايا والنتيوك بنماح لابنا الماكول ولافرانسون واهم ك مراكاتها ال نفي والحس والالقراق قبلة ما دريانعبداديد. ورزّا ردا ريازي موادم الطرق لرله المشرّق وام ما كارتئ ايتي وهير لحصة الكابعروض الاالكهال والمتران والوهر النهي سوى النع الحق جعاً استيام المنفرق فم طرفنا وأذا ويع أرجع برغام فراط والدرزاص كامل في ارص كورالمعروني بانتا رف ومارسي سعهم فاح الفدر النف وي على على المعرزات ورقاء رض بدرين كرام وتمالا م الرعام اوم الدمول أوم الفاالديولوللساق عاي ديد ورزاحيا بلا عل ديد ساكواعشران واسم ماطري الياني م اها الله ا عرف لم تداك له جل المنفع ولعدى المصحورة ولك كلم وللمرقة ومديا وشا فعرورا فظر وماعرف بدوست ع مي ادع ومفام ع طرفنا عوفه الترة الطروكذكر البه و بلا من علا أرعا بما المعدا معل والأولام مسرامها معنیا کا معض اسفاه مصل منه دوی می دورد النگا واصل ارام و مکرروم افرال ما طروم در ای ما ارمد مرادم لاعنن فيرولاف وسريه رتيا بتن فدح سشن دلطرنمنا حالا مقبع في بداية بوالكاج احديا لمض والمعايندي يدالوكل المرض وصدر معدُّ اليوالمات بنها بايجاب وفيول وتسلم وسيما كان فردركر مسبل ولوامريه لهراج النواح المفات القائية مرسب و لواهرت به براء التهاس و الدوع مه و حق المرس أن ربا بها مر قدم كالشي هرك و الدوع مه و حق و لعاهدًا بسيعم ساء جدرًا عنه وله طرح و موسرها؟ كلي اوجري وكذر التوزيخ المنصلان معنوا (حد) والنيك الميابع؛ لهُ إيرا وّعهُ احْدِيرُ المُسْرِّن من وعود الغبرالعُ حلى مِوالأعرادُ الرابرانِ معني الراف و و منا د المعطم سند اسى ما من الموافقة وقد الما در ورو المعالمان المعالى على ور بالاقوم و المستحدد الما المعالم الما المعالم المراد في ورسن الما الرائية الإراغ اوج تعاد العظرسة اسى والرمي وكاسى وا صوار بنارن ورشا عصران العمادي الدوارات الدوارس ورسال الموادس ورسال المؤدمة المدور ورسال المؤدمة المدور ورسال المدور و مدور من المدور و مدور وسال المدور و مدور وسال المدور و المدور والمدور و والهام مردون معهم المان لمعنه المه ووكر لوالفقا المارول مكنوع م وى المرائم عنى ما مناودهم الرواح والعفي معلى تبي بطريق الزواح اللهاري ونوسل و مل تعیض امه اعفا رو درای و درای در امدر رضا نا سیسا برالوهن وقد رفتناه و ارکنا کار مرکز مالوم الفيق تضامل من موساي كورات المراود والأولاد الما المراد والمراكة المراكة والمراكة المراكة والمراكة المراكة والمراكة المراكة ٤ زالة لأفرمن لمينا والم مزير فرالسيام فريعا

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، رقم الحجة ١، ٢٥ شعبان ١٢٢٢ه، ص ٣٥_٣٠.

الكشف على يهودي ميت

ر بر بوله) مذه حسر برالها والطوران عوم انها وسين الصوص مسلفا وراه مسي ارتفاق وراه مراس المراه والمراه والمرا

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٦٠، رقم الحجة ٢، ٢ جمادي الأولى ١٢٢٦هـ، ص ٧٠.

إشهار يهودي إسلامه

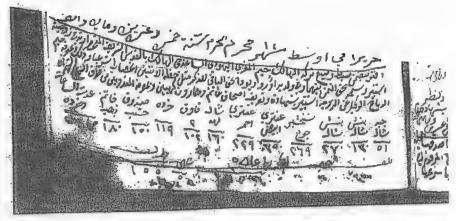
رُمَّب بدة الحاج احمد بورقد الفرن الي يتم إلى عماليال والحراك مراسد الرود المعتود كرا ملا عالم ومن وبها نها وعية وفيانون راح عدفي والمراب المري المروعة والزاح عدة والمرام والمالة والمرابط المراها عضرت ما ويجالوناه كوفياد عادمون الماكم الرعن فا بعض الم وفيون الدائد الموق مقودها المداغ المري المواكم المالية ارسة وحدالي عام لاه الفاع والمراع والمراق والم المراق دول في وما فين وكل ا قرا المصطفى بوقاور ما المنطور وجشماري في المنطق من وهي براته ن مؤم جدا قها و من دينها و فافق عدتها ومنكاعق لما عليه العيد المون ستعبد المان روجها فيد فالمسرا قطعها طلاق للنا وست ذلك منها والعام العرا وي خليل بنوا زيدا والرم الروج برفع برها وبروورواريان الصله موض برم معد وهدا العام فعاللد كامنه و بعنى لها عنه مري ما كل دمتروب وقدري في كل بوع يعنى اربعه حفيد مصرف وا دن الأرسيرة والكاكم النهائي رمذ فاج آمر الفتح الدوي العضاي المام يحجي م العام ب بمصلح الساؤاي صلعا لذن تامرون ف ود فك ما كذاله من المدواسم في صليطة - ؟ و في دوادو لعد حدد وعد ماندوكنت والمعنى لمفيكته فالمتفيح ما يترو قداره فاع الراهم المداورهم الم وهميع الدارالك عذالها العرى محل برصل زناف الك من المشاحلة الدارالك عذالها وعلم وجمة م المدال المربع والمدال والمدال المربع المدال والمدال 10010010 حصد موم ما ريحيا لا مي ساولد الميهودي و نطق كلد السهادين بقول اسهدان لا الد الاالدوا فا ورا فلدة و ركولدوان بره ما كا وين الله م المراح والمراج و بن الهورو و المراج الدين الحدود العالمين ومي محد الراهيم الب وكالة البيس الوراقو المورع البيه فطر مدنية صفر المون بتهادة اعيها احدوق الح متره البنان وصدى الوكيل المرقيم عا المؤامرة الميد محمدا بوطفر في عان الدارال بنه المصموق على المام وللالم وللاله ويدونول وصوالمولي الدرالزوم والاعارة لها الدة المؤلم وقع مناهدة على الصدقي المراق عدد مدوعة برورضا لا لي ميم لميه والحسال من العام ملعادراك ما يمان ولط المون وي وي دوية مدوم إيد اللافود الطاعة الله الن المص العام فرم الولي ما ما ما والعاولافون العلام المامعي في الم عن ما رخ لا ما و و و الما ما الما و المراد الله و المعتمد الما المعتمد المواود المعالى عروالام في وي العصورة あんしいとりとりかりん~ اجدال يوسراسه لعن المدف علومة مدوس عمال العلمي المسيدادد المدعد عموالدار الأستر نفاط حدرهارمة عاليت الرقع ان من ما لم إو قيد ما عنون للط معوضة من الداد بي إد وا تبلا الدا عروص معت سات الحمرامنيت المرادوها من فياس المان ب جبها ع ان علمهامزعهد وعدفام وسيره موض مداد در بعدة و عدرا فا فا بها لللها و مند المرعمة والم المرام و والمدام و والفقة عددا و والمها و الما اللها

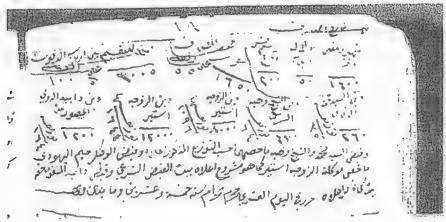
المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رقم الحجة ٥، ١٤ شوال ١٢٢٣هـ، ص ٢٤.

اعتداء يهودي على المسجد الأقصى

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٤٩ هـ، ص ١٢٣٠.

تركة يهودي





المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٣٩، رقم الحجة ٢، ١٠ محرم ١٢٢٥ه، ص ٨٨_٨٩.

سكن يهودي بحوش



المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، رقم الحجة ١، غرة محرم ١٢٢٩ه، ص ٥٥

دعوة يهودي على أمة أخذت ميراثه

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، رقم الحجة ٢، ٢٠ صفر ١٢٤٦ه، ص ٥٥.

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٠٠، رقم الحجة ١، أوائل جمادى الأولى ١٢٣٢ه، ص ٨٠.

طلب طائفة استكناج إذن بشراء وبيع الأراضي من مجلس الشرع

وفقا الاماجدالاام ووي لاحترام ولدنا العربرمطني افا كعير الماني مالا

انه بين الانت وردل عرد ش من مراس من عرائلوى جرى من و و فاطيخة الت كارافيل على المنه و فال وارد من على المنه و فال فالمنة الت كارافيل على الشريف و في المال لمروس من من و في الانهار و تعالى المنه و المنهار و بعالى المنهار و تعالى من من و معا صربه المنها و المنهار و تعالى من من و معا صربه المنها المنهار و تعالى من من و معا صربه المنها المنهال المنهار و تعالى المنهار و تعالى المنهال
المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، ٢٣ صفر ١٢٥٣ه، ص ٩٦.

شراء يهودي داراً بالقدس الشريف

البدائاة معلى عارف جيج ، عامري معادة المنا والر تحلي كا كتوي فياعد في درجب ما فيت بذمن البدينيون نجب الجابون للبيد خير وهيه عي مي و دره ما سن دهند وهن عرف ولعنال دالد ابوام برسبت المهودي حسما به عرف الرا وا بطالا مرام الرام برسفيت المنفو سبعايد غرت الديا والج أبراح سكيد البهودي سبها به عرف الرب وذي جبير الحصد الن بع و در ما فرا در اربط من اصل ربعة وعزون فرده في حبع العاري عما بدالين بالفروف لوس المايم بنع مرزان مورد وران كالم المعنكير المستقل عابس وسائن دمنا فع وسافق وهفوق برعب مؤلة المنور الذكورجي فراط دنفف قراط الدسن محدد درون من المدانه درون من الما عدد المراع من الما عدد المراع الدرون الما عدد المراع المراك المرا ا عقاد ويعه المار اعتراد معدم والمنول ملاصف المها وسونا كطريف ريه الهاى دخربا در دفرون ددر رصاى و خالا رفاق درر بيرور منز عمد الحدد فدب الجاعري بحبير حقوقها الترعيم بيها ما صحی انوعیا بین قدی سماید وقد قدر بعور عوب المدينا سنا حادة ولك عمة بدوكوفيو وهيم المروم ما بنان وهد وصف غرث المديا حوهم ليه و بدا لمنفرى بالحفاع باذبالانانا الفي والحيد الملع وقرال ادبها به و شعبة عنوارا الديا و نصف فرش بدر مورعة على اليهوريين المروص الموص بيرها بلحف من يدا كم فرب باذت الحام الويايا بنوب وَلِكُ مُكُم بُوسِتْ وَمَدْ الْمُنْوَلِي مِنْ الْمُقْنِ الْمُدُبُورُونَ فِي جَرِيمَ الْبِنِ فَ المرعم وصورعض الهيع الباث بسهاية وللركار إلى ولبوار وسر وسيهم ين شرعيات دهيما ال يه د كر كرما در كوانع فضان لازم حيث يجب عا وذكر كارجد ، مهاد النداع الحاس المذكور في محر الرغبات وموه طن الزمادة فع بهذ ونيها موي المنعوب المرفوح بالمتني المربر وقركار مصفوك بهذا النعاج الزوا اربع قرا ويطون في المديد المنوور المواد وعلانه مروسطي ع الموم الحراب مي الالطام مع وليه الله المنازى اليوماود زاده كي عدد ...

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، رقم الحجة ١، ٢٠ ربيع الأول ١٣٣٧هـ، ص ١٣٣٠.

استئجار يهودي لدكان

0000 الحافظ به مستا جرد کا بناف وقف عد اینی اگرام انجا خاج رو بنیو و لوصور الهاوی معدا لغزی ۱۱ م السادات اعکلید و مطوعت صرحه بنت موی الدیاد و البکر الفاص اصدوما احداث می ارد المام می از در المام می المام روٹ دی فی ورا بدای دا دو میجه ارسیسی کانستالبدالگذافندی المافت الراه عالصداق کلیمیسی آب

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ٣، ١٧ جمادي الثاني ١٢٣٥هـ، ص ١١٨.

المعلى المراد المعلى الموران الواران العالى في المراد المعلى الموران
المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، رقم الحجة ٢، أواسط شعبان ١٢٣٩هـ، ص ٦٦_٦٧.

براءة ذمة يهودي من الرهن



المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رقم الحجة ١، غرة رجب ١٢٥٣هـ، ص ١٧٠.

دعوة يهودي على مسيحي، عمل اليهود

किरी है। कार्गित एक की किर्म किरम 1:91506_101-من اوفت الله يخ ره الحطية

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، رقم الحجة ٢، ٢٢ ذو القعدة ١٢٥٥ هـ، ص ٦٤.

إقرار واعتراف بين أبناء طائفة اليهود

احرار داعرًا ع سيد ا بناز لما الله إلى و. ا فروا عدر ف و منهد على صلى الله و احد من سي ا ره كوبر و لد حضر الهود النسان وزوجته را جرنث شناب الحرام السود العسر بعدان عرف ليها نقحها ومركا ده البعد والخليا النويف النرعي دها بالحرالا ومان المفارة شرعا عن طب فلها وا نفرا 2 صدرها م عن آلاه لهاد المارعالات بعن هذا الافرادوالا خها درما بترث بدعمهما شرع أنها وصلهاجيع ماكات لها بدسة الخاخاع عابى وتبل طايفة البهود بمدينة سيدنا الخليل عني الصلاة واللام ما كان ا هرف ماذت الحاطام ما م الموسوم عرج على اها بشه و ما كان الدان نه دلاوقف ما لمدسة المدكورة ما تما و الكهال ولم بين لكونه قرالهام عام ، وتك كله الدرم النود دلاد في الحيادة كوبز وزوجنه را حال المنديد النما لا حق لها في صبح الدار الكالياء عدينة سينا الخيل عب كرام بحلة البرد المود فر سادا صدقة المهود الكنام على ثل ف بيد ف علومة و مناخ رعمون شرعيه الحدودة فبالم عالورية وفن اليهود وسرفا واراكوا المرد وعن الناها و الله نعام الله وم الله على وعندن و الله العالم الما وفي م حضوف الوصر الذبور وابرا ومد ودو بلد را مرد مذ الحافي ما تم المرف الم الموس ورود المراه العامة الرعبة بفوار عاده وزوجه المفوره الاذب والما المامام ما مرسل طا بفتر البهود بمدينة البدالخسر علية والأنبار و قف المهود بالمدينة المذكريم على المنه الموفق والوالر الرسور وتدر منها هذا الا ال حوال زاه مسافيد ما بم المعنول النوعي و تعدمن شي وه كوبي وروجنم ا درا دما هنا دا بهادهم مي درا م ما رسولل سيلفا فديد ما بنا ع وخي في ره تون بيده مد الوقع كم نيفًا نيما وصدف كا ده كدن وروجه على في الخلالية عام الكنب بقلم عين الافا فطرة فازم ال النباب اعراج فهم الخي - ١٤٠٠ منصدف أي در ف ونسرد وما من ماكم مفان اعفض فيدالان الرقى في ريضان سيسي 1. 1 1 2. 2. 4.

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٢، رقم الحجة ١، ١٢ رمضان ١٢٣٣ه، ص ٢.

العادة المعتادة على وقف طائفة اليهود في القدس الشريف

افدى الدجام الأصيدي عن نفسها والسعدابين المرحوم السعداجي فاطه جيد جي عي الأصيل عد نفسه والوكيل هذا المرجالي الشابيث وكالته عنه في ولل مشربادة الميدهد البحاقي استفالمؤكا والميرهسين أبعاعوده الدودي الاصروالة والسيطيرال مؤسى ولاء الرحوم الحاج على الكارز وعد الفرموسي القاري للذكونع الهاس مص الفيرى واقرواوا مر والتبري رمى ون عنو كواه المراع في وله على العبداد النهي فرعوا اصالة عن الد ودكالم الم و المحدد و المحدد المن عون الد ، ونعف عزف الدي ال حا مان مقان المفطين المبد بدسف والسيداهد ولدى المرحوم كسناج ولا افتر الرجائي مذا منه بنيها بامزيزعي الأض بحكم فراخ العارغين المذكورين ليوسف واحد المفروع لها في يوم نا ريخ ا دنا عنطب قلب وأنشرا وصدر من عني اكراه الاير للفارعين المرفوميت الخلالاعن والدمه و تصرفهم بدند من غرما رف له ووند ويموجب وفا ترو فغ اليهود المراومن واغراضم بولكر و تصديقهم على صفى و قد توهد ف الفارغي المرفومين دالم كا المؤور مبلغا فرن دين المسيالية غرب بهديا معدر فلغ بن ارمين فع مقراء عو ففاها با معيد ما وفقد المبلغ ديد الفارظين والمركز مناه يوسف وسفيف العمد لمفرد لهما بذكر م ما روسف نصف العوف ما نين وحسن سرب و م ما ر ا عد مند ديد ماميث وهي بدي معمود مد بدا نا رغب و اي وحس ا عراضه بعض و يد العرف الرقوع الحيض الثين من ولا ما وغ عند عاني المركز بسيام درس و درس عدر عان المرم العوض و دول عالم المري العرض و دول على المري العرض و دول عرب على المر خالياً صحود مناز دار معوف كريد ميه بلحف د ما فرع م الحاق ثلا أن غروش مرا عا فا بع من المعوض و فريد ريد وغيرون بدي دما فريخ عن و كالم عن حين عرد عرد عرد عراد ما فالدم البوف كا لين بادل مغيرهم بيد محدم بوب والمحادث بذيد دما وع عزصين عرف ا صالم عن معمسنة عروريد عافاللم من العرض عُما نِعم و ربين بدري مزيولف واحميد مع اعتراط دول و ما فرة عم محمدا لعكادي احرر عم بدر ورج بدر ما فا درم العرف شعنا لدك بيدة م درك در عرام بزیر د مادع عن موسی الوگارک عسره بدر مافاند من من العرض نما نین بدر بیده مردی واهر من العرف بردن درد مافاند من دما و خرص العرف مافاند الناعد المدر المد وما فرج عم عمراتم العادن وما وع عد المحديق على اي للنب مفر ما قابلال عروف سه حسا اعرام مریک و اون مولانا ایل در من و احتراب ایران و احتراب ما ایران ایران و احتراب ما ایران ایران ا و ننا ول الا منا و سنان بعد و در در ماری فالم ایران و ماری در ماری و ماری در ماری در ماری در ماری در ماری در م من يد وكيد طافي اليهود الي نظي الموركارية من فره بسنهم اذنا لي العاد عند عند عند الما الما و ونا المحالم عنداها الما معسولين سرعا حرار والنوم الرابع ما مها ا حدى وارسا، دام ي الم

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٠، رقم الحجة ١، ٤ شعبان ١٢٤١ه، ص ١٨.

إقرار وإشهاد من يهودي على يهودي

عبرالراه لم في ذلك والما صارعالما بعنى ما نفورودا بنور علم رعا المعرب كوهبى الدين الدين البيالي البلودي عبد ما في ذلك بي من ا دى الله ودف ومليوك وكنب وعنو ذلك والمنها له ن وصاعدا له حق إوزا لهودى مورس كوهنى الرحم لا رعوى ولاطلبا وله ى وله رصاصا ولا دف ولا دها وله لكو ولدافاتا وله كنسا وله اما ذروله وديمه وله مراتا وله المغ وله ما تقع مرا دري مناع ما في علم وما هو كذب عاما وكي لو وغير الحاما

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ٢، ٩ ربيع الأول ١٢٣٥هـ، ص ٨٣ ـ ٨٤.

استجار وتعمير لليهودي

- ر - رب سسسا الني والأملي ومادسان و المعس

الم في اليوم كا يع عرف سهرها دي أنا بنا بنا به صدر الادن بخرى به ملانا لكا المرع و به الحاج عبد الله البوعه المنا البوعه عبد الله البوعه عبد الله البوعه المنا المنافع ا

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، رقم الحجة ١، ١٧ جمادي الثاني ١٢٣٥هـ، ص ١٤٠.

الوسائم الان المقراعي والاراي والاراي الاي والاراي لا

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٢١١، رقم الحجة ٢، ١٢٤٢هـ، ص١٣٠.

تعمير المعلم رينوا اليهودي دار وقف للمسلمين

فاصدر الذؤن الرئطيمة جنب العلام النوحد مزاي المربدين و مركد الما مليمت مواد أ يكرهب خر/ البديري حوبي وقف ميدي إي مدبي الفوك قريمس العنيز الجعظ حلة العلم دبنيعاً عُزَيْهِ طاعت بهرج بالكترم الزميف بسعيمين الوارسكنه وسكن ابا يدم فيرا لتايس كلية الهوي دالعار الجانث فجيحة خالزين فوالعلم بينوا الكرا لذكون محرفة المترلي الوي اكبرووا لرتسكا ترجما فخيخ ومفيا بخة وامضية وختر وامصاجنه هوا الاصدوا ها حدا اعن الديكا عي الموا بحين حنتي القيم الثريف مؤرئ في فاع رجب منة مبع وا رجين وماتين وهناخل حذ في مس فحري وف صوا احب متر نشاعيا وقاف سيدا ابي مدين الفعث متماس العزير اذا اليالعم ربيتعا ترجاز الهود كابان يعرجهم الأدمكه هارج في الوقد ومها يعرفه سقيم ونها عليها وبنتي لجية توقف اجرة الأراكك لمبرن لالنة مايس ومحسن فترسدي وعي إيرم الملك قبل عبر هذا بند سرعا و سأيملي و كلا هم عرائعل رسو ١١ يموم عمر المارقة وفوركر واحدث الابعاك اله : بعرفت ا واطوعنا علي ورمغرات هنيروجيه هوف الاقادار في والموسم ادناه حرف فيمهم الداروقصارتها ومرسطحها وتخنيب ابوامها وطيقا نها وعقنلالي بيتنا الدن ومبلغ وهوم مل دبينوا المرسوم ع بدنفيب الموقع الماه عبرا المبزاي وع بد واطرعنا ملنافره أمنوسفاج ومحة واربعين غن ورج عراهم واجتباري ولوازم هفته مبلغافرك العنسة ومانين وكوريمن عن بلدي فيكون فية دنيكا الغياد غاغل وغر ولبعث وت ورم عرم وجداته تنع وانخار عام سنا ومعي فكسيوا والقريدناصة الدواللود المرح دينا ترعياللمل بينوالأروم عين الأرا لمرقوم وازنادهك والوسكان ودفع الدرج المثلة المزكورة لمعلاه فيكرمة بجهة الافتحادة فها لم انسا ونخرج على آدرا ولانقاعله زياه فياج تهاما وأم الماخ الذفوراعره باقيا فمعلمها وايصا المع رسوا الم المنكون مبلغاً قريع فرم إغرى احضا ميت في قره إد المذكون محجب ادن التولي المن عرص مردود م اعتربوا لاسبق ثم بعد عول حولانا المنوبي وتصب محراغا الهلوب متويدا على القضائريف عبرقة ا عنوليه محراغًا المذكور علي صحة عن وعلى صحة مرف أقبلغ المذبور في قو الدر بعد الكريمة عليها والمحرب عدد دلاله بوجب عدى كرع من فيروح ما زغر صفر العام رسنوا الروم وابرزم يعالمسا المنافر ولهب مولانا المائح الزعيان فين معرم بكشاعليماع ويرب مرز كيا فاجا برطبود براجا ناسه الخترع عدقاها والدرسيد الني مولا ما مدير زاره الميدي والشرطليم الكر والمتر والما عفدر وى الى عما معدادة المري من ما ريم المقدم كا وغرم وحصو الكنف وفول عان الكافر والنا المهادي المترى المرقده وعض الما العلم الكنك فوجد الأيكات جحولايت المكنف والمواقع المكتف المواقع المرتبة جهة هلم منقره في ومعالى فأكان وجم البيوت مقهول ومحتله وارمه عدوده وبعض جمعیت فرو ده بانغیر مردنا مرافعار مروح و صبطا نها مقطر فی اعمار بری درود ایرورن مام بله مزلوازم ایسا و انفید مسلماوری المدر و عامل به مقطر فین اعمار بری درجامة ایرورن مام ملام نوازم ابنا والكيت مبلناون النين و كانام وحمة ومبعون عرف دوا جيما وارد اكرم مايتين ومخيزغ كر ومسرة المتربي في أغا البهلول عليمي والما الم فروري هدر كا عد في محفالا وفرد كن كد اباا قام المفري النكوراعرة صيرة عي ذكر هر بدر مرور و معاليمة و المعرب المعرب المنافعة ا التو الخرور و معرب و وقدر ذكر كلم ملائم الاضافي وللمائح و للبة وبسون فريم لدر وينامي على المراكل فرادن مرودا هام النبي والتوليا الربائي وهذ وبين والمائدة الرائدي الاردع والعمروس وتدوي · . Paris 11. 2 10 1281 " Daily at 121/120 621

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، رقم الحجة ١، غرة ربيع الأول ١٢٤٩هـ، ص ١٣٢.

لقب الحاخام باشي

بحصرت الجري المدن بين مرف الموالا مرة العظام مبرلوي لا يحتفظ والموق المتحق الناسوي على المردوي المردو

طلب منه ود اس الناول المستوي من ابه و و بالمدي النائم المن و المستود المن المن و المنه و المن

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٣، أواسط رجب ١٢٥٠هـ، ص ٤٨ ـ ٤٩.

شراء يهودي سكناجي من مسلم

و احدام الذي الربه و الدالذي دف ي افراء كود خالهودي الم وعرى الذي الفي والاعار سيطد المسالراه الا تنامها وكاله على طفاس اموار المترش الروم ت در وى ل دوكلما للوم مراك دان على عيمولاوم والموم والم المولادين ودين والم

المصدر: سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، رقم الحجة ٢، أواسط محرم ١٢٥٠هـ، ص١١٢.

المراجع

١ _ العربية

کتب

ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن. الاشتقاق. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بغداد مكتبة المثنى، ١٩٧٩.

ابن الزبير، محمد. معجم أسماء العرب: موسوعة السلطان قابوس للأسماء العرب. ط ٢. مسقط: جامعة السلطان قابوس، ١٩٩١.

ابن سهل العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. الفروق اللغوية. تعليق محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المخصص. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨. ١٧ ج.

ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤.

ابن عبد الوهاب، محمد. أصول الإيمان. تحقيق باسم فيصل الجوابرة. ط ٥. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ٢٤١٠هـ/ ١٩٩٩].

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر. هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى. تحقيق عثمان جمعة ضميرية؛ إشراف بكر أبو زيد. القاهرة: دار عالم الفوائد، [د. ت.].

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. تحقيق وتعليق عامر أحمد حيدر. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣. ١١ ج.
- أبو بكر، أمين مسعود. ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ١٨٥٨ ـ ١٩١٨م. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦.
- أبو الشعر، هند. تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، ٩٢٢ ـ ١٥١٦هـ/ ١٥١٦ ـ ١٩١٨م. عمّان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ٢٠٠٠.
- أبو فخر، صقر. الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.
- أتينجر، صموئيل. اليهود في البلدان الإسلامية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠م. ترجمة جمال الرفاعي؛ مراجعة رشا الشامي. الكويت: المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ١٩٧)
- أرمسترونج، كارين. القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث. ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني. دمشق: سطور للنشر، ١٩٩٨.
- الأنسي، محمد على (جمع وترتيب). الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية: قاموس اللغة العثمانية. إسطنبول: [د. ن.]، ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.
 - أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٢.
- أوزتونا، يلماز. تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة عدنان محمود سلمان؛ مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري. إسطنبول: مؤسسة فصل للتمويل، ٢.١٩٩٠ مج.
- أوغلو، خليل ساحلي. من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين. إرسيكا _ إسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ٢٠٠٠.
- أوغلي، أكمل الدين إحسان (مشرف). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ترجمة صالح سعداوي. إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩.

أيوب، حسن [وآخرون]. الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني. تحرير ذياب مخادمة وموسى الدويك. القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦.

البحراوي، محمد عبد اللطيف. حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٩ ـ ١٨٣٩). القاهرة: إدارة التراث الإسلامي، ١٩٧٨.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. شرح صحيح البخاري. ضبط وتعليق أبو يميم ياسر بن إبراهيم. الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠٠٣. ٩ ج.

بركات، مصطفى. الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، ١٩٧٧ ـ ١٩٢٤م. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٠.

البستاني، سليمان. عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده. بيروت: مطبعة الأخبار، ٨ ١٩٠٨.

بيات، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني_أواسط القرن التاسع عشر). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

التل، عبد الله. الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام. ط ٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧١.

توما، إميل. جذور القضية الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 19۷۳.

_____ ومروان خير. فلسطين في العهد العثماني. عمّان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

جارودي، روجيه. الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية. تحقيق محمد هاشم. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠. ٢ ج.

الجرجاني، علي بن محمد بن على. كتاب التعريفات. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥.

- جريس، سمير. القدس: المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد. بيروت: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ١٩٨١.
- الجميل، سيار. العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة. ط٢ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
- حبيب، كمال السعيد. الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، ٢٠٠١م ـ ١٩٠٨م. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.
- حلاق، حسان. أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت. ط ٢. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨.
- حليم، إبراهيم بك. تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف بكتاب التحفة الحليميَّة في تاريخ الدولة العلية. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨.
 - حمامي، حسن. الأزياء الشعبية وتقاليدها في سورية. دمشق: منشوراة وزارة الثقافة، ١٩٧١.
- الحمصي، نهدى صبحي. تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- حميد الله، محمد. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. ط ٥. بيروت: دار النفائس، ١٩٨٥.
- الحنبلي العليمي، مجير الدين. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. تحقيق عدنان يونس عبد المجيد نباتة. عمّان: مكتبة دنديس، ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م. ٢ ج.
- حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩م . بيروت: دار النهار، ١٩٧٧. الخطيب، محمد أحمد. مقارنة الأديان. عمّان: دار المسيرة، ٢٠٠٨.
- الخطيب، مصطفى عبد الكريم. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.
- خليل، علي. اليهودية بين النظرية والتطبيق مقتطفات من التلمود والتوراة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧.

- خماش، نبال. إمبراطورية الأكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- الدباغ، مصطفى. إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب: الكتاب الذي يجيب على التساؤل الأمريكي: لماذا يكرهوننا؟ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- دهمان، محمد. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي. دمشق: دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- دوزي، رينهات. تكملة المعاجم العربية. ترجمة محمد سليم النعيمي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢. ٨ ج.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القران. تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني. بيروت: دار المعرفة، ١٩٦١.
- الربايعة، إبراهيم. تاريخ القدس الشريف في ضوء الوثائق العثمانية خلال القرن السابع عشر، ١٦٠٠ ـ ١٦٠٠. حيفا، فلسطين: مكتبة كل شيء، ٢٠١٠.
- رستم، أسد. الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا. بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤. ٣ مج في ٤ ج. (سلسلة العلوم الشرقية (الجامعة الأميركية في بيروت. كلية العلوم والآداب)؛ الحلقة ١ ـ ٣، ٥).
 - مج ١: الأوراق السياسية لسنة ١٢٤٧ هجرية، ١٩٣٠ ميلادية.
 - مج ٣- ٤: الأوراق السياسية لسنة ١٢٥١ ـ ١٢٥٥ هجرية، ١٩٣٤ ميلادية.
- - مج ٣: ١٥٢١ _ ١٢٥٤ هـ/ ١٨٣٥ _ ١٨٣٩م.
- الزاوي، الطاهر أحمد. ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة. ط ٣. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩. ٣ ج.

- الزبيدي، أبو الفيض مرتضى بن محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مصطفى حجازي؛ مراجعة أحمد مختار عمر [وآخرون]. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. ٣٠ج.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط ١٥. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢. ٢ ج.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. أساس البلاغة. حقّقه وقدّم له وصنع فهارسه مزيد نعيم وشوقى المعري. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦.
- زيدان، عبد الكريم. أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة، 19AY.
- سرحان، منصور محمد. الدكتور محمد جابر الأنصاري: المفكر والأفكار. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.
- السوارية، سليم. الحياة الاجتماعية في مدينة القدس، ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠م. عمّان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- شاكر، محمود. التاريخ الإسلامي: العهد العثماني. ط ٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠. ٨ ج.
- الشناق، محمود نهار. العلاقات بين العرب والمسلمين في فلسطين، ١٢٩٣ ـ ١٣٣٣هـ/ ١٨٧٦ ـ ١٨٧٦ ملبعة بابل، ٢٠٠٥.
- الشناوي، عبد العزيز محمد. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.
- شوجر، بيتر. أوروبا العثمانية، ١٣٥٤ ـ ١٨٠٤م: في أصول الصراع العرقبي في الصرب والبوسنة. ترجمة عاصم الدسوقي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨.
- الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. جمعه محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة والحسني اليمني الصنعاني. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨. ٢ ج.

- شولش، ألكزاندر. تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢م. ترجمة كامل العسلي. ط ٢. عمّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.
- صابان، سهيل (معدّ). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مراجعة عبد الرازق محمد بركات. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الصباغ، ليلى. الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنيين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين). بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩. ٢ ج.
- صياغة، نايف. الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع حشر. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٥.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تفسير الطبري: جامع البيان في تأويل آيات القرآن. تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م. ٢٠ ج.
 - طلفاح، خير الله. اليهود وراء كل جريمة. ط ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢.
 - العارف، عارف. تاريخ القدس. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٤.
 - _____ المفصل في تاريخ القدس. ط ٥. القدس: مطبعة المعارف، ١٩٩٩.
- عايش، حسني. أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦.
- عبد العال، حمدي. الملة والنحلة في اليهودية: المسيحية والإسلام. الكويت: دار القلم، ١٩٨٩.
- عبد الكريم، إبراهيم. تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية: دراسة تحليلية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١.

- العريض، وليد. تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية. عمّان: دار الفكر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- العزاوي، قيس جواد. الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط. ط ٢. بيروت: الدار العربية للعلوم_ناشرون، ٢٠٠٣.
 - العسلي، كامل. وثائق مقدسية تاريخية. عمّان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩. ٣ ج.
- العفاني، سيد حسين. تذكير النفس بحديث القدس وأقدساه. بني سويف: مكتبة معاذ بن جبل، ٢٠٠١.
- علي، جواد. المفصل في تاريخ العرب في الإسلام. بغداد: منشورات الشريف الرضي، 1870ه/ ١٩٦٠.
- علي، سيد رضوان. السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية. الرياض: الدار السعودية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
 - العناني، جاسر على. القدس: دراسات قانونية وتاريخية. عمّان: أمانة عمان، ٢٠٠١.
- عوض، عبد العزيز محمد. الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤م. تقديم أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
- عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ١٨٠٠ ـ ١٩١٤م. ترجمة رؤوف عباس حامد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
- عيسى، عبد الرازق إبراهيم. تاريخ القضاء في مصر العثمانية، ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ضبطه وصحّحه عبد الله محمود عمر. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١. ٢٥ ج.
- غرايبة، عبد الكريم. عرب الماء والإنسان. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦.
- غوشة، محمد هاشم. حارة السعدية في القدس: دراسة معمارية وتاريخية. القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٩٩.

- الفاروقي، إسماعيل راجي. الملل المعاصرة في الدين اليهودي. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٨.
- الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. كتاب العين: معجم لغوي وتراثي. تحقيق داود سلمان العنبكي وإنعام داود سلوم. بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤.
- فرسخ، عوني. الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤.
- فهمي، عبد السلام عبد العزيز. السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية وقاهر الروم. ط ٤. دمشق: دار القلم، ١٩٨٧.
- فورزبورغ، يوحنا. وصف الأراضي المقدسة في فلسطين. ترجمة وتعليق سعيد عبد الله البيشاوي. عمّان: دار الشروق، ١٩٩٧.
- الفيروز أبادي الشيرازي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠. ٤ ج.
- الفيومي المقريء، أحمد بن محمد بن علي. المصباح المنير: معجم عربي ـ عربي. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.
- القضاة، أحمد حامد إبراهيم. نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٧)
- قطب، محمد علي. يهود الدونمة: أصلهم، نشأتهم، حقيقتهم. القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨. (اعرف عدوك؛ ١)
- القواسمة، أحمد حسن وزيد موسى أبو زيد. موسوعة الفرق في الأديان السماوية الثلاثة: الإسلام ـ المسيحية ـ اليهودية. عمّان: دار الراية، ٢٠٠٩. ٣ ج.
 - كرد علي، محمد. خطط الشام. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٢٨. ٤ ج.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.
- كواترت، دونالد. الدولة العثمانية، ١٧٠٠ ـ ١٩٢٢م. تعريب أيمن أرمنازي. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.

الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 199. ٧ ج.

لانداو، يعقوب. تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية، ١٥١٧ ـ ١٩١٤م. ترجمة جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد؛ تقديم ومراجعة محمد خليفة حسن. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

اللقيمي، عارف. تاريخ القدس. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١.

_____. المفصل في تاريخ القدس. ط ٥. القدس: مطبعة المعارف، ١٩٩٩.

اللقيمي، مصطفى أسعد. تهذيب مواتح الأنس برحلتي لوادي القدس. هذّبها وحقّقها رياض عبد الحميد مراد. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢. (سلسلة إحياء ونشر التراث العربي؛ ١٨٧)

لورنس، هنري. بونابرت والإسلام: بونابرت والدولة اليهودية. ترجمة بشير سباعي. القاهرة: دار مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

المحامي، محمد فريد بك. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق إحسان حقي. بيروت: دار النفائس، ١٩٨١.

محمد، زكريا [وآخرون] (محرّرون). أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، مراجعة صالح عبد الجواد. ط ٢. بيروت: مؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠١١.

المدني، زياد. الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشر الميلادي ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م_١٣٣٦ه/١٩٦٨م. عمّان: [د. ن.]، ٢٠٠٤.

_____. مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥ _ ١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠ _ ١٨٣٠م. عمَّان: بنك الأعمال، ١٩٩٦.

.............. مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني، ١٢٤٦ ـ ١٣٣٦ه/ ١٨٣١ ـ ١٨٣١ م. عمّان: بنك الأعمال، ٢٠٠٤.

المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسير جديد. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٥ ج.

- المصرى، آمال. أزياء المرأة في العصر العثماني. القاهرة: دار الأفاق العربية، ١٩٩٩.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠.
- مصطفى، إبراهيم [وآخرون]. المعجم الوسيط. تحقيق مجمع اللغة العربية. ط ٢. إسطنبول: المكتبة الإسلامية، ١٩٧٢ه/ ١٣٩٢م. ج ٢.
- مصطفى، وليد. القدس سكان وعمران، من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٦. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٧٧.
- مناع، عادل. لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨.
- مندور، محمد. النقد المنهجي عند العرب: منهج البحث في الأدب واللغة. ترجمة غوستاف لانسون وأنطوان ماييه. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
- منصور، أسعد. تاريخ الناصرة من أقدم أزمانها إلى أيامنا المحاضرة. القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٢٤.
 - مؤنس، حسين. باشوات وسوير باشوات. ط ٢. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.
- موستراس، س. المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية. ترجمة عصام محمد الشحادات. بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٢.
 - الموسوعة الفلسطينية. بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠ ـ ١١٠ مج.
- ميلاد، سلوى علي. وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٣.
- النتشة، رفيق، إسماعيل ياغي وعبد الفتاح أبو علية. تاريخ مدينة القدس. عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
 - نصر، ثريا. أزياء النساء في العصر العثماني. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠.

نظام، الشيخ، وجماعة من علماء الهند الأعلام. الفتاوي الهندية المعروفة بالفتاوي العالمكيرية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠. ٢ ج.

النعيمي، أحمد نوري. اليهود والدولة العثمانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

نوفل، نوفل نعمة الله. كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام. أوجزه جرجي يني؛ تحقيق ميشال أبي فاضل وجتن نحول. بيروت: جروس برس، ١٩٩٠.

همو، عبد المجيد. الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات. مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي. دمشق: دار الأوائل، ٢٠٠٤. ط ٢.

هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية: لماذا لم يفاوض العرب؟ وكيف فاوضوا؟ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦.

ياغي، إسماعيل أحمد. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥.

اليعقوب، محمد أحمد سليم. ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي. عمَّان: البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩. ٢ج.

دوريات

أسبيريدون. «حوليات فلسطين (١٨٢١ ـ ١٨٤١م).» مجلة الجمعية الشرقية لفلسطين: العدد ١٨٢١). ١٩٣٨.

أوغلو، خليل ساحلي (ترجمة وتعليق). «قانون نامه آل عثمان.» مجلة دراسات العلوم الإنسانية (الجامعة الأردنية): السنة ١٣، العدد ٤، شعبان ١٤٠٦ه/ نيسان/ أبريل ١٩٨٦.

براسيموس، أسطفان. «المسألة الشرقية حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس. عرض عقيل سعيد محفوض. شؤون اجتماعية: السنة ١٥، العدد ٥٧، ١٩٩٨.

حطاب، سلطان. «فلسطين والنقود الإسلامية.» مجلة صامد الاقتصادي: السنة ٧، العدد ٥٣، ١٩٨٥.

الربايعة، إبراهيم. (طائفة اليهود في مدينة القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قُبيل الحركة الصهيونية (٩٢٢هـ/١٥١٩م-١٣١٥هـ/١٨٩٧م).) المجلة الأردنية للتاريخ والآثار (الجامعة الأردنية): السنة ٢، العدد ٢، ٢٠٠٨م.

السوارية، نوفان. «سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي: دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدراً.» المجلة الأردنية للتاريخ والآثار: السنة ٥٠ العدد ١، ١١٠.

_____. «القدس في ظل الحكم العثماني في الفترة، ١١١٢ ـ ١١٢٣ هـ/ ١٧٠٠ ـ ١٧١١م: دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمتها الشرعية. مؤتة للبحوث والدراسات: السنة ١٤، العدد ٨، ١٩٩٩.

الطراونة، محمد سالم. «الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري، ١٢٤٧ _ ١٨٣١ مراهم، مؤتة للبحوث والدراسات (عمّان): السنة ٢١، العدد ٢، ٢٠٠٢.

العباسي، نظام. «القدس في التاريخ.» مجلة صامد الاقتصادي: السنة ١٣، العدد ٨٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

عبد الكريم، إبراهيم. انظرة على المشهد العمراني في القدس. التواصل (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية): العدد ٧، ٢٠٠٥.

العريض، وليد. «تاريخ الإحصاء السكاني في الدولة العثمانية: نموذج عجلون. مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية): السنة ١٣، العدد ٣، ١٩٩٧.

_____. «تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها.» دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (اليرموك): السنة ٢٤، العدد ١،٩٩٧.

محافظة، محمد عبد الكريم وزهير غنايم. «الأوقاف ومعاملاتها في القدس الشريف أثناء الحكم المصري، ١٨٣١ ـ ١٨٤٠م: دراسة في سجلات المحكمة الشرعية. وقتة للبحوث والدراسات: السنة ٢١، العدد ٢، ٢٠٠٦.

نصار، عصام. «حكم تركيا الفتاة: دراسة في ضوء مصادر محلية.» ترجمة سميح حمودة، حوليات القدس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية): السنة ٩، العدد ٢٠١١، ٢٠١.

_____. «القدس كمدينة عثمانية. ٤ حوليات القدس: السنة ٧، العدد ٧، ربيع ٢٠٠٩.

أطروحات ورسائل جامعية

عربيات، غالب عبد أحمد. «تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، إشراف تيسير خليل الزواهرة.

ندوات ومؤتمرات

إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل: أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية: القاهرة، ٢٠٠٨ ديسمبر ٢٠٠٢. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية. تجميع ومراجعة عبد الجليل التميمي. زغوان: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٢.

الدولة العثمانية: بدايات ونهايات: أوراق الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت، م ١٨ ـ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٩. عمّان: جامعة آل البيت، ٢٠٠١.

القدس_القدس_القدس: أوراق المؤتمر الدولي عن القدس ٢٠٠٩. عمّان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٩. (إحتفالية الأردن بالقدس عاصمة للثقافة العربية). ٢ ج.

سجلات محكمة القدس الشرعية (ميكروفيلم)

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٨، ١٢١٠هـ ١٥ ذي الحجة ١٢١١هـ

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٧٩، ٢٥ جمادي الأولى ١٢١١هـ٧ صفر ١٢١٢ه.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٠، ٨ ذي القعدة، ١٢١٧هـ آخر ذي الحجة ١٢١٣هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، آخر جمادى الآخر ١٢١٣هـ محرم ١٢١٥ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨١، ١٠ محرم ١٢١٥هـ ٢٨ ذي الحجة ١٢١٥ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٢، ١٧ ربيع الآخر ١٢١٥هـ ٢٩ ذي الحجة ١٢١٦ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٣، ١٢١٧هـ ١٢١٨هـ.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٥، ٢٧ رجب ١٢١٧هـ آخر شوال ١٢١٩هـ.
سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٦، ٦ ربيع الآخر ١٢١٧هـ ٣ صفر ١٢١٩ه.
سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٧، ٢٥ رجب ١٢١٩هـ ١١ جمادى الأولى ١٢٢١هـ.
سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٨، ١٧ محرم ١٢٢٠هـ ٢٠ شعبان ١٢٢١هـ.
سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٨، ٢٧ ذي الحجة ١٢٢١هـ ربيع الأول ١٢٢٢هـ.
سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٨٩، ٢٧ ذي الحجة ١٢٢١هـ ربيع الأول ١٢٢٢هـ.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩١، أواسط صفر ١٢٢٢هـ ربيع الآخر ١٢٢٣ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٢، جمادى الأولى ١٢٢٣هـ رحب ١٢٢٣ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٣، نصف جمادى الأولى ١٢٢٤هـ أواخر ربيع الثاني ١٢٢٦هـ.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٤، ٧ ذي العقدة ١٢٢٦هـ ربيع الثاني ١٢٢٦ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٥، ٢٦ ذي القعدة ١٢٢٦هـ ٢٠ محرم ١٢٢٧ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٦، ذي الحجة ١٢٢٧هـ أواخر شوال ١٢٢٨ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، ٦ شوال ١٢٢٨هـ رجب ١٢٢٩ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٧، شعبان ١٢٢٩هـ آخر شعبان ١٢٣٠ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٨، شعبان ١٢٣٩هـ آخر شعبان ١٢٣٠ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٩، رمضان ١٢٣٠هـ آخر شعبان ١٢٣١ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٩٠، رمضان ١٢٣٠هـ آخر شعبان ١٢٣١ه.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٣، ٢١ محرم ١٢٣٣هـ ٢٥ شعبان ١٢٣٤هـ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٣، ٢٥ محرم ١٢٣٤هـ.١٧ شعبان ١٢٣٥هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٤٠٣، محرم ١٢٣٥هـ. ٦ جمادي الثاني ١٢٣٦هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٥، محرم ١٢٣٦هـ رمضان ١٢٣٩هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٢٠٣، ١٣ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ ربيع الثاني ١٢٣٨هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٧، ربيع الأول ١٢٣٨هـ ٢٧ صفر ١٢٣٩ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٠٨، ٤ ربيع الأول ١٢٣٩هـ ٢٩ صفر ١٢٤٠هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٩٠٣، جمادي الآخر ١٢٤٠هـ ١٠ صفر ١٢٤١هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٠، ربيع الأول ١٢٤١هـ صفر ١٢٤٢هـ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١١، غرة ربيع الأول ١٢٤٣هـ أواخر صفر ١٢٤٣هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٢، ٣ شعبان ١٤٤٢هـ صفر ١٢٤٣هـ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٣، محرم ١٢٤٤هـ ٥ شعبان ١٢٤٥هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٤، ٣ جمادي الثاني ١٢٤٥هـ أواسط شعبان ١٢٤٦هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٥، ٢٨ جمادي الأولى ١٢٤٦هـ رجب ١٢٤٧هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٦، ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ ١٧ رمضان ١٢٤٧ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٧، ١٢٤٧ هـ ١٢٤٩ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٨، ٢١ محرم ١٢٤٩هـ صفر ١٢٥٠هـ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣١٩، ٢٠ شعبان ١٢٤٩هـ جمادي الأولى ١٢٥١ه. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٠، ٢٤ شوال ١٢٥٠هـ. ٢١ شعبان ١٢٥٢هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢١، رمضان ١٢٥٢هـ ذي الحجة ١٢٥٣هـ سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٢، رجب ١٢٥٣هـ. ٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ. سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٣، ٢٢ شوال ١٢٥٤هـ ربيع الآخر ١٢٥٦ه.

سجلات محكمة القدس الشرعية ٣٢٤،٤ جمادي الأولى ١٢٥٦هـ ٨ ربيع الثاني ١٢٥٨هـ.

٢ ـ الأجنبية

Books

- Baedker, William. Walk about the City, and Environs of Jerusalem Summer. Jerusalem: Canan Press, 1974.
- Braude, Benjamin and Bernard Lewis (eds.). Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society. New Yorks: Holmes and Meier Publishers, 1982.
- Chuchiak, John F. *The Inquisition in New Spain, 1536–1820: A Documentary History*. New York: Hopkins University Press, 2012.
- Hyamson, Albert. Palestine Old and New. London: Methuen, 1923.
- Kirk, George E. A Short History of the Middle East. London: Methuen, 1966.
- Peters, F. E. Jerusalem the Holy City in the Eyes of Chroniclers, Visitors, Pilgrims, and Prophets from the Days of Abraham to the Beginning of Modern Times. Princetion, NJ: Princetion University Press, 1985.

Conferences

- Early Modern Workshop: Jewish History Resources: EMW 2008: Law-Continuity and Change in the Early Modern Period. New York: Yeshiv University, 2008.
- Studies on Palestine during the Ottoman Period. Edited by Moshe Maoz. Jerusalem: Magnes Press, 1975.

فرسس

1

إبراهيم باشا: ۳۱، ۲۱، ۱۸۰–۱۸۹، ۱۹۲، ابراهيم باشا: ۳۰۱، ۲۰۹، ۳۰۱، ۲۰۹

إبراهيم، محمد: ٢٥٦

ابن عاشور، محمد الطاهر: ١٠٠

ابن عبد الرحمن، حسين: ٢٢٠

أبو اقليني، أحمد: ٢٥٠

أبو الحلو، عويضه: ٢٥٠

أبو حمدة، عبد الله: ٢٨٠

أبو رسلان، محمد: ٣٧٥

أبو غوش، جبر: ۷۷، ۸۷–۸۸

أبو المرق، محمد باش: ٨٧

أتاتورك، مصطفى كمال: ١٠٤

اتفاقية سايكس_بيكو (١٩١٦): ١٣٠،١٠٥

أحمد الثالث (السلطان العثماني): ١١٨

الأحمد، قاسم: ٨٨

الأحمدي، قاسم: ٨٠

الأحمدي، محمد: ٨٠

الأحمدي، يوسف: ٨٠

الأدرنلي، مريام: ٣١١

أرمسترونغ، كارين: ٣١٣

أزرافي، أبرام: ٢٢٣

100 000

الإزمرلي، حايم: ٣١٢

الإزمرلي، سلمون: ٣١١

الأزموي، عبد الله: ٣٤٦

أستيروليا بنت كفريل: ٢٧٩

أشتير بنت شمعون: ٢٦٧

الإصلاح الديني: ٤٦

أمونة بنت أحمد: ٢٧٤

الأنسى، محمد على: ٦٤

أهل الذمة: ۹۲، ۱۰۲–۱۰۳، ۱۰۰، ۱۱۰۰ ۱۱۱، ۲۰۲، ۱۱۲، ۹۲۲، ۳۳۳، ۳۳۳، ۲۳۳،

أهل الكتاب: ٣٣٣-٣٣٤

الأوزيلي، مريام: ٢٨١

أوغلي، إحسان: ٦٤

ـ ب ـ

بالمرستون، هنري جون: ۳۰۱-۳۰۲، ۳۰۹

بایدکر، ویلیم: ۱۸۸

البخيت، محمد عدنان: ٥٢

بدر، أحمد: ۲۷۷–۲۷۸

البرادعي، فاطمة: ٣٧٧

البرادعي، محمد: ٣٦٣

براود، بنجامین: ۹۷

بزلی، یاسف: ۳۲۳

البغدادي، حاير: ١٩٤

بن أريه، يشوع: ۱۱۲، ۱۱۹، ۱۷۳، ۱۸۳- ۱۸۹- ۲۹٤

بنتو، ياسف: ١٩٥

بن حسان، قدوره: ۲۸۰

بنون، مورینه: ۲۲۳

بن يعقوب، إصحق: ١١٨

بولیت، حانین: ۱۹۶

بونابرت، نابليون: ٤٤-٤٦، ٨٤، ٢٨٤

_ ت _

التركيب الاجتماعي: ١٢٩

التسامح الديني: ٢٠٦، ١٧١، ٢٠٦

التعليم الديني: ٢٤

التكافل الاجتماعي: ٣٠، ٢٧٢

التنفنكجي، خليل: ١٨٨

التنوع السكاني: ٩٥

التوتر الاجتماعي: ٩٢ جمال الدين بيك: ٨٠، ٨٠ توما، إميل: ٩١ جوزين، عبد الرحمن: ٣٥٣

_ ٿ_

الثقافة الأوروبية: ٤٣

الثقافة العربية: ٢٢٢ حجيج، مصطفى عارف: ٣١١

الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ١٠٤ حركة يهود القدس: ٥٦، ٦٢

الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ٤٤، ٤٦ - ٤٧ الحرية الاجتماعية: ٣٧٨

ثورة القدس (۱۸۳٤): ۲۱۳، ۲۱۳

الحرية الدينية: ٧٠، ٩٥، ١٧١، ٢٠٦، ١٨٢، ٢٨٤ - ج -

حسن أفندي: ٢٦٩ الجاعوني، أمونه بنت تاج الدين: ٣٠٤

الجاعرني، عبد الله: ١١٨

الجاعوني، عبد الحميد: ٢٧١

الجاعوني، عبد الرحمن: ٣٥٢ ٢٥٦، ٣٧٣-٢٧٤، ٣٠٣

الجاعوني، عثمان: ١١٨

الجاعوني، على: ١١٨

الجاعوني، عمر: ٢٧١ حقوق الإنسان: ٤٤

الجاعوني، محمد: ٢٨١ حلبي، عبد الله: ٢٧٨

جاويش، يوسف بن حسين: ٢٢٠ الحماية الأجنبية: ٣٨٣-٣٨٣

الجزية: ١٧٤، ١٨٤، ٣٩٣، ٣٣٩، ٣٣٣– حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام ٣٣٩، ٣٧٩

-خ-	راغب أفندي: ٣٧٨		
الخالدي، حسين أفندي: ٢٧٤	الربايعة، إبراهيم: ٢١-٢٢		
الخالدي، محمد أفندي: ۲۷۸	رستم، أسد: ٦٢ رشيد، محمد باشا: ٢٩١ روبنسون، إدوارد: ١٨٤ ز		
الخالدي، مصطفى صنع الله: ٢٤٣			
خضره، حسين: ۲٤٣			
الخطيب، مصطفى: ٦٤ الخليلي، علي: ٣٥٢			
	زاده، عبد الحي جار الله: ٣٧٤		
- 5 -	زعترة، موسى: ٣١١		
الداودي، طاهر: ۲۷۸	زکونة، سلمون: ۲٦۹ زیادة، مصطفی: ۳۰۶		
دزادار، أحمد: ٣٠٢			
الدنف، بكر: ٣٥٢			
الدنف، سعيد: ٢٧٩	ـ س ــ		
دهمان، محمد: ٦٤	السبعاوي، أسعد أبي الخير: ٢٤٣		
الديباجي، سليمان: ٢٢٣	السروري، حسن: ۲۷۸		
الديباجي، محمد: ٢٢٣	السعيد، مصطفى آغا: ٣٠٠		
- · ·	السفارديم: ۲۲، ۲۵، ۲۱، ۲۰–۲۱، ۱۱۲، ۲۲۱، ۲۲۷–۲۲۱، ۲۸۱		
راحيل بنت شبتاي: ٣٧٥	سقوط القسطنطينية (١٤٥٣): ٩٧		
راحیل بنت کفریل: ۳۵۱	سلمون، حاييم: ١١٠		

راحیل، روامه: ۲۷۹

السلواني، عريضه بن حجاج: ٣٥٢

شمس الدين، يحيى أفندي: ٢٤٩–٢٥٠ الشهابي، عبد الحميد: ٣٠٥ الشهابي، عبد الرحمن: ٣٠٥ الشهابي، يوسف: ٣١١ شولش، ألكزندر: ٢٨٤، ٢٨٤

صبيح، حمودة: ٣٠٤ الصراع بين اليهود والمسلمين: ٤٢ الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٣٧، ٦٦، ٦٦

صالح أفندي: ٢٥٠

صالح، خليل بك: ٢٤٩

۔ ط ۔ طائفة القرائيين: ۲۱، ۹۹، ۱۲۸ الطبري، محمد بن جرير: ۱۰۱

طرفنده بنت حسن آغا: ٣٠٤

الطراونة، محمد: ٦٣

-ع-

عاکف باشا: ۲۹۱

سليمان القانوني (السلطان العثماني): ٦٨، ٩٦

سليم الثالث (السلطان العثماني): ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩١

سمعوني، أقوب: ١٩٤

سنبلاوس، حييم: ٢٢٣، ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٠٩

السنهادرين: ٢٦

السنونو، حسن: ۲۸۰

السواريه، نوفان: ٦٣، ٦٥

سورینه، داویه سعوین یوسف: ۳۰۹

سورینه، ولف مثت أوس تندراوس: ۳۰۹

السوسي، خليل صبحه: ٣٠٩

سوكولوف، ناحوم: ٤٤

السياحة الدينية: ١٧٥

سيمون، اسحق: ۲۷٥

سيمون، يوسف: ٢٧٥

ــ ش ــ

شامین بیك: ۲۷۸

الشرفاء محمود: ٣٥٣

الشريعة الإسلامية: ١٨

شمس الدين، محمد: ٢٥٠

العلمي، محمد أفندي عبد الغني: ٣٢٠ العباسي، عبد الجواد: ٢٠٤ عبد الحميد الأول (السلطان العثماني): علوان، محمد: ٣٥١ على آغا: ۲۷۸ عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني): ٤٢ العلى، خليل إبراهيم: ٣٦٣ عبد الكريم آغا: ٣٣٨ علي محسن أفندي: ٣٤٢ عبد الوهاب أفندي: ٣٧٨ العناني، جاسر: ١٨٨ عبد الوهاب، موسى: ٢٤٦ عيساوي، شارل: ٩١ العدالة الاجتماعية: ٢٦ العيسوية: ١١١ العدل، صالح: ٣٠٤ عز، إبراهيم: ٢٧٨ - غ -عز، خزرج: ۳۱۰ غصة، عثمان: ٣١١ عز، على: ٣١٠ الغطان، أحمد: ٢٥٠ العسلى، صلاح الدين: ٢٧٩ العسلى، محمد: ۲۷۸ غنيم، حسين سلامة: ٣٧٤ العلاقات بين المسلمين واليهود: ٢٦، ٣٣، غنيم، سلامة: ٣٥٠ 133 .03 9713 771-3713 9513 غنيم، محمد: ٣٤٣، ٣٥٠ r · Y , A · Y , · (Y - Y / Y , 3 A Y , / • T , **277, 187, 787** غوش، ایساف: ۱۲۳ العلاقات بين المسيحيين واليهود: ٣٠، ٥٥٠ 701,179 _ ف_ العلاقة بين الدولة والرعايا: ٢٠٦ فابسالی، باسم: ۲۱ العلاقة بين الدولة واليهود: ٥٢ فتح الله، حسن: ۲۲۰ العلاقة بين الدين والإثنية: ٢١

العلمي، أحمد أبو اليمن: ٢٧٨

الفتياني، على آغا: ٢٤٣

_ J _

فرحي، ياسف: ٢٨، ٢٢٠

فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية: ٣١

الفكر الديني اليهودي: ٤٥

الفواخيري، حسن: ۲۷۰

- ق -

قاتيباي (السلطان المملوكي): ٢٤٨

قاسم بیك: ۸۰، ۸۷

قباني، محمد: ٢٤٣

قبول الآخر: ٣٤٦

القضماني، رمضان: ٣٠٣

قميع، صالح بن حسن: ٢٧١

القوقلي، إبراهيم: ٢٨٠

قیزالی، موسی: ۱۱۷

_ 4 _

کاربت، کمال: ۱۰۶

کریت، بخور: ۲۷۱

کوبر، مرکاده: ۳۵۳، ۳۲۰

كوهين، أمنون: ١١٥

کوهین، مورینه: ۳۶۳

لبروح، روفايل: ۱۱۰

اللغة العبرية: ٢٧٢

اللغة اليديشية: ١٢٥

اللقيمي، مصطفى أسعد: ٦٨

لوتسكي، فلاديمير: ٩١

- 6 -

مؤتمر بال (سویسرا، ۱۸۹۷): ۲۸۳ مؤتمر

المجتمع العثماني: ٢٨٩، ٢٨٩ ٣٨٢

المجتمع المدني: ٥٢

المجتمع المقدسي: ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٢٩،

779,757

محسن، علي: ۸۷، ۳٤۲

محسن، محمد علي: ٣٤٠

المحضر، قويدر: ٢٧٨

محمد أفندي: ۲۲۰

محمد بك: ۲۰۸

محمد الثالث (السلطان العثماني): ٨٩

محمد خسرو باشا: ۲۹۱

محمد سعيد بيتريف باشا: ٢٩١

محمد سليم أفندي: ٢٩١

محمد علي باشا: ۳۸، ۶۱، ۶۷، ۳۲، ۳۲، ۱۰۶ ۱۲۷، ۱۹۲، ۱۹۲، ۲۰۱ - ۲۰۸ ۸۲۲، ۲۹۷

محمد الفاتح (السلطان العثماني): ٩٧، ١١٧، ١١٧

محمود الثاني (السلطان العثماني): ٣١، ٨٥، ٩٨. ٢٩١–٢٩٤

المدني، زياد: ٦٣

المذهب الحنفي: ٢٩، ١٧٢

مرزوق بن عبد الله علي آغا: ٣٤٠

مصطفى أفندي: ٢٢٠

مصطفى باشا: ٣٣٦

مصطفى الثالث (السلطان العثماني): ٢٩٠

مصطفى الثاني (السلطان العثماني): ٣٣٢

مصطفی رشید باشا: ۲۹۱

المصطفى، سعيد: ٧٤، ٨٧

مصطفى، عبد الله بن قاسم: ٣٠٣

مصطفی، ولید: ۱۸۵، ۱۹۲، ۲۸٤

مصعودة بنت نحاس: ١٢٣

مضار، سمویل: ۲۲۳

معمار، عثمان صادق نمر: ۲۷۸

المغربي، إسماعيل: ٣٠٤

المغربي، خليل: ٣٠٤

مناع، عادل: ٦٣

المهتدي، محمد: ۲۶۱، ۱۵۷، ۲۷۷، ۲۷۷

الموروث الثقافي: ١٢٨

الموروث الديني: ٢٩٨

الموسوية: ١١١،١٠٩

مونتفیوري، موسی: ۱۸٦، ۲۷۲، ۳۰۱، ۳۰۹

ميرالاي، أحمد: ٣٤٦

- · -

النابلسي، محمد: ٣٠٩، ٢٢٣

ناوولی، ابرام: ۱۹٤

نتو، ياسف: ١٩٥

نجدي، محمد سلام: ٢٥١

نجم، حمد بن حسن: ٣٧٥

النصاري: ۲۹،۲۳، ۲۹، ۳۰

النظام الطائفي: ١٢٩

نظام الملّة: ۹۸-۹۸، ۱۰۶-۱۰۷، ۱۰۰-۱۰۷ نظام الملّة: ۹۸-۹۸، ۱۰۵-۱۰۷

النقد العثماني: ٣٣٦، ٣٣٨

نماجين، ميركادي: ١١٩

ولد صنور، سنيور: ۲۸۰ النمري، عثمان: ٣٧٧ النمري، عمر بن يوسف آغا: ٣٤٢ ولد مردخاي، إسرايل: ۲۰۳ ولد مورينيو، إفراييم: ١١١، ١١٩ النمري، يوسف آغا: ٣١٠ ولد واوون، يايليم: ٢٢٣ النمو السكاني: ٦٨ ولدياسف، بوده: ١١٠ بنون، إفراهيم: ٢٢٣ ولدياسف، رفائيل: ٢٥٦ ولديكب، براييم: ۲۷۹ __ A __ هارون، إبراهيم: ۲۹۹ - ي -الهجرة اليهودية: ٢٢، ٤٢، ٣٨٣ یحیی بیك: ۸۷،۸۰ هيومسون، ألبرت: ١٨٨ اليعقوب، محمد: ١٢٧ یکن، یهودا: ۳۵۱ - 9 -اليهلولي، محمد: ٢٣٣ الوعري، عساف: ٣٠٤ يهود أوروبا: ۲۲ ولد ازحاق، بخور: ٣٧٧ يهود الدونمة: ١٢٦ ولد باخور، حليم: ٢٦٧ اليهود المسفورون: ٣٤١-٣٤٠ ولد برسياقه، ياسف: ٢٧٨، ٣٧٣ يهود المغرب: ١٩، ٢١٩، ٢٤٥ ولد زخريا، ياسف: ٢٣٨، ٢٤٣ يوسف آغا: ٣١٠

يونغ، ويليام: ٢٦٦

ولد سنيور، ربينو: ٢٧٩-٢٨٠